

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة



قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب واللغات والفنون

المفاتيح المرزوقية لحل الأقوال واستخراج خبايا الخزرجية  
لأبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني [766هـ-842هـ]  
تحقيق ودراسة

رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم تخصص اللغة العربية وآدابها

تحت إشراف أ. د

إعداد الطالبة

محمد ملياني

صباح مجاهدي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. محمد برونه رئيسا

أ.د. محمد ملياني مشرفا ومقررا

د. نور الدين زراي مناقشا

د. براهيم بوداود مناقشا

د. حمودي محمد مناقشا

أحمد بن عجمية مناقشا

السنة الجامعية 2014 / 2045

# المقدمة

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الفضل والإحسان، والجود والامتنان، مفضل نوع الإنسان على سائر الحيوان، ومكرمه بإنزال الكتاب إليه بالحق والميزان، والصلاة والسلام على نبينا محمد المنتخب من ذويه معد بن عدنان، الداعي إلى دار السلام والرضوان، وعلى آله وأصحابه ذوي الهدى والإيمان.

وبعد:

يتعزّز ارتباط الأمم والشعوب بماضيها، إذا ما أيقنت قيمة تاريخها وتراثها، وما المخطوط إلاّ لسان ناطق بحال وواقع ثقافة أمة ما، لخصت معارفها وأفكارها ومعتقداتها في كتب، تحكي حقيقة مكانتها في الوجود الحضاري والقومي، ومن ثمّ فإنّ "الإيمان بالتراث، والعمل على إحيائه وتحليله، ودراسته بروح علمية متزنة، هو مظهر من مظاهر الإيمان بالأمة... وهو عامل ثقة ووحدة، وعامل ثروة وبناء، إذا ما أحسن استعماله"<sup>1</sup>

وما اقتحامي لميدان تحقيق مخطوطات التراث اللغوي الجزائري، إلاّ إيمانا واعتقادا مني بقيمة ومكانة التراث الجزائري، الذي حوى بين جنباته ثروة نفيسة من الذخائر العلمية، التي قلّما نجد لها نظيرا في خزائن ومكتبات العالم بأسره، كُتبت بأقلام علماء أجلاء، لم نسمع عنهم ولم نقرأ لهم، إلاّ في كتب غيرنا من المستشرقين، الذين لم يدّخروا أي جهد للكشف عن كل جديد مدفون في خزائن المخطوطات ومكتباتها، فكان ما حقّقه المستشرقون وما نشره من ثرائنا، يفوق ما حقّقه فئة معيّنة ممن أخذتهم الأنفة والغيرة على التراث الجزائري.

إنّنا بتنا اليوم لا نعتبر مهمة تحقيق المخطوطات مقتصرة على فئة معينة من المحقّقين والناشرين فحسب، بل أصبحنا نعتبرها مسؤولية الجميع، ملقاة بالأخصّ على عاتق النخبة، من الباحثين والأساتذة والطلبة الجامعيين، فلا ينبغي أن ننظر إلى هذا العمل على أنه عمل ، بقدر ما ينبغي أن نراه مسؤولية اتجاه هذا الوطن، فإحياء التراث هو جزء من إحياء الذات، وجزء من تحقيق الوجود وتأكيد.

ومن هذه الزاوية الواسعة، وجدت نفسي حريصة كل الحرص على أن أقدم في هذه المرحلة من مراحل الدراسات العليا، هذه الرسالة في كتاب (المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية) في علم العروض والقافية، لأبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد التلمساني [766هـ - 842هـ]، تحقيقا للنص، ودراسة لحياة المؤلّف والكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه.

<sup>1</sup> - حاتم صالح الضامن، المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات، العراق - بغداد 1999م، ص2

ويأتي هذا العمل امتثالا لواجب الوفاء، وتأكيدا لروح الانتماء إلى التاريخ والتراث، ومساهمة متواضعة لتقريب هذا الكتاب وعرضه على المختصين والمهتمين.

إنّ مخطوط (المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية) لأبي بكر بن مرزوق الحفيد التلمساني، يمثل إضافة مميّزة إلى التراث اللغوي العربي بعامة والجزائري بخاصة، لما له من أهمية كبيرة في حقل الدراسات اللغوية، إنه مخطوط ملّم ومستوعب لأبواب علم العروض والقافية، غنيّ بأقوال العلماء وآرائهم، كثير الشواهد، شرح فيه ابن مرزوق أهم دقائق العلمين بأسلوب علمي سهل، قويّ العبارة، قريب الدلالة، كثير الإفادة.

فلما كانت للكتاب ومؤلفه قيمة علمية بارزة، ارتأينا أن نأخذ المبادرة في إخراج واحد من مخطوطات ابن مرزوق اللغوية، التي ظلّت حبيسة النسيان واللامبالاة، آملين أن ينال هذا العمل قبول ورضى الطلبة والباحثين، و أن يكون كتابا متداولاً بين أيديهم.

#### سبب اختياري للموضوع: تعود أسباب اختياري لهذا الموضوع للاعتبارات الآتية:

- 1) الرغبة في إحياء التراث العلمي، وإبراز جهود علماء الجزائر في خدمة اللغة العربية
- 2) إبراز شخصية علمية كبيرة لم تلق الاهتمام الذي يليق بها، وهي شخصية الإمام ابن مرزوق الحفيد
- 3) محاولة تقديم كتاب جديد للمكتبة اللغوية الجزائرية، في مجال علم العروض والقافية، عساه أن يكون نافعا للطلبة والمتخصصين والمهتمين بالدراسات اللغوية التراثية
- 4) قيمة الكتاب العلمية، فهو من أهم وأكبر شروحات متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية لضياء الدين الخزرجي
- 5) قلّة كتب العروض والقافية التي حُققت تحقيقا علميا، إذ لا يزال أكثر تراث هذا العلم مخطوطا، لم يشهد إقبالا كالذي شهده علم النحو والصرف
- 6) إنّ كتاب "المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية" إذا كتب له أن يطبع أو ينشر، فسيكون -حسب علمي- ثاني كتب التراث الجزائري في علم العروض والقافية، بعد كتاب "المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي" للعالم الجليل موسى الأحدي نويوات (-1390هـ)



7) إنّ ميدان تحقيق المخطوطات يساعد الباحث على التمرّس على جملة من الممارسات، ويساعده على اكتساب جملة من المهارات، نحو: القراءة، والمقابلة، والمراجعة، والنقد، والتوثيق، والتصحيح، والتصويب، والتعليق، والمقارنة...، وإن كان التحقيق عمل شاق يتطلب دراسة عميقة في مختلف مجالات المعرفة بما في ذلك علوم التخصص وعلوم الآلة، فما من شك أنّ الباحث يخرج من هذه الجولة العلمية مزوّد بفوائد كثيرة، لا يدرك قيمتها إلّا من مارس وتحمّل أعباء هذه المهمة

**الدراسات السابقة:** من خلال متابعتي المتواصلة لما جدّ في موضوع رسالتي، عبر مختلف مراكز البحث والدراسات، كالجامعات والمكتبات وخزائن المخطوطات، وحتى شبكة الانترنت، تبيّن لي في مرحلة متقدّمة من إنجازي للرسالة، أنّ الكتاب محقق في شكل أطروحة علمية بإحدى الجامعات العربية وهي جامعة محمد الخامس بالرباط (المغرب)، تحت عنوان "المفاتيح المرزوقية بحلّ الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية" لابن مرزوق الحفيد، تقدّم وتحقيق أمينة زين العابدين، تحت إشراف الأستاذ أحمد شوقي بنّين، في السنة الجامعية 1999م-2000م.

وعلى الرغم من هذا الاكتشاف المتأخر، والذي أوقعني في حرج كبير بين التوقف عن تحقيق الكتاب، وبين المضي فيه، إلّا أنني لم أستسلم أمام هذا التناقض، خاصّة بعد مسائلي لأهل العلم والتجربة، فتبين لي أنه يجوز إعادة تحقيق الكتاب بشرط أن لا يكون مماثلاً للتحقيق السابق، على أن اطلع على الرسالة المحققة بعد نهاية العمل، لأقاربه بالنص الذي حقّقه، ثم أقدم استدراكاً للنقائص والهفوات الواقعة في تحقيق الدكتورة امينة زين العابدين، وفعلاً مضيت في تحقيق الكتاب ودراسته، إلى أن اكتملت صورته واستوت أقسامه وفصوله، فسافرت بعدها مباشرة إلى المغرب للإطلاع على الكتاب المحقق، لأقابل بينه وبين النص الذي حقّقه، فاتضح لي في تحقيق الأستاذة أمينة زين العابدين خلل ونقص كبير على مستوى القراءة غير الجيدة للنص، والخلط بين النصوص، بالإضافة إلى ما له علاقة بتوثيق النصوص والتخريج وتراجم الأعلام، فحاولت قدر المستطاع أن أسجّل هذه النقائص والأخطاء التي طالت تحقيق الباحثة، وأفردت لها فصلاً خاصاً في قسم الدراسة، تحت عنوان: "قراءة نقدية في تحقيق الدكتورة امينة زين العابدين"

وإن كنت قد وقفت في تحقيق الأستاذة أمينة على بعض الأخطاء والنقائص، فهذا ليس معناه التقليل من شأن العمل وصاحبته -أبداً-، وإنما كان القصد من وراءه تصحيح وتصويب الخطأ الوارد في النص المحقق،

خدمة لكتاب (المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخرجية) حتى يخرج في صورة صحيحة وكاملة،  
ترضي مؤلفه وقارئه.

### المنهج المتبع:

تتعدد مناهج التحقيق بتعدد أغراض المحققين، واختلاف توجهاتهم، ولما كان هذا المخطوط مقدّم في إطار أكاديمي وعلمي بحث، رأيت من الأفضل أن أنتهج المنهج الأمثل<sup>2</sup>، في تحقيقه ودراسته، وهو المنهج الذي يخضع ويوافق أصول وقواعد علم التحقيق، وهذا حتى نضمن إخراج الكتاب إخراجاً صحيحاً ودقيقاً إلى حدّ ما.

وفيما يلي بيان مفصّل لخطوات المنهج المتبع، نلخصه في النقاط الآتية:

قسّمت هذا العمل إلى قسمين: قسم للدراسة، وقسم للتحقيق، وأتبعتهما بملحق للفهارس الفنية.

### قسم الدراسة: وتناولت فيه ما يأتي:

- 1) التعريف بالمؤلفين، وهما صاحب متن الرامزة وشارحها، وذلك بتقديم دراسة شاملة لأهم العناصر، والتي تتضمن: اسم الناظم أو الشارح، نسبه، مولده، مسيرته العلمية، شيوخه، تلاميذه، آثاره العلمية، ثناء العلماء عليه، ووفاته. وقد قدّمت ترجمة ناظم الرامزة عن الشارح، مراعاة للأسبقية في التأليف، واحتراماً للتسلسل الزمني لهما
- 2) وثّق الشرح من حيث إثبات نسبه لشارحه
- 3) درست الكتاب بعدما بيّنت موضوع المتن المشروح وأبوابه
- 4) بيّنت دوافع تأليف الكتاب، وقيّمته العلمية، ثم عرّفت بالكتاب لبيان موضوعه، ومادته، ومصادر المؤلف فيه، ومنهجية المؤلف وأسلوبه
- 5) وصفت نسخ المخطوط التي اعتمدت عليها في إخراج النص، في جدول تفصيلي يحمل الأوصاف العلمية لكل نسخة، نحو: مكان تواجد النسخة، رقمها، خطّها، ناسخها، عدد أوراقها وأسطرها، سنة النسخ، الحتم، بداية النسخة ونهايتها.

---

<sup>2</sup> هو اصطلاح أطلقه الدكتور حاتم صالح الضامن، واتّخذ عنواناً لأحد مؤلفاته، التي قدّم فيه خلاصة تجربته في علم التحقيق، حيث تمكّن من خلال إجراء موازنة بين مناهج القدامى في تحقيق المخطوطات، ومناهج المحدثين، من استخلاص أهم السمات والمراحل التي ينبغي انتهاجها في تحقيق المخطوطات، والتي جعلها تنضوي ضمن ما أسماه بالمنهج الأمثل. ولمزيد من التفصيل في هذا المنهج، انظر: حاتم صالح الضامن، المنهج الأمثل، ص4

(6) أتبعَت الدراسة بقراءة نقدية لرسالة (المفاتيح المرزوقية بحلّ الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية) تقدّم وتحقيق أمينة زين العابدين، حيث بيّنت أهم النقائص والهفوات التي طالت هذا التحقيق

قسم التحقيق: أتبعَت فيه الخطوات الآتية، وأهمّها:

(1) إخراج النصّ سليماً، حيث قابلة النسخة الأصلية التي رمزت لها ب (و) بالنسختين الأخرتين وهما (ر) و(س)

(2) أعدت ترتيب ورقات النسخ بعدما تبَيّن خلط في ترتيب بعض ورقاتها، و كان أكثرها في (و)  
(3) أثبتّ الفروق الموجودة بين النسخ المعتمدة، وقد آثرت الوقوف على أهمّها، وإهمال الفروق الأخرى التي لا تفيد خدمة النصّ، كالأخطاء الإملائية والنحوية، وغير ذلك مما قد يثقل الهامش دون كبير فائدة

(4) أشرت في متن الشرح إلى نهاية ورقة النسخة الأصلية (و) فقط، وذلك بوضع رقم الورقة بين معقوفتين، على هذا النحو: [و10]، أي نهاية الورقة رقم 10 من النسخة الأصلية (و)

(5) قمت بكتابة النص وفق قواعد الإملاء المتداولة، حتى يسهل قراءة الكتاب وفهمه  
(6) حاولت إثبات الفروق الموجودة بين النسخ، وتوضيحها في الهامش، كالسقط حيث جعلت ما سقط من الأصل وباقي النسخ بين قوسين، وأشرت إليه في الهامش قائلة: ما بين قوسين سقط من (س) مثلاً، في حين جعلت الزيادة في النسخ بين معقوفتين، وأشرت إلى موضع الزيادة في الهامش، قائلة: زيادة في (ر) مثلاً

(7) توثيق النصوص التي صرّح الشارح بنقلها، وذلك بعزوها إلى مصادرها الأصلية  
(8) حاولت توثيق الآراء والأقوال من مظانها المتوفرة ما أمكنني ذلك، واجتهدت في توثيق ما استصعب عليّ إيجاداه من مصادر أخرى تضمنت تلك الآراء والأقوال  
(9) أحلت مسائل العروض والقافية إلى كتب العروض والقافية، وأحلت مسائل النحو واللغة إلى كتب النحو واللغة حسب الاستطاعة

(10) خرّجت الآيات القرآنية من القرآن الكريم، وبيّنت في الهامش اسم السورة ورقم الآية  
(11) خرّجت الأحاديث النبوية من مصادرها في كتب الصحاح، ومبيّنت الباب الذي ذكر فيه الحديث ورقمه

(12) ترجمة للأعلام الواردة في الكتاب المحقق، عند أول ذكر لهم، وجعلت الترجمة مختصرة من كتب التراجم القديمة والمتخصّصة .

13) حاولت تخريج الأبيات الشعرية والأرجاز من الدواوين الشعرية المحققة، ونسبتها لأصحابها، ما

أمكنني ذلك، وحاولت تخريج باقي الأبيات التي لم يعرف قائلها من مصادر مختلفة

14) حاولت خدمة هذا النص بصنع فهرس للأبيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة،

وللأبيات المتن المشروحة، والأشعار والأراجيز وأنصاف الأبيات، والأعلام، والمصادر المذكورة

في الكتاب، وفهارس للموضوعات، حتى يسهل على القارئ الاستفادة منها

15) تحرّيت الصدق والأمانة العلمية في نقل النص وتخرجه على النحو الذي جاء به صاحبه، ولم

أتجاوز فيه حدود المحقق، فلم أضف فيه ولم أحذف منه شيئاً، وذلك احتراماً للنص ولمؤلفه.

### الخطة المتبعة:

تبعاً لموضوع الرسالة، ولنظام التقسيم المتعارف عليه، امثل هذا العمل وفقاً لخطوات إنجازه، أمام خطة

منهجية قامت أساساً على: مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس عامة

❖ **المقدمة:** تتضمن: أهمية الموضوع، والأسباب الدافعة لاختياره، والمنهجية المتبعة في تحقيق

ودراسة المخطوط، و عرض تفصيلي للخطة المتبعة

### ❖ القسم الأول: الدراسة

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول:

\* **الفصل الأول:** خصّصته لدراسة حياة ضياء الدين الخزرجي، ومنتنه (الرامزة الشافية في علم العروض

والقافية)، تحت عنوان: "الرامزة الشافية في علم العروض والقافية، لضياء الدين أبي محمد عبد

الله بن محمد الخزرجي الأندلسي"

وجعلته في أربعة مطالب:

\* **المطلب الأول:** ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي الأندلسي (حياته ومؤلفاته)

\* **المطلب الثاني:** متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية

\* **المطلب الثالث:** القيمة العلمية لمتن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية

\* **المطلب الرابع:** شروح الرامزة الشافية في علم العروض والقافية

\* **الفصل الثاني:** تحت عنوان كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية لأبي

عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد التلمساني

وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

**\* المبحث الأول: الإمام ابن مرزوق الحفيد حياته وعلمه وآثاره**

ضمنته ستة مطالب، هي على النحو الآتي:

**\* المطلب الأول:** اسمه ونسبه ومولده

**\* المطلب الثاني:** تكوينه العلمي ورحلاته

**\* المطلب الثالث:** شيوخ ابن مرزوق وتلامذته

**\* المطلب الرابع:** ثناء العلماء عليه

**\* المطلب الخامس:** آثاره

**\* المطلب السادس:** وفاته

**\* المبحث الثاني: دراسة كتاب المفاتيح المرزوقية**

وفيه تسعة مطالب، هي على النحو الآتي:

**\* المطلب الأول:** توثيق عنوان الكتاب

**\* المطلب الثاني:** دوافع تأليف الكتاب وملايساته

**\* المطلب الثالث:** شرح عنوان الكتاب

**\* المطلب الرابع:** قيمة الكتاب

**\* المطلب الخامس:** التعريف بكتاب المفاتيح المرزوقية

**\* المطلب السادس:** مادة الكتاب

**\* المطلب السابع:** مصادر المؤلف في الكتاب

**\* المطلب الثامن:** التوثيق اللغوي في الكتاب

**\* المطلب التاسع:** منهج المؤلف وأسلوبه

**\* المبحث الثالث: دراسة النسخ المعتمدة في التحقيق**

تضمن هذا المبحث أربعة مطالب، هي:

**\* المطلب الأول:** وصف النسخ المخطوطة

\* المطلب الثاني: منهج التحقيق

\* المطلب الثالث: الرموز المستعملة

\* المطلب الرابع: نماذج من المخطوطات

\* الفصل الثالث: قراءة في تحقيق الدكتور أمينة زين العابدين

\* الخاتمة: توجنا قسم الدراسة بخاتمة أودعنا فيها خلاصة إجمالية لمجموعة من النتائج والملاحظات وقف عندها البحث وانتهى إليها

### ◇ القسم الثاني: التحقيق

تحقيق كتاب (المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية) تأليف الإمام أبو عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني [766هـ - 842هـ]

◇ الفهارس العامة: فهرس لأبيات المتن المشروحة، فهرس للكتب المذكورة في الكتاب، وفهرس للآيات القرآنية، فهرس الأحاديث النبوية، فهرس الأعلام، فهرس مصادر ومراجع التحقيق والدراسة، فهرس الموضوعات

وبعد، فإنني اجتهدت في إخراج هذا الكتاب في أتم وأحسن صورة، وإنني لا أدعي فيه بلوغ درجة الكمال والتمام، معاذ الله، فإن الكمال لله وحده سبحانه وتعالى، والذي يمكنني قوله أنني بذلت في تحقيقه وإخراجه إلى أقرب ما يكون من نص المؤلف، بصورة ترضيه، وترضي القراء من الطلبة والأساتذة الباحثين والمتخصصين في هذا المجال. فإن وفقت في ذلك وأصبت فهذا فضل من الله وحده، فله الحمد والثناء، وإن أخطأت فمن عندي، وأستغفر الله من ذلك وهو الغفور الرحيم.

فَالْمَرْءُ مَقْتُونٌ بِتَأْلِيْفِهِ \* وَنَفْسُهُ فِي مَدْحِهِ غَاوِيَةٌ

وَالْفَضْلُ مِنْ نَاطِرِهِ أَنْ يَرَى \* مَا قَدْ حَوَى بِالْمُقَلَّةِ الرَّاضِيَةَ

وَأِنْ يَجِدْ عَيْبًا يَكُنْ سَائِرًا \* عَوَازُهُ بِالْمِثَّةِ الْوَافِيَةَ

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المرسل رحمة للعالمين.

مجاهدي صباح

وهران: 28 ذوالقعدة 1435هـ

# قسم الدراسة

# الفصل الأول

متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية  
لضياء الدين الخزرجي



المطلب الأول: حياته ومؤلفاته

المطلب الثاني: متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية

المطلب الثالث: القيمة العلمية لمتن الرامزة الشافية

المطلب الرابع: شروح الرامزة الشافية

# ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي الأندلسي

## المطلب الأول

### ♦ حياته ومؤلفاته:

لقد كانت الأندلس مهدا للعلم و الأدب، وقد نبغ فيها كثير من العلماء في مختلف العلوم، كابن رشد في الفلسفة، وابن مالك صاحب الألفية في النحو والصرف، وأبو جيش الأنصاري في العروض، وغيرهم كثير. وكان ضياء الدين الخزرجي من العلماء البارزين في عصر الموحدين، ممن نبغوا في الدين واللغة والأدب والشعر. ولد ضياء الدين علي بن محمد بن يوسف بن عفيف الخزرجي بمدينة (بيغو) بالأندلس، سنة تسعين وخمس مئة (590هـ)، أيام ولاية الأمير المنصور يعقوب بن يوسف، الذي وصفته أيامه بأنها "أيام دعة وأمن ورخاء ورفاهية وبهجة"<sup>3</sup>.

وقد التبس على الكثير من الباحثين و المؤرخين أمر التفريق بين ضياء الدين الخزرجي، ومحمد الأنصاري الخزرجي، المعروف بأبي جيش الأنصاري المتوفى عام (627هـ / 1229م)، صاحب المنظومة الأندلسية في العروض، معتبرين ضياء الدين الخزرجي صاحب متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية هو أبو جيش الأنصاري ناظم الأندلسية، وهذا خطأ وخلط، وربما يعود سببه إلى تشابه العالمين في لقب (الخزرجي)، كما يعود أيضا إلى أنّ للعالمين نظما في علمي العروض والقافية.

<sup>3</sup> - الاستقصاء 2 / 177

لقد عكف الخزرجي منذ صغره على طلب العلم والمعرفة، فتلقى علوم الدين على شيخه القاضي أبي محمد بن حوط الله، وأبو الوليد هشام بن واقف المقرئ، ليرتحل من الأندلس متجهاً إلى مكة، أين تلقى علوم الدين والأدب، فسمع عن شهاب الدين السهروردي صاحب كتاب (عوارف المعارف)، ليرتحل بعدها إلى مصر حيث اجتمع بجعفر الهمداني وأبو الخطاب بن دحية، ليعود الشيخ الخزرجي إلى موطنه مزوّداً بزيادة معرفي غني، نفع به تلامذته، وعلى رأسهم ابن رشيد صاحب كتاب (ملء العيبة بما جمع من طول الغيبة)، وزين الدين أبو بكر بن منصور، وغيرهما.

للشيخ ضياء الدين الخزرجي مؤلفات قليلة، أشهرها ديوانه الشعري الذي جمع فيه شعره، سماه (المواجد الخزرجية)، وقصيدته المشهورة (الرامزة الشافية في علمي العروض والقافية)

"ومن شعره قوله في مسمطة له معارضا القاسم بن علي الحريري، في قصيدته التي أولها:

خلّ اذكّار الأربع \* والمعهد المرتبع

والظاعن المودّع \* وعدّ عنه ودع

يقول الخزرجي:

هوّن بأهل البدع \* والهجر والتصنع

ودن بترك الطمع \* ولذ بأهل الورع

وعدّ عن كل بذ \* لم يكثرث بالنبد

والهج ببر جهيد \* وعالم متّضع

ومما نقل ابن رُشيد من نظم الخزرجي قصيدته في الزهد والنصح التي أوله:

بأمر دنياك لا تحفل وكن حذرا \* فقد أبانت لأرباب النّهي عبرا

والتي منها:

يا نائما وعيون القوم ساهرة \* ولا يبالي أطال الليل أم قصرا

قم للتهجّد يا نومان مجتهدا \* فللجديدين سيف ينسف العمرا<sup>4</sup>

## المطلب الثاني

<sup>4</sup> - أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبّتي، ملء العيبة بطول الغيبة في الوجهة الوجهية إلى الحرمين مكة وطيبة، تقدّم

وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر، 1402هـ / 1982، 3 / 46 - 47

## ◈ متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية

يعدّ متن الرامزة الشافية أحد متون اللغة العربية المشهورة في علمي العروض والقافية، وهو من أشهر مؤلفات ضياء الدين الخزرجي، التي ذاع استعمالها بين المعلّمين والمتعلّمين، نظرا لما يتضمنه هذا المتن من أبواب ومواضيع أساسية تخص علم العروض والقافية. عرف هذا النظم تسميات عديدة من بينها تسميته بالرامزة، ويعود سبب هذه التسمية لأنّ الناظم أراد في تأليفه الرمز في كلامه عن التفاعيل والأبجر والدوائر اختصارا، ويسميه البعض بمتن الخزرجية نسبة إلى مؤلفه ضياء الدين الخزرجي، كما اشتهر أيضا بميزان الشعر، أخذنا من قوله في أول المتن: وللشعر ميزان... .

يندرج متن الرامزة الشافية ضمن المتون التعليميّة التي تهدف إلى تقريب علم العروض والقافية إلى ذهن المتعلّم، وتيسير كل ما يستصعب مركبه، ويستوعر مسلكه، على كل مقبل عليهما، بأسلوب علمي قائم على التوضيح والشرح المعتمد على الرمز والاختصار.

جاء متن الرامزة الشافية في ستة وتسعين بيتا على ميزان الطويل، مقسّم إلى مقدمة وسبعة أبواب وخاتمة.

تحدّث الخزرجي في المقدمة عن المبادئ الأولى والأساسية في علم العروض، من تعريف لعلم العروض وبيان لموضوعه، ذاكرا أنواعه الخمسة عشرة وأسس بنائها، ثم بيّن المقاطع العروضية بمسمّياتها وأوصافها، ولخصّ الأجزاء العروضية المؤلفة من هذه المقاطع في بيتين شعريين، جمع فيهما التفاعيل العشرة المعروفة، ثم أتى بعدها على ذكر الدوائر العروضية، باستخدام الرمز الحرفي الذي مكّنه من حصر عدد الدوائر العرضية ومحتوياتها من أوزان، في شكل مختصر وفق قواعد نظم القصيدة، لينتقل بعدها إلى ذكر مقومات بناء البيت الشعري وأجزائه المكوّنة له.

أمّا أقسام المتن وأبوابه فقد انتظمت وتوزعت على سبعة أقسام متجانسة، هي كالاتي:

### - مقدمة في علم العروض (في أربعة عشرة بيتا)

(1) - ألقاب الأبيات (في خمسة أبيات)

(2) - الزحاف: • الزحاف المنفرد (خمسة أبيات)

• الزحاف المزدوج ( في بيتين)

(3) - المعاقبة والمراقبة والمكانفة (في خمسة أبيات)

(4) - علل الأجزاء (في خمسة عشرة بيتا)

(5) - ما أجري من العلل مجرى الزحاف (في سبعة أبيات)

6) - البحور الشعرية: • الطويل (بيت واحد) • المديد (بيتان) • البسيط (بيتان) • الوافر (بيتان) • الكامل (ثلاثة أبيات) • الهزج (بيت واحد) • الرجز (بيتان) • الرمل (بيتان) • السريع (بيتان) • المنسرح (بيت واحد) • الخفيف (بيتان) • المضارع (بيت واحد) • المقتضب (بيت واحد) • المجتث (بيت واحد) • المتقارب (بيتان).

7) - القوافي والعيوب (أربعة عشرة بيتا)

8) - الخاتمة (بيتان): وهي قصيرة، ذكر فيها الناظم كمال وقام المتن في ستة وتسعين بيتا، بحيث

قال: وقد كملت ستا وتسعين فالذي \* توسّط في ذا العلم توسعه حبا

ويسأل عبد الله الخزرجي من \* مطالعها إتحافه منه بالدعا

تمت بحمد الله وعونه وتوفيقه وصلى الله على سيدي

محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تلك هي الأبواب التي اشتمل عليها متن الرامزة الشافية في العروض والقافية للخزرجي، وهي أبواب كما نراها موزعة بين بابي العروض و القافية، في عرض سلس، تدرج به صاحبه من المبادئ الأولى للعروض؛ من حيث تعريفه، وعدّ أوزانه، ومقاطععه، والتفاعيل، إلى الدوائر العرضية، ثم مكونات البيت الشعري، ثم التغييرات اللاحقة بأوزان البحور الشعرية. وعلى هذا النسق سار الخزرجي في القسم الثاني الخاص بالقافية، حيث بدأ بذكر حدّ القافية وحروفها وحركاتها، ثم أتى على حصر أنواعها وعيوبها، مستخدما في ذلك الحروف والألفاظ رموزا على أبيات معروفة من ضروب الشعر، وشواهد مألوفة من أعاريضه<sup>5</sup>، ومثال ذلك:

يقول الخزرجي: فعولن مفاعيلن ومفاعلتن وفا \* علالت أصول الست فالعشر ما سوى

أصابت بسهميها جوارحنا فدا \* ركوني بهمة كوقعيها سوا

فما زائراتي فيهما حجبتهما \* ولا يد طولاهنّ يعتاده الوفا

استخدم الخزرجي في هذه الأبيات حروف (أبجد) رموزا لحصر وضبط أجزاء الشعر العشرة، معتبرا همزة أصابت رمزا لأول الأجزاء الأصلية وهو (فعولن)، وباء بسهميها رمزا على ثاني الأجزاء وهو (مفاعيلن)، وجيم جوارحنا على ثالث الأجزاء الأصلية وهو (مفاعلتن)، ثم دال داركوني على رابع الأجزاء وهو (فاع لاتن) المفروق الوتد، فتمثلت بذلك صيغ التفاعيل الأصلية التي يقاس بها الوزن في الشعر العربي في بيت شعري بليغ. ليتابع بالرمز حصر ما بقي من الأجزاء المتفرعة عن الأصول، فكانت هاء بهمة للرمز على فاعلن وهو

<sup>5</sup> - الشريف السبي الغرناطي، شرح القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي. تحقيق محمد هيثم غرة، دار البيروتي، ص12

أول فرع منشق عن الأصل فعولن، وكانت واو كوقعيها للرمز على سادس الأجزاء وهو مستفعلن، وحاء حجتهم لوزن متفاعلن، وطاء طولاهنّ على تاسع الأجزاء وهو مفعولات، وياء يعتادها على عاشر الأجزاء وهو وزن مستفعل لن ذو الوتد المفروق، وبه تمام بيان الموازين العشرة.

وينظم الخزرجي بيتا آخر يختصر به أسماء الدوائر العروضية الخمسة في رموز، فيقول:

فرّتب إلى الياء زن دوائر خفشلق \* أولات عدّ جزء لجزء ثنا ثنا

فقد جاء الخزرجي على ترتيبه السابق لأجزاء التفاعيل العشرة، مرتبا دوائر الشعر الخمسة، حيث قال زن بأجزاء التفعيل المذكورة دوائر الشعر المعروفة، والتي يجمعها في قوله (خفشلق)، وهي حروف منفردة انتزعها الخزرجي من اسم كل دائرة، وجعل من حروفها رمزا على أسمائها، فكان حرف الحاء رمزا على اسم الدائرة الأولى، والتي تسمى بدائرة المختلف، أما الفاء فهو رمز على دائرة المؤتلف، والشين على دائرة المشتبه، واللام لدائرة المحتلب، ثم حرف القاف الدالّ على دائرة المتفق، فيكون بهذه الرموز قد جمع أسماء الدوائر العروضية في كلمة واحدة، تشير بحروفها الخمسة على أسماء الدوائر العروضية المشهورة (المختلف، المؤتلف، المشتبه، المحتلب، المتفق).

وقد تميّز الخزرجي بأسلوب رائع جدا، في الباب السادس من النظم وهو يتحدّث عن البحور الشعرية الستة عشر، بطريقة ذكية نظم بها أوزان البحور الشعرية في أبيات منفصلة، محترما في ذلك ترتيب البحور الشعرية، جامعا بين تعداد أضرب كل بحر على حدا، وبين الشواهد الشعرية المناسبة بطريقة مختصرة ذكية في الاستشهاد؛ ف«وضع حروف أربع كلمات من ألفاظ (أبجد هوز حطي كلمن) على أربعة عشر بحرا، أولها الطويل وآخرها المحتث، إذ كان عدد حروفها أربعة عشر، وجعل للمتقارب السين، لأنّ السين في اصطلاحه في هذه الحروف واقع على الخامس عشر كما قدمت»<sup>6</sup>، ومثال ذلك قوله في الطويل:

أأجرى غرورا أم ستبدي صدوركم \* أسود وأحداج أم المور قد عفا

جعل الخزرجي الهمزة الأولى من قوله (أأجرى) للطويل، وهو أول البحور الشعرية، وأما الهمزة الثانية فدلّ بها على أن عروضه واحدة وهي (مفاعلن) المقبوضة، وبالجيم على أنّ أضربه ثلاثة، وقوله غرورا أم ستبدي صدوركم، فهي ثلاثة كلمات اقتطعها من ثلاثة أبيات احتجاجية على عروض الطويل، وضروبه الثلاث، ف"غرورا" من قول طرفة بن العبد:

أبا منذر كانت غرورا صحيفتي \* ولم أعظم في الطوع مالي ولا عرضي<sup>7</sup>

<sup>6</sup> - الشريف السبي الغرناطي، شرح القصيدة الخزرجي، ص154

<sup>7</sup> - ديوان طرفة بن العبد، 209

و"ستبدي" فهيمن قول طرفة بن العبد أيضا:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا \* ويأتيتك بالأخبار من لم تزود<sup>8</sup>

وأما "صدوركم" فهي من قول الشاعر:

أقيموا بني النعمان عنا صدوركم \* وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا<sup>9</sup>.

وعلى هذا المنهج والطريقة سار الخرجي مع باقي البحور الشعرية، معتمدا الرمز والاختصار. و التي سنرى تفصيلها أكثر في مكانها من التحقيق ان شاء الله تعالى، ضمن شرح ابن مرزوق الحفيد.

إنّ الخرجي بهذا المنهج الذي ارتضاه في نظم الخرجية، القائم على الترميز والاختصار المفيد غير المحلّ، قد تبنى منهجا تعليميا دقيقا، وافق علما كعلم العروض والقافية، فالتأمل في بدايات تشكل هذا الفن على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو أول من أصل هذا العلم وضبط قواعده ومسائله، يرى أنه قد عمد في أولى خطوات عمله التأسيسي لضبط الإيقاع الموسيقي في الشعر العربي، على طريقة الرمز والاختصار، وذلك حين اكتشف الخليل أولى الوحدات الصوتية التي يقوم عليها مبدأ التحليل العروضي للأوزان في الشعر العربي، فكان الحرف المتحرك والساكن وحدة صوتية دالة، تدرج بها إلى حصر الأوزان العروضية المختلفة، فرمز للمتحرك من الحروف بخط مائل (/) يوحي بوجود إحدى الحركات الثلاث على الحرف، ورمز للحرف الساكن برمز الصفر أو دائرة صغيرة - كما يروق للبعض وصفها - (0)، للدلالة على خلو الحرف من الحركة، وعلى أساس هذين الرمزتين تمكن الخليل بن أحمد من ضبط باقي المقاطع العروضية التي ينتظم عليها الإيقاع في الشعر العربي، فكانت الأسباب، والأوتاد، والفواصل، مختصرة في قول الخليل (لَمْ أَرْ عَلَى ظَهْرِ جَبَلَيْنِ سَمَكَيْنِ)، فقد اختصر الخليل بن أحمد صورة المقاطع العروضية، في أمثلة موحية بطبيعتها مكوناتها من حرف متحرك وحرف ساكن، فكان أدنى هذه المقاطع ما تركب من حرفين، وأوسطها ما تركب من ثلاثة حروف، وأقصاها لا يتجاوز خمسة حروف؛ فما تركب من حرفين أحدهما حرف متحرك والثاني ساكن عرف بالسبب الخفيف، نحو (لَمْ) ورمزه (0/)، وما تركب من حرفين متحركين عرف بالسبب الثقيل، نحو (أَر) ورمزه (//)، وأما ما تركب من ثلاثة حروف فهو نوعان، حرفان متحركان ثم حرف ساكن، فهو وتد مجموع، نحو: (عَلَى) ورمزه (0//)، والثاني ما تركب من حرفين متحركين يتوسطهما حرف ساكن، وهو وتد مفروق، ورمزه (//0/)، أما الفاصلة فهي نوعان: فاصلة صغرى، وتتركب من ثلاثة حروف متحركة وساكن ورمزها (0///)، وفاصلة كبرى، ما تركبت من أربعة متحركات وساكن ورمزها (0////).

<sup>8</sup> - ديوانه، 100

<sup>9</sup> - ليزيد بن حذاق الشني، كما جاء في: عروض لابن جني 45، رفع حاجب العيون الغامزة 74، الكافي في العروض والقوافي

20، كتاب العروض للرعي 10

ثم حاول الخليل بن أحمد بعدها أن يترجم لنا سلسلة هذه المقاطع في شكلها النغمي المنتظم، الموضح لصورة الإيقاع الشعري في وحدات موسيقية ضابطة للإيقاع، فيما أسماه بالتفاعيل، المركبة في جملتها من حروف الميزان، والتي يجمعها اختصارا في جملة (لمعت سيوفنا)، إلى آخره من محاولات الرمز والاختصار التي أبدعها الخليل بن أحمد الفراهيدي —رحمة الله عليه— في بناء الدرس العروضي.

## المطلب الثالث

### ◆ القيمة العلمية لمتن الرامزة الشافية:

**تصنيفه:** يصنّف متن الرامزة الشافية تبعا لموضوعه، إلى ما يعرف باسم الشعر التعليمي أو الشعر المنظوم أو شعر المتون، وهو فن من الفنون الشعرية التي عرفت انتشارا كبيرا في تاريخ الأدب العربي، منذ القرن الثاني للهجرة، حيث تبنى الشعراء منذ ذلك الزمان أداة تعبيرية تقريرية، لتحقيق أهداف ومقاصد علمية محظرة، "فقام الشعراء المثقفون بنظم العلوم والمعارف، والسير والقصص والأخبار، بقصد تيسير حفظها، وتقريب معانيها إلى الطلاب والدارسين"<sup>10</sup>، سعيا منهم "إلى تثقيف الناس وتعليم شؤون دينهم ودنياهم، والدعوة إلى الأخلاق الحسنة، وتزويدهم بمختلف الحقائق المتعلقة بالفرد والمجتمع والطبيعة وما وراءها"<sup>11</sup>

لقد انتهج الشعراء في هذا النوع من التأليف الشعري، منهجا علميا يهدف إلى تقرير الحقائق، وصياغة القواعد، وبسط القوانين، لتكون مفهومة وواضحة عند الطلبة، عالقة في أذهانهم، فتعنيها الذاكرة، وتسجلها الحافظة، فيسهل حينئذ استدعاؤها واستحضارها في الوقت المناسب، وهنا تظهر قيمة وأهمية هذا النوع من الشعر، الذي استهوى الكثير من العلماء والشعراء، للنظم في شتى صنوف العلوم والمعارف، وكان على رأسهم في العربية الإمام ابن معطي، والإمام ابن مالك، وابن هشام، وابن آجروم، وابن الحاجب، والكسائي...

يعد متن الرامزة الشافية، على ذلك واحد من هذه المتون العلمية في اللغة العربية، الخاصة بتقرير مبادئ وقواعد علمي العروض والقافية، فقد ذهب الخرجي عبر هذا المتن مقررا حقائق هذين العلمين وقواعدهما،

---

<sup>10</sup> - عبد الرحمن عبان، الشعر التعليمي في الأدب الجزائري القديم على عهد الموحدين، دراسة في موضوعاته وبنائه —ابن معطي نموذجاً—، رسال ماجستير في الأدب العربي، قسم اللغة العربية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2007م - 2008م، ص

<sup>11</sup> - عصمت عبد الله غوشة، الشعر التعليمي في العصور الأربعة الأولى الهجرية، القاهرة 1970م، ص 279



مستنبطاً قوانينهما بأسلوب علمي تقريرى، قائم على العرض والتحليل والبرهان والدليل والحجة، مستخدماً لغة الرمز والاختصار، فتمكن الخرجى بطريقة بارعة، نظم مختلف أبواب علمي العروض والقافية، في أبيات منظومة على ميزان الطويل، مزاجاً بين القاعدة والشاهد، مما يشهد له بالتمكن والمقدرة الفائقة على الملائمة بين إيراد القواعد والقوانين العروضية، والنظم الشعري المحكم.

### خصائص المتن ومميزاته:

ثمة خصائص كثيرة يتصف بها متن الرامزة الشافية، أضفت عليه صبغة علمية فريدة، ميّزته عن غيره من المتون اللغوية، ومن تلك الخصائص والمميزات ما يأتي:

- يتسم متن الرامزة بما تتسم به طبيعة المتون العلمية، ببعدها عن الانفعال الشعوري العاطفي، إلى الخطاب العقلي للإقناع

- متن الرامزة من المتون المتخصصة في علم العروض والقافية

- يقوم المتن على التعريف بمبادئ العروض ومسائله وشرحها

- يعتمد المتن على الاستشهاد بالشعر بطريقة بارعة، مع مختلف الظواهر والمسائل

- يتميز المتن بأسلوب علمي في تقرير المفاهيم والقواعد

- يتميز باللغة المشققة، في استخدامه للرمز والمختصرات

- المتن موجه بشكل خاص إلى طلاب العلم، ممن تتوفر فيهم قدرات عقلية خاصة، قادرة على فك الرمز وفهم المختصرات

- يمتاز المتن باحتياجه إلى معين ومرشد كما يسميه ابن مرزوق، حتى يتمكن قارئه من فهمه

- يحتاج الدارس لمتن الرامزة إلى تحصيل معرفي مسبق في علم العروض والقافية، ليتمكن من فهم ألفاظ المتن ورموزه ومختصرات شواهد

- يمتاز المتن بالعمق العلمي، في نسق تألفت فيه المعاني الدقيقة، والتعابير الجميلة، وضوابط النظم

## المطلب الرابع

## ◆ شروح الرامزة

يعد شرح المنظومات العلمية عند العرب عامة والمغاربة خاصة، ظاهرة بارزة في مسار تنوّع أشكال التأليف عند العلماء قديما، شكّل بمكانته، ولدرجة أهميته منحى هاما من مناحي التأليف التي التزم بها العلماء قديما، فكان كلّما ظهر نظم أو متن من المتون في مختلف العلوم، وأحسن العلماء بقيمته وفائدته، حرصوا على شرحه وتفسيره بمناهج علمية مختلفة، سعى منهم لبسط مضامينه أمام المتلقين من المتعلمين، وتسهيلا لعملية استيعابه وفهمه، ولعل أهم وأشهر المتون اللغوية التي قام حولها هذا النوع من التأليف، متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، متن الآجرومية لابن آجروم الصنهاجي، ونظم الكافية الشافية لابن مالك، ونظم الرامزة الشافية في علم العروض والقافية لضياء الدين الخزرجي.

وفيما يلي بيان لأشهر شروح الخزرجية المطبوعة والمخطوطة:

1. شرح القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي، لأبي القاسم محمد بن أحمد الشريف السبتي (697هـ - 760هـ). وهو أول شرح على الرامزة، حققه الدكتور محمد هيثم غرة، وطبع سنة 2003م بدار البيروني دمشق - سوريا.
2. العيون الغامرة على خبايا الرامزة، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني المالكي (-827هـ)
3. المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، لأبي بكر بن محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد العجيسي (-842هـ).
4. ديباجة شرح القصيدة الخزرجية، لأبي القاسم الفتوح بن عيسى بن أحمد الصنهاجي (-852هـ).
5. حواش على الخزرجية، لمحمد بن أحمد بن الغازي العثماني المكناسي (-919هـ)
6. فتح ربّ البريّة بشرح القصيدة الخزرجية، لأبي زكرياء الأنصاري (-926هـ)
7. رفع حاجب العيون الغامرة على كنوز الرامزة، لمحمد بن محمد الدلجي (-950هـ)
8. المواعد الوفية بشرح شواهد الخزرجية، لبدر الدين أبي الفتح عبد الرحيم عبد الرحمن بن أحمد العباسي (-963هـ)
9. تقييد الأبيات المشار إليها في القصيدة الخزرجية (تقطيع الأبيات لا غير)، لأبي العباس أحمد بن علي المنجوري (-995هـ)

10. حاشية سيدي يوسف الحفني على الخزرجية، ليوسف الحفني
11. الدرر النقية شرح المنظومة الخزرجية، لعثمان بن إبراهيم نعمة الله
12. شرح الابشيطي على الخزرجية، للإبشيطي أحمد بن إسماعيل
13. شرح القصيدة الخزرجية، للصنهاجي الزموري
14. إدراك الأمنية في شرح الخزرجية، لمحمد بن القاسم بن عمر الصيرفي
15. بسط الرموز الخفية في شرح عروض الخزرجية، لابن قنفذ القسنطيني
16. النفحات الأرجية والنسمات البنفسجية لنشر ما راق في مقاصد الخزرجية، لأبي زكور القاسي (1121هـ)
17. حواشي القاضي زكرياء على الخزرجية، لمحمد بن الطيب الفاسي (-1170هـ)
18. إيضاح الدليل إلى علم الخليل (وهو حاشية على شرح الخزرجية لأبي زكريا الأنصاري)، لأحمد بن يوسف أطفيش (-1332هـ)



# الإمام ابن مرزوق الحفيد حياته وعلمه وآثاره

المطلب الأول

أولاً: اسمه ونسبه ومولده

﴿اسمه ونسبه﴾ هو أبو عبد الله محمد- السادس- بن أحمد-الثاني- بن محمد -الرابع-بن أحمد-الأول-بن محمد -الثاني-<sup>12</sup> بن محمد-الأول-، بن أبي بكر بن مرزوق (ق6هـ-12م). المشهور بلقب "الحفيد"<sup>13</sup>.

﴿أسرته﴾: ينحدر نسب ابن مرزوق من أسرة عريقة أصلها من القيروان. كانت تعرف بأسرة ابن مرزوق العجيسية<sup>14</sup>، نسبة الى القبيلة البربرية العجيسية التي كانت تقطن منطقة المسيلة، وقلعة بني حماد بـجبال المسيلة، وإقليم الزاب في شرق منطقة الهضاب العليا الجزائرية.<sup>15</sup>

هاجرت عائلة ابن مرزوق بعدها من مدينة المسيلة إلى مدينة تلمسان في نهاية القرنين الخامس هجري (الحادي عشر ميلادي)، واستقرت هناك بعد أن زحف عرب بنو هلال على شمال إفريقيا<sup>16</sup>. أين التقى أبو بكر بن مرزوق (ق6هـ-12م) الولي المشهور أبو مدين شعيب المغربي-وهو أندلسي المولد-، فعقد معه صداقة وعلاقة قوية، ظلت مستمرة بخدمة ضريح أبي مدين شعيب الحسين (520هـ- 594هـ)، من قبل أفراد عائلة ابن مرزوق .

﴿مولده ونشأته﴾: ولد الإمام الحافظ، أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر بن مرزوق الحفيد، بتلمسان ليلة الاثنين 14 ربيع الأول 766هـ، الموافق لـ 10 ديسمبر 1364م.

نشأ ابن مرزوق الحفيد في بيت علم، ومعرفة، وصلاح، ودين، وولاية. فحفظ القرآن الكريم، وتعلم على أبيه وجده محمد (الرابع) بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بن مرزوق العجيسي التلمساني، الملقب بـشمس الدين، والخطيب الأكبر، الجدّ والرئيس (711هـ-781هـ)، وتلمذ على يد عمه محمد الخامس، كما تعلم على بعض شيوخ تلمسان وشيوخ البلدان المجاورة علوم العربية وعلوم الشريعة.

## المطلب الثاني

<sup>12</sup> - أبو عبد الله محمد- السادس- بن أحمد-الثاني- بن محمد -الرابع-(711هـ-781هـ) بن أحمد-الأول-(681هـ-741هـ) بن محمد -الثاني-(629هـ-681 هـ)

<sup>13</sup> - يحيى بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر الخروسة، دار الغرب الاسلامي، 51/2. عبد الرحمن الجيلالي تاريخ الجزائر العام، 213/2

<sup>14</sup> - نسبة إلى قبيلة الجزائر العظيمة "عجيسية" المقيمة بـجبال مدينة المسيلة، شرقي جنوب زاوية أي في نفس المكان الذي أنشئت فيه القلعة الحمادية

<sup>15</sup> - 617 les Arabes en Berbérie, G Marçais ;285, 1,Berberes

<sup>16</sup> - محمد ابن مرزوق التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن.دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغرا، تقديم محمود بوعباد. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1401-1981 ص 15

## ❖ تكوينه العلمي، ورحلاته

يعد ابن مرزوق موسوعة علمية متنوعة، فقد نهل من علوم كثيرة، وأجاد فنونا عديدة، فكان كما وصفته كتب التراجم: "آية في تحقيق العلوم، والإطلاع المفرط على النقول، والقيام التام على الفنون بأسرها"<sup>17</sup>. فظهر نبوغه في علوم عديدة ومتنوعة؛ فهو الفقيه الأصولي، والمفسر المحدث الحافظ، المسند الراوية، الأستاذ المقرئ، المجود النحوي، اللغوي، البياني، العروضي، الصوفي... الأخذ من كل فن بأوفر نصيب<sup>18</sup>. لقد كان ابن مرزوق منارةً للعلم في المغرب العربي بأسره، يُستدل بها على فنون وعلوم الشريعة، وعلوم العربية، ويهتدى بها في أمور الدين والدنيا، فلُقّب على ذلك بألقاب عديدة كشيخ الإسلام، وإمام الأئمة، وفارس الكراسي والمنابر، وعالم الدنيا...

كان الزّاد العلمي لابن مرزوق كما نرى متعدد المناهل والروافد، فقد كان كغيره من علماء الجزائر الأفاضل، الذين شقّوا طريق العلم بكل حماسة ومثابرة، رغبة منهم في تحصيل القدر الكافي من العلوم والمعارف. فبعد أن حصل ابن مرزوق كل ما يمكن تحصيله من علم نافع في موطنه، تاقّت نفسه إلى المزيد من العلم، فامتدت خطواته العلمية الرصينة إلى بلدان ودول خارج أرض الوطن، فبين بلاد المشرق والمغرب تنوعت ثقافة ابن مرزوق، وتفرعت على معارف عديدة ومتنوعة؛ بين علوم الدين، وعلوم العربية والمنطق...، فكان "جامع أشتات العلوم الشرعية والعقلية، حفظا وفهما وتحقيقا، راسخ القدم، رافع لواء الإمامة بين الأمم"<sup>19</sup>

## ❖ رحلاته:

\* **سفره إلى تونس و فاس:** كانت تونس المقصد الأول لابن مرزوق في مسيرته العلمية خارج وطنه الجزائر، أين تلقّى فيها علوم القرآن كالتفسير والفقه وأصوله... على أيدي علماء أجلاء أمثال: الإمام المفسر ابن عرفة، وأبي العباس القصار. ليشد الرحال بعدها إلى مدينة العلم فاس بالمغرب، واعتكف هناك على الدراسة، والتحصيل، في حلقات العلم والذكر، التي كانت تجمعها بعلماء أمثال: أبي زيد المكودي، وأبي حياقي، والحافظ محمد بن سعود الصنهاجي الفيلاي، وغيرهم<sup>20</sup>

## \* سفره إلى المشرق

واصل الشيخ تنقلاته وأسفاره في سبيل العلم، ليحط الرحال بعد فاس، في مصر (القاهرة)، أين وُفّق للقاء عدد من علمائها المشهورين كابن خلدون، وسراج الدين البلقين، وشمس الدين الغماري، وزين الدين

<sup>17</sup> - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقرئ 348/6، و التنبكي، نيل الابتهاج، 127/2

<sup>18</sup> - أبو عمران الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة. منشورات دحلب، الجزائر 2000م، ص 428

<sup>19</sup> - نفح الطيب 397/7

<sup>20</sup> - ابن مريم، البستان. ص 204، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر 51/2

الحافظ العراقي، ومجد الدين الفيروزآبادي، ومحب الدين بن هشام ابن صاحب المغني، ونور الدين النويري صاحب النهاية، والقاضي ناصر الدين التنسي، وابن الملكن، وغيرهم كثير من ذوي الفضل والمنة<sup>21</sup>

### \* عودته الى تلمسان

بعدما ارتوى ابن مرزوق من قدح العلم والمعرفة، قفل راجعا إلى أرض الوطن في تواريخ غير مضبوطة، متوجها بعدها إلى الأراضي المقدسة بمكة المكرمة، من أجل أداء فريضة الحج، وكان ذلك بين سنة (790هـ) و(792هـ)، رفقة شيخه الإمام ابن عرفة التونسي، أين اجتمعا مع ثلة من العلماء والشيوخ، كالشيخ بهاء الدين الدماميني، ونور الدين العقلي، حيث تمكن من رواية صحيح البخاري على الشيخ ابن الصديق، ولأزم المحب ابن هشام ودرس عنه اللغة العربية وآدابها، ليعود بعد ما أتم مناسك الحج إلى تلمسان ليتولى بها مهمة التدريس والإقراء والإرشاد والتأليف<sup>22</sup>

### \* سفره إلى المشرق

في سنة (819هـ/1416م) عاد ابن مرزوق مرة أخرى إلى المشرق، قاصدا أرض الحجاز ليؤدي فريضة الحج للمرة الثانية، غير مغفل في سفره هذا الاحتكاك بشيوخ العلم ورواده، فالتقى كما تذكره المؤلفات التي ترجمه له، الإمام ابن حجر العسقلاني، وتمكن أيضا من تحصيل عدة إجازات علمية من علماء أندلسيين أهمهم محمد بن الجزري، وأبي القاسم بن الخشاب، وابن عبد الله محمد القيجاطي، والمحدث بن علي الحفار الأزهري، والحافظ بن علاق<sup>23</sup>

### \* عودته إلى تلمسان

عاد ابن مرزوق إلى تلمسان بعد مدة زمنية طويلة، حاملا في جعبته تراثا علميا ضخما كان خلاصة تنقلاته ورحلاته المتكررة، وخلاصة احتكاكه ومجاورته لجملة من العلماء والشيوخ. ونتيجة لروحه المجتهدة والمثابرة في اكتساب المعارف المتنوعة الدينية واللغوية، غدا بحرا لا ساحل له في هذا الميدان، فعرف الإمام في عصره " بالذكاء وحسن البيان والخطابة والتوسع في الرواية، فأجمع الناس يومئذ على فضله من المغرب إلى الديار المصرية، واشتهر ذكره في البلاد فصار يدعى بشيخ الإسلام وعالم الدنيا"<sup>24</sup>، ولقبه العلماء بألقاب عديدة كالعلامة الصدر، ورئيس علماء المغرب، وسيد العلماء، وذو اللّحيتين، وفارس المنابر...

## المطلب الثالث

<sup>21</sup> - أعلام الفكر والثقافة. 52/2

<sup>22</sup> - المرجع نفسه

<sup>23</sup> - المرجع نفسه 53/2

<sup>24</sup> - تاريخ الجزائر العام، 213/2



### ◆ شيوخ ابن مرزوق وتلامذته:

أخذ الشيخ ابن مرزوق مفاتيح العلوم ومبادئها على ثلة من أكابر العلماء و أجلائهم، فأخذ في صباه عن جدّه بالإجازة، وأخذ عن أعلام من أهل المشرق والمغرب يطول استقصاؤهم هنا، أشهرهم: والده الخطيب ابن مرزوق، وعمه محمد الخامس، وأبو محمد الشريف التلمساني، وأخوه أبو يحيى، وسعيد العقباني، وابن عرفة، وأبو إسحاق المصمودي، وأبو زيد المكودي والسراج، والبلقيني وأبو الفضل العراقي، والحافظ بن مسعود الصنهاجي، وابن الملقن، والشمس القماري، والفيروز آبادي، ومحيي الدين المغني، وابن خلدون، وناصر الدين ابن التنسي، والنور التويري وغيرهم، وغالبهم أجازه كما أجازه ابن الخشاب والقيجاطي، وابن علاق، ومحمد بن جزري، وأبو الطيب بن علوان.<sup>25</sup>

### ◆ تلاميذ ابن مرزوق:

إن البصمة التي تدل على قدرة المدرس على التدريس، بالإضافة إلى مؤلفاته وغزارة علمه، كثرة عدد التلاميذ الذين درسوا عليه، فقد جلس الشيخ ابن مرزوق لتدريس وتعليم عدد كبير من العلماء، الذين وفدوا إليه لينهلوا من مورده الذي لا ينضب، ومعينه الذي لا ينشف، فكان من تلاميذه: عبد الرحمن الثعالبي، وأبو الفرج بن أبي يحيى الشريف التلمساني، والشيخ يحيى بن إدريس المازوني، والحافظ التنسي، وأبو الحسن القلصادي، وأبو الفضل المشدالي، ونصر الدين الزواوي المشدالي، والحسن أبركان، والقاضي عمر القلشاني قاضي جماعة تونس، وإبراهيم بن فايد الزواوي، وأحمد بن زكرياء.

## المطلب الرابع

### ◆ ثناء العلماء عليه

لقد كانت لابن مرزوق الحفيد مكانة علمية بارزة، ومرموقة في أوساط العلماء والعارفين، شهد لها الحاضر والغادي في بلاد المغرب العربي، فأثنى عليه نفر غير قليل من الأساتذة والشيخوخ الذين تتلمذ على يدهم، و تتلمذوا عليه، من أمثال ذلك: تلميذه أبو الحسن القلصادي حيث قال في رحلته: " أدركت بتلمسان كثيرا من العلماء، والزهاد، والعباد، و الصّالحاء، وأولاهم بالذكر والتقديم الشيخ الفقيه العلامة الكبير شيخنا وبركتنا أبو عبد الله بن مرزوق العجيسي رضي الله عنهم، حل كنف العلم والعلا وجل قدره في الجله الفضلا، قطع الليالي سهرا، واقتطف من العلم أزهارا، فأثمر وأورق وغرب وشرق حتى توغل في فنون العلم

<sup>25</sup> - محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. المطبعة السلفية 1349، ص 252

واستغرق، إلى أن طلع الأبصار هلالاً كان المغرب مطلعاً، وسما في النفوس موضعه... كان رضي الله عنه من رجال الدنيا والآخرة، وكانت أوقاته كلها معمورة بالطاعة ليلاً ونهاراً من صلاة وقراءة"<sup>26</sup>

وقال عبد الرحمن الثعالبي في حقّه، ما يأتي: "هو سيدي الشيخ الإمام الحبر الهمام، حجة أهل الفصل في وقتنا وخاتمهم، ورحلة النقاد وخلّصتهم، ورئيس المحققين وقادتهم، السيد الكبير، والذهب الإبريز، والعلم الذي نصبه التمييز، ابن البيت الكبير، والفلك الأثير، ومعدن الفضل الكثير، سيدي أبو عبد الله محمد بن الإمام الجليل الأوحّد الأصل، جمال الفضلاء، سليل الأولياء، أبي العباس ابن العالم الكبير العلم الشهير تاج المحدثين، وقدوة المحققين أبي عبد الله محمد بن مرزوق"<sup>27</sup>

وقال تلميذه الحافظ التنسي بعد ذكره قصة الإمام مالك عندما سئل في أربعين مسألة، وقال في ست وثلاثين لا أدري، بقوله: "وجنة العالم لا أدري"، ما نصه: "ولم نر فيمن أدركنا من شيوخنا من تمرّن على هذه الخصلة الشريفة وكثر استعمالها غير شيخنا الإمام العلامة رئيس علماء المغرب على الإطلاق أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق"<sup>28</sup>.

وأسهب المقرئ في كتابه (نفح الطيب) في وصفه والثناء عليه، فأفرد له من كتابه ترجمة مطوّلة عن حياة الرجل ومكانته العلمية وإحاطته بمختلف المعارف، وهذا مقتطف من سرد مطوّل، يقول المقرئ: "هو البحر الإمام، المشهور الحجّة، الحافظ، العلامة، المحقق الكبير، النظار، المطّلع، المصنّف التقي، الصالح، الناصح، الزاهد، العبد الورع، البركة، الخاشع، الخاشي، النبيه، القدوة، المجتهد، الأبرع، الفقيه، الأصولي، المفسر، المحدث، الحافظ، المسند الرواية، الأستاذ المقرئ، المجود، النحوي، اللغوي، البياني، العروضي، الصوفي، الأواب، الولي الصالح، العارف بالله، الآخذ من كل فن بأوفر نصيب، الراعي في كل علم مرعاه الخصيب..."<sup>29</sup>

## المطلب الخامس

### ◆ آثاره العلمية

لقد ترك الشيخ ابن مرزوق الحفيد مصنفات عديدة ومتنوعة، ذات قيمة علمية عظيمة في مختلف العلوم والمعارف، منها:

<sup>26</sup> - البستان ص 207، تعريف الخلف برجال السلف 1/152،

<sup>27</sup> - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب 6/351

<sup>28</sup> - البستان ص 207

<sup>29</sup> - نفح الطيب، 6/351

## 1- شرح البردة<sup>30</sup> للبوصيري في ثلاثة أحجام، متسلسلة على النحو الآتي:

**الأول : الاستيعاب لما في البردة من البيان والإعراب :** هو الشرح الأصغر على البردة، تعرض فيه المؤلف إلى إعراب مفردات القصيدة، وبيان ما فيها من ألوان البيان و البديع المختلفة.

**الثاني: إظهار صدق المودة في شرح البردة<sup>31</sup>:** وهو الشرح الأكبر الذي صنفه الشيخ ابن مرزوق على قصيدة البردة لصاحبها البوصيري، استوفى فيه غاية الاستيفاء إذ ضمنه سبعة فنون في كل بيت<sup>32</sup>.

**الثالث: الأوسط:** لم يثبت له عنوان في مختلف المصادر والمراجع التي ترجمة له.

**2- تلخيص إظهار صدق المودة من شرح البردة:** كما لابن مرزوق تلخيص على كتاب إظهار صدق المودة في شرح البردة، وهو وإن لم تشر إليه الفهارس والمصادر التي أمكنني الإطلاع عليها، فاللمخطوط نسختان في فهارس الكتب المخطوطة بالمكتبة الوطنية المغربية، تحت عنوان " **المختصر الموثوق لأهل المودة من شرح ابن مرزوق على البردة**"<sup>33</sup>، لناسخها عبد الله السماح بن بنعلي ، نسخها بتاريخ 26 صفر

---

<sup>30</sup>- وهي القصيدة المشهورة في مدح خير البرية محمد صلى الله عليه وسلم، التي تعرف بـ"الكواكب الدرية في مدح خير البرية" للإمام شرف الدين أبي عبد الله محمد بن سعيد بن حماد البوصيري (608-696هـ) يراجع الأعلام لخير الدين الزركلي 139/6

<sup>31</sup>- توجد نسختان خطيتان بالمكتبة الوطنية الجزائرية، الأولى في (301)ق تاريخ نسخها مجهول، وهي برقم(ح18). والأخرى في(64)ق غير مذكور تاريخ نسخها، برقم(ح2). وقد حقق هذا المخطوط مرتان فيما أعلمه، الأولى كانت رسالة ماجستير تقدم وتتحقيق الطالب الباحث محمد الكوار، تحت إشراف علال الغازي، جامعة محمد الخامس المغرب، نوقشت عام 1994م. والثانية رسالة ماجستير في اللغة والأدب العربي، تقدم وتتحقيق الطالب: محمد بن أحمد فلاق، بمعهد الآداب واللغات جامعة تيزي وزو 2010م. وتم طبع هذه الأخيرة في جزأين، بدعم من وزارة الثقافة الجزائرية بمناسبة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011م.

<sup>32</sup>- يقول ابن مرزوق: "وجعلت الكلام على ما أشرحه من أبياتها في سبع تراجم: أولها شرح الغريب..ثم التفسير..ثم المعاني..ثم البيان..ثم البديع..ثم الأعراب..ثم الإشارات الصوفية...وربما أضفت إلى هذه التراجم بأثر ترجمة التفسير ترجمة ثامنة، إلا أنني لم أبوب لها، أذكر فيها ما يوافق المعنى الذي قصده الناظم من شعر الغير أو نثره، ليكمل بذلك قصد الشرح ويعظم بفضل الله الأجر.." ينظر: إظهار صدق المودة في شرح البردة، لابن مرزوق. تحقيق ودراسة أحمد فلاق ص 61. ويراجع: نفع الطيب، المقرئ، 402/7

<sup>33</sup>-وقفت على تحقيق هذا المخطوط في شكل مقال علمي، تحت عنوان: تلخيص إظهار صدق المودة في شرح البردة، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن عبد الكريم نجيب الشريف، مجلة قطر الندى، مركز نجيويه للمخطوطات، ع: 12، سنة 2005م.

1352هـ الموافق لـ 20 جوان 1933م<sup>34</sup>. وأغلب الترجيحات تقول أنّ هذا الكتاب هو الشرح الأوسط للبردة.

### 3- المسبب للإمام ابن مرزوق

لقد كانت لقصيدة البردة مكانة هامة وكبيرة بالنسبة لابن مرزوق، وهذا ما دلت عليه كثرة المؤلفات التي نسجها حولها، والحق أنّ اهتمامه بالبردة ما هو إلاّ دليل واضح على عناية الرجل وشغفه بالتأليف فيه نظما ونثرا. بما فيها هذا العنوان المذكور لمخطوطة من تأليفه، والتي جاءت على طريقة التسييع، تحت عنوان: "مسبب الإمام ابن مرزوق"<sup>35</sup> بلغت أبيات هذا النظم أربعة وأربعين بيتا بعد الستة مائة بيت (644بيتا)، والتي جاء مطلعها كالآتي:

الله يعلم ما في القلب من ألم ♣ ومن غرام بأحشاء ومن صرم  
على فريق جنّ في حرم ♣ فقلت لما هما دمعي بمنسجم  
على العفيف عفيفا غير منسجم ♣ أمن تذكر جيران بذي سلم

مزجت دمعا جرى من مقلة بدم

4-المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية: وهو شرح على قصيدة الرامزة الشافية في علم العروض والقافية، المعروفة بالخزرجية نسبة لمؤلفها ضياء الدين أبي عبد الله الخزرجي ، وسوف نفرّد لهذا المصنّف حديثا خاصا في موضعه من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

5- نهاية الأمل في شرح كتاب الجمل<sup>36</sup>: وهو كتاب نفيس جدا شرح فيه ابن مرزوق كتاب جمل الفوائد للخونجي في المنطق، توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية للمملكة المغربية<sup>37</sup>، ونسخة أخرى في مكتبة مدريد<sup>38</sup> تحت رقم (6)

### 6- كنز الأمالي و الأمل في نظم الخونجي في الجمل<sup>39</sup>

<sup>34</sup> - انظر: WWW.BNRM.MA

<sup>35</sup> - جاء في الورقة الأولى من المخطوطة ما يأتي: بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه. هذا مسبب الإمام ابن مرزوق رحمه الله ورضي عنه ونفعنا به آمين. المخطوط ، و1

<sup>36</sup> - ورد الكتاب تحت عنوان " منتهى الأمل في شرح الجمل للخونجي " في كتاب غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد، لمحمد بن مخلوف الثعالبي.تحقيق محمد شايف شريف، دار ابن حزم.

<sup>37</sup> - انظر: WWW.BNRM.MA

<sup>38</sup> -انظر:أسماء الكتب التي انتخبت من مكتبة مدريد العامة، تحقيق عبد الرحمن بلحاج علي2010م

<sup>39</sup> - توجد منه نسخة مخطوطة ضمن مجموع في مكتبة سعود للمخطوطات تحت رقم (7128). نسخة منه في مكتبتنا .

لم يثبت في جل المصادر التي ترجمة لابن مرزوق الحفيد أيّ عنوان صريح لهذا النظم، بل اكتفت فقط بالإشارة إلى وجود أرجوزة نظم لجمل الخونجي<sup>40</sup> في المنطق. وقد بلغت أبيات هذه المنظومة أربعة وتسعين بيتاً بعد المائة (194 بيتاً)

#### 7- الغاية القرطاسية في شرح الشقراطيسية

وهو شرح على قصيدة أبي محمد بن عبد الله بن يحيى الشقراطيسي في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، أثبتته السخاوي بعنوان " الذخائر القراطيسية في شرح الشقراطيسية"، ووافقه البغدادي في ذلك، وأضاف عنواناً آخر هو "المفاتيح القراطيسية في شرح الشقراطيسية"<sup>41</sup>

#### 8- المتجر الربيع والسعي الرجيع، والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح<sup>42</sup>

وهو شرح عظيم وثمين وضعه على صحيح البخاري، لكنه لم يكمله. موجود منه نسختان مخطوطتان في مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المملكة العربية السعودية -الرياض-، ونسختان منه في الجامع الجديد بالجزائر العاصمة، وهما بخط المؤلف أتم الجزء الأول، وبقي الجزء الثاني ناقصاً<sup>43</sup>. وقد قامت حوله دراسات جامعية أكاديمية تولّته بالدراسة والتحقيق في المعهد الإسلامي بقسنطينة.

#### 9- إسماع الصم في إثبات الشرف من جهة الأم<sup>44</sup>

وهو كتاب نفيس جدا في علم الأنساب، أجاب فيه ابن مرزوق على أسئلة تتعلق بإثبات شرف النسب من جهة الأم، وهذه هي مقدمة الكتاب: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. سؤال: سئل شيخنا الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق العجيسي التلمساني المالكي -رحمه الله تعالى- ونفعنا به في الدنيا والآخرة آمين، نص

<sup>40</sup> - ينظر: البستان ص211

<sup>41</sup> - البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. دار إحياء التراث العربي بيروت (د،ت) 192/2

<sup>42</sup> - الكتاب مطبوع

<sup>43</sup> . رقم الحفظ (00311) و (00310)، ونسختان منه في الجامع الجديد بالجزائر العاصمة تحت عدد 143 - 443

<sup>44</sup> - ومنه نسخة مخطوطة في المكتبة الالكترونية المسماة بباب النوار، نسخة منها في مكتبتنا. كما توجد نسخة أخرى في مكتبة تشريعتي، دبلن-إيرلندا تحت رقم 3296، وهي نسخة تامة ذهبية. ونسخة أخرى في مكتبة مركز جمعة الماجد، رقمها 251641. وفي سنة 2013م بالمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء- المغرب، وقفت على نسخة محققة في كتاب تحت عنوان: إسماع الصم في إثبات الشرف من قبل الأم، لمحمد المراكشي الأكمه (739هـ/807هـ) ويليهِ إسماع الصم في إثبات الشرف للأم، لمحمد بن مرزوق الحفيد (766هـ/842هـ). دراسة وتحقيق: مريم لولو، مطبعة الشرق -وجدة، ط2:

السؤال: الحمد لله، سيدي أدام الله سعادتكم و بلغكم في الدارين، أردت جوابكم أبتاكم الله وسددكم في مسألة رجل أثبت أن أمه التي ولدته شريفة النسب، فهل يثبت لهذا الرجل شرف النسب من جهة الأم؟...<sup>45</sup>

#### 9- نور اليقين في شرح حديث أولياء الله المتقين:

وهو كتاب نفيس جدا في الحديث، وهو في أول الحلية، أي حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، وقد تم تحقيق هذا الكتاب وطبعه، وقد حققه الشيخ أحمد فريد المزيدي، وأصدر الكتاب في 20 جانفي 2001م، نشرته دار الكتب العلمية للنشر - لبنان-، في نحو 106 صفحة.

10- الروضة، رجز في علم الحديث : وهي الأرجوزة الكبرى في علم الحديث بعنوان "روضة الإعلام بعلم أنواع الحديث السام"<sup>46</sup> للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن مرزوق التلمساني. هكذا ورد عنوانه كاملا في فهرس المخطوطات بالمكتبة الوطنية المغربية و هي أرجوزة عظيمة ومفيدة، جمع فيها ابن مرزوق بين ألفتي العراقي، وابن ليون. أوله:

الحمد لله على عظمى النعم \*\*\* هدى النبي محمد هدى أعظم

بين للناس الذي قد أنزل \*\*\* من الكتاب لطريق العلي

11- حديقة العلوم الفاخرة : و هي الأرجوزة الصغرى في علم الحديث ، تحت عنوان حديقة العلوم الفاخرة، وهي كما يذكر ابن مريم في البستان اختصار على الأرجوزة الكبرى الروضة. توجد نسخة منها ضمن فهرس المخطوطات بالمكتبة الوطنية المغربية أوله:

يقول راجي العفو وهو موثق \*\*\* محمد بن أحمد بن مرزوق

12- اغتنام الفرصة في محادثة علماء قفصة: وهو عبارة عن أجوبة على مسائل علمية وردت عليه من عالم قفصة ابن السراج أبي يحيى بن عقيبة، توجد منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط على الميكروفيلم بالمكتبة الوطنية بالجزائر<sup>47</sup>

13- المعراج في استمطار الأستاذ ابن السراج: وهو عبارة عن كتاب أجاب فيه ابن السراج الغرناطي على مسائل نحوية ومنطقية

<sup>45</sup> - مخطوطة سؤال وجواب في الشرف من قبل الأم، لابن مرزوق الحفيد ص 1 . وقد اشتهر الكتاب بعناوين بديلة أخرى ك: إسماع الصم في إثبات شرف النسب من جهة الأم، ورسالة في شرف النسب من الأم، وسؤال وجواب من قبل الأم.

<sup>46</sup> - وقد تم تقديم وتحقيق هذا الكتاب من طرف الطالبة سناء اليزيدي، بإشراف من الدكتور محمد الراوندي، سنة 2009، (دار الحسينة) مركز فيصل للدراسات الإسلامية

<sup>47</sup> - انظر: غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد، ص 60

- 14- المنزع النبيل في شرح مختصر الخليل<sup>48</sup> - لم يكمله -
- 15-الدليل المومي في ترجيح طهارة الكاغد الرومي
- 16-الروض البهيج في مسائل الخليج
- 17- النصح الخاص في الرد على مدعي رتبة الكامل الناقص: رد فيه ابن مرزوق على فتوى الإمام قاسم العقباني حول مسائل الفقراء الصوفية، وعارضه في آرائه.
- 18- أنوار الدراري في مكررات البخاري
- 19- المقنع الشافي، أرجوزة في علم الميقات: توجد منه بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 2165
- 20- إيضاح المسالك على ألفية ابن مالك: وهو كتاب في النحو
- 21- شرح التسهيل: وهو كتاب في علم النحو، شرح فيه ابن مرزوق كتاب التسهيل لابن مالك
- 22- أرجوزة نظم تلخيص المفتاح: توجد نسخة منه تحت عنوان "مواهب الفتاح في نظم تلخيص المفتاح" لابن مرزوق، في دار الكتي الناصرية بتامكروت، رقمها 1659
- 23- أرجوزة في اختصار ألفية ابن مالك
- 24- روضة الأريب في شرح التهذيب
- 25- شرح لكتاب تهذيب الكلام والمنطق للتفتازاني
- 26- عقيدة أهل التوحيد المخرجة من ظلمة التقليد: اعتنى بها: حسن بن عبد الرحمن الحسيني
- 27- الآيات الواضحات في وجه دلالة المعجزات
- 28- الدليل الواضح المعلوم في طهارة كاغد الروم
- 29- شرح ابن الحاجب الفرعي
- 30- أرجوزة ألفية في محاذاة حرز الأمانى للشاطبي
- 31- أرجوزة نظم تلخيص البناء
- 32- مناقب الشيخ إبراهيم المصمودي<sup>49</sup>

---

<sup>48</sup>- توجد نسخة منه بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 1136.

## المطلب السادس

سادسا: وفاته

توفي العالم الشهير ابن مرزوق الحفيد في مساء يوم الخميس 14 شعبان 842هـ الموافق لـ 30 جانفي 1439م، بتلمسان، تاركا وراءه تراثا ضخما من المؤلفات والآراء والمواقف، التي تشهد له بعلم واسع، وثقافة موسوعية شاملة.

## المبحث الثاني

### دراسة كتاب المفاتيح الرزوقية

المطلب الأول: توثيق عنوان الكتاب

المطلب الثاني: دوافع تأليف الكتاب وملايساته

المطلب الثالث: شرح عنوان الكتاب

المطلب الرابع: قيمة الكتاب

المطلب الخامس: التعريف بكتاب المفاتيح الرزوقية

<sup>49</sup>. وهو تأليف خصصه لذكر مناقب سيخه ابراهيم المصمودي.



## المطلب الأول

◆ توثيق عنوان الكتاب:

لقد أثبتت كل المصادر والمراجع<sup>50</sup> القديمة والحديثة، التي ترجمة للشيخ الحفيد ابن مرزوق، صحة هذا العنوان وصحة نسبته إليه، فلم يختلف أحد في اسم الكتاب الذي شرح ابن مرزوق فيه المنظومة الخزرجية، ولا في نسبته إليه. فنسبته صحيحة ولا يعترضها أي شك، لأسباب كثيرة أبرزها: تصريح ابن مرزوق في مقدمة كتابه، فمن خلال تصفحنا لمخطوط ابن مرزوق تبين لنا أن المؤلف وأثناء شرحه للقصيدة الخزرجية سَمَّى شرحه هذا "المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية"، وذكر ذلك صراحة في مقدمة شرحه، بقوله: "وسمّيته بـ: المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، الله يعلم أنني ما تعبت له إلا رجاء دعاء من أخي ديني، أن يسأل الله لي عفوًا ومغفرة من عذاب لظمي..."<sup>51</sup>

**المطلب السادس: مادة الكتاب**

**المطلب السابع: مصادر المؤلف في الكتاب**

**المطلب الثامن: التوثيق اللغوي في الكتاب**

**المطلب التاسع: منهج المؤلف في الكتاب**

**المطلب الثامن: التوثيق اللغوي في الكتاب**

<sup>50</sup> ك: البستان 201، البدر الطالع 2/ 119، والضوء اللاحق 7: 50، رحلة القلصادي 96، نيل الابتهاج 499، تعريف الخلف برجال السلف 424/1، فهرس ابن حاري 113، نفح الطيب 5/ 427، تاريخ الجزائر العام 2/ 212، وأعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة 2/ 51

<sup>51</sup> - الكتاب المحقق، ص 86

## ❖ دوافع تأليف الكتاب وملابساته

ألّف ابن مرزوق الحفيد كتاب "المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية" لشرح منظومة في علمي العروض والقافية، وهي المنظومة المسماة بالرامزة الشافية في علم العروض والقافية، لصاحبها ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي.

وقد دلّنا ابن مرزوق في مقدمة كتابه على بعض الشواهد الدالة على الأسباب والدوافع التي دفعته إلى تأليف كتاب في علم العروض والقافية أولا، وأسباب أخرى جعلته يهتم بمكن الرامزة الشافية على وجه التحديد، وهي على النحو الآتي:

انطلق ابن مرزوق في مقدمة الكتاب من تعظيم اللسان العربي وبيان قدره ومكانته، التي اكتسبها بنزول أرقى وأبلغ خطاب وكتاب، جعله الله هدى ورحمة للمتّقين، فزدادت اللغة العربية به دقة وجمالا وبيانا، وانتظم به الخطاب العربي (المنظوم والمنثور) على قواعد وقوانين لا تتبدّل ولا تتزلزل، فكان أمر التمييز بين النوعين عند ابن مرزوق أمرا ضروريا لمعرفة وجوه إعجاز القرآن، ومن تمّ كان صرف العناية إلى معرفتهما والاهتمام بهما ضرورة ملحة، شكّلت بالنسبة لابن مرزوق أول دافع لوضع كتابه (المفاتيح المرزوقية)، حيث يقول: "فأعظم به من لسان عربي مبين، أودع فيه من الأسرار برهانا، ومهد له من الاستقامة أشد طريقا وأعدل ميزانا، فمنتشوره جليّ على قوانين لا تتبدل، ومنظومه مؤسس على قواعد لا تتزلزل، ولما كان بعد تمييز النوعين منه يعرف به وجوه إعجاز القرآن، وأنه كلام خارج عن طوق الإنسان، لا جرم وجب صرف العناية إلى معرفتهما والاهتمام بشأن كلّ منهما"<sup>52</sup>

إن إقرار ابن مرزوق ودعوته بضرورة التمييز بين المنظوم والمنثور في معرفة وجوه إعجاز القرآن، دفعه ليقودنا إلى سبب آخر مهم دعاه للتأليف في علم العروض، وهو في نظرنا سبب هام ومباشر، تمثل في دعوته إلى المساواة بين علم النحو وعلم العروض في المعرفة، فإذا كان علم النحو قد احتل مرتبة الصدارة من جملة علوم اللغة العربية، في دراسة القرآن الكريم وتفسيره، فإن علم العروض يمثله ويساويه في المرتبة حسب رأيه، ودليله في ذلك، أن الشريعة الإسلامية قد خصّت موضوع علم العروض الذي هو الشعر بالعناية والاهتمام في بيان إعجاز القرآن، مستشهدا في ذلك بما أثر في السنة النبوية عن النبي صلى الله عليه وسلم، من حبّه لسماع الشعر، وما بذله من إحسان وعطاء للشعراء، كقصّته المشهورة مع كعب بن زهير وخلعه لبردته، ودعوته أيضا لحسان بن ثابت بأن يهجو قريشا، فتجلت حينها قيمة علم العروض بقيمة موضوعه، فكانت معرفة النحو من معرفة العروض كما يقول ابن مرزوق، الذي اتخذ مما سبق ذكره دافعا للوضع في هذا الفن، حيث يقول: "ولما تعين لهذا الأمر كون معرفة النحو من العروض، لزم بطريق مساواة الأمثال أن يشاركه فيه أخوه علم

<sup>52</sup> - الكتاب المحقق، ص 85

العروض، وقد دلت الشريعة على أنّ لموضوعه عندنا اهتماما، وأعلن صلى الله عليه وسلم بفضلته إعلانا، فسمع الشعر ووصل عليه إحسانا، وأصغى لكعب وبذل له أمانا، وخلع عليه برده الطاهرة تكريما وامتنانا، هذا في باب المديح، وجاء في الهجو ما في الصحيح، من قوله صلى الله عليه وسلم لحسان الحسن المثل: "أهجم وروح القدس معك -جبريل-"، والشواهد أكثر مما لا يجد جاحدها عنها ملاذا، فتبين الداعي إلى الوضع في هذا الفن"<sup>53</sup>

إنّ تأليف ابن مرزوق لكتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، هو دلالة صريحة تؤكّد لنا إحساسه بقيمة متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية، ولو كان الأمر عكس ذلك لما أقام له ابن مرزوق هذا السفر العظيم ليشرح فيه رموزه ويفتح أقفاله.

لم ينس ابن مرزوق ولم يتنكّر لجهد وفضل من سبقوه من العلماء في شرح القصيدة، كالإمام الشريف السبتي الغرناطي (-697هـ) الذي يعد أول عالم شرح قصيدة الرامزة، حيث يقول بلسان العالم المتواضع المعترف بالجميل: "ولولا ما فتح السيد الشريف العلامة وحيد الدهر وفريد العصر أبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحسيني الغرناطي -رحمه الله ورضي عنه- من أقفال رموزها، ما انتفع أحد بما خبأ فيها ناظمها من كنوزها... ولما فتح في فهمها الطريق، وهو بالفضل لذلك حقيق، تكلم عليها بعده فضلاء وسادات أعلام، فسهلوا ما بقي منها صعبا على الأفهام واستدركوا شيئا يسيرا من محاسنها التي أغفل ذلك الإمام، لا لقصور منه وغفلة، بل لأنه رآها قرية المرام، كما أن طبعه الاقتصار على المهم من الأمور العظام"<sup>54</sup>، وأمام هذا الاطلاع الواسع لابن مرزوق حول ما ألّف على هذا المتن من شروحات، نجد ابن مرزوق قد كوّن نظرة خاصة به، حول متن الرامزة، مكنته من الوقوف على ما أغفله العلماء في شروحاتهم، والانتباه لما لم يتفطن إليه غيره من الشراح، فجاء على أثرهم مستدركا لما أغفلوه، مبرزا ما بقي من بياها وجمال بديعها لم يذكره، حيث يقول: "ثم جئت على الأثر والفضل لهم، فظهر لي أنه بقي من حل تركيب ألفاظها ما لا بدّ من ذكره، ومن إظهار محاسن معانيها وإيضاح بياها، وزينة بديعها، ما ينبغي التنبيه عليه، ولا يغفل لعظيم قدره، فوضعت عليها شرحا جاء جليلا بكل مليحة كما تراه كفيلا، وسميته بالمفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية"<sup>55</sup>، وهو في شرحه هذا لا يرجو إلّا دعاء أخ له في دينه، يسأل الله له العفو والمغفرة والنجاة من عذاب النار، حيث يقول في أبيات من الشعر:

الله يعلم أنني ما تعبت \* له إلّا رجاء دعاء من أخي ديني

أن يسأل الله لي عفوا ومغفرة \* من عذاب لظى بالفضل ينجيني

<sup>53</sup> - الكتاب المحقق 85

<sup>54</sup> - الكتاب المحقق 86

<sup>55</sup> - المصدر نفسه

### المطلب الثالث

#### ◇ شرح عنوان الكتاب

إن المتمعن في عناوين مؤلفات ابن مرزوق المختلفة، يلاحظ تلك السمة البيانية في اختياره لأسماء مؤلفاته، كـ "المتجر الرياح والسعي الرجح والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح"، و "إسماع الصم في إثبات الشرف من جهة الأم"، و "الآيات الواضحات في وجه دلالة المعجزات"... وإنما سُمي ابن مرزوق الحفيد كتابه بالمفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، على عادته في إبداع أسامي وعناوين الكتب، ففي عنوانه هذا دلالة صريحة وواضحة توشي إلى طريقة ابن مرزوق ومنهج المتميزين في شرحه للقصيدة الخزرجية، فهو مجهود فريد ومتميز في الشرح، يتضح بجلاء في تلك المنهجية التي اختارها وسيلة لفتح أقفال الخزرجية، واكتشاف خفاياها الجمالية والدلالية، هذا بالمقارنة مع أغلب الشروحات التي قامت على القصيدة الخزرجية، التي كانت في معظمها تميل إلى الشرح العام المختصر، كشرح القصيدة الخزرجية للشريف السبتي الغرناطي(-697هـ)، والعيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرامزة للإمام الدماميني(-827هـ)، وفتح ربّ البرية بشرح قصيدة الخزرجية لذكرياء الأنصاري(-926هـ)، وكتاب الدرر النقية بشرح المنظومة الخزرجية لعثمان بن إبراهيم نعمة الله، ورفع حاجب العيون الغامزة على كنوز الرامزة، لشمس الدين محمد بن محمد الدلجي العثماني(-947هـ)...

فعنوان الكتاب كان جامعاً مانعاً من خلال مفرداته الموحية والدالة دلالة صريحة على مضمون الكتاب أولاً، ثم على جهد ابن مرزوق الفريد والمتميز عن غيره ممن شرحوا متن الرامزة، كما سنعرفه في المطالب اللاحقة

### المطلب الرابع

#### ◇ قيمة الكتاب

يعد كتاب المفاتيح المرزوقية الذي صنفه الإمام ابن مرزوق الحفيد، إضافة علمية عظيمة تثري المكتبة الجزائرية، بكتاب قيّم في علمي العروض والقافية، إذ لم تحظ هذه الأخيرة بما حظيت به المكتبة النحوية من المصنّعات والدراسات

يمثل كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخرجية، إضافة علمية هامة في مجال البحث والدراسات اللغوية التراثية، حيث تكمن أهميته بالإضافة إلى كونه كتاب متخصص في واحد من علوم اللغة العربية وهو علم العروض والقافية، في كونه لعالم جزائري من علماء القرن الثامن هجري، لم يشهد له مثيل في سعة علمه وثقافته، وفي إسهاماته العلمية المتميّزة، التي جعلت منه إماما من أئمة المشرق والمغرب العربيين.

للكتاب قيمة علمية أخرى مضافة له، فهو كتاب متخصص في علمي العروض والقافية، وهو واحد من العلوم اللغوية المهمة التي لم تنل حظها من العناية والتأليف، كالتى عرفها علم النحو ونظيره علم الصرف، فما يزال علم العروض والقوافي يشهد نفورا كبيرا من قبل الباحثين والمؤلفين، بدعوى أنه علم صعب لا يسهل ارتياضه، وهو عند البعض "علم مستغنى عنه، بدليل أنّ ثعلب أبو العباس كان واحدا في عصره وفريدا في دهره، ولم يكن يحسن العروض ولم يضرّه ذلك، فجعل أبا العباس سببا لزهده فيه، ولو ذهب الناس حتى يزهدوا في العلوم لأنّ أحمد بن يحيى لم يكن يحسنها ولم ينظر فيها، لترك الناس علما كثيرا، ومن الناس من يزعم أنّ العروض إنما يراد لأن يقول صاحبه الشعر فقط، وأن من قال الشعر بطباعه فقد استغنى عن العروض، وليس الأمر كذلك، لأن صاحب العروض، وإن قال الشعر وعلم كيف وضع الكلام ورصفه، فلعمري إنه قد سلك طريقا يعرفه ووضع الكلام موضعه، ولكن إنما يراد بالعروض معرفة الأوزان أهي صحيحة أم مكسورة، ومن أي صنف هي، فإن قوما رأيتهم كثيرا ما ينشدون البيت المكسور فلا يحسّون بموقع الانكسار منه، وهم عند أنفسهم علماء بالشعر ورواة له ومعادن من معادنه، وهم مع ذلك يطعنون في العروض"<sup>57</sup>

إنّ كتاب المفاتيح المرزوقية الذي نحن بصدد تحقيقه وإخراجه، هو كتاب تعليمي مفيد، ساهم به صاحبه في شرح وتذليل كثير من القضايا العروضية العميقة، التي ربما تستصعب على فكر الكثير من الطلبة والمتخصصين، فالكتاب كما نعلم هو شرح لمتن من المتون العروضية، المعروف بمتن الرامزة الشافية في علمي العروض والقافية لضياء الدين الخرجي، والتي حوت في أبياتها كل ما يتعلق بهذين العلمين، فكان لابن مرزوق الفضل في فكّ مقفلات هذا المتن وشرح رموزه، بطريقة علمية وافية، حيث كان في معالجته يتوقّف عند كل مسألة عروضية ويعالجها معالجة دقيقة، مكّنا من الاطلاع على آراء العلماء حولها، مستعرضا تلك الآراء والنصوص بطريقة سلسلة جذابة، قائمة على المناقشة والاستنتاج، والتنبيه على مختلف القضايا، التي لم يقدّمها الناظم في شكلها التام، وإبراز الخفي منها، غير مغفل إبداء آراءه وتصورات.

## المطلب الخامس

<sup>57</sup> - أبو الحسن العروضي، الجامع في العروض والقوافي 35

## ◆ التعريف بكتاب المفاتيح المرزوقية:

هو كتاب في علمي العروض والقوافي، شرح فيه الشيخ ابن مرزوق الحفيد نظم الرامزة الشافية في علم العروض والقافية لضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي (-549هـ)، بأسلوب علمي سهل وعبرة واضحة سلسلة، معتمدا الشرح الطويل والتعليل العلمي الدقيق اللذين أثرى بهما كتابه، مظهرًا بذلك كل الأسرار والخبايا التي انطوت عليهما القصيدة الخزرجية، مستدركا على ما أغفله بعض العلماء في شروحهم على الخزرجية، حيث يقول ابن مرزوق في مقدمة كتابه المفاتيح المرزوقية: "ولولا ما فتح السيد الشريف<sup>58</sup> العلامة وجيه الدهر وفريد العصر أبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحسني الغرناطي رحمه الله ورضي عنه من أقفال رموزها، ما انتفع بها أحد خباء فيها ناظمها من كنوزها... وتكلم عليها بعده فضلا و سادات وأعلام، فسهلوا منها ما بقي صعبا على الأفهام، واستدركوا شيئا يسيرا من محاسنها، التي أغفل ذلك الإمام..... ثم جئت على الأثر والفضل عندهم، فظهر لي أنه بقي من حل تركيب ألفاظها ما لا بد من ذكره و من إظهار محاسن معانيها، وإيضاح بيانها، وزينة بديعها، ما ينبغي التنبيه عليه، ولا يغفل لعظيم قدره فوضعت عليها شرحا جليلا، بكل مليحة كما تراه كفيلا، وسميته المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية...".<sup>59</sup>

لقد اشتمل كتاب المفاتيح المرزوقية على كل الأبواب التي اشتمل عليها نظم الخزرجية، لأنه شرح لها، حيث التزم ابن مرزوق في هذا الشرح الترتيب الذي ورد في المتن فلم يقدم فيه ولم يؤخر بل ابتداءً بما ابتداءً به الخزرجي متتبعا أبوابه بالشرح، والتمثيل، والتعليل، والتعليق.

إنّ ما يميّز شرح ابن مرزوق هذا على غيره من الشروحات الأخرى لنظم الخزرجية هو ضخامة حجمه أولا، فهو يضم بين دفتيه ما يقارب (270 ورقة) على اختلاف نسخ الكتاب المخطوطة والموجودة، أي ما يعادل خمسة مئة وأربعين صفحة، جاء كذلك لالتزام ابن مرزوق طريقة تفصيلية دقيقة في عملية الشرح، تعد طريقة فريدة من نوعها بالمقارنة مع شروح الخزرجية التي سبقته، وتتمثل في قيامه على ثلاثة خطوات رئيسية في شرحه، هي كالآتي: اللغة، والتركيب، والإعراب.

فهو يبدأ أولا بتحديد أبيات من نظم الخزرجية ثم يباشر بعدها في شرح مفردات هذه الأبيات بحسب الوضع في اللغة العربية معتمدا على معجم الصحاح في اللغة لإسماعيل بن حماد الجوهري، ثم يقوم بعدها بإعراب تلك الألفاظ وتحديد موقعها الإعرابي، ليُقدم في الأخير على تفصيل الحديث حول المعنى الدلالي

<sup>58</sup> - وهو أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف السبتي (-697هـ) صاحب أول شرح للقصيدة الخزرجية، تحت عنوان: شرح

القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي.

<sup>59</sup> - الكتاب المحقق 886

التركيبى للأبيات المنظومة بشكل مسهب وأحيانا يطنب في الشرح، مدعما كل ذلك بالأمثلة والنصوص، والشواهد المنوعة، مما أضاف لكتابه قيمةً موسوعية.

## المطلب السادس

### ◆ مادة الكتاب

لقد سار ابن مرزوق الحفيد في كتابه المفاتيح المرزوقية، على نفس الطرح الذي أتى به الخزرجي لقضايا وأبواب علم العروض والقافية في متنه، من دون تغيير منه في تنظيم أو ترتيب أبوابهما، ولعل في ذلك دلالة نرى فيها اتفاقا واضحا بين العالمين حول أبواب علم العروض وقوافيه المتناولة في المتن، وهذا ما لاحظناه في الحقيقة ولمسناه في شرح ابن مرزوق، حيث لم نجده معارضا أو مخالفا الناظم في عرضه لمختلف أبواب العروض والقافية، إلا في القليل النادر أين وجدناه معقبا ومعلقا على الخزرجي، فيما يتعلق ببعض المفردات التي لم يحسن استخدامها في نظمه، أو معلقا على بعض الظواهر العروضية التي لم يذكرها في النظم، لكنه سرعان ما يجد لذلك مبررا، يفسر به عدم استعراض الخزرجي لمثل تلك الظواهر أو المسائل. ومثال ذلك حديثه عن سكوت الخزرجي عن الفاصلتين، حين تناول المقاطع العروضية، فقال بطريقة السؤال: "إن قلت، فما مذهب الناظم في الفاصلتين؟ قلت: يحتمل أن يكون قائلًا بهما، وسكت عنهما اختصارا واقتصارا على ذكر الأهم، ويحتمل أن يكون وقف فيهما لتعارض أدلة المثبت والنافي، ويحتمل وهو أرجح الاحتمالات أن ينفيهما لرجوعهما إلى الأسباب، وإليها و إلى الأوتاد، ولذا اقتصر على ذكر الأصل كما اقتصر على ذكر الجزأين، ويأتي بيان ذلك إن شاء الله" <sup>60</sup>

كما يقف ابن مرزوق أمام الخزرجي في نظمه، وقفة المستفهم الباحث عن تفسير أو تعليل، في البيتين اللذين رمز فيهما الخزرجي إلى أوزان التفاعيل العشرة التي بها يقاس الوزن الشعري، إذ لم يجعل من الوزن المهمل (فاعلاتك) أحد العشرة المذكورة، مع العلم أنه أحد الأوزان المتفرعة عن الأصل (مفاعلتن)، فيقول ابن مرزوق بعد شرح طويل: "...إن قلت هذا كله ظاهر رشيق، فما الدليل على إلغاء وزن (فاعلاتك)؟ وأنّ الناظم لم يجعله أحد العشرة، مع أنه متفرع عن أحد الأصول التي ذكر، كما تفرع غيره من الأوزان؟ فما علة أنّ الناظم ألغاه دون غيره؟ وأما فذلك ترجيح من غير مرجح إذ ليس في كلامه ما يدل على ذلك، قلت للمتكلمين على هذا النظم عن هذا السؤال أجوبة؛ أما الشريف — رحمه الله — مبتكر هذا النظم ومفيد علمه، فظاهره أنه لم يتفطن إلى أن الكلمات التي منها الرموز هي الأوزان العشرة، فلذلك تكلف في الجواب، فقال ينبغي أن لا يتقيد بهذا الجزء، لأن السبب الثقيل لا يفارق الخفيف، إذ هما كالصوت الواحد، لذلك سمّوها معا فاصلة

فسموهما باسم جزء....<sup>61</sup>، هذا جزء من نصه الذي أطل في التعليق والاستشهاد بأقوال أعلام بحثوا في هذه القضية وأفاضوا الحديث فيها، باختلاف الرؤى والتصورات، ولا يسعنا المقام هنا لسردها، فغایتنا الاستشهاد فقط بمواقف ابن مرزوق أمام نظم الخزرجية.

لقد بدأ ابن مرزوق الشرح بالمقدمة الواردة في المتن، منطلقاً في ذلك من شرح وتحليل أربعة قضايا حوتها المقدمة، وهي الشعر، والنظم، والفرق بينهما، ثم الوزن، وعلم العروض. إذ ضبط لكل من هذه المصطلحات مفاهيمها ودقائقها المتصلة بها، مستنداً على مجموعة غنية وقيمة من نقول وآراء العلماء المشهورين في اللغة والأدب العربي، أمثال: ابن بري، والخليل بن أحمد الفراهيدي، والجوهري، والدمامي، وابن رشيق القيرواني، وقدامة بن جعفر، والإمام القزويني، والزمخشري، وابن ليون.

وقد وُشِّح ابن مرزوق هذا التحليل بالكلام العربي الفصيح؛ من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، ومن الشعر والنثر، ليتمثل في كتابه الأسلوب العلمي الدقيق القائم على العرض، والشرح، والتمثيل، ثم الاستنتاج. وعلى هذا النهج والطريقة يسير ابن مرزوق مع سائر أبواب العروض وقضاياها المعروضة في المتن، متتبّعاً مفردات المتن وتراكيبه، لغة وإعراباً، وتركيباً، مذكّياً شرحه بالاستشهاد المتنوع والشرح المفصّل، فجاءت مادة الكتاب في الشرح غنية بمزيج من الآراء والنقول لثلة من العلماء والرواد في علمي العروض والقافية، سنستعرض أسمائهم بالتفصيل أثناء استعراضنا لمصادر المؤلف في الكتاب.

## المطلب السابع

### ❖ مصادر المؤلف في الكتاب

إنّ طبيعة كتاب المفاتيح المرزوقية القائمة على شرح متن من المتون العلمية، في علم العروض والقافية، تستدعي من الشارح استقاء مادته من أمهات الكتب اللغوية والعروضية على حدّ سواء، لأننا نجد في شرحه هذا أمام شرح وتفسير لمعاني ودلالات مفردات النظم وعباراته من جهة، وبين شرح وتفصيل لمسائل وقضايا علمي العروض والقافية من جهة أخرى، ومن ثمّ كان التنوع في المصادر مطلوباً لشرح متن الخزرجية شرحاً دقيقاً، وهو ما تجلّى وتحقق في كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية.



فمن خلال تتبعنا لكتاب "المفاتيح المرزوقية"، نستطيع التعرف بوضوح على جملة المصادر التي تزود منها الشيخ لشرح النظم وفتح مقفلاته، فقد كان يحيل الى معظم من نقل عنهم أو استعان بأرائهم المرصوفة في كتبهم، ومن أبرز من استفاد منهم: الجوهري، وابن الرشيقي القيرواني، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وابن جني، والأخفش، والزجاج، والسيد الشريف، وابن مالك، وقدامة بن جعفر، والزمخشري، وجلال الدين القزويني، وابن بري، والمازني، والمبرد، وأبو بكر الدماميني، الفراء، وابن كيسان، وابن السكاط، وأبو زيد الأنصاري، وابن الحاجب، وأبو العلاء المعري، وابن السكيت، وابن دريد، وابن النديم، والفارسي والخطيب التبريزي.

كما اعتمد ابن مرزوق أيضاً، في كتابه على مجموعة من المصادر الهامة، نصّ على بعضها ولم ينص على البعض الآخر، فنراه يعتمد على:

- 1- معجم تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، وهو المعجم الذي استند عليه في شرح كل مفردات متن الخزرجية من دون استثناء.
- 2- الكتاب، سيبويه
- 3- كتاب التسهيل، لابن مالك، الذي نقل عنه في مواضع كثيرة
- 4- كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي
- 5- شرح الكافية، لابن مالك
- 6- مروج الذهب، للمسعودي
- 7- كتاب الجامع، لابن طريف
- 8- إيضاح المسالك على ألفية ابن مالك، لابن مرزوق الحفيد
- 9- معجم العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي
- 10- الإيضاح، لأبي علي الفارسي
- 11- التذكرة، لأبي علي الفارسي
- 12- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام
- 13- كتاب العمدة، لابن رشيقي القيرواني
- 14- العقد الفريد، لابن عبد ربه
- 15- الشفا في التعريف بحقوق المصطفى، للقاضي عياض
- 16- القوافي، للجرمي
- 17- أجناس التجنيس، للثعالبي
- 18- المفصل في علم العربية، للزمخشري
- 19- شرح أصول ابن السراج

ونجد ابن مرزوق الحفيد في أغلب نقوله من هذه المصادر يلتزم أحيانا بأخذ النص كاملا من أصله، مشيرا صراحة إلى ذلك بذكر اسم المصدر، أو مكتفيا باسم مؤلفه أحيانا أخرى، محددا نهاية النص المنقول بعبارة (انتهى) التي يضعها عادة للفصل بين النصوص المنقولة وبين شرحه هو.

## المطلب الثامن

### ◆ التوثيق اللغوي

لقد اصطبغ كتاب (المفاتيح المرزوقية) بفكر ابن مرزوق وثقافته العلمية الواسعة، التي تنوّعت في مصادرها وتعدّدت في مواردها العلمية، ونلاحظ ذلك جليّا في معظم مطارحاته وتحليلاته اللغوية لنصّ المنظومة، كما نلاحظها تتمظهر في قدراته على التنوع في الشواهد وحسن توظيفه إيّاها، فقد نوع ابن مرزوق في الشاهد الذي استدّل به في شرح أبيات المنظومة، فاستشهد بالقرآن الكريم، وبالأحاديث النبوية، وبالأبيات الشعرية، وبالأقوال.

1) الاستشهاد بالآيات القرآنية: كان ابن مرزوق الحفيد من حقاظ القرآن كما سبقت الإشارة إليه في سردنا لحياته العلمية، فلا عجب حين يجعل من آيات القرآن الكريم شاهدا لتعضيد وتأصيل مسائل لغوية وعروضية، إذ بلغت شواهده خمسة وخمسين آية قرآنية، والملاحظة الأولى التي يمكن تسجيلها في استشهاد ابن مرزوق بالقرآن الكريم، أن معظم شواهده جاءت عند مرحلة إعراب ألفاظ المتن، لبيان وتوضيح بعض الظواهر النحوية، والتي يتوافق معها التمثيل بآيات من القرآن الكريم. ومن ذلك على سبيل المثال:

قوله: "الخبر الظاهر لثلمه، وإن كان فيه الفصل بينهما بالمعطوف بالحرف المقدّر، وخبره المقدّر ليكون من الحذف من الأواخر، لدلالة الأوائل الذي هو الكثير، ونظيره في وجه آية المائدة ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾<sup>62</sup>، وإن قدرت بدا خبر ثرمة، كان من القليل...."<sup>63</sup>

ومثال ذلك أيضا: "فإن قدرت ما حجازية، فالجملة في محل نصب، وإن قدرتها تيمية ففي محل رفع، وفاعل حجت ضمير الزائرات، ووحده على تقدير قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجٌ مَّطَهَّرَةٌ﴾<sup>64</sup>، والأولى في هذا المقام حجبها بالنون، لأنه جمع قلة، نحو قوله تعالى ﴿فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ﴾<sup>65</sup> "66

<sup>62</sup> - المائدة : 69

<sup>63</sup> - الكتاب المحقق 202

<sup>64</sup> - آل عمران : 15

<sup>65</sup> - التوبة : 36

ومثاله: "وإنما قال قفا، بإفراد الضميرين دون قفيا، معاملة لضمير الاثنين معاملة ضمير الواحد... بإفراد الضمير ما ولا كأنه قال ومن يكن هذا النوع أو من ذكرت، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون راعى لفظ من قال ابن هانئ، ومنه بما العيان تنهل، ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾<sup>67</sup> على رأي، ومنه عند الفراء ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾<sup>68</sup> وعن اليمين وعن الشمال فعيد<sup>69</sup> 70"

## (2) الاستشهاد بالأحاديث النبوية:

يأتي الاستشهاد بالحديث النبوي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ، في باب الاحتجاج اللغوي، إذ لا تعهد العربي في تاريخها خطابا أبلغ بعد القرآن الكريم من الحديث النبوي الشريف، إلا أنّ الإمام ابن مرزوق في كتابه المفاتيح المرزوقية، كان مقلاً في احتجاجه بالأحاديث النبوية، التي لم تتجاوز العشرة أحاديث، وكان منهجه في الاحتجاج بالحديث، تقديم الحديث بلوازمه التي ينبغي ذكرها، مثل: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما ورد على لسانه صلى الله عليه وسلم، ومن كلامه صلى الله عليه وسلم، وفي الحديث، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم.

وفيما يلي أمثلة لإبراز مواطن الاستشهاد بالحديث النبوي:

- "وأعلن صلى الله عليه وسلم بفضلته إعلاناً، فسمع الشعر ووصل عليه إحساناً، وأصغى لكعب وبذله أماناً... وجاء في الهجوم ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم، لحسان الحسن المثل: "أهجمهم وروح القدس معك" 71"
- وقال في الشعر: "والشعر من هذا لعظم منزلته عند العرب، ولقوله صلى الله عليه وسلم "إنّ من الشعر لحكماً" أو لحكمة، وحضّ السلف رضوان الله عليهم تعلمه لقصد فهم كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا خفاء لاحتياج علوم الشريعة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام إليه، وإنما لم يكن من صفاته صلى الله عليه وسلم، ليتحقّق إعجاز القرآن... وما

<sup>66</sup> - الكتاب المحقق 121

<sup>67</sup> - التوبة: 34

<sup>68</sup> - طه: 117

<sup>69</sup> - ق: 17

<sup>70</sup> - الكتاب المحقق، ص 314

<sup>71</sup> - الكتاب المحقق 85

ورد على لسانه صلى الله عليه وسلم في ذمّه من نحو قوله "لأن يمتلي" الحديث محمول على بعض أنواعه<sup>72</sup>

- وفي نسبة قول الشعر لرسول الله عليه الصلاة والسلام، قال "ونطق صلى الله عليه وسلم بيبيتين من المنهوك الذي زعمتم أنه شعر، وقال: "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب" والشعر يستدعي شاعرا والله تعالى وجلّ يقول ﴿وَمَا عَلَّمَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ يس: 69<sup>73</sup>

### 3) الاستشهاد بالأبيات الشعرية

اعتمد ابن مرزوق في شرح متن الرامزة الشافية على الشواهد الشعرية، بشكل كبير ومميّز، إذ نجده يستحضر حافظته الشعرية القويّة كلما دعى المقام إلى الاحتجاج بالشعر، فزوّدنا ابن مرزوق على إثر ذلك بأبيات شعرية غزيرة، وهو يفتح مقفلات النظم، ويفكّ رموزه ومختصرات شواهد الشعرية، وكانت أكثر استشهاداته بالشعر ترد عند المرحلة التركيبية من شرح أبيات المتن، مقرونة في أغلب الأحيان بتقطيعها العروضي.

لقد ساعدنا ابن مرزوق حين عزا كثيرا من الشواهد الشعرية لأصحابها، فسَهّل علينا مهمة تخرجها من أصولها، وحاولنا في السياق ذاته أن نتبث ما بقي منها من دون عزو، من مختلف المصادر المتاحة، ووفّقنا في ذلك إلى حدّ ما، بينما تعذر علينا تخرج بعض الشواهد الشعرية المنسوبة للمولّدين أو لمجهولين، وما أكثرها في تنظير وتأصيل قواعد علم العروض.

اختلفت طريقة ابن مرزوق في نسبة الشاهد الشعري، فهو أحيانا يذكر اسم الشاعر صراحة، كقوله: قال امرئ القيس، وقال زهير، وقال النابغة، وأنشد المعري، وأحيانا أخرى يقول: قال الشاعر، أو كقوله. ومرات أخرى يأتي بالشاهد الشعري على نحو مثال، كقوله: فمثال التام من الكامل، ومثاله من الرجز، ومثال الوافي من الكامل. ويرشدنا أحيانا إلى الشاهد في مؤلّف من المؤلفات الأدبية أو اللغوية، نحو: والبيت في العمدة.

وفيما يلي أمثلة لما ذكرناه:

- الخبل: "وأما في الاصطلاح فقال الناظم هو أن يطوي الجزء بعد خبئه، وقد عرفت الطي والخبن، أي ان تحذف رابع الجزء بعد أن حصل فيه الخبن، أو بعد خبئه، وحاصله اجتماع الطي والخبن في الجزء، وهو مأخوذ من الخبل الذي هو الفساد والاختلال، يقال مخبولة للمختلّة، وأنشد الزجاج: يابني سليمي لستما بيد \* الأيد مخبولة العضد<sup>74</sup>

- قال في جواز المعاقبة في الكامل والوافر والمنسرح: "وأتبثها الناظم وابن ليّون في الكامل والوافر والمنسرح... وأجازها الأخفش بين نون فاعلاتن وسين مستفعلن، وجعل الخليل ما حذف فيه من

<sup>72</sup> - الكتاب المحقق 87

<sup>73</sup> - المصدر نفسه 94

<sup>74</sup> - الكتاب المحقق، 172

ذلك من فساد المعاقبة، وسببه عدم اجتماع المتحركات الأربعة، ألا ترى فاعلات متفعّلن فيه  
ثلاثة، مع هذا سمع حذفهما معا، نحو:

ثم ناد إذا دخلت دمشق \* يا زيد بن خالد بن يزيد

يا زيد بن خالد إن تجبني \* تلقني طائرا بسعد السعود

وعليه قول ابن الرومي:

لو تلففت في كساء الكسائي \* ثم ألبست فروة الفراء

وتخللت بالخليل وأضحى \* سيويه لديك رهن سباء

وتكونت من سواد أبي الأ \* سود شخصا يكنى أبا السوءاء

لا فالله أن يعدك أهل الأ \* رض إلا من جملة الأغنياء<sup>75</sup>

## المطلب التاسع

### ◆ منهج المؤلف وأسلوبه

لقد جرت عادة المؤلفين والكتاب، أن يلمّحوا في مقدمة مؤلفاتهم إلى بعض الخصائص المنهجية المتبعة في تأليفهم، وذلك من شأنه أن يقدّم للقارئ صورة واضحة لطبيعة الدراسة وكيفية طرحها ومعالجتها، قبل أن يباشر القارئ قراءتها، ليستطيع بعد ذلك أن يبيّن مسبقا إطارا أو نظاما يكتفّ به قراءته على نسق معين، يساعده على إنجاح فعل القراءة.

غير أننا ونحن بصدد قراءتنا ودراستنا لكتاب ابن مرزوق، لم نجدّه يشير لا من قريب ولا من بعيد، إلى تلك الخصائص المنهجية المقصودة في شرحه لمّتن الخزرجية، حيث اقتصر في مقدمة كتابه على بيان قيمة متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية لصاحبها ضياء الدين الخزرجي، منوّها بما قام حولها من شروحات شافية ووافية لها، مما دعاه هو أيضا أن يكون له شرح عليها، نظرا لما بدا له من "أنه بقي من حلّ تركيب ألفاظها، ما لا بد من ذكره، ومن إظهار محاسن معانيها، وإيضاح بواطنها، وزينة بديعها، ما ينبغي التنبيه عليه، ولا يغفل لعظيم قدره، فوضع - كما يقول - عليها شرحا جاء جليلا، بكل مليحة كما تراه كفيلا، سمّاه "المفاتيح المرزوقية لحلّ الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية"<sup>76</sup>

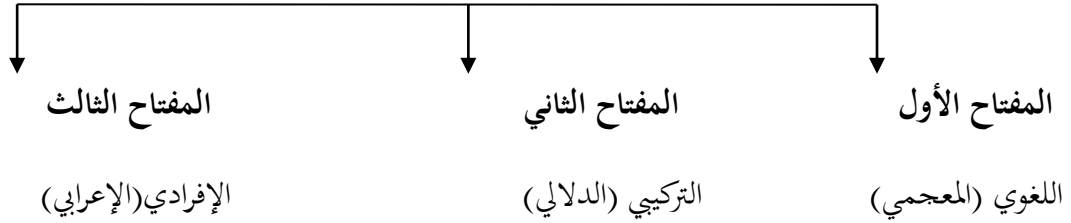
<sup>75</sup> - المصدر نفسه 179

<sup>76</sup> - المصدر نفسه 85

ولم نجد تفسيراً واضحاً، لغياب هذا المطلب المنهجي الهام في شرح ابن مرزوق، خاصة وأنه جاء في  
عديد من مؤلفاته غير كتاب المفاتيح المرزوقية، ساردا وبشكل مفصل لخطواته المنهجية، ككتاب إظهار صدق  
المودة في شرح البردة<sup>77</sup>، أين فصل بالحديث بشكل بديع ودقيق، منهجه في شرح بردة البصري المشهورة.

لكننا وباعتمادنا على آليتي الاستقراء والملاحظة، لنا أن نستنتج الخطوات المنهجية التي اتبعها الإمام  
ابن مرزوق في شرحه لمتن الرامزة، منطلقين أساساً من المعطيات الآتية: العنوان، والنص، والأسلوب.

فانطلاقاً من عنوان كتاب ابن مرزوق الذي وسمه بالمفاتيح المرزوقية، ومن خلال أيضاً قراءتنا لنص  
الكتاب، تبين لنا أن ابن مرزوق اختار أن يكون شرحه لمضمون القصيدة الخزرجية قائماً على ثلاثة مراحل  
أساسية- كما هو ظاهر في محتوى كتابه-، يمكننا أن نعتبرها استناداً على عنوان الكتاب، بمثابة المفاتيح التي  
أراد بها ابن مرزوق فتح مقفلات القصيدة الخزرجية وفك رموزها، ولنا أن نبسطها على نحو الشكل الآتي:



فهي ثلاثة خطوات تقصّي من خلالها الشارح معاني المتن وخفائيه، بأسلوب علمي دقيق تميّز بالجدال  
وطرح البراهين لشتى آراء العروضيين، كما تميّز بحسن النظم والشرح لمسائل علم العروض والقافية، معرّفاً ومفسّراً  
لمصطلحات العلم، ومفكّكا لرموز المتن التي جمعت بين المفاهيم والشواهد والمواضيع، حيث استطاع ابن مرزوق  
بحنكته ودكائه وبصيرته، أن يفتح مقفلات هذا النظم، بأسلوب بديع ممتع، وبيان بليغ وعلم غزير، ما جعل  
من شخصية ابن مرزوق العلمية والأدبية ظاهرة وواضحة في هذا الكتاب.

لقد غلب على شرح ابن مرزوق في الكتاب اهتمامه باللغة، حين بيّن معنى ألفاظ المتن من حيث  
الوضع اللغوي المتعارف عليه، وهي أولى خطواته المتبعة في الشرح، فقد قام ابن مرزوق بشرح لغويات المنظومة  
خير قيام، معتمداً في ذلك على معجم واحد فقط وهو صحاح الجوهري، بالإضافة إلى كتب في النحو واللغة

<sup>77</sup> يقول: "وجعلت الكلام على ما أشرحه من أبياتها في سبع تراجم: أولها شرح الغريب في شرح لغات الألفاظ المفردة، وما  
يتعلق بها من التصريف، ثم التفسير في شرح المعنى المقصود من تراكم الجمل، ثم المعاني في ذكر حكم خواص الكلم  
المستعملة في ذلك التركيب دون غيرها إفراداً أو تركيباً، ثم البيان في ذكر وجوه ذلك التركيب من وضوح دلالاته على المعنى  
المراد، وبيان الحقيقة منه والحجاز، وما ينخرط في سلك ذلك المعنى من ذلك الفن، ثم البديع في ذكر وجوه ما في ذلك التركيب  
من المحاسن اللفظية والمعنوية، ثم الإعراب فأذكر منه الوجوه القوية الظاهرة دون غيرها، وهو ترجمة معينة على فهم معاني  
الآيات، ثم الإشارات التصوفية أذكر منها ما يمكن أن يكون إشارة ظاهرة إلى المعنى المذكور". مقدمة، إظهار صدق المودة في  
شرح البردة، دراسة وتحقيق: محمد فلاح، ص 61

حتى يزيد المعنى توضيحاً وتفصيلاً، ومثال ذلك، ما أتى به في شرحه للفظة (كلها) في البيت الثاني من نظم الخزرجية، حيث يقول الخزرجي:

وأنواعه قل خمسة عشر كلها \* تؤلف من جزأين فرعين لا سوا

قال ابن مرزوق: "(كلها) الضمير للأنواع الخمسة عشر، وكل قال الجوهري: "لفظ واحد ومعناه جمع، تقول: كل حضر، على اللفظ، وحضروا على المعنى، وكل وبعض معرفتان، ولم يجئ عن العرب بأل وهو غير جائز، لأن فيهما معنى الإضافة، وإن فقدت" (انتهى). وفي "المغني": كل وضع للاستغراق أفراد المنكر والمعرف، وأجزاء المفرد المعرف، وحكم لفظه الأفراد والتذكير.... فقال أبو حيان: يجوز اعتبار الأمرين، والصواب أن المقدر يكون مفرداً نكرة، فيجب الأفراد كما لو صرح بالمفرد.... (انتهى مختصراً)<sup>78</sup>

ويغلب على شرحه اهتمامه أيضاً بالنحو والإعراب، ليجسد بهذا الاهتمام مرحلة من المراحل المنهجية التي سلكها ابن مرزوق في الشرح، فراه يتتبع موقع الألفاظ والجمل من الإعراب، بطريقة دقيقة ومفصلة ومطوّلة، توحى بمقدرة الشيخ النحوية، وعمق ثقافته وسعة اطلاعه، انظر على سبيل المثال في قول الخزرجي:

فصدرا وحشوا قل عروضاً وضربها \* تغيّرت الأجزاء فاختلف الكنى

"فجملة (فاختلف) معطوفة على جملة تغيّرت، وتغيّرت نصب صدرا، وما عطف عليه نصب الظروف الحقيقية، لأنها أمكنة لا أنها منصوبة على إسقاط الخافض، إلا أن في نصب ضربها على الظرفية المكانية نظر لاختصاصه، وعروضاً عطف على حشو بتقدير العاطف، وجملة قل اعتراضية بين المتعاطفين، وجملة تغيّرت معمولة لقل، ومنها وبما متعلقان بالمختص والمرفوع بالمختص النائب عن الفاعل ضمير يعود على لك..."<sup>79</sup>

وقوله أيضاً في بيت الخزرجية:

إذا السببان اجتماعاً لهما النجا \* أو الفرد حتماً فالمعاقبة اسم ذا

"السببان فاعل يفعل محذوف، يدل عليه اجتماعاً، وقيل مبتدأ خبره اجتماعاً، والنجا مبتدأ خبره لهما، والفرد عطف على لهما وفيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض إما للضرورة، أو على رأي من أجاز اختياراً وفصل بين المعطوفين بالمبتدأ للضرورة، واو للتفسير وحتماً مصدر نوعي، وعامله النجا، وفيه نظر، أو حال من الفرد كما شرحناه، أو حال من الضمير المحرور، أو في متعلقه على القولين على شرح الجماعة، أو مصدر مؤكد لمضمون الجملة..."<sup>80</sup>

<sup>78</sup> - الكتاب المحقق 98

<sup>79</sup> - المصدر نفسه 212

<sup>80</sup> - المصدر نفسه 180

وتتجلى مرة أخرى اهتمامات الشيخ في كتابه، من خلال تناوله لأبيات القصيدة من الناحية التركيبية الدلالية، مترصداً جماليات النص ومعانيه ومقاصده، بأسلوب فني رفيع، ليبنى على ذلك مستوى ثالثاً من مستويات التحليل والشرح، وهذا نموذج من النصوص التي توضح ذلك، فمثلاً يقول في بيت الخزرجي:

أصابته بسهميها جوارحنا فدا\* ركوبني بهمة كوقعيهما سوا

فما زائراقي فيهما حجبتهما\* ولا يد طولاهنّ يعتاده الوفا

"ومع ما أفاده الناظم بيّتي أصابت من الإحكام، حصل بنظمهما معنى من التغزل لطيف منحى من الإشارة شريف، كما أن ذلك ممكن في جميع قصيده من أول بيت إلى آخر بيت، إلا أن إبداء ذلك تكلفاً لغير المحصل، واشتغالا عن الأهم المقصود من علم هذا النظم، فهو يقول في هذين البيتين، إن هذه المرأة التي دلّ عليها بتاء التأنيث اللاحقة للفعل المسند إلى ضميرها أصابت، أي وجدت أو قصدت بعينيها اللتين هما سهمان أو كالسهمين، لما بهما من الملاحاة التي تروع القلوب، حين نظرت إليها ونظرت إلى جوارحي، ولم تخطها فتألمت جوارحي لتألم قلبي بعدم وصلها، والقلب، إذا تألم تألمت الجوارح كلها لأنه سلطانها إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد كله، فأدركوني يا أحبابي وأحقوني أو تابعوا مصابي باهتمامكم، بالاشتغال بما يذهب عني هذا الألم بسعيكم في وصلها إيتاي قبل أن أموت من ألم فراقها وقطعها إياي، كأينا وقوع ذلك الاهتمام منكم وسقوطه عنكم في القوة وسرعة النفوذ كوقعي سهميها، سواء واعتدالا في المساواة والمساواة والتأثير، فإنها لما سدّدتها نحوي أصابت في الفور، فإن لم يكن الهمة التي تتابعوني أو تلحقوني بها لإزالة هذا الألم مثلها وإلا وفّت بنفسي ثم أعترت لأحبائي عن تكليمهم بتكليفهم بهذا الطلب، بأن لم يجد في النساء اللواتي يزرنه ويواصلنه من أجل المد بالسهمين، أو في زمن المها واحدة منعت ألم السهمين عنه أو أصابتهما إيتاه لأنه ليس بهما من الحسن ما بالتي أصابته فيتسلى بهما، وتقوم له صفات تلك المرأة مقام صفات الممدوحة ولا تداني واحدة منهن في الفضل فضل طولاهنّ، وهي التي أصابته لعدم نظيرها بالوفاء، فيعتادها ذلك الوفاء من حاله وتسمح بوصاله فترتفع إليه، ولا يخفى عليك بعد هذا الشرح أجرا هذا المعنى في هزل أو جدّ، ويكون كنى بالمصيبة عن النفس أو الدنيا أو حبّ الآخرة أو منزلة الأبرار"<sup>81</sup>. وهذا واحد من جملة النصوص التي تعرّض فيها ابن مرزوق إلى تحليل وتفكيك معاني أبيات القصيدة بطريقة فنية بديعة، ساعدته في تبيان جماليات التعبير في أبيات النظم.

هذا وقد انمازت طريقة ابن مرزوق في شرحه للخزرجية، بعدة مميزات أبرزها:

- أن الشيخ قد حدّد تلك الخطوات المنهجية التي سبق الإشارة إليها، بعناوين بارزة وواضحة، تفصل بين كل مرحلة وأخرى، حيث عنون الخطوة المنهجية الأولى بـ(المفردات) أين شرح الألفاظ لغة، ووضع الخطوة المنهجية الثانية تحت عنوان (التركيب)، وأما الخطوة الثالثة فعنونها بـ(الإعراب).



- لقد سلك بن مرزوق في شرحه طريقة الفصل بين المتن والشرح، مما سهل عملية الفصل بينهما؛ حيث بدأ بأبيات من متن الرامزة أولا، ثم أعقبها بالشرح
- حرص الشيخ ابن مرزوق الحفيد على إيراد الشواهد المختلفة لكل مسألة من المسائل التي تناولها بالشرح والتوضيح، وهذا في غالب الشرح
- اهتم الشيخ بشرح ألفاظ المتن شرحا دقيقا، مقتصر على ما جاء به الجوهري في معجمه الصحاح
- كان الشيخ يشرح وهو واضح في اعتباره شروحا معينة للخزرجية، كشرح القصيدة الخزرجية للشريف السبتي، وهو أول من شرح القصيدة، وشرح أبو بكر الدماميني العيون الغامزة على خبايا الرامزة
- لقد كان أسلوب ابن مرزوق، يميل إلى الإطالة والإفاضة في الشرح، مما أضفى على كتابه قيمة علمية، لم نجد لها نظيرا في أغلب الكتب التي شرحت متن الرامزة. معرّزا أسلوبه هذا بسهولة ووضوح العبارة.
- من مميزات هذا الكتاب أنه يشرح المصطلحات العروضية شرحا مطوّلا ودقيقا، بحيث يربط فيه الشارح بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، آخذا بعين الاعتبار غرض الناظم ووقصده.
- لقد زخر كتاب المفاتيح المرزوقية بكثير من الشواهد الشعرية، بحيث لم أقف على شرح من شروح القصيدة التي اضطلعت عليها أكثر منه ذكرا للشواهد.

## المبحث الثالث

دراسة النسخ المعتمدة في التحقيق  
المطلب الأول: وصف النسخ المخطوطة  
المطلب الثاني: منهج التحقيق  
المطلب الثالث: الرموز المستعملة  
المطلب الرابع: نماذج من المخطوطات

## ◆ النسخ المخطوطة

لقد كانت كانت أولى خطواتي التي سلكتها في تحقيق مخطوط "المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية" هي محاولة توفير النسخ اللازمة من أجل ضبط النص وتوثيقه، فاعتمدت في تحقيقي هذا على ثلاثة نسخ خطية تامة، وبخط نسخ مختلفين، فرمزت للنسخة الأولى برمز (و)، وهي النسخة التي عثرت عليها في المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة) قسم المخطوطات، ورمزت للثانية برمز (ر) وهي النسخة التي انتقيتها من المكتبة الوطنية العامة بالرباط (المغرب)، كما عثرت على نسخة ثالثة في جامعة الملك سعود مكتبة الرياض - قسم المخطوطات - و التي رمزت إليها برمز (س).

وطبعي أن يقودنا أمر قراءة هذه النسخ، والموازنة بينها من حيث خصائصها ومميزاتها، إلى اختيار نسخة نجعل منها الأصل في استنساخ النص، ونجعل من النسخ الأخرى نسخا مساعدة، لاستكمال النقص، وإصلاح العيب، وتصويب الخطأ، وتصحيح التحريف والتصحيف.

ويمكن تحديد مواصفات كل نسخة على حدى، مقدّمين أفضلها ثم التي تليها في الخصائص والمميزات، على النحو الآتي:

النسخة الأولى (و) - الأصلية-	
نسخة	المكتبة الوطنية الجزائرية، مكتبة الحامة (قسم المخطوطات) الجزائر العاصمة
رقمها	2544
الخط	مغربي مقروء. مداد أسود وأحمر
عدد أوراقها	176 ورقة
مسطرتها	232 × 181 مم
عدد السطور	25 سطرا، متوسط كلمات السطر (13) كلمة
الناسخ	لا يوجد
سنة النسخ	( <sup>82</sup> ) وتسعين وثمان مئة
الختم	يتكرر في ورقات المخطوط ختم مربع الشكل، كتب فيه اسم بالعربية والفرنسية، وهو ابن أحمد عبد الرحمن
بداية النسخة	بعد البسملة والصلاة على رسول الله (ص): "قال الشيخ الفقيه العالم الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق رحمه الله وغفر له، ونفعه بقصده، ورضي عنه وعن جميع سلفه، الحمد لله الذي تفضّل بإيجاد الموجودات...."

<sup>82</sup> - لم أتمكن من تحديد الرقم المتّم لسنة النسخ، بسبب تآكل في أطراف الورقة

نهاية النسخة	وهذا آخر ما تيسر ذكره في هذا الشرح، والحمد لله رب العلمين... وكان الفراغ من تبييضه ليلة الجمعة، لأحدى عشرة خلت من رجب الفرد، عام تسعة عشر وثمانمئة بتونس حرسها الله تعالى، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى -انتهى-، وفرغ من نسخ هذه النسخة، آخر يوم من المحرم فاتح سنة(وتسعين وثمانمئة، عرف الله خير، فرحم الله كاتبه وكاسيه... وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه
--------------	--

وهي نسخة كاملة وتامة، كتبت على ورق أصفر، وعلى أوراقها آثار أرضة، لوجود ثقب كثيرة على حواف الأوراق، والتي امتدت في مواضع كثيرة إلى متن الكتاب، مما أعاقني في قراءة بعض الكلمات، إنَّ هذه النسخة تعرف خلطا كبيرا في ترتيب ورقاتها، وعليه كان أمر إعادة ترتيب ورقات هذا المخطوط وتنظيمه، أمرا ضروريا قبل مباشرة تحقيق النص وإخراجه. ولم يكن هذا العمل بالأمر الهين، في مخطوط ضخمة كهذا تجاوزت ورقاته المائة ورقة، إلاَّ أنَّ الإصرار، وهوس إخراج هذا الكتاب في شكله التام، كانا دافعا قويا في تدليل كثير من الصعوبات من أمثال هذه<sup>83</sup>.

كتب الكتاب بخط مغربي مقروء متوسط الكلمات، بمداد أسود وأحمر أحيانا، حيث كتب أبيات القصيدة الخزرجية بخط كبير وجليظ، وملون أحيانا بالأحمر والأسود، وخصَّ عناوين الكتاب ومفردات القصيدة المشروحة، بخط جليظ أحمر اللون، قصد إبرازها.

النسخة الثانية (ر)	
نسخة	المكتبة الوطنية العامة الرباط (قسم المخطوطات) -المغرب-
رقمها	2410 د
الخط	مغربي مقروء، مداد أسود
عدد أوراقها	481 ورقة (ضمن مجموع من ص24 إلى 505ص)
مسطرتها	/
عدد الأسطر	23 سطرا، متوسط كلمات السطر 10 كلمات إلى 11
الناسخ	محمد بن إبراهيم
سنة النسخ	الأربعاء 10 شوال سنة 1055هـ
الختم	ختم بيضاوي الشكل، كتب عليه المكتبة العامة -الرباط-
بداية النسخة	بعد البسملة والصلاة على رسول الله (ص): "قال الشيخ الفقيه الإمام الحافظ العالم العلم

<sup>83</sup> - الترتيب الصحيح للنسخة بحسب أرقام أوراقها، هو كالاتي: انتضمت الورقات الأولى من الكتاب، من: [و1 إلى غاية و9] لنجد تتمتها في [و103 إلى غاية 175] وتتمة هذه الورقة في [و97 إلى 102] ثم من [و48 إلى 96] ثم من [و42 إلى و47] ثم من [و15 إلى 18]، وكانت الورقة الأخيرة [و178]

الناسك السالك، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق رضي الله تعالى عنه ونفع به ...الحمد لله الذي تفضل بإيجاد الموجودات.....	
وهذا آخر ما تيسر ذكره في هذا الشرح، والحمد لله رب العلمين...وكان الفراغ من تبييضه ليلة الجمعة، لأحدى عشرة خلت من رجب الفرد، عام تسعة عشر وثمانمائة بتونس حرسها الله تعالى، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، قال كاتبه الفقير إلى عفو الله محمد بن إبراهيم، تاب الله عليه وأصلح حاله، فرغت من كتابة هذا الشرح المبارك، بعد زوال يوم الأربعاء العاشر من شوال سنة خمسة وخمسين وألف...	نهاية النسخة

لقد جاءت هذه النسخة تامة، وكاملة، ومرتبّة الأوراق، سقطها وخطؤها قليلان، خالية من الضبط، وعلى حواشيتها تعليقات، وجدت هذه النسخة محفوظة في صيغة ميكروفيلم بالمكتبة العامة بالرباط، ضمن مجموع حوى ثلاثة كتب، يحمل الرقم 2410.

النسخة الثالثة (س)	
نسخة	جامعة الملك سعود، مكتبة الرياض - قسم المخطوطات -
رقمها	489
الخط	مشرقي جميل ومقروء، مداد أسود وأحمر
عدد أوراقها	270 ورقة
مسطرتها	16 × 21 سم
عدد الأسطر	23 سطرا، متوسط كلمات السطر 10 كلمات إلى 11
الناسخ	محمد بن علي بن تاج الدين بن عبد الله
سنة النسخ	الأحد 12 شعبان 1157هـ
الختم	ختم دائري الشكل، يحمل رمز الجامعة ومكتوب عليه مخطوطات جامعة الرياض
بداية النسخة	في الصفحة الأولى: "كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال... تأليف الشيخ العلامة العمدة الفهامة أبي عبد الله محمد بن أحمد... التلمساني المغربي المالكي، نفعنا الله تعالى به آمين وحسبنا الله ونعم الوكيل" <sup>84</sup> . الورقة الأولى: "بعد البسملة والصلاة على رسول الله (ص):" قال الشيخ الإمام الفقيه الحافظ الناسك السالك المسلك، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق رضي الله تعالى عنه ونفع به ...الحمد لله الذي تفضل بإيجاد الموجودات....."

<sup>84</sup> - في نفس الصفحة تمّ عرض البطاقة الفنية للمخطوط، والتي تحمل المعلومات الآتية: مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات، اسم الكتاب، الرقم، اسم المؤلف، تاريخ النسخ، عدد الأوراق، القياس، ملاحظات (عروض).

<p>وهذا آخر ما تيسر ذكره في هذا الشرح، والحمد لله رب العلمين... وكان الفراغ من تبييضه ليلة الجمعة، لأحدى عشرة خلت من رجب الفرد، عام تسعة عشر وثمانمائة بتونس حرسها الله تعالى، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى. ووافق الفراغ من تعليقها في يوم الأحد المبارك، ثاني عشر شهر شعبان، الذي هو من شهور سنة 1157 من الهجرة..</p>	<p><b>نهاية النسخة</b></p>
---	----------------------------

تعد نسخة مكتبة الرياض المرموز إليها بحرف (س)، النسخة الثالثة من نسخ التحقيق المعتمدة، والتي حصلت عليها من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للمكتبة<sup>85</sup>، قمت بعدها بطبع هذا الكتاب لتحويله من صيغته الإلكترونية إلى الصيغة الورقية، فاكشفت خلطا في ترتيب بعض ورقات الكتاب، فالتزمت حينها بإعادة ترتيبه وتوظيف ورقاته، كما اكتشفت سقوط ورقتان من النسخة<sup>86</sup>، و التي استدركتها من النسخ الأخرى، النسخة محفوظة في مجلد أخضر اللون، مكتوبة على ورق أصفر سميك وأملس، وبخط بارز جميل واضح الرسم، كتبت أبيات المتن بمداد أحمر، مع ضبط الحروف، كما كتب الناسخ مراحل الشرح وأبواب الكتاب بخط أسود بارز، واضعا متن الكتاب في إطار يحده عن الحواشي والهوامش.

## المطلب الثاني

◆ منهج التحقيق: عني في تحقيق هذا المخطوط بالجوانب الآتية:

- ★ اعتمدت في التحقيق على ثلاثة نسخ خطية كاملة، وقد تقدّم وصفها
- ★ بعد مراجعة النسخ، ومعرفة الفوارق التي بينها وخصوصية كل واحد منها، جعلت نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية التي تحمل الرمز (و)، أساسا لاستنساخ النص الأصلي، وذلك للاعتبارات التي تقدّم ذكرها
- ★ قابلت النسخة الأصل مع باقي النسخ، وأثبتت بعض المخالفات التي وجدت بينها وبعد المقابلة قمت بنقل النص وفق قواعد الرسم الإملائي الحديث، الذي يراعي نقط الحروف، واحترام علامات الترقيم، والفصل بين الفقرات، وشكل الأبيات الشعرية، والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية
- ★ فصلت بين أبيات المتن وشرح ابن مرزوق، بوضع عناوين فاصلة بينهما، فحدّدت الأبيات بعنوان المتن، وحدّدت الشرح بعنوان الشرح، وهذا ليميّز القارئ بين نص القصيدة ونص الشارح

<sup>85</sup> www.ksu.edu

<sup>86</sup> لقد حدّدت بداية سقوط الورقة ونهايتها في التحقيق، وجعلتها بين معقوفتين، وأشارت في هامش التحقيق على مكان سقوطها

★ أثبتت في النص الزيادات الموجود في النسخ الأخرى، ولم أدخل إلا ما رأيته يفيد تقويم النص ومعناه، ووضعت بين معقوفتين [ ]، وأشارت في الهامش على النسخ التي وردت فيها الزيادات، كما أثبت ما سقط في النسخ من كلمات وجمل ونصوص، ووضعتها بين قوسين ( )، وأشارت في الهوامش على النسخ التي وقع فيها السقط.

## المطلب الثاني


### ثالثا: الرموز المستعملة

- اعتمدت خلال استنساخ النص وتوثيقه، على جملة من الرموز، يمكن تفصيلها كالاتي:
- (و) : نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية، وهي النسخة الأصلية
  - (ر): نسخة المكتبة العامة الرباط
  - (س): نسخة مكتبة الرياض، جامعة الملك سعود
  - [10]: يدل هذا الرمز على نهاية الورقة من المخطوط الأصل
  - [ ] : تعيين الزيادة
  - ( ) : تعيين السقط
  - " " : تعيين وتحديد الأقوال والنصوص المقتبسة، وأسماء المصادر التي استعان بها الشارح
  - ❁ : لتعيين الآيات القرآنية

### رابعا: الفهارس

وختام البحث ذيلناه بمجموعة من الفهارس الفنية، التي رتبناها وفق الترتيب الألف بائي، وهي كالاتي:

- ★ فهرس الآيات القرآنية
- ★ فهرس الأحاديث النبوية
- ★ فهرس الأبيات الشعرية
- ★ فهرس الأعلام
- ★ فهرس الكتب الواردة في المتن
- ★ فهرس مصادر ومراجع التحقيق
- ★ فهرس المحتويات



# نسخ من المخطوطات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَعَفَّلَ إِجَاءَ الْمَوْجُودَاتِ وَفَضَّلَ الْأَسْبَابَ عَلَى الْقِسْمِ مَقَرًا  
 بِصِفَاتِهِ وَخَصَّ الْعَرْشَ مِنْ سَمَاءِ الْقَرَامَاتِ وَاتَّقَى مِنْهَا وَشَاءَ وَأَخْلَصَ  
 أَرْبَعَ الدَّرَجَاتِ وَشَرَّفَ بِهَا صُلْبَهُ مِنْهُمُ الشُّرُوفَ الْإِبْرَاهِيمِيَّةَ **عَلَيْهِ** السَّلَامُ  
 عَلَيْهِ وَعَالِ الدَّارِ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ وَرَفَعَهُ عَنِ عِلْيَانِهِ وَالشَّجَرَةِ لَهَا بِأَصْلَابِ  
 الْحَقِيقَاتِ وَالْجَلِيلَاتِ بِمَنْعِ قَدَرِهِ مِنَ السُّرُورِ وَخَصَّ بِالْإِسْلَامِ الَّذِي كُنَّ  
 قَتَابُهُ مَقَرًا لِلْمُتَّقِينَ وَفَضَّلَهُ بِمَنْعِ السُّرُورِ **عَلَيْهِ** السَّلَامُ  
 بِرِجَالِهِ وَمَقَرَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ بِأَسْبَابِهِ وَأَعَزَّهُ مِنْ أُنْدَا  
 مَوَانِيزِ الْأَشْيَاءِ وَمَنْعَهُ مِنْ سُرُورِهَا وَأَعَزَّهُ مِنْ كُنْزِهَا  
 التَّوَحُّدِ مِنْهُ بِرَحْمَةِ وَجْهِهِ الْعِزِّ الرَّفِيعِ وَأَنَّهُ كَلَّمَ حَارِجَ عَهْدِهِ الْأَنْبِيَاءَ  
 لِأَجْلِ وَجْهِهِ الْعِزِّ الْعَلِيِّ وَالْمَعْقُولِ وَالْأَفْعَالِ بِمَنْعِهَا مِنْهَا  
 أَلَامَ تَوَحُّدِهِ الْخَوَافِيقِ وَخَرَّجَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ سَائِرَ الْأَنْبِيَاءِ  
 عِلْمَ الْحَقِّ وَغَرَّبَ وَفَضَّلَ **عَلَيْهِ** السَّلَامُ عَلَى الْأَمْوَاجِ وَالْأَعْلَاءِ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِفَضْلِهِ الْعَلِيِّ بِمَنْعِ الشُّرُوفِ وَوَقَلَ عَلَيْهِ سَمَانًا وَاصْفَى كُجَبًا وَنَزَلَ  
 أَمَانًا وَفَضَّلَ عَلَيْهِ بِرَحْمَةِ وَجْهِهِ الْعِزِّ الرَّفِيعِ وَأَنَّهُ كَلَّمَ حَارِجَ عَهْدِهِ  
 الْحَقِيقَاتِ وَالْجَلِيلَاتِ بِمَنْعِ قَدَرِهِ مِنَ السُّرُورِ وَخَصَّ بِالْإِسْلَامِ الَّذِي كُنَّ  
 قَتَابُهُ مَقَرًا لِلْمُتَّقِينَ وَفَضَّلَهُ بِمَنْعِ السُّرُورِ **عَلَيْهِ** السَّلَامُ  
 بِرِجَالِهِ وَمَقَرَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ بِأَسْبَابِهِ وَأَعَزَّهُ مِنْ أُنْدَا  
 مَوَانِيزِ الْأَشْيَاءِ وَمَنْعَهُ مِنْ سُرُورِهَا وَأَعَزَّهُ مِنْ كُنْزِهَا

الصفحة الأولى من نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية (و) -الأصل-



لم الله الرحمن الرحيم صلى الله على خيرنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
 قال الشيخ (عليه السلام) الخليفة العالم الفاضل (عليه السلام)  
 السلام على سيدنا محمد بن عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن محمد  
 بن محمد بن أبي بكر بن مروزوف رضي الله تعالى عنه وفعه  
 ورحمه ورحم أسلافه وأحفاده وأهله وأهله  
 الحمد لله الذي جعلنا من هذه المرحلات...  
 بصلة... وخص النعم من بينهم بزيادة الكرامات...  
 الله عليه وسلم وعلى آله أفضل الصلاة والسلام...  
 والتابعين لهم بإحسان التي تقرأ في الحجج والبراهين...  
 انزل الرسول الكريم وخضع بالسلطان الذي انزل الله كتابه هدى للمتقين...  
 فاعظم به من فضل الله تعالى...  
 ومدرسه من الاستقامة...  
 تتبرك... ومنظومه موسم على قواعد كائنات...  
 (توحيده من تعقيد وجه البحار الزمان) والله كلام...  
 كذا...  
 انزل الامم...  
 ربه...  
 واعلى صلى الله عليه وسلم...  
 واصغى...  
 في باب المرحلة...  
 تحسان...  
 منقولة...  
 ابن...

منها مرقيا باجاء  
 اربع المرحلات  
 من اعم باصحابه  
 من اجل البيان

(ن)

واختصارا

محمد

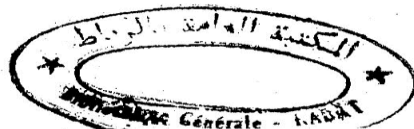
محمد



السلامة على كل من صدر من كتابي للمعجبين وعلامة ختم المسنون وجميع  
 سنة على يد علم المكتبة وجميع متعلق بالكتاب ومن لا يتبدل الغاية يجوز  
 ان يكون حلالا من الربا. واجاز بعضهم ان يكون حلالا موكفاً به المعنى  
 من التمايز او من الدلالة او كما قيل لبعضها لمن كان لها وفيها فائدة  
 لكي وان كان ما معنى كونها موكفاً من النوع. وقد فرأى اجاز  
 ما يفسر في شرح في قول الشرح والحمد لله رب العالمين هو على النفع والبيع  
 والاعلام والصلح على سبيل ما كانا نحن وعلم الله وحكيم كما ان كان  
 انما يكون وعقل عن كثرة الغافلون وكانوا يبيعون من غير قصد  
 لبيعة التجمعة لا حوى عيشة خلقة مواجب الله على نعمة عيشة ثمانى  
 ما يدب فيقول يخرج هذا الله قد علمي والحكماء وسلكهم على عباد الله الذين لم يهتدوا

فان سلكتم في طريق معبود الله **عبد الله بن ابراهيم** بن ابراهيم بن ابراهيم  
 عليه واصل حلاله من غنى من كثرة هذا الفصح المبرك  
 جودنا بين الاربعاء العاشري من شهر رمضان  
 سنة ثمان وخمسين واربعمائة واصل الله على  
 الشرح خلفه سرياً ومولانا محمداً  
 وحكيم وسلم تسليماً كل  
 ابي يوسف الكوفي  
 والحمد لله  
 الرب

وان تجوز عني فبصد الله لا جمل من كاميير عيني وسلا





في هذا المشرح والحمد لله رب العالمين مولى النعم والفخر والفضيلة واللام  
 على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه كما ذكرهم الذكرون وغفل عن  
 ذكرهم الغافلون وكان الفراغ من تبييضه ليلة الجمعة لأحدى سنين  
 خلفت من رجب الفري عام تسعة وتسعة عشر وثمانمائة بتواضع خرسا لله  
 والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى واقف الفراغ من تبييضه في يوم  
 الأحد المبارك ثمان في عشر شهر شعبان الذي هو من  
 شهر ربيع ١١٥٧ هـ من الهجرة النبوية على صاحبها  
 افضل الصلوة وازكى السلام على يد افقر  
 عباد الله محمد بن علي بن تاج الدين  
 ابن عبد الله عفر الله له والوالديه  
 ولما تحفه ولجميع المسلمين  
 والسلامة الايمانهم هـ  
 والاموات  
 امين  
 امين

## الفصل الثالث

قراءة في تحقيق الدكتورة أمينة زين العابدين

## قراءة في تحقيق الدكتورة أمينة زين العابدين

### تمهيد:

بعد رحلة مضيئة من البحث في رحاب المخطوطات اللغوية الجزائرية، تمكّنا سنة 2008م من الاهتمام إلى مخطوط قيّم في علمي العروض والقافية، لعالم جزائري رفيع الدرجة، عالي الهمة، ذو قامة عالية في العلم والمعرفة، و هو : الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني ، صاحب كتاب «المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية»، فكان لنا ذلك دفعا قويا لخوض غمار التحقيق والمجاهدة فيه، من أجل أن يرى هذا المخطوط النور ويستفيد منه أهل العلم والمعرفة، فتمّ بفضل الله وعونه، وبمساندة الأستاذ المشرف الأستاذ ملياني محمد، تسجيل هذا العمل ليكون عنوانا لأطروحة دكتوراه، بمعهد الآداب واللغات (قسم اللغة العربية وآدابها)، جامعة وهران، شهر سبتمبر من عام 2009م.

وقد تحقّق لنا ذلك، بعد عملية جرد وبحث، في قوائم فهارس المخطوطات في المكتبات العربية، وفهارس الرسائل الجامعية المنجزة في مجال التحقيق عبر مختلف الجامعات، كما قمنا أيضا بإطلالة مسحية لمختلف المواقع الإلكترونية التي تهتم بفهرست المخطوطات المحققة وغير المحققة، وهذا كله في سبيل التأكد من أنّ مخطوط (المفاتيح المرزوقية) لأبي عبد الله بن مرزوق الحفيد ليس محققا، فلم يتبيّن لي من أي جهة أن الكتاب



محقق، أو مسجل كرسالة علمية بإحدى الجامعات، حتى أن الرسائل الجامعية<sup>87</sup> التي أنجزت حول شخصية ابن مرزوق وبعض مخطوطاته، لم تشر هي الأخرى في سردها لحياة العالم وآثاره العلمية، ما طبع من مؤلفاته وما حقق منها -للأسف-، في حين أنه قد تبث لدينا ونحن في إطار البحث وجمع المادة العلمية للموضوع، تحقيق ونشر بعض من مؤلفات ابن مرزوق، كما بينا ذلك في قسم الدراسة. وهذا ما جعلنا في البداية نطمئن ونستأنس في مباشرة العمل على تحقيق مخطوط (المفاتيح المرزوقية)، لغياب أدنى إشارة تفيد بتحقيقه.

عقدت العزم وشددت الرحال، سعياً للحصول على نسخ كافية لهذا المخطوط من مكاتب مختلفة، فحصلت على النسخة الأولى من مكتبة الرياض جامعة الملك سعود، بالمملكة العربية السعودية، وشرعت في المقابلة بينها وبين النسخة الثانية التي حصلت عليها من المكتبة الوطنية الحامة، بالجزائر العاصمة، ليصليني بعد أشهر قليلة نبأ وجود نسخة أخرى في المكتبة الوطنية العامة بالرباط، المغرب، فضمت النسخ الثلاث إليّ، ثم شرعت في المقابلة بينها، وحررت المتن، وحققت ما ينبغي توثيقه وتخرجه، كالشواهد والنصوص والأعلام، وغيرها من المسائل التي تحتاج إلى ذلك.

وفي سياق بحثي المتواصل حول الموضوع، إذا بي أقع على معلومة في أحد المواقع الإلكترونية، تفيد بأن مخطوط (المفاتيح المرزوقية) محقق في إطار أطروحة علمية لنيل دبلوم الدراسات العليا، تقدم وتتحقق: أمينة زين العابدين، تحت إشراف: د/ أحمد بنين، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك محمد الخامس (الرباط) 1999م-2000م.

لقد كان هذا الاكتشاف بالنسبة لي في أواخر سنة 2012م، حينها تبادر في ذهني سؤال مهم، وهو: هل يجوز إعادة تحقيق مخطوط سبق تحقيقه من قبل؟ وهل يوقع هذا في التكرار؟، أسئلة محيرة وصعبة في نفس الوقت، خاصة بعد ما مضى على عملي ثلاثة سنوات، فليس من السهل على طالب الدراسات العليا أن يتراجع عن موضوعه إلى موضوع آخر، وقد تجاوز فيه ثلاثة سنوات.

---

<sup>87</sup> - مثل : النزعات الأصولية والمقاصدية عند إمام ابن مرزوق الحفيد، مع تحقيق الجزء الثاني لكتابه "المنزغ النبيل في شرح مختصر الخليل وتصحيح مسائله بالنقل والدليل" ماعدا باب القضاء. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 2005م، والمنزغ النبيل في شرح مختصر خليل وتصحيح مسائله بالنقل والدليل (قسم فرائض الوضوء)، رسالة ماجستير في أصول الفقه، إعداد بورنان أحمد. كلية العلوم الإسلامية، خروبة الجزائر 2004م، وقسم مسائل الأعيان الطاهرة والأعين النجسة، إعداد عشير الجيلالي، ماجستير في أصول الفقه، كلية العلوم الإسلامية، خروبة الجزائر 2005م، روضة الإعلام بعلم أنواع الحديث السامي، لابن مرزوق الحفيد. تقديم وتحقيق: سناء الزبيدي، إشراف محمد الراوندي، مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، 2009م، وإظهار صدق المودة في شرح البردة، لابن مرزوق الحفيد. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي، تقديم وتحقيق أحمد محمد فلاق، قسم اللغة العربية، جامعة تيزي وزو 2010م.

وعليه، وحتى لا يذهب جهدي سدا، أطلعت على المراجع المتخصصة في علم التحقيق، في معالجتها لمثل هذه المسألة، واستشرت أهل الاختصاص في مسألة إعادة تحقيق مخطوط ما، فانتهت بي الرؤى والتصورات والنصائح، إلى مواصلة العمل، بشرط أن لا يكون مشابها أو مماثلا لتحقيق الدكتوراة أمينة زين العابدين، وكانت الدعوى أيضا بأن لا أطلع على الرسالة المحققة كي لا أتأثر بها، وأترك مسألة الاطلاع عليها بعد نهاية العمل، حتى أقاربها بالنص الذي حققته، ثم أقدم استدراكا للنقائص والهفوات الواقعة -ربما- في تحقيق الدكتوراة أمينة زين العابدين، وألحقه بالدراسة.

أخذت بالنصيحة والمشورة، واستكملت ما وصلت إليه في تحقيق الكتاب ودراسته، وبعدما استوى العمل في صورة شبه نهائية واتضحت ملامحه بالتقريب، سافرت مباشرة إلى المغرب، للاضطلاع على رسالة الباحثة المعنونة ب"المفاتيح المرزوقية بحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية" تقديم وتحقيق أمينة زين العابدين، لأقابل بينها وبين النص الذي حققته، فاتضح لي في تحقيقها خلل ونقص كبير، على مستوى القراءة غير الدقيقة، والخلط بين نص المفاتيح المرزوقية ونصوص الاحتجاج، بالإضافة إلى ماله علاقة بتوثيق النصوص والتخريج لتراجم الأعلام.

وقبل أن أستعرض مختلف الملاحظات المسجلة على تحقيق الأستاذة أمينة زين العابدين، لابد من توضيح الغرض من تسجيل هذه الملاحظات، فأنا لا أقصد من وراء هذه القراءة التقليل من شأن العمل ولا من جهد صاحبه، وإنما قصدي من ذلك، تصويب ما فات المحققة، واستدراك ما سقط منها بسبب الغفلة أو النسيان، وأنا أعترف بأن مهمة تحقيق كتاب ككتاب (المفاتيح المرزوقية)، ليست بالسهلة ولا بالهينة، فهي تستدعي في أدنى شروطها التفريغ التام، والصبر الكبير، والوقت الطويل، وإني أقدر وأثن عملها، فلها فضل السبق في تحقيق الكتاب وتخريجه.

### وصف تحقيق د/ أمينة زين العابدين

تقع رسالة (المفاتيح المرزوقية بحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية)، في جزأين ضخمين، بلغ مجموع عدد صفحاتهما 656 صفحة، الجزء الأول من [ص1- ص333]، والجزء الثاني من [ص334-ص656].

قامت خطة البحث على العناصر الآتية: مقدمة، وقسمين: قسم التقديم، وقسم التحقيق، خاتمة، وفهرس عام.

القسم الأول: تقديم، تطرقت فيه الباحثة إلى: عصر المؤلف، ترجمة المؤلف وآثاره العلمية، ودراسة حول مناهج الشرح، أنواع الشروح، وطبيعة الشرح ومنهجه في كتاب المفاتيح المرزوقية<sup>88</sup>

### القسم الثاني: التحقيق

اعتمدت الدكتورة أمينة زين العابدين في نقلها للنص وتحقيقه، على ثلاثة نسخ خطية، وهي كالاتي:

النسخة الأولى: وهي النسخة المعتمدة كأساس للتحقيق، توجد بالخزانة الملكية بالرباط، تحمل الرقم 11852، عدد أوراقها 204 ورقة، ومتوسط أسطر صفحاتها 23 سطرا

النسخة الثانية: نسخة محبسة على خزانة ابن يوسف بمراكش، تحمل الرقم 64، في جزأين كاملين

النسخة الثالثة: توجد بالخزانة الملكية، تحت رقم 6534، مؤلفة من حوالي 137 ورقة، بخط مغربي

ملون

لقد اختارت الدكتورة أمينة أن تعتمد في تحقيقها لنص الكتاب على هامشين، حيث أرادت أن يكون الهامش الأول خاصا بالإشارات التي أفرزتها المقابلة بين النسخ، من سقط، وتصحيف، وزيادة... وما شبه ذلك، و أرادت أين يكون الهامش الثاني خاصا بالتخریجات، وتوثيق ما جاء في النص من إحالات وإشارات وأعلام، وغير ذلك

وإني أنتقد الباحثة في هذا الفصل بين الهوامش، بين هامش التأصيل وهامش التخریج، لأن هذه الطريقة من شأنها أن تشتت ذهن القارئ بين الأرقام والرموز، كما أنها طريقة تثقل كاهل التحقيق بما لا طائل منه.

أتبعت الدكتورة أمينة زين العابدين النص المحقق، بفهرس عام: للآيات القرآنية، وفهرس للأحاديث النبوية، وفهرس لأعلام التقديم، وأعلام المتن، وفهرس للأشعار، وفهرس لأنصاف الأبيات، وفهرس القصيدة الخزرجية، وفهرس الكتب الواردة في المتن، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات

وعلى الرغم من الجهد المبذول من طرف الدكتورة أمينة في نقل النص وضبطه وتوثيقه، إلا أن في عملها بعض الهفوات والهفات التي ينبغي الوقوف عندها لتصحيحها وتصويبها، وإني حاولت قدر المستطاع أن أسجل بعضا من هذه الأخطاء والهفوات في الرسالة، وما منعي من الإتيان على جلّها، إلا ضخامة حجم

<sup>88</sup> - المفاتيح المرزوقية بحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، أطروحة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا، تقديم وتحقيق: أمينة

زين العابدين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية، الرباط (المغرب)، 1999م - 2000م، 1/ 3 - 6

الرسالة أولاً، وظروف وقوانين مكتبة الباحث في شعبة اللغة العربية بجامعة محمد الخامس بالرباط، فهي لا تسمح بإعارة الرسائل الجامعية، ولا حتى باستنساخها، فحاولت الاستفادة قدر المستطاع، من تسامح بعض القائمين على المكتبة، في قراءة الرسالة داخل المكتبة وتدوين المهم منها، فجزاهم الله عني خير جزاء.

وهذه أكثر النقائص التي وقفت عليها في تحقيق الدكتوراة أمينة:

- 1- جاء في تحقيقها: الصفحة  
الصفحة  
«وانتقى منهم فأحلهم أرفع الدرجات» 21 / 1 «وانتقى منهم قريشا فأحلهم أرفع الدرجات» ص 58
- «فمنثوره جار على قوانين لا تبدل..» 21 / 1 «فمنثوره جلي على قوانين لا تبدل..» ص 58
- «كاختصاص الفقه بفنه...» 24/1 «كاختصاص الفقه بالفتيا...» ص 59
- 2- لم تترجم الباحثة لعدد من أسماء الأعلام المذكورة في كتاب المفاتيح المرزوقية، أمثال: كعب بن زهير 22 / 1، وابن رشيقي 24 / 1، وابن جني 24 / 1، وأبو العتاهية 26 / 1، وقدامة بن جعفر 1 / 1، والزخشي 27 / 1، وابن مالك 46 / 1، وابن الندم 51 / 1، وابن السراج 108 / 1، وابن السيد 1 / 1، وأبوبكر الصديق 190 / 1، والخليل بن أحمد الفراهيدي 26 / 1، وابن كيسان 37 / 1، وأبو علي الفارسي 106 / 1
- 3- تناست الباحثة توثيق الكثير من النصوص المستشهد بها في نص الكتاب، مما أفقد عملها صبغة الدقة العلمية، ومن هذه النصوص:
- نص أبوبكر الدماميني: «واصطلاحا ماقال شيخنا أبو بكر: الكلام الموزون الذي قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية» 25/1. والنص موجود في كتاب العيون الفاخرة الغامرة على خبايا الرامزة، للدماميني، ص 5

- ونص الخليل بن أحمد الفراهيدي: «والشعر، قال الخليل: ماوافق أوزان العرب» 1/ 25. والنص

موجود في كتاب العيون الغامرة للدمامي ص4

- ونص الأخفش: «وروى الأخفش عن الحسين بن يزيد، سألت الخليل هل للعروض أصل؟ قال

نعم...» 1/ 129. وأصل النص في كتاب العروض للأخفش، ص14

4- إهمالها للتوثيق أحيانا، أوقعها في دمج النصوص فيما بينها، بين نص وكلام ابن مرزوق

ونصوص أخرى، ومثاله «قال الشيخ أبو بكر: "هو النظم من كلام العرب"، "أو ما وافقه وزنا ومهيغا"،

فالكلام الأول الموجود بين المزدوجتين هو كلام الدمايني في كتابه العيون الغامرة ص5، وأما الكلام الثاني

الموجود بين المزدوجتين فهو زيادة من ابن مرزوق الحفيد، أراد بها إتمام المعنى

5- والأمر نفسه تكرر معها، حيث لم تنتبه الباحثة، لنص الآية القرآنية في متن الكتاب،

فدمجت بينها وبين كلام ابن مرزوق، ولم تفصلها عنه بتحديدتها بالقوسين الزهراوين، فجاءت كالأتي: «قلت،

وعلى ما قال هو في الأصل، أحصي بمعنى الإحصاء، ومنه إنما نعد لهم عدّا<sup>89</sup>، أو اسما لمقدار ما يعدّ أو الشيء

المعدود...» 1/ 170

6- أسقطت الباحثة آيتين قرآنتين من نص الجوهرى ، وذلك في شرحه للفظه (وطا)<sup>90</sup>، وهي

تابثة في شرح ابن مرزوق و في صحاح الجوهرى، حيث يقول «وطأته على الأمر موطأة، وافقته من الوفاق، و

فلام يُوطئُ اسمه اسمي، وتواطؤا توافقوا، ومنه ﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾- التوبة 37-، ﴿وَإِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا﴾-

المزمل 6-، بالمد أي مُوَاطِئَةً، وهي المواتاة، أي مواتاة السمع والبصر إياه وقرئ ﴿أَشَدُّ وَطْئًا﴾، أي قياما<sup>91</sup>

7- أسقطت الباحثة نصا منسوباً للزيدي من كتاب المفاتيح المرزوقية ومضمونه: «فأثبت

الزيدي الدّعب مصدر دعب<sup>92</sup>» 1/ 116

8- لم توثق الباحثة أكثر النصوص التي نقلها ابن مرزوق عن الشريف السبتي من كتابه (شرح

القصيد الخزرجية)، منها:

- «فقال السيد الشريف الشارح الأول: "يريد أن أجزاء التفعيل التي تؤلف منها أقطار الشعر، منقسمة

إلى خماسي وسباعي لا ثالث لهما...» 1/ 43. والنص في شرح القصيدة الخزرجية ص62

89- ﴿إِنَّمَا نَعُدُّهُمْ عِدًّا﴾ مريم: 84

90- المفاتيح المرزوقية بحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية 1/ 114

91- الصحاح 1/ 81

92- الزييدي، تاج العروس، تحقيق علي هلال. مطبعة حكومة الكويت، ط2: 1407هـ - 1987م. 2/ 407

- « فيكون قوله لا سوى أي لا سوى الأسباب والأوتاد، فتنتفي الفواصل والشريف يمنع ذلك ويقول: معنى لا سوى أي لا سوى الخماسي والسباعي » 46/1، النص في شرح القصيدة الخزرجية ص 66
- « وقال الشريف: "الساكن ما ساغ تحريكه بثلاث حركات، ولا يصح الابتداء به، والمتحرك ما ساغ تحريكه بحركتين ولا يصح الوقف عليه، وصورة الساكن خط كما ترى (/)، وصورة الحركة نقطة كما ترى (●)، وصورة المتحرك حلقة كما ترى (o) » 53/1، شرح القصيدة الخزرجية، ص 63
- « وقال السيد الشريف: قرر الناظم أن كل صوت ينطق به لابد أن يكون أولاً محرّكاً » 52/1، وهو في القصيدة الخزرجية ص 63
- « أما الشريف - رحمه الله... فقال: "ينبغي أن لا يتقيد بهذا الجزء، لأن السبب الثقيل لا يفارق الخفيف إذ هما كالصوت الواحد » 88/1، وهو موجود في شرح القصيدة الخزرجية ص 89
- « قال الشريف: إنّ هذه الدوائر مؤلفة من أجزاء مضمومة لأجزاء » 109/1، وهو في شرح القصيدة الخزرجية ص 97
- « وقال الشريف: في إلى أنّ الأجزاء التي يقوم منها البحر مثناة، أي تتكرر في كل بحر، لأنّ بيت كل شطر مصرعان، في كل منهما من الأجزاء مثل ما في الأخرى » 109/1، وهو في شرح القصيدة ص 97
- « قال الشريف: وتبعه بعضهم لأنه أفاد أنّ أول أشطار الدائرة ستة، فلو اعتبر الألف لكانت مثمّنة إذ تكون أربعة أجزاء في أحد المصراعين، ومثلها في الآخر » 138/1، وهو في شرح القصيدة الخزرجية ص 89
- 9- غفلت الباحثة عن توثيق بعض من نصوص التوثيق اللغوي، كالشعر والحديث النبوي، ومثال ذلك:
- البيت الشعري: رب أخ كنت به مغتبطا \* أشد كفي بعري صحبتة 26/1. والبيت منسوب للباقلاني في كتابه إعجاز القرآن<sup>93</sup>
- قال امرؤ القيس: فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ 66/1، وهو منسوب إليه في شرح القصيدة الخزرجية ص 106، والعيون الغامرة 29
- الحديث النبوي الشريف: "من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه" 64/1

## 10- ملاحظات:

<sup>93</sup> - ينظر: الكتاب المحقق، ص 61

- نجد الباحثة أحيانا تتجاوز توثيق ما ورد من نصوص الاحتجاج في كتاب المفاتيح المرزوقية، إلى تخريج ما تضمنته تلك النصوص من أبيات شعرية مثلاً، وآيات قرآنية، وأسماء أعلام، وأرى أنها ليست معنية بذلك.

- لم تحدد الباحثة بداية ونهاية الصفحات من المخطوط المحقق

- لقد أخطأت الباحثة حين فصلت كلام ابن مرزوق عند كلمة تلخيص وجعلتها عنواناً، وهذا خطأ فابن مرزوق لم يورد في ذلك المقام عنواناً جديداً، وإنما حاول تلخيص كلام بعض المحصّلين، في دليل إهمال صيغة فاعلاتك من صيغ الموازين، فقال: "وأجاب بعض المحصّلين بأن دليل إهمال فاعلاتك اختصاصه بالكاف، الدال على تركيبيه الإضافي لأن مادة الأوزان حروف لمعت سيوفنا، وليس منها الكاف"<sup>94</sup>، ثم يواصل ابن مرزوق في شرح وتحليل مطوّل لهذا الكلام، إلى أن يصل إلى قوله: " انتهى تلخيص ما ذكره هذا المحصل من الكلام مفترق طويل، وأثنى على جوابه هذا وأنت خبير بما فيه من التكلف وعدم التعوذ"<sup>95</sup>، فالباحثة أمينة زين العابدين اعتقدت أنّ الكلام الأول انتهى عند علامة النهاية (انتهى)، واعتبرت ما لحقه من الكلام بداية عنوان جديد فجعلته تحت عنوان (تلخيص)، وهذا خطأ سببه عدم الدقة في القراءة.

- مما يلاحظ على تحقيق الدكتور أمينة زين العابدين، أنها التزمت في الصفحات الأولى من النص بالضبط والشكل للنص، لكنها سرعان ما توقفت عن ذلك، واكتفت فقط بشكل ثلاثة صفحات فقط، وهم [ص21، ص22، ص23] من الجزء الأول، وهذا أقل ما يقال عنه إخلال من الباحثة

هذه إذا بعض الهفوات والنقائص التي اعتورت تحقيق الدكتور أمينة زين العابدين، وهي أخطاء واردة قد يقع فيها الكثير من الباحثين، نتيجة الغفلة والنسيان، وليس لهذه الأخطاء وغيرها تفسير، إلا أنّ ورودها يأتي ليؤكد لنا أن الكمال غاية لا تدرك، لأنّ الكمال لله وحده عزّ وجلّ. وإن كنت قد وضعت اصبعي على بعض هذه النقائص، فهي لا تقلل من قيمة العمل ولا من شأن صاحبتة، فإليها يعود فضل السبق في إخراج هذا الكتاب إلى النور.

<sup>94</sup> - الكتاب المحقق 89

<sup>95</sup> - م، ن 90





# الخاتمة

## الخاتمة

البحث عن الحقيقة من مضان الأمور وأشقاها، وأكثر من ذلك البحث في تاريخ الرجال وأعمالهم، حيث تنزاح أمام الباحث أسوار المكان وتطوى له حدود الزمان، فيمضي مرافقا من عاش في ذلك الزمان من سادات وأعلام.

وقد كانت رحلة بحثنا مع الإمام ابن مرزوق الحفيد، عبر واحد من مخطوطاته اللغوية، رحلة ممتعة ومثمرة، تمكّنا خلالها من التعرف على مكتنزات وذخائر التراث اللغوي الجزائري، و استطعنا التقرب أكثر من فكر الرجل وعطاءاته العلمية المتميزة، فوصلنا ونحن نختتم هذا البحث إلى تسجيل بعض الملاحظات، أردت أن أسجل معظمها في شكل نتائج، هي كالآتي:

أولاً: سعت من خلال هذا العمل أن أعرف بواحد من الشخصيات العلمية البارزة في التراث الجزائري، وهي شخصية الامام ابن مرزوق الحفيد، وقد رأينا في دراستنا لحياة العلامة، كيف كانت حياته العلمية زاخرة وحافلة بالجدّ والكدّ والترحال، فلم يترك علما من العلوم إلّا وامتطى جواده بكل جدارة وبراعة، فكتب في الفقه، والحديث، والتاريخ، والأنساب، والنحو، والعروض، والبلاغة...

ثانياً: حاولت بقدر ما أتيح لي من مصادر ومراجع، أن أقف على مختلف العناوين التي تركها ابن مرزوق في قائمة آثاره العلمية، وتمكّنت -بفضل الله- من الوصول إلى بعض العناوين التي لم تذكر في أغلب المصادر والدراسات التي ترجمة للشيخ، واستطعت أن أضبط المخطوط من مصنفاته والمطبوع

ثالثاً: تحقيق كتاب (المفاتيح المرزوقية) هو محاولة للاقترب من التراث اللغوي للإمام ابن مرزوق، ومحاولة للتعرف على منهجه وطريقته في طرح القضايا اللغوية على العموم، والعروضية على وجه الخصوص

رابعاً: لقد لاحظنا من خلال تحقيقنا لكتاب (المفاتيح المرزوقية)، كيف أنّ شرح ابن مرزوق الحفيد للرمزة قد استوعب كثيراً مما ذكره الشراح قبله، وزاد عليهم بذكر كثير من الفوائد المتعلقة بألفاظ المتن وتراكيبه، واستخراج الكثير من الفوائد العلمية

خامساً: اشتهر الامام ابن مرزوق بألقاب عديدة، تشهد له بمكانته العلمية الرفيعة، وكان مما لقّبه به العلماء "العروضي"، وإنّ كتاب (المفاتيح المرزوقية) يشهد له باستحقاقه لهذا اللقب، لأنه أثبت قدرة وكفاءة في علم العروض والقافية، تشدّ الانتباه وتثير الإعجاب

سادساً: لقد أفاض ابن مرزوق في كتابه من آراء العلماء ونصوصهم، ومن أساليب الاحتجاج اللغوي بأنواعه المختلفة: من قرآن، وحديث نبوي، وشعر، وذلك لتعزيز شروحه وتدعيم أفكاره

سابعاً: برزوا شخصية ابن مرزوق الحفيد في هذا الشرح كعروضي متمكّن، يجاري بعلمه الرواد في علم العروض، كالخليل، والأخفش، والجوهري، ولاحظناه في كثير من المواقف ينتقد العلماء ويستدرك عليهم وينتصر لهم أحياناً، من دون تعصّب أو تزمت

ثامناً: كتاب (المفاتيح المرزوقية) من أهم كتب العروض، فمتن الرامزة من المتون العلمية التي أفاد منها عدد كثير من طلاب العلم، والعمل على شرح من شروحها المتميّزة كشرح ابن مرزوق، يزيد في إعلاء مكانة هذا المتن

تاسعا: إنّ إخراج كتاب (المفاتيح المرزوقية) لابن مرزوق، ما هو إلّا دعوة نوجّهها للباحثين من أجل الالتفات إلى هذا النوع من الدراسات التراثية، التي تحتاج إلى البحث والدرس، فما يزال تاريخ الدراسات العروضية في هذا القطر محاطا بالغموض، وعدم الاهتمام

عاشرا: الاعتراف بمجهود من سبقنا إلى هذا العمل، هو واجب علمي، وحرصنا على الالتزام به دعاني لأقدم قراءة في تحقيق الدكتوراة أمينة زين العابدين لكتاب (المفاتيح المرزوقية)، قراءة في المميّزات والنقائص.

وفي الختام وبعد أن اكتمل هذا البحث واستوى على سوقه، أجدني ملزمة أن أقف وقفت إجلال وتقدير، وقفت اعتراف بالجميل، لمن كانت له يد العون، لمن كان صادق النية في رعايته لهذا العمل على أن يرى النور، إلى أستاذي المشرف الأستاذ محمد ملياني، فله مّني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

والشكر موصول إلى من تفضّل بقبول مناقشة هذا البحث، وتكبّد معاناة قراءته، ليفدني ويضع يدي على سقطاته وأخطائه، وإني أزعم صادقة أنّي أخلصت لهذا البحث، ومنحته كلّ جهدي ووقتي، وإن خانني ضيق الوقت أحيانا، مما أقعدني عن إتقانه وإبرازه بالصورة المرضية، وإني ألتمس من أساتذتي الكرام النقد والتوجيه الهادف، فإن تكرّموا بذلك فقد يستقيم ما أعوج منه ويصلح شأنه، وتكون توجيهاتهم وانتقاداتهم هادية لي في مستقبل أيّامي.

وما توفيقني إلّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

# قسم التحقيق



# قسم التحقيق

# كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية

تأليف الشيخ الإمام العلامة العمدة الفهامة أبي عبد الله محمد بن  
أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق  
التلمساني المغربي المالكي

نفعنا الله تعالى به آمين وحسبنا الله ونعم الوكيل

[مقدمة المؤلف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

قال الشيخ الإمام الفقيه الحافظ العالم الناسك السالك المسلك [أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق]<sup>96</sup>، رضي الله عنه، ونفع به، ورحمه ورحم أسلافه بمنه [وكرمه]<sup>97</sup> آمين.

الحمد لله الذي تفضل بإيجاد الموجودات، وفضل آدميين منها بصفات، وخص العرب من بينهم بزيادة الكرامات، وانتقى منهم قريشا فأحلهم أرفع الدرجات، وشرفهم (سبحانه)<sup>98</sup> باصطفائه منهم أفضل<sup>99</sup> البريات، محمد ﷺ وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى التحيات، ورضي الله عن أصحابه والتابعين لهم بإحسان في الخفيات والجليات، فرفع قدرهم بهذا الرسول المكين، وخصهم باللسان الذي أنزل به كتابه هدى للمتقين، فأعظم به من لسان عربي مبين أودع فيه من (الأسرار)<sup>100</sup> برهانا، ومهد له من الاستقامة أشد طريقا وأعدل ميزانا، فمثنوره (جلي على)<sup>101</sup> قوانين لا تتبدل، ومنظومه مؤسس على قواعد لا تتزلزل.

ولما كان بعد (تمييز)<sup>102</sup> النوعين منه يعرف وجه إعجاز القرآن، وانه كلام خارج عن طوق الإنسان، لا جرم وجب صرف العناية إلى معرفتهما، والاهتمام بشأن كل منهما، ولما تعين لهذا الأمر كون معرفة النحو من العروض، لزم بطريق مساواة الأمثال أن يشاركه فيه أخوه علم العروض، وقد دلت الشريعة على أن لموضوعه<sup>103</sup> عندها اهتماما، وأعلن ﷺ بفضلته إعلانا، فسمع الشعر وصل عليه إحسانا، وأصغى لكعب<sup>104</sup> وبذل له أمانا، وخلع عليه<sup>105</sup> برده الطاهرة تكريما وامتنانا<sup>106</sup>، هذا في (باب)<sup>107</sup> المديح، وجاء في الهجو ما في الصحيح من قوله ﷺ لحسان الحسن المثل: "أهْجُهُمْ وَرُوحُ الْقُدُسِ مَعَكَ جَبْرِيلُ"<sup>108</sup>، والشواهد أكثر من هذا، مما لا يجد جاحدا عنها ملاذا. فتبين الداعي إلى الوضع في هذا الفن، وظهرت فيه موضوعات لقصيد الإمام ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي<sup>109</sup> عليه أعظم المنن، لكونها ذلت ما استعصي من أبياته، وأظهرت الخفي (من قربه وقضيه)<sup>110</sup>، في أبياته القليلة المعدودة، وأقل ما يخرج فيه مضمونها لو يضبط مجلدا، وهي وإن عسرت على اللبيب الأفهم، (فالزلال)<sup>111</sup> لمسكنه الحجر الأصم، ولولا ما فتح السيد

- هذا هو الاسم الكامل لابن مرزوق الحفيد حسب التسلسل العائلي، استنادا إلى كتب التراجم المختلفة. وقد ورد صحيحا وتاما في (و) <sup>96</sup> (ر)، وهو الذي أثبتناه في تحقيقنا. بينما أتى ذكر اسم ابن مرزوق في مخطوطة الملك سعود (س) مختلا من حيث الترتيب والتسلسل العائلي على النحو الآتي "أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق"، ينظر: (س) الورقة 14

- زيادة في (ر) <sup>97</sup>

- زيادة في (س) <sup>98</sup>

- (و): أشرف <sup>99</sup>

- مطموسة في (و) بسبب البلى الذي أصاب طرف الورقة، والمثبت من (س) <sup>100</sup>

- مطموسة في (و)، والمثبت من (س) <sup>101</sup>

- مطموسة في (و)، والمثبت من (س) <sup>102</sup>

- (س): لموضعه <sup>103</sup>

- هو كعب بن زهير بن أبي سلمى، شاعر فحل مجيد ينحو نحو أبيه زهير في تنخيل التعابير، وثقيف القوافي، عاش زمنا في العصر الجاهلي، ولما أسلم أخاه بجيرا غضب كعب وأقام يلوم أخاه ويهجو النبي والإسلام، فأهدر النبي دمه، توفي سنة 24 هـ. ينظر ترجمته في: معجم الشعراء للمرزباني 230، وخزانة الأدب 11/4

- لقد جاء على هذه الجملة في المخطوطة (و) تفصيل بسيط على هامش الصفحة، ونصه: "خلع ﷺ برده"<sup>105</sup>

- ينظر: ابن رشيقي، العمدة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط 5: 1981، 23/1 <sup>106</sup>

- سقطت من (و) <sup>107</sup>

- ورد الحديث في صحيح البخاري، باب هجاء المشركين، تحت رقم 6153. ص 1537 <sup>108</sup>

- هو ضياء الدين علي بن محمد بن يوسف بن عفيف الخزرجي، المكنى بأبي الحسن، كانت ولادته في (بيغو) وهي مدينة في الأندلس <sup>109</sup>، تلقى علومه منذ صغره، اختلفت الروايات في تحديد سنة وفاته بين سنة عشر و ست مئة، أو عشرين و ست مئة وأحيانا خمسين و ست مئة، من مصنفاته: ديوانه الذي جمع فيه شعره وسماه "المراجد الخزرجية"، والقصيدة الخزرجية، ينظر إلى ترجمته كاملة في: <sup>110</sup>

- (س): من عليه ودينه <sup>110</sup>

- مطموسة في (و) وغير مفهومة في (س)، وما أثبتناه كان من (ر) <sup>111</sup>



الشريف العلامة وحيد الدهر وفريد العصر أبي القاسم مُجَدُّ بن أحمد بن مُجَدُّ الحسيني الغرناطي<sup>112</sup> -رحمه الله ورضي عنه- من أقفال رموزها ، ما انتفع أحد بما خبأ فيها ناظمها من كنوزها ، لكنه كما قال -رحمه الله- "رامها فما امْتَنَعَتْ ، وكلفها وضع القناع فَوَضَعَتْ"<sup>113</sup> ، ولما فتح في فهمها الطريق ، وهو بالفضل لذلك حقيق ، تكلم عليها بعده فضلاء و سادات أعلام ، فسهلوا ما بقي منها صعبا على الأفهام ، واستدركوا شيئا يسيرا من محاسنها التي أغفل ذلك الإمام ، لا لقصور منه وغفلة بل لأنه رآها قريبة المرام ، كما أن طبعه الاقتصار على المهم من الأمور العظام. ثم جئت على الأثر والفضل لهم ، فظهر لي أنه بقي من حل تركيب ألفاظها ما لا بد من ذكره ، ومن إظهار محاسن معانيها ، وإيضاح بيانها ، وزينة بديعها ، ما ينبغي التنبيه عليه ، ولا يغفل لعظيم قدره ، فوضعت عليها شرحا جاء جليلا ، بكل مليحة كما تراه كفيلا ، وسميته ب:المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية.

لَهُ الْإِرْجَاءُ دُعَاءٍ مِنْ أَخِي دِينِي \* اللَّهُ يَعْلَمُ أَيَّ مَا تَعِبْتُ

مِنْ عَذَابٍ لَطَى بِالْفَضْلِ يُنَجِّنِي \* أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ لِي عَفْوَاً وَمَغْفِرَةً

أَنْ يَنْفَعَ بِهِ وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.<sup>114</sup> \* وَأَسْأَلَ اللَّهَ مَوْلَانَا الْجَمِيلِ الْجَلِيلِ

## [الشرح]

### المتن<sup>115</sup>

بِهَا التُّقْصُ وَالرُّجْحَانُ يَذْرِبُهُمَا الْفَتَى \* وَلِلشَّعْرِ مِيزَانٌ تُسَمَّى عَرُوضَهُ

تُؤَلَّفُ مِنْ جُرَائِنِ قَرَعَيْنِ لَا سِوَى \* وَأَنْوَاعُهُ قُلْ خَمْسَةٌ عَشَرَ كُلُّهَا

## الشرح

**المفردات:** (الشعر) لغة العلم والفتنة وهو مصدر أو اسم ، قال **الجوهري**<sup>116</sup> "شعرت بالشيء بالفتح

أشعر به شعرا أي فطنت له ، ومنه ليت شعري أي ليتني علمت. قال **سيبويه**<sup>117 118</sup> : أصله شِعْرة فحذفوا الهاء كحذفها من

- هو مُجَدُّ بن أحمد بن مُجَدُّ بن عبد الله بن مُجَدُّ بن علي بن موسى بن إبراهيم ، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب ،<sup>112</sup> ولد سنة 697هـ في سبته ، شأ الشريف في المدينة وتلقَّى علومه وثقافته وظهر نبوغه في الأدب واللغة ، من مصنفاته: رفع الحجب = المستورة عن محاسن المقصورة ، التقييد الجليل على كتاب التسهيل ، الدرة النحوية في شرح الجرومية ، وشرح القصيدة الخزرجية. ينظر إلى ترجمته بالتفصيل في كتابه شرح القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي ، تحقيق: مُجَدُّ هيثم غرة ، دار البيروتي. ص 21-38 ، وبغية الوعاة 39/1

- الشريف السبتي الغرناطي ، شرح القصيدة الخزرجية ، تحقيق مُجَدُّ هيثم غرة ، دار البيروتي. ص 60<sup>113</sup>

- هذه أبيات من نظم العلامة ابن مرزوق الحفيد ، توسَّل بها لدعاء من أخ له في الدين ، وأن يكون هذا الدعاء بالعفو والمغفرة والنجاة<sup>114</sup> من عذاب لظى ، وهي النار

- وهو متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية.<sup>115</sup>

- إسماعيل بن حماد الفارابي أبو نصر (-393/1003م) ، إمام في اللغة والأدب ، درس على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي. من تصانيفه: الصحاح ، المقدمة في النحو ، وعروض الورقة. الأنباري ، نزهة الألباب في طبقات الأدباء ، ص 252 ، الأنساب ، للسمعاني 157/2 - وقد جاء اسم سيبويه في (و) برمز مختصر على النحو الآتي: (س) فوقه فتحة<sup>117</sup>

- هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر الحارثي (765هـ-180هـ) ، إمام البصريين في النحو تعلَّم على الخليل بن أحمد الفراهيدي ، من تصانيفه: الكتاب. انظر ترجمته في: مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، 79 ، أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي ، 28-32-39 ، وفوات الوفيات 103/2 ، وبغية الوعاة 3/446 ، ومعجم الأدباء 2/656.

قولهم ذهب بعذرهما وهو أبو عذرة. والشعر واحد الأشعار وشاعر أي صاحب شعر ، وسمي شاعرا لفطنته ، والمتشاعر متعاطي الشعر وأشعرته فشعر ، أي أدريته فدرى<sup>119</sup> انتهى مختصرا. واختصاص الشعر بالكلام الموزون على الوجه الخاص ، وإن كان حقه الصادقية على كل معلوم للشعور به ، كاختصاص الفقه بالفتيا ، وإن كان لغة الفهم مطلقا. والنحو بالعلم المعهود ، وإن كان لغة القصد مطلقا ، وكذا الطب وإن كان لغة العلم مطلقا وهو اصطلاح عربي و أدبي. قال ابن الرشيقي<sup>120</sup> : «سمي شعرا لأن [و2] العرب شعرت به أي فطنت له ، وكان الكلام نثرا فاحتاجت إلى الغناء ، بذكر محاسنها أو أيامها فتوهموا أعاريض جعلوها موازين للكلام ، فلما تمّ وزنه سموه شعرا ، لأنهم شعروا به»<sup>121</sup>.

وقال ابن جني<sup>122</sup> : «العرب تطلق اسم الجنس على نوع منه تعظيما له كأنه الجنس كله وغيره من الأنواع محمول عليه كقولهم للكعبة بيت الله والبيوت كلها لله سبحانه وتعالى ، والجوهر<sup>123</sup> للدر لنفاسته مع أن كل مثنى جوهر ، وقيل منه العود للطيب». والشعر من هذا لعظم منزلته عند العرب ولقوله ﷺ : «إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمًا»<sup>124</sup> أو لِحِكْمَةً ، وحض السلف رضوان الله عليهم على تعلمه لقصد فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، ولا خفاء باحتياج علوم الشريعة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام إليه ، وإنما لم يكن من صفاته ﷺ ، (ليتحقق)<sup>125</sup> إعجاز القرآن على ما تبين في موضعه ، كما منع الكتابة مع أنه لا خفاء لفضيلتها ، وما ورد على لسانه ﷺ في ذمه من نحو قوله «لَأَنْ يَمْتَلِئَ»<sup>126</sup> ، الحديث محمول على بعض أنواعه<sup>127</sup> ، لما يعرض له من العوارض المذمومة (كالهجاء)<sup>128</sup> ، والإكثار منه المحجوج إلى ما لا يعني المشغل عما ينفع ، وفي الرسالة و(غيرها)<sup>129</sup> ، ولا بأس بإنشاد الشعر وما خف أحسن.

وأما حده اصطلاحا ففي كلام ابن بري<sup>130</sup> ناظم " الدرر اللوامع " ، الشيخ المشهور آخر (شيوخ)<sup>131</sup> شيوخنا -رحمهم الله- وغيره ما يقتضي أن معرفة حده في الاصطلاح تتوقف على معرفة حد النظم ، فقال : «النظم لغة الجمع ؛ نظمت العقد جمعت لأليه ، والقوم ألفت بينهم ، وكثر استعماله في جمع مخصوص كجوهر العقد وكلم الشعر».

واصطلاحا ما قال شيخنا أبو بكر<sup>132</sup> : «الكلام الموزون الذي قصد وزنه فارتبط لمعنى<sup>133</sup> وقافية»<sup>134</sup> ، فالموزون يخرج غيره. ، والوزن تساوي نسبتين عددا وترتبا ، وقصد يخرج ما لا يقصد وزنه كما في أي من القرآن ، وشيء من كلامه

-إسماعيل بن حماد الجوهري.، تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد العطار ، دار العلم للملايين ، ط4: 1990 بيروت ، 699/2<sup>119</sup>  
-أبو علي الحسن بن رشيقي، المعروف بالقيرواني أحد الأفاضل البلغاء ، له من التصانيف المليحة منها: كتاب العدة في معرفة صناعة الشعر ونقده وعيوبه ، وكتاب الأنموذج ، قال ابن بسام في كتاب الدخيرة ، بلغني أنه ولد بالمسيلة وتآدب بها قليلا ، ثم ارتحل إلى القيروان سنة 406هـ. ينظر ترجمته في: شذرات الذهب 5/ 237 ، ومعجم الأدباء 2/ 861.

-ينظر: ابن رشيقي القيرواني ، العدة. 20/1<sup>121</sup>

- أبو الفتح عثمان بن جني ، مولده قبل 330هـ ، وتوفي ليلة الجمعة من صفر سنة (392هـ) ، من أحذق أهل الأدب ، و أعلمهم بالنحو والتصريف. من تأليفه: التعاقب في العربية ، الخصائص ، العروض والقوافي ، كتاب اللع. الفهرست لابن النديم ، ص128 ، وبغية الوعاة 1/ 132 ، ونزهة الألباب في طبقات الأدباء ص244

- جاء في الحاشية من (و) ، نص مماثل لنص ابن جني ، وهو كالاتي: يطلق اسم الجنس على نوع ( مطموسة) كأنه الجنس كله وغيره<sup>123</sup>  
من الأنواع محمول عليه كبيت الله والجوهر".

-ورد الحديث في صحيح البخاري ، باب ما يجوز من الشعر ، تحت رقم 2145 ، و سنن ابن ماجة ، باب الشعر تحت رقم 3755 ، وفي<sup>124</sup>  
المستدرک على الصحيحين للنيسابوري ، تحت رقم 6569.

- (س): لتتحقق<sup>125</sup>

- وتماهه "لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا يريه ، خير من أن يمتلئ شعرا". ورد الحديث في صحيح مسلم ، باب كتاب الشعر الرقم 2258 و.<sup>126</sup>  
سنن ابن ماجة ، باب ما كره من الشعر تحت رقم 3760 .

- أي بعض أنواع الشعر<sup>127</sup>

- (س): من الهجاء<sup>128</sup>

- في (س): غيره<sup>129</sup>

- علي بن محمد بن علي بن أبي الحسن ، عرف بابن بري التازي فقيه وفرضي ، قبل توفي سنة (709هـ أو 730هـ) كفاية المحتاج لمعرفة من<sup>130</sup>  
ليس في الديباج ، ص136.. وهدية العارفين 1/ 716

- في (س): شيخ<sup>131</sup>

ﷺ<sup>135</sup> ، ولذا قال ابن رشيق: «إنما يقال في هذا متزن لا موزون أي عرض على الوزن فاتزن كغيره من أفعال المطاوعة ، وارتبط لمعنى وقافية يخرج ما لا معنى له من الكلام الموزون»<sup>136</sup> نحو قوله :

1. وجهك يا عمرو فيه طول \* وفي وجوه الكلاب طول
2. والكلب يحمي على الموالي \* ولست تحمي ولا تصول<sup>137</sup>

مفاعِلن فاعِلن فعول<sup>138</sup> \* مفتعلن فاعِلن فعولن

شيء سوى أنه فضول \* بيت كما أنت ليس فيه 3.

ويخرج الموزون غير المقفى ، نحو قول القائل :

أشد كفي بعري صحبتي \* رب أخ كنت به<sup>139</sup> مغتبطا

أحسبه يزهد في ذي أمل \* تمسكا مني بالود و لا

فخاب فيه أملي<sup>140</sup> \* لا يحول عنه أبدا

وهذا الحد يشمل أنواع المنظوم من شعر وغيره ، من الأعاريض المخترعة لكل إقليم على طباعهم ، معربا أو ملحونا. والشعر قال الخليل<sup>141</sup> : «ما وافق أوزان العرب»<sup>142</sup> ، فعلى هذا لا يسمى شعرا ما خرج عن أوزانهم ، كقول أبي عتب مالي اراه طارقا مذليا لي<sup>144</sup> \* العتاهية<sup>143</sup> : عتب ما للخيالي خبريني وما لي

<sup>132</sup> - وهو ، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر ، القرشي المخزومي ، الدماميني (827هـ) ، مهر في العربية والأدب ، من تصانيفه : "تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب" و "العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرامزة". ينظر ترجمته في: بغية الوعاة 66/1 ، شذرات الذهب 9/262.

<sup>133</sup> - (س): المعنى

<sup>134</sup> - أبو بكر الدماميني ، العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرامزة ، ص 5.

<sup>135</sup> - جاء عند هذه الجملة تعقيب على الحاشية في (و) ، ونصه كالآتي: "ف قوله كما في آيات من القرآن الكريم ، قال بعضهم إذا وقع الانسجام في المنثور اتزن ، والانسجام لغة من انسجم الدمع إذا ( ) ، وعرفه أهل البديع بأن يكون الكلام منحدرًا كانحدر الماء المنسجم لسهولة سبكه وعدم التكلف فيه ليقع من القلوب موقعا ، وكما يكون الانسجام في النظم يكون في النثر ، قال ابن جني والغالب على الانسجام إذا وقع في النثر أن تكون فقراته موزونة من غير قصد ، لقوة انسجامه ولهذا وقعت البحور الخمسة عشر في القرآن. فمن الطويل: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ ، ومن المديد: ﴿وَرَفَعَ الْمُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ والبسيط: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسْكَنَهُمْ﴾ ومن الوافر: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصَرِّكُمُ عَلَيْهِمْ وَيَشْفُ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ التوبة: 14 ، ومن الكامل مجوزا: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ، ومن الهج: ﴿فَأَلْفَوْهُ عَلَى

وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾ يوسف: 93 ، ومن الرجز: ﴿ذَانِيَّةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذَلَّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ الإنسان: 14 ، ومن الرمل مجزوءا: ﴿﴾ ، ومن السريع: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَا سَامِرِيُّ﴾ طه: 95 ، ومنه: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ البقرة: 259 ، ومن المنسرح: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ ، ومن الخفيف: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَكْذِبُ بِالذِّينِ فَدَلَكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ الماعون: 2 ، 2. كذا أورده صاحب المفتاح ، ومنه: ﴿لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ ، ومن المضارع ، وهو قليل عند العرب لا تستعمله ... "وقد بقي سطران مطموسان لم أتمكن من قراءتهما بسبب تآكل الجزء السفلي من الصفحة

- العمدة ، 1120/1<sup>136</sup>

<sup>137</sup> - نسبه الدماميني للقللومي ، في كتابه العيون الفاخرة الغامزة ، ص 4.

<sup>138</sup> - تقطيعه في (و) : مستفعِلن فاعِلن فعولن مستفعِلن فاعِلن فعولن ، وما أثبتناه من (س) وهو الوزن الصحيح.

<sup>139</sup> - (و): فيه ، ومصححة في (مس) بشطب حرف الفاء من فوق.

<sup>140</sup> - جاء ذكره في العيون الغامزة ص 4 ، بنسبته إلى القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه إعجاز القرآن ، وقد جاء في الصفحة 56 منه.

وأن أوزانهم ليست شعرا بل ما وافقها ، قال قدامة<sup>145</sup> : «الشعر قول موزون مقفى»<sup>146</sup> ، فلم يشترط موافقة أوزان العرب ، وقال الشيخ أبو بكر هو النظم من كلام العرب<sup>147</sup> ، أو ما وافقه وزنا و(مَهْيَعًا).

فالنظم جنس يشمل كل ما جانسه من الكلام<sup>148</sup> ، ومن كلام العرب يخرج نظم غيرهم ، وما وافقه يشمل العربي والمولد ، ووزنا تفسير للموافقة ، (ومهيعة) يخرج ما وافق أوزان العرب ، وخرج طريقها فظهر أن النظم جنس للشعر وغيره من المنظومات كالتواشيح وغيرها<sup>149</sup> ، فكل شعر نظم ولا عكس فافترقا<sup>150</sup> ، انتهى كلام ابن بري باختصار.

وفيه أبحاث<sup>151</sup> :

## الأول

ما حكاه عن شيخه من تخصيص النظم اصطلاحاً بالموزون ، لا يُسَاعَدُ عليه بل ظاهر كلام الأئمة إطلاقه على تأليف الكلام مطلقاً كما هو معناه لغة ، ولذا يوجد في إطلاقاتهم مضافاً للقرآن ، فيقولون من وجوه إعجازه نظمه وقع ذلك في عبارة القاضي<sup>152</sup> في الشفا<sup>153</sup> ، وفي عبارة الإمام أبي المعالي<sup>154</sup> وفي خطبة تلخيص المفتاح<sup>155</sup> ، وفي كلام

- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، وأصله من أزد من فراهيد ، وكان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس ، وهو أول من<sup>141</sup> استخراج العروض وحصّن به أشعار العرب ، وكان من الزهاد في الدنيا المنقطعين إلى العلم ، وكان شاعراً مقلداً. توفي بالبصرة سنة 170 هـ ، وعمره 74 سنة. من تصانيفه: كتاب العين ، كتاب النغم ، العروض ، كتاب النقط والشكل ، الإيقاع. الفهرست لابن النديم 64-65 ، البداية والنهاية للدمشقي 110/5 ، مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، ص 44 ، أخبار النحويين البصريين ، أبي سعيد السيرافي ص 31 ، سير أعلام النبلاء 429/7

- ينظر: الدماميني ، العيون الفاخرة الغامزة ص<sup>142</sup>4

- إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني ، من قبيلة عنزة (130 هـ-211 هـ) شاعر فحل ، اشتهر بالزهد والحكمة ، له ديوان. ينظر ترجمته في: <sup>143</sup> المؤتلف والمختلف ، للآمدي ، الأغاني ، للأصبهاني 3/4 ، 118 ، سير أعلام النبلاء 195/10

- لم أقف عليه في ديوانه ، شرح وتعليق مُجَدَّ معروف الساعدي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط: 5/2009م ، و طبعة دار صادر<sup>144</sup> بيروت بيروت ، 11384 هـ-1964 م.

- هو قدامة بن جعفر ، ولد في البصرة عام 260 هـ أو عام 26 هـ ، في خلافة المعتمد العباسي ، قرأ وتعلم على والده وعلى المبرد ، اجتهد وبرع في البلاغة والحساب ، واشتهر بالبلاغة ونقد الشعر والكتابة. ألف كتباً كثيرة منها: كتاب السياسة ، والخراج ، وكتاب الرد على ابن المعتز ، ونقد الشعر. ينظر ترجمته في: كتابه نقد الشعر ، 47

- قدامة بن جعفر ، نقد الشعر. تحقيق وتعليق مُجَدَّ عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ص 24<sup>146</sup>

- العيون الفاخرة الغامزة ص<sup>147</sup>5

- في (و) : فالنظم من الكلام<sup>148</sup>

- في (س) : كالتواشيح وغيرها<sup>149</sup>

- جاء في الحاشية من (و) تعقيب نصه: "النظم تأليف الكلام... الشعر والتواشيح وغير(..) فكل شعر نظم(..) فالنظم أعم و(...) الشعر<sup>150</sup> فيقال نظماً" ما جاء بين قوسين في النص غير واضح

- جاء عرض هذه الأبحاث في المخطوطتين (و) و(س) فقط على النحو الذي أثبتناه ، بينما لم يأتي الناسخ على ذكرها في (ر) ، حيث<sup>151</sup> يقوله : "انتهى كلام ابن بري باختصار. وفيه أبحاث. الميزان هو الآلة... إلى آخره.

- هو أبو الفضل عياض (496 هـ-544 هـ) ، شاعر ، خطيب ، مؤرخ وناقد وفقه وأصولي ولغوي ، أصله من الأندلس ، وتحول جدّه إلى فاس<sup>152</sup> ثم سكن مدينة سبتة ، تولى القضاء بقرنطة. من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى ، الإلحاح في أصول الرواية والسماع. انظر ترجمته في: معجم المؤلفين 16/8

- علي القاري الهروي ، شرح الشفا للقاضي عياض ، ضبطه وصححه عبد الله مُجَدَّ الخليلي ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، 1/560<sup>153</sup>

- هو جلال الدين أبو المعالي القزويني. ولد بالموصل سنة 666 هـ/1268 ، وتوفي بدمشق سنة 739 هـ/1338 ، فقيه أصولي ، أديب ،<sup>154</sup> وشاعر ، من تصانيفه الشذر المرجاني من شعر الأرجاني ، تلخيص مفتاح العلوم للسكاكي والإيضاح في المعاني والبيان. معجم المؤلفين ، رضا كحالة 145/10

- عبد المتعال الصعدي ، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني. مكتبة الآداب ، ط: 1420 هـ-1999 م ، 8/1<sup>155</sup>

الزمخشري<sup>156</sup> وهو كثير ، وفي القرآن المنزل وغيره ، فان قلت بل الاصطلاح تخصيص النظم بالأوزان الشعرية ، ولهذا يقولون ثبت هذا نثرا ونظما ويعنون الشعر ، قلت لما كان النظم أعم من الشعر استعمل هاهنا فيه مجاز للقرينة سلمنا مرادفته للشعر لكنه خلاف مقصود هذا الحد من جعله أعم منه .

## الثاني

على تقدير تسليم اختصاصه بالنظم ، لكن تفسيره الموزون يقتضي دخول الكلام المسجع ، وأنه يسمى نظما ، وهذا النوع موجود في القرآن ، وإن قيل لا يسمى ما في القرآن منه سجعا بل فواصل<sup>157</sup> كما حكى شيخ شيوخنا جلال الدين القزويني وغيره ، وعلى هذا فوزن النظم يكون على أوزان الأسجاع وعلى أوزان الشعر ، فقوله يخرج بها قصد وزنه ما في القرآن والحديث ولا حاجة إلى هذا القيد في حد النظم ، لأنه أعم من الشعر ، فيتناول نظم القرآن في الفواصل ، وزيادة القيد المذكور يوجب أن لا يتناوله ، وحينئذ يبطل ما قرر من كون النظم أعم من الشعر مطلقا ، وإنما يحتاج إلى هذا القيد في حد الشعر إذ هو المستحيل إطلاقه على شيء من القرآن أو كلام النبي ﷺ . وقول ابن رشيق: "إنما يقال في هذا متزن لا موزون"<sup>158</sup> اصطلاح ، وإلا فالتحقيق أن لا فرق بينهما كما ذهب إليه غيره ، لأنه مطاوع وَزَنَ ومفعوله مَوْزُونٌ ، فان استلزم القصد إلى الوزن استلزمه مطاوعه والحق أنه لا يستلزمه ، فلا بد [و3] [من زيادة قيد القصد في حد الشعر ، فان قلت لا يدخل السجع في حدّ النظم لقوله وقافية ، وهي خاصة بالشعر وإنما يقال في السجع فاصلة ، قلت فلا فرق إذا بين النظم والشعر ، فإن النظم الأعم لا يقال هو أعم باعتبار تناوله<sup>159</sup> شعر غير العرب لها سيأتي [والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>160</sup>].

## الثالث

ظاهر قوله وارتبط لمعنى وقافية ، أن البيت الواحد لا يكون نظما ، لأن ارتباط القافية إنما يعقل بالنسبة (لغيرها)<sup>161</sup> ، والبيت الواحد يصح بناؤه على قواف متعددة ، وتمثله ما لا معنى له بالأبيات المذكورة قد يدعى أن شاهده منها بيت التفعيل ، وأما غيره فمرتبط لمعنى وقافية ، لكن على ما قرنا في ارتباط القوافي لا يكون البيت الواحد شعرا ، وقد يقال أن البيت المذكور أيضا مرتبط لمعنى وقافية ، لأن الشاعر قصد به إخلاءه من المعنى لقصد التشبيه ، وذلك معنى إلا أن الأمر في هذا (المعنى)<sup>162</sup> قريب لأنه اعتراض على المثال ، ولو مثل بنحو الليل ليل والنهار نهار إلى آخره<sup>163</sup> لكان أولى. وفي خروج الموزون غير المقفى عن النظم نظر لما تقدم

## الرابع

- وهو محمود بن عمر بن مُجَدِّد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ، جار الله أبو القاسم (538هـ) من أئمة العلم والدين والتفسير واللغة ، من تصانيفه: الكشف ، المفصل وأساس البلاغة. انظر ترجمته في: نزهة الألباب في طبقات الأدباء 229 ، و معجم الأدباء 6 / 2687 ، ووفيات الأعيان 5 / 68 ، و الأعلام للزركلي 7 / 178

- جاء في الحاشية من (و): السجع في القرآن فواصل<sup>157</sup>

- العمدة 1 / 120<sup>158</sup>

- في (و): مناولة. والمتمث من (س) و (ر)<sup>159</sup>

- زيادة من (ر) ، ساقطة من (و)<sup>160</sup>

- في (و): لغيره<sup>161</sup>

- سقطت من (و)<sup>162</sup>

- في (س): الخ<sup>163</sup>

قوله في حدّ الخليل ، أنه يقتضي أن أوزان العرب لا تسمي شعرا ، قد يجاب عنه بأن الشيء (يوافق نفسه)<sup>164</sup> على ضرب من المجاز ، كقول الحنفية في أربعين شاة ، شاة أي قيمتها لما ألزموا عدم أجزاء الشاة ، أنها قيمة نفسها لكنه مجاز في الحدود ، وفي حده أيضا عناية لأنه يعني بأوزانها أوزان شعرها<sup>165</sup> لا سجعها وفيه شبه الدور ، فإن قلت يرد على حد قدامة أيضا السجع ، قلت لا لأن مقفى من القافية ، وهي خاصة بالشعر كاختصاص السجع بالفاصلة ، نعم فيه شبه الدور ، وأما حد أبي بكر للشعر<sup>166</sup> ، فهو حد النظم بعينه إلا أنه خصه بنظم العرب ، وزاد ما وافقه من المولدين فلم يحصل له ما قصد من التفرقة بين العام والخاص ، لا يقال يتعين الشعر بقوله وزنا إذ المراد أوزان البحور الشعرية ، لأنه عناية في الحدود وللزوم الدور ، ولأنه يبعد ادعاء مثل هذه العناية في هذا النظم . وصريح كلامه يُعطى أنه أراد بالنظم ما هو أعم من نظم العرب ، ولا حاجة لذلك ، إذ كلامه وكلام غيره من الأدباء إنما هو في كلام العرب ، فإن صحّ اعتباره لنظم غيرها<sup>167</sup> لزمه أن يسمى شعرهم شعرا ، لأن كثيرا من العجم يقولون الشعر على وزن أبحر شعر العرب ومهيما ، ولولا الإطالة لأنشدت من ذلك شيئا وفعلته .

وحده للشعر يتناول ذلك أيضا فلا يغنيه إخراجها بالعناية ، لا يقال العجمي وإن وافق وزن الأبحر لم يوافق مهيما ، لأننا نقول بل وافق ، لأن المراد موافقته المهيح على ما ذكر بعضهم ، أن لا يستعمل ما رفضته العرب في الأبحر كما في المديد والهزج وشبه ذلك ، والعجمي قد يرفض<sup>168</sup> ذلك ، ولا يقال مهيما أن يكون التركيب في البلاغة ، والوزن كتركيب<sup>169</sup> ، [العرب<sup>170</sup> لأن ذلك يخرج كثيرا من أشعار المولدين واللاحنين الذي قصد دخوله ، بل لا يكاد يتصور على هذا التقدير شعر لغير العرب ، لأن من ليس من أهل السليقة يعز لحاقه بالسليقة في البلاغة ، وفي الكلام المنقول لابن بري غير هذا من الأبحاث ، وإنما أشرنا للبحث معه بما ذكر لأن بعض الأكابر المحققين ممن شرح هذا النظم ، انتحل هذا الكلام لنفسه وبنى عليه وأخذه مسلما ، ولم يشر إلى شيء مما أشرنا إليه .

وحد بعضهم الشعر بأنه كلام ذو وزن مستعمل وقافية مقصود به ذلك ، واحترز بمستعمل مما خرج عن أبحر العرب ، واعترضه بعضهم بوضع الكلام ، وهو جنس بعيد موضع النظم وهو القريب ، مع أن لفظ الكلام مشترك باعتبار اصطلاح أهل الفنون وبأنه غير مطرد لشموله ما استعمل من غير الأبحر ، لأنه لم يقيد الاستعمال بطريقة<sup>171</sup> العرب ، قلت وقد علمت يرد على دعوى كون النظم جنسا قريبا للشعر ، ويرد على هذا الحد أيضا ما لم يفد من الموزون حسبما احترز عنه من زاد في النظم وارتبط لمعنى ، واستخرج من كلام بن ليون أن حده كلام مقفى مفيد موزون بقصد على مهيح العرب ، وأورد على إتيانه بالكلام ما على الذي قبله ، قلت ويرد عليهما عدم الانعكاس بخروج<sup>172</sup> البيت الواحد ، لأن التقفية إنما يظهر أثرها<sup>173</sup> في المتعدد كما تقدمت الإشارة إليه [والله أعلم]<sup>174</sup> .

<sup>164</sup> - في (س): موافق لنفسه

<sup>165</sup> - (س): شعره

<sup>166</sup> - (س): الشعر

<sup>167</sup> - (س): غيره

<sup>168</sup> - (س): يرفض فيه ،

<sup>169</sup> - ما بين المعقوفتين سقط من (و) ، وقد تقدم في مكانه من (و) شرح لأبيات من نظم الخزرجية المتعلقة بالدوائر العروضية ، ويعود هذا السقط إلى خلط في ترتيب أوراق المخطوط لا غير ، وما أثبتناه في المتن كان من (ر) و(س) .

<sup>170</sup> - من هنا تبدأ تنمة الكلام الساقط من (و)

<sup>171</sup> - (س): بطريق

<sup>172</sup> - (س): لخروج

<sup>173</sup> - (س): أثره

<sup>174</sup> - زيادة في (س)

وَحَدَّ بعضهم بها كان مبنيا على وزن من أوزان العرب الستة عشر ، وكانت خاتمة كل بيت منه بنفس خاتمة سواء ، واعترض بأن ظاهر قوله ما كان مبنيا<sup>175</sup> على وزن من أوزان العرب فلا ينعكس ، لخروج أوزانها نفسا ولخروج البيت الواحد ، لقوله كل بيت ، وبأنه لا يكفي في شعر المحدث كونه في أوزان الأبحر ، بل لا بد من اعتبار حكم الزحاف والعلّة. قلت الاعتراض الأوّل هو الوارد على حدّ الخليل ، وقد علمت جوابه ، والثالث قد يجاب عنه بأن قوله على أوزان العرب يستلزم الجري على مهيئتها في الزحاف والعلّة ، لأن الموافقة التامة في الوزن لا تتم إلا بذلك ، وإنما زاد أبو بكر في حد الشعر ومهيئتها زيادة في البيان ، وإلا فالموافقة وزنا تكيفه.

(ميزان) هو الآلة التي يوزن بها قال الجوهري: « معروف وأصله موزان ، انقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها »<sup>176</sup> ، والمراد به هاهنا أجزاء التفعيل التي تعرض عليها كلمات الشعر وينظر هل توافقها في الحركات والسكنات وأعداد الحروف ، أو تزيد عليها أو تنقص عنها ، شبه الآلة التي تختبر بها الاعتدال أو الميل ، وشبه القالب الذي يفرغ فيه الأشياء ، وعلى هذا لو سمي جزء التفعيل مكيالا أو قالبا لصح.

والظاهر أن تسمية هذه الأجزاء ميزانا من باب الاستعارة<sup>177</sup> ، والجامع وجه التشبيه الذي صحح الاستعارة كون كل من الميزان [و4] والجزء يتبين به المساواة أو الرجحان أو النقص ، والظاهر أنه من الجامع الحسي ، إلا أن إدراكه في الآلة بحاسة البصر ، وفي الألفاظ بحاسة السمع ، فهو استعارة محسوس لمحسوس وإن جعلت الميزان<sup>178</sup> مستعارا للعلم بالألفاظ ، لا لنفس الألفاظ كان من استعارة محسوس لمعقول ، والجامع أن جعل أيضا نفس العلم بالمساواة أو غيرها كان معقولا [البتة فتأمل فإنه نفيس والله أعلم]<sup>179</sup>. (يسمى)<sup>180</sup> معناه يدعى<sup>181</sup> ، قال الجوهري: «وسميت فلانا زيدا وسميته يزيد ، بمعنى وأسميته مثله فتسمى به ، وهو سميّه إذ توافقا في الاسم ونحوه كنيته ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ مريم: 65 ، أي نظيرا يستحق مثل اسمه [تعالى]<sup>182</sup> »<sup>183</sup>.

(عروضه) العروض في اللغة لفظ مشترك بين معان قال الجوهري: «العروض الناقصة التي لم ترض والطريق في الجبل ومكة والمدينة وما حولهما ومنه استعمل فلان علي العروض ، وبغير عروض وهو الذي إذا فاتته الكلا أكل الشوك وعرفت ذلك في عروض كلامه أي في فحواه ومعناه ، والعروض الناحية يقال أخذ فلان في عروض ما يعجبني أي طريق وناحية والعروض المكان الذي يعارضك إذا سرت وفلان ركوض بلا عروض أي بلا حاجة عرضت والعروض ميزان الشعر لأنه يعارض بها وهي مؤنثة ولا تجمع لأنها اسم جنس ، والعروض اسم الجزء الذي في آخر النصف الأول من البيت وتجمع على أعاريض على غير قياس كأنهم جمعوا إعرضا وإن شئت جمعته على أعارض<sup>184</sup> - انتهى مختصرا ، ومعاني مادة عرض عريضته كاسمها ، وما أظن الجوهري أطنب في مثلها الا قليلا. ومراد الناظم بها هنا<sup>185</sup> ميزان الشعر كما قال الجوهري ، ونقل ابن بري معانيها أيضا ما يعرض عليه الشيء ، قال وهذا هو المنقول الى هذا العلم لأن العروض يقاس

<sup>175</sup> - (س): مبني

<sup>176</sup> - الصحاح 2213/6

<sup>177</sup> - وهي فن من فنون البلاغة العربية التي تنضوي تحت علم البيان.

<sup>178</sup> - (س): الآلة.

<sup>179</sup> - ما بين المعقوفتين سقط من (و)

<sup>180</sup> - (س): تسمى ، والمتبث من (و) و(ر)

<sup>181</sup> - (س): تدعى

<sup>182</sup> - زيادة من (س)

<sup>183</sup> - الجوهري ، الصحاح 2383/6

<sup>184</sup> - الصحاح: 1089/3

<sup>185</sup> - (س): ها هنا

عليه الشعر ، فالصحيح ما وافقه والفاقد ما خالفه ، والعروض أيضا العمود والمعتز وسط<sup>186</sup> الخباء وهذا المنقول في الاصطلاح الى نصف البيت ، ويطلق أيضا في الاصطلاح على الجزء الأخير من صدر البيت ، وعلى كل شطر من الاشطار الخمسة عشر ، يقال هذا في عروض الطويل وعروض المديد ، وسمي هذا العلم عروضاً لأنه يعرض عليه الشعر ، وقيل لأنه ناحية من علم الشعر ، حكاه المبرد<sup>187</sup> عن المازني<sup>188</sup> ، وقيل لأن الخليل راض<sup>189</sup> به صعب الشعر حتى قومه ، وقيل لأنه استخرج به ضروب الشعر و فنونه<sup>190</sup> من الطويل والمديد وغيره ولذا قيل الأعشى أكثر (الشعراء عروضاً)<sup>191</sup> أي أذهبهم<sup>192</sup> في فنون الشعر ، وهذا أضعف الأقوال ، و(خرج)<sup>193</sup> من كلام الناظم والجوهري أن حدّ العروض في اصطلاح أهل فنّها ، ميزان يعرف بها معتدل الشعر في وزنه ، والناقص عن الاعتدال ، والراجح عليه وهو الزائد ، والناظم وان لم يصرّح بمعرفة المعتدل ، لكن كلامه يستلزم لأن النقص والرجحان أمران إضافيان ، إنما يعرفان بالنسبة الى الاعتدال ، فمن لم يعرف الناقص عنه والراجح عليه فمعرفة كليهما تستلزم معرفته وبالعكس ، وإنما اقتصر عليهما لأن المطلوب في الاختبار انتقاؤهما ليحصل الاعتدال ، لا يقال انتفى النقص بين طلبه بخلاف الزيادة لاستلزامها حصول المقصود ، لأنّ نقول الزيادة في الشيء تخرجه عن حقيقته كالنقص ، فميزان كالجنس وما بعده كالفصل او الخاصة (وهو)<sup>194</sup> يخرج ذا الكفتين والصنوج ، وإنما قلنا يعرف بها لقول الناظم يدرّيهما [الفتى]<sup>195</sup> ، وإنما فسرنا ذرى بعرف ، وإن كان معناه عَلِمَ لأنّ عَلِمَ يأتي بمعنى عرف ، لأن المعرفة نوع من العلم ، ولأن الذي يدرك بالحدود أو الرسوم إنما هو تمييز الحقائق وتصورها<sup>196</sup> من غير حكم عليها ، وأهل المعقول يسمون العلم بالمفردات تصورا ومعرفة و العلم بالنسب تصديقا وعلما اقتداءً بالنحاة في قولهم علم بمعنى عرف ، يتعدى لواحد وإلا فلاثنين.

ومحصل هذا الحد والرسم أن العروض هي أجزاء التفعيل من كل بحر ، وهذا ليس بشيء فان العروض علم من العلوم ، و(أجزاء)<sup>197</sup> التفعيل من متعلقات ذلك العلم ، والأولى على طريقة (الناظم)<sup>198</sup> أن يقال العروض علم بآلة كالميزان ، يعرف بها معتدل الشعر<sup>199</sup> و ناقصه و زائده ، و لك أن تجعل مكان بآلة بألفاظ أو بأوزان ، (ويكن)<sup>200</sup> ردّ كلام الناظم الى هذا الحد بأن يكون الضمير النائب عن الفاعل في تسمى العائد على الميزان ، على حذف مضاف أي يسمى علمه فان قلت هذا الحد غير مطرد لدخول كل ما يوزن من الأشعار حتى شعر العجم ، وما كان على أوزان بحور العرب ولم يلتزم فيه ما التزمه العرب من الزحاف والعلل ، قلت أما خروج شعر العجم فقد تقدم ما فيه وبتقدير تسليم خروجه فالجواب عنه وعن غيره أن (ال) في قوله وللشعر ، للعهد أي شعر العرب ، فالعروض علام الميزان الذي يوزن به ذلك

<sup>186</sup> - (س): في وسط

<sup>187</sup> - هو مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس (210هـ - 286هـ) ، إمام العربية ببغداد ، ولد بالبصرة وتوفي ببغداد. من تصانيفه: الكامل ، المقتضب و إعراب القرآن. انظر ترجمته في: الفهرست 87 ، ومراتب النحويين 110 ، ونزهة الألباب في طبقات الأدباء ص 164 ، ومعجم الأدباء 6/ 2678

<sup>188</sup> - هو بكر بن مُحَمَّد ، من بني مازن بن شيبان بن ذهل (249هـ) إمام عصره في النحو والأدب. من تصانيفه: التصريف والديباج وعلل النحو. انظر ترجمته في: أخبارا لنحويين والبصريين 58 ، وفيات الأعيان 1/ 198 ، ومعجم الأدباء 2/ 757.

<sup>189</sup> - (س): ضرب

<sup>190</sup> - مطموسة في (س)

<sup>191</sup> - مطموسة في (س)

<sup>192</sup> - (س): أدمتهم ، وهي مصححة في الهامش .

<sup>193</sup> - مطموسة في (س)

<sup>194</sup> - سقطت من متن (س) ، واستدركها الناسخ في الهامش

<sup>195</sup> - زيادة من (و)

<sup>196</sup> - (س): تصوره

<sup>197</sup> - (س): وهذا

<sup>198</sup> - (و): أي نظم

<sup>199</sup> - (س): في اللغة و زائده

<sup>200</sup> - مطموسة في (س)



الشعر المعهود من تام أو مزحوف أو معلول. وقد أكثروا من تحديد علم العروض فقيل نظر في الشعر بحسب ضبط الأوزان ومعرفة ما يعترئها من الزيادة و النقصان ، مما يجوز ويمتنع عند العرب ، فقله بحسب (إلى آخره)<sup>201</sup> يخرج النظر في الشعر من حيث إعرابه ، فانه من علم النحو ، ومن حيث فصاحته وبلاغته وتوابعها فإنه<sup>202</sup> من علم البيان ، ومخرج النظر فيه من غير الوجه الذي ذكر ككونه جائزا أو محظورا أو مدحا أو (هجا) <sup>203</sup> إلى غير ذلك ، وهو حد لا بأس به ، إلا أن علم العروض كغيره من العلوم ملكة وهي قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة ، وهو مختص بذوات الأنفس راسخ في (موضعه)<sup>204</sup> ، والنظر الذي جعله جنسا للحد ثمة ذلك العلم لا هو [و5]، فلو<sup>205</sup> قال علم ينظر به أو ملكة يقتدر بها على النظر لكان أولى (من هذا)<sup>206</sup> ، وقال أبو بكر شيخ ابن بري: "العروض حصر أوزان العروض الشعرية ، ولواحقها العلية والزحفية ، فالشعرية يخرج التصريفية وغيرها"<sup>207</sup> ، وقله العلية والزحفية ، يخرج غيرهما من لواحق الأوزان ، فإنها أعم ولا يخفي ما في هذا من الدور ، لأخذه العروض في حد إلا أن يحمل ما في الحد على اللغوية والمحدودة على الاصطلاحية وفيه نظر ، وقله (حصر الأوزان إلى آخره)<sup>208</sup> يقتضي أن لا يكون عالم بالعروض حتى يحصر جميع الأوزان بالفعل ، وليس كذلك بل المراد من سائر الحدود أن يكون كذلك بحسب الصلاحية والقبول لا بالفعل ، وبعضهم أضاف الشعر<sup>209</sup> إلى العرب ليخرج شعر غيرهم ، فحدّه غير مطّرد وان قيل إننا عنا ذلك دخله العناية في الحدود ، وقد يقال لا حاجة إلى قوله لواحقها لأن الأوزان تغني عنه كما أشرنا إليه قبل فهو حشو في الحد. وقيل علم بأوزان العرب الشعرية ولواحقها الزحفية والعلية ، وهذا قريب من الذي قبله ، فعليه ما عليه إلا أنه احترز بالعرب عن غيرهم ، لكنه حافظ على طرده فأخل بعكسه ، لأن ظاهر قوله أوزان العرب نفس أوزانها ، فيخرج ما يبنى عليها وعلى مهيئها من شعر المولدين (وقد علم فساد)<sup>210</sup> ، فان قلت لعله يريد بمثل أوزان على حذف مضاف قلت مجاز فيجتنب في الحدود وأيضا يخرج نفس أوزان العرب ، فلو قال بأوزان العرب أو ما يبنى عليها لكان أولى [والله أعلم]<sup>211</sup>.

## \* تنبيه

تقرر في العلوم العقلية ، أن لكل علم مبادئ وموضوعات ومسائل ، فأما الموضوع فهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية له ، قالوا كبدن الإنسان فإنه (موضوع)<sup>212</sup> علم الطب.

فموضوع هذا العلم على هذا البحور الخمسة عشر ، فانه يبحث في هذا العلم عما يعرض لها ، مما يجوز ويمتنع من تمام أجزاء ، أو حذف بعضها ، أو زحاف أو علة ، حسن أو قبيح ، أو صالح أو غير ذلك ، ومسائل العلم هي جزئيات هذه العوارض المعينة ، ومبادئ العلم يتكلم فيها على أمور ، منها تعريف حقيقته ليكون طالبه على بصيرة مما يطلب ، لأن الحكم على الشيء فرع تصوره ، وقد تقدم من حدود هذا العلم ما فيه كفاية ، ومنها وجه تسميته ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في هذا العلم والخلاف فيه ، ومنها يستمد منه ذلك العلم وهو هنا إما ألفاظ العرب بالإطلاق أو ألفاظها

<sup>201</sup> - (س): الخ

<sup>202</sup> - سقطت من (س)

<sup>203</sup> - (س): هجوا

<sup>204</sup> - (و): موضوعة

<sup>205</sup> - (س) / ولو

<sup>206</sup> - ساقطة من (و)

<sup>207</sup> - (س): غيره

<sup>208</sup> - سقطت من (و) والمتبث من (س) (و) (ر)

<sup>209</sup> - (و): وتقصّد إضافة الشعر إلى العرب

<sup>210</sup> - سقطت من (و)

<sup>211</sup> - زيادة من (س)

<sup>212</sup> - (س): فإن موضوعة

الشعرية ، ومنها فائدته ليجتهد الطالب في تحصيله بحسب كثرة الفائدة وقلتها أو (يفتر)<sup>213</sup> ، ولئلا يكون سعيه عبثاً إن لم تكن فائدة أصلاً ، وهذا لا يكاد يتصور في العلوم ، أو كانت ولكنها قليلة جداً وفائدة هذا العلم كغيره عامة وخاصة ، أما العامة فالخروج من ظلمة الجهل إلى نور العلم ، والترقي عن حضيض التقليد. في أنّ هذا النوع من الكلام يقال له شعر ، مع عدم العلم بخاصيته إلى أوج اليقين ، ورتبة الاجتهاد بتمييزه بصفته. وأما الخاصة فأموره لا تحصى ، منها الاطلاع على حكمة الله فيما خص به هذا الصنف الشريف ، الذين هم العرب من غيرهم من النوع الإنساني (بالنفس)<sup>214</sup> من أساليب كلامهم على أنواع شتى ، وإن النوع المنظوم منه مع كثرة ما صدر منهم فيه من لدن أنطقهم الله بذلك إلى يوم القيامة لا يخرج عن تلك البحور التي (قررها)<sup>215</sup> الخليل -رحمه الله تعالى- وفيه ما يشهد له بما خصه الله به من مزية الإدراك لتفطنه لذلك ، والاعتبار بهذا مما يزيد في الإيمان ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخْتِلَافِ السِّيَاقِ﴾<sup>216</sup> ، ومنها أن به يميّز الشعر من غيره ، ومن لم يميز الشعر كيف يعتقد أن القرآن ليس<sup>217</sup> بشعر ، أم كيف يتيقن صحة ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾<sup>218</sup> ، إلا بالتقليد المحض الذي قال جماعة من المحققين أنه لا يكفي في العقائد الإيمانية ، وناهيك بهذه الفائدة الجليلة التي هي من واجبات أصول الإيمان ، ومن هذا المعنى ما نقل القاضي عياض -رحمه الله- في الشفا ، من قول الوليد بن المغيرة<sup>219</sup> لأبي جهل: "ما منكم أعلم بالأشعار مني ، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا. وقوله لقريش حين قالوا "نقول شاعر ما هو بشاعر ، قد عرفنا الشعر كله رجزه"<sup>220</sup> وهزجه وقريضه ومبسوطه ومقبوضه ما هو بشاعر"<sup>221</sup>. ومن فوائده الخاصة معرفة صحيح الوزن من الشعر وفاسده لمن ليس في طبعه الشعر ، ومعرفة ما ينبو عنه الطبع من بعض البحور الجائزة عند العرب ، وبعض الشعر المزحوف أو المعلوم وتمييز البحور بعضها من بعض ، فانه قد يلتبس كثير منها على بعض المحققين بهذا الفن فكيف بغيرهم. وإنما كانت هذه الفوائد معتبرة ، لوجوب الاعتناء بالشعر ، فانه حجة لمفسر كلام الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، اللذين هما مناط الأحكام الشرعية الأصلية والفرعية ، ولا يستشهد به على شيء من ذلك إلا بعد ثبوت كونه شعراً المستلزم لصحة وزنه وجوازه عند أربابه ، وإلا كان مختلاً (فلا)<sup>222</sup> ينبغي الاستشهاد به من حيث كونه شعراً.

ومن مبادئ العلم معرفة مرتبته من العلوم ، وذلك يتبين من فائدته وبعد هذا نبين لك خطأ من ذم هذا العلم ، وهما احد رجلين إما عاجز أو جاهل وكلاهما لا يلتفت اليه ، وأما واضع هذا العلم فهو الإمام العالم الشهير الصالح الورع الزاهد الحجة أبو عبد الله الخليل بن أحمد اليحمدي الفراهيدي بطن من الأزدي ويقال الفرهودي ، شيخ الإمام سيبويه

- (س): يقصر. والذي أثبتناه هو من (و) و(ر)<sup>213</sup>

- (و): بالتفنن. والمثبت من (س)، (ر)<sup>214</sup>

- (مس): قدره ، و المثبت من (و)<sup>215</sup>

- الروم: 22<sup>216</sup>

- جاء في الحاشية من (و) بقلم مخالف للقلم الذي كتب به المتن ، ما يأتي: "مدح صناعة العروض ، ولابن رشيق في مدح الشعر:<sup>217</sup>

الشعر شيء حسن	ليس من حرج	أقل مجيب ذها	+	بالهم عن نفس الشح
يحكم في لطافة	+	حل عقود الحجم	+	ونظرة حسنهما
وحرفة يردّها	+	عن قلب صب تنضح	+	وزحمة أوقعها
وحاجة ييسرها	+	عند غزال غدج	+	وشاعر مطرح
فربه لسانه	+	من ملك متوج	+	فعلّموا أولادكم
			+	عقار طيب المنصح

- يس: 69<sup>218</sup>

- هو الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم والد خالد. ابن حجر العسقلاني. ينظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني ، نزهة<sup>219</sup>

الألباب في الألقاب ، تحقيق عبد العزيز بن محمد صالح السديدي ، مكتبة الرشد الرياض ، 2/ 229

- (س): وجزه. وهو تصحيف ظاهر<sup>220</sup>

- علي القاري الهروي ، شرح الشفا للقاضي عياض ، 1/ 561<sup>221</sup>

- سقطت من (و)<sup>222</sup>

وهو[6] صاحب كتاب العين في اللغة ، وصاحب الموسيقى ، والعروض ، وتوفي أيام الرشيد سنة سبعين ، وقيل خمس وسبعين ومائة<sup>223</sup>.

ولم يسبقه أحد إلى استخراج (العروض)<sup>224</sup> ، وقال النضر بن شميل<sup>225</sup> ما رأى الرأون مثل الخليل ولا رأى هو مثل نفسه ، كان شعت الرأس ، شاحب اللون ، قشيب الهيئة ، متخرق الثياب ، متقلع القدمين ، مغهورا في الناس لا يعرف ، وكان يقول: الثواني إضاعة ، والخرم بضاعة ، والإنصاف راحة ، و اللجاج وقاحة ، والصفح عن الإخوان مكربة ، ومكافأتهم على الذنوب والإساءة دناءة. وقيل له من الزاهد فقال: من لم يطلب المفقود حين يفقد الموجود<sup>226</sup>. وذكروا في كيفية استخراجهم لعلم العروض صفات يطول ذكرها<sup>227</sup> ، ونقل ابن بري أن بعض العلماء ذكر أن الخليل أخذ رسم العروض من أصحاب مُجَّد بن علي و من أصحاب علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم ، قالوا ودخل عليه أخوه يوما وهو مكب على دائرة يحاول فكها بأجزاء التفعيل ، فنأدى قومه وقال: جنَّ الخليل، فاتوه فلما فرغ صرف وجهه الى أخيه وأنشده:

أَوْ كُنْتُ أَجْهَلُ مَا تَقُولُ عَذْلُكَ \* لَوْ كُنْتُ نَعْلَمُ مَا أَقُولُ عَذْرَتِي

وَعِلِمْتُ أَنَّكَ جَاهِلٌ فَعَذْرَتُكَ \* لَكِنْ جَهْلْتُ مَقَالَتِي فَعَذْلَتِي

وقيل إنما أنشدهما حين سأله ابن كيسان<sup>229</sup> عن شيء فلما استفتح الجواب قال ابن كيسان لا أدري ما تقول .

(النقص والرجحان) معروفان ، والنقص<sup>230</sup> يشمل نقص المقدار ، كنقص بعض الحروف من كلمات الشعر فيما نحن بصدده ، ونقص الصفة الذي هو العيب ، ولو كان زيادة كزيادة ما لا تجوز زيادته عند العرب ، لكنهم التزموا حذفه وكذا كل زيادة خالفت أحكام العرب في شعرها وان كانت من الجزء باعتبار الأصالة ، قال الجوهري: نقص الشيء نقصا ونقصانا ونقصته أنا ، يتعدى ولا يتعدى وانتقص الشيء أي نقص وانتقصته أنا ، والهنقصة النقص ، والنقيصة العيب<sup>231</sup>. ورجح الميزان يرجح بفتح الجيم في الماضي وضمها في المضارع رجحانا بضم الراء في المصدر أي مال ، ورجحت له ترجيحا وأرجحته أعطيته راجحا وترجحت الأرجوحة بالغلām مالت وراجحته فرجحته كنت أوزن منه .

- (س): خمس ومائة<sup>223</sup>

- (س): هذا العروض<sup>224</sup>

- النضر بن الشميل بن خرشه بن يزيد بن كلثوم بن عنتر بن زهير بن جهلة بن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمر بن تميم ،<sup>225</sup> بصري الأصل ، أخذ عن الخليل وفصحاء العرب ، توفي سنة 204هـ أو 203هـ ، من تصانيفه: الأنواء ، المعاني ، الصفات ، المدخل الى كتاب العين . ينظر ترجمته في: مراتب النحويين ص 82 ، و الفهرست ص 77 ، و نزهة الألباب في طبقات الأدباء ص 73 ، ووفيات الأعيان 398/5 - وجاء في حاشية (و) بممداد أسود ، أما يأتي: يحكى أنه قيل للخليل بن أحمد هذا ، أيما أفضل العلم أو المال قال العلم ، قيل له ، فما<sup>226</sup> بال العلماء يزدهمون على أبواب الملوك ، والملوك لا يزدهمون على أبواب العلماء ؟ قال: ذلك لمعرفة العلماء بحق المال وجهل الملوك بحق العلم.

- (س): ذكره<sup>227</sup>

- شعر الخليل بن أحمد الفراهيدي ، جمع: حاتم الضامن ، وضياء الدين الحيدري . مطبوعات الجمعية الإسلامية للخدمات الثقافية ،<sup>228</sup> مطبعة المعارف - بغداد 1393هـ - 1973م ، ص 16 ، و طبقات الشعراء المحدثين 98 ، وأخبار النحويين البصريين 31.

- أبو الحسن مُجَّد بن أحمد بن مُجَّد بن كيسان ، كان نحويا ومعتلا ، من تصانيفه: الوقف والابتداء ، كتاب المذهب ، التصاريغ ، المقصور<sup>229</sup>

والمهدود ، المذكر والمؤنث . الفهرست ، لابن النديم ، ص 120

- (س): النقصان ، صححها الناسخ في الهامش بالنقص<sup>230</sup>

- الصحاح 3/ 1059<sup>231</sup>

(يدريهما) يعلمهما ، قال الجوهرى: "دريته ودريت به دريا و دُرِيَّةٌ وِدْرِيَّةٌ ، أي: علمت به ، وأدريته أعلمته"<sup>232</sup>.

(الفتى) قال الجوهرى: "الشاب والفتاة الشابة ، وقد فتى بالكسر يفتى فتى فهو فتى السن بين الفتا ، وولد له فى فتاء سنّه ، والفتى السخي الكريم ، يقال فتى بين الفتوة وقد تفتى وتفتاتي والجمع فتيان وفتية وفتو ، و على فعول ، وفتى كعصى. قال سيبويه أبدلوا الواو فى الجمع والمصدر بدلا شاذاً"<sup>233</sup>. والظاهر أنّ الناظم لم يرد بالفتى واحدا من المعنيين اللذين ذكر الجوهرى ، وإنما أراد به الرجل الكامل فى خصال الرجولية ، ومن لوازم ذلك الكمال الذكاء والفطنة ، والغوص على المعاني ، وعلو الهمة بحيث يرتفع عن مسقطه الجهال ، فإن الإنسان بما هو إنسان ، ليس بالصفات الجسمية كالفتوة ولا بالقوة ، بل بالعقل والمعارف والعلوم.

أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ<sup>234</sup> ، فأشار الناظم أن هذا العلم لما كان خفى \* لَوْلَا الْعُقُولُ لَكَانَ أَدْنَى ضَيْعٍ الدقائق ، سني الحقائق ، احتاج الى فضل ذكاء وعلو همة ، فلا يدري ناقصه عن المعتدل منه وراحه عليه ، إلا الكامل من الفتان فيما هو به إنسان ، كالخليل مستخرجه ، ومن يسيّر فيه بعده<sup>235</sup> على منهجه ، وإنما كنى عن الرجل (الكامل)<sup>236</sup> ، وهي طريقة للعرب والأدباء مشهورة ، فإن الإنسان عادة إنما تتيسر له أسباب الوصول للمراد فى ذلك الزمان.

فَمَطْلُوبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ عَسِيرٌ\* إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْخِلَافَةُ نَاشِئًا

ويحتمل أن يريد الناظم المعنى الأول ، إشارة إلى أنّه ينبغي أن يتعلم الإنسان هذا العلم فى (الصغر)<sup>238</sup> ، فانه أسهل عليه حينئذ ، وهكذا سائر العلوم لاسيما الغامضة والأدبية ، فإنها تترى مع الإنسان ، ويتأدب شيئاً شيئاً ، فتكبر له مع كبره ، والكبير لا ينال منها إلا الصغير ، لأن زمن صحبته إياه يسير ، و حفظها عليه عسير.

وَلَنْ تَلِيَنَّ إِذَا قَوْمَتَهَا (خُشْبًا)<sup>239 240</sup>\* إِنَّ الْغُصُونَ إِذَا قَوْمَتَهَا إِعْتَدَلَتْ

ويحتمل على بعد أن يريد المعنى الثانى ، ولأن السخي يرتاح لسماع الشعر ، ويثيب عليه على مقداره ، فمن لوازم ذلك معرفته بصحيحه وفاسده وحسنه من قبيحه ، وهذا المعنى الذى قرنا فى هذا الوجه هو من الشهرة عند العلماء بتاريخ الملوك والكرماء مع الشعراء ، بحيث لا يحتاج الى شاهد حكاية أو خبر ، أو تعيين واقعة أو أثر.

(أنواعه) جمع نوع والضمير للشعر قال الجوهرى: "النوع أخص من الجنس ، وقد تنوع الشيء أنواعاً"<sup>241</sup>. [قلت والنوع عند المنطقيين يطلق تارة على الكلي ، الذى له أفراداً متفقة فى حقيقة ذلك الكلي ، سواء كان ذلك الكلي مندرجا تحت جنس كالإنسان ، بالنسبة لإفراده الصنفية والشخصية ، مع أنه داخل تحت الحيوان ، أو لم يندرج تحت جنس

<sup>232</sup> - الصحاح: 6/2335 (مختصراً)

<sup>233</sup> - الصحاح: 6/2451-2452

<sup>234</sup> - البيت من قصيدة المتنبي "الرأي قبل الشجاعة". ديوانه ، شرح العلامة أبي البقاء عبد الله العكبري البغدادي ، ضبط نصوصه وأعد فهرسه عمر فاروق الطباع. دار الأرقم 2/518

<sup>235</sup> - (و): ومن يسير بعده فيه

<sup>236</sup> - سقطت من (س)

<sup>237</sup> - البيت للمعلوط بن بدل القريني ، ورد فى من شوارد الشواهد ، علي الطنطاوي. دار المنارة جدّة - السعودية ، ط: 1، 1988م ، ص 19

<sup>238</sup> - (س): بالصغر

<sup>239</sup> - (و): الخشب

<sup>240</sup> - البيت لسابق البربري

<sup>241</sup> - الصحاح: 3/1294

كالنقطة ، فإنه مفهوم كلي يصدق على كل (واحدة)<sup>242</sup> من النقط التي هي متفقة في حقيقة النقطة الكلي ، مع أن النقطة ليست مندرجة تحت جنس ، إذ ليست مركبة حتى يكون فيها الجزء العام والخاص كما في الإنسان ، وتارة على ما اندرج تحت جنس اتفقت أحاده فيه كالإنسان ، أو اختلفت كالحيوان ، وسَمَو النوع باعتبار الإطلاق الأول حقيقيا ، لأنه معقول لا بالإضافة [و7] إلى ما فوقه. وسَموه بالاعتبار الثاني إضافيا ، فيصدق على الحيوان نوع باعتبار الإطلاق الثاني لدخوله تحت جنسه وهو الجسم ولا يصدق عليه نوع بالإطلاق الأول ، لأن أحاده مختلفة ، ويصدق على النقطة نوع بالإطلاق الأول دون الثاني ويصدق على الإنسان نوع بالإطلاقين معا ، فبين التفسيرين للنوع عند المنطقيين عموم وخصوص من وجه<sup>243</sup> ، وأراد الناظم هنا أنواع الشعر الخمسة عشر ، وهي: الطويل ، والمديد ، والبسيط ، والوافر ، والكامل ، والهزج ، والرجز ، والرمل ، والسريع ، والمنسرح ، والخفيف ، والمضارع ، والمقتضب ، والمجتث ، والمتقارب ، وهي أنواع حقيقية ، لأن ما تحت كل واحد منها<sup>244</sup> من الأصناف كالضروب المختلفة ، أو من أشخاص كل صنف متحدة في حقيقته ، وأنواع إضافية لاندراجها تحت مفهوم الشعر الكلي ، الذي هو جزء من كل واحد منها ، الممتاز من غيره بأجزاء تفعله ، فكل واحد من البحور باعتبار ما تحته ، وباعتبار دخوله تحت مطلق الحيوان ، تسمى هذه الأنواع أيضا بحورا ، وسماه بذلك المصنف في قوله بعد والأبحر يسمى<sup>245</sup> ، وسماها بعضهم أجناسا ، وسمي ما يندرج تحتها أنواعا ، وسماه بعضهم أصنافا ، ومقتضاه أن الشعر نوع ، وتسمى أيضا أصولا وأعاريض وأشطارا ، وأوجه هذه التسميات لا يخفى .

(خمسـة عشر) هي عدد الأنواع المذكورة ، وخمسـة عشر من (العدد المركب)<sup>246</sup> والمشهور فتح عينه ، قال في التسهيل: وربما سكن عين عشر ، يعني في المركب وقرئ ﴿أَحَدًا عَشَرَ كَوْكَبًا﴾<sup>247</sup> بتسكين العين<sup>248</sup> . وعلى هذا بنا الناظم لأنه لا يتأتى الوزن إلا مع تسكين العين ، إذ لا يجتمع في الشعر توالي خمس متحركات ، ووجهه في النثر التخفيف من توالي المتحركات لأن الكلمتين جعلتا كلمة واحدة ، وما ذكر من أن هذه الأنواع خمسـة عشر هو استقرار الخليل ، وزاد غيره أعاريضا وضروبا يوقف عليها في محلها ان شاء الله تعالى ، منها زيادة بعضهم سادس عشر سماه بالمتدارك واستخرجه من دائرة المتقارب ، وطرحه الخليل لما ذكر ، ويسمى أيضا المخترع والمحدث ، وأنكر الأخفش<sup>249</sup> مجيء المضارع عن العرب وأثبتته قياسا ونسبه الخليل والأكثر الى العرب ، وجعل الجوهري أشطار الشعر كلها اثني عشر لا غير منها (المتدارك)<sup>250</sup> وجعل منها سبعة مفردات وخمسـة مركبات<sup>251</sup> ، فالمفردات ما لا تتركب مع غيرها وهي: الوافر ، والكامل ، والهزج ، والرجز ، والرمل ، والمتقارب ، والمتدارك . والمركبات ما تتركب من غيرها وهي: الطويل ، والمديد ، والبسيط والخفيف ، والمضارع . فالطويل مركب من المتقارب والهزج ، لأن المتقارب مركب من فعولن ، والهزج مركب من مفاعيلن ، ومنها الطويل . والمديد مركب من الرمل والمتدارك لأن الرمل من فاعلاتن والمتدارك من فاعلن . (والمديد منهما)<sup>252</sup> ، والبسيط مركب من الرجز والمتدارك ، والخفيف مركب من الرمل والرجز ، والمضارع مركب من الهزج والرمل ، ولم يركب من الوافر الكامل شطر لما فيهما من الفاصلة ، فلو ركب منها بحر لتوالت حركات كثيرة لاسيما مع

<sup>242</sup> - (و): أحاد

<sup>243</sup> - ما بين المعقوفتين سقط من موضعه في (ر) ، واستدركه الناسخ في الحاشية

<sup>244</sup> - (س): لأن كل ما تحت واحد منها

<sup>245</sup> - جاء في كل النسخ المعتمدة (يهي)و الذي أتبناه في المتن هو الصواب

<sup>246</sup> - (و): الأعداد المركبة ، مصححة في الهامش والمثبت من (س)

<sup>247</sup> - يوسف: 4

<sup>248</sup> - ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق مُجَّد كامل بركات ، دار الكتاب العربي 65/2

<sup>249</sup> - أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، مولى مجاشع ، أخذ النحو عن سيبويه ، وكان أكبر منه . له عدّة تصانيف منها: كتاب

الأوسط في النحو ، تفسير معاني القرآن ، المقاييس ، العروض ، القوافي ، مات سنة 211هـ وقيل سنة 215هـ . مراتب النحويين ، وأخبار

النحويين 39-408 ، ومعجم الأدباء 11/224 ، والفهرست 52

<sup>250</sup> - سقطت من (و)

<sup>251</sup> - الجوهري ، عروض الورقة . تحقيق مُجَّد العلمي ، دار الثقافة الدار البيضاء ، ط 1: 1404-1984 ، ص 11

<sup>252</sup> - سقطت من (س)

سقوط النون للزحاف. وأسقط الجوهري السريع والمنسرح والمقتضب والمجتث ، قال وإنما كثر الخليل الألقاب للتقريب والشرح ، وإلا فالسريع من البسيط لأن بناءهما من مستفعلن وفاعلن والمنسرح ، والمقتضب من الرجز لأنهما من مستفعلن ، وهذا بناء على قاعدته أن مفعولات مقلوب مستفعلن<sup>253</sup> ، والمجتث من الخفيف لأنهما من مستفعلن وفاعلتن ، ولا اختلاف بين هذه الأجزاء إلا في تقديم أو تأخير أو تكرار بعضها ، وحذق صاحب هذا المذهب وتنقيره عن غوامض هذا الفن لا يخفى ، وبناءه السريع من مستفعلن فاعلن لإنكاره من مفعولات. وقول الخليل أن فاعلن في السريع منقول بالكشف والطبي من مفعولات أجرى على حكم الدوائر وأكثر اطرادا ، واعترض بعضهم جعله الخفيف مركبا من الرمل والرجز ، ومستفعلن في الرجز مجموع الودت في الخفيف مفروقه ، وكذا قوله في المضارع ، لأن فاعلاتن في الرمل مجموع الودت وفي المضارع مفروقه ، وأجيب بأنه لا يعترف بمفعولات ولا مقلوبيه فكيف يعترض عليه بما ينكره.

(كلها) الضمير للأنواع الخمسة عشر ، وكل قال الجوهري: "لفظه واحد ومعناه جمع تقول كل حضر على اللفظ وحضروا على المعنى ، وكل وبعض معرفتان ، ولم يجرى عن العرب باء، وهو<sup>254</sup> جائز لأن فيهما الإضافة و ان فقدت"<sup>255</sup>

وفي المغني: "كل وضع لاستغراق أفراد المنكر والمعرف وأجزاء المفرد المعرف"<sup>256</sup> ، "وحكم لفظه الإفراد والتذكير"<sup>257</sup> فإن أضيفت إلى منكر اعتبر معناها في الأفراد والتذكير وفروعهما ، وإن أضيفت إلى معرفة جاز مراعاة اللفظ والمعنى ، وإن قطعت عن الإضافة لفظا<sup>258</sup> ، فقال أبو حيان: يجوز اعتبار الأمرين ، والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الإفراد ، كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا فيجب الجمع ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت وجب الإفراد ولكن جعل ذلك تنبيها على حال المحذوف<sup>259</sup>

(تؤلف) أنت الفعل لإسناده إلى ضمير كل ، باعتبار معناها لأنها واقعة على الأنواع ، وهذا مراد من قال من الشراح أن الضمير عائد على الأنواع ، ويجوز أن يريد عوده على لفظ أنواعه لا على كل باعتبار معناها ، ولو قال الناظم يؤلف بالياء على التذكير اعتبار بلفظ كل لصح ، والتأليف الجمع ألفت الشيء جمعته ، وقال الجوهري [و8]: "ألفت بين الشيئين تأليفا فتألفا ، وأئتلفا وإيلاف قريش أهلك أصحاب الفيل ، لأولف قريشا مكة ، ولتوليف قريش رحلة الشتاء والصيف ، أي يجمع بينهما"<sup>260</sup> ، ورأى بعضهم ، أن التأليف أخص من الجمع ، وأنه جمع بين الشيئين أو أكثر ، على نسبة بينهما لأن التأليف يقتضي الألفة ، وحكي بعضهم أنه لا فرق بينهما عند المناطق ، وأن متأخريهم زعم أن المركب ما دلّ جزءه على معنى في الجملة ، وأن المؤلف ما دلّ جزءه على جزء معناه.

(جزأين) تثنية جزء ، وهو واحد<sup>261</sup> الأجزاء أي بعض مركب ، قال الجوهري: "جزأت الشيء جزءا قسمته وجعلته أجزاء ، وكذلك التجزئة"<sup>262</sup> ، واختلف الشراح في مراد النظم بالجزأين ، فقال السيد الشريف الشارح الأول "يريد أن أجزاء التفعيل التي تؤلف منها أشطار الشعر ، منقسمة إلى خماسي وسباعي لا ثالث لهما ، وهذا باعتبار الأصل لا بالنظر

- يقول الجوهري: "وأما مفعولات ، فليس بجزء صحيح ، على ما يقوله الخليل ، وإنما هو منقول من مستفعلن مفروق الودت" عروض<sup>253</sup>

الورقة ، ص11

- (س): وهو غير<sup>254</sup>

- الصحاح 1812/5<sup>255</sup>

- مغني اللبيب 255<sup>256</sup>

- مغني اللبيب 258<sup>257</sup>

- المصدر نفسه 264<sup>258</sup>

- المصدر نفسه 264<sup>259</sup>

- الصحاح 1332/4<sup>260</sup>

- (و): هو أحد الأجزاء<sup>261</sup>

- الصحاح 40/1<sup>262</sup>

إليهما ، بعد العلل والزحاف و فرعيتهما لتركيبيهما من الأسباب والأوتاد ، فالأشطار مركبة من الأجزاء ، والأجزاء من الأسباب والأوتاد ، وهما من الحروف السواكن والمتحركات<sup>263</sup>

وقال جماعة غيره ، مراده بالجزأين الأسباب والأوتاد ، لأنهما جزآن لأجزاء التفاعيل وكل بحر مؤلف منهما ، و فرعيتهما لحصولهما من سواكن الحروف و متحركاتها. ورجح بعضهم هذا الشرح ، بأن كلية الناظم لا تطرد إلا معه ، فإن كل بحر مؤلف منها ، وأما الجزآن الخماسي والسباعي فلا يجتمعان إلا في الدائرة الأولى ، وبأنه أتم فائدة للتنصيص على عدم اعتبار الفاصلة ، وإنما يفهم (عدم)<sup>264</sup> اعتبارها على التفسير الأول ، من عدم ذكرها وعدم ذكر الشيء ليس قولاً بعدمه ، وبأن في الشرح الثاني تأسيساً لقول الناظم بعد: ومن جنسيهما الجزء قد أتى خماسيه قل والسباعي ثم لا يفوتك تركيب ، و في الأول تأكيد وبأنه وافق أخيراً على تركيب الأسباب والأوتاد من الحروف ، فليذهب إلى ذلك ابتداءً-انتهى مختصراً-

قلت ولا خلاف بين الشرحين من حيث المعنى ، لأن الخماسي والسباعي لا شك في تركيب البحور منهما ، ولما كانا هما متركيبين من الأسباب والأوتاد ، ابتداءً لزم من ذلك تركيب البحور منهما أيضاً ، لأن جزء الجزء جزء للكل ، والمركب من المركب من شيء ، مركب من ذلك الشيء ، فالشريف نظر إلى التركيب الثاني وغيره نظر إلى الأول ، وإنما يبقى النظر في ترجيح أحد الشرحين ، و إلا فالخلاف لفظي ، وقد يرجح شرح الشريف المتقدم شرعاً وطبعاً ووضعاً ، لوجه:

الأول: أن الشعر بما هو شعر إنما كان كذلك لتركيبه من الأجزاء الثواني ، التي هي أصله القريب ، وهي ميزانه التي يوزن بها ، و بها يظهر (اختلاف)<sup>265</sup> أنواعه ، وهي وان تشعبت فمرجعها إلى الخماسي والسباعي ، وأما الأسباب والأوتاد ، فلا تختص بتمييز الشعر ، ولا بتمييز<sup>266</sup> بعض أنواعه من بعض.

الثاني: أن استعمال الأصلية والفرعية في الألفاظ ، بحسب الاصطلاح العربي ، إنما يكون فيها بعد التركيب من الحروف ، ككون المصدر أصلاً للفعل والصفة ، ولا يقال في المصدر فرع لتركيبه الحروف إلا لغة ، وإلا لزم أن يقال الفعل فرع الفرع لا فرع أصل.

### الثالث:

أن (ال) في قول الناظم بعد "ومن جنسيهما الجزء" ، للعهد الجنسي أي جنس الجزء ، الذي تضمنه قوله من جزأين ، وفسر ذلك الجزء بقوله خماسي قل والسباعي ، وهذا كالتص على مراده بجزأين ، فكيف يعدل عن شرح كلامه بغيره ، والنحاة يقولون أن النكرة إذا أعيدت بلفظ المعرفة ، فالثاني هو الأول ، وإنما وجد الجزء ثانياً ، تنبيهاً على أن مراده بالمتنى ، جنس الجزأين ، ويدل على أن مراده ثانياً ، الجنس قوله خماسية قل والسباعي ، ونبه بقوله "ومن جنسيهما" أي جنس الأسباب والأوتاد ، على ما عناه بفرعين ، فكيف يصح مع هذا أن يقال ، أراد فرعين من الحروف ، وسترى مزيد بيان لهذا اللفظ عند تعرضنا لشرحه إن شاء الله تعالى ، وهذا ظاهر لا غبار عليه.

وقول المرجح للشرح الثاني ، أن كليته لا تطرد إلا معه معارض ، فإن تمييز البحور لا يكون إلا مع الأول ، وهذا أقوى في الاعتبار سلماً تساويهما ، لكن يلزم عدم الاطراد مع الثاني أيضاً ، لخلو بعض (البحور)<sup>267</sup> من الوجد المفروق

- أبي القاسم محمد بن أحمد شريف السبتي ، شرح القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي. تحقيق محمد هشام غرة ، دار البيروني. ص 62<sup>263</sup>

- سقطت من (س)<sup>264</sup>

- تكررت في (س)<sup>265</sup>

- (س): ولا تمييز الشعر بعض أنواعه<sup>266</sup>

- (س): الحروف<sup>267</sup>

والسبب الثقيل ، سلمنا كون هذين خاصين ولا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم ، فجميعها لا يخلوا من جنسهما ، لكن يلزم الاطراد أيضا مع الأول ، لأن قوله من جزأين ، أي من جنسهما ، إما على الجمع أو على الانفراد ، ولا يوجد شيء من البحور الا منهما بناء ، على أن غيرهما مأخوذ منهما ، فقول المرجح لا يجتمعان إلا في الدائرة الأولى ، وهم على هذا التقرير ، وهو ظاهر ولا يصح أن يريد الشريف غيره. وأما قوله بأنه أتم (إلى آخره)<sup>268</sup> فاستدلال بمحل النزاع ، لأنه بناء على تفسير الجزئين بما ذكر ، فيكون قوله لا سوى أي لا سوى الأسباب والأوتاد ، فتنتفي الفواصل ، والشريف يمنع ذلك ويقول ، معنى لا سوى أي لا سوى الخماسي والسباعي<sup>269</sup> ، تنبيه على أن غيرهما من الأجزاء راجع إليهما ، فإن قلت فما مذهب الناظم في الفاصلتين ، قلت يحتمل أن يكون قائلًا بهما ، وصمت عنهما اختصارا واقتصارا على ذكر الأهم ، ويحتمل أن يكون وقف فيهما لتعارض أدلة المثبت والنافي ، ويحتمل وهو راجح الاحتمالات ، أن ينفيهما لرجوعهما إلى الأسباب ، أو إليهما وإلى الأوتاد ، ولذا اقتصر على ذكر الأصل كما اقتصر [9] على ذكر الجزأين ، ويأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وقوله شرح الشريف ، تأكيد ليت شعري ، من أين يأتي التأكيد فإن الناظم وصف الجزأين أولا بكونهما فرعين ، ولم يبين عمادا تفرع ، ثم بين ثانيا مما تفرعا ، فأين محل التأكيد وقوله وافق على التركيب من الحروف انتهى إلى آخره.

جوابه ، أن التركيب الذي ذكر أخيرا ، من الحروف إنما هو اللغوي والطبيعي ، ولم يذكره لا تبينا للأصل ، وليس بمقصود هنا ، وإنما المقصود هنا التركيب الاصطلاحي المخصوص بالشعر ، وهو الذي ذكر أولا كما تقدمت الإشارة إليه.

(فرعين) تثنية فرع ، وهو لفظ مشترك والمراد به هنا ، ما يبنى على غيره ويفرع عنه ، أما من قولهم فرع كل شيء أعلاه ، فإن الأعلى يستلزم استقراره على شيء تحته ، وهو أصله وأما من قولهم تفرعت أغصان الشجر أي كبرت ، وتقدم في أثناء الكلام أنهما هنا صفتين لجزأين لأنهما متفرعان من الأسباب والأوتاد ، على شرح الشريف<sup>270</sup> ، أو من الحروف على شرح غيره. (لا سوى) بمعنى غير (قال)<sup>271</sup> الجوهري: "قال الأخفش سوى بمعنى غير ، أو بمعنى العدل فيه ثلاث لغات ، إن ضمنت السين أو كسرت ، قصرت فيهما جميعا ، وإن فتحت مددت تقول مررت برجل سَوَاك وَسَوَاك وسَوَاك ، أي غيرك"<sup>272</sup> ، وفي المغني أنها تكون بمعنى مكان أو غير ، على خلاف في ذلك ، فتهدد مع الفتح وتقتصر مع الضم ، ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة ، واستثناء كغير وهي مثلها معنى ، وتتصرف عند الزجاج<sup>273</sup> وابن مالك<sup>274</sup> ، تفرع وتنصب وتجر بحسب العامل ، وعند سيبويه (الجمهور)<sup>275</sup> ، ظرف مكان لازم النصب الا في الضرورة وترد بالوجهين عند الكوفيين<sup>276</sup> ، واستعملها الناظم هنا متصرفا لأنها مخصوصة بالعطف على جزأين والمضاف إليه ، وهو ضمير الجزأين محذوف أي لا سواهما.

<sup>268</sup> - ساقط من (س)

<sup>269</sup> - الشريف السبتي ، شرح القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي . ص 66

<sup>270</sup> - المرجع نفسه

<sup>271</sup> - سقطت في (و)

<sup>272</sup> - الصحاح 6/2384

<sup>273</sup> - هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد السري بن سها الزجاج (.../316هـ - 928م) النحوي كان من علماء الدين والأدب ، من تصانيفه: معاني القرآن ، وكتاب الأمالي ، وكتاب الإشتقاق ، وكتاب العروض. توفي ببغداد. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 15/6006 و معجم الأدباء 1/51.

<sup>274</sup> - هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيطني ، أبو عبد الله جمال الدين (600هـ - 672هـ) إمام في علوم اللغة العربية . تتلمذ على السخاوي ، وعلى ابن يعيش ، من مصنفاته: الألفية في النحو ، وتسهيل الفوائد ، والكافية الشافية . بغية الوعاة 1/130 ، ومعجم أعلام المورد ص 36

<sup>275</sup> - (س): الجوهري

<sup>276</sup> - مغني اللبيب 188



## التركيب

يقول ، إن للشعر ميزانا ، وهي أجزاء التفعيل التي توزن بها ألفاظ الشعر ، ويسمى ذلك الميزان في اصطلاح العروضيين ، أو يسمى علم ذلك الميزان ، على ما تقدم من الاحتمالين في ضمير يسمى عروضه ، أو علم عروضه ، على الاحتمالين و بتلك العروض أو علمها يدري الفتى النقصان من الشعر والرجحان عليه ، المستلزم معرفتهما معرفة المعتدل ، وأنواع الشعر التي هي بحوره خمسة عشر نوعا ، كل واحد من تلك الأنواع يؤلف أي يركب من جزئين موزونين بميزان العروض ، و(هما)<sup>277</sup> الخماسي فعولن والسباعي كمفاعيلن ، والجزآن اللذان يتركب منهما بحور الشعر ، متفرعان أي متركان من الأسباب والأوتاد ، ولم يتركب الشعر في الأصل من سواهما من الأجزاء ، لأنهما أصل لما عداهما من عدد الأجزاء ، على ما تبين لك. و (ال) في الشعر لتعريف الجنس أو الحقيقة ، و تقديم الخبر على المبتدأ ، لإفادة اختصاص الشعر المذكور ، أي هو له لا لغيره من الكلام ، وتنكير ميزان على هذا للنوعية أي نوع من الموازين ، ويحتمل أن يكون للتعظيم تفخيما لشأنه ، أو للتقليل تحريضا على تعلم علم العروض لقلة مسائله بالنسبة الى غيره من العلوم مع عظم قدره ، وإضافة عروض للاختصاص ، وكذا الإضافة المقدرة في النقصان والرجحان ، لأن الأصل نقصانه ورجحانه ونابت (ال) عن الإضافة على رأي من يجوز ذلك ، وعلى الرأي الآخر يكون من إيجاز الحذف أي النقصان منه والرجحان منه ، و(ال) في الفتى للمبالغة أي الكامل ، وتقديم بها على عامله إما للحصر أي بالعروض يدري ذلك لا بغيره من العلوم ، وإما لرعاية الوزن والقافية ، ويحتمل قوله للشعر ميزان أن يكون تشبيها ، إن قصد تشبيه ألفاظه به ، ويكون التقدير ولألفاظ الشعر ، فيكون الطرفان مذكورين لأن المقدر في حكم المذكور ، وأن يكون استعارة إن قصد تشبيه العروض أو العلم بها بالميزان من استعارة محسوس بمحسوس على الأول ، أو بمعقول على الثاني كما تقدمت الإشارة إليه ، وهي تجريدية وترشيفية لأنها قرنت بما يلائم المستعار له وهو العروض ، وبما يلائم المستعار منه وهو النقص والرجحان ، كقوله لدي أسد البيت ، وفي البيت براعة الاستهلال المسمى بحسن الابتداء وحسن المطلع ، لإشعاره بمقصد النظم مع باقي الشروط المذكورة لهذا اللقب في علم البديع ، والجمع بين ألفاظ الميزان ، والنقص والرجحان ، وبين الشعر والعروض ، من التناسب المسمى بمراعاة النظير<sup>278</sup> ، وبين النقص والرجحان من الطباق<sup>279</sup>.

## الإعراب

روي ابتداء هذه القصيدة بغير واو ، وفيه حذف الحرف الأول من فعولن ، ويسمى ثلما<sup>280</sup> كما ستعرفه ان شاء الله تعالى وهو قبيح [ و لهذا أعيب عليه ابتداء القصيدة به ، لكن الإعراب معه ظاهر لأن المجرور خبر مقدم ، وميزان مبتدأ مؤخر ، وصحح الابتداء بالنكرة تقدم خبرها المجرور أو وصفها بالجملة بعدها ، وروي بالواو والإعراب بحاله ويسلم من عيب الثلم ، إلا أن في إثبات الواو إشكالا لأن المعنى على الاستئناف ، والواو لا تكون للاستئناف داخلية على الجمل الا بعد جملة يمنع العطف عليها لمانع ، فيتعين كونها للاستئناف ولا تكون لذلك في ابتداء الكلام ولا تكون زائدة لأن سيبويه وجمهور البصريين يمنعون زيادتها ، والذين يثبتون زيادتها وهم الكوفيون والأخفش لم يمثلوا ذلك في أول الكلام ، وقول [10] أبي حيان في شرح التسهيل: "وقال بعض أصحابنا -زعم الأخفش- أن الواو تزداد في مثل أداة الشرط

<sup>277</sup> - (س): وهو

<sup>278</sup> - "وربما سمي التناسب والائتلاق ، بحقيقته أن يجمع بين أمر وما يناسبه دون تضاد ليخرج الطباق " الحافظ التنسي ، نظم الدرر

والعقيان في بيان شرف بني زيان. تقديم وتحقيق وتعليق بو طالب محي الدين ، منشورات دحلب. ص 231

<sup>279</sup> - "وحقيقته ذكر الشيء ومقابله أي منافيه من حيث الجهة حقيقيا كان أو اعتباريا تقابل التضاد أو غيره " نظم الدرر والعقيان ، 213

<sup>280</sup> - وهو علة تتمثل في إسقاط الحرف الأول من الوجد المجموع في فعولن السالمة فتصبح (غولن) فتنتقل إلى (فعلن). إميل بديع يعقوب ،

المعجم المفصل في العروض والقوافي ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، ط 1: 1411 هـ - 1991. 210/2

نحو: من يكرمني أكرمه وإن كان يؤخذ منه زيادتها في الابتداء ، إلا أنه مقيد بمثل أداة الشرط<sup>281</sup> ، كما ترى فلم يبق إلا دعوى أنها عاطفة والمعطوف عليه مقدر ، والتقدير للكلام المطلق ميزان كالأوزان التصريفية ، وللشعر خاصة ميزان يخصه أو لكل علم من فقه أو غيره ميزان أي قوانين يضبط بها ، وللشعر ميزان أي قانون يضبط به ، قال في التسهيل "ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا ، و بالفاء قليلا فمثاله مع الواو قول بعض العرب "وبك وأهلا وسهلا" ، لمن قال مرحبا وأهلا وسهلا"<sup>282</sup> ، أي وبك مرحبا وأهلا وسهلا. ومنه لو افتدى به ، أي ولو ملكه ، واو ولتصنع أي لترحم ولتصنع ، وجعل منه الزمخشري ولينذروا به ، أي لينصحوا ولينذروا وهو كثير. وقال بعضهم هي هنا عاطفة على سؤال مقدر ، كأنه قيل هل للشعر ميزان ؟ فقال مجيبا عاطفا لجوابه عليه ، وللشعر ميزان ، كواو ربّ المبتدأ بها عند من رآها عاطفة لا جارة ، ولا يعترض بمنع البيانيّين اقتران جملة الجواب بالواو لجوازه عند النحويين.

قلت ، ولا أعلم مجوزا لمثل هذا التركيب الذي قرر من نحوي ولا بياني ، ويسمى مبني للمفعول ، والنائب ضمير الميزان ، وعروضه مفعول يسمى الثاني ، والجملة صفة لميزان على الأظهر ، والنقص مبتدأ ، والرجحان عطف عليه ، وخبرهما جملة يدريها ، وبها متعلق بيدرّي والضمير للعروض كما تقدم في التركيب ، والجملة الكبرى من المبتدأ والخبر في موضع الحال من عروضه ، واستغنى فيها بالضمير عن الواو ، نحو ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾<sup>283</sup> ، وقال بعضهم ، بها يتعلق الخبر والضمير للميزان ، أو بيدرّيها ، والأول أولى . قلت يريد بالخبر للشعر ، والمناسب على مقتضى قوله أن يكون بها حالا من الضمير في الخبر ، والنقص فاعل بهما وجملة يدريها حال من النقص والرجحان ، ولا خفاء بأن تقريرنا الذي هو الثاني في كلامه أولى من الأول ، أنه قال فيه أولى لأنّ تعلق بها يدرّي ، وعود الضمير على العروض أصح وأظهر وأقل تكلفا ، ويحتمل على هذا أن يكون بها خبر النقص والرجحان ، و عامل المجرور إما كون مطلق ، أو خاص يدل عليه السياق ، وتقديمه للحصر أي بالعروض يكونان أو يدريان أو يميزان ، لا بغيرها وجملة يدريها إما تفسيرية أو حال مؤكدة ، وأنواعه مبتدأ خبره (خمس عشرة) ، وجملة (قل) اعتراضية ، لتقديم الوزن وهذا للرمز جعل الخبر جملة (قل) ، و(خمس عشرة) خبر مبتدأ مضمّر ، أي هي والجملة في موضع مفعول (قل) ، وتقرر الرابط في جملة الخبر أي فيها والضمير للأنواع ، ومن جعل قل بمعنى اعتقد وأجريت في العمل ، كظن على لغة سليم وألغيت لتوسطها<sup>284</sup> لأن في الوجهين تكلفا وارتكاب شذوذ ، أما الأول فللخلاف في وقوع الجملة الطلبية خبرا ، وقلة حذف الرابط المجرور مع المبتدأ ، وأما الثاني فلكونه على خلاف اللغة المشهورة ، و (كلها) مبتدأ خبره جملة (يؤلف) إلى آخر البيت ، وتقدم في المفردات إعراب (لا سوى) والظاهر أن جملة (كلها) مستأنفة ، لا محل لها من الإعراب ، ويضعف جعلها حالا من المبتدأ أو الخبر ، لأن الابتداء لا يعمل في الحال عند الجمهور ، وأقوى منه أن تجعل حالا من الضمير في (خمس عشرة) ، وهو العامل فيها ، على أنه مؤوّل بمعرفة ، نحو زيد أسد فارسا ، ولا يصح جعل كلها تأكيدا لأنواعه و(تؤلف) خبر آخر لأن فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالخبر ، إذ التابع من تمام المتبوع ، ولا يخبر عن المتبوع إلا بعد تمامه.

## المتن:

فإن يأت ثان قيل ذا سبب بدا\* وأول نطق المرء حرف محرك

وقل وتدان زدت حرفا بلا امترا\* خفيف متى يسكن وإلا فضده

<sup>281</sup> - لم أقف على هذا المؤلف لأبي حيان

<sup>282</sup> - التسهيل 62

<sup>283</sup> - البقرة: 36

<sup>284</sup> - ما بين المعقوفين ساقط بأكمله من (س) ، وقد تقدم في محله شرح لأبيات الخزرجية ، من قوله في النظم: وقد تم إجمالا فحذه

مفصلا وبالرمز يهتدي... إلى آخره. أما الذي أثبتناه فقد كان من (و) و(ر)

## الشرح

**المفردات:** أول الشيء (مبدأه)<sup>285</sup>. قال الجوهري: "والأول ضد الآخر ، وأصله أوّل على أفعل ، مهجوز الأوسط ، قلبت همزته واوا و أدغم ، والجمع الأوائل و الأولى على القلب ، وقيل أصله ووال على فوعل قلبت الواو الأولى همزة ، وإنما لم يجمع<sup>286</sup> أوّل لاستثقال جمع واوين بينهما ألف جمع فإن جعل صفة لم ينصرف ، كعام أول ، وقال ابن السكيت<sup>287</sup> : "لا تقل عام أول<sup>288</sup> ، وتقول ما رأيته مذ عام أول بالرفع ، صفة لعام أي أول من عامنا ، وبالنصب كالظرف ، أي قبل عامنا وأبدأ بهذا ، أول بالضم على الغاية كقبل ، فان ظهر المحذوف نصب كأبدأ به أول فعلك ، نحو قبل فعلك ، وتقول فيمن لم تره يوما قبل أمس ، ما رأيته مذ أول أمس ، ولم تجاوز ذلك وهذا أول بين الأولية والمؤنث الأولى ، والجمع الأول ، كأخرى وآخر ، وكذا لجماعة الرجال من حيث التأنيث والأولون. انتهى. وفي التسهيل والحق بأسبق مطلقا ، أول صفة و إن نويت إضافته بني على الضم ، وربما أعطى مع نيّتها ما له مع وجودها وإن جرّد عن الوصفية أجرى مجرى الكل ، والحق آخر بأول غير المجرد فيما له ، مع الأفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان ، إلا أن آخر يطابق في التنكير والتعريف ما هو له ، ولا يليه من وتاليها بخلاف أول. انتهى.

(نطق) بضم النون مصدر بمعنى المفعول ، أو اسم لما ينطق به المتكلم من حرف فأكثر ، وقال الجوهري: النطق الكلام ، وقد نطق الرجل نطقا وأنطقه غيره ونطقه واستنطقه أي كلمه ، والمنطيق البليغ وما له صامت ولا ناطق فالناطق الحيوان والصامت ما سواه -"انتهى<sup>289</sup> . وقال بعضهم أن ابن الطراوة<sup>290</sup> قال [11]: النطق إفصاح العاقل بما يقوم في ذهنه من<sup>291</sup> المعاني لفظا أو إشارة وفيه نظر لمن تأمل. قلت ولا مدخل للإشارة هنا وإنّما تسمى نطقا حكما ، وقال بعضهم نطق بضم النون وفتحها مصدر أي تكلم ، وهو أخص من الصوت وهو هنا المنطق به المستقل في السمع باعتياده على المقطع لا مطلق المنطوق به ، لقول النديم<sup>292</sup> أقل الأصوات الحركة ، وأطول منها الحرف الساكن ، و أطول منه المتحرك لأنه حرف وحركة وهو حيّ والساكن ميت. فعند النديم الحركة أقل الأصوات لكن لا تتميز عن الحرف في السمع -انتهى-. قلت قوله وهو أخص الظاهر عود الضمير على النطق ، وقوله وهو المنطوق به إلى آخر ما استدل به من كلام النديم ، ظاهر أو صريح في أن النطق يتأني بأقل من حرف وليس الا الحركة وذلك غير معقول ، لأن الحركة هيئة للحرف ومن صفاته ، ويستحيل وجود الصفة بدون الموصوف ، قال شيخ شيوخنا أثير الدين أبو حيان -رحمه الله- في أول باب إعراب الصحيح الآخر من "التذيل والتكميل": والحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده ، لأن الحرف يوصف بأنه

<sup>285</sup> - (س): مبتدأه

- جاء في الحاشية من (س)، تعليق وهو كالاتي: قوله وإنما لم يجمع إلخ لعله على واويل وقوله بينهما ألف لعل بعدها ألف تأمل

- سقط من (و)، (ر). وهو ابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (186هـ- 802هـ) لغوي عربي عهد إلى الخليفة المتوكل العباسي بتأديب أولاده. من تصانيفه: إصلاح المنطق ، و كتاب الألفاظ ، و الأضداد ، و كتاب النوادر. ينظر ترجمته في: مراتب النحويين 129 ، ومعجم أعلام المورد 27 ،

<sup>288</sup> - (و): عام الأول

<sup>289</sup> - سقط من (س)

<sup>290</sup> - هو ابن الطراوة ، أبو الحسين سليمان بن مُجَدّ ، توفي سنة (528هـ/ 1134م)، نحوي وأديب عربي أندلسي ، كان من كتاب الرسائل ، له آراء في النحو تقدّر بها. من تصانيفه: المقدمات على كتاب سيبويه ، والتشريح ، ومقالة في الاسم والمسمى. ينظر ترجمته في: معجم أعلام المروء ص 29

<sup>291</sup> - (س): عن

<sup>292</sup> - مُجَدّ بن إسحاق النديم ، كنيته أبو الفرج ، وكنية أبيه أبو يعقوب ، مصنّف كتاب (الفهرست) ، الذي جود فيه واستوعب استيعابا يدل على اطلاعه على فنون من العلم وتحققه لجميع الكتب. من تصانيفه: فهرست الكتب ، وكتاب التشبيهات. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء

متحرك لوصفه بشدة أو جهر فهي صفته<sup>293</sup> ، والصفة لا تتقدم ولا تتأخر إنما توجد مع موصوفها إذ لا تقوم بنفسها<sup>294</sup> ، ثم استطرد الكلام في المسألة بذكر خلاف في بعض أحوالها وأشار إلى أنه ذكر المسألة في محل آخر ، وكلامه يقتضي أن الحركة لا توجد بدون الحرف ، وقوله عند النديم أقل الأصوات الحركة لكن لا تتميز إلى آخره ، كالمتناقض لأنها إن لم تتميز عنه فكيف توصف بأنها أقل الأصوات ، وهو أيضا خلاف قول الناظم "وأول نطق المرء حرف محرك" ، وقال السيد الشريف "قرر الناظم أن كل صوت ينطق به لابد أن يكون أولا محركا ، لأن نقر شيء بشيء يكون أول الصوت المتولد عنه كالحرف المتحرك ، وآخره كالساكن ولذا قال الخليل: وأقصر الأصوات المنطقية حرفان أولهما متحرك وثانيهما ساكن ، وهذا معنى وأول نطق المرء حرف محرك أي أول صوته المنطقي"<sup>295</sup>.

وما نقل عن الخليل هو الصحيح ، الذي يقتضيه الطبع وهو مخالف بالكلية لما نقل عن النديم ، وإنما قال نطق ولم يقل صوت ، كما قال غيره لخصوصية النطق بالإنسان كاللفظ ، وعموم الصوت للحيوانات ﴿إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتُ﴾<sup>297</sup>.

(المرء) قال الجوهري: "الرجل ، ويقال بفتح الفاء رفعا ونصبا وجرا ، وبضمها فيها وابتاعها الحرف الإعراب وهما مرءان ولا يجمع على لفظه ، وبعضهم يقول هذه مرأة ومرة أيضا بترك الهمزة وتحريك الراء فإن جئت مع مرء ، بهمزة الوصل كان فيه ثلاث لغات ؛ فتح الراء على كل حال وضمها كذلك وإتباعها الحرف الإعراب ، ولا جمع له من لفظه وامرأة مفتوحة الراء لا غير ، وتصغيره مريء ومريئة ، والنسب إليه مرءي بفتح الراء وامرئي"<sup>298</sup> - انتهى -. والظاهر أن الناظم استعمل لفظ المرء موضع إنسان ، ليشمل الرجل والمرأة وغلب لفظ المذكر للتوافق في المادة ، كما يفعل في تثنية هذا النوع ويحتمل أن يكون خص الحكم بالمذكر ، ويجري ذلك الحكم على المؤنث بالقياس الطبيعي ، لأن وصف الذكورية في هذا الباب طردي وخص المذكر بالذكر لشرفه ، وقال بعضهم قد يطلق امرئ على الأنثى حكاه في الصحاح ، ولعله حامل الناظم على استعماله فيها ، قلت لم أقف على هذا في الصحاح للجوهري ولو ثبت فلفظ امرئ على بهمزة الوصل غير لفظ امرئ الذي نطق به المصنف<sup>299</sup>.

(حرف) الحرف لغة لفظ مشترك بين معان ، والمراد هنا واحد التهجي. (محرك) صفة لحرف ، اسم مفعول من حركته ، وتحرك مطاوع حركة واسم الفاعل منه ، فالمتحرك ما جعلت عليه حركة ، أو كشيء صفة الحركة وهي فتحة أو كسرة أو ضمة ، ضد المسكن وهو الذي لم يحرك بحركة أو سبيلها ، والأولى تسمية الذي لم يحرك بالساكن ، وحدّ المحرك أو المتحرك من كلام الناظم ، أول صوتٍ منطوق به للمتكلم طبعا ، وذلك لأن الابتداء بالساكن محال طبعا ، وما ينقل من الخلاف في ذلك لا محصول له ، وبعضهم يقول المتحرك ما يبتدئ به ولا يوقف عليه ، ولا يؤخذ هذا الحد من كلام الناظم بل ربما يوهم كلاهما خلافا ، ولما كان الساكن ضد المتحرك لزم من طريق المقابلة أن يكون حدّه ضد حدّه ، فعند الناظم ما لا ينطق به ابتداء ويزيد الآخر ويوقف عليه ، وقال الشريف: "الساكن ما ساغ تحريكه بثلاث حركات ، ولا يصح الابتداء به ، والمتحرك ما ساغ تحريكه بحركتين ولا يصح الوقف عليه ، وصورة الساكن خط كما ترى

<sup>293</sup> - (س): صفة

<sup>294</sup> - أبو حيان الأندلسي ، التذييل والتكميل ، حققه حسن هنداي ، دار القلم 120/1

<sup>295</sup> - الشريف السبتي ، شرح القصيدة الخزرجية. ص 63

<sup>296</sup> - (س): في جميع الحيوانات

<sup>297</sup> - لقمان 19

<sup>298</sup> - الصحاح 72/1 (بتصرف من ابن مرزوق)

<sup>299</sup> - في (س): المص ، وهي اختصار للفظ (المصنف)

(<sup>300</sup>قلت ، وشكل الحركة الذي ذكر هو o) ، وصورة المتحرك حلقة كما ترى (●/) ، وصورة الحركة نقطة كما ترى ( ) الموجود في المصاحف الكوفية ، وصورة الساكن ألف ، والمتحرك ميم ، وبعضهم صَوَّرَ المتحرك ها كما ترى .

(يأت) مضارع أتى بمعنى جاء ، والإتيان المجيء ، وأتيته أتيا وأتوته أتوتاً ، لغة قاله **الجوهري** <sup>301</sup>.

(ثان) صفة لموصوف محذوف أي حرف ثان. (سبب) السبب لغة ، قال **الجوهري**: "الحبل وكل شيء يتوصل به إلى غيره ، واغْتِلَاقُ قَرَابَةٍ ، وأسباب السماء نواحيها ، والله مسبب الأسباب ومنه التسبب" <sup>302</sup> ، وهو في اصطلاح أهل هذا الفن كما ذكر المصنف خفيف وثقيل ، فالخفيف لفظ أو صوت ضم فيه حرف ثان ساكن إلى الحرف المتحرك ، الذي (/) ، هو أقل الأصوات التي يمكن النطق بها منفصلة على ما ذكر ○ هو أول منطوق به ومثاله: كم وخذ وقد ، وصورته (الخليل ، وحاصله حرفان متحرك وساكن. والثقيل لفظ أو صوت ضم فيه حرف ثان متحرك للحرف المتحرك الذي هو ( ) ، وتسمية ○ أول منطوق به ، وخاصة حرفان متحركان ، ومثاله مع وَيَعِ [و11] و رَبِّ ، محرك الباء خفيفة ، وصورته (السبب بنوعيه سببا ، إما اصطلاح صرف ونقل ، لا مع ملاحظة معناه لغة ، او مع تلك الملاحظة وهو الأولى ، فإما أن يكون سمي بذلك لكونه يتوصل به إلى تركيب ألفاظ الشعر مطلقا ، أو لبناء كل بيت منه ، لأن بيت الشعر شبه به الشعر الذي هو الخيمة ، فكما أن أسباب هذا البيت التي هي حباله ، يتوصل بها إلى بنائه ، كذلك ألفاظ البيت أسبابه ، لأن بها يبنى ، قال ابن بري ونقله الشريف أيضا ، كان **الخليل** -رحمه الله تعالى- شبه بيت الشعر ببيت الشعر ، فكما أن المسكن لا يقوم إلا بالأسباب وهي الحبال ، والأوتاد وهي الممسكة للأسباب ، وبالفواصل وهي حبال طويلة ، يضرب منها جبل أمام البيت ، وحبل وراءه يمسه من الريح ، فكذلك بيت الشعر تركب من الأسباب والأوتاد والفواصل ، ولهذا لا تكون الفاصلة الكبيرة إلا في بيت شاذ من الشعر ، فبيت الشعر شبهه ببيت الشعر في البنية والتسمية ، وقال **الأفوه الأودي** <sup>303</sup>:

وَلَا عُمُودٍ إِذَا لَمْ تَرَسْ أَوْتَادُ \* وَالْبَيْتُ لَا يُبْنَى إِلَّا بِأَعْمِدَةٍ

وَسَاكِنٌ بَلَّغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا \* <sup>304</sup> فَإِنْ يَجْمَعُ أَسْبَابٌ وَأَعْمِدَةٌ

وقال **أبو العلاء المعري** <sup>305</sup>:

بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ \* <sup>306</sup> فَالْحَسَنُ يَظْهَرُ فِي بَيْتَيْنِ رَوْنُهُ

انتهى ، وزاد الشريف من إنشاد **المعري** قبل هذا البيت <sup>307</sup>

- شرح القصيدة الخزرجية ، ص 63 <sup>300</sup>

- الصحاح ، 6/2261 <sup>301</sup>

- الصحاح ، 1/145 <sup>302</sup>

- هو صلاة بن عمرو بن مالك ، شاعر يمني جاهلي توفي نحو (50ق) ، لقب بالأفوه ، لأنه كان غليظ الشفتين ، ظاهر الأسنان. كان سيد قومه حكيما قائدا. ينظر ترجمته في: الشعر والشعراء 229

- ديوانه 10 <sup>304</sup>

- هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد بن سليمان بن داود ، التنوخي المعري ، الشاعر الفيلسوف <sup>305</sup> والعالم اللغوي ، ولد في المعرة عام (363هـ-973هـ) ، وتصانيفه كثيرة أبرزها: رسائل أبي العلاء ، ديوان سقط الزند ، و الفصول والغايات. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء من العصر الجاهلي 1/189 ، ونزهة الألباب في طبقات الأدباء ص 257 ، و معجم الأدباء 1/295 .

- لا وجود للبيت في اللزوميات <sup>306</sup>

- في شرح القصيدة الخزرجية ، ص 66 <sup>307</sup>

وسمي الأول خفيفا لخفته بسكون ثانيه ، والثاني ثقيلًا ، ولا أدري هل لهما شبه من حبال المسكن يصحح هذه التسمية أم لا؟ يشبه أن يكون الخفيف من حبال المسكن ما تشدّ به جوانبه من يمين وشمال ، لأنها ساكنة لعدم الحاجة إلى تحريكها ، وخفيفة الجرم لقلّة استعمالها في الاعتماد عليها بالنسبة إلى غيره ، وأنّ الثقيل ما تشدّ به جوانب الخلف والأمام ، وكانت ثقيلة لكثرة تحريكها بالدخول والخروج ، ولأنّها أغلظ جرما لكثرة الاستعمال ، والفواصل تقدمت ولم يستعملها الناظم ، والخليل يسمي السبب الخفيف الصوت المنفرد الأقصر ، ويسميه بعضهم المتواتر ، وبعضهم يسميه إذا انفرد في التركيب مفروقا ، ويسميه إذا ازدوج<sup>308</sup> مع مثله مجموعا أو مقرونا ، ومنهم من قال السبب منفصل نحو من ، ومتصل نحو لمن ، وهذا يسمى الفاصلة الصغيرة وتدا ثلاثيا ، والكبيرة وتدا رباعيا ، والزجاج ينوع السببين إلى مفروقين ، وهما ما تركبت<sup>309</sup> منهما الفاصلة الصغيرة ، ومفروقين وهما ما كان كل منهما قائما بنفسه ، نحو مس تف من مستقلن .

(بدا) ظهر ، قال الجوهري: "بدا الأمر ، بدوّا مثل قعد قعودا ، أي ظهر وأبديته أظهرته"<sup>310</sup>. (خفيف) صفة سبب ، قال الجوهري: الخفيف ضد الثقيل ، واستخفه خلاف استثقله ، ورجل خفيف وخفاف بالضم ، وخف الشيء يخف خفة صار خفيفا"<sup>311</sup> (متى) اسم شرط ، جزم فعلين وهو ظرف زمان يعم جميع الأوقات ، أي أي وقت . (يسكن) فاعله ضمير ، الحرف الثاني من السبب الخفيف ، ويسكن أي لم يحرك بواحدة من الحركات الثلاث ، والسكون والثبوت والاستقرار ، وسكن الشيء يسكن سكونا وسكن غيره تسكينا . (وإلا) أي وإن لم يسكن ثاني حرف من السبب بل تحرك ببعض الحركات . (فضده) الهاء للخفيف ، وضده هو الثقيل الذي ثاني حروفه متحرك كالأول و الضد لغة النظير ، قال الجوهري: "الضد والضديد واحد الأضداد ، وقد يكون الضد جماعة ومنه عليهم ضدا ، وضادّه وهما متضادان ، ولا ضد له ولا ضديد ، أي لا نظير"<sup>312</sup> - انتهى . والضدان في اصطلاح المتكلمين والحكماء على الجملة (الأمران)<sup>313</sup> الموجودان . اللذان لا تتوقف معقولية أحدهما على الآخر ، ولا يجتمعان في محل واحد ، وقد يرتفعان عنه وهذه الحقيقة صادقة على السبب الخفيف و الثقيل . (وتد) قال الجوهري: "الوتد بالكسر واحد الأوتاد ، والفتح لغة ، وكذلك الودّ في لغة من يدغم ، ويقول وتدت الودت أتده وتد وتذك بالتيدة وهي المدق"<sup>314</sup> - انتهى . وهذا معناه لغة ، ومعناه اصطلاحا الذي أرادته الناظم ، وهو اللفظ الذي زيد فيه على حرفي السبب حرف ثالث ، ثم هو مجموع إذا كان على وزن فَعْل ، أي من حرفين (/) ، ويسمى مجموعا لاجتماع o o متحركين بعدهما ساكن ، نحو هدي ورمي وربي ، مخفف الباء وساكن التاء وصورتها ( ) ، o / متحركيه ، ومفروقا إن كان على وزن فعل ، أي من حرفين متحركين و بينهما ساكن كقبل وقام ولات ، وصورتها ( ) ويسمى مفروقا لافتراق متحركيه ، وتسميته وتدا أيضا إما اصطلاح صرف [ونقل لا مع ملاحظة معناه لغة]<sup>315</sup> ، أو مع ملاحظة شبهه بالودت الممسك لأسباب الخيمة ، لأنه هنا أيضا يمسك الأسباب ، أي يستلزمها فلا يوجد بدونها ، ولأن

<sup>308</sup> - (س): اندرج

<sup>309</sup> - (س): وهما متركية منهما

<sup>310</sup> - الصحاح 2278/6

<sup>311</sup> - الصحاح 1353/4

<sup>312</sup> - الصحاح 501/ 2

<sup>313</sup> - سقطت من (و)

<sup>314</sup> - الصحاح 546/2

<sup>315</sup> - زيادة في (س)

الأسباب تعتمد عليه كما هناك ، وأما تنويحه إلى المجموع والمفروق فلا ادري هل له (وزان)<sup>316</sup> في أوتاد المسكن أو لا ، أما المجموع فيمكن أن ينظر بما كان من أوتاد الخيمة في طرف حبالها وهي الأكثر ، وأما المفروق فيمكن أن ينظر بما كان من أوتادها في وسط بعض أحبالها ، إن أمكن وجود ذلك فيها ، وقال بعضهم محدث منقول من واحد أوتاد المسكن أو غيره ، والعلاقة قطع كل منهما ، وما قطع منهما لا يرجع إليهما ، وملازمتها الأسباب .

وأما الفاصلة عند [و12] من أثبتتها فمحدثة ، وتقال بالضاد المعجمة أيضا ، وهي صفة نقلت أو غلبت ، وبالمهملة هو اصطلاح الخليل ، والعلاقة أنها فصلت بين الأوتاد فسميت فاصلة ، ومن ذكرها بالمعجمة فالوجه أنها فصلت على السبب والوحد فسميت بذلك ، وكلاهما مما لقب بالصفة وكأنها قائمة به ، وتجمع (على)<sup>317</sup> فواصل وفاصلات . قلت وعلى ما تقدم إنما سميت فاصلة ، لأنها (لما)<sup>318</sup> كانت في الوسط فقد فصلت بين نصفي البيت ، ومن يراها بالمعجمة فلأنها فصلت الأسباب ، لأنها في المسكن أطول حباله ، وتأمل ما معنى توجيه الأول لكونها فصلت بين الأوتاد ، إلا أن يكون أراد قسمة أعدادها فيتجه . (امتراء) أصله أمترا بالمد ، ثم قصره ضرورة ، ومعناه الشك ، قال الجوهري: "الامتراء في الشيء الشك فيه ، وكذلك التماري و المرية بضم الميم وكسرهما ، وقرئ بهما"<sup>319</sup> . (سم) أمر من سمى ، وتقدم معناه . (بمجموع) مجموع صفة لمحذوف ، أي بوتد مجموع ، وهو ضد المفروق وتقدم وجه تسميته بذلك . (وبضده) الهاء للمجموع ، وضد صفة لمحذوف أيضا ، أي بوتد ضد المجموع وليس مقصوده الوصف بلفظ ضده ، بل بما صدق عليه ، وهو المفروق وتقدم وجه تسميته بذلك . وإطلاق الناظم الضد على المفروق ، دليل على أنه عنده أصل نفسه ، لأن أصله المجموع كما ذهب إليه الجوهري ، لأنّ الضدين لا يتفرع أحدهما عن الآخر ، واحتجاج الجوهري بأن الافتراق لا يكون إلا عن اجتماع ضعيف ، إذ قد يعكس ويقال لا يكون اجتماع إلا عن افتراق .

(جنسيهما) تثنية جنس ، والضمير للسبب والوتدين ، أو للسبب والوتد المطلقين ، والجنس قال الجوهري: "الضرب من الشيء ، وهو أعم من النوع ، ومنه المجانسة والتجنيس ، وزعم الأصمعي<sup>320</sup> أن ابن دريد<sup>321</sup> كان يدفع قول العامة ، هذا مجانس لهذا ، ويقول أنه مولد"<sup>322</sup> وهو في اصطلاح المنطقيين على الجملة الكلية ، المقول على أشياء مختلفة في الحقيقة بمختلفة بالحقيقة ، يخرج النوع لأنه مقول على أشياء متفقة بالحقيقة كما تقدم ، ومثال الجنس الحيوان فإنه مقول ، أي صادق اسمه على الإنسان ، والفرس والطائر والسباح وغيرها ، وهي أشياء مختلفة بالحقائق ، وهي أنواعه وهو اعم منها كما قال الجوهري ، ووزانه في كلام الناظم انه جعل السبب الكلي جنسا والخفيف والثقيل نوعيه ، وجعل الوتد المطلق أيضا جنسا ، والمجموع والمفروق ، وجعل ما امتاز به الخفيف من الثقيل وبالعكس ، وما امتاز به المجموع من المفروق بالعكس كفصول الأنواع .

(الجزء) تقدم تفسيره لغة ، والمراد به هنا جنس الجزأين المذكورين في قوله قبل من جزأين ، ف(ال) فيه للعهد كما تقدم فمراده جنس جزء التفعيل الأصلي الذي هو الخماسي والسباعي ، ويفسر أنّ مراده هذان قوله بعد خماسيه والسباعي ، لأنهما بدل منه ويندرج في هذين الجزأين باقي أجزاء التفعيل العشرة لأنها مركبة من الجزأين ، وهذا مراد

<sup>316</sup> - هكذا وردت في النسخ كلها ، وحتى في تحقيق أمينة زين العابدين 57/1

<sup>317</sup> - سقطت من (و)

<sup>318</sup> - سقطت من (س)

<sup>319</sup> - الصحاح 2491/6

<sup>320</sup> - هو عبد الملك بن قريش أبو سعيد الأصمعي ، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح ، مات سنة 210هـ ، من تصانيفه: خلق الإنسان ، والأجناس ، المقصور والممدود ، والفرق ، الصفات . ينظر ترجمته في: مراتب النحويين 62 ، وأخبار النحويين 15

<sup>321</sup> - هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (223هـ-321هـ) ، أشعر الشعراء وأعلم العلماء ، ولد في البصرة وعاش في عمان ، ثم عاد إلى بغداد وفيها توفي ، من تصانيفه: الاشتقاق ، المقصور والممدود ، والجمهرة . ينظر في ترجمته: نزهة الألباء في طبقات الأدباء 191 ، وفيات الأعيان 323/4

<sup>322</sup> - الصحاح 915/3

الشريف بقوله: يريد أن أجزاء التفعيل العشرة التي يذكرها بعد مؤلفة من جنسي الأسباب و الأوتاد<sup>323</sup>، مع أن من العشرة أصولاً، وهما الخماسي والسباعي على اختلاف أصنافهما، وما خرج عن وزنهما فمفرع عنهما، وظهر من قول الناظم من جنسيهما الجزء بصيغة الحصر المستفادة من تقديم المعمول، إنَّ تركيب الجزء لا يكون من غيرهما، وهو القول بنفي الفاصلتين، وهذا أولى من قول الشريف يحتمل أن ينفيهما ويحتمل أن يعرض عنهما لعدم الحاجة إليهما، لتركيبهما من الأسباب و الأوتاد(فذكرهما يعني)<sup>324</sup> عنهما وهو الظاهر -انتهى-. قلت بل احتمال نفيهما هو الظاهر، لأنَّ اعتبارهما مع عدم ذكرهما استغناء بما يستلزمهما، كالجمع بين (المتنافيين)<sup>325</sup>، ولأنَّ الأصح نفيهما وهو مذهب أكثر العروضيين قاله ابن بري، ولأنَّ الكبرى بقيّة مستفعلن وليست أصلاً اتفاقاً، ولنذكر حقيقتيهما والخلاف فيهما؛ أمّا الفاصلة الصغيرة /، وسمّيت صغيرة بالنسبة إلى صاحبته. وأما ○○○ فثلاث متحركات بعدها ساكن، كرجُلُن وضرباً وصورتها /، ○○○○ الفاصلة الكبيرة فأربع متحركات بعدها ساكن، فَعَلَّثُنْ كعلبط وجندل، وضربتا، وضربها، وصورتها ومن أنكرهما رأى أنَّ الصغيرة من سبب ثقيل وسبب خفيف، والكبيرة إنَّما هي جزء مستفعلن اعتراه زحاف مخصوص وهو الخبل، بذهاب سينه وفائه فصار فعلتن، وكما أنكر الفاصلتان أنكر بعضهم السبب الثقيل، ووجهه أنَّه رأى تركيب الفاصلة الصغيرة من الحروف لا من السببين، لأنَّ الثقيل لا يوجد إلا مع الخفيف، والخفيف قد يوجد بدونه، فلمّا كان الثقيل ملزوماً للخفيف لم يكن أصلاً بنفسه، ولأنَّ الصغيرة لو تركبت من السببين لكانت جزءاً قائماً بنفسه، ولم تحتج إلى اسم يخصها كسائر الأجزاء. وحجة الخليل في تركيبها من السببين زحف ثانيها، والزحف لا يدخل إلا في ثوالي الأسباب، وسمى بعضهم الكبيرة المتكاوس، لأنها أقصى توالي المتحركات في البيت، إذ بيت الشعر ككلمة واحدة، ولا يتوالى فيها أكثر من أربع متحركات بعد الحذف كغلط، لأنَّ تواليها ثقيل، وأما في كلمات فتوات عشرة: قرا ورش، من أمر بصدقة، أو بالنقل وست في كلمتين جعلتا كلمة [13] واحدة بالتركيب نحو: شعر بقر، واثنان وثلاثون في نحو شكر عمر عملك وجعل عمر عملك وعمل زفر عمل بر، وجملة الأسباب والأوتاد وما تركب منها لا تخرج حروفها عند التعرض لأوزانها عن حروف لمعت سيوفنا.

## التركيب

هذا شروع منه في الباب الأول، وهو فيما يتركب منه الشعر بحسب الأصل، وفي كيفية التركيب ولما ذكر في المقدمة أن أنواع الشعر تتركب من جزأين، اخذ بيّن هنا ممّ تركب ذلك<sup>326</sup> الجزآن، وكم هي أنواع ذلك الجزأين، وما هو الأصل من تلك الأنواع، وما هو المتفرع عن ذلك الأصل، وكيف تتوزع هذه الأجزاء على الدوائر الخمس، التي إليها يرجع جميع أنواع الشعر، وكيفية<sup>327</sup> استخراج البحور من تلك الدوائر، وتعريف أسماء ما ينتهي إليه التركيب، فقال إنَّ أول ما ينطق به الإنسان حرف واحد متحرك، فإن يأت بعده في النطق حرف ثان، قيل في مجموع الحرفين اللذين نطق بهما الإنسان جملة هذا (المنطوق)<sup>328</sup> به سبب، ظهر من نطق الناطق، ثم إنَّ ذلك الحرف الثاني متى يسكن أو متى يأت ساكناً قيل ذا سبب خفيف، وإن لم يسكن أي لم يأت ساكناً بل أتى متحركاً فضده، أي يقال ذا السبب ضد الخفيف، ولما كان ضد الخفيف هو<sup>329</sup> الثقيل لزم أن ذا سبب ثقيل، لكن كنى الناظم عن ثقيل بلفظ ضده لضيق

<sup>323</sup> - شرح الخزرجية، ص 65

<sup>324</sup> - (س): وقد ذكرهما فأغناه، مصححة في الهامش على النحو الذي ذكرناه في المتن

<sup>325</sup> - (و): المتناقضين. والمتبث من (س) و(ر)

<sup>326</sup> - (س): وردت في الشرح (ذلك) غير أن الناسخ صححها في الحاشية بذانك، وكذا جاءت في (و) و(ر)

<sup>327</sup> - (س): كيف

<sup>328</sup> - (س): المنطق، وقد تمّ تصحيحها في حاشية الورقة ب(المنطوق)

<sup>329</sup> - (س): هذا



النظم ، والضمير المضاف إليه ضدّ عائد على الخفيف الذي هو الصفة ، أو على السبب الذي هو الموصوف بقيد صفته ، وهذا أولى لأنه إنَّما يقال سبب خفيف وسبب ثقيل ، ولا يقال خفيف وثقيل بلا ذكر الموصوف ، وقل بلا امتراء إن زدت حرفا ثالثا على حرفين السبب هذا وتد ، وسم بوتد مجموع<sup>330</sup> ، وزن فَعَلَ ، من المنطوق به ، الذي قيل فيه وتد كعطي ورحى ، وسم بضده أي بوتد مفروق مثل فَعَلَ في الوزن من الوند أيضا كَقَبْلُ وَبَعْدُ ، وهاء ضده أيضا عائدة على مجموع ، أو على وتد بقيد صفته وكني بضده أيضا ، عن المفروق كما تقدم ، وقوله من جنسيهما أي ومن جنسي السببين والوتدين الجزء ، وهو الوزن الذي يقع به التفعيل ، أتى أي تركب من الجنسيتين المذكورين [وتقدم أن في (الجزء)<sup>331</sup> (ال) للعهد ، وهو ما يشمل المذكورين في قوله قبل<sup>332</sup> من جزأين ، وأراد به جنسيهما وهما الخماسي والسباعي ، ويندرج فيه غيرهما لأن أصله منهما ، وإذا كان المراد بالجزء الجنس ، فهو على حذف مضاف ، أي ومن جنسيهما أنواع الجزء تركبت ، إلا أنه أفرد ضمير أتى اعتبارا بلفظ الجزء القائم مقام المضاف ، فإن قلت من أين علم أن ضمير التثنية المضاف إليه جنسان (عائد)<sup>333</sup> على الأسباب والأوتاد ، وما المانع من عوده على نوعي أحد القسمين أي ومن جنسي الخفيف والثقيل من الأسباب ومن جنسي المجموع والمفروق من الأوتاد. قلت يمنع من ذلك قوله ومن جنسيهما بالتثنية ، والخفيف والثقيل ليس لهما جنسان لأنهما إما نوعان للسبب وهو جنس لهما فليس لهما إلا جنس واحد ، وإما صفتان للسبب وهو نوع ، فلا جنس فضلا عن جنسين ، وكذا القول في المجموع والمفروق ، ولذا والله أعلم عدل الناظم في هذا المضاف إلى التثنية ، لتحقيق الجنسيتين عن الأفراد الذي هو أفصح منها ، وعن الجمع الذي هو أفصح من الأفراد ، لما فيها من الإيهام وإن كان الإيهام مع الأفراد أكثر ، وهذا على رأي ابن مالك وجماعة ، وأما على رأي غيرهم فالتثنية التي أتى بها هو الأرجح على الأصل. ومن هنا يُعلم<sup>334</sup> أنه لو قال ومنهما الجزء ، لقوي احتمال عوده على نوعي أحد القسمين ، أقوى من احتماله مع ذكر الجنسيتين<sup>335</sup> مفردا أو مجموعا ، وهو احتمال باطل ، مع أنه لو قال منهما وسلمنا أنه إنما يعود على الأسباب والأوتاد لكان فيه إيهام آخر ، وهو أن الجزء إنَّما يتصور تركيبه في مجموع نوعي السبب ، ومجموع نوعي الوند في حال واحدة ، وهذا باطل بخلاف قوله جنسيهما ، فإنه لا يستلزم مجموع أنواع القسمين ، بل التركيب مما يحرز الجنسيتين إمّا باجتماع بعض من كل نوع ، أو بانفراد أحد النوعين ، أي لا يكون التركيب إلا من هذين الجنسيتين لا من غيرهما كما قدمنا [قبل. وقال بعضهم لو قال ومنهما أو من نوعهما لا وهم التركيب من الجميع أيضا]<sup>336</sup> ، قلت أما إيهام التركيب من الجميع مع لفظ منهما بضمير الجمع فظاهر ، وأما إيهامه مع لفظ من نوعها ففيه نظر لأن التقدير معه كما قدرنا مع جنسيهما ، وفي قوله أول نطق المرء حرف محرك نوع من الحصر ، قيل به في مثل قوله تعالى ﴿ الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾<sup>337</sup> ، أي لا ينطق بغيره. وإنما أتى يان في قوله فإن يأت ، وهي لا تكون بحسب وضعها الأصلي إلا للمشكوك في وقوعه ، بخلاف إذا فإنَّها للمحقق مع ما تقدم للخليل (من)<sup>338</sup> أن النطق لا يكون بأقل من متحرك وساكن ، فكان حقه أن يقول فإذا أتى ، لأنَّ الشك عنده ليس في الإتيان بالثاني أو عدمه بل في الاقتصار عليه ، فيكون سببا ، أو الزيادة عليه فيكون وتدا ، كأنه قال فإن يأت ثان واقتصر عليه قيل سبب ، وإن يأت وزيد عليه وتد نعم به يبقى عليه ، وعلى غيره ممن أثبت السبب الثقيل إشكال قوي<sup>339</sup> فإنَّه عند مثبتته حرفان متحركان ، وظاهره الاستغناء عن ثالث ساكن ،

<sup>330</sup> - (س): بمجموع

<sup>331</sup> - سقط من (س) و (و) والمتبث من (ر)

<sup>332</sup> - ما بين المعقوفتين ساقط من (س) و (و) المثبت من (و)

<sup>333</sup> - سقط من (س)

<sup>334</sup> - (و): تعلم

<sup>335</sup> - (و): الجنس

<sup>336</sup> - ما بين المعقوفتين ساقط من (ر) ومستدرك في حاشية الصفحة

<sup>337</sup> - البقرة: 197

<sup>338</sup> - (س): مع

<sup>339</sup> - جاء عند هذه الفكرة في (و) تعليق في الحاشية ، هذا هو نصه: "قف على إشكال: قوله قوي (مطموس بسبب التمزق) عند التقطيع حالة الوزن (؟) يضم حرفي السبب واقفا على آخرهما ليس فيما بعدهما هل هو سبب أو وتد ، لا يقال هذا لا يحتاج إلى التلظظ في حالة

فكيف يجتمع هذا مع قولهم لا يوقف على متحرك فإن اعتبر معه الساكن لأجل الوقف خرج عن كونه سببا ثقيلا إلى كونه وتدا مجموعا ، ولذا كان الحق قول من أنكره كما تقدم ، وإن كان مستنده في إنكاره غير ما ذكرنا كما قدّمنا عنه ، وهذا الإشكال قائم في إثبات الودد المفروق ، والإشارة في قوله ذا لتمييزه أكمل تمييز لإبرازه في صورة المرء ، وقوله بدا من الحشو إذ لا مدخل له في التسمية [14] ، إلا أنه غير مفسد ، وفي قوله خفيف ، ووتدا إيجاز الحذف أي هو خفيف ، وهو وتد وحذف المسند إليه للعلم به ، وكذلك في قوله متى يسكن ، وإن زدت حرفا فحذف جوابيهما للعلم بهما ، وكذا في اللفظ ثان وخفيف ، وضده في الموضعين ، ومجموع فإنها كلها على حذف موصوفات وهي صفات نابت عنها ، وبلا امتراء من الحشو غير المخل وتقديم من جنسيهما للحصر كما تقدم ، ولفظ السبب والودد من المجاز المرسل والاستعارة ، وقوله سبب خفيف وإلا فضده ، من الجمع مع التقسيم وكذا وتد مع مجموع ومفروق ، وفي الجمع بين خفيف وضده المصرح به ، أو المكنى عنه به وهو الثقيل طباق ومثله سوا في مجموع وضده.

## الإعراب

أتى الناظم في قوله قيل بالجواب ماضيا ، مع كون فعل الشرط مضارعا ولا درك عليه ، لأن الجميع أجازوه في الشعر ، وإنما اختلفوا في جوازه في الكلام ، فذهب الجمهور إلى المنع ، وذهب الفراء ، واختاره ابن مالك إلى الجواز ، قال في "التسهيل" : "ولا يختص جواز أن تفعل فعلت بالشعر خلافا لبعضهم"<sup>340</sup> ، واستدل في "شرح الكافية" بقوله ﷺ: "من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه" ، بأبيات رأى قائلها لا ضرورة عليهم في الإتيان بالماضي لتمكينهم من أن ينطقوا بغيره ، فدل على أنه يجوز في الاختيار ، وهي طريقة ارتكبتها ولم تسلم كما لم يسلم الاستدلال بالحديث على القواعد النحوية. قال وصرح الفراء بالجواز ، وجعل منه قوله تعالى ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظُلَّتْ﴾<sup>341</sup> ، لأنّ ظلت بلفظ الماضي ، وقد عطف على نزل وحق المعطوف أن يصح حلوله<sup>342</sup> محل المعطوف عليه - انتهى - . وأطنب أبو حيان في الرد على المصنف الاستدلال بالحديث ، وفي النص منه لعدم القراءة على الشيوخ ذكر ذلك في شرح هذا المحل من التسهيل وليس هذا موضع بيان ذلك ، وجملة ذا سبب هي المحكية بقليل ، وجملة بدا صفة سبب ، وخفيف قالوا خبره محذوف ويجوز فيه غير هذا بتكلف وجواب متى محذوف على مذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد هو المتقدم ، وإن قلنا به ها هنا فلا بد من تقديم الفاء والمبتدأ ، وضده وخبره محذوف ، والجملة جواب أن الداخلة على المحذوف وبعده فعل الشرط ، ووتد خبر مبتدأ محذوف وتقديره ذا ، يدل عليه ذا سبب ، والجملة مفعول قل ، وجواب إن زدت محذوف ، أو المتقدم كالذي قبله ، وامتراء مجرور بالباء ، ولا زائدة في اللفظ دون المعنى ، ومعنى زيادتها في اللفظ أنها لم تمنع ما قبلها عن العمل فيما بعدها ومثله لئلا يعلم. وتلقيت من شيخنا آخر أئمة النحو المجتهدين فيه بالمغرب ، أبي عبد الله بن حيان<sup>343</sup> بهدينه فاس ، جبر الله حالها بمنه ، وذكره غيره أيضا أن من (الزائد زايد لفظا ومعنى ، نحو ﴿فبما نقضهم وما منعك أن لا تسجد﴾<sup>344</sup>)<sup>345</sup> ، وزائد لفظا لا معنى نحو جئت بلا زاد ، ومنه بلا امتراء وزائد زائد معنى لا لفظا نحو إنما زيد قائم ، قلت وفي التمثيل هما نقضهم نظر ، والزائد لفظا لا يمنع العامل من العمل وغير الزائد لفظا ما يمنع منه ويجوز على قلة أن تكون لا جنسية وركبت مع امتراء ، قال في التسهيل :

---

الوزن ، وإنما يكفي بهذا التأمل . أو يقال يزداد حرف بدء آخر الثقيل من جنس حركته للوقف لأجل التعليم ، وهو (؟) زيد لا يعتد به في العد نظير ما (؟) حالة التعليم من الوقف على (؟) مد من جنس حركة الحرف الموقوف عليه المتلفظ بمسماه حالة (؟) " ما جاء بين قوسين في النص هي كلمات مطموسة بسبب البلى الذي أصاب المخطوط .

- التسهيل 50<sup>340</sup>

- الشعراء: 4<sup>341</sup>

- (س): طوله . وهذا تصحيف وما أثبتناه هو الصواب<sup>342</sup>

- سقط من (ر)<sup>343</sup>

- الأعراف: 11<sup>344</sup>

- ما بين المعقوفتين ساقط من (س).<sup>345</sup>

"دخول الباء على ما لا يمنع التركيب غالبا من الزيادة"<sup>346</sup>، وحكى بعضهم أن لا في نحو جئت بلا زاد ، اسم بمعنى غير فتكون مجرورة ، وأظهر الوجوه في بلا امتراء أن تكون حالا من فاعل قل أي مصاحبا لعدم الامتراء ، والباء للمصاحبة ويجوز أن يكون نعنا لمصدر محذوف ، أي قول بلا امتراء ويضعف كونه صفة لوند أو لحرف أو حالا من فاعل زدت وفعل مفعول أول لسم ، وهي محكية وكذلك لم ينصبه منونا ولا كتبه بالألف لأنه لو فعل ذلك لكانت فاصلة صغيرة لا وتدا مجموعا ، وبمجموع مفعول الثاني على حذف موصوف كما تقدم أي بوند مجموع ، لأن التسمية إنما هي بمجموعها لا بالصفة خاصة ، والكاف من كفعل الأولى أن تكون اسمية وهو مفعول أول لسم آخر مضمر وبضده مفعوله الثاني على حذف الموصوف أيضا وضده كناية عن المفروق كما تقدم ، ويجوز عطف الكاف على فعل ، وبضده على مجموع ، وعلى التقدير الأول يكون من عطف الجمل ، وعلى الثاني من عطف معمولين على معمولين عطف المفردات ، ويجوز كون الكاف حرفا نعنا لمحذوف ، أي وزنا كفعل أو لفظا كفعل في الوزن فعل محكي أيضا ، ولذا لم ينونه مخفوضا كما<sup>347</sup> تقدم في فعل والجزء مبتدأ خبره قد أتى ، ومن جنسيهما متعلق بأتى ، ويحتمل أن يكون من جنسيهما خبر المبتدأ ، وقد أتى جملة حالية من الضمير في الجزء كالحال المؤكدة ، لأن معنى كون الجزء من جنسيهما إتيانه منهما ، أو مفسرة فلا محل لها وجعلها بعضهم على هذا الإعراب جواب سؤال مقدم ، قال ولذا ترك العطف وتأمل هذا التأويل ، فإنه لا معنى له ، وجملة الجزء قد أتى معطوفة ، إما على جملة وسم القريبة ، فيكون من عطف الخبرية على الإنشائية المختلف في جوازه أو على ما عطفت عليه الإنشائية فيخرج عن الخلاف ، ويبقى الخلاف في عطف الإنشائية على ما قبلها.

## المتن

يفوتك تركيبا وسوف إذا ترى \* خماسيه قل والسباعي ثم لا  
 علات أصول الست فالعشر ما سوى \* فعولن مفاعيلن ومفاعلتن وفا  
 ركوني بهمة كوقعيهما سوا \* أصابت بسهميهما جوارحنا فدا  
 ولا يد طولاهن يعتاده الوفا \* فما زائراتي فيهما حجبتهما [و15]

## الشرح

### المفردات:

خماسية والسباعي ، الهاء عائدة على الجزء المذكور في البيت قبل ، والفي السباعي نائبة عن الضمير ، أي وسباعيه أو السباعي منه على المذهب الآخر ، وهما منسوبان إلى خمسة وإلى سبعة ونسبا إليهما لتركبهما منهما ، أي كل واحد من عدده فالخماسي من الأجزاء التفعيلية ما تركب من خمسة أحرف ، والسباعي ما تركب من سبعة ، وهذا النسب ليس بقياسي لأن القياس خمسي وسبعي ، وقال في "التسهيل" قد يلحق ياء النسب اسما أبعاض الجسد مبنية على فعال . قالوا رواسي وفخاري ، وفيما طوله أو عرضه شبر فأكثر أحادي وثنائي وخماسي وسباعي . وقال الجوهري وعلام

<sup>346</sup> - التسهيل 102

<sup>347</sup> - (و): لها

رباعي وخماسي ولا يقال سباعي لأنه إذا بلغ سبعة أشبار صار رجلاً<sup>348</sup>. (يفوتك) يسبقك فلا تلحقه ، قال الجوهري: الفوت الفوات فاتته الشيء وأفاته إيّاه غيره ، وجعل الله رزقه فوت فمه ، أي حيث يراه ولا يصل إليه ، والافتيات افتعال من الفوت ، وهو السبق إلى الشيء دون اتیان من يؤتمر ، افتات عليه بكذا أي فاتته به ولا يفتات عليه لا يعمل شيء دون أمره<sup>349</sup>.

(تركيباً) تأليفاً ، وقد تقدّم معنى التأليف ، وقال الجوهري: "وتقول في تركيب الفصّ في الخاتم ، والنصل في السّهم ، ركبته فتركب ، فهو مركب وركيب ، والمُرْكَبُ أيضاً الأصل والمنبت. فكيرم المُرْكَبِ ، أي كريم أصل منصبه في قومه"<sup>350</sup>. (سوف) قال الجوهري: "قال سيبويه كلمة تنفيس فيها لم يكن بعد<sup>351</sup> وسوّفته ، قلت له مرّة بعد مرّة سوف أفعّل ولا يفصل بينهما وبين الفعل ، لأنها كالسين في سيفعل ، ويقتات السوف يعيش بالأماشي ، والتسويق: المَطْلُ"<sup>352</sup> ، وحكى ابن مالك في "شرح التسهيل" أن سف وسي وسو ، بمعنى سوف وأنها فروع منها باتفاق"<sup>353</sup> ، وحكى هو وغيره خلافاً في كون السين فرع سوف أو أصلاً بنفسه ، واختار هو كونه فرعاً وأطال في الاستدلال ، وحكى عن بعضهم أن مدّة التسويق بسوف أطول منها بالسين ، واختار هو مساواتهما لتواردتهما على معنى واحد . (إذا)<sup>354</sup> حرف ينصب الفعل المستقبل بشروط ومعنى الجواب والجزاء كذا ، قال سيبويه<sup>355</sup> ففهم الفارسي<sup>356</sup> أن ذلك على البدل أي تأتي مرة للجواب ، نحو أجئتكَ ، فتقول إذاً أظنك صادقاً ، وأخرى للجزاء نحو أزورك فتقول إذاً أحسن إليك ، كقوله في نعم عدة وتصديق أي إذا زرتني أحسنت إليك ، وفهم الشلوبين<sup>357</sup> أنها للمعنيين جميعاً وتكلف إطراد ذلك في كل مكان ، و أكثر كلام النحويين فيها ، هل هي مركبة أو بسيطة ؟ وممّ ركبت ؟ ، وهل هي حرف أو اسم ؟ ، وهل تنصب بنفسها أو بإضمار أن ؟ ، ويحتمل أن تكون للجواب المجرد لأنه لما ذكر أن الأجزاء كلها أصلها<sup>358</sup> الخماسي والسباعي ، كان ذلك بمظنة أن يسأل هل ذكرت ذلك في نظمك ، فقال سوف إذا تراه ، ويحتمل الجواب والجزاء بأن يكون التقدير إن نظرتها في كلامي فليس سوف إذا تراها ، وهذا أولى وأظهر وأكثر فائدة.

(تري) يحتمل أن تكون بصرية ، فلها مفعول واحد ، أي ترى بعينيك في نظمي حروف الكتابة الدالة على رجوع الأجزاء إلى الخماسي والسباعي. أو علميّة تتعدّى إلى مفعولين ، أي تعلم رجوع سائر الأجزاء إليهما ثابتاً ، أو تعلم الأجزاء خماسية وسباعية. وأما ألفاظ البيت الثاني فليس في أكثرها غريب يفسّر ، وإنّها هي أوزان يوزن بها والوزن الرابع منها مفروق فلذلك يكتب فاع منفصلاً عن لاتن ، ليتبيّن للقارئ كونه وتدا مفروقاً. (أصول) جمع أصل ، وهو في اللغة ما منه الشيء ، كما يقال أصل السنبلة البرّة ، وفي اصطلاح أصل الأصول دليله ورجحانه ، وهو هنا بالمعنى الأول ، فإنّ الأوزان

<sup>348</sup> - لا وجود لهذا الكلام المنسوب للجوهري في الصحاح.

<sup>349</sup> - الصحاح 1/ 260.

<sup>350</sup> - المصدر نفسه 1/ 139.

<sup>351</sup> - سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون طبعة عالم الكتب 1983. 4/ 223.

<sup>352</sup> - 4/ 1378.

<sup>353</sup> - لم أجده.

<sup>354</sup> - (و): إذن.

<sup>355</sup> - الكتاب 3/ 15.

<sup>356</sup> - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، من أكابر أئمة النحو ، أخذ عن أبي بكر بن السراج وأبي إسحاق الزجاج ، من مصنفاته: الإيضاح ، والحجة في علل القراءات السبع ، وكتاب المقصور والمدود. ينظر ترجمته في: نزهة الألباب في طبقات الأدباء ص 232 ، ومعجم الأدباء 2/ 811.

<sup>357</sup> - عمر بن مُجْد بن عمر بن عبد الله الأزدي أبو علي الشلوبين ، أو الشلوبيني (562-645هـ) من كبار العلماء بالنحو واللغة ، من مصنفاته: القوانين ، شرح المقدمة الجزولية ، وحواشي على كتاب المفصل. ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان 3/ 451 ، بغية الوعاة 2/ 224.

<sup>358</sup> - سقطت من (س).

الفروع ناشئة عن هذه الأصول ، ولا يبعد جريان المعنى الثاني فيه ، إذ الأصول أدلت على فروعها ، وأنت الناظم الست والعشر باعتبار الكلمات فلذا حذف التاء ، ولو اعتبر الأجزاء الذكر وأتى بالتاء .

(حوى) جَمَعَ ، قال الجوهري: "حواه يحويه حيا ، أي جمعه واحتواه مثله ، وتحوي أي اجتمع واستدار ، يقال: تحوت الحية أي تجمعت واستدارت"<sup>359</sup> .

(أصاب) وجدت ، قال الجوهري: "أصابه وجده وأصابته مصيبة فهو مصاب ، وأصاب في قوله وأصاب القرطاس ، المصاب الإصابة وصاب المطر يصبو وصاب السهم يصبو صيبوبة ، قصد ولم يجد وصاب السهم القرطاس يصيبه صيبا لغة في إصابة وفي المثل مع الخواطر سهم صائب"<sup>360</sup> . (بسهميهما) تثنية سهم وهو واحد السهام ، التي يرمي على القوس أو عن القوس<sup>361</sup> . (جوارحنا) جمع جارحة ، وهي الأعضاء ، قال الجوهري: "جوارح الإنسان أعضاؤه التي يكتسب بها"<sup>362</sup> .

(داركوني)<sup>363</sup> أمر من دارك ، فيحتمل أن يكون الماضي بمعنى أدرك ، المتعدي بالهمزة ، كباعدت الشيء وأبعدته ، وضاعفته وأضعفته ، فيكون داركوني الأمر منه بمعنى الأمر من ذي الهمزة ، أي أدركوني بمعنى ألحقوني ، ويحتمل أن يبقى على حاله أي تابعوني<sup>364</sup> ، أما الأول فقال الجوهري: "في الإدراك اللُّحُوقُ، مشيت حتى أدركته ، وأدركت زمانه وأدركته ببصري رأيته ، وأدرك الغلام ، والتمر بَلَّغَ ، واستدركت ما فات وتداركته بمعنى ، و تدارك القوم تلاحقوا ، وأما الثاني فقال الدرك المداركة دارك الرجل صوته أي تابعه"<sup>365</sup> .

(بهمة) قال الجوهري: "واحدة الهمم ، فلان بعيد الهممة بالكسر والفتح"<sup>366</sup> . قلت ويحتمل أن يكون من العزم على الشيء ، وقوة إرادته من هممت بالشيء أهم ، هما إذا أردته ، أو من الهم الذي هو الحزن ، واحد الهموم وأهمه الأمر ألقاه وحزنه ، يقال همك ما أهمك ، والهمم الأمر الشديد ، وهمه المرض [و16] أذابه ، واهتم له بأمره .

(وقعيهما) تثنية وقع ، والضمير للسهمين ، والوقع السقوط ، ومنه وقع المطر. وقال الجوهري: "وقعت من كذا أو عن كذا ، وقعا ، وقع الشيء وقوعا سقط ، وأوقعه غيره"<sup>367</sup> . (سوى) الأظهر أنه مقصور بكسر السين أو ضمها ، ومعناه عدل ، وقد تقدّم في ثاني بيت من هذا القصيد. نقل الجوهري عن الأخفش أنه يكون بمعنى عدل مع القصر مكسور السين ومضمومها ، ويجوز فيه الفتح ، ويكون أصله بالمدّ وقصره ضرورة ، مثل ما تقدّم في بلا امتراء ، وتجوز ان يكون أبدل الهمزة ألفا ، ثم حذف إحدى الألفين كفعل حمزة وهشام تكلف ، وسوا قال الجوهري العدل ، قال تعالى ﴿فَأَنْبِئْهُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾<sup>368</sup> ، و مكان سُوءٍ وَسِوَى وَسَاءٍ ، أي عدل ووسط فيما بين الفريقين ، ثم قال بعد و استوى الشيء اعتدل ، والاسم السَّوَاءُ ، يقال: سَوَأَ عَلَيَّ أَقْمَتَ أو قَعَدْتَ ، ويحتمل في البيت من سوا الممدود ، بمعنى مستو. قال الجوهري: "هما في الأمر سواء ، وسوا وَ هُم سَوَاوَا اسُوا وسواسية"<sup>369</sup> ، وانظر تمام كلامه .

<sup>359</sup> - الصحاح 6 / 2322

<sup>360</sup> - المصدر نفسه 1 / 165 (بتصرف)

<sup>361</sup> - اقتصر في (و) على تفسير معنى السهم في دلالته "عن القوس" فقط

<sup>362</sup> - الصحاح 1 / 358

<sup>363</sup> - سقطت من (س)

<sup>364</sup> - (س) تابعوه

<sup>365</sup> - الصحاح 4 / 1582

<sup>366</sup> - المصدر نفسه 5 / 2061

<sup>367</sup> - المصدر نفسه 3 / 1032

<sup>368</sup> - الأنفال: 58

<sup>369</sup> - الصحاح 6 / 2384

(زائرتي) جمع زائرة اسم فاعل من زاره يزور ، إذ أنه قاصدا ، قال **الجوهري**: "الزوار الزائرون ، وقوم زور وزوار ، ونسوة زور و زور ، مثل قوم توج ، وزائرات ، ثم قال وزرته ازاوره ، زور و زيارة و زوارة حكاة الكسائي والزورة المرأة ، و ازاره حملة على الزيارة و استزاره سأله أن يزوره وتزاوروا زار بعضهم بعضا ، وازدار: افتعل من الزيارة ، والتزوير كرامة الزائر ، المزار الزيارة وموضعها ، والزير من الرجال محادث النساء سمي بذلك لكثرة زيارته لهن" <sup>370</sup> - انتهى -

(حجبتيهما) إما من المنع أو الستر ، قال **الجوهري**: "الحجاب الستر ، وحجاب الجوف ما يحجب بين الفؤاد و سائرته ، وحجبتة أي منعه من الدخول ، والإخوة يحجبون الأم عن الثلث ، والمحجوب والضريح. واحتجب عن الناس ، وملك مُحجَّب" <sup>371</sup> - انتهى -

(يدا) اليد مؤنثة ، قال **الجوهري**: "أصلها يدي ساكنة العين ، لأن جمعها أيد ويدي ، كأفلسي وفلوسي ، ولا يجمع فَعْلٌ على أَفْعَلٍ ، إلا في حروف يسيرة منها زَمَنٍ ، وقد جمع الأيدي في الشعر على أباد ، قال : قطن سُخَامٌ بَأْيَادي غَزْلٌ ، وهو جمع الجمع كأكرع وأكارع. والذاهب الياء لأن تصغيرها يدية ، وبعض العرب يقول يدا كرحي. وتثنيتهما يديان ، واليد القوة ﴿وَالسَّمَاءُ بَنِينَهَا بِأَيْدٍ﴾ <sup>372</sup> ، والذلة والاستلزام حتى يعطو الجزية عن يد وهم صاغرون ، والنعمة والإحسان يجمع يدي ويدي كقصي ، قال <sup>373</sup>: فإن له عندي يدياً وأنعمًا ، وإنما فتح الياء كراهة لتوالي الكسرات ، وإلا ضمها ويجمع أيضا على أيد ، قال :

وأيدي النداء في الصالحين فروض <sup>374</sup> . \* <sup>375</sup> تكن لك في قومي يد يشكرونها

قلت لقائل أن يقول إن هذا الجمع مجاز لقريظة الإضافة ، والظاهر أن الناظم أراد بأيد الأنعام والمآثر الحسنة ، إذ لا معنى للجراحة هذا لا سيما مع قوله يعتادها الوفا. (طولاهن) الضمير للزائرات ، والطولا فعلا تأنيث الأطول ، كفضلي تأنيث الأفضل ، وجمع الأطول من الرجال الأطاول ، وجمع الطول كالكبرى والكبر ، قال **الجوهري** وطاولني <sup>376</sup> فطلته من الطول والطول جميعا ، وأمر لا طائل فيه ، أي لا غناء ولا مزية ، يقال ذلك في التذكير والتأنيث <sup>377</sup> - انتهى - ، والظاهر هنا أنها من الطول بمعنى التفضل .

(يعتادها) يكون لها عادة ملازمها ، أو يحصل أكثر الأوقات المرة بعد المرة من العادة ، وهي الأمر المستمر ، قال **الجوهري**: العادة معروفة والجمع عاد وعادات ، تقول منه عاده واعتاده وتعوده ، أي صار عادة له ، وتعود كلبه الصيد فتعوده <sup>378</sup> - انتهى - . (الوفا) ممدود وقصره الناظم ضرورة ، ضد الغدر ، قال **الجوهري**: يقال وفي وأوفى بمعنى ، ووفى الشيء وفياً على فُعُولٍ ، تم <sup>379</sup> وكثر والوفي: الوافي ، ووفاه حقه وأوفاه أعطاه وافيأ واستوفاه وتوفاه بمعنى <sup>380</sup>

<sup>370</sup> - المصدر نفسه 2 / 673 - 674

<sup>371</sup> - المصدر نفسه 1 / 107

<sup>372</sup> - الذاريات: 47

<sup>373</sup> - الأعشى ، صدره: فلن أذكر النعمان إلا بصالح

<sup>374</sup> - منسوب لبشر بن أبي خازم ، في صحاح **الجوهري**.

<sup>375</sup> - الصحاح 6 / 2539

<sup>376</sup> - (س) طالني

<sup>377</sup> - الصحاح 5 / 1754

<sup>378</sup> - المصدر نفسه 2 / 514

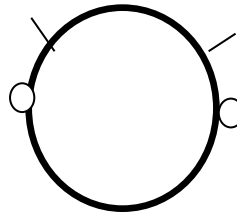
<sup>379</sup> - (س): نمي

<sup>380</sup> - المصدر نفسه 6 / 2526

## التركيب

لما قال في البيت الذي قبل هذه الأبيات ومن جنسيهما الجزء قد أتى ، وأبهم في الجزء لأننا قررنا أنه أراد به الجنس ، فسره هنا بأنه يريد به الخماسي أي المركب من خمسة أحرف ، والسباعي أي المركب من سبعة أحرف ، ولا ثالث لهما إلا ما غيّر منهما بالحذف أو بالزيادة ، ووجه الحصر أنّ تركيب الجزء لمّا تقرر أنه لا بد فيه من جنس الأسباب والأوتاد ، و تقرر في علم التصريف أنّ أكثر ما ينتهي إليه تركيب بنية الكلمة بالزيادة سبعة أحرف ، لزوم من ذلك أنّ الوند لا يتكرر في كلمة ، إذ لو تكرر وهو من ثلاثة أحرف ، ولا بد معه من السبب وأقله حرفان ، لتربت الكلمة من ثمانية وهو خلاف ما تقرر في علم التصريف ، وإذا بطل تكرار الوند في كلمة تعيّن أن يضاف إليه إما سبب واحد وهو الخماسي ، أو سببان وهو السباعي . وقوله ثم إلى تركيبا ، أي إذا علمت أن الجزء لا يخرج عن الخماسي أو السباعي لم يفتك ، أي لم يسبقك الجزء من جهة تركيبه ، بل تعلم وجوه تركيبه كلها التي مجموع عددها عشرة أجزاء ، لأنه إذا لم يسبقك كنت ماشيا معه فتميّزه ، أو سابقا عليه فيستلزم إطلاعك عليه قبل أن تخلفه ، وأما إن سبقك هو فأنت عاجز عن الوصول إليه غير مطلع عليه وذلك هو الجهل ، فإن قلت ظاهر تفسيرك أن فاعل يَفُوتُ هو الجزء ، لكن من جهة تركيبه فيكون تركيبا تمييزا ، فلم يرتفع على أنه فاعل مع التمكن منه إذ لا يكسر وزنا ، ولأنه يكون أعم فائدة لأنه يشمل التراكيب كلها . قلت لم يرد أن يخبر أن من عرف الخماسي والسباعي ، لا يفوته تركيب و لا يصح له أن يريد ذلك ، إذ لا غرض له في إرادة غير العشرة الأجزاء التي تذكر بعد ، ولأنّ معرفة الخماسي والسباعي لا تستلزم معرفة غيرهما من الأوزان الأصلية والزائدة ، و إنما أراد أن الأوزان العشرة المستعملة في بحور الشعر خارجة من الخماسي والسباعي ، وما خالفهما فمغيّر منهما [و17] ، فلذلك قال لا يفوتك الجزء المذكور من تركيب . وقوله وسوف إذا ترى ، أي إن لم يفتك تركيب الجزء بالنقص إلى وجه التركيب أدركته ، وسوف تعلم إذ تعلم الأجزاء التفعيلية ، أو يكون المعنى إن أردت إطلاعك على وجه تركيب الأجزاء الجزأين مشاهدة ، فسوف تبصره في نظمي أو تعلمه منه . ثم ذكر كيفية تركيب تلك الأجزاء من الجزأين ، فذكر أصولها وهي أربعة تصريحاً ، والإشارة إلى تقريع الستة الباقية عنها ، فقال فعولن<sup>381</sup> إلى قوله الست ، فأخبر أن الأربعة التي أولها فعولن و آخرها فاع لاتن ذو الوند المفروق ، هي أصول الستة الأجزاء الباقية من العشرة .

وقد تقرر أن التركيب من الوند والسبب ، ولكنهم التزموا في التركيب أن لا يُبتدأ إلا من رأس وند أو رأس سبب ، ولا يُبتدأ من اثنا حروف أحدهما ، والتزموا بالوند قبل السبب ، والتزموا في الاستخراج<sup>382</sup> الأول فالأول من الأجزاء الابتدائية من الوند المجموع ، وقدموا النظر في تركيب الخماسي لأنه أبسط<sup>383</sup> ، إذ هو أقل حروفاً ، وقد علمت أنه يكون من وند فسبب ، فتبتدئ بالوند المجموع (لشرفه على المفروق ، ولذا اتفق عليه كما مر ، وبالسبب الخفيف لشرفه بالاستقلال ، وقلة الثقل ، ولذا اتفق عليه أيضا فتركبهما )<sup>384</sup> فإذا قَدِّمَ الوند وابتدأت من أوله فقلت: فَعَلْ قُلْ ، جاء فعولن ، فعو (فعل)<sup>385</sup> وند مجموع ولن سبب خفيف ، ثم تبتدئ من أول السبب وتنعطف على أول الوند الذي ابتدأت به ما رآ على حروفه إلى آخرها ، فتقول: قُلْ فَعَلْ ، فيأتي فاعِلُنْ ، فهذان جزآن<sup>386</sup> من دائرة وصورتها كما ترى:



<sup>381</sup> - (س): فعول

<sup>382</sup> - (و): استخراج

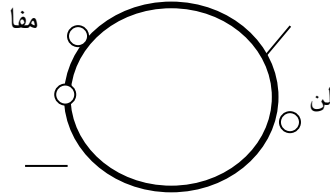
<sup>383</sup> - (س): أنشط . وهذا تصحيف

<sup>384</sup> - ما بين قوسين ساقط في (ر) ، و ثابت في (س) و(و)

<sup>385</sup> - سقطت من (و)

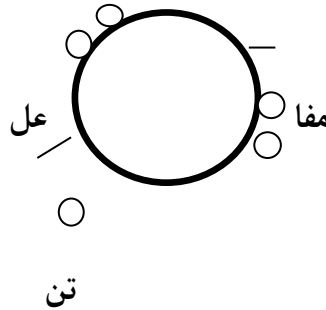
<sup>386</sup> - (س): خبران ، وهو تصحيف

واحد الجزأين وهو فعولن أصل ، والآخر وهو فاعلن متفرع عنه ، وإثما كان فعولن أصلا لما قررنا من أن الابتداء لا يكون إلا بالوتد ، وتأتي علتة مستوفاة بعد الفراغ من استفراغ الأجزاء إن شاء الله تعالى. فليس يتركب من الخماسي إلا جزآن ، وأما السباعي فإذا قدمت الوتد المجموع وجب أن تضيف إليه أولا السببين الخفيفين ، لأنهما أخف من غيرهما فتقول: فَعَلْ فُلْ فُلْ ، فيأتي مفاعيلن ، مفا وتد مجموع ، وعي سبب خفيف ، ولن سبب خفيف ، ثم تبتدئ من أول السبب الثاني ، فتقول فل فعل فل ، فيأتي فاعلاتن ، وكل من مستفعلن وفاعلاتن ، وهو ذو الوتد المجموع فهذه أجزاء ثلاثة أخرجت من دائرة واحدها أصل وهو مفاعيلن لابتداء بالوتد وغيره متفرع عنه وهذه صورتها:



عي

وإذا أضفت<sup>387</sup> إلى الوتد المجموع نوعي السببين ، فإنك تقدم الثقيل منهما ، وتواليه الوتد وتؤخر الخفيف وتبتدئ من أول الوتد ، فتقول فَعَلْ فُلْ فُلْ ، فيأتي مفاعلتن ، ثم تبتدئ من أول السبب الثقيل مارا على الخفيف ثم على الوتد ، فتقول: فُلْ فُلْ فَعَلْ ، فتأتي متفاعلتن ، ثم تبتدئ من أول الخفيف مارا على الوتد ثم على السبب الثقيل ، فتقول: فُلْ فَعَلْ فُلْ ، فيأتي فاعلاتك وهو بناء مهمل لم تبين عليه العرب شعرا ، ولم تعمل عليه ، وعمل عليه المولدون ، ويأتي ذكره عند فك البحر من الدوائر إن شاء الله تعالى. فهذه ثلاثة أجزاء أحدها مهمل والباقيان أحدهما أصل وهو مفاعلتن لابتدائه بالوتد ، والآخر متفاعلتن وهو فرعه ، وكلها تخرج من دائرة ، وهذه صورتها:

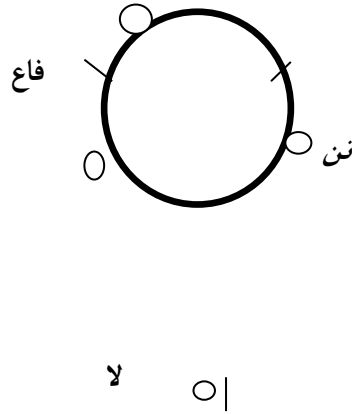


<sup>387</sup> - (و): أضيف



ولا يصح تأخير السبب الثقيل هنا وتقديم الخفيف ، ويتبدى من الوند لئلا يؤدي إلى الوقوف على متحرك ، وفي هذا التعليل نظر ، ولا يصح أيضا تقديم السبب الخفيف على الثقيل لئلا تتوالى أربعة متحركات في جزء واحد ، وذلك لا يكون في الشعر إلا في الجزء المخبول.

وإذا قَدِّمَت الوند المفروق وأضفت إليه السببين الخفيفين قلت: فَعَلُ فُلُ فُلُ ، فيأتي فاع لاتن ذو الوند المفروق ، ثم تبدى من أول السبب الأول مارا على السبب الآخر ، ثم على الوند المفروق ، فتقول: فُلُ فُلُ فَعَلُ ، فيأتي مفعولاتٌ ، ثم تبدى من أول الثاني منعطفًا على الوند والسبب فتقول: فل فعل فل ، فيأتي مستفع لن ذو الوند المفروق ، فهذه ثلاثة أجزاء أصلها فاع لاتن ، لابتدائه بالوند وبغيره فرع ، وهي دائرة صورتها:



فتحصل من الأجزاء أحد عشر وزنا ، واحد منها مهمل وهو فاعلاتك وباقيها وهو العشرة مستعمل ، أربعة منها أصول وهي التي ذكرها المصنف ، وباقيها وهو الستة فروع ، وإن شئت قلت وهي ثمانية ، لأن كلا من فاعلاتن ومستفعلن لا فرق في النطق به ، بين كونه ذا وتد مجموع وبين كونه ذا وتد مفروق ، فيسقط من الأجزاء بحسب النطق اثنان ، ويقع الفرق بين المجموع والمفروق من كل منهما في الكتابة ، فيكتب المفروق مفصولا كما قَدِّمْنَا ، وفي بعض الأحكام فإن فاع لاتن<sup>388</sup> المفروق الوند لا يحذف ثانيه ، والمجموع الوند يجوز حذف ثانيه ، ومستفع لن<sup>389</sup> المفروق الوند ، لا يحذف رابعه ، والمجموع الوند يجوز حذف رابعه ، فالأصل الأول من العشرة ، فعولن وفروعه فاعلن ، والثاني مفاعيلن وفرعه مستفعلن وفاعلاتن ذو الوند المجموع ، والثالث [و18] مفاعلتن وفرعه متفاعلن وفاعلاتك وهو مهمل ، والرابع فاع لاتن المفروق الوند وفرعه مفعولات ومستفع لن المفروق الوند. وتلخيص الفروع المستعملة وترتيبها بعد تقديم الأصول الأربعة التي ذكر المصنف عليها مرتبة ، هي أيضا حسبما نطق بها ، فاعلن ، مستفعلن ، فاعلاتن ، متفاعلن ، مفعولات ، مستفع لن<sup>390</sup> ، فتبين أن أجزاء التفعيل المتركب منها أشطار الشعر<sup>391</sup> ، لا تخرج عن الأربعة ولا معول على غيرها من التأليف ، وعلم أن الأربعة لا تخرج عن الخماسي والسباعي ، فظهر معنى قول الناظم لا يفوتك تركيبا على نحو ما شرحناه ، وإنما قَدِّمَت الأربعة لابتدائها بالوند الذي هو أقوى وعليه عمدة الشعر ، ولذا يقلّ تغييره دون السبب ، (فكان ما ابتدأ بالوند أصلا ، (لها ابتداء)<sup>392</sup> بالسبب)<sup>393</sup> وقَدِّمَ فعولن لأن الخماسي أخف ، لتقديمه على مفاعيلن في شطر

<sup>388</sup> - في (س) كتبت فاعلاتن ، والصواب ما تبث في (و) و(ر) وهو الذي أثبتنا

<sup>389</sup> - في (س) كتبت مستفعلن ، والصواب ما تبث في (و) ، (ر) ،

<sup>390</sup> - (س) : مستفعلن

<sup>391</sup> - جاء في الحاشية من (و) زيادة هذا هو نصها: قلت قال أبو عمرو بن الحجاب ، أصل الأجزاء في الشعر ثمانية ، فإن تجد غيره فعنه

فرعه في فاعلاتن مفاعيلن مفاعلتن ، مستفعلن ، متفاعلن لمن سأل ، بعد ذلك مفعولات قد سبعة فاعلن وفعلون خمسة جعلنا.

<sup>392</sup> - تكرر ما بين قوسين مرتان في (س)

<sup>393</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

الطويل ، وفي نظم هذا القصيد خصوصا لأنه من الطويل ، ولأنه كجزء به ، إذ يزيد مفاعيلن بخفيف ، وقدم مفاعيلن على مفاعلتين لخفة سببيه ، والخفيف أكثر دورانا في الشعر ، لأنه أخف وزنا ، وأخر فاع لاتن المفروق الود لأن مجموعه أكثر ، لا تخلو دائرة عنه ، والمفروق لا يوجد إلا في الرابعة ، فإن قلت مفاعلتين راجح بالمجموع مرجوح بالثقل ، وفاعلاتن راجح بالخفيفين لعمومهما في أكثر الدوائر ، وأخذهما في باقيها مرجوح بالمفروق ، وأيضا يذهب خفيف أحدهما بمثله من الآخر ، فيبقى مجموع وثقل في مقابلة مفروق وخفيف ، قلت راجحية المجموع تزيد على راجحية الخفيف<sup>394</sup> لأصالة الود كما تقدّم ، وراجحية الأصل أولى من راجحية الفرع ، لأن الثقل قد يصير خفيفا بالإضمار<sup>395</sup> والعصب<sup>396</sup> ، فيذهب الخفيف بمثله فينفرد المجموع بالراجحية ، وهذا هو ترتيب الخليل<sup>397</sup> - رحمه الله تعالى -.

وروي في تقديم الفرع ، أن ما يتفرع عن الأصل الأول مقدّم على ما يتفرع عن الذي يليه إلى آخرها ، فلذا كان خامس الأجزاء فاعلن ، ثم كذلك لأن راجحية الأصل تستلزم راجحية فرعه على فرع الأصل المرجوح ، وقوله فالعشر ما حوى ، أي فالعشر من كلمات أجزاء التفعيل بأجمعه تركيب الجزء الخماسي والسباعي المركب من الأسباب والأوتاد ، وذلك بتقديم الأوتاد في الأصول وتأخيرها في الفروع ، يعني على هذا النمط الذي قررنا من استخراج الأجزاء من دوائرها فمفعول حوى كلمات الأجزاء ، والفاعل تركيب الجزء ، وعلى هذا يكون أحال استخراج الأجزاء على ما يقتضيه النظر العقلي بعد معرفة الاصطلاح ، وقيل فاعل حوى أصابت إلى آخر البيتين (أي ما حواه أوزان كلمات البيتين)<sup>398</sup> التي صدرت حروفها بالرموز ، والرموز التي صدرت بها تلك الكلمات التي هي لوزن أجزاء التفعيل العشرة ، من حروف أبجد وأولها الألف آخرها الياء ، فبالحرف أو عدد نقطه علامة مرتبة الوزن ، من كونها أولى وثانية ، وأول الأوزان (ما تضمن أول الرموز هكذا ، فالألف من أصابت رمز على أول الأوزان)<sup>399</sup> ، ووزن أصابت هو أولها وذلك فعولن ، وبا بسهميها رمز على ثاني الأوزان ، وهو بسهميها وذلك مفاعيلن ، وجيم جوارحنا وذلك مفاعلتين ، ودال داركوني على الرابع ، وزن داركوني وهو فاع لاتن صاحب الود المفروق ، وهذه هي الأربعة الأصول ، وهاء بهمة على الخامس وزن همة ، وذلك فاعلن وهو أول الفروع الستة ، و واو وقعيهما على السادس وزن وقعيهما ، وهو مستفعلن ذو المجموع ، وزاي زائراتي على السابع ، وزن وهو فاعلاتن ذو المجموع ، و حاء حجبتهما على الثامن ، ووزن حجبتهما وهو متفاعلتين ، وطاء طولاهنّ على التاسع ، وزن طولاهنّ وهو مفعولات<sup>400</sup> ، وياء يعتادها على العاشر ، وزن يعتادها وهو مستفع لن ذو الود المفروق ، وهو تمام الأوزان.

وقد تبين أنّ الناظم لم يجعل من الرموز فاءات فداركوني ، فما زائراتي فيهما ولا كاف كوقعيهما ، ولا سين سوى ، ولا باء بهمة ، ولا واو العطف من ولا يد ، ولا ألف الوفاء إذ لا يلتبس مقصده مع تعدد الحروف ، أما الفاءات والكاف والسين فلأن لفظ الفاء ثمانون ، ولفظ الكاف عشرون ، ولفظ السين ثلاث مائة في اصطلاح المغاربة ، وستون في اصطلاح المشارقة ، وهو لا يحتاج من الأعداد إلا عشرة ، وأما الباء والواو والألف فلتقدّم اعتبارها ، فلا تعتبر ثانية ولأن واو ولا يد للعطف لا جزء كلمة ، فإن قلت هذا كله ظاهر رشيق فما الدليل على الغاء وزن فاعلاتنك ، وأن الناظم لم يجعله احد العشرة ، مع أنه متفرع عن أحد الأصول التي ذكر كما تفرع غيره من الأوزان ، فما علة أن الناظم ألغاه دون غيره ، وأما فذلك ترجيح من غيره مرجح إذ ليس في كلامه ما يدل على ذلك ، قلت للمتكلمين على هذا النظم عن هذا السؤال

<sup>394</sup> - سقطت من (س)

<sup>395</sup> - لغة الإخفاء ، وهو في علم العروض زحاف مفرد ، يتمثل في إسكان الحرف الثاني من الجزء . ينظر: موسى الأحمد نوبوات ، المتوسط

الكافي في علم العروض . دار البصائر ، ط: 2009م ، ص 25

<sup>396</sup> - (س): القطف . والذي أثبتناه في المتن هو الصواب من (ر) و (و) ، العصب: زحاف مفرد ، وهو إسكان خامس الجزء من مفاعلتين

فتصير بالعصب (مفاعيلن) . ينظر: المتوسط الكافي ، ص 27

<sup>397</sup> - ينظر: الشريف السبتي ، شرح القصيدة الخزرجية ، ص 71

<sup>398</sup> - ما بين قوسين سقط من (س) ، والمتبث من (و)

<sup>399</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>400</sup> - في (س) مفعولاتن ، وهذا خطأ والأصح هو مفعولات بضم التاء كما أثبتنا من (و)

أجوبة ، أما الشريف -رحمه الله- مبتكر هذا النظم ، ومفيد علمه فظاھر أنه لم يتفطن إلى أن الكلمات التي منها الرموز هي الأوزان العشر ، فلذلك تكلف في الجواب فقال : " ينبغي أن لا يتقيد بهذا الجزء ، لأن السبب الثقيل لا يفارق الخفيف إذ هما كالصوت الواحد ، ولذلك سمّهما معا فاصلة ، فسمّوهما باسم جزء كوتد وسبب ، والصوت الواحد كما لا يتبعض قبل التفكيك ، كذلك لا يتبعض معه ، فمفاعلتن لا ينفك منه إلا متفاعلتن ، ولو انفك عنه فاعلاتك لانفصل الثقيل من الخفيف وهو ممتنع ، وما أدى <sup>401</sup> إلى الممتنع ممتنع ، ولما كان ما عداه من الفروع المنفكة عن أصولها لا يؤدي إلى ممتنع ، علمنا أن مراد الناظم دون فاعلاتك . فإن قلت [و19] لم يذكر الناظم الفاصلة ، ولا أن الثقيل لا يفصل عن الخفيف ، قلت كما أحال بيان التفكيك إذ لم يذكر سوى الأصول على إرشاد الشيوخ إلى مقصد النظم ، كذلك أحال هذا على ذلك -انتهى كلامه- <sup>402</sup> ، وهو ما تكلفه غاية في الحسن ودليل على ما خصّ به من زيادة الذكاء وسلامة الفطرة ، وأما جماعة غيره من الأندلسيين ممّن نظر في هذا النظم بعده ، وجماعة من مغاربة وغيرهم ، فتفطنوا إلى أن الكلمات التي بعضها الرموز هي أوزان التفعيل كما قدمنا ولا وجود فيها لفاعلاتك ، فلم يكل الناظم على هذا بيان تمييز المستعمل من المهمل إلى غيره ، وهذا وجد نبيل وشرح حفيظ ، وقد نقل عن إمام عصره مشرقا ومغربا شيخ شيوخنا أبي عبد الله الأبلبي <sup>403</sup> -رحمه الله- ، والفضل للشريف فإنه المرشد إلى محاسنها ، والعجب منه أنه قال الظاهر أن فاعل حوى إنما هو البيتان بعده ، وجعل ما حواه البيتان إنما هو مجرد الحروف ، وأنها علامات على الأوزان التي هي الأصول المذكورة في البيت قبلها ، ومما يتفرع منها بالنظر لأن البيتتين اشتغلا على تلك الأوزان (قال و إنما أتى بالحروف العشرة في البيتتين لتكون أعلاما للأوزان) <sup>404</sup> بحيث إذا أشار فيما يأتي بعد بحرف من تلك الحروف ، يُعلم أنه أراد الوزن الذي جعل الحرف علامة عليه ، ولا فائدة للبيتتين عنده غير هذا <sup>405</sup> . وأجاب بعض المحصّلين بأن دليل إهمال فاعلاتك اختصاصه بالكاف ، الدال على تركيبه الإضافي لأن مادة الأوزان حروف لمعت سيوفنا ، وليس منها الكاف ، وأصالة الأربعة ليست بالاشتقاق والدلالة على المعنى لأنها قوالب الألفاظ ، وإنما هي بتقديم الودت على السبب في الأصل وبعبكسه <sup>406</sup> في الفرع ، فلا بد من وجود حروف الأصل في الفرع ، لأن مادة الأصل هي مادته وليست الكاف مذكورة في أصول الناظم ، فلا يكون في فروعه ، والحروف التي يوزن بها ما تركب من الودت والسبب فرعا كان أو أصلا لا يخرج عن أصول حروف لمعت سيوفنا ، ومنها الكاف <sup>407</sup> ليست منها ، فما وجدت فيه من الأوزان لا يكون أصلا ولا فرعا ، ثم قال فإن قلت لم يذكر الناظم حروف لمعت سيوفنا ، ومنها السين وهي في مستفعلن ككاف فاعلاتك ، قلت لم يذكرها مجموعة وذكرها مادة للأصول الأربعة ، واختصت بهذا لكثرثها في الكلام والاستعمال بالفاء والعين واللام ، يعني التي يزن بها التصريفيون ، وحروف المد واللين أكثر الحروف وقوعا وزيادتها أكثر من زيادة غيرها ، والميم والنون والتاء من حروف الزيادة وكثير زيادتها ، والسين من حروف الزيادة ، وتصاحب في زيادتها الميم والتاء غالبا ، فذكرهما يغني عنها مع روم الاختصار ، ولما كانت أقل زيادة لم يكن لها حظ في الأصول وصار ذكر الميم والتاء يغني عن ذكرها في الحصر والكاف خارجة ، لأن جميع الأوزان لها مادة من حروف لمعت سيوفنا ، ونظير من الأوزان العربية غير الشعرية ولا تجد لفاعلاتك مادة منها ولا نظيرا من الكلام ، ولا يقال يوجد بأن يجعل وزنه فاعلاتي أو فاعلاتن ، بفتح تاء والنون ، لأننا نقول ياء الإضافة يجوز تسكينها ، فيفوت السبب الثقيل وأما الثاني فلأن نا الذي هو ضمير المتكلم لا يستعمل بغير ألف إلا ضرورة ، وهم لا يستعملوه من أوزان الشعر إلا

<sup>401</sup> - (س): أدري -

<sup>402</sup> - ينظر: شرح القصيدة الخزرجية ، ص 72-73

<sup>403</sup> - مُجَدِّد بن إبراهيم بن أحمد العبدلي التلمساني ، عرف بالأبلي لأن أصله من آيلة من جوف الأندلس ، مجمع على إمامته . توفي بفاس سنة 757 هـ . كفاية المحتاج لمن ليس في الديباج ، ص 180-183

<sup>404</sup> - ما بين قوسين ساقط من (س)

<sup>405</sup> - يراجع: شرح القصيدة الخزرجية ، ص 74

<sup>406</sup> - (س): عبكسه

<sup>407</sup> - (س): السين . وهذا خطأ لأن السين من حروف التقطيع وهي مجموعة في قولك لمعت سيوفنا ، والصحيح هو الكاف الذي تبث في

(و)

ما يوزن به نظير في الكلام العربي وإذا تغير الجزء بزحاف أو علة غيروا وزنه حتى يوافق أوزان العرب ، ولم يعتبروا مفعولات لأنه لا يجوز السابع المتحرك ، لأنّ نون التثنية تسقط للإضافة بخلاف التاء وبخلاف التنوين ، وأيضا فاعلاتي وفاعلاتن على تقدير صحتهما مركبان كفاعلاتك ، والمطلوب صيغة لا تركيب فيها ، انتهى تلخيص ما ذكره هذا المحصل من الكلام مفرّق طويل ، وأثنى على جوابه هذا وأنت خير بما فيه من التكلف وعدم التعود ، فإن الكاف ليست بلازمة الذكر ولا هي مقصودة لذاتها ، وإنما المقصود حرف متحرك يحفظ السبب الثقيل ، وكذلك الياء والنون اللذان قررا في السؤال لا يتعيّنان حتى يصح جوابه عنهما بما ذكر ، رأييت لو كان كاف فاعلاتك مكسورا لمؤنث و أبدل سينا على لغة من يرى ذلك ، ولفظها مثل سين مستفعلن فيما ذا يجب ، فإن قيل حكمهما حكم الكاف لأنها بدل منها ، قلنا هو لم يعتبر في حروف لمعت سيوفنا إلا مجرد صور الحروف لا دلالتها على معان مخصوصة ، أو يقال يجعل بدل الكاف ها ، وليس اعتبار السين بالأولى من اعتباره ، لأن كليهما من حروف الزيادة ولا تغني زيادتها عن زيادة السين التي أضافها إلى حروف المصنّف ، بل محال زيادتها أكثر من محال زيادة اللام ، فليس اعتبار السين بأولى من اعتبار الهاء ، أو يقال يجعل بدل التاء والكاف لامين كزوائد التضعيف ، ومثل هذه التقديرات كثير ، وتأمّل ما يأتي في العلل من الترفيل<sup>408</sup> والتذييل<sup>409</sup> والتسبيغ<sup>410</sup> ، وأما قوله أنه مركب والمطلوب صيغة لا تركيب فيها ، فإنّ عنى بالتركيب كونه مضافا ومضافا إليه ، فقد بيّن أنّ المقصود ما يحفظ السابع المتحرك ، ولا خصوصية لضمير أو غيره إلا موافقة الكلام العربي مفردا كان أو مركبا ، وهذا نظير تمثيلهم السبب الثقيل بلك ، مع كونه جارا ومجرورا ، فلا بُد في تمثيل الجزء بالمضاف والمضاف إليه ، وأقوى من هذا اعتبارهم وزن فاع لاتن ذو الودت المفروق ، ولا نظير له ، وإنّ عنى بالتركيب المطلوب نفيه كون الكلمة بصيغة المفرد انتقض بمفاعيلن وفاعلاتن ، فإنها من صيغ الجموع ، فإذا ظهر أنه لا خصوصية للسين توجب إضافتها لحروف المصنّف فهي كغيره من الحروف ، فكما وجدت في فروع الأصول التي ذكرها المصنّف ، وليس في كلامه ما يدل عليها وإنما يرشد إليه الشيخ<sup>411</sup> فكذلك [و20] يرشد الشيخ إلى إهمال فاعلاتك ، ويكون جواب الشريف أقرب للقبول من هذا الجواب بناء على عدم التفطن للأوزان العشرة من البيتين ، وضعف هذا الجواب جواب الشريف عن إهمال فاعلاتك ، وعما أجاب به عن السؤال الذي أورده على نفسه<sup>412</sup> ، فقال الأمر في الفاصلة والفك مفترق ، فأما الفاصلة فلم يذكرها بوجه ، بل نص على إسقاطها وبيّن وجهه ، وهو الذي لا يصح سواه ، وأما الفك فقد ذكره بآتم وجه في ألطف ذكر ، ثم ذكر كيفية استخدام كلام الناظم الفك على ما أشار إليه في جوابه عن إهمال فاعلاتك ، ثم قال وبان افتراق الفك من الفاصلة ، وضعف جواب الفاصل ولم يبق إلا الجوابان السابقان ، قلت أما قوله لم يذكر الفاصلة إنّ عنى باسمها ، فمسلم ولكن ليس كل ما لم يذكره باسمه لا يعتبره بل يعتبره ، ويكل بيانه إلى المعلم إلا لزم أن لا يعتبر الفروع في هذا المحل لأنه لم يذكرها باسمها ، وهو باطل لنصّه على اعتبارها وإنّ عنى أنه لم يذكر الفاصلة بمادّتها فممنوع ، لأنّ مادّتها السببان ، وقد ذكرهما ، و وكلّ أمر تسميتها إلى المعلم كما ذكر أصول الفروع ومادّتها هنا ، و وكلّ فكها وتعيين مستعملها ومهملها إلى المعلم ، وبان بهذا أن الناظم ذكر الفاصلة بأقوى وجه ، فأين قول المجيب لم يذكرها بوجه ، وقوله بل نصّ على إسقاطها إلى آخره ، فبناء على ما شرح به قول الناظم<sup>413</sup> من جزأين فرعين لا سوى ، وقد تقدّم أنّ الشريف شرّحه بغير ذلك وإنّ شرّحه أرجح ، فهذا إذا استدلال بمحل النزاع ، وأيضا فإن الظاهر عند الشريف أن الناظم

<sup>408</sup> - وهو زيادة سبب خفيف على الودت المجموع في آخر الجزء. إميل بديع يعقوب ، المعجم المفصّل في العروض والقوافي 261/3

<sup>409</sup> - وهو زيادة حرف ساكن على الودت المجموع في آخر الجزء. المعجم المفصّل في العروض 261/3

<sup>410</sup> - هو زيادة حرف ساكن على السبب الخفيف في آخر الجزء. المرجع نفسه

<sup>411</sup> - ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي ، صاحب نظم الرامزة في علم العروض والقافية ، والمشهورة بالقصيدة الخزرجية.

<sup>412</sup> - يقول الشريف في شرحه للخزرجية: "فإن قيل: قد قرّرت أنّ الأجزاء عشرة ، وأنّ الذي يقتضيه الفك أحد عشر ، وجعلتم الجزء الذي ينفك إذا ابتدأتم من السبب الأخير من (مفاعلتن) وهو (فاعلاتك) ، مهماً فمن أين يعلم ذلك من كلام الناظم ، وهو لم يذكر إلا أن الأجزاء عشرة ولم يعيّن تلك العشرة غير أنه أوماً إلى ما يقتضيه الفك ، فما الذي يهدي القارئ إلى أن (فاعلاتك) هو المهمل من جملة الأجزاء" شرح الخزرجية ، ص 72

<sup>413</sup> - (س): النظم

قائل بالفاصلة كما قدمنا عنه ، وإن كنا قدمنا أن الظاهر أنه ينبغيهما مع احتمال أنه قائل بها ، وهذا هو الحق أعني اعتبار ظاهر لفظه واحتمال أن يكون أراد غيره ، وأما قوله ذكر الفك بأنم وجه ، والغرض أن الكلام مع قطع النظر عن النص عن الأجزاء في البيتين ، فإن عنى من غير حاجة إلى معلم فلا خفاء بها في هذه الدعوى من الضعف ، فإن المذكور بأنم وجه لا يخفي على الأغبياء فضلا عن فضلاء الأذكياء ، وقد رأيت ما في دليله على إهمال فاعلاتك من البحث فكيف يدعي فهمه من النظم بأنم وجه ، وإن عنى مع إرشاد المعلم فهو عين قول الشريف ، وأما قوله بأن افتراق الفك الفاصلة ، إن عنى افتراق الخفيفين فمسلم ولم ينفه أحد ، وإن عنى في الاحتياج إلى المرشد إليهما من كلام الناظم ونفيه فلم يبين وهو أول المسألة ، وأما قوله (وبان ضعف جوابيه فبعد إطلاعك على البحث معه بيان قوتيهما وضعف التضعيف)<sup>414</sup> ، وأما قوله فلم يبق إلا الجوابان السابقان يعني بهما طريقتيه المتقدمة في التفكيك والإشارة إلى الأجزاء في البيتين ، وقد علمت ما في طريقتيه فلم يبق الجواب الحق إلا الإشارة إلى الأوزان في البيتين الدالة على أن فاعلاتك ليس منها ، وقد أطنبنا في هذا البحث بما لا كبير طائل تحته ، ثم أورد المجيب بحثا بناء على اعتبار جوابه بتقدير كون فاعل حوى ضمير تركيب الجزء ، وإن الفك معلوم من الأصول المذكورة ، وأن ترتيب الفروع بالتقديم والتأخير بحسب ترتيب الأصول ، فالفرع السابق على غيره من الفروع الذي هو خامس الأوزان هو فرع الأصل الأول ثم هكذا إلى آخرها ، فقال إذا كان الأمر كذلك فلا حاجة بالناظم مع اختصاره الوجيز إلى قوله أصابت البيتين ، إذ لا فائدة لهما إلا الإشارة إلى رموز الأجزاء غير المهملة ، وكيفيه في ذلك أن يقول بعد قوله حوى ، فرتب إلى الياء فيعلم أن الألف (لأول)<sup>415</sup> الأصول فعولن ثم كذلك إلى آخرها ، لا يقال فأندتيهما تعيين العشرة ، وتعيين إهمال فاعلاتك لأننا نقول تعيين الأمرين تقرر بطريقنا<sup>416</sup> الواضح ، وأيضا لم تتعين ألفاظ الأجزاء من البيتين لأنه لم يذكر ألفاظها ، وإنما ذكر الموزون بها عكس القضية فلا يصلح أن يقال فائدة البيتين تعيين الأجزاء والرموز فيهما للكلمات الدالة على الأجزاء ، ولو فعل ما ذكرنا لكانت لنفس الأجزاء وهو أرجح لحصول مراده - انتهى - ببعض اختصار (فتأمله)<sup>417</sup>.

قلت الشرح المليح والإعراب الرجح ، جعل أصابت فاعل حوى ، وبالبيتين تعيّن الأجزاء<sup>418</sup> المستعملة وترتيبها ، وأن غيرها مما لم يذكر مهمل ، وبالأبتداء بالحروف تعيّن كونها رموزا على وزن ما دخلت عليه ، وصح أن يقول بعدها رتب ، أي كما ذكرتها ، وظهر أن الـ في الياء للعهد الذكرى وهي ياء يعتادها ، ولو يذكر ذلك لما علم كونها عاشرة حروف أبجد إلا بمرشد. وقوله دخلت الرموز على الموزونات لا على الأوزان ، جوابه أن الموزونات داله على الأوزان دلالة بيّنة ، وأيضا فقد قرنا في الشرح أن أصابت إن كان هو العامل فعلى تقدير مضاف ، أي أوزان أصابت ، وأما قوله أن الأمرين تعيّنًا بطريقنا الواضح قد علمت ما في طريقة الواضح من ضعف الدلالة على إهمال فاعلاتك لكثرة الاحتمالات ، وقد قال هو وغيره أشعر لفظ الناظم بعدم تركيب الثقيل مع المجموع في الخماسي ، لئلا يجتمع أربع متحركات لغير زحف ، ولا توجد في شعر ، وإذا امتنع مع تقديم السبب امتنع مع تأخيره ، لئلا يتوالى الأربعة عند تركيبه مع جزء آخر ، وبعدم تركيب الخفيف مع المفروق فيه لما يلزم من استعماله مضافا ، فإن (مفعول) لا يترك تنوينه إلا مع الإضافة ، وذلك يستثقل من الشعر ولما امتنع مع تقديم السبب امتنع مع تأخيره بالحمل عليه ، وبعدم تركيب الثقيل والمفروق لأدائه إلى الإضافة ، ولأن مع تأخير الثقيل يتوالى الأربعة عند تركيبه مع آخر من غير نقص ، وبعدم تركيب ثقيلين مع مجموع لتوالي ستة متحركات مع تقديمهما ، وأربعة بلا زحف مع تأخيرهما ، وبعدم تركيب ثقيلين مع (مفروق)<sup>419</sup> ، لاجتماع خمسة مقدّمين أو مؤخرين ، فإن توسطهما فلا اجتماع ستة إن ركب مع مثله ، وبعدم تركيب السببين بتقديم الخفيف

<sup>414</sup> - ما بين قوسين ساقط من (س) وما أتبناه كان من (و) ، (ر)<sup>414</sup>

<sup>415</sup> - سقط من (س)<sup>415</sup>

<sup>416</sup> - (س): بدليلنا.<sup>416</sup>

<sup>417</sup> - زيادة في (مس)<sup>417</sup>

<sup>418</sup> - (س): أجزاءه<sup>418</sup>

<sup>419</sup> - (س): مجموع. والصحيح ما ذكرناه لأن باجتماع الثقيلين مع المفروق تجتمع خمسة حروف متحركة<sup>419</sup>

عكس الفاصلة مطلقا لتوالي أربعة من نفس الجزء مع التقديم ، وأربعة مع التأخير إن ركب [و21] مع مثله ، وبعد تركيب السببين ، وبإهمال فاعلاتك في الأجزاء ، وبعد تقديم الثقل فيه على الوجد وتأخير الخفيف عنه لتوالي أربعة بلا زحف ، وبعد تركيب الفاصلة والمفروق لما يؤدي إليه مع تقديمها [يعني الفاصلتين] <sup>420</sup> من التزام الإضافة الموجب لسقوط التنوين ، ومن توالي أربعة في الجزء ، ومن التوسط عند تركيبه مع مثله -انتهى- . ومع الإنصاف كيف لا يحتاج مع هذه الأمور إلى المرشد ، سيما لأمثال أهل هذه الأعصار ، المتأخرين عن إلقاء الفضائل المتكاسلين في تحصيلها ، فالحق الحاجة إلى البيتين لما ذكر من الفوائد ، والحق بتسليم إلقائها على ما فيه من الضعف جواب الشريف من إحالة الناظم في بعض الأمور إلى المرشد ، وقد يقال قل أن يخلو كتاب عن هذا بسيطا كان أو وجيزا ، أو وسيطا لاسيما المختصرات وخصوصا مثل هذا النظم ، والله الموفق .

ومع ما أفاده الناظم ببني أصابت من الأحكام ، حصل بنظمهما معنى من التغزل لطيف منحى من الإشارة شريف ، كما أن ذلك ممكن في جميع قصيده من أول بيت إلى آخر بيت ، إلا أن إبداء ذلك تكلفا لغير المحصل واشتغالا عن الأهم المقصود من علم هذا النظم ، فهو يقول في هذين البيتين ، إن هذه المرأة التي دل عليها بتاء التأنيث اللاحقة للفعل المسند إلى ضميرها أصابت ، أي وجدت أو قصدت بعينيها اللتين هما سهمان أو كالسهمين ، لما بهما من الملاحاة التي تروع القلوب ، حين نظرت إليها ونظرت إلى جوارحي ، ولم تخطها فتألمت جوارحي لتألم قلبي بعدم وصلها ، والقلب إذا تألم تألمت الجوارح كلها ، لأنه سلطانها إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسدت كله ، فأدركوني يا أحبابي وألحقوني أو تابعوا مصابي باهتمامكم ، بالاشتغال بها يذهب عني هذا الألم بسعيكم في وصلها إياي ، قبل أن أموت من ألم فراقها وقطعها إياي ، كأينا وقوع ذلك الاهتمام منكم ، وسقوطه عنكم في القوة وسرعة النفوذ ، كوقوعي سهميها سواء ، واعتدالا في المساواة والمسارة والتأثير ، فإنها لما سدّتهما نحوي أصابت في الفور ، فإن لم يكن الهمة التي تتابعوني أو تلحقوني بها لإزالة هذا الألم مثلها وإلا وقت نفسي ، ثم اعتذر لأحبابي عن تكليمهم بتكليفهم بهذا الطلب ، بأن لم يجد في النساء اللواتي يزرنه ويواصلنه من أجل المد بالسهمين ، أو في زمن المها واحدة منعت ألم السهمين عنه أو أصابتهما إيّاه لأنه ليس بهما من الحسن ما بالتي أصابته فيتسلى بهما ، [وتقوم له صفات تلك المرأة مقام صفات الممدوحة ولا تداني واحدة منهن في الفضل فضل طولاهن] <sup>421</sup> ، وهي التي أصابته لعدم نظيرها بالوفاء ، فيعتادها ذلك الوفاء من حاله وتسمح بوصاله فترتفع إليه . ولا يخفى عليك بعد هذا الشرح أجرا هذا المعنى في هزل أو جدّ ، ويكون كنى بالمصيبة عن النفس أو الدنيا أو حبّ الآخرة أو منزلة الأبرار .

وقوله خماسيه والسباعي من الإطناب لأن فيه التفصيل بعد الإبهام ، لأنه أبهم الجزء في البيت قبله ثم فسره في هذا ، وهو من الجمع والتقسيم ثم الجمع ، في قوله لا يفوتك تركيبا من ذلك أيضا ، لأنه أبهم في إسناد الفوت إلى الجزء ، ثم فسره بتركيبه نحو ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ <sup>422</sup> ، ومن ثم يكون تنكير تركيبا للنوعية ، وإضافة خماسيه والسباعي المقدرة للاختصاص ، وتنكير تركيبا للنوعية ، وحذف مفعول ترى إما للعلم به أو لتنزيله منزلة اللازم ، أي يكون من أهل الأبصار أو العلم ، ف(ال) في الست والعشر للعهد العلمي <sup>423</sup> ، وإضافة سهمين وجوارح ووقعين إما للاختصاص ، (أو) التشريف ، وتنكير همة للتعظيم أو النوعية ، وإضافة زائراتي وطولاهن للاختصاص <sup>424</sup> وكان حقّه أن لا يقدم المسند إليه في زائراتي <sup>425</sup> ، ويد لأنه يوهم وقوع المنع وإنما نفى اختصاص (الزائراتي به واعتياد الوفاء) <sup>8</sup> ، وإنما نفى

- ما بين المعقوفتين زيادة في (و) <sup>420</sup>

- (و) ، (ر) : "فيتسلى بها وتقوم له مقام تلك ولا فضل طولاهن" . والأنسب هو الذي نقلناه من (س) . <sup>421</sup>

- طه: 25 <sup>422</sup>

- لام العهد العلمي هي نوع من أنواع اللام العهدية ، وتسمى أيضا لام العهد الذهني ، وهي التي سبق العلم بالمعريف بها . ينظر: عبد <sup>423</sup>

الرحمن حسن حبّكه الميداني ، البلاغة العربية ، أسسها وعلومها وفنونها . دار القلم ، ط 1 : 1996م ، 1 / 441

- سقط من (س) <sup>424</sup>

- (س) : دائرتي <sup>425</sup>

اختصاص طولاهن به وليس كذلك ، لأن المنع واعتياد الوفاء لم يقعا ، فكان الأولى ألا حجت ويعتاد حرفي النفي وال (ال) في الوفا لتعريف الحقيقة ، وإسناد حوى على الوجهين يشبه أن يكون من المجاز العقلي لأنه إسناد إلى المكان ، والحاوي حقيقة الناطق ، وسهيمها من الاستعارة الترشحية<sup>426</sup> ، ولفظ الهمة يحتمل أن يكون مجازا<sup>427</sup> من إطلاق السبب على المسبب إذ المراد بالهمة تنجيتها وهو الدّواء ، لأنّ الاهتمام بالشيء سبب الإتيان به ، وتشبيهها بوقعي السّهمين من تشبيه المساواة ، والأولى فيه عند بعضهم العدول إلى لفظ المشابهة دون التشبيه ، ويد طولاهنّ إن لم يكن إطلاق اليد على الفضل والإنعام من باب المشترك ، فهو مجاز مرسل<sup>428</sup> تسمية للشيء باسم آله ، ويحتمل التورية<sup>429</sup> وإسناد الاعتقاد إلى الوفا من المجاز العقلي<sup>430</sup> ، وألفاظ الخماسي والسباعي والستّ والعشر من مراعاة النظير<sup>431</sup> ، وألفاظ الأوزان أيضا كذلك ، وكذا لفظ أصابت وسهيم وجوارح ، وكذلك اليد والطول والوفاء ولا يبعد أن يكون لفظ الوفاء ، وسوى ، وترى ، من الأرصاد المسمى بالتسهم ، وهو أن يذكر قبل القافية من الألفاظ ما يدل عليها<sup>432</sup> ، وفي البيتين الأولين لف نشر مرتب لرجوع فعولن إلى خماسيه ، و مفاعيلن إلى السباعي ، والله أعلم.

## الإعراب

يحتمل خماسيه والسباعي وهو أكثر الاحتمالات أن يكونا بدلين ، من الضمير الفاعل يأتي في البيت قبلها ، بدل مفصل من مجمل ويحتمل أن يكونا فاعلين يأتي ، ورابط جملة أتى سوا جعلت خبرا أو حالا ، الضمير المضاف إليه خماسي والمقدّر في السباعي وال (ال) النائية عنه ويبعد أن يكونا بدلا من الخبر أو الضمير المجرور للفصل بجملة الخبر على التقدير الأول ، وبجملة الحال على الثاني ، وقل جملة اعتراض لتأكيد الأخبار ، أو حشو لإقامة الوزن ، ولا من لا يفوتك نافية والمراد بها [و22] النهي ، وتركيبا تمييز لضمير الجزء الفاعل يفوت من تمييز الجملة ، طاب مُجدّ نفسا ، أي لا يفوتك تركيبه ، وهذا التقدير هو الذي يُعرف به تمييز الجملة ، إذ ذاك أصله وهو يجعل التمييز فاعلا ويضاف إلى المميّز نحو: طابت<sup>433</sup> نفس مُجدّ ، وإذن هاهنا وإن دخلت على المستقبل إلا أن الظاهر أنها لا تنصب لأنها لم تنصدر ، لأن قبلها سوف وحرف العطف ، وفي جعلها كالتّي تقدّم عليها حرف العطف خاصة فيجوز أن تنصب وأن ترفع نظر ، بل في صحة تركيب الناظم نظر فإنه يحتاج إلى تصحيحه ، فإن سوف كالسين في كونها ك بعض حروف الفعل ، فلا يفصل بينها وبينه بشيء ، وتقدّم في التركيب ما يقتضي أن سوف عطف على جواب شرط مقدّر ، وفعولن وما بعده من الأوزان يحتمل أن يكون أبدا من الجزء ، من بدل المفصل من المجمل ، بأن يكون فعولن بدلا من خماسيه وما بعده بدل من السباعي ،

<sup>8</sup> - سقط من (س)

- ويعرّف العلوي الاستعارة الترشحية ، بقوله: إذا استعير لفظ لمعنى آخر فيذكر المستعار نفسه ، لا يُسمّيها الاستعارة المرشحة ، كقول<sup>426</sup> كُتِبَ عَزّة "تقري الرياح رياض الحزن مزهرة إذا سرى النّوم في الأجفان أيقاظا . إنعام فوّال عكاوي ، المعجم في علوم البلاغة . دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط2: 1996م 100/1

- يقول ابن الأثير: "فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة ، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضوع إلى هذا الموضوع ، إذا تخطّاه إليه". المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، قدّم وعلق عليه أحمد الحوفي و بدوي طبانة . دار نهضة مصر - القاهرة. 84/1

- هو الكلمة المستعملة قصدا في غير معناها الأصلي لملاحظة علاقة غير المشابهة مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي. السيد<sup>428</sup>

أحمد الهاشمي ، جواهر البلاغة. المكتبة العصرية صيدا - بيروت ، ص252

- "قالوا في رسمها أن يذكر لفظ له معنيان أحدهما قريب و الآخر بعيد وبرد البعيد ، فيروى عنه بالمعنى القريب أي يستر به كأنه جعل<sup>429</sup> وراء القريب ولذلك يسميها بعضهم الإيهام" الحافظ التنسي ، نظم الدرر والعقبان في بيان شرف بني زيان. ص200

- وهو إسناد الفعل أو معناه إلى الملابس له ، غير ما هو له بتأول. الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الكتب العلمية<sup>430</sup>

بيروت - لبنان ، ص28

- "وربما سمي التناسب والائتلاف ، وحقيقته أن يجمع بين أمر وما يناسبه دون تضاد ليخرج الطباق. والمناسبة تارة بين المعنى<sup>431</sup> والمعنى ، وتارة بين اللفظ واللفظ ، وتارة بين اللفظ والمعنى" ينظر: نظم الدرر والعقبان ، ص231-232

- ينظر: البلاغة العربية ، أسسها وعلومها وفنونها ، 385/2<sup>432</sup>

- (س): طاب<sup>433</sup>

ويحتمل أن يكون أبداً من الضمير الفاعل ليفوت ، وهو ضمير الجزء ومن تركيباً ، ويضعف أن يكون أبداً من الجزء في قوله ومن جنسيهما الجزء ، أو من ضميره للفصل ، أو يحتمل أن تكون مبتدأة محذوفة الخبر أي منه أي الجزء أو منها ، أي الأجزاء فعملن إلى آخره ، وأصول على هذه الأعراب خبر مبتدأ مضمرة أي وهي ، أو هذه الأربعة أصول الست ويحتمل أن تكون مبتدأة خبرها أصول والجملة حال من التمييز أو من المميّز ، وفيه ضعف لخلوه من الواو ، ومن الضمير الرابط ومفاعيلن ومفاعلتن على حذف العاطف والإبدال المذكورة فيها من بدل المفصل من المجمل إلا أنه غير واف ، فيتعيّن قطعه ونية المعطوفات هنا لا تحسن لقوله أصول الست والعشر ، مبتدأ خبره ما الموصولة الاسمية بعده وربط الصلة محذوف وهو منصوب متصل ، وفاعل حوى تقدّم وكذا فاعل أصابت و با بسهميها للآلة وكذا با بهمة على تجوّزن وكوقعيهما إن قدرت الكاف حرفية فالمجرور في موضع صفة لهمة ، وإن قدرت الكاف حرفية فالمجرور في موضع صفة لهمة ، وإن قدرت اسمية فهي الصفة وكذلك سوى ، ويجوز أن يكون سوى حالا من همة ومن الضمير المخفوض بوقعي ، وفي جعلهما<sup>434</sup> حالا من أحدهما أو من الضمير المستكن في متعلق المجرور ، أو من الكاف إن كانت اسماً أو من الضمير فيها لكونها بمعنى مثل قلق ، لأن سوى بمعنى مستويين ، ولا يكون من صفة الواحد ، وأجاز ذلك بعضهم لكونه يراه بمعنى تام ، وفيه نظر لما تقدّم في مدلوله . وزائرتي مبتدأ وفيهما متعلق به ، وفي للسببية أو للطرفية على حذف مضافين أو في زمن أصابتهما إياي ، وضمير فيهما وحجبتهما ووقعيهما للسهميين ، وحجبتهما خبر زائرتي ، فإن قدرت ما حجازية فالجملة في محل نصب ، وإن قدرتها تيميّة ففي محل رفع ، وفاعل حجبت ضمير الزائرات ، ووحدته على حدّ تقدير قوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾<sup>435</sup> ، والأولى في هذا المقام حجبتها بالنون ، لأنه جمع قلة نحو قوله تعالى ﴿ فَلَا تُظَلِّمُوا فِيهِنَّ ﴾<sup>436</sup> . ويد طولاهن مبتدأ خبره جملة يعتاده ، وجملة النفي معطوفة (على التي)<sup>437</sup> قبلها.

## المتن

أُولَٰئِكَ عَدُوٌّ لِّكُمْ لِحُزْنِهِمْ تَبَايَعُوا \* فَرِيبٌ إِلَيَّ الْيَاءِ زَنُ دَوَائِرُ حَفْشَلَقِ

جَلَتْ حَصَّ شَمْرِ بَلْ وَفَزِنْ لِدُووَطَا \* حَثْمَنْ ابْنُ زُهَيْرٍ وَلَهُ فُلٌ سِتَّةٌ

يَعْرِزُ قِسْ تَثْمِينُ أَشْرَفُ مَا تَرَى \* وَطُولُ عَزِيزِ كَمْ يَدْعُبِلْكُمْ طَوُّوا

## الشرح

## المفردات

رَتَّبَ أمر من رتب ، أي اجعل حروف أبجد العشرة التي تضمنها البيتان قبل ، مرتبة على عدد الأجزاء العشرة ، الأول للأول إلى آخره ليكون كل حرف علما على جزء ، فالألف لفعولن ، والباء لمفاعيلن ، والجيم لمفاعلتن ، والdal لفاع لاتن مفروق<sup>438</sup> الودت ، والهاء لفاعلتن ، والواو لمستفعلتن مجموع الودت ، والزاي لفاعلاتن مجموع الودت ، والحاء لمتفاعلتن ، والطاء لمفعولات ، والياء لمستفع لن مفروق الودت ، قال **الجوهري** : "المَرْبُتَةُ المَوْبُتَةُ وهي أعلا الجبل ، وقال **الخليل**

434 - في (و): جعله

- آل عمران: 435

436 - التوبة: 36

437 - ساقطة من (س)

438 (س): المفروق



المراتب في الجبل والصحارى، (وهي)<sup>439</sup> الأعلام التي ترتب فيها العيون والرقباء. تقول رتبت الشيء ترتيباً ورتبت الشيء يرتب رتبوا، (أي)<sup>440</sup> ثبت؛ يقال: رتب رثوب الكعب، أي انتصب انتصابه. وأمر راتب، وترتيب على (ثقل)<sup>441</sup> بضم التاء وفتح العين أي ثابت. والرتب: ما أشرف من الأرض كالبرزخ، جمع رتبة كدرجة ودرج<sup>442</sup>

(زن) أمر من وزن يزن، أصله يوزن حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، واقتطع الأمر من المضارع، قال الجوهري: "وزنت الشيء وزنا وزنة، و (يقال)<sup>443</sup>: وزنت فلانا و وزنت له، و (هذا) يزن درهما، وهو وزن، و وازنت بينهما<sup>444</sup> موازنة و وزانا، وهذا يزن ويوازن كذا إذا كان على زنته أو محاذيه، واتزن المعطي و (انتقد)<sup>445</sup> الأخذ، افتعل قلبوا الواو تاء وأدغموا<sup>446</sup>.

(دوائر) جمع دائرة، وهو الشيء المستدير، قال الجوهري: "والدائرة واحدة الدوائر، يقال في الفرس ثماني عشرة دائرة"<sup>447</sup>، وقال قبل هذا<sup>448</sup>: "داريد وراد و راود ودورانا وإدارة غيره ودور وتدوير الشيء جعله مدورا والمداورة كالمعالجة والدوائر الدهر يدور بالإنسان أحوالا"<sup>449</sup>، وقال أوقليدس<sup>450</sup>: "و الدائرة شكل بسيط محيط به خط واحد في داخله نقطة هي مركزه. (خفشلق) هذه حروف وضعها الناظم، رموزا على [23] الدوائر التي أمر بوزنها، وهي دوائر بحور الشعر كله، لا يوجد شعر إلا وهو من إحدى تلك الدوائر وعددها خمس على عدد حروف<sup>451</sup> الرمز عنها، وكل حرف مأخوذ من اسم دائرة، فالخاء من دائرة المختلف وهي الأولى، والفاء من دائرة المؤتلف وهي الثانية، والشين من دائرة المشتبه وهي الثالثة، واللام من دائرة المجتلب وهي الرابعة، هذا اصطلاح الناظم في تسمية الثالثة والرابعة، وهو رأي بعض العروضيين، وعكس طائفة (كبيرة)<sup>452</sup> من العروضيين، (قال بعضهم، الأكثر)<sup>453</sup> يسمي الثالثة دائرة المجتلب، والرابعة دائرة المشتبه، والقاف من الخامسة وهي دائرة المتفق. فالدائرة الأولى: للطويل والمديد والبسيط، والثانية: للوافر والكمال، والثالثة: للهزج والرجز والرمز، والرابعة: للسريع والمنسرح والخفيف والمضارع والمقتضب والمجتث، والخامسة: للمتقارب. وسميت الأولى دائرة المختلف لتركب أشطارها أجزاء مختلفة، من خماسي وسباعي، وتسمى أيضا مركبة، وأبحرها مركبات لاختلاف الأجزاء، وكذلك الدائرة الرابعة، والثانية بدائرة المؤتلف، لتركب أشطارها من أجزاء مؤتلفة لتمثيلها بكونها سباعية، فهي من أوتاد وفواصل، والفاصلة من خفيف وثقيل ولا يفترقان، ويقعان قبل الوتد أو بعده لأن الفاصلة كصوت واحد، ولذا خصت باسم يخصها، والصوت الواحد لا يفترق. والثالثة بدائرة المشتبه لتشابه أجزاء أشطارها، لأنها أيضا سباعية، لأن سببيها يفترقان فيقع أحدهما أول الجزء والآخر آخره، فلذا اختصت الثانية

- سقطت من جميع النسخ، وما أثبتناه كان من معجم الصحاح للجوهري 133/1<sup>439</sup>

- سقطت من النسخ كلها، والذي أثبتناه كان من معجم الصحاح 133/1<sup>440</sup>

- (س): يفعل<sup>441</sup>

- الصحاح 133/1<sup>442</sup>

- سقطت من النسخ كلها، والذي أثبتناه من معجم الصحاح 2213/6<sup>443</sup>

- في معجم الصحاح: وازنت بين الشينين<sup>444</sup>

- (س): اتقد<sup>445</sup>

- الصحاح 2213/6<sup>446</sup>

- الصحاح 661/2<sup>447</sup>

- أي الجوهري في صحاحه 660/2<sup>448</sup>

- المرجع نفسه 660/2-661<sup>449</sup>

(حوالي 365- حوالي 300 ق م)، عالم رياضيات يوناني، أسس مدرسة في الإسكندرية في عهد بطليموس EUCLID -أقليدس<sup>450</sup>

من تصانيفه: كتاب الأصول والأركان. ينظر ترجمته في Plane geometry الأول، ودرّس الرياضيات فيها، وضع مبادئ الهندسة للتسوية

معجم أعلام المورّد، ص 60

- (س): النظم. وهي زيادة من الناسخ لم ترد في باقي النسخ الأخرى<sup>451</sup>

- (س): كثيرة<sup>452</sup>

- سقطت من (ر)<sup>453</sup>

بالمؤتلف الذي هو أخص من المتشابه ، فإن الألفة ضد الافتراق ، قيل ومن أجل أن السببين لا يفترقان في الثانية ، يظهر ما تقدّم من إهمال فاعلاتك لأدائه إلى افتراقهما ، فلم تستعمله العرب في بحر كما تقدّم ، والله أعلم . قلت وفيه نظر لا يخفى .

والرابعة دائرة المجتلب لكثرة أبحرها ، والجلب لغة الكثرة ، وقيل لأن أكثر أجزاء بحورها مجتلبة من الأولى ، فمفاعيلن من الطويل ، وفاعلاتن من المديد ، ومستفعلن من البسيط . والخامسة دائرة المتفق ، لاتفاق أجزاءها خماسية ، ومن رأى دائرة المجتلب الثالثة وجهه بأن أجزاءها مجتلبة من الأولى ، لدورانها على مفاعيلن من الطويل ، وفاعلاتن من المديد ومستفعلن من البسيط ، ووجه إضافة الرابعة للمشتبه ، لاشتباه أجزاءها في تسمية . قلت ورأيت في نسخة من هذا النظم مزنون بها الصّحة ، وأخبر صاحبها أنه رأى فيها النظم (خفلق) <sup>454</sup> بتقديم اللام على الشين ، وعلى هذا فالناظم موافق لاصطلاح الأكثر ، لكن يضعف هذه النسخة بتقديم الناظم الشين على اللام عند كلامه على الدوائر مفصلة ، وكتب أيضا في النسخة المذكورة خف مفصلا من لشق ، فأما على ما في أكثر (النسخ) <sup>455</sup> من كتب متصلا ، فليس لهذا التركيب معنى فيما نعلم ، إلا كون حروفه رمزا على الدوائر كما قرّنا ، والأشبه في ضبطه على فتح الخاء والشين وسكون الفاء وكسر اللام ، ليوافق بعض أوزان الخماسي كججمرش <sup>456</sup> ، وغير هذا من الضبط وإن صح معه الوزن ، إلا أنه يخرج عن النظر ، وإنما سكن القاف وإن كان حقها الإعراب ، إما للضرورة وإما لأن المراد حروف الكلمة ، فأشبه المهمل و المحكي ، وإما للوقف وإما على كتبه منفصلا ، فقال بعضهم يمكن أن يكون خف أمرا من خاف ، وشلق بكسر الشين واللام إتباعا لكسر الشين ، وأصلها السكون ، وهو "حيوان صغير كالسمكة له رجلان عند ذنبه ، وإن فتحت اللام وسكنت الشين فهو الضرب ، والبضع" <sup>457</sup> ، ولا يصح كلام الناظم على هذا المعنى إلا إذا ادّعى فتح اللام من سكونها ، إتباعا لفتح الشين أو كسر اللام ثم الشين إتباعا ، وكل ذلك لضرورة الوزن ويكون الشلق على هذه الوجوه مفعولا ووقف عليه بالسكون ، وإن كان منصوبا على لغة ربيعة ، ويحتمل أن يكون (خف) <sup>458</sup> مخففا للضرورة من إلى كذا خفوقا أسرع ، وشلق فاعل ، أو من خف يخف خفوفة ضد ثقل ، أو من خف الرجل إذا طاش ، ويراد بالشلق على هذا الرجل إما مجازا أو نقلا ، وضرائر الأشعار تجوز أبعد من هذه التقادير كما ذكر سيبويه في بابه . قلت ، ولا يخفى ما في هذا التكلف الطويل من العناء وقلة الفائدة ، وإنما يرتكب أمثال هذه المشاق لمعنى لطيف .

(أولات) بمعنى صاحبات ، وهو مما ألحق بالمؤنث السالم في إعرابه ، وليس منه لأنه لا واحد له من لفظه ، ومفرده من جهة المعنى ذات ، ونظيره في جمع المذكر أولوا ، و واحد من جهة المعنى ذو . (عدّ) <sup>459</sup> ، قال الشريف : "كذا (رأيت) <sup>460</sup> في نسخة (وحملته) <sup>461</sup> على التصحيف ، ثم رأيت كذلك في أخرى وخرجته على أن أصله عدّ بالتشديد ، أي هذه الدوائر تحتوي على أعداد من الأشرطة ، وعامل الوصل كالوقف فخفف ، ومثله أنشد أبو علي <sup>462</sup> في "التذكرة" : حَتَّى إِذَا مَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَ الشَّرِّ <sup>463</sup> ، فخفف وأطلق عكسه ، بِبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ غَيْهَلٍ <sup>464</sup> ، أجرى الوصل

- (س) : خفلق <sup>454</sup>

- (س) : النسا <sup>455</sup>

<sup>456</sup> - الجَّحْمَرِشْ ، العجوز الكبيرة ، والجمع جحامر . ينظر : الصحاح 3/997 ، الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، إعداد وتقديم : مُجَّد عبد

الرحمن المرعشلي . دار إحياء التراث ، ط : 2003م ، ص 542

<sup>457</sup> - ينظر ، الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، ص 828

<sup>458</sup> - سقطت من (ر)

<sup>459</sup> - سقطت من (س) ، و كان في مكانها فراغ بمقدار كلمة .

<sup>460</sup> - (س) : رأيت

<sup>461</sup> - سقطت من (س)

<sup>462</sup> - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي الفارسي ، من الأئمة في علم العربية ، أ قام عند سيف الدولة في حلب ثم سحب عضد الدولة في فارس . أخذ أبو علي الفارسي عن الزجاج وابن السراج ومن تلامذته : ابن جني ، من تصانيفه : التذكرة ، والمسائل الشيرازيات . ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين 120 ، إنباء الرواة 1/273 ، وفيات الأعيان 80/2

مجرى الوقف لأن التشديد جائز في الوقف ، وأمثال هذه الضرورة مستعملة كثيرا عند الناظم.-انتهى.- قلت وعلى ما قال فهو في الأصل مصدر بمعنى الإحصاء ، ومنه<sup>465</sup> ﴿إِنَّمَا نُعِدُّ لَهُمْ عَذَابًا﴾<sup>466</sup> ، أو اسما لمقدار ما يعدُّ أو للشيء المعداد ، وكلام الناظم يحتمل الأمرين ، أي هذه الدوائر ذوات إحصاء للبحور ، تعدّها ولا يشد عنها من أبحر الشعر شيء ، أو هي أولات أبحر معدودة فيه ، وهذا الثاني هو ظاهر شرح الشريف ، وعليه فلفظه مخالف للأصل من جهة تخفيف (المشدّد)<sup>467</sup> ، ومن جهة إطلاق المصدر على المفعول أي المعداد ، قال الجوهري: "وعددت الشيء عدا أحصيته ، والاسم العدد والعديد ، يقال هم عديد الحصى والثرى [و24] ، أي في الكثرة وعديد بني فلان يعد فيهم وعدّه فاعتدّ صار معدودا ، واعتدّ به"<sup>468</sup> ، وهذا كله على أنّ العين مفتوحة ، كما هو ظاهر كلام الشريف ، ويجوز كسرهما مع ادعاء التخفيف من التشديد (ومعناه أولات كثرة)<sup>469</sup> ، قال الجوهري: "العِدُّ بالكسر (الماء)<sup>470</sup> الذي له مادة لا تنقطع كماء العين والبئر ، والجمع الأعداد. والعِدُّ أيضا الكثرة ، يقال إنهم لذوو عِدٍّ وقبصٍ"<sup>471</sup> ، فيكون معنى كلام الناظم على هذا ، الدوائر أولات مادة من أشخاص بحور الشعر ، لا انقطاع لتلك الأشخاص ، فإن كل بحر من البحور لا تتناهى أحاده ، وهي وإن كانت خمسة فهي أولات أبحر ، لأنها خمسة عشر ، والحاصل أن وصف الدوائر بكونها ذوات مادة لا تنقطع ، أو ذوات عدد كثير ، إنما هو باعتبار ما يتفكك منها من الأشخاص والأنواع ، وإلا فهي من العدد القليل ، لأنها خمس ويصح صرف هذين المعنيين إلى الأبحر على حذف مضاف في كلام الناظم ، أي زن بحور دوائر كذا ، تلك البحور لا تنقطع مادتها باعتبار أشخاصها فإن أشخاص كل بحر غير متناهية ، ولذا سمي بحرا أو تلك البحور أولات كثيرة ، باعتبار الأعراب والضروب ، أو على حذف مضافين ، أي أجزاء أبحر دوائر ، وهذا أظهر الوجوه على ما ترى في التركيب ان شاء الله تعالى . قال بعضهم ويمكن صوابه عُدّ بضم العين وكسرهما ، جمع عدوة ناحية الوادي ، فاستعيرت للأبحر (باعتبار)<sup>472</sup> ما تقدّم ، أو أصله المشدد ثم أبدل من أحد المثلثين ياء كراهة توالي المثلثين ، نصّ عليه في "المفصل"<sup>473</sup> (والتسهيل)<sup>474</sup> و غيرها ، كأمليت وتظنيت وأعلّه إعلال قاض ، وكتب (بحذف)<sup>475</sup> الياء على المختار في الوقف ، وبه وجه الأعلام بيت الكتاب: "قواطناً مكّة من وُرقِ الحَمِّ"<sup>476</sup> أصله الحمام ، فحذف الألف لزيادتها وأبدل من الميم الثانية ياء وكسر ما قبلها

- لم أتمد إلى قائل البيت المذكور ، وهو بلا نسبة في العيون الغامزة 16 ، وقد ذكر ابن جني هذا البيت في المحتسب بنسبته إلى أبي<sup>463</sup> علي الفارسي ، قال : "وأشدهنا أبو علي البيت ، أراد غير الشر فحذف الراء الثانية "المحتسب ، تحقيق: علي النجدي وآخرون ، القاهرة 1969م ، 77/2 ، وقد ورد البيت في الموشح للمرزاباني ، تحقيق: علي محمد الجاوي ، دار النهضة ، ص 151:

دعوت قومي ودعوت معشري  
حتى إذا لم أجد غير الشر

كنت امرأة من مالك بن جعفر

- البيت لمنظور بن مرثد الأسدي ، جاء في أرجوزة طويلة مطلعها: من لي من هجران ليلي من لي . مجالس ثعلب ، تحقيق: عبد السلام<sup>464</sup> هارون . دار المعارف - مصر - ، ط 2: 1956 ، 535/2 ، وجاء في العيون الفاخرة الغامزة ، ص 16

<sup>465</sup> - (س): ومثله

<sup>466</sup> - مريم: 84

<sup>467</sup> - (س): العدّ

<sup>468</sup> - الصحاح 505/2

<sup>469</sup> - سقطت من (س)

<sup>470</sup> - (س): المال

<sup>471</sup> - الصحاح 507/2

<sup>472</sup> - سقطت من (س)

<sup>473</sup> - راجع: ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه ، إميل بدیع يعقوب. دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان. ط 1: 1422هـ - 2001م. 478/5

<sup>474</sup> - سقطت من (س)

<sup>475</sup> - (س): بفتح

<sup>476</sup> - البيت للعجاج في ديوانه 59 ، وتأويل مشكل القرآن 237 ، وتهذيب الألفاظ 445 ، واللسان مادة (ألف) 354/10

لتسلم من الانقلاب<sup>477</sup>، ولا يقال هذا سماعي لنص الرّماني<sup>478</sup> في أواخر شرح أصول ابن السراج<sup>479</sup> على جوازه في الضرورة، فهو من الضرائر القياسية، بل قال ابن السيد ذلك لغة.

قلت، أما الوجه الأول فخلافاً الرواية والخط الموجود في النسخ، ولأن قوله باعتبار ما تقدم عنده من المعنيين يشعر بعدم التناهي، واستعارة العدوتين للبحور يؤذن بتناهيها، و(حصرها)<sup>480</sup> من الجهتين، إلا أن يقال لابد من ذلك، فإن غير المتناهي قد يوصف بالتناهي من بعض الوجوه، وأما الوجه الثاني ففي غاية الحسن إلا أن الظاهر في كونه سماعاً أو جائز في الضرورة أو لغة اضطراراً، ونص في التسهيل على أنه سماع، ورأيت في بعض شروح هذا النظم ما نصّه: أولات عدت إشارة إلى أجزاء التفعيل عدت تقدّمت. قلت كأنه وقع له ما مضى، عدا يعدو أي جاوز، وأسندته إلى ضمير المؤنث العائد على الأجزاء، ولا يـ هذا التركيب إلا إذا جعل أولات موصولة كدوات عند بعض الطائيين، ويتوقف على نقل ويصح على هذا أن يكون عدت بمعنى صارت وجزءاً خبره.

(جزء لجزء) تقدّم تفسير الجزء لغة، ومراد الناظم هنا، قال الشريف: "إنّ هذه الدوائر مؤلفة من أجزاء مضمومة لأجزاء"<sup>481</sup>، وقال غيره هو بيان للوزن الذي أمر به، كأنه قيل ما صفة الوزن بالأجزاء، فقال جزء لجزء أي صفة الوزن ضم جزء لجزء، ولا يخفى فساد هذا التقدير، لأنّ ضم الجزء للجزء ليس بوزن، وسترى معناه في التركيب إن شاء الله.

(ثنا ثنا) يحتمل أن يكون مضموم التاء، وأصله المدّ وقصره ضرورة، وثنا فعال معدول عن اثنين اثنين، أي أن أجزاء البحور التي تضمّنتها الدوائر المذكورة، يضم منها جزء لجزء، ولا بدّ من تكرار تلك الأجزاء اثنين اثنين في كل بيت، ثم قد تكون التثنية أربع مرات كما في الدائرة الأولى والخامسة، أو ثلاث كما في غيرها، وقال الشريف "في إلى أن الأجزاء التي يقوم منها البحر مثناة، أي تتكرر في كل بحر، لأنّ بيت كل شطر مصراعاً، في كل منهما من الأجزاء مثل ما في الأخرى"<sup>482</sup>، ويحتمل أن يكون ثني ثني مكسور التاء مقصوراً، قال الجوهري: "الثنى مقصور، الأمر يعاد مرتين وفي الحديث "لا ثني في الصدقة" أي لا تؤخذ في السنة مرتين"<sup>483</sup>، وعلى هذا حمل بعضهم كلام الناظم، وقال معناه أنّ الجزئين المضمومين لابد من إعادة ضمّهما مرة بعد مرة. وأما ألفاظ البيتين بعد فالظاهر الخالي من التكلف، أنها إنما أريد بها الرمز عن الدوائر، وأعداد اجزائها، وما ينفك من كل منها من البحور، وتعيين الأجزاء التي يزن بها كل بحر لا غير، فإن اتفق في بعض تلك الألفاظ تركيب يتضمن الإشارة إلى معنى ما فبالعرض لا أنه المقصود بالذات، ومن يسلك في شرحها التزام وقصد المعاني المرتبطة، فقد (ارتكب)<sup>484</sup> وأتى من الأمور فُرطاً، فمما يمكن أن يقال على هذه الطريقة، أنّ خ فصل عما بعده لاستقلاله في الوضع، ولعدم نظيره إن وصل مكسوراً وفتحت التاء بعده، وإن وجد مثل فِطْحُل، ولا نظير لغير هذا الضبط أصلاً، وهو فعل أمر من وخی الشيء يخيه وخیاً فضده، قال الجوهري: "وخيت

<sup>477</sup> - ينظر: القزّاز القبرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة. حققه وقّدم له وصنع فهارسه، رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي،

الزهرء للإعلام العربي، ط1: 1992 ص175

<sup>478</sup> - علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (296هـ-384هـ) باحث معتزلي مفسر، من كبار النحويين، له مئة مؤلف، منها:

المعلوم والمجهول، شرح أصول ابن السراج، والجامع في علم القرآن. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة 180/2

<sup>479</sup> - هو محمد بن السري بن سهل أبوبكر (...-316هـ/929هـ)، أديب لغوي من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي،

قيل: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج. من مصنفاته: الأصول. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة 109/1

<sup>480</sup> -- (س): خصوصاً

<sup>481</sup> - شرح القصيدة الخزرجية، 78

<sup>482</sup> - المرجع نفسه، 80

<sup>483</sup> - الصحاح 2294/6

<sup>484</sup> - في (و)، (ر): ركب

وُخِيكَ وتَوَخَّيْتَه قصدت قصدك ، وهذا وَخِيْ أهلك ، أي سَمَّتهم ، حيث سادوا ، وما أدري أين وَخِي فلان ، أي أين وَجَّه ، و وَخَتِ الناقة تخي وخيا ، سارت سيرا قصدا ، وتوخيت مرضاتك ، أي تخيرت وقصدت<sup>485</sup>

(و<sup>486</sup> ثمن) بفتح الثاء وسكون الميم ، مصدر ثمنت القوم ، (قال الجوهري)<sup>487</sup> : "ثمنت القوم أَثْمَنُهُم بالضم ، أخذت ثمن أموالهم ، وبالكسر كنت ثامنهم"<sup>488</sup> ، قيل وأوقعه الناظم موقع تمنيين لاشتراكهما في الأصل ، ولقوله قس تمنيين .

(زهر) الظاهر أنه علم وهو في الأصل جمع أزهر ، [و25] قال الجوهري: "و الأزهر النَّيِّرُ ، ويسمى القمر الأزهر ، ابن السكيت: الأزهران الشمس والقمر ، (ورجل أزهر)<sup>489</sup> ، أي أبيض مشرق الوجه ، والمرأة زهراء"<sup>490</sup>

(وله) أي اجعله والياء أمر من ولاه مضاعف ولي ، قال الجوهري : "ولي الوالي البلد ، والرجل البيع ولاية فيهما ، وفلان وَلِيَّ و وَلِيَّ عليه ، كسّاس و سِيسَ عليه ، وولاه الأمير عمل كذا"<sup>491</sup> ، وبيعه وتولى العمل تقلد "<sup>492</sup> - انتهى -

(فل) إما من فلول السيف ، أو بمعنى المنهزم ، قال الجوهري: " الفلُّ بالفتح ، واحد فلول السيف ، وهي كسور في حدّه ، وسيف أَفْلُ بَيْنَ الْفَلَلِ ، ومعنى تقلل كسرته الحجارة ، وتقللت مضاربه تكسّرت ، وجاء فلُ القوم أي منهزموهم للواحد والجمع ، وربما قالوا في الجمع فلول وفلال ، وفَلَّلْتُ الجيش هزمته ، وفَلَّه يَقُلُّه بالضم ، فانفلَّ كسره فانكسر ، يقال من فلَّ ذَلَّ ومن أَمِرَ فلَّ "<sup>493</sup> . ويحتمل أن يكون بكسر الفاء ، قال الجوهري: "الفِلُّ بالكسر الأرض التي لم تمطر ولا نبات بها"<sup>494</sup> ، (جلت) أوضحت وكشفت ، قال الجوهري: "الجلي نقيض الخفي ، والجلية الخبر اليقين ، والجالية (الذين جلوا عن أوطانهم ، والجلاء)<sup>495</sup> الأمر الجلي ، تقول منه جلا لي الخبر أي وَضَحَ ، وجلوت أوضحت وكشفت ، وابن جلا أي الذي يقال له جلا الأمور وكشفها ، فلذا لا يصرف ، وجلوت هي أذهبته ، والسيف جلا بالكسر صقلته ، والعروس جلا وجلوت واجتليتها ، بمعنى نظرت إليها مجلوة "<sup>496</sup> (حَضَ) وقع في أكثر النسخ بالضاد ، ومعناه الحث على الشيء ، قال الجوهري: "حَضَّه على القتال حَضًّا ، أي حَثَّه وحضضه حَرَضَ والاسم الحضضي ، والتحاض التحاث ، والمحاضة المحاثاة وقرئ ﴿وَلَا تُحَاضُونَ﴾ - الفجر: 18- ، والحَضُّ بالضم الاسم "<sup>497</sup> - انتهى - ، وتبث في بعض النسخ بالمشالة وهو النصيب ، قال الجوهري: "الحظ النصيب ، والجَدُّ ، وجمع القلة أَحْظُ ، والكثير حُظُوظٌ وأحاطَ على غير قياس ، كأنه جمع أَحْظَ ، وما كنت ذا حَظٍّ ، ولقد حَظَّظْتُ تَحْظُ ، وحظيظ ومحظوظ ، أي جديد ذو حظ من الرزق ، وأنت أحظ "<sup>498</sup> وأصل أحظ احظظ ، فأبدلت الظاء الثانية ياء وجمع كأدل .

<sup>485</sup> - الصحاح 6/ 2520

<sup>486</sup> - سقطت من (س)

<sup>487</sup> - سقط من (س)

<sup>488</sup> - الصحاح 5/ 2089

<sup>489</sup> - ما بين قوسين سقط من النسخ ، وما أثبتناه كان من الصحاح ، أضفناه ليستقيم التركيب ويَتَّضِح المعنى . 2/ 674

<sup>490</sup> - الصحاح 2/ 674

<sup>491</sup> - (س): العمل على كذا .

<sup>492</sup> - الصحاح 6/ 2529

<sup>493</sup> - الصدر نفسه 5/ 1793

<sup>494</sup> - المصدر نفسه

<sup>495</sup> - سقط من النسخ ، وما أثبتناه كان من معجم الصحاح ، أضفناه حتى لا يتداخل المعنى بين الكلمتين (الجالية) و (الجلاء)

<sup>496</sup> - الصحاح 6/ 2303 - 2304

<sup>497</sup> - الصحاح 3/ 1071

<sup>498</sup> - المصدر نفسه 3/ 1172

(شمر) قال الجوهري: "الشمر الاختيال في المشي ، يقال: مرّ فلان يشمر شمرا ، وشمر إزاره تشميرا رفعه ، وفي أمره خَفَّ ، وشمر بفتح الشين وكسرهما منسوب إليه ، والشمرية والشمر كالفسيق الناقة السريعة ، وأنشمر للأمر وتشمر تهيأ ، وأنشمر الفرس أسرع ، قال الأصمعي التشمير: الإرسال ، شمرت السفينة ، والسهم وشمر شديدا" <sup>499</sup> - انتهى - ، وهو عند بعضهم شمر (بكسر الشين) <sup>500</sup> اسم عالم قال ، وأما قاتل الحسين بن علي <sup>501</sup> رضي الله عنهما ، بفتح الشين وكسر الميم ، ويجوز تسكين ميمه مع فتح الشين وكسرهما ، ككتف ويجوز أن يريد الناظم لأنه أنشد رجزا لابن زياد في ذلك فيقول الناظم أحكم بجيد [و26] الشعر وأقواه ، وهو المثلث كسر سنة حلت حظ هذا الرجل ، ونسبة الفعل للشعر من المجاز العقلي لكونه فيه أو به - انتهى - ، ولا يخفى ما فيه و سترى معناه ان شاء الله تعالى . وظهر أن نسخة خط بالمسالة

(بل) حرف إضراب ابطال نحو: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ <sup>502</sup> ، وانتقال نحو: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ <sup>503</sup> ، وهي في هذين حرف ابتداء لا عاطفة لدخولها على الجمل ، وقيل تعطف الجملة كالمفرد ، وفي "التسهيل" و "المغني" استيفاء أقسامها ، وقال الجوهري: "حرف عطف بين النفي والإثبات ، تشرك الثاني في إعراب الأول وهي للإضراب عن الأول ، والإيجاب للثاني ، وتأتي بمعنى ربّ نحو: بل مهمة قطعت بعد مهمة ، وقال الأخفش "هي في ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ﴾ ص:2 بمعنى ان أجيب بها القسم وتأتي" <sup>504</sup> لقطع كلام واستئناف آخر ، نحو:

بل ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا \* بل وبلدة ما الإنس من أهالها <sup>505</sup>

قيل ، ليست من وزن الشعر ، ولكن جعلت علامة لانقطاع ما قبلها ، ونقصانها مجهول كهل وقد ، أما واو بالواو هو وقع ، أو ياء ، وقيل تضيف آخر هل بلّ وقد . (و فزن) يحتمل أن تكون الواو عاطفة ، وما بعدها فعل ماض ، مسند إلى نون الإثبات ، بوزن فلن من الفوز بمعنى النجاة أو الهلاك ، قال الجوهري: "الفوز النجاة والظفر والهلاك أيضا ، تقول منهما: فاز يفوز ، وفوز مات ، و أفازه الله بكذا ففاز به ذهب ، والمفازة النجاة واحدة المفاوز ، قال ابن الأعرابي: سميت بذلك لأنها مهلكة من فوز هلك ، وقال الأصمعي: تفاؤلا بالسلامة والفوز" <sup>506</sup> ، أو بمعنى مجيء القوم مرة ، قال ابن القوطية <sup>507</sup>: فإن القوم فوزوا ، جاؤوا بمرة أو بمعنى ارتفاع الماء وغيره ، ويحتمل أن تكون الواو أصلية مفتوحة مع فتح الفاء أو كسرهما ، وهو أيضا ماض مسند إلى النون أي عجلن ، قال الجوهري: الوَفَزُ والوَفَرُ ، العجلة والجمع أوفاز . يقال نحن على أوفاز ، أي على سفر قد أشخصنا ، وأنا على أوفاز ، ولا تقل على وَفَازَ ، واستوفز في قعدته ، قعد قعودا منتصبا غير مطمئن <sup>508</sup> ، ويكون وفز مرادف استوفز ، وقال الفتبي على وفاز لغة أيضا ، والوفز الاحتفاز ، وكون الانسلن مستعجلا على غير طمأنينته .

<sup>499</sup> - الصحاح 703 / 2

<sup>500</sup> - سقط من (س)

<sup>501</sup> - هو الإمام الكامل سبط رسول الله ﷺ ، أبو عبد الله الحسين ابن أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي . سير أعلام النبلاء 280/3

<sup>502</sup> - الأنبياء: 26

<sup>503</sup> - الأعلى: 16

<sup>504</sup> - ما بين قوسين سقط من (س) ، وتابث في (و) ، (ر)

<sup>505</sup> - البيت للعجاج في ديوانه 13/2 ، العروض 76 ، رفع حاجب العيون الغامرة 95 ، كتاب في علم العروض 129 ، الكافي في العروض والقوافي 58.

<sup>506</sup> - الصحاح 390/3

<sup>507</sup> - هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن موسى بن مزاحم ، أبو بكر الإشبيلي القرطبي (- 367هـ) ، اللغوي النحوي ، والقوطية جدته ، وهي أحد ملوك القوط الذين كانوا بالأندلس . ينظر ترجمته في: بغية الوعاة 198/1

<sup>508</sup> - الصحاح 901 / 3

(لذوا) أي لصاحب، وذو من الأسماء الملازمة للإضافة، ولا يضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر، قال في التسهيل: وقد يضاف إلى علم وجوبا، إن قرن وضعاً، وإلا فجوازاً وكلاهما مسموع والغالب في ذي الجواز إلا الإلغاء، وربما أضيف جمعه إلى ضمير (غائب) <sup>509</sup> أو مخاطب. -

(وطا) هو بكسر الواو ممدود، وقصره للضرورة، ضد الغطا اسم [و 27]. لها يقرش للنوم عليه أو الجلوس، فإنه يسهل به مكانهما، قال **الجوهري**: "وَطُوُّ الموضع بالضم، يُوطُوُّ وَطَاءَةً أي صار وطيئاً، و وَطَّأْتُه أنا توطئة، ولا تقل وَطَّيْتُ، واستوطأ المركب، وجده وطيئاً، والوَطَاءُ خلاف الْغِطَاءِ" <sup>510</sup>، ويحتمل أن يكون مصدراً بمعنى الموافقة، قال **الجوهري**: "وَطَّأْتُه على الأمر مُوَطَّأَةً وافقته من الْوَفَاقِ، و فلام يُوَاطِئُ اسمه اسمي، وتواطوا توافقوا، ومنه ﴿لِيُوَاطِئُوا﴾ - التوبة 37-، ﴿وَإِنْ نَاشِئَةُ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا﴾ - المزمل 6- بالمد أي مُوَطَّأَةً، وهي المواتاة، أي مواتاة السمع والبصر إياه وقرئ ﴿أَشَدُّ وَطْئًا﴾، أي قياماً" <sup>511</sup>، فالوطاء على الأول كناية عن الرفاهية، أي لذو سعة، وعلى الثاني لذو موافقة.

(طول) بضم الطاء ضد القصر وخلاف العرض، قال **الجوهري**: "طال الشيء امتدَّ، وطلت أصله طَوُلْتُ بضم الواو، لأنك تقول طَوِيلٌ نقلت الضمة للطاء وسقطت الواو للساكين، ولا تقول طُلْتُه لأنه لا يتعدى، إلا بتضعيف أو همزة، وأما طاولني فطلته فمعناه كنت أطول منه، من الطول والطُول جميعاً" <sup>512</sup> - انتهى -، والمادة طويلة، ويحتمل أن يكون من الطول بمعنى الفضل والغنى.

(عزيز) أمّا خلاف الذليل أو قوى أو غالب أو قليل النظير، قال **الجوهري**: "العزيز خلاف الذلّ، ومطر عزٌّ أي شديد، وعزّ الشيء يَعْزُّ عَزًّا وعَزَازَةً، قُلَّ لا يكاد يوجد فهو عزيز، و عزَّ يَعْزُّ عَزًّا وعَزَّةً وعَزَازَةً، صار قويا بعد ذلة، وأعزّه الله. وتعزز صار عزيزا، وجمع العزيز عزاز، ككريم وكرام، وأعزّه وأعزّاء، وعَزَّه يَعْزُّه عَزًّا بالفتح غلبه، و في المثل: من عزَّ بَزَّ، أي من غلب سلب. والاسم العزّة، وهي القوة والغلبة" <sup>513</sup> - (كم) قال **الجوهري**: "اسم ناقص مبهم، مبني على السكون، استفهام: نحو كم رجلا عندي، تنصب ما بعده على التمييز، وخبر: نحو كم درهم أنفقت، فتخفف ما بعدها كما تخفف برٍّ، لأنه في التكثير نقيض رُبٍّ في التقليل، فإن شئت نصبت، وإن شئت جعلته اسما تاما شددت آخره وصرفته وقلت: أكثر من الكم، وهو الكمية" <sup>514</sup> - انتهى -، وتفاصيل مسائله في النحو، ومبهمها ما ذكره **الجوهري**. (بدعبلكم) الباء الأولى حرف جرّ، والظاهر أنّ دعبل رباعي ساكن الثاني، مكسور الأول والثالث كزبرج، وكم مضاف إليه ولذا تكتب اللام متصلة بالباء قبلها، كذا في أكثر النسخ، ورأيت في بعضها وصل اللام بالضمير وفصلها من الباء بلكم، على هذا جار ومجرور، ودعب بفتح الدال فأمّا الدَّعْبَلُ فقال **الجوهري**: "الدَّعْبَلُ الناقة الشارف، واسم شاعر من خزاعة" <sup>515</sup>، قال ابن السيد، وهو أيضا الشيء القديم، والدابة معها ولدها، روي عن الشاعر قال لي أبو زيد الأنصاري <sup>516</sup>. لم سميت دعبلا، فقلت لا أدري، فقال الدعبل الدابة معها ولدها. قلت إنما يطابق هذا الجواب إن لم يسأله عن معنى الدعبل، وأمّا السؤال عن علة التسمية فليس هذا جوابه، وأمّا الدعب فقال بعضهم، قال صاحب "العين": الرجل يدعب دعبا أي يمزح <sup>517</sup>، فأثبت الزبيدي <sup>518</sup>

<sup>509</sup> - مضموسة في (و) بسبب البلى الذي أصاب طرف الورقة

<sup>510</sup> - الصحاح 1/ 81

<sup>511</sup> - المصدر نفسه

<sup>512</sup> - الصحاح 5/ 1753

<sup>513</sup> - الصحاح 3/ 886-885

<sup>514</sup> - المصدر نفسه 5/ 2025

<sup>515</sup> - المصدر نفسه 4/ 1697

<sup>516</sup> - هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أبو زيد (119هـ-215هـ) أحد أئمة الأدب واللغة. من تصانيفه: النوادر خلق الإنسان ولغة القرآن. ينظر ترجمته: وفيات الأعيان 2/ 378.

<sup>517</sup> - الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين. ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، ط1: 1424هـ-2002م. 2/ 26

الدَّعْب مصدر دعب<sup>519</sup>، وحكى الجوهري فتح عين الفعل، و ابن قوطيَّة وابن طريف<sup>520</sup> كسرها، والمصدر عندهما دعاية، قلت وهذا الفعل لازم بقياسه على ما قال الجوهري دُعُوب كجلوس، وعلم ما قال غيره فعل كفرح، على أن الجوهري لم يصرِّح بفتح عين الفعل، قال الجوهري: الدعاية المزاح، وقد دعب فهو دُعَاب لدعاب، و المداعبة الممازحة<sup>521</sup>

(طَوَوْ) أي لغوا أو كتموا أو قطعوا أو قننوا، فالأول ضد النشر، طويت الكتاب والثوب، قال الجوهري: "طَوَيْتُ الشيءَ طَيًّا فَانطَوَى. و الطِيَّةُ منه مثل الجلسة والركبة، ومنه قول ذي الرمة: كَمَا تُنَشَّرُ بَعْدَ الطِيَّةِ الْكُتُبُ"<sup>522</sup>، ومن الثاني: طوي الخبر كتمه، والنصيحة قبضها، ومن الثالث طوى الأرض قطعها، ومنه فإن الأرض تطوى بالليل، ومن الرابع طوى الله البعد قرب، ومنه واطو عنا بعده، وكلها في التحقيق نرجع للذي هو ضد النشر.

(يعزز) ضعف للتعدية أي يجعل غيره عزيزا، وقوله تعالى ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾<sup>523</sup> يخفف ويشدد، أي قوينا شددنا، وتقدّمت الهادة. (قس) أمر من قاس، واويا ويأيا أي سوّ، والقياس التقدير والمساواة، قال الجوهري: "قست الشيء بغيره وعلى غيره، أقيس قيسا وقياسا فانقاس، إذا قدرته على مثاله، وفيه لغة أخرى قُسْتُه أَقْوَسُهُ قَوْسًا وقياسًا، ولا يقال أَقْسُتُهُ. والمقدار مقياس، وبينهما قيس رمح بالكسر، وقاس رمح أي قدره، وقايست بين الأمرين مقايسة وقياسا، وقايست فلانا جاريته في القياس، ويقتاس الشيء بغيره تقيسه به، وينقاس بأبيه يسلك سبيله"<sup>524</sup> والقياس في أصول الفقه مساواة فرع الأصل في علة حكمه. (تثمين) مصدر تثمنت الشيء جعلته ثمانية، قال الجوهري: "شيء مُثَمَّنٌ جعل له ثمانية أركان"<sup>525</sup> (أشرف) أفعال، من الشرف الحسي، وهو المكان العالي، أو المعنوي وهو المكانة، قال الجوهري: "والشرف العلو، والمكان العالي، (وقال في الحسي)<sup>527</sup> جبل مشرف أي عال، وكذا مَنَكِبٌ أَشْرَفُ، وأُذُنٌ شَرَفَاءُ طويلة، وَتَشَرَّفْتُ الْمَرْبَاً وأشرفته علوته، وأشرفت عليه اطلعت عليه من فوق، والموضع مشرف، ومشارف الأرض أعاليها، (ومن المعنوي قال)<sup>528</sup> شرف بالضم فهو شريف [و 28] اليوم وشارف عن قليل سيصير شريفا، وشرفه الله تشريفاً، وشرفته أشرفه (شرفاً)<sup>529</sup> غلبته بالشرف، فهو مشروف، وفلان أشرف منه، وجمع الشريف شرفاء وإشراف"<sup>530</sup>. (تري) بصرية أو علمية.

## التركيب

- <sup>518</sup> - هو مُحَمَّد بن الحسن الزبيدي، أبو بكر الأندلسي، (379هـ)، لغوي نحوي. من مصنفاته: تاج العروس، الواضح. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة 84 / 1
- <sup>519</sup> - الزبيدي، تاج العروس، تحقيق علي هلال. مطبعة حكومة الكويت، ط 2: 1407 هـ — 1987 م. 407 / 2
- <sup>520</sup> - هو عبد الملك بن طريف القرطي أبو مروان، نحوي لغوي، توفي في حدود سنة 400 هـ. ينظر ترجمته في: إنباء الرواة 208 / 2، ومعجم المؤلفين 182 / 6، وبغية الوعاة 2 /
- <sup>521</sup> - الصحاح 125 / 1
- <sup>522</sup> 2415 / 6
- <sup>523</sup> 14: يس
- <sup>524</sup> 967 / 3
- <sup>525</sup> - (س): أجزاء. والصحيح هو الذي أثبتناه من (و) و(ر) ومعجم الصحاح
- <sup>526</sup> 2089 / 5
- <sup>527</sup> - ما بين قوسين ليس من كلام الجوهري، وأراه زيادة للتوضيح من ابن مرزوق
- <sup>528</sup> - ما بين قوسين زيادة واضحة من ابن مرزوق، لم ترد في معجم الصحاح
- <sup>529</sup> - سقطت من (س)
- <sup>530</sup> - المصدر نفسه 4 / 1379 -



لها بين أجزاء التفعيل وعددها أصلاً وفرعاً ، (وزنها)<sup>531</sup> ووضع عليها من حروف المعجم مثل أعدادها رموزاً ، فيما تضمنه رموز أصابت البيتان ، امر هنا بترتيب وضع تلك الرموز علامات على تلك الأجزاء ، فقال رتب أي وضع حروف المعجم المذكورة من أولها وهي الألف من أصابت ، إلى آخرها وهو الياء من يعتادها ، علامات على أجزاء التفعيل المذكورة بترتيبها ، بأن تجعل الألف علامة على أولها وهو فعولن ، والثاني للثاني على ما تقدم إلى أن تجعل الياء للعاشر ، ومهما ذكرت في النظم حرفاً من هذه الحروف فاعلم أنني أردت به الجزء الذي هو علامة عليه. ثم قال زن أي وزن بالأجزاء المذكورة دوائر الشعر الخمسة ، التي انتزعت من اسم كل دائرة منها حرفاً ، وجعلته رمزا على اسمها كله كما سبق في المفردات ، وحذف مفعول زن الذي هو بالأجزاء ، للعلم به على ما سبق من أول النظم إلى هنا ، فكأنه قال زن بأجزاء التفعيل دائرة المختلف ، ودائرة المؤتلف ، ودائرة المشتبه ، ودائرة المجتلب ، ودائرة المتفق ، ومعنى زن الدوائر بالأجزاء أي اعلم أن قسط كل دائرة من عدد تلك الأجزاء وأشخاص أعدادها ، (فستجد)<sup>532</sup> منها المثلث والمسدس ، ويتبين لك أشخاص أجزاء المثلثة وأشخاص المسدسة ، أو يكون المعنى زن بأجزاء التفعيل اسم دوائر كذا فستعلم أعداد الأبحر المستخرجة من كل دائرة وأشخاصها ، أو المعنى بأجزاء التفعيل أجزاء أبحر دوائر كذا على حذف مضافين ، فستعلم أيضاً بذلك الوزن اعداد أجزاء كل بحر وأشخاصها ، فأولات على الأول ، حال من دوائر ، لأن خفشلق علم على أسمائها وقد تعرّف بالإضافة إليه ، أي دوائر صاحبات عدد ، أي معدودات منحصرات مسميات بأسمائها لا تشكل ولا تلتبس ، أو قليات لا يصعب على المتعلم حفظها ، أو صاحبات أعداد من الأشطار أو صاحبات كثرة كما سبق في المفردات ، وقوله جزء لجزء ، المراد بالجزء الأول جنس أجزاء التفعيل ، وباللثاني جنس الموزون بها ، ويصح في بعض التأويلات أن يراد بهما معا جنس الموزون ، وعلى هذا إن كان جزء الأول منصوباً ، فهو حال من الأجزاء الموزون بها ، أي حال كون تلك الأجزاء مقسطة على الدوائر جزءاً منها معطى لجزء من الدوائر ، فللثمانية ما يخصها من الأجزاء ، (وللسداسية)<sup>533</sup> كذلك ، وإن كان مرفوعاً فهو مبتدأ ، والخبر لجزء ، والجملة حال من الأجزاء والدوائر معا ، أي وجزء من الأجزاء معطى لجزء من الدوائر ، إلا أنه لم يأت في هذه الجملة بواو ولا بضمير ذوي الحال ، وصح الابتداء بالجزء وإن كان نكرة ، لأن فيه معنى التقسيم ، (والمعنى)<sup>534</sup> والإعراب في أولات وجزء لجزء على التفسير (الثاني ، وهو أن يكون الموزون أبحر الدوائر مثلها)<sup>535</sup> على التفسير الأول ، وهو أن يكون الموزون الدوائر سواء ، وأما على التفسير الثالث ، وهو أن يكون الموزون أجزاء الأبحر ، فمعنى أولات ما تقدم إلا أن ذلك المعنى يصح في الموزون والموزون به ، فلذلك يصح في جزء الأول إن كان منصوباً ، أن يكون حالاً من الموزون به أو من الموزون أو منهما معا ، (وإن كان مرفوعاً فيصح في الجملة أن تكون حالاً منهما)<sup>536</sup> ، كما تقدم في غيره ، ويصح أن تكون حالاً من الموزون أي حالة كون أجزاء الأبحر جزءاً منها مضموم لجزء آخر ، ودلّ على أن متعلق المجرور كون خاص السياق. وأما قوله ثنى ثنى ، فالظاهر أنهما من صفة الأجزاء الموزونة ليس غير ، فإذا كانا مكسوري الثاء ، فلا يكونان إلا مخفوضين ، وهما بدل من الجزء المخفوض باللام على تقدير نصب جزء الأول لا من أجزاء التفعيل ، أي حال كون أجزاء التفعيل معطى منها جزء من الأجزاء ، الجنس من الموزونات الذي أتى به معاداً ثم أتى به معاداً فثنى الثاني معطوف على الأول بتقدير العاطف ، أو هما معا في حكم البدل الواحد ، كما أن حلو حامض من قولك هذا حلو حامض ، في حكم الخبر الواحد ، وإنما جعلنا في هذا الوجه بدلاً لا نعتاً ، لأن الثنى كما تقدم الأمر يعاد وهو جامد ، ويجوز أن يجعلنا نعتاً لأنه بمعنى المعاد ، وإن كانا مضمومي الثاني فهما مع نصب جزء الأول نعت لجزء المخفوض أي حالة كون جنس من الأوزان عطى لجنس من الموزونات ، موصوف جنس الموزون نه اثنين اثنين ، وإن كان جزء الأول مبتدأ ويكون التقدير مضموم لجزء فالجملة حال من الأجزاء الموزونة ،

- مطموسة في (و) بسبب تمزق الورقة فوق الكلمة بعينها<sup>531</sup>

- (س): مستخرجا<sup>532</sup>

<sup>533</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>534</sup> - مطموسة في (و) بسبب تمزق الورقة ، والمتبث من (ر) و(س)

<sup>535</sup> - سقط من (س)

<sup>536</sup> - سقط من (س)

وثنى ثنى مضمومي الثاء صفة لهما معا لا للمخفوض خاصة ، وكذلك على هذا التقدير في المكسور الثاء يكون بدلا منهما معا ، لا من الثاني ويجوز مع الضبطين في الثاني ، ورفع جزء وتقدير خبره مضموما ، أن يكونا حالين من الضمير في مضموم إذ المراد به الموزون ، أي حالة الجزء المضموم مع غيره معادا معادا ، أو مكرر اثنين واثنين ، ولا فرق في الذي يضم إليه الأول بين أن يكون مثله أو خلافه ، وكلام الناظم يشمل صورتين لتنكيره الجزأين ، وأما إن قدرت (مع رفع)<sup>537</sup> جزء متعلق لجزء معطى ، فثنى ثنى بالضبطين راجع للمجرور الذي هو الموزون ، لأنه الذي يشترط تكرره ، وأما الأوزان وإن لزم تكررها لتكرر الموزونات ، فليث بمشترط فيها ، ويجوز على ضعف رجوعه لهما لحصول التكرار فيهما ، وإنما ذكرنا هذا الإعراب في ترجمة التركيب ، ولم نؤخره إلى ترجمته لضرورة أن المعنى لا يفهم حق الفهم إلا به ، ويجوز خفض جزء الأول [و29] على أنه بدل من عدّ وجزء نعت له أي عدد جزء مضاف لجزء ، وثنى ثنى صفة للجزأين (أو بدل منهما)<sup>538</sup> ، وإن رفع جزء على هذا فالجملة صفة لعد ، وثنى على حاله ، والمعنى على هذا الإعراب زن الدوائر ، أولات عدد أجزاء البحور جزء من ذلك العدد مضموم لجزء آخر من صفة ذلك الجزأين أن يعطي من جنسيهما اثنان لكل بحر ، أما مختلفان أو متماثلان أو منهما (يتركب البحر)<sup>539</sup> ، فدائرة المختلف مثلا جزآن منها للطويل ، وجزآن للمديد ، وجزآن للبسيط ، وهذا الوجه أحسن ما يحمل عليه كلام الناظم لأنه موافق لكلامه في تفصيل الدوائر بعد ، وعليك بهذا التحقيق في هذا المقام فقل من يخوض في هذه المضايق ويستخرج منها شيئا على التمام ، جعل الله ذلك خالصا لوجهه بمئه . وقال بعضهم جزء لجزء جواب ، كأنه قيل ما صفة الوزن بالأجزاء الذي أمرت به ، فقال هو جزء لجزء ، فالمبتدأ محذوف بعد حذف مضاف أقيم الضمير مقامه ، و مع جزء أيضا حذف مضاف هو الخبر ، واللام متعلقة به ، والأصل صفته ضم جزء لجزء ، ونصب أول ثنى على المصدر المؤكد لما قبله ، أو على الحال من الضمير ، والثاني منصوب نصب الأول وهما (معا)<sup>540</sup> الحال لثا ولهما بمفرد أي مكرر أو مفصلا أو يخفض على النعت للجزأين ، والثاني مثله وهما معا النعت أي مكررين بالثنوية ، ولا يضر تخالف الجزأين في الإعراب لخفض الأول في الأصل ، والتقدير على المصدر ضما مكررا بالثنوية ، وعلى الحال جيء بالضم مفصلا بالثنوية ، أي يعود مرة بعد مرة ، انتهى ببعض اختصار . ولا يخفى ما في تقريره المبتدأ والخبر من التكلف وإن كان سائعا ، ثم ما فسّر به الوزن ليس به ، إنما ذلك التركيب ، وأما الوزن فعبرة عن مقابلة المتحرك من الكلمات الموزونات بالمتحرك من الأوزان ، والساكن بالساكن ، أو مقابلة حروف الكلمات كيف كانت بالفاء والعين واللام وغيرها من بقية حروف لمعت سيوفنا ، وانظر نصب ثنى نصب المؤكد ، فإنه ليس بلفظ الضم فيكون نفس المؤكد ، ولا مرادف له أو اسم مصدر غير علم ، فيكون قائما مقامه ، ولو جعله قائما مقام (المبين)<sup>541</sup> لكان أشبه ، وعليك بطلب أي نوع من أنواع القائم مقام المبين ، وفي جعله تقدير المصدر ضما مكررا بالثنوية ، (وفي تقديره الحال بما ذكر دقيق فإن الثنوية)<sup>542</sup> المطلوبة من صفة المضمومين لا من صفة الضم ، وقد يؤدي تقديره إلى صحة كون أجزاء البحر ضعف نهايته ، فتأمله وتدبره ، فإن قلت وكذا يلزم على تقدير ثنى عن الممدود المضموم الثاء المعدول عن اثنين اثنين أن تكون الدوائر كلها مثنية ، قلت الأصل في ثنى المعدول دلالة على اثنين اثنين ، وكذا ثلاث وما بعده وكذلك مفعول المرادف لها ، وقد (استعملت)<sup>543</sup> هذا الألفاظ في غير ذلك ، كما في قوله تعالى ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنْ

<sup>537</sup> - (س): رفع مع .

<sup>538</sup> - مطموسة في (و) بسبب شق مس طرف الورقة

<sup>539</sup> - (س): تتركب البحور

<sup>540</sup> - (س): بمعنى

<sup>541</sup> - (س): المميز

<sup>542</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>543</sup> - مطموسة في (و) بسبب تمزق أصاب طرف الورقة.

النِّسَاء مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ<sup>544</sup> وكما عند كثير من المفسرين في قوله تعالى ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>545</sup>، أن المراد بمثنى اثنين، وكذا هنا استعمل (لمطلق التكرير)<sup>546</sup> فوافق الحقيقة في المثنى، وبقي لمطلق التكرار في غيره.

وأما قوله خ ثمن إلى آخر البيت، فمعناه المقصود بالذات الذي لا تكلف فيه أنه لما أمر بوزن الدوائر وأبحرها على ما تقدم جملة، أخذ الآن يبين كيفية ذلك الوزن تفصيلاً، بذكر رموز تدل على كل دائرة، وينص على ما لها من الأجزاء ويرمز يدل على أشخاص تلك الأجزاء، ويلزم من ذلك ومن فك الأجزاء تعيين ما للدائرة من البحور، وما للبحور من الأجزاء، وعادة الناظم أن يأتي برمز الدائرة ثم ينبّه على عدد أجزائها، ثم يرمز على الجزأين اللذين يتركب منها لأول شطر من أشطارها، إما مثليين أو مختلفين، ثم يفصل بغير الحروف التي وضعها رموزاً، ثم يرمز على ما يتركب منه الشطر الثاني منها، ثم يفصل بغير رمز، ثم يرمز على أجزاء باقي الأشطار، إلى أن تفرغ أشطار الدائرة إن كانت ذات أشطار، ثم يفعل في الدائرة الأخرى مثل ما فعل في التي قبلها إلى آخرها. فقوله خ ثمن ابن زهر، وله كلام على الدائرة الأولى، وهي دائرة المختلف، وأتى بالخاء كناية عنها، وبدأ بها كما تقدم حرفها في حروف خفشلق، وأفاد بقوله ثمن كونها دائرة مثنى ذات أجزاء ثمانية، فكل بحر يخرج منها فأجزاؤه التفعيلة التي يتركب منها كل بيت من ذلك البحر ثمانية، ولما كان في بيت شطران لزم أن يكون في كل شطر أربعة أجزاء، ثم يكون مثل تلك الأجزاء في الشطر الآخر، ولذلك تراهم يقتصرون في بيان أجزاء البيت على عدد أجزاء شطر منه، ثم يقولون ومثلها، أي ومثل هذه الأجزاء في في الشطر الآخر، ورمز بألف ابن على فعولن، أول الأجزاء وبيانه على مفاعيلن ثانيهما، تنبيهاً على أن أول بحر يخرج من دائرة المختلف مبني على فعولن مفاعيلن، ولما كانت مثنى الأجزاء لم تكرر هذين الجزأين في كل بيت أربع مرات، ليتم له ثمانية أجزاء، ولما كان هذا البحر أول الدائرة الأولى، تعين أن يكون هو أول البحور وهو الطويل، وكان أول لأن أوله وتد، وهو أشرف كما تقدم، فالطويل مركب من فعولن ومفاعيلن أربع مرات، باعتبار جمع الجزأين، وثمانية أجزاء باعتبار أفرادها وهو معنى التثمين، وهكذا الاعتبار فيما شاركه في التثمين، ثم فصل الناظم بالنون إذ ليس برمز، ثم رمز بالزاي على سابع الأجزاء وهي فاعلاتن، وبالهاء على خامسها وهو فاعلن، إشارة إلى أن البحر الثاني من بحور دائرة المختلف مركباً من فاعلاتن فاعلن أربع مرات وهو مثنى أيضاً، (لمن بحسب الأصل لأن أكثر استعماله مجزوء وقد يتم)<sup>547</sup> ولما كان هو ثاني الدائرة الأولى تعين أن يكون هو المديد، لأنه ثاني البحور عند عددها، كما عددناها مرتبة [30] عند قوله<sup>548</sup>، وأنواعه قل خمسة عشر، ثم فصل بالراء التي ليست من الرموز، ثم رمز بالواو على سادس الأجزاء وهو مستفعلن، وبالهاء على فاعلن تنبيهاً على أن البحر الثالث من دائرة المختلف، وهو البسيط مركب من مستفعلن فاعلن، أربع مرات وهو مثنى أيضاً، وألغى اللام من أوله إذ ليس من الرموز، ولأنه لم يذكر قبله إلا أجزاء واحداً، وقى بيننا أن الشطر بحسب الأصالة لا يتركب إلا من جزأين مكررين، إما مثليين أو مختلفين، لا سيما ما تقدم من أشطار هذه الدائرة مركب من جزأين مختلفين، فليكن ما بقي فيها (كذلك)<sup>549</sup> ولا يتوهم كون اللام مقتطعة من دائرة المجتلب، لأنها الرابعة عنده، فكيف يأتي بها إثر الأولى، ولأنه ذكرها بعد وقد تمت هذه الدائرة، وأصلها ثمانية وأربعون حرفاً، متحركاتها ثمانية وعشرون، وساكنها عشرون، وأوتادها ثمانية مجموعة، وأسبابها اثني عشر سبباً خفيفاً، ومن الناس من يضع حروف الدوائر المتحركة والساكنة في شطر، ثم يبتدئ بالتفكيك من أول وتد مجموع إن كان فإذا فرغت من الأوتاد ابتدأ من أول سبب يليها، ثم من الذي يليه إلى تمام

<sup>544</sup> - النساء: 3

<sup>545</sup> - فاطر: 1

<sup>546</sup> - (س): معنى التكرار

- سقط ما بين قوسين من (و) وما أثبتناه كان من (ر) و(س)<sup>547</sup>

- جاء عند بداية هذه الصفحة من (و) تعليق على الحاشية، هذا هو نصه: "قلت: قال أبو عمرو أيضاً:<sup>548</sup>

"مديدهم فاعلاتن فاعلن ثمنت \* وأجزاءه كل ثلاث ستة جعلاً. وقال أيضاً: بسيط مستفعلن فاعلن قد أتى \* ثمانية ذو ثلاث سبباً رفلاً".

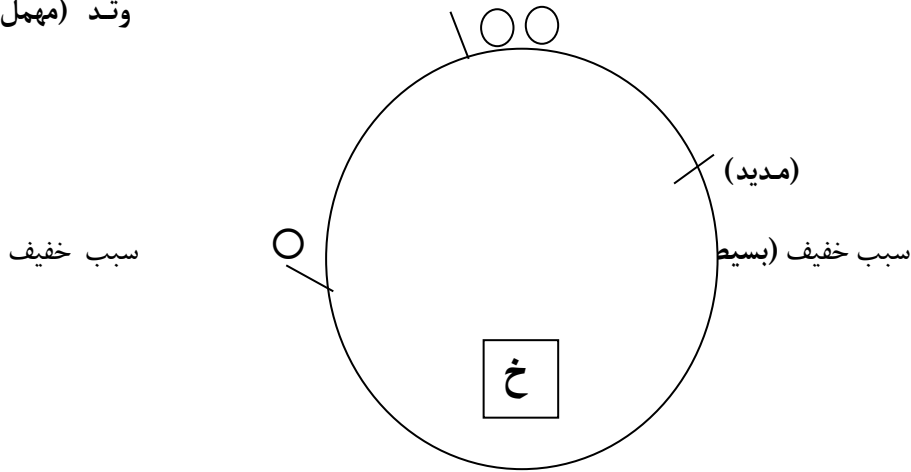
ينظر: ابن الحاجب (646هـ)، المقصد الجليل في علم الخليل. دراسة وتحقيق: محمود محمد العامودي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة

الدراسات الإنسانية) مج 15، ع: 2، سنة: 2007م، ص 11-12

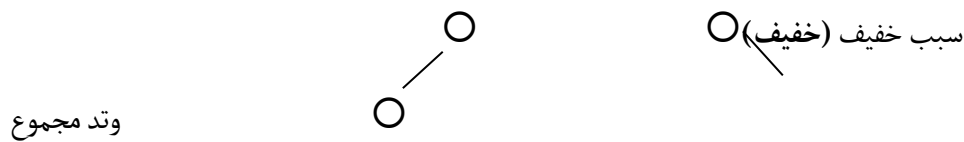
- سقطت من (ر)<sup>549</sup>

الحروف ، ومنهم من يقتصر في السطر على أحرف نصف البيت خاصة اختصارا ، لأنه إذا علم النصف علم أن الباقي مثله ، فيضع من حروف المثمثة أربعة وعشرين حرفا نصف حروفها ، ومنهم من لا يضع هذه الحروف التي هي نصف في شطر ، بل على ظهر دائرة ، و رأينا نحن أن نضع من الحروف على ظهر كل دائرة ما لا تكرر فيه ، وتنفك منه أشطار الدائرة كلها ، وإن كان الناظم مَن يضع النصف لقوله بعد فمنها أنبنى المصراع ، فلنضع هنا دائرة يخرج منها بيت من كل بحر من الأشطار الثلاثة الخارجة من هذه الدائرة ، وإذا علم ربع البيت علم أن الأرباع الآخر مثله ، ونضع في كل دائرة ما لا بدّ منه اختصارا ، وهذه صورة الدائرة الأولى وحروفها ربع الحروف

وتد (مهمل)



(طويل)



فإذا ابتدأت من أول وتد فعولن ، خرج لك وزن ربع بيت من الطويل:فعولن مفاعيلن ، فتضم إليه ثلاثة أمثاله ، يجيء كمال البيت ، ثم تبدئ من سبب فعولن فتقول لن مفاعي لن فعو ، فيخرج لك وزن ربع بيت من المديد ، والبيت منه ، ومن ثلاثة أمثاله ، ثم تبدئ من وتد مفاعيلن ، فيخرج لك مفاعيلن فعولن ، وهو عكس الطويل ، وهو شطر أهملته العرب ولم تقل عليه ، وعمل عليه بعض المولدين فقال:

أيسلو عنك قلبٌ بنار الحب يصلا\* وقد سددت نحوي من الألفاظ نصلا<sup>550</sup>

ثم تبتدئ من أول سببي مفاعيلن، فتقول عيلن فعولن مفا، فيخرج لك وزن البسيط مستفعلن فاعلن مع ثلاثة أمثاله، ثم تبتدئ من ثاني سببيه فتقول لن فعولن مفاعي مقلوب المديد وزنه (فاعلن فاعلاتن)<sup>551</sup> مقلوب المديد، وهو شطر مهمل لم تقل عليه العرب، وقال عليه المولدون، قال أبو العتاهية:

عتبت ما للخيال خبريني ومالي \* عتب مالي أراه طارقا مذليا لي<sup>552</sup>

وهنا انتهى تفكيك الدائرة الأولى، وغير هذا تكرر، وقد (ظهر)<sup>553</sup> أن الفك لا يكون إلا من أول وتد أو سبب، وهو رأي الخليل، وذهب ابن كيسان وتبعه بعضهم إلى أنه يكون من أول كل متحرك كان في سبب أو وتد، ورأه المحققون خروجاً عن الاعتدال لأدائه إلى تركيب أجزاء من أسباب فقط أو أوتاد فقط، أو من بعض كل منهما، ويختل وضع التركيب والفك، قال بعضهم يمكن فك آخر مع مراعاة مذهب الخليل، بأن تكرر الفك من موضع ابتدائك، وتقف على آخر سبب أو وتد غير ما انتهيت إليه أولاً، قلت وهذا أيضاً مخل من غير ما وجه، أدناها أنه يؤدي إلى تركيب أجزاء لا نظير لها بزيادة أو نقصان، ككون الجزء من ثمانية في فعولن فعا، وأكثر وأقل كما في غيره، وضابط هذا الفك أن وقع سبب بين وتدين، خرج من المقدم الطويل ومن المتأخر مقلوبه، ومن السبب المديد، وإن توالى سببان خرج من أولهما البسيط، ومن آخرهما مقلوب المديد، ولأجل اشتراط الطويل والمديد والبسيط في دائرة، وضع بعضهم بيتاً من أحدها يخرج منه الآخران مع صحة الوزن والمعنى، وهو:

سما في العلا يحيي رسوم العطاء الجزل \* كريم له طول وفضل وإحسان

وهذا من الطويل، وبيت المديد منه على أصله في الدائرة:

في العلا يحيي رسوم العطا الجزل \* كريم له طول وفضل وإحسان سما

وبيت البسيط منه

يحيي رسوم العطا الجزل كريم له \* فضل وطول وإحسان سما في العلا

ومن هنا تعلم أن كل بيت من الثلاثة يخرج منه صاحبه ومهملات الدائرة، ومثل ابن بري في هذا بيت امرؤ القيس

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان \* ورسم خلت آياته منذ أزمان<sup>554</sup> [و31]

فإذا أردت الطويل فهو هذا، وإن أردت المديد جعلت لفظ قفا بعد أزماني، وابتدأت من نبك، وإن أردت البسيط جعلت قفا نبك من آخر البيت وكان أوله ذكرى، وبهذا الطريق تفك المهملين، وسمي بعضهم مقلوب الطويل وسيطا كأنه مبالغة من أوسط اسم فاعل، من وسط القوم أسطهم وسطا وسطة، أي توسطتهم فكان هذا المقلوب في وسط دائرة الطويل، وتأول كونه من غير هذا المعنى تكلف، وسماه بعضهم السبيل منقول من الطريق أي طريق من النظم، وسمي مقلوب المديد وسيما من الوسامة، بمعنى الجمال لأن في هذا النظم حسنا، وسمي أيضاً بديعا إما لكونه

<sup>550</sup> - ورد هذا البيت بلا نسبة في: العيون الغامرة، للدمامي ص 17، وعند محمد الدلحي (974هـ)، رفع حاجب العيون الغامرة عن كنوز الرامة. تحقيق أحمد إسماعيل عبد الكريم، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 2011م، ص 36

<sup>551</sup> - سقط من (س)

<sup>552</sup> - لم أعثر عليه في ديوانه

<sup>553</sup> - (س): علم

<sup>554</sup> - ديوان امرؤ القيس 163

محدثاً لم تعمل العرب عليه العرب ، يقال أبدعة الشيء اخترعته ، لا على مثال والله تعالى بديع السموات والأرض ، أو من أبدع الشاعر جاء بالبديع ، وزاد بعضهم في مهملات هذه الدائرة مقلوب البسيط وسمّاه المنمّق من التميمق وهو التحسين<sup>555</sup> ، كأنّ المستعمل حسّنه ، وأخرج من فاعلاتن فعولن سماء المنضد من التنضيد ، وهو جمع أشياء وضم بعضها إلى بعض<sup>556</sup> ، لأنه ضمّ في هذا فاعلاتن من المديد إلى فعولن من الطويل ، ومقلوب هذا وسمّاه الرائق من راقني أي أعجني ، وهنا تراكيب كثيرة ذكرها العروضيون في الاشتغال بها خروج عن الأمور المهمات ، مع أن تركيب الخليل وتجربته قيل أن لها أصلاً في السّماع عن العرب ، " وروى الأخفش عن الحسين بن يزيد ، سألت الخليل هل للعروض أصل ؟ قال نعم ، مررت بالمدينة حاجاً فرأيت شيخاً يعلم غلاماً يقول له ، قل :

نعم لا نعم لا لا نعم نعم \* نعم لا نعم لا لا نعم لا نعم لا

فقلت له ما هذا الذي تقول للصبي ، فقال هو علم يتوارثه عن سلفهم ، يسمّونه التنعيم لقولهم فيه نعم ، قال الخليل فرجعت بعد الحج إلى المدينة فأحكمتها<sup>557</sup> ، فجرى الخليل في تجربته على ما سمع من الشيخ فإنّ قوله نعم لا - فعولن- ، ونعم لا لا - مفاعيلن- ، قلت إن كان مستنده في جميع ما نصّ عليه من التجربة السّماع في جميعها فحسن ، ولكن ليس ذلك بالذي يمنع قياس ما لم يذكر على ما ذكر ، وإن كان مستنده سماع بعضها ، كالكلمات المذكورة ، وقياس غيره عليه فليس قياسه بأولى من قياس غيره من أهل القياس ، وقد تقدّم نظر الجوهري في عدد البحور<sup>558</sup> ، وكذلك أيضاً نظره في أجزاء ( التفعيل )<sup>559</sup> ، وعلل إهمال مقلوب الطويل باستثقاله ، لأنّ فيه انتقالاً من أكثر إلى أقل ، قال أهل الموسيقى : الانتقال من بُعد كبير إلى بعد صغير يوكدّ تبايناً في المسموع ، واضطراباً في النفس ، ولذلك يستحسن البلغاء قصر الفقرة الأولى ، ومع هذا فهو وزن نستثقل في الذوق ، فأهمل بخلاف المديد والبسيط لما لم يستثقل في استعماله ، وقال ابن كيسان : المستثقل منه البيت المفرد ، فإذا مرّ في الإنشاد استوى لأنه قد يدور إلى فعولن مفاعيلن

قلت و الألفاظ تدور في البيت الواحد ( فلا )<sup>560</sup> معني لاشرط كثرة الإنشاد ، والحق أنّ مستند الخليل في حصر هذه الدوائر والبحور والأجزاء المستعملة إنما هو الاستقراء ، فيعود البحث إلى قاعدة كونه دليلاً أولاً ، وقدّمت دائرة المختلف على سائر الدوائر لحصول الشرف لها من وجهين اشتغالها على نوعي الخماسي والسباعي ، وكونها مثنى ، وأجزاء غيرها إما خماسية خاصة كدائرة المتفق ، أو سباعية خاصة كالثلاثة الباقية ، وأخرت دائرة المتفق وإن كانت مثنى عن الثلاث وإن كانت مسدسة ، لأن مجموع حروف الأجزاء السباعية في بيت من دائرة سداسية ، أكثر من مجموع حروف الخماسية من دائرة ثمانية والأكثر أقرب إلى ما فوقه من الأقل . وقدّم الطويل لأنّ أوله وتد ، والأوتاد أطول من الأسباب وأشرف كما تقدم ، ولذا يقدّم ما أوله وتد في سائر الدوائر ، وقدّم المديد على البسيط لقرب أجزائه من أول أجزاء الطويل ، لأنّ الوتد متوسط في أول أجزاء المديد ، وهو متأخر في أول أجزاء البسيط ، والمتوسط أقرب إلى المتقدم من المتأخر واعترض بأن في الرابعة تقديم السريع وغيره ولم يبدأ بوتر على ما بدا به ، وهو المضارع وأجيب بأن الموجب للتقديم الوتد المجموع ، للإشعار بأن أوتاد تلك الدائرة كلها مجموعة ، ولم يقدم في الرابعة إشعاراً بأن فيها المفروق ، ولما لم نجد عروض سالماً أول جزء منه المفروق ، وكان آخر جزء من السريع مفروقاً ، قدم عوضاً من نظيره ، لأن الشيء يحمل على نظيره ، كما أن أيا الموصولة استحققت البناء لكنها أعربت حملاً على النظير والتقيض بعض وكل . قلت وفي هذا

<sup>555</sup> - انظر : الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ص 854

<sup>556</sup> - انظر : المرجع نفسه ، ص 304

<sup>557</sup> - ينظر : الأخفش ، كتاب العروض 14

<sup>558</sup> - يراجع : ص 14 من التحقيق

<sup>559</sup> - سقطت من ( ر )

<sup>560</sup> - غير واضحة في ( و ) بسبب مداد وقع فوقها

الجواب نظر لأن فيها تقييد إطلاقهم أن الودت أشرف من السبب بالمجموع، وهم لم يقيّدوه بذلك ولأن علة (شرفه)<sup>561</sup> تقتضي الإطلاق كما تقدم، ولو قال قدم السريع لاشتماله على الجزء السالم والودت المفروق، وإن كان أخيراً على المضارع لعدم سلامته، وإن ابتداء بالودت، لأن راجحية السلامة مع الاشتمال على الودت في الجملة مقدّمة على راجحية الابتداء بالودت، مع عدم السلامة لكان أبين وأسلم من الاعتراض، وفيه مع ذلك نظر والصواب أن يقال لها سلم السريع كانت حروفه أكثر، فكان أولى بالتقديم لها تقدم في تأخير دائرة المتقارب، ولعل هذا معنى جواب بعضهم بأن المضارع إنما آخر لأنه إنما استعمل مجزوءاً، وقدّم السريع لأنه مستعمل سالم ينفك من المضارع، قال بعضهم وهو منقوص فإن الهزج لم يرد تاماً وقدم في الثالثة، فإن قيل إنما قدم وهو مجزوء ولأن أجزاء دائرته تخرج من جزء واحد منه بخلاف المضارع، قيل و السريع إنما ورد مكشوف العروض<sup>562</sup> [32] موقوف الضرب، فليس أول سالم يخرج منه إذ لا ينفك منه أجزاء دائرته كلها، والمنسرح أول سالم بعد السريع وتام ولم يقدم، ولا يقال ليس تام بل مطوي الضرب<sup>564</sup> لأن الطي لا يمنع الفك، كما أن القبض في الطويل لم يمنعه - انتهى -، قلت أما نقضه بالهزج فلا يرد لأنه جاء على الأصل في تقديم ما ابتدئ بؤد مجموع، إشعاراً بأن أوتاد دائرته كذلك، أما قوله فإن قيل إلى آخر (السؤال)<sup>565</sup> (فجوابه ما ذكرت ليس مناسباً، لاقتضاء التقديم، أما قوله هو في الجواب والسريع إلى آخره، فليس بجواب عن السؤال)<sup>566</sup> الذي أورده بل معارضة بمعنى آخر يرد على الجواب الأول وهو مغالطة وغلط نشأ من اشتراك اللفظ، لأن مراد المحيب السلامة من الجزء، لأن من كل نقص فلا معنى للمعارضة بالكشف والوقف والطي، ويدل على أن مراده السلامة من الجزء أن السريع استعمل مشطوراً وإنما قدم على المنسرح لأنه استعمل منهوكاً، وإذا قدّم على المجزوء فعلى المنهوك أخرى، وفيه بعد نظر لا يخفى، وسبك كلام الناظم في هذه الدائرة حسبما قصد ورمز، أما دائرة المختلف وهي الأولى من دوائر خفشلق فمثمّة الأجزاء وأصل أجزاءها ستة، يتركب من كل اثنين من الستة بحر، فأول الاثنين من الستة فاعلون مفاعيلن، يتركب منها الطويل، وثانيها فاعلاتن فاعلن يتركب منها المديد، وثالثها مستفعلن فاعلن يتركب منها البسيط، ثم انتقل إلى الدائرة الثانية، فقال قل ستة جلت حض، فرمز بالفاء ثانية حروف خفشلق على دائرة المؤتلف، وألغى اللام للفصل إذ لا لبس، و نصّ بستة على أنها مسدسة، أي ذات أجزاء ستة، ورمز بالجيم على ثال الأوزان وهو مفاعلتن، فصل اللام وألغى التاء أو ألغاهما معاً، أو فصل بهما معاً لعدم اللبس، فافاد أن أول شطر بها وهو الوافر<sup>567</sup> رابع البحور، مبنى من مفاعلتن ست مرات، ثم رمز بالحاء على ثامن الأوزان وهو متفاعلتن، وألغى الضاد ففاد أن ثاني شطريها وهو الكامل خامس البحور مبنى من متفاعلتن ست مرات، وهذا منتهى هذه الدائرة، وأصلها اثنان وأربعون حرفاً، المتحرك ثلاثون والسكن اثني عشر، وأوتدها ستة وأسبابها اثني عشر، نصفها خفيف ونصفها ثقيل، ولما كانت أجزاء هذه الدائرة متماثلة في الجزأين حسن أن نضعها على السدس، ونرسم فيها جزءاً واحداً، إذ الزيادة عليه من التكرار، وهذه صورتها

<sup>561</sup> - (س:) سبقه. وقد صححها الناسخ في الهامش ب: شرفه

<sup>562</sup> - المكشوف في عروض السريع: الجزء الذي هو مفعولن أصله مفعولات، حذفت التاء فبقي مفعولاً فنُقِل في التقطيع إلى مفعولن. مسلك ميهون، مصطلحات العروض والقافية في لسان العرب. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 2007م، ص 281

<sup>563</sup> - جاء في هذه الصفحة ختم كتب فيه اسم صاحب المخطوط بالعربية والفرنسية، وهو: ابن حمدان عبد الرحمن (ben hamdane)

abourrahmane) Tlemcen

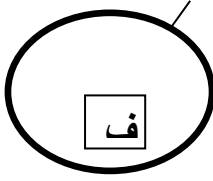
<sup>564</sup> - للمنسرح ثلاث أعاريض وثلاثة أضرب: فعروضه الأولى مستفعلن، و لها ضرب واحد مطوي أبداً وزنه مفتعلن. ينظر: ابن جني، العروض، تحقيق: حسيني عبد الجليل يوسف. دارالسلام، ط 2: 2010م، ص 88، التبريزي، الكافي في العروض والقوافي. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط 2: 2008م، ص 73، وأبو الحسن بن مُجَدِّد العروضي، الجامع في العروض والقوافي، حققه: زهير زاهد غازي و هلال ناجي، مؤسسة الثقافة الجامعية 2008م، ص 174

<sup>565</sup> - سقطت من (ر) والمتبث من (و) و (س)

<sup>566</sup> - سقطت من (س) والمتبث من (و) و (ر)

<sup>567</sup> - جاء عند في الحاشية نص لابن الحاجب، وهو كالآتي: قلت قال في المقصد الجليل: ووافر وزنه فاحفظ مفاعلتن ستاً \* عروضين مع ثلاثة جعلاً. وقال أيضاً: وكامل متفاعلتن بستتها \* وهو ثلاث أتى لتسعة حُملاً. ابن الحاجب، المقصد الجليل في علم الخليل، ص 12-13

سبب خفيف (مهمل)



سبب ثقيل



١ (الكامل)



وتد مجموع (الوافر)

فإذا ابتدأت من أول وتد مفاعلتن خرج بعينه وهو سدس بيت من الوافر ، فالبيت منه ومن خمسة أمثاله ، ثم تبتدئ من أول سببه الثقيل يخرج متفاعلتن سدس بيت الكامل ، وإذا ابتدأت من أول سببه الخفيف خرج تن مفاعل وهو فاعلاتك ، الذي أهملته العرب ولم تستعمل عليه شطرا ، وقد تقدم وجه إهماله ، وقال بعضهم هو وزن مستقل لأنه لا يجوز فيه زحف البتة ، ولذا سمي السالم أي من الزحاف والمعتمد نقلا من اسم فاعل اعتمد لاعتماد أجزائه بعضها على بعض من حيث أنها لا تزحف ، واستعمله بعض المولدين فقال :

والنصائح في التشاور والتزاور \* خير صحبتك ذو المواهب في النوائب

والمسامح في التخالق والمعاون \* في الشدائد و(المكاثف)<sup>568</sup> في التشاجر

لا الموارى في حضورك ذو اغتيابك \* في مغيبك والمهتك للسرائر<sup>569</sup>

ومنهم من ينشد الأول: ذو المواهب والتعاقب في النوائب والتشاور والتزاور

والثاني: لا الموالي. ومنهم من ينشد: ذو المواهب والتعاون \* في النوائب والتزاور والتشاور<sup>570</sup>

ويعزى منه لابن المرحل<sup>571</sup>:

ما وقوفك بالركائب في الطلل \* ما سؤالك عن حبيبك قد رحل

يا فؤادي ما أصابك بعدهم \* أين صبرك يا فؤادي ما فعل

<sup>568</sup> - (س): المكاثف

<sup>569</sup> - لم يعرف قائله.

<sup>570</sup> - وردت للبيت روايتين على النحو الذي ذكر في المتن ، تبث ذلك شرح الشريف للخزرجية ص 85 ، وفي رفع حاجب العيون الغامزة على كنوز الرامزة للدلجي ص 38.

<sup>571</sup> - هو ، مالك بن عبد الرحمن ، المالقي النحوي اللغوي الأديب الشاعر ، ولد بمالقة سنة 604 هـ ، ولي القضاء بجهات غرناطة ، من آثاره : لامية نظم فيها التفسير ، التوشيح النبوية على حروف المعجم . توفي سنة (699 هـ) . انظر ترجمته في : بغية الوعاة ، ومعجم المؤلفين 169 / 8.



في أبيات وقد حذف من عروضه وضربه سببا ثقيلًا ، واستعمله غيره بأنواع من التغييرات ، وقد انتهى فك هذه الدائرة وما بعده من التكرار ، فخرج منها بحران مستعملان وثالث مهمل ، وضابطه أن الابتداء من أول وتدها للوافر ، ومن أول سببها الثقيل للكامل ومن أول خفيفها للمهمل ، وذكروا بيتا مشتركا بين المستعملين وهو:

لهم نعم مضاعفة ينال بها \* مفاخرة ويتبع أصلها حسب<sup>572</sup>

وهو للوافر ، وبيت الكامل منه:

نعم مضاعفة ينال بها مفاخرة \* ويتبعها أصلها حسب لهم

وزعم بعضهم أن الدوبيت<sup>573</sup> يخرج من هذه الدائرة ، بإضمار جزئي الكامل الأخيرين ، وسلامة الأول ونقل فاصلة الثاني ، وتقديهما على الأول فيؤول إلى فعلن متفاعلن فعولن فاعلن ، واستدل بأنه إذا زحف التبتست أعاريضه بالرجز ، ألا ترى أن قوله:

لله أشتكي بما حملته \* من جور إذا بنى هجرانه

مثل قوله: إِنِّي أَمْرِي مِنْ خَيْرٍ عَسَى مُنْصِبًا. ولا فرق إلا وقص<sup>574</sup> الجزء الثاني من الصدر والعجز ، ويحسن الزحاف وقبحه فإن خبن<sup>575</sup> أول البيت [33] حسن في كل عروض ، وإنما استثقل هما لأنه في الحقيقة وقص وهو مستثقل ، وبأن بعض مقلوباته مستعمل فإنك إن قدّمت فعولن على فاعلن وقدّمتهما ، وأخرت فعولن جاء الوافر وجزأه بعضهم فعولن بسكون العين ، فعولن بتحريكها مستفعولن وبعضهم مستفعولن ثلاثا ، وبعضهم فعولن متفاعلن فعولن فاعلن ، وفعولن على هذه التجزأت كثيرا ، وله ثلاثة عشر عروضاً ، وتسعة وستون ضرباً مستعملة على القياس ، وستة عشر ضرباً على غير القياس .

- **فائدة:** رأيت في صحاح الجوهري ما نصّه ، "وفي الحديث من أشرط الساعة أن توضع الأخيار وترفع الأشرار ، وأنقرا المشناة على رؤوس الناس فلا تغير ، يقال هي التي تسمى بالفارسية ذو بيتي ، وهو الغناء قال أبو عبيد يذهب في تأويله إلى غير هذا"<sup>576</sup>.

وسبك كلام الناظم هنا ، واما دائرة المؤتلف وهي ثانية دوائر خفشلق ، فمصدّسة وأصل أجزائها اثنان يتركب من تكرير كل منهما بحر ، فأولهما مفاعلتن للوافر ، وثانيهما متفاعلن للكامل ، وقدمت هذه الدائرة على ما بعدها بحسب الاصطلاحين فيما يليها مع أنّ دائرة المشتبه والمجتلب أجزاؤهما من دائرة الطويل ، فكان المناسب أن يكونا قبلها ، لأنه ليس في دائرة الطويل ما استعمل مشطورا ، والثانية كذلك فوليتها ، وآخر ما يدخله الشطر ، وقدمت دائرة المشتبه على المجتلب لأنها سالمة من الوجد المفروق ، كاللتين قبلها ، وعلل بعضهم تقديم الثانية بأنّ في الأولى فاصلة خفيفة فوجب أن تتبع بالفاصلة الصغرى ، وكان الخفيفة على قوله ليست في الهزج بل الأولى أن تكون الفاصلة الخفيفة (بإزاء)<sup>577</sup>

<sup>572</sup> - لم يعرف قائله

<sup>573</sup> - هو لفظ مركب من كلمتين (دو) وهو كلمة فارسية تعني اثنين ، و(بيت) الكلمة العربية المعروفة ، ف(دوبيت) تعني شعرا مؤلفا من

بيتين اثنين . إميل بديع يعقوب ، المعجم المفصل في علم العروض 240

<sup>574</sup> - الوقص زحاف مفرد ، وهو حذف ثاني الجزء متحركاً . موسى الأحمد نويوات ، المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي . دار

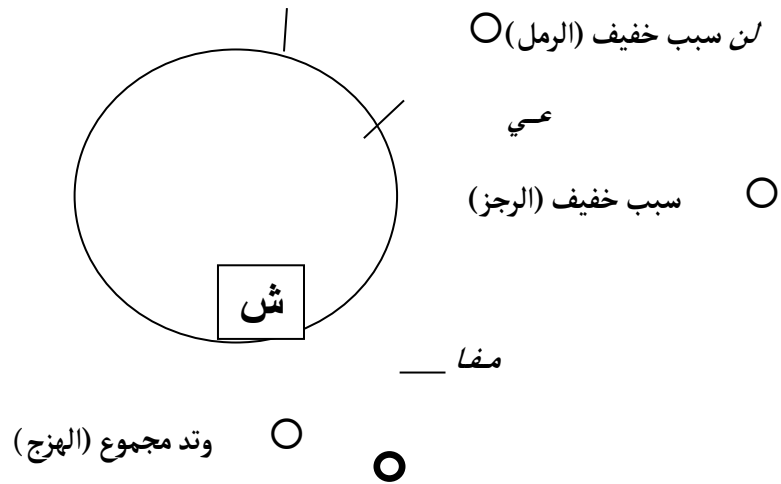
البصائر ، ط: 2009م ، ص 25

<sup>575</sup> - الخبن زحاف مفرد ، وهو حذف ثاني الجزء ساكناً . المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي ص 25

<sup>576</sup> - لم أعثر على هذا القول المنسوب للجوهري في صحاحه

<sup>577</sup> - سقطت من (س)

الفاصلة الخفيفة ، والفاصلة الصغرى بعد ذلك ، ثم أشار إلى الدائرة الثالثة بقوله شمر بل وقرن فرمز بالشين على ثلاثة الدوائر ، وهي دائرة المشتبه على رأيه في تسميتها بذلك ، ولم يحتج إلى التنصيص على أنها مسدسة لأن نصه على تسديس التي قبلها ينسحب حكمه على ما بعدها حتى ينص على تسمين الخامسة ، وألقى اليمم والراء لأن من اللبس ، ورمز بالباء على مفاعيلن تنبيهها على أن أول شطر من هذه الدائرة مبني منه ست مرات ، وهو سادس البحور المسمى بالهزج ثم فصل باللام ورمز باواو على مستفعلن ، تنبيهها على أن شطرها الثاني مبني من ستة أمثاله ، وهو سابع البحور المسمى بالرجز<sup>578</sup> ، ثم فصل بافاء ورمز بالزاي على فاعلاتن ، تنبيهها على أن شطرها الثالث مبني منه ست مرات ، وهو ثامن البحور المسمى (بالرمل)<sup>579</sup> ، وألقى النون وقد انتهت بحور الثالثة ، ولا مهمل فيها البتة ، كما أشار إليه المعري في شعر ذكره ، وإنما فصل الناظم هنا باللام والفاء وإن كانا من رموز الدوائر ، فيوهم الفصل بهما ابتداء كلام على ما هما رمز إليه من الدوائر ، وإن دائرة المشتبه لم تشتمل إلا على الهزج خاصة ، لأن الفاء قد تقدم الرمز بها على دائرتها ، فلا يتوهم إعادتها وأما اللام فلكونه يأتي بها رمزا في قوله بعد لذنو ، فيتعين إلغاء هذه إذ لا يتكرر والكلام في دائرة واحدة ، وإنما تعينت التي تأتي للرمز لأنها في أول الكلمة ، واستقرئ من اصطلاحه أن الحروف التي رمز بها على الدوائر لا تكون آخر كلمة ولا حشوها ، بل إما صدرها أو مستقلة ، ولأن إلغاء المتأخر أولى إذ التقديم يؤذن بالاعتناء ، وأيضا ما رمز عنه بالواو والزاي من الجزأين متفقان في السباعي ، والخلو من الودد المفروق ، فلا يكونان من المرموز عنه بعد اللام ، من قوله لذنو وطا لأنها أجزاء مختلفة متضمنة للودد المفروق ، ولا يجتمع في دائرة ما يكون متفق الأجزاء ، وما يكون مختلفها ، كما أن الدائرة إذا اشتملت على ما يتضمن الودد المفروق فلا بد أن تكون أبحرها متضمنة له ، وإذا اشتملت على ما يتضمن المجموع فكذلك ، وحروف هذه الدائرة اثنان وأربعون ، المتحرك أربعة وعشرون ، والساكن ثمانية عشر ، وأوتادها ستة مجموعة ، وأسبابها اثني عشر سببا خفيفا ، ولنرسم هذه الدائرة على السدس أيضا ، لما تقدم ونرسم عليها مفاعيلن ، إذ لا فائدة في الزيادة عليه ، وهذه صورتها:



فإذا ابتدأت من رأس الودد خرج مفاعيلن لسادس البحور وهو الهزج ، وهو مبني من ستة أمثاله ، وإن ابتدأت من أول السببين خرج عيلن مفا ، وذلك مستفعلن لسابع البحور وهو الرجز ست مرات ، وإن ابتدأت من الثاني قلت لن مفا

<sup>578</sup> - ورد هنا تعليق على حاشية الورقة ، ونصه: "قلت ، قال أبو عمرو: هزجهم قل مفاعيلن يستتها \* وإجزأه كلاً عَرُوضَ اثْنَيْنِ مُشْتَمِلًا .

وقال أيضا: رجزه مستفعلن ستا أتي زَعَمُوا \* ذو أَرْبَعٍ لِضَرْبِ خَمْسَةِ ثِقَلًا .

وَرَمَلُ فَاعِلَاتْنِ سِتَّةٌ قَدْ أَتَى \* لَهُ عَرُوضَانِ ثُمَّ سِتَّةٌ كَمَلًا" المقصد الجليل في علم الخليل ص 14-15

<sup>579</sup> - مطموسة في (و) بسبب تمزق طرف الورقة

عي ، وذلك فاعلاتن لثامن البحور وهو الرمل ست مرات ، وقد انتهى تفكيكها ، وضابطه أن الابتداء من الودت يخرج الهزج ، ومن أول السببين يخرج الرجز ، ومن ثانيها يخرج الرمل ، والبيت الذي يخرج منه الهزج وهو من الثلاثة وفي لي سيدي هارون بالعهد الذي كنّا عقدنا فلم (يغفر)<sup>580</sup>

فإن أخرت وفي وابتدأت من لي كان الرجز ، فإن أخرت وفي لي وابتدأت من سيدي كان الرمل ، وسبك كلام الناظم وأما ثلاثة دوائر خفشلق وهي دائرة المشتبه ، فمسدسة وأصل أجزائها ثلاثة مفاعيلن للهزج ومستفعلن للرجز وفاعلاتن للرمل ، ثم أشار [33] إلى الدائرة الرابعة بقوله لذو وطا وطول عزيز كم بدعلكم طوو يعزز ، فرمز باللام على دائرة المجتلب على رأيه في تسميتها بذلك ، وهي الرابعة ولم يحتج إلى نص على تسديسها لها تقدم ، وألغى الذال ورمز بواوين على مستفعلن ذي الودت المجموع مرتين وبالطاء على مفعولات ، وفصل بالألف فأفاد أن أول أشطارها وهو السريع<sup>581</sup> تاسع البحور ، مبني من مستفعلن مستفعلن مفعولات ، ومثلها وإنما فصل بالألف وإن كان من حروف الرمز ، قال الشريف : "وتبعه بعضهم لأنه أفاد أن أول أشطار الدائرة ستة ، فلو اعتبر الألف لكانت مثمنة إذ تكون أربعة أجزاء في أحد المصراعين ، ومثلها في الآخر"<sup>582</sup> ، بالمعنى ولا يخلص إذ لا يتعين الألف للإلغاء ، فمن الجائز أن يلغى غيره من الحروف ويكون ما دل الألف عليه هو أحد الأجزاء الستة ويمكن أن يقال أيضا الألف التي يرمز بها أنها تكون صورة همزة منطوق بها ، أما دائما إن كانت قطعية كأشرف ، أو في الابتداء خاصة إن كانت للوصل كابن زهر ، وألف وطا مدّة لا تقبل حركة ، ثم رمز بالواوين من وطول على مستفعلن مرتين ، وبالطاء بينهما على تاسع الأوزان وهي مفعولات تنبيهها على أن ثاني أشطارها عاشر البحور ، وهو المنسرح<sup>583</sup> مبني من مستفعلن مفعولات مستفعلن ، ومثلها وفصل باللام والعينين ثم رمز بالزايين على فاعلاتن ذي الودت المجموع مرتين ، وبالياء بينهما على عاشر الأوزان مستفعلن لن ذي الودت المفروق ، وتنبيهها على أن ثالث أشطارها الخفيف حادي عشر البحور ، مبني من فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ومثلها ، وفصل بالكاف والميم ثم رمز بالياء على مفاعيلن ، وبالراء على رابع الأوزان فاع لاتن ذي الودت المفروق ، وألغى العين ورمز بالباء أيضا على مفاعيلن تنبيهها على أن رابع أشطارها المضارع ، ثاني عشر البحور مبني من مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ومثلها ، وفصل بلكم ثم رمز بالطاء عن مفعولات ، وبالواو عن مستفعلن ذي الودت المجموع مرتين ، تنبيهها على أن خامس أشطارها المقتضب ثالث عشر البحور مبني من مفعولات مستفعلن مستفعلن ومثلها ، وفصل بالألف ولا لبس لها تقدّم ثم رمز بالياء على مستفعلن لن ذي الودت المفروق ، وألغى العين ، ثم بازاي على فاعلاتن ذي الودت المجموع مرتين ، تنبيهها على أن سادس أشطارها المجتث ، رابع عشر البحور مبني من مستفعلن لن فاعلاتن فاعلاتن ومثلها ، وحروف هذه الدائرة اثنان وأربعون ، المتحرك أربعة وعشرون والسامن ثمانية عشر ، وأوتادها ستة : أربعة مجموعة ، واثنان مفروقان ، وأسبابها اثني عشر سببا خفيفا ، ولابد من وضع هذه الدائرة على نصف بيت للحاجة إلى ثلاثة أجزاء في التفكيك ، وهي مستفعلن مستفعلن مفعولات ، وهذه صورتها

<sup>580</sup> - (س) : يقدر

<sup>581</sup> - جاء في حاشية الورقة ، ما نصه : "قلت : قال في المقصد الجليل :

سريع مستفعلن مستفعلن مع مفعو \* لات ستا لأربع سبعة جعلاً". ابن الحاجب ، المقصد الجليل ص15

<sup>582</sup> - شرح القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي ، ص89

<sup>583</sup> - وجاء في حاشية الورقة أيضا ، ما نصه : "قلت : قال أبو عمرو أيضا :

منسرح ستة مستفعلن مع مف \* عولات بعدهما مستفعلن حصلا. قال أيضا :

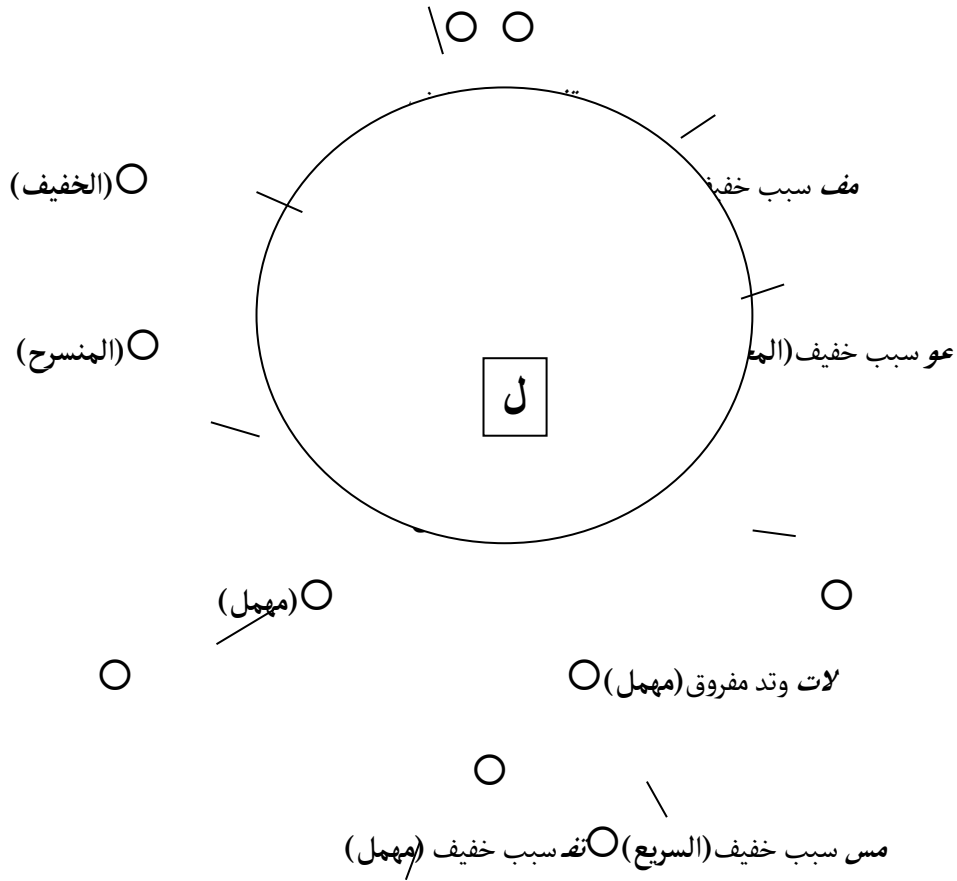
خفيفهم فاعلاتن قدأتى معه \* مستفعلن لن فاعلاتن ستة نقلا. وقال أيضا

مضارع ستة مفاعيلن معه \* قل فاع لاتن مفاعيلن بجزء علأ. قال أيضا :

مقتضب جاء مفعولات قل معه \* مستفعلن مرتين ستة جعلاً. قال أيضا :

مجتث مستفعلن لن وفاعلاتن أتى \* و فاعلاتن بست واجزأوا دُلْلاً" ينظر : المقصد الجليل ص16-17-18

## علن وتد مجموع (المضارع)

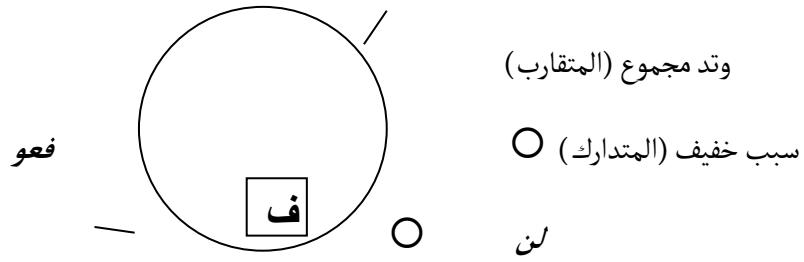


فإذا ابتدأت من أول سبب خرجت الأجزاء بعينها وهو السريع ، وإذا ابتدأت من الثاني قلت: تفعلن مس تفعلن  
مف عولات مس وزنه فاعلاتن مستفع لن ، و هو وزن مهمل عند العرب ، وإذا ابتدأت من أول وتد قلت:علن مستفعلن  
مفعولات مستف ، وزنه مفاعيلن فاع لاتن وزن مهمل أيضا عند العرب ، وإذا ابتدأت من أول مستفعلن الثاني خرج وزن  
المنسرح ، مستفعلن مفعولات مستفعلن ، وإذا ابتدأت من سببه الثاني قلت: تفعلن مف عولات مُسْ تَفْعِلُنْ مُسْ ، وزنه  
فاعلاتن مستفعلن لن فاعلاتن وهو الخفيف ، ومستفعلن لن فيه مفروق الود لانفكاكه من مفعولات ، وإذا ابتدأت من وتده  
قلت:عَلُنْ مَفْعُولَاتُ مَسْتَفْعِلُنْ مُسْتَقْ فيخرج وزن المضارع مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ، وتد فاع لاتن فيه مفروق لانفكاكه  
من مفعولات. وإذا ابتدأت من سببه الثاني قلت:عُولَاتُ مُسْ تَفْعِلُنْ مَفْ فيخرج وزن المجتث مستفعلن لن فاعلاتن  
فاعلاتن ، ووتد مستفعلن لن فيه مفروق. لها ذكر وإذا ابتدأت من وتده قلت: لات مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن ، وزنه فاع  
لاتن مفروق الود ، لها ذكر مفاعيلن مفاعيلن وهو مهمل لم تقل عليه العرب ، وقد انتهى تفكيك هذه الدائرة وخرج منها  
سنة أشتار مستعملة ، وثلاثة مهملة ، وضابطه أن وقع سببان بين وتدين مجموعين ، خرج من أول السببين المنسرح  
ومن ثانيهما (الخفيف ، ومن أول الودتين مقلوب المضارع)<sup>584</sup> ومن ثانيهما المضارع وإن وقع وتد مفروق بين أربعة  
أسباب ، خرج من أول الأسباب المقتضب ، ومن الثاني المجتث ، ومن الودتين مقلوب المضارع ، ومن ثالث [34] الأسباب  
السريع ومن رابعها مقلوب المجتث ، وسبك كلام الناظم وأما رابعة دوائر خفشلق وهي دائرة المجتث ، فمفسدة  
وأجزؤها المستعملة مختلفة ، فللسريع مستفعلن مستفعلن مفعولات ، وللمنسرح مستفعلن مفعولات  
مستفعلن ، وللخفيف فاعلاتن مستفعلن لن مفروق الود فاعلاتن ، وللمضارع مفاعيلن فاع لاتن وفروق الود  
مفاعيلن ، وللمقتضب مفعولات مستفعلن مستفعلن ، وللمجتث مستفعلن لن مفروق الود فاعلاتن فاعلاتن ، ولاختلاف أجزاء

- ما بين قوسين سقط من (س) ، وقد استدرك الناسخ السقط في آخر الصفحة لكنه لم يستعن بأي إشارة تدل على مكان هذا <sup>584</sup>  
الاستدراك في المتن ، وما أثبتناه كان من (و) (و) (ر)



الأجزاء ، جديرة بأن يقال يقال فيها قسماً ، أي هي القياس لا غيرها على سبيل المبالغة لكونها أوفق للطباع وحروف هذه (الدائرة)<sup>591</sup> أربعون ، المتحرك أربعة وعشرون والساكن ستة عشر ، وتشتمل على ثمانية أوتاد مجموعة ، وثمانية أسباب خفيفة ، وينبغي أن توضع على جزء واحد وهو الثمن إذ لا فائدة في الزائد ، وهذه صورتها:



فإذا ابتدأت من الوند خرج فعولن ، ومن ثمانية أمثاله هو المتقارب ، وإذا ابتدأت من السبب قلت لن فعو ، وزنه فاعلن فمن ثمانية أمثاله يكون مقلوب المتقارب ، واختلف فيه فنفاه الخليل وقال أنه مهمل لم تعمل عليه العرب ، أثبتته المتأخرون<sup>592</sup> وسموه المتدارك والمخترع والمحدث والخب وغير ذلك ، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى بفضلته ومنتته .

بعد كلام الناظم على المتقارب في التفصيل وهنا انتهى تفكيك هذه الدائرة ، وبتمامها تم تفكيك الدوائر الخمس ، وضابطه إن ابتدأت من الوند فمتقارب ، وإن ابتدأت من السبب فمهمل أو متدارك ، والبيت المشترك بينهما لحي في هواه فأربى عزولٌ فما زاد بالعذل إلا غراما

وهذا من المتقارب ، فإن أخرجت لحي وابتدأت من في هواه ، كان مقلوبه ووزنه فاعلن ، وسبك كلام الناظم ، وأما خامسة دوائر خفشلق فمثمثة ، وليس لها إلا جزء واحد وهو فعولن ، يتركب منه بحر واحد جز البحور وهو المتقارب ، وقد انتهى شرح قوله فرتب إلى آخر الثلاثة الأبيات ، على أنه لا معنى لتراكيب كلمات الرموز إلا ما قرّناه ، وأما على احتمال أن يكون قصد بتركيبه معنى فيمكن في خفشلق أن يقال على تقدير انفصال خف ، أنه لما أمر بالوزن أشار إلى التثبيت فيه ، وأمر بالخوف مما يفسده من زيادة الألفاظ أو نقصانها ، ولو كانت قليلة شبيهة بما يوزن ، كما يخاف في وزن المحسوسات من حوت أو غيره ، مما يفسد وزنه للزيادة أو النقص ، وإن قل كالشلق إن جعلناه الدويبة فإنها تفسد وزن الحوت إن انضافت إليه جنسا ومقدارا ، وإن شبهته لكونها ممتازة عنه بالرجلين ، أي خف (في)<sup>593</sup> وزنك الدوائر ما يعرف به الوزن ، مثل خوف شلق في وزن الحوت ، وإنما شبه بهذا للمناسبة ، لأن بحور العر شبهت ببحر الماء ، فما يوزن في الدوائر هو أبيات بحورها ، فيحترز أن يدخل في الأبيات ما ليس من ألفاظها ، وأن قل وأشبه ، (كما يحترز أن يدخل في

<sup>591</sup> - سقطت من (و)

<sup>592</sup> - وقد أثبتته الأخفش الأوسط المتوفى سنة (215هـ) ، تداركه على الخليل حيث تركه ولم يذكره من جملة البحور . ينظر: الأحمدى

نويوات ، المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي ، ص 303

<sup>593</sup> - سقطت من (س)

حوت البحر ما ليس منه وإن قلّ وأشبه<sup>594</sup>، ومما يناسب هذا ما بلغني عن بعض الأذكيا، من أدباء تونس حرسها الله تعالى، ثم تلقيتها من ذلك الأديب مشافهة أنه سمع بعض من لا علم له بالعروض ينشد:

حَصَانًا فَكَانُوهَا وَ لَكِنْ لِلْأَعَادِي \* وَإِخْوَانٍ حَسَبْتُهُمْ دَرُوعًا

فقال الأديب حصانا ليس من البيت ولا يصح معه وزنه، فقال المنشد بل هو منه ويصح الوزن، فقال الأديب لا يسع هنا الحصان بل ولا الغطوس، ويحتمل مع إرادة الدويبة أن يكون خف ماضيا، مخففا من المشدد، أي وخف اليسير من زيادة أو نقصان يسيغه العلم في وزن الشعر، كما تخفف زيادة مثل شلق، في وزن الحوت فلا يرجع فيه البائع أو نقص مثله من الوزن، بأن جعل بدل النقص فلا يقوم به المشتري، لأنه كالعدم، ويصح مع كون شلق مرادا به الضرب أو النوع، إن يكن خفف من المضاعف أي زن ولا تعتمد على الطبع فإنه ربما خف ضرب من النظم على الطبع، وإن كان غير موزون، وإن أريد بشلق الرجل كما تقدّم فمع تقديم التضعيف يكون المعنى تثبت في الوزن، وتوزن لئلا تكسر ولا تشعر فإنه خف الرجل السريع، ونظم مكسور أو مع تقدير التخفيف يكون المعنى زن وخف الرجل الخفيف الذي لا يصبر على كتم المعاييب أن يبادر إلى التشنيع عليك بالكسر، أو المعنى إن ورد عليك شعر فزنه وخف فعل المتسرع إلى التخطيط قبل الوزن<sup>595</sup> بل لا تعب إلا ما يعاب عن بصيرة وأمثاله، هذه التقادير كثيرة فلنكتف بهذا القدر [و34]، ولا يخفى عليه إخراج هذه المعاني في قالب الإشارات التصوفية.

وأما قوله خ ثمن إلى آخره<sup>596</sup>، فالمعنى (مع)<sup>597</sup> كتب الخاء مفصولة وهو الظاهر الثناء على الدائرة الأولى، و الحض على استعمال بحورها، وكأن المراد بابن عنده الجنس، ليصح استعماله، استعمال الجمع، وأراد بزهر جمع أزهر، أي صاحب حسن أبحر الدائرة التي هي كليات، ووصفها بكونها زهرا، لاشتمالها على عدد نهاية أجزاء البحور، لتضمنها نوعي الخماسي والسباعي وغير ذلك مما تراه، وبا: بنائها الذي دلّ عليه ابن الجنس أنواع أعاريضها وضروبها، أي وأخ مضمن دائرة أبناء البحور الزهر، لكنه وجد الابن مريدا به جنس الأبناء حاكما عليه بحكم الواحد، وعلى حذف مضاف والتقدير، واحد ابن أي واحد من جنس أبناء كذا، وسبك كلامه أقصد مضمن بن زهر، وأتخذ أخا وجعله والياء أي مقدما، كتقديم الوالي رعيته، على جموع أبحر الدوائر المسدسة التي هي كالجمع المنهزم، فلذا كثر الاختلاف في أجزاءها وتعددت دوائرها، بإتيان كل نوع على طريق، كإتيان أحاد الجمع المنهزم، فإن السادة جرت أن المنهزمين يتقللون ولا يسلكون طريقا واحدا كالمنتصرين، لأن كلا يطلب النجاة لنفسه، فحيث ما وجد سبيلها سلكه ولا يلتفت إلى غيره من الرفقاء، فقوله ستة على حذف مضاف، أي ذوات ستة، وذلك المضاف صفو لأبحر، حذف الموصوف للعلم به، ويجوز أن يكون بل ماضيا وستة مفعولا أي وله فإنه أهل لذلك، فقد كسر ستة من صفتها كذا وكذا. وقوله جلت صفة قل أو أبحر المحذوف، أو ستة وأعاد على الجمع ضمير الواحد وذلك جائز على اعتبار الجماعة، نحو ﴿وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾<sup>598</sup>، وإن كان الأولى هنا (جلون)<sup>599</sup> لأنه الأول مع العدد القليل، أي كشفت تلك المذكورة نصيب مشي الاختيال، لأنها لما لم تلزم طريقة واحدة بإتيانها على أنحاء شتى أشبهت بإتيانه على أنحاء شتى، أشبهت مشي الاختيال<sup>600</sup> الذي فيه ميل عن الاستقامة، بل ومع عدم استقامتهن استعجلن في سيرهن، فكثيرا ما يأتي في أبحر المسدسات غير التام، كالمنهوك

<sup>594</sup> - سقطت من (س)

<sup>595</sup> - (س): قبل الوزن اللوم. وهي زيادة من الناسخ لا معنى لها في الكلام

<sup>596</sup> جلت حصّ شمر بل وفرن لذو وطا. نَظُمُ الرّامزة للعلامة ضياء الدين أبي محمد \* - وتهايم البيت كالآتي: خثمن ابن زهر وله فل ستة عبد الله لخزرجي

<sup>597</sup> - (س): من

<sup>598</sup> - آل عمران: 15

<sup>599</sup> - هكذا جاءت في جميع النسخ

<sup>600</sup> - (س): أشبهت بإتيانها على أنحاء شتى الاختيال. وأرى هذا التكرار في العبارة سهوا من الناسخ لا غير.

والمشطور والمجزوء وهذه الأشياء شبيهة بسير الاستعجال ، فإنّ المستعمل يقصر عن الكمال في أموره ، وإن كان حَضَّ بضاد فالكلام على حذف مضاف أي جلت حيث ترك مشي الاختيال بما بدا فيه من الاضطراب لاشتمالها عليه ، فكانها تحذر غيرها من الوقوع فيه كما اتَّفَق لها ، وقوله لذو وطا ، ابتداء قصد به ذم الاستعجال ، وإنّ مع الثاني والرفق بلوغ الآمال ، واللام لام الابتداء ويحتمل أن تكون جواب قسم محذوف [35] أي لصاحب سهولة الوطا ، وهو الذي يطأ الأرض السهلة ، وإن كان قدر مسافتها عزيزا لا ذليلا ، لأنه ينال فيحذف منه شيء أو قليل الوجود ، طويلا كالمثمن من الأشعار ، وإلى هذا أشار بقوله وطول عزيز ، وهو معطوف على ذو أي وصاحب طول طريق عزيز ، أو لصاحب موافقة في الأمور ، ومشى مع الرفقاء و صاحب فضل عزيز يطول خُلُقُه في الأمور لا يستعجل شيئا منها ، كاستعجال السداسيات على طريق الثمانيات ، و استعجالها أيضا بما ينقصها عن الستة ، وخبر المبتدأ قوله طو وبدعيلكم كم جمع ضمير ذو ، لأنه أراد به الجنس أي ذوو ، وحذف مفعول طووا للعلم به أي كثيرا قطع أصحاب الخصلتين بمثل دعيلكم أيها المستعجلون ، أي ناقتكم الشارقة مسافة عظيمة حسية لأجل رفقهم بها ومشيمهم الهوينا ، ما لا يقطعه المستعجل بناقته القوية ، لأنّ الاستحاث الشديد يقطع عن الوصول « إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرَفْقٍ »<sup>601</sup> ، فإنّ المنبت لا أرضا قطع ، ولا ظهرا لقي أو كثيرا قطع صاحب الموافقة والأخلاق الوطنية ، والفضل مع الناس من المسافات المعنوية ، مع العمل القليل ، الذي نسبة السير به كنسبة السير بالناقة الشارقة ، ما لم يقطعه المستعجل المنقبض التارك لكثير من الأمور ، ليقطع المسافة سريعا بزعمه لاختصاره في طريقه « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ أَقْرَبُكُمْ مِنِّي مَجَالِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَابِسُكُمْ أَخْلَاقًا الْمُوْطَأُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ »<sup>602</sup> ، وقوله يعزز إلى آخره خبر آخر عن ذو ، أي صاحب الخصلتين أيضا يعزز قياس التثمين في المتقارب ، ويجعله أشرف ما ترى ، أو يعززه حالة كونه أشرف ما ترى ، وإنما عزز هذا وإن كان من جزء واحد ، لما فيه من طول مسافة الأجزاء وسهولتها والصبر على مشيها من غير اختصار ، ولما فيه من الفضل لبنائه على خلق أفضل الأجزاء ، ولما كان فيه بعض اختصار لنقص حروفه عن حروف المسدس آخر وإن كان مثمنا ، لأنّ النقص منه استعجال (لتمامه فأخّر وإن كان مثمنا عقوبة لاستعماله مستعجلا)<sup>603</sup> :

وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعْجِلِ الرَّكْلُ \* قَدْ يَذُرُكَ الْمُنَائِي بَعْضَ حَاجَتِهِ

وهذا المسلك الذي سلكت في كلام الناظم في هذين أسهل مسلك وأنبله<sup>605</sup> وأقلّه تكلفا ، ويمكن سبكه على وجوه شتى بحسب اختلاف معاني مفرداته إلا أنّ في الاشتغال بها تضييعا للزمان في غير طائل ، وقال بعضهم أراد بابن مجموع الأبحر الثلاثة ، وإضافته إلى زهر تنويعا به لشهرته وقبول الطبع له لا سيما الطويل و البسيط ولتركبه من السبب الخفيف والوند المجموع ، وهما أشرف من غيرهما ، ولاجتماع السباعي والخماسي فيه ، وأراد بالزهر ما توزن به من فاعولن ، مفاعيلن ، فاعلاتن ، فاعلن ، مستفعلن ، فاعلن ، وجعلها زهرا لشرفها على غيرها وتقدمها في كلامه ، أمّا تقديم الأولين فواضح ، وأمّا فاعلن و مستفعلن و فاعلاتن ، فلأنها فروعهما لازمة ، وتقديم الملزوم يوجب تقديم اللازم ويحتمل أن يريد بابن زهر اسم رجل ، أو يضاف ابن إلى زهر على سبيل الوصفية لا اللقبية ، وول ابن زهر كسر ذي ستة أجزاء بني به رفعة المثمن وخمسة المسدّس ، ولذا لم يدخل أطول الشعر وكثر في المسدّس ، أو كسر ستة أجزاء أو ضحت وكشفت وأبرزت . وشمر اسم قاتل الحسين رضي الله عنه ، وكان قال رجزا في قتله ، فالمعنى أحكم بجيد الشعر وأقواه ، وهو المثمن كسر ستة جلت حظ هذا الرجل ، ونسبت الفعل للشعر من المجاز العقلي ، لكونه فيه أو به ، وإن كان ابن زهر اسم رجل فالفل

<sup>601</sup> -

<sup>602</sup> - الحديث في سنن الترمذي تحت رقم [2018] باب ما جاء في معالي الأخلاق 4/ 370

<sup>603</sup> - مابين قوسين سقط من (س) ، وجاء مكانه قوله : لأنّ النقص منه استعجال ومما يرشدك لهذا قوله . وما أثبتناه في المتن كان من

(و) ، (ر)

<sup>604</sup> - البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شبيب التغلبي ، شاعر إسلامي متقدم من الفحول ، ولقب القطامي . من شوارد الشواهد ص 34

<sup>605</sup> - (س) : أثبتته



الهمز و ستة عدد مذكر وصفهم بما ذكروا ، وأفرد ضميرهم باعتبار الجماعة ، وفزن إن كان من الشرعة فالنون فاعل وهو ضمير الستة أي أسرع بحظه ، وعلى أن ستة عدد مذكر عاقل فالنون واقع مكان الواو ضرورة ، إذ لا يحسن إلا مع المشاكلة ، وإن كان فزن من الظفر أو غيره غير السرعة فالواو عاطفة على مقدر ، أي بل جلت حظ شمر وفزن به أي نجون أو هلكن وارتفعن في الإنشاد أو جلن فيه مرة ، و الضمير للأجزاء شمر أوله ولأصحابه ، إلا أن النسبة في اللفظ إليها وإن كان معه ستة مذكرا عاقلا ، فواضح ولا يتعين شمر المذكر بل يصحّ هو أو غيره ، وأضرب ببل عن الوصف الأول وأثبت الثاني على الوجه الأول ، وعلى الثاني أضرب بها عن استقلال الوصف الأول ، وأثبت الوصفين للستة ولذو وطا معناه الأغنياء وذو الجاه من الأعزة (تسّى)<sup>606</sup> لهم من الظفر بالمراد ، ما لم يكن لغيرهم ، فقطعوا الأزمنة في لهو أو قربوا البعيد من الأمور والبلاد لتمكنهم من الأسباب الموصلة إلى المطلوب ، والمراد بطول المعطوف على ذو المتناول من الأعزة وهما معا للجنس فلذا جمع الضمير ، ويعزّز أما اسم بالفعل وهو منادي بحرف محذوف ، نحو ﴿يُؤسَفُ أَعْرَضُ﴾<sup>607</sup> ، أو صفة لمحذوف ، وطووا على هذا من الطي أو من قبض النصيحة أي جازوا أمرا معززا ، أو صفة لعزیز يبعده الفصل ، ومعنى قس تثمين أجل في التقدير أو التسوية ، تثمين فعولن لأن ضرب المتقارب منه حسن بالاعتماد ، ومنه قبيح تنبه بهذا على الالتزام الحسن منه انتهى بعد جمعه من كلام مفرق ، وإليك الحكم بترجيح أحد المَحْمَلين ، وحذف مفعول رتب اختصارا للعلم به أو لإقامة الوزن ، و ال في الياء للعهد وإضافة دوائر لخفشلق تحتمل التعريف [و36] والتخصيص ، وقوله أولات عدّ لجزء من الإطناب ، لأن عد إجمال وما بعده تفصيل له ، وإضافة ابن زهر للتشريف وهو الأولى أو للتعريف وإن جعلت فل مضافا فإضافته للتحقير ، وكذا هي في حظ شمر وهي في لذواوطا وطول عزيز ، وتثمين أشرف للتشريف ، وفي بدعبلکم للاختصاص ، وإيهام كم بحذف مميزها لتفخيم أمره ، وكذا حذف مفعول طووا لتذهب النفس تقديره كل مذهب ، أو تنزيلا له منزلة القاصر ، أو لإيهام العموم لأنّ تقجير مفعول دون آخر تحكم فلم يبق إلا العموم ، وفي خفشلق تشبيه على تفسير ، وفي وله وفل استعارة ، وإسناد جلت إلى الضمير في تفسير من المجاز العقلي كما تقدّم توجيهه ، ودعبلکم من التشبيه وطووا منه أو من الاستعارة ، وذو وطا وطول عزيز من الاستعارة ، و في البيت الأول مراعاة النظير ، (و في زن ودوائر و جزء و ثني و رتب ، و زن من التعريف أو هو شبيه به ، ودعبلکم وطووا من مراعاة النظير)<sup>608</sup> وكذا عزيز ويعزز وأشرف وكذا وله فل ستة وعزيز ويعزز من تجنيس الاشتقاق ، وول وفل من التجنيس المضارع ، ورأيت في نسخة من هذا النظم قد وضع ناسخها على قوله خ البيت ثلاثة سينات مجبودات على أول البيت وعلى وسطه وعلى آخره ، وكتب في الطرة بيتا وضع عليه صح<sup>609</sup> وأظنه نبّه بالسينات على سقوط البيت التي خُطّت عليه ونص ما كتب في الطرة ،

خض لذ بل وفزن شهر ووط لا<sup>610</sup> \* خ ثمن ابن زهر وله فلستة جلت

وكان معنى تركيب هذا البيت أظهر من معنى تركيب ما في الأصل .

**الإعراب :** إلى الياء متعلق (يرتب)<sup>611</sup> ، أو حال من فاعله أو مفعوله المحذوف ، أي مارا أزم مرورا بها ، وزن معطوف على رتب على حذف العاطف ، وأولات صفة دوائر ، لأو حال منها ، وتقدّم فيه غير هذا كما تقدّم إعراب با في

<sup>606</sup> - (س): تسّى

<sup>607</sup> - يوسف: 29

<sup>608</sup> - سقط ما بن قوسين في (ر) ، واستدركه الناسخ في الحاشية

<sup>609</sup> - هي علامة من علامات التصحيح في علم التحقيق ، يراد بها تصحيح ما هو في محل الشك عند مطالعته بوضع علامة (صح) صغيرة ، ويكتب فوق ما وقع في التصنيف أو في النسخ وهو خطأ (كذا) صغيرة ، أي هكذا رأيته . ينظر يحيى وهيب الجبوري ، منهج البحث وتحقيق النصوص ، دار الغرب الإسلامي ، ط1: 1993م ، ص103

<sup>610</sup> - هذا بيت من القصيدة الخزرجية كتب في (و) و(س) بخط غليظ وبهـداد أحمر

البيت ،وختمن إن كان متصلا فهو وما بعده من الكلمات التي منها رموز الدوائر إبدال من خفشلق بدل مفصل من مجمل على الاتباع أو القطع بوجهيه ،أو مبتدآت ،وأخبار كل واحدة الكلمات التي فيها رموز أجزائها ،وإن كان (خ)<sup>612</sup> منفصلا فهو فعل أمر ،وثمن مفعوله ،وابن مضاف إليه ،و يجوز كون خ أيضا بدلا متبعا أو منقطعا وهو كناية عن دائرة المختلف (أو مبتدأ وثمن خبر على حذف مضاف أي دائرة المختلف)<sup>613</sup> ذات تثنين ابن زهر ،ويكون ثمن من إطلاق المصدر على المفعول ،وهو الخبر بلا تقديم مضاف أي مثمنة أو خبر مبتدأ محذوف ،ولا فائدة في التحقيق لتقدير هذا المبتدأ لأنه يؤدي إلى كون الخبر جملة والمفرد أولى وكذا إن قدر مبتدأ محذوف الخبر ،أي فيها ثمن ابن زهر وثمن في هذه الوجوه كلها مضافا إلى ابن ،ويجوز أن لا يضاف وحذف تنوينه ضرورة ،أو كقراءة أحد الله بترك التميمين ،وابن زهر وله على هذا مبتدأ خبره محذوف ،أي أجزاؤها أو خبر والمبتدأ محذوف ،أي أجزاؤها كذا ولا يجوز أن يكون مبتدأ والخبر وله لها في ربطه بما قبله من التكلف ، وفل مفعول له وستة مضاف إليه ،ويجوز أن يكون فل فعلا ماضيا وفاعله ضمير ابن زهر وستة مفعوله والجملة مستأنفة في موضع الحال وجملة جلت صفة لستة ولغيرها حسبما تقدّم ،و حض مفعوله وبل تقدّم معناها وهي عاطفة جملة ما بعدها على جملة ما قبلها أو ما بعدها معطوف على مقدّر ،وهو ما عطف عليه المعطوف على ما قبلها ،واللام في ل ذو لام ابتداء و زائدة لتأكيد الجملة الاسمية ،وكم استفهامية أو خبرية حذق خبرها ،أي كم زمن أو بعيد وهي مفعول طووا ،و تقدّم أنّ جملة طووا وما تعلق بها خبر ل ذو وبدعيلكم متعلق بطووا ،وبأؤه للاستعانة الحقيقية أن أريد الناقّة أو المجازيّة إن أريد اللهو ،وكتب دعب منفصلا ،ويجوز على هذا أن يكون حالا من فاعل طووا ،والباء بمعنى في الظرفية مجازا ، وإن كان يعزز صفة لمفعول طووا المحذوف فكم ظرف له أو مصدر ،أي أمرا معززا في كثير من الأوقات أو تعزيزا كثيرا ،ويجوز غير هذا إلا أنّ في جعل يعزز صفة لمحذوف نظر ،لأنّ الجملة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان بعض ما قبله من مجرور من أو في إقليلا كقوله:

أي بكفي (رجل)<sup>614</sup> أو رام ونحوهما \*يرمي بكفي كان من أرمى البشر

وتقدّم في الكلام ما يدل على إعراب قس إلى آخر البيت [والله أعلم]<sup>615</sup>

## المتن

والقصيدة من أبيات بحر على استوى \*فمنها ابتنا المصراع والبيت منه

من العجز الضرب اعلم الفرق وباعتنا \*وقل آخر الصدر العروض ومثله

## الشرح

**المفردات:** أنبنى مطاوع بنيته فأنبنى ،قال **الجوهري:** "بنى فلان بيتا من البنيان ،وبنى على أهله بناء

فيهما ،و العامة تقول بنى بأهله وهو خطأ"<sup>616</sup> ،قلت وهو اصطلاح الفقهاء ،وبنى قصورا شدّد لكثرة ،وابتنى وبني بمعنى

والبنية فعلية الكعبة ،والبنى مقصور بالضم والكسر جمع بنية وبنيت بهما . (المصراع) نصف البيت الواحد من

الشعر ،مأخوذ من مصراع الباب ،قال **الجوهري:** "التصريع في الشعر تقفية المصراع الأول ،وهو مأخوذ من مصراع

<sup>611</sup> - سقطت من (و)

<sup>612</sup> - (س): ختمن

<sup>613</sup> - ما بين قوسين سقط من (و) ،واستدركه الناسخ في الحاشية

<sup>614</sup> - (س): رجال

<sup>615</sup> - زيادة في (س)

<sup>616</sup> - الصحاح 6/2286

الباب ،وهما مصرعان " 617 - انتهى- ،وقال غيره<sup>618</sup> صرعت الباب جعلت له مصرعين أي بايين . (البيت) بيت الشعر وهو مجموع المصراعين ،منقول من السكنى كما تقدم في أوّل هذا المجموع ، قال **الجوهري**: "البيت معروف ،والجمع بيوت وأبيات [و37]وأبا بيت عن سيبويه ، كأقوال وأقاويل ،وتصغيره بَيِّتٌ بضم الباء وكسرهما ،كما في وزنه المعتل بِأَسَرٍ مَشْقُوقٍ الْحَيَاشِيمِ يَرْغَفُ<sup>619</sup> \* بالياء ،وقول الشاعر: وَبَيَّتْ عَلَى ظَهْرِ الْمَطِيِّ بَيِّتُهُ

يعني بيت شعر كتبه بالقلم"<sup>620</sup> ،والعلاقة بينه وبين بيت السكنى قيامهما معا على الأسباب والأوتاد ،وامتناع حذف أوتادهما دون أسبابهما ،واشتمالهما على المصراعين .

(القصيدة) قال الناظم هي ما اجتمع من أبيات بحر واحد من بحور الشعر على استواء ،هذا حدّها عنده ،فقوله اجتمع من أبيات يخرج البيت الواحد فلا يسمى قصيدة والبيتين ،لأنّ أقلّ الجمع ثلاثة ،وظاهره أنّ ثلاثة أبيات فما فوقها من بحر واحد نسمى قصيدة ،وقوله من بحر واحد يخرج ثلاثة أبيات فأكثر إذ اجتمعت من بحور متعددة فإنها لا تسمى قصيدة ،وقوله على استواء يعني وأن تكون أبيات البحر الواحد مستوية في العروض الواحدة ، من ذلك البحر والضرب الواحد منه ،فلو كانت أبيات من بحر واحد وبعضها على عروض واحدة وضرب واحد ،من ذلك البحر وبعضها من غير تلك العروض وذلك الرب ،لم تسمى قصيدة حتى يجتمع من عروض واحدة وضرب واحد أبيات فحينئذ تسمى قصيدة .وقال **الجوهري**: "القصيد جمع القصيدة من الشعر ،مثل سَفِينٍ جمع سَفِينَةٍ"<sup>621</sup> ،ولم يجمعوا قصيدا ،وجمعه القياسي أقصدة وقصد وقصدان ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة من القصد ،لأنها تقصد بالبناء المخصوص ، قال **الجوهري**: "القصد إتيان الشيء ،قصده وقصدت له وإليه بمعنى ، وقصدت قصده: نحوت نحوه"<sup>622</sup> انتهى .و قال غيره القصيد بالتاء وغيرها عربي ،قال **أبو القاسم الزجاجي**<sup>623</sup> "هي فعيلة بمعنى مفعولة ،جرى مجرى ذبيحة وفريسة الأسد ، من قصدت الشيء إذا اعتمدته ،قال غيره كأن الشاعر قصد هيئتها ،واعترض قول **الزجاجي** بأنّ الذبيحة ما أعدت للذبح ،والذبيح المذبوحة ،فالقصيدة على هذا المعدّة للقصد والقصيد المقصودة ،وإنما القصيدة كحكاية سيبويه ملحقة جديدة وفي هذا الاعتراض نظر ،لأنّ مراد **الزجاجي** أنّ فعيلة الصفة بمعنى مفعول إن تبع موصوفه لا تلحقه التاء ،فإن نقل إلى الاسمية أو لم يتبع موصوفا ظاهرا كقبيلة فلان وفريسة الأسد ،لحقته التاء كذبيحة فإنها اسم لها يذبح ،وكذا قصيدة لها صارت اسما للشعر لحقتها التاء إذ ليست بصفة ،فجعل المعترض ذبيحة كجديدة صفة لملحقة لا يصح ،لأنّ جديدة لم تنقل إلى الاسمية ،وتبعت الموصوف فإلحاق التاء لها شاذ ،وعن **الفراء** القصيد مأخوذ من المخ ،القصيد وهو المتراكم يعني والتراكم حاصل في الشعر ،لأنّ كلماته متراكمة بعضها على بعض ،وأخذه من القصيد أكثر اطرادا ،لأنّ القصيد وإن كان مشتركا بين معان إلا أنّ المادة حيثما وقعت تقتضي التوجّه نحو الشيء ،وقال **ابن جني** القصيد اسم جنس لها تطاول وتوقّر .، يقال قصد الشاعر وأقصّد إذا طال وواصل على القصائد ، قال: أَعْيَتْ عَلَى مَقْصِدِنَا والرُّجَازُ ، واحدته قصيدة كشعير وشعيرة في المخلوق ،وسفين وسفينة في المصنوع ،فإن قيل في الواحدة قصيد بلاهاء ،فمن إطلاق الجنس على واحدة توسعا لوجود حقيقته في الواحد ،وينكر ويُعرف ،والفيه لتعريف الجنس قيل وهي في الواحدة على ما ذهب إليه **ابن جني** لتعريف الشخص ،قلت وفيه نظر قال **الزجاجي** المقصد عند الشعراء كلّ شعر كثرت أجزاؤه وطالت بيوته . فظاهره أنّه مفعول من المضغف للتعدية ،لأنّ ظاهر كلام **ابن جني** أنّ قصد وأقصّد قاص ران كالحق وألحق قيل ويظهر

- المصدر نفسه 3/ 1243<sup>617</sup>

- ابن منظور ،لسان العرب ،تحقيق: عبد الله علي الكبير ومُحَمَّد أحمد حسب الله وهاشم مُحَمَّد الشاذلي ،دار المعارف .مج 4/ 2434<sup>618</sup>

- ورد البيت في معجم الصحاح بلا نسبة ،ولم أعثّر على قائله<sup>619</sup>

- الصحاح 1/ 244<sup>620</sup>

- الصحاح 2/ 524<sup>621</sup>

- المصدر نفسه<sup>622</sup>

- عبد الرحمن بن أبو القاسم النهاوندي (-337هـ) ،شيخ العربية في زمانه ، لزم الزجاج ليتعلم .من تصانيفه: الجمل الكبرى ، الإيضاح في<sup>623</sup>

النحو ، والكافي في النحو . ينظر ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 77 ،طبقات اللغويين والنحاة 68

من كلام الرّجّاجي أنّ ما كثرت أجزاؤه وقلّت أبياته لا يقال له مقصّد بل هو من جرّ، قال بعضهم وعلى هذا فهل يقال لها طال من الرجز قصيدة، أم لا فيه نظر فإن لوحظ الاشتقاق، وقيل وإن لوحظ الاستعمال فلا لقوله: إنّ بيّتي آية مُعْجِزَةٌ عِنْدَ مَنْ قَالَ قَصِيدًا أَوْ رَجَزًا

وقيل الأرجوزة ما اختلفت قوافي أشطاره من الرّجّز فعلى هذا يسمى قصيدة ما كثر أبياته من المشطور والمنهوك، وأنحدت قافيته وعروضه وضربه، وهو دليل قول النّاطم من قوله أبيات بحر، وقول النّاطم من قوله أبيات بحر، وقوله بعد ألقاب الأبيات وجعل منها المشطور والمنهوك والمجزوء، واختلف في عدد ما يقال فيه قصيدة من الأبيات فظاهر كلام النّاطم كما قدّمنا ثلاثة فما فوق، وقيل عشرة فما زاد ومن الواحد إلى التسعة قطعة، وقيل ما زاد على العشرة فهي قصيدة، وقيل ما جاوز السبعة قصيدة وما دونه قطعة، وحكى القاضي أبو بكر بن الطيب<sup>624</sup> بسند عن الفراء أنّ العرب تسمي البيت الواحد يتيها، ومنه الدرة اليتيمة لانفرادها، والبيتين والثلاثة نتفة، وإلى العشرة تسمى قطعة، فإذا بلغ العشرين استحق أن يسمى قصيدا - انتهى - قال بعضهم وفيه دلالة قويّة على أنّ البيت [37] الواحد عند العرب إن قصد شعرا - انتهى - قلت ولا أدري من أين هذه الدلالة، والثّثفة بضم النون وجمعها نتف، وسميت بذلك لأنّ النتف قلع الشعر والريش شيئا بعد شيء وتفصيله قطعاً، وكذا النتفة من الشعر فإنه قطعة صغيرة منه، والقطعة بكسر الفاء سميت بذلك لأنها قطعة من الشعر، من قولهم قطعة بكسر القاف وضمها لطائفة تقطع من الشيء والجمع قطع.

(أبيات) جمع بيت وتقدّم. (بحر) البحر خلاف البرّ، قال الجوهري: "يقال سمّي لغمقه واتساعه، والجمع أبحر وبحار وبحور وكل نهر عظيم بحر، ويسمى الفرس الواسع الجري بحراً"<sup>625</sup>. قلت ولعل منه سمي الشطر من الشعر بحر لكثرة ما ينطبق عليه من جزئيات الإنشادات أو لكثرة عروض بعض أنواعه وضروبه. (استوى) مصدر استوى الشيء أي اعتدل، وأصله الهدّ، وقصره ضرورة أي على اعتدال من جميع الأبيات في حكم واحد، أي لا بدّ أن تستوي ولا تختلف في عروض وضرب وغيره، ذلك من الأحكام اللازمة للبيت، قال الجوهري: "الفراء: الشيء لا يساوي كذا، أي لا يعادله، ولم يعرف بسوى وسويته فاستوى، وهما على سويّة من أمر أي على سواء"<sup>626</sup>، انتهى وتقدّمت المادة<sup>627</sup>.

(أخر) بكسر الخاء ضدّ أوّل، قال الجوهري: "الآخر بعد الأوّل، وهو صفة. تقول: جاء آخر أي أخيراً، وتقديره فاعل، والأنثى آخره والجمع أواخر"<sup>628</sup> انتهى. (الصدر) المراد به النصف الأوّل من بيت الشعر، وهو المصراع الأوّل، ويسمى صدرًا لتقدّمه تشبيهاً بصدر الشيء وهو أوّل، قال الجوهري: "الصدر واحد الصدور وهو مذكر، و صدر كل شيء أوّل، وصدر السهم ما جاز من وسطه إلى مستدقّه، وسمي بذلك لأنّه المتقدّم إذا رُمي. والصدر الطائفة من الشيء، والصدرة من الإنسان ما أشرف من أعلى صدره"<sup>629</sup> انتهى، ولم يجمعوه جمع قلة ولعله مما استغنى فيه بجمع الكثرة وقياسه أصدر. (العروض) تقدّم ما قيل في معانيها في أوّل بيت من النظم، والمرد به هنا ما فسّره به (الناظم)<sup>630</sup> وهو آخر جزء من صدر البيت وسمي ذلك الجزء عروضاً، لأنّ الخليل لما امتحن الشعر وجد الاختلاف والتنقل في أواخر أبياته على الجملة أكثر منه في أواسطها فسمى وسط البيت الذي هو منتهى قسمه الأوّل عروضاً تشبيهاً له بالعروض، وهو العمود المعترض في وسط الخباء لثباته وقلة تبدله، أو لأنّ آخر النصف الثاني يعرض عليه. (العجز) المراد به هنا النصف الأخير من البيت كما سمي الأوّل صدرًا وسمي عجزاً، إمّا لأنه آخر والعجز قال الجوهري: "مؤخر الشيء يذكّر ويؤنّث، وهو

- (ر): الخطيب. وهو أبو بكر بن محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلائي<sup>624</sup>

- الصحاح 585/2<sup>625</sup>

- الصحاح 2385/6<sup>626</sup>

- في الصفحة 16 من التحقيق<sup>627</sup>

- 576/2<sup>628</sup>

- الصحاح 709/2<sup>629</sup>

- سقطت من (و)، ثم استدرکها الناسخ في الحاشية<sup>630</sup>

للرجل والمرأة جميعاً، والجمع الأعجازُ، والعَجِيزَةُ للمرأة خاصة<sup>631</sup> انتهى، وإمّا لاستعماله في مقابلة الصدر كما هو في الحيوان. (الضرب) مراده به آخر جزء من عجز البيت، أي شطره الثاني وهو مقابل العروض وسمي ضرباً لأنه مثل العروض ومن شكلها من قولهم هذا ضرب من هذا أي مثل له ونوع منه، قال الجوهري: "والضرب (الصيغة)<sup>632</sup> والصَّنَف من الشيء"<sup>633</sup> انتهى، ويجمع على أضرب وضُرُوب.

(اعلم) يحتمل أن يكون من العلم المتعلّق بالندسب، فيحتاج إلى مفعولين وهو الظاهر، أي اعلم الفرق موجودا بين العروض والضرب، ويحتمل أن يكون من العرفان فيتعدّى إلى واحد، أي ميّز الفرق والثابت بينهما فهو فرق مقيد فتأمل.

(الفرق) الفصل بين الشيئين، قال الجوهري: "فَرَّقْتُ بين الشيئين أَفَرَّقُ فَرَقًا فُرْقَانًا، وَفَرَّقْتُ الشيءَ تَفَرِّقًا وَتَفَرُّقًا فَأَنْفَرَقَ وَأَفْتَرَقَ وَتَفَرَّقَ، وَأَخَذْتُ حَقِي مِنْهُ بِالتَّفَارِيقِ"<sup>634</sup> انتهى، وحكى القرافي<sup>635</sup> في أول قواعده أن الفرق بين المعاني، والتفريق بين المحسوسات. (اعتنا) افتعال بمعنى الإخراج، أو بمعنى الاهتمام وأصله المدّ وقصره ضرورة، فمن الأول قال الجوهري: "عَنَوْتُ الشيءَ: أظهرته وأخرجته، قال ابن السكيت عنت الأرض بالنبات تَعْنُو عُنُوًا، وتعني (أيضا عن الكسائي)<sup>636</sup> إذا ظهر نبتها، يقال لم تَعْنُ بلادنا بشيء ولم تَعْنُ، إذا لم تنبت شيئاً، وما اعتنت الأرض شيئاً، أي ما أنبتت"<sup>637</sup>، ومن الثاني قال الجوهري أيضا "غُنيت بحاجتك بضمّ أوله، أعنى بها عناية وأنا بها معنيّ على مفعول، والأمر لتعن بحاجتي، وفي الحديث «من حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَزَكَّاهُ مَا لَا يَعْنِيهِ» أي ما لا يهتمه"<sup>638</sup>.

## التركيب:

الضمير في منها عائد على الأجزاء التي تركبت منها البحور المستخرجة من الدوائر، فمن الأجزاء المذكورة في الدوائر على تأليفها المتقدم أنبنى أحد مصراعي البيت وهو نصفه، وإذا تعين ما يبنى منه نصف البيت علم أنّ بناء النصف الآخر من مثل ذلك لتساويهما في القسمة، ويعلم قطعاً أنّ البيت بكماله مبني من نصفه، وإلى هذا أشار بقوله والبيت منه والضمير للمصراع، أي والبيت مبني من هذا المصراع ومن مثله، فإن قلت عبارته إيهام ونقص يوهمان خلاف المراد، أما الإيهام ففي قوله منها فإنّ الضمير يعود على الأجزاء كما ذكرت فيحتمل أن يريد جميع الأجزاء العشرة، ويحتمل أن يريد جميع أجزاء كل دائرة على انفرادها، ويحتمل أن يريد أجزاء البحر كلها بتكرارها، ويحتمل أن يريد أجزاءه من غير [38] تكرارها التكرار المعهود في المصراعين وهذا هو الحق، والظاهر من هذه الوجوه الأول، لأنّ ما عداه تخصيص يحتاج إلى دليل ولم يوجد، والأصل عدمه وأما النقص ففي قوله والبيت منه فإنه يوهم أن البين هو المصراع الواحد، لأنّه إذا كان منه وحده كما هو ظاهر لفظه إذ لم يقل منه ومن مثله، فهو هو وذلك كله باطل لأنه خلاف المراد، قلت أمّا احتمال إرادة الأجزاء العشرة بكمالها أو جميع أجزاء الدائرة فباطل، إذ لو تألف المصراع من تلك الأجزاء على أحد

<sup>631</sup> - الصحاح 883/3

<sup>632</sup> - (س): الصفة

<sup>633</sup> - الصحاح 168/1

<sup>634</sup> - الصحاح 1540/4

<sup>635</sup> - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يلين الصنهاجي، فقيه أصولي من علماء

المالكية في عصره، كان إماماً بارعاً في الفقه والأصول والعلوم العقلية، وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة، من مصنفاته: الدخيرة، وأنوار

البروق في أنواء الفروق. ينظر ترجمته في: بالوفيات لابن قنفذ 328، شجرة النور الزكية 188

<sup>636</sup> - سقط من (س)

<sup>637</sup> - الصحاح 2440/6

<sup>638</sup> - الصحاح 2440/6

الاحتماليين لكان المتألف من ذلك المصراع خارجا عن حقيقة الشعر لأنه قرر أن أنواعه خمسة عشرة، (وبين) <sup>639</sup> خروجها من تلك الدوائر فما لا يكون منها لا يدخل تحت حقيقة الشعر، وهذا يبطل الاحتمال الثالث أيضا لأنه إذا تركب المصراع الواحد من أجزاء البحر بتكرارها يلزم أن يكون المصراع الآخر كذلك، فيكون البيت الواحد ضعف البيت، وهذا أيضا خارج عن الخمسة عشر، وحاصله أن الاحتمالات الثلاثة، الأول لا يصح أن يريدها الناظم لئلا يلزم خلاف ما قرر من أن أنواع الشعر خمسة عشر، وإذا بطلت الثلاثة تعين الرابع وهو الحق، لأن المصراع الواحد من بيت مركب من نصف جميع أجزاء ذلك البحر، ثم يكرر المصراع الآخر فتقدير كلامه فمن نصف جميع أجزاء البحر أنبنى مصراع البيت الواحد من ذلك البحر، ولك أن تقول أن ضمير منها عائد على جميع أجزاء على حذف مضاف، أي فمن نصف عدد أجزاء كل بحر أنبنى مصراع البيت الواحد منه، وهذا جواب سهل واضح قليل التكلف، وإن كان فيه إضمار إلا أن قرينة (المصراع) <sup>640</sup> ترشد إليه، وأما إيهام قوله والبيت منه أن البيت هو المصراع الواحد بلا مريّة فباطل، لأن وصف المصراع بالواحد إنما ذكره السائل، وأما الناظم فأطلق المصراع وأراد (به أجزاء) <sup>641</sup> نوعه من البيت الواحد، فيحصل على عموم المصراعين لأن تعيين أحدهما لكونه البيت دون صاحبه ترجيح من غير مرجح لاستوائيهما، وأيضا لما كان قوله فمنها معناه من جميع أجزاء البحر الواحد لزم أن يكون البيت منه، أي من جميع ما يسمى مصراعا لذلك البيت، لا يقال يحتفل أن يريد كل مصراع من كل بيت بحر لكون لم يقيد، لأننا نقول يبطل الحمل على هذا أيضا بما يلزم من خروجه عن أنواع الشعر، وقوله والقصيدة إلى آخره، أي والقصيدة مبنية من أبيات بحر مبنية تلك الأبيات على اعتدال بعضها مع بعض، واستوائها كلها في حكم واحد من الأحكام اللازمة للعروض والضرب، فلو كان البيت الأول من ضرب الطويل المحذوف، لزم ذلك في باقيها ولا يؤتى بغير الأول تام الضرب أو مقبوضه، لا يقال في لفظه أيضا نقص لإيهامه أن القصيدة ما أنبنى من جميع أبيات بحر، إذ لم يقيد الأبيات وهو باطل، لأننا نقول هذا الاحتمال مستحيل، إذ لا يتناهى ما يقال على زنة أجزاء البحر الواحد، ولا يقال أيضا يتناول لفظه البيتين إذ هما أقل الجمع في قول [كما سبق] <sup>642</sup> لأننا نقول الأكثر على أنه ثلاثة، وقوله وقل آخر الصدر إلى قوله الضرب، لما كان البيت مجموع المصراعين كما قدمنا لاستوائيهما في الاسم والحقيقة، ولكونهما مثلين لا يختلفان إلا بالصفات العارضة، أخذ الناظم هنا يذكر بعض ما يفترقان به، ومما يفترقان به تسمية الأول صدرا والثاني عجزاً، وهذا أخذه الناظم مسلما لكونه ظاهرا من حيث اللغة، وأمر أن يقال آخر الصدر أي آخر جزء من الأجزاء التي تركب منها الصدر هو العروض، وإثما صحّ الإخبار عن ذلك الجزء بأنه العروض لكونه يسمى به، وأمر أن يقال أيضا آخر جزء من أجزاء العجز هو الضرب، لكونه أيضا يسمى بذلك، وتقدم وجه هذه التسمية. فإن قلت في عبارته أيضا إيهام يوهم خلاف المقصود، أما أولا فلا لأن آخر الصدر كما يصدق على الجزء بكما له يصدق على الحرف الأخير منه خاصة، وعلى آخر سبب منه أو آخر وتد أو نحو ذلك، كالخلاف في القافية، وكذا القول في آخر الضرب، فمن أين يعلم أنه أراد جزء التفعيل بكما له أو لعل آخر كل واحد منهما ما عدا الجزء الأول من الأجزاء، لأن الذي يستحق اسم الصدر على الحقيقة إنما هو الجزء الأول، وما عدا الأول في المسدس وما عدا الأولين في المثنى، وأما ثانيا فلا لأن مثل الجزء الأخير من الصدر قد يوجد في غير آخر العجز، بل في حشوه كمفاعلين في الطويل، وفيه وفي أوله كمستفعلن في الرجز، فمن أين يعلم أنه أراد المثل الأخير، قلت إما احتمال أن يريد الأخير ما عدا الأول من الأجزاء فبعيد، لأن الأخير إنما يصدق حقيقة على الذي ليس بعده شيء، وأما بطلان أن يريد السبب أو التود أو الحرف، فمن أجل أن ذلك السياق يدل على أن الموصوف بكونه أخيرا إنما هو الجزء، لأنها المذكورة أول الفصل، وهن هذا الاحتمال أجوبة هذا أسلمها من الاعتراض، وأما احتمال أن يريد بالمثل من العجز غير الأخير، فإنما جاز ذلك من حيث حمل المسائل المثلية في مطلق وزن الجزء، ولو حملها على العموم أو على التقييد بكونه أخيرا كما دلّ عليه سياق كلامه، لأن تقسيمه

<sup>639</sup> - (س): وهي

<sup>640</sup> - (س): المضارع

<sup>641</sup> - ما بين القوسين ساقط من (س)

<sup>642</sup> - ما بين الحاصرتين زيادة في (س)

في الجزء الأخير لما أورد هذا الاحتمال ،وقوله اعلم إلى آخره الظاهر أنه أمر ان يعلم الفرق بين العروض والضرب ،باهتمام من طالب ذلك العلم أو باخراج لذلك العلم بالبحث عليه وإنما نبّه على الاعتناء بعلم هذا الفرق لما أشرنا إليه من أنهما لما استويا وجب أن لا يختلفا ،فينبغي أن يتفطن إلى أنّ هذا [38] الافتراق وليس بالأمور الذاتية بل بالعرضيات ، لأنّه راجع تسميته ،وقسم بعضهم هذا النظم على مقدمة في تعريف هذا العلم ،وخاتمة في القوافي وثلاثة أركان ، الأوّل فيما يتركب من الشعر ،من قوله وأول نطق إلى استوى ، الثاني في أحكام الأجزاء وما يخصّ العروض والضرب والحشو منها ،من قوله و قل آخر إلى الأبحر . والثالث الأبحر ثم قال وإنما لم يورد النّظم هذا البيت في الثاني بل في آخر الأوّل مه أنّ العروض والضرب من أسماء الأجزاء كالموقوف والسالم ،ومحلّها الثاني لمناسبتها المصراع وتوقف كثير من الأحكام الآتية على معرفتها ،وأولّها التّام والوافي ،ولتأكد معرفتهما قال اعلم الفرق باعتناء ،انتهى .

وقال (الشريف)<sup>643</sup> معنى كلام الناظم أنّ "الأحكام التي يفارق فيها الضروب الأعاريض ،أو التي تفارق فيها الضروب والأعاريض غيرها من الأجزاء أكيدة يجب الاعتناء بها لأنّ الأعاريض والضروب محل الأحكام اللازمة ،وهي الفصول والغايات ،فإذا لزم العروض أو الضرب حكم في بيت من القصيد أو القطعة ، وجب أن يتساوى فيها جميع الأبيات ،وهو الذي أشار إليه بالاستواء في البيت الأوّل ،وقد يريد اعلم الفرق بين اللّقبين"<sup>644</sup>.

قلت وهذا الأخير الذي قال فيه قد ،هو الظاهر كما شرحناه لأنّه إنما أوقع العلم على الفرق لا على أحكامهما ،لأنّ العلم بأحكامهما تابع للعلم بالفرق بين حقيقتيهما ،لأنّه قد يعطي لأحدهما حكماً لا يثبت للآخر ، فلا بدّ من تمييزهما ،ومن هنا يعلم ضعف قول الأوّل ، المناسب ذكر وقول في الركن الثاني ،لأنّ هذا كلام على اللقبين باعتبار معرفة الحقيقة والاسم ،وهذا محله الركن الأوّل كما ذكر فيه حقيقة الأجزاء والبحور ،وان كان يتكلم على أحكامهما في التفصيل ، وأمّا قوله العروض والضرب من أسماء الأجزاء كالموقوف والسالم ،فليس كذلك لأنّ الموقوف والسالم ليسا باسمين بل صفتين ،لأنّهما من الأحكام التي توجبها المعاني القائمة بمحلّها ،والعروض والضرب اسمان موضوعان للدلالة على الحقيقتين لا باعتبار معنى قام بهما ،يوجب لهما تلك التسمية وليس من هذا ما يلاحظ في النقل من وجه التسمية ،فاعرفه وتقديم المجرور في قوله فمنه إمّا للحصر أو للوزن ،وفي قوله والبيت منه والقصيدة من أبيات نوع من الحصر على رأي وتقديم نظيره ، والفي المصراع والبيت والقصيدة والصدر والعجز والعروض والضرب ،لتعريف الجنس أو الحقيقة ،وفي الفرق لتعريف الحقيقة ،والتنكير في بحر واستواء واعتناء للنوعية ،وحسن الفصل في جملة اعلم لأنّ فيها شبه كمال الاتصال ،وكمال الانقطاع ،ويحسن أن يكون ابتنى المصراع من الاستعارة بالكناية ،بأن شبه المصراع بنصف البيت المسكون ولم يذكر ،وذكر من لوازمه البناء ،ويمكن جريان مثل ذلك في البيت والقصيدة ،ويمكن أن يقال ألفاظ المصراع والبيت والقصيدة والصدر والعجز والعروض والضرب ،أما مجازات للعلاقات المذكورة أو حقائق عرفيّة على الخلاف بين الناس في أمثالها وألفاظ البيتين من مراعاة النظم ،والصدر والعجز من الطباق أيضا .

## الإعراب

قوله والبيت ، يحتمل أن يكون فاعلا بفعل محذوف يدل عليه ابتنى ،ومنه متعلق بالمحذوف ،ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر منه ،ومتعلقه كون خاص يدل عليه الفعل السابق ،أي مبني منه أو مؤلف أو نحوه ،ويجوز أن يكون مطلقا ،وإعراب القصيد من أبيات كإعراب والبيت منه وعلى استواء صفة للأبيات أو حال منها لتخصيصها بالإضافة أي مستويات تلك الأبيات في الحكم الواحد ،أو كائنات على استواء في الحكم ويضعف تعلقه بالفعل الواقع للقصيدة على

<sup>643</sup>سقطت من (س)

<sup>644</sup> - الشريف السبتي ،شرح القصيدة الخزرجية ، ص 96

تقدير كونها فاعلا، أو بما يتعلق به المحرور إن كانت مبتدأ، ومن في منها، ومن أبيات للابتداء و آخر الصدر مبتدأ، والعروض خبره ومثله الضرب من عطف مبتدأ وخبر، على مثلهما ويجوز أن يضم قل قبل مثله فيكون من عطف جملة فعلية على مثلها، وجملة آخر الصدر العروض على الأوّل لا محل لها لأنّ المقول هي والجملة بعدها، وعلى الثاني في محل نصب مفعول القول، وكذا القول في جملة مثله، الضرب ومن العجز صفة لمثل والباء في باعتناء للمصاحبة، بمعنى والمجرور في موضع الحال من فاعل، اعلم أي اعلمه حالة كونه مهنتيا به أو مصاحبا في طلبك علمه الاعتناء بشأنه، أو من الفرق أي حالة كونه معتنى به [والله سبحانه هو الموقّق للصواب]<sup>645</sup>



## ألقاب الأبيات

هذا هو الباب الثاني فيما يلحق أجزاء التفعيل من السلامة والتغيير الواجب والجائز، وما يختصّ بالعروض والضرب والحشو، وكيف يسمى ما لحقه شيء من هذه العوارض. وألقاب خبر مبتدأ محذوف على حذف مضافين، و من هنا اشتملت الترجمة على إيجاز الحذف والإضافة للتعريف، لأنّ ال في الأبيات للعهد، أي أبيات الشعر المتقدّم والأصل هذا باب بيان ألقاب الأبيات، وهو جمع لقب بفتح اللام، قال **الجوهري**: "اللقب واحد الألقاب، وهي الأنباز تقول لقبته بكذا فتلقّب به"<sup>646</sup>، وهو عند النحاة العلم المشعر بمدح أو ذمّ كزين العابدين وأنف الناقة، ووزنها هنا السالم والمزحوف، وألقاب الأبيات معناه أعلامها المعرة بمدح لسلامتها من التغيير، أو قلّته كالتام، والواو في أو بزم لتغييرها التغيير الكثير كالمزحوف والمعلول.

## المتن

عُرُوضٌ وَضُرْبٌ تَمْ أَوْ حُولُفَتْ وَفَا \* إِذَا اسْتَكْمَلَ الْأَجْزَاءَ بَيَّنَتْ كَحَشْوِهِ

أَخِيرُهُمَا فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِنْجَلَا \* يَزْهَرُ هُمَا وَازْدَادَ سَطْحُكَ جَائِدٌ

<sup>645</sup> - ما بين الحاصرتين زيادة في (س)

<sup>646</sup> - الصحاح 220/1



هو الجزء ثُمَّ الشَّطْرُ والنَّهْكَ إن طَرَا \* وإِسْقَاطُ جُزْئِيهِ وَشَطْرُ وَ فَوْقَهُ

## الشرح

**المفردات:** (استكمل) معناه أخذ الأجزاء كاملة ، قال الجوهري: "استكملته استتمه" <sup>647</sup> " <sup>648</sup> (الأجزاء)

جمع جزء وتقدّم. (بيت) تقدّم تفسيره أيضا. (حشو) الحشو الوسط الذي يكتنفه شيئان ، قال الجوهري: "حشوت الوسادة وغيرها حشوا ، والحائض تحتشي بالكرسف لتحبس الدم ، والحشا ما انضمت عليه الضلوع ، وحشوة البطن بالضم والكسر أمعاؤه والحشية واحدة الحشايا" <sup>649</sup> ، فالحشو هنا المراد به الأجزاء التي وسط البيت وليست عروضاً ولا ضرباً ولا صدراً ، فهو من حشو (البيت) <sup>650</sup> الوساد والحشية ، ويجوز أن يكون معناه ما لا يتعدى به كما أنه لغة ما لا يتعدى به من الناس والكلام ، قال الجوهري: "وفلان في حشوة بني فلان بالكسر ، أي من رُدِّ إليهم ، والحاشية صغار الإبل والنَّاس" <sup>651</sup> انتهى ، والعلاقة بعد أن تعلم أن ما يسمى حشواً في هذا الفن ، لا تدخله علل الأجزاء كما ستعلم ذلك إن شاء الله تعالى ، أمّا أنّ الجزء العاري عن العلل كالحشو للحشية ، أو لما يعتدّ به فيها يعرض للأجزاء ، قال وهو اسم جنس ينكر ويعرف ، وقياس جمعه أحشٍ فُعل به ما فعل بادل وحشي بضم الحاء وكسرها ، فعل به ما فعل بعصي .

(العروض والضرب) هما المذكوران في البيت قبل. (تمّ) فعل ماضٍ من التمام ، وهو كمال الشيء وهو هنا مسند للبيت ، فيشتق له منه اسم التام ومعناه ما وضع له في اللغة ، لأنّ البيت إذا استكمل أجزائه فقد تمّ ولم ينقص منه شيء ، وقياس جمعه توأم لأنه لما لا يعقل. (خولفت) من الخلاف وهي المخالفة ضد الموافقة. (وفى) من الوفاء ضد النقص ، قال الجوهري: "وفى بعهده وأوفى بمعنى ، ووفى الشيء وفياً على فعول تمّ وكثر ، و الوفي الوافي" <sup>652</sup> ، وهو أيضاً مسند للبيت فيشتق له اسم الوافي ، ومعناه هنا أيضاً موافق للحقيقة اللغوية ، لأنّه استكمل أجزائه كالتام ، ويفترقان بما يذكر في التركيب إن شاء الله تعالى ، وقياس جمعه أواف أصله وَوَاف كواصل. (زهر) تقدّم (ازداد) افتعل من الزيادة ضد النقص ، وأصله ازتيد قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت التاء دالاً لأنها لما كانت مهموسة والزاي جهرية وقع التنافر والثقل بالجمع بينهما ، لأنّه كجمع الضدين ، فأبدلت التاء دالاً لتقاربهما في المخرج ، وليجانس الزاي فيه من الشدة ، قال الجوهري: "الزيادة والزوادة النمو ، و زاد الشيء يزيد زيدا وزيادة أي ازداد" <sup>653</sup> . (سطحك جائد) المراد من هذه الكلمات الرمز بحروفها على ما سيذكر ، ويحتمل مع ذلك أن يقصد معنى التركيب ، قال الجوهري: "السطح معروف وهو من كل شيء أعلاه ، ووسط الله الأرض سطحا بسطها ، وتسطيع القبر خلاف تسمنيه ، وأنف مسطح منبسط جداً" <sup>654</sup> ، وهو عند الحكماء وأهل الهندسة البسيط الذي له طول وعرض فقط ، ونهايته خطوط ، والبسيط المستوي هو الموضوع على مقابلة أي الخطوط المستقيمة كانت عليه بعضها لبعض ، وجائد اسم فاعل ، وقياسه إبدال الياء همزة لكنه أبقاها على الأصل لما قصد من الرمز بها ، وهو إمّا من الجود الذي هو السخاء ، أو من الجودة ضد الرداءة ، أو من الجود المطر ، أو من الجيد العنف ، أو من الجود عند الموت ، فمن الأول ، قال الجوهري: "جاد الرجل بما له يوجد جوداً بالضم ، فهو جواد ، وقوم جودٌ ، كَقَذَالٍ وَقَذَلٍ سَكَنْتِ الْوَاوُ لأنها حرف علة ، وَأَجَوَادٌ وَأَجَاوِدُ وجوداء ، وكذلك امرأة

- (س): استتمه (واستوفى جميعه). وهي زيادة من الناسخ لم يأتي بها الجوهري في شرحه للكلمة. <sup>647</sup>

- الصحاح 5/ 1813 <sup>648</sup>

- الصحاح 6/ 2313 <sup>649</sup>

- سقطت من (س) <sup>650</sup>

- المصدر نفسه <sup>651</sup>

- المصدر نفسه 6/ 2526 <sup>652</sup>

- الصحاح 2/ 841 <sup>653</sup>

- المصدر نفسه 1/ 375 <sup>654</sup>

جَوَاد، ونسوة جُودٌ كَنَوَارٍ وَنُورٍ<sup>655</sup>، ومن هذا المعنى وصف الفرس بالجواد كأنه سخا بما في قوته من الجري، "يقال جاد الفرس أي صار رائعا، وجود جودة بالضم فهو جواد للذكر والأنثى من خيل، جياذ وجيايد على غير قياس، ومن الثالث قال والجود المطر العزیز، تقول جاد المطر جودا فهو جائد، والجمع جود مثل صاحب وصحب، وهاجت لنا سما جود ومطرنا مطرتين جودين، وقد جادت الأرض فهي مجودة. ومن الرابع قال الجيد العنق والجمع أجياد، والجيد بالتحريك طول العنق وحسنه، ورجل أجيد وانراة جيداء، والجمع جودا.<sup>656</sup> انتهى، وفي كونه من هذه المواد كلها نظر، أما ماعدا الجيد فهو واوي كما ترى، والناظم إنا نطق بالياء لأنه الذي يوافق مرموزه، إلا أن يقال إبدال الواو همزة، ثم أبدل الهمزة ياء، ولا يخفى ما في هذا من التكلف والخروج عن القياس، أو يقال راعى الخف، فإن الهمزة ترسم تحت التاء، وأما كونه من الجيد فلأنه اشتقاق من جامد غير [و39] مصدر.

(أخير) معناه آخر مقابل أول، وقد تقدّم. (الفرق) تقدّم [معناه أيضا]<sup>657</sup>. (انجلي) ظهر وانكشف، وتقدّمت الهادة في جلت حض، وهو مضارع جلوته فانجلي، والمصدر انجلاء. (إسقاط) هو الحذف والإزالة، أسقطت كذا أزلته وأسقطت منه نقصت. (جزأيه) تثنية جزء وهو واحد الأجزاء التي تركب منها البيت، وهي الموزونة بأجزاء التفعيل. (شطر) بفتح الشين النصف، وهو المراد هنا، قال الجوهري: "شطر الشيء نصفه، وفي المثل: أحلب حَلَبًا لك شَطْرُهُ، وجمعه أَشْطُرٌ، وفلان حَلَبَ الدَّهْرَ أَشْطَرُهُ أي ضروبه، مرّ به خَيْرٌ وَشَرٌّ، وأصله من أخلاف الناقة، ولها خِلْفَانِ: قَادِمَانِ وَأَخِرَانِ وكل خلفين شطرٌ، وشاطرت فلانا مالي ناصفته، وولد فلان شِطْرَةً بالكسر نصف ذكور ونصف إناث، وأما شطر المسجد الحرام معناه نحوه"<sup>658</sup>. (فوقه) أي أكثر منه أو أعلى منه، وقد تأتي في اللغة بمعنى دون ولا يصحّ هنا، وفوق من الأسماء اللازمة للإضافة، وإذا قطعت عنها بنيت على الضم، قال الجوهري: "فوق نقيض تحت، وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ - البقرة: 26-، قال أبو عبيدة فما دونها، كقولهم فلان صغير وفوق ذلك أصغر منه، وقال الفراء فما فوقها أي أعظم منها الذباب والعنكبوت، وفاق أصحابه يفوقهم علاهم بالشرف"<sup>659</sup>.

(الجزء) بفتح الجيم عبارة عن إسقاط جزأين من أجزاء البيت، وهو في الأصل مصدر ثم نقل لهذا قال الجوهري: "جزأت الشيء جزءا قسمته وجعلته أجزاء وكذلك التجزئة"<sup>660</sup>. (الشطر) بفتح الشين عبارة عن إسقاط نصف البيت، وهو في الأصل مصدر شطرت الشيء شطرا جعلته بالقسم شطرين، وتقدّم الآن. (النهك) عبارة عن إسقاط أكثر من نصف البيت، وهو منقول أيضا غذ هو في الأصل مصدر بمعنى النقص، قال الجوهري: "نَهَكَتُ الثَّوبَ بِالْفَتْحِ أَنَّهُ كُهُ نَهْكًَا لبسته حتى خَلَقَ، وَنَهَكَتُ مِنَ الطَّعَامِ بِالغَتِّ فِي أَكْلِهِ، وَنَهَكَتُهُ الْحَمَى جَهْدَتُهُ وَأَضْنَتُهُ وَنَقَصْتُ لِحْمَهُ، وفيه لغة (أخرى)<sup>661</sup> ونهكته بالكسر نَنَهَكَهُ نَهْكًَا وَنَهَكَةً، وقد نُهِكَ أي دَبِفَ وَضَنِيَ، فهو منهوك، وبانت عليه نهكة المرض بالفتح"<sup>662</sup>. (طرا) حدث وأصله طرا مهموزا، ثم خَفَفَ الهمزة بإبدالها ألفا ليكون بصورة المقصور ليوافق القافية، قال الجوهري في باب الهمزة: "طرات على القوم أطرا طرأ و طروا، إذا طلعت عليهم من بلد آخر"<sup>663</sup>، ويحتمل أن يكون من طرا طروا بالواو، إذا قَدِمَ بمعنى المهموز أيضا، فالألف على هذا منقلبة عن واو، ولعله أيضا من الشيء الطري وهو

<sup>655</sup> - المصدر نفسه 461/2

<sup>656</sup> - الصحاح 461/2

<sup>657</sup> - زيادة في (س)

<sup>658</sup> - الصحاح 697/2

<sup>659</sup> - المصدر نفسه 1546/4

<sup>660</sup> - المصدر نفسه 40/1

<sup>661</sup> - سقطت من (س)، وتابته في المعجم

<sup>662</sup> - الصحاح 1613/4

<sup>663</sup> - المصدر نفسه 61/1

الجديد، قال الجوهري: "شيء طري أي غض من الطرواة، وطريئ الثوب تطريئاً، قال قطرب طرو اللحم وطري بالضم والكسر طرواً وطراءاً وطراءاً<sup>664</sup>".

## التركيب

شرع في بيان الألقاب التي ترجم لها، وبدأ بتعريف لقبى التام والوافر، فقال إذا استكمل بيت الشعر جميع الأجزاء التي تبين في الدائرة أن بحره تركب منها أي استوفاهما على التمام ولم يسقط منها شيء، وكان جزء عروضه وضربه موافقين لغيرهما من أجزاء البيت التي هي حشوه في السلامة من لزوم العلة، لأنها لا تدخل الحشو، وفي جواز ما يجوز عليها من الزحاف إذ لا مبالاة به لأنه لا يلزم، وحكمه كالثالث فقد تم ذلك البيت إذا توفر هذان الشرطان، وإذا تم لم يفتقر بمقتضى وجوب الاشتقاق أن يكون هو المدعو بالتام، فاحترز بالشرط الأول وهو استكمال الأجزاء من المجزوء والمشطور والمنهوك فلا يسمى واحد منها تاماً، وبالثاني وهو موافقة عروضه وضربه لحشوه في السلامة من العلة، مما إذا لم يوافق مع الحشو في ذلك، ووافق أحدهما خاصة ولم يوافق الآخر، وهو الوافي فإن استكمل أجزاء بيته ولم يوافق عروضه ضربه أو أحدهما حشوه في السلامة من العلة، وإلى هذا أشار بقوله أو خولفت وهي جملة معطوفة على جملة قوله كحشوه عروض وضرب، والنائب عن الفاعل في خولفت ضمير يعود على أجزاء الحشو، أي وإن خولفت بالعروض والضرب فلم يجعل موافقين لها في السلامة من العلة سواء خالفها معاً أو أحدهما في ذلك، مع أن الغرض استكمال البيت جميع أجزاء بحره، فقد وفي البيت فيجب أن يسمى بالوافي، ولزم من هذا أن شرط تسميته بالوافي أحد أمرين، استكمال جميع أجزاء بحره ومخالفة عروضه وضربه، أو أحدهما لأجزاء الحشو في السلامة من العلة، وتلخص أيضاً أن (استكمال الأجزاء قدر مشترك بين التام والوافي)<sup>665</sup> لا شرطه فيهما، فهو كالجنس لهما والشرط الذي اختص به كل منهما كالفصل وسبك كلام الناظم إذا استكمل الأجزاء بيت، فأما حالة كون العروض والضرب كالحشو، وهو التام وأما حالة مخالفتهم أو مخالفة أحدهما للحشو، فهو الوافي وهذا التقديم قد يسبق إلى الوهم منه أن جملة كحشوه عروض وضرب حال من بيت، وهو إن كان يصح بضعف على بعض (الأقوال)<sup>666</sup>، لكن ليس بمقصود وإنما القصد تفسير المعنى وسيأتي الإعراب إن شاء الله تعالى، فحد التام من كلامه البيت المستكمل أجزاء بحره موافق عروضه وضربه، كحشو في السلامة من العلة، وفي جواز ما يجوز عليها من الزحاف، وحد الوافي البيت المستكمل أجزاء بحره المخالف بعروضه وضربه أو أحدهما لحشوه في السلامة من العلة الموافق له بهما فيما يجوز من الزحاف، فإن قلت أما اشتراط موافقة العروض والضرب للحشو [و40] في السلامة من العلة، وجواز الزحاف على الجميع في تسمية البيت تاماً فظاهر، لأن عموم التشبيه يقتضي ذلك، وكذا أيضاً كونه أن مخالفة بهما أو بأحدهما لا يسمى تاماً ظاهر لفوات الشرط أو جزؤه، وكذا اشتراط المخالفة بالعروض والضرب للحشو في السلامة من العلة في تسمية الوافي وافيًا ظاهر أيضاً، لأنه في مقابلة ما اشترطت الموافقة فيه في التام، وأما كون المخالفة بأحدهما كافية في تسمية وافيًا، أو اشتراط الموافقة فيما يجوز من الزحاف وليس في كلام الناظم دلالة على ذلك، قلت أما المخالفة بأحدهما فيتناولهما كلامه، لأن خولفت يتناول كل ما يصدق عليه أنه مخالف لما اشترطت الموافقة فيه في تسمية التام، وهو حاصلة بأحدهما (كحصولها بهما، فإن قولنا خالف بأحدهما في قوة لم يوافق بأحدهما)<sup>667</sup>، وهذا ضد وافق بهما إن لم يكن عين نقيضه، وأما اشتراط الموافقة في

<sup>664</sup> - المصدر نفسه 6/ 2412

<sup>665</sup> - تكررت هذه العبارة في الحاشية من (و)

<sup>666</sup> - (و): الأقاويل. صححها الناسخ في الحاشية بالأقوال

<sup>667</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

جواز الزحاف فهي الأصل في التام والوافي، وليست مقصودة بالذات إذ لا تختص بحشو ولا غيره، وإنما تشترط الموافقة فيما يختص كاختصاص الحشو بالسلامة من العلة، وظاهر قول ابن ليون في قصيده:

وواف إذا ما غيرا مع تمامها اشتراط المخالفة بهما معاً، إلا أن يقال يريد غيرهما أو أحدهما، وهو الظاهر لما ترى من نصوصهم، وظاهر قوله قبل والأجزاء ما تمت ولم تتغير العروض ولا ضرب تمامك مجتلاً، موافقة لناظم في أن التام ما خالف بهما، وقال الشريف: "قال بعضهم كل ما استوفى نصف بيت نصف دائرته، وكان آخر الأجزاء بمنزلة أجزاء حشوه، يجوز فيه ما يجوز فيها، ولم تلزمه علة قيل له التام، فإن كان النصف الآخر كذلك كان تام العروض والضرب، قلت وهذا بعينه هو الذي قال الناظم، وقوله 'أو خولفت وفي' هو معنى قولهم كل ما أتى على عدد أجزاء دائرته ولم ينقص منه جزء ولا يبالى بما لزم عروضه وضربه من العلل قيل له الوافي، فعدم المبالاة بما لزم عروضه وضربه من العلل هي المخالفة أجزاء الحشو التي نبه عليها الناظم"<sup>668</sup>، قلت وهذا الذي ذكرناه<sup>669</sup> عين كلام الناظم، ومعنى كلامه مخالف لظاهره الذي شرحناه به من وجوه: الأول إن ظاهر ما نقل أن الذي قال له تام من غير تقييد، هو ما وافق عروضه خاصة أجزاء حشوه فيما ذكر ولم يوافقها الضرب، كذلك الثاني أن الضرب إن وافق مع موافقة العروض لا يقال تام بالإطلاق، (بل يقال تام العروض والضرب)<sup>670</sup> لا يقال تمامهما تام بالإطلاق، لأننا نقول هذا من جهة المعنى والكلام في الاصطلاح، وظاهر فهم بعضهم أن الكلام الذي نقل الشريف يقتضي أن يوجد التام بموافقة أحدهما في السلامة مما ذكر، وإن لزم العلة الأخرى، وهذا ليس كذلك كما ترى لتعيينه العروض. الثالث ظاهر قوله ولم تلزمه علة، أنها إذا وجدت على سبيل الجواز في العروض لا تنافي تسميته تاماً، لأن اللزوم أخص من الجواز، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم إلا أن يقال معنى لزومها وجودها، فلا يلزم هذا الاعتراض. الرابع قوله ولا تبالي بكذا، يحتمل أن يريد لا تبالي بما حصل من ذلك فيكون شرط تسميته وافياً حصول الإعلال في ضربه وعروضه، وهي المخالفة التي قال الناظم، فإن ظاهر خولفت حصولها بالفعل، ويحتمل أن يريد بما يحصل من ذلك أن حصل فيكون الشرط في تسميته وافياً عدم اشتراط السلامة، وهو أعم من اشتراطها أو اشتراط نفيها الذي هو حصول المخالفة، وعلى هذا الفهم يكون الوافي أعم من التام، وهو ظاهر كلام ابن بري، فإنه قال الوافي ما سلم من الجزء والشطر والنهك، وقال في التام ما سلم من جميع أنواع التغيير، إلا أن هذا يقتضي أن لا يكون في أجزاء التام شيء من الزحاف، وهو خلاف كلام الناظم وغيره ممن نقلنا، فإنها عندهم نوعان وهو الصحيح.

ورأيت لبعض من تكلم على هذا القصيد ما نصه، ظاهره أن الوافي غير التام واعترض عليه ذلك، وقيل أنهما شيء واحد. ولا مشاحة في التسميات، ومن ألقاب الأبيات التي لم يذكرها الناظم، المتمم وهو ما تم من الضروب مع نقصان في العروض، كالضرب الأول من الرمل جاء على فاعلاتن على أصله، وجاءت عروضه محذوفة على فاعلن وإن شئت قلت ما زيد في ضربه على وزن عروضه سبب خفيف، هو من نفس الجزء، وهاتان العبارتان أوضح وأصح من قول بعضهم كلما زادت عليه على اعتدال البنية حرفين، وكانا من الجزء الذي زدتهما عليه. وتسميتهما بالمتمم تسمية الشيء بصفته، فهو القطر مغناه و تاويب الشمال \* حقيقة وبيته: مثل سحق البرد عقى بعدك

وقوله بزهر البيت، اعتبر الناظم حروف أبجد في الرمز بها على ما يريد اعتبارات، فرمز منها من الألف إلى الباء على الأجزاء، وإلى الدال على عدد الأعراب، وإلى الطاء على عدد الضروب، وإلى السين سعفص على عدد البحور، لأنه الخامس عشر من حروف أبجد، وهذا على اصطلاح المشاركة في وضعهم السين قبل العين، وهو عند المغاربة صاد، ومحل السين عندهم بعد الراء، وهذا كله إنما اعتبر فيه عين الحروف على ترتيبها لا نقطها، وقال بعضهم أنه استعملها في

- الشريف السبتي، شرح القصيدة الخزرجية ص 98<sup>668</sup>

- (و): ذكرائه، وما أثبتناه كان من (ر) و (س)<sup>669</sup>

- سقط ما بين قوسين من (س).<sup>670</sup>

قوله واو ج الجزء استعمال أهل الحساب في العدّ، قلت إن أراد أنه اعتبر نقطها فلا دليل عليه، بل اعتبر عينها، فإنّ الألف للأول والجيم للثالث والواو للسادس، وهكذا هو ترتيبها، وإن وافق النقط كما وافقه من أجزاء التفعيل وغيرها، وإن أراد عدم الترتيب في لفظه بها أو فيما بينها من الفصل، فلا عبرة به، ورمز بالزاي على سابع [و41] البحور وهو الرجز، وبالباء على خامسها وهو الكامل، وألغى الراء إذ لم يستعملها قط رمزا، وهما عائد على التام والوافي المفهومين، من تمّ ووفى والباء الجارة لزهر بمعنى في، والمعنى التام والوافي من الأبيات يوجدان في البحرين المرموز عنهما بالزاي والباء، وهما الرجز والكامل لا غيرهما. وقوله وازداد إلى آخرهما أي وازداد أخير اللقيين وهو الوافي لأنه المتأخر في الذكر عنده على البحرين اللذين شارك فيهما التام بحورا آخر يوجد فيها وحده وهي التي رمز عليها بحروف سطحك جائد فالسين للمتقارب، والطاء للسريع، والحاء للرمل، والكاف للخفيف، والجيم للبسيط، والألف للطويل، والياء للمنسرح، والذال للوافر، والتقدير ازداد الوافي بحور سطحك جائد. وقوله فالفرق إلى آخره أي فإن جهلت تمييز التام من الوافي، فالفرق بينهما انجلي لأنه جلوته لك بذكرتي حقيقتهما، ومحل اشتراكهما، ومحل انفراد الوافي، وكأنه قصد الردّ على من زعم أنّهما بمعنى واحد كما نقلنا قبل، أو على من توهّم ذلك نظرا إلى المدلول اللغوي، فإن مدلول كل منهما ما لا نقص فيه وغفلة عن الاصطلاح، أو على من يتوهّم أن بينهما عموما وخصوصا مطلقا كما تقدّم فمثال التام من الكامل:

وَكَمَا عَلِمَتْ شَمَائِلِي وَتَكْرَمِي \* وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصِرُ عَنْ نَدَى

فأجزأه كلها متفاعلين لم ينتقص منها شيء وعروضه وضربه سالمان من العلل، ومثاله من الرجز:

قَفَرْتُ رَى آيَاتِهَا مِثْلَ الزُّبْرِ \* دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ سُلِّيَ جَارَةٌ

ومثال الوافي من الكامل:

هَطَلُ أَجَشُّ وَبَارِحُ تَرْبُ \* لَمَنِ الدِّيَارُ عَفَا مَعَالِهَا

هذا قد استوفى أجزاءه، إلا أنّ عروضه وضربه دخلها الحذف، وهو حذف الوجد المجموع من كل واحد منهما، وهو علن فيبقى متفا ينقلب إلى فعلن، ومثاله من الرجز:

وَالْقَلْبُ مَيَّ جَاهِدْ مَجْهُودٌ \* الْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرْجِحٌ سَالِمٌ

فالأجزاء مستويات وضربه مقطوع والقطع حذف الساكن من وتد، وتسكين المتحرك قبله، حذفت نون مستفعلن وسكنت لامه فانقلب إلى مفعولن، وعروضه سالم فهو واف على مقتضى ما قدّمنا من اصطلاح الناظم، وتام على مقتضى

- البيت لعنترة بن شداد، في شرح ديوانه للخطيب التبريزي، دار الكتب العلمية بيروت، ص 170. وهو من المعلّقة التي مطلعها: هل  
أم هل عرفت الدار بعد توهّم. ديوان عنتره 207، عروض ابن جني 63، وعروض الورقة 34، والكافي في \* غادر الشعراء من متردّم

العروض والقوافي 43، ورفع حاجب العيون الغامزة 48، وكتاب في علم العروض 118.

- ذكر بلا نسبة في عروض ابن جني 74، وشرح القصيدة الخزرجية للسبتي 100، و عروض الورقة 44، والكافي في العروض والقوافي 57. 672

- لم أهندي لقائله، وقد جاءت له روايتين، الأولى التي ذكرناها في المتن وردت في كتاب علم العروض 119، وعروض الورقة 37، ورفع 673  
حاجب العيون الغامزة 49، وشرح القصيدة الخزرجية 100. أمّا الرواية الثانية فهي على النحو الآتي:

هَطَلُ أَجَشُّ وَبَارِحُ تَرْبُ، ورد بلا نسبة في عروض ابن جني 65، والكافي في العروض والقوافي 45. \* دَمْنٌ عَفَتْ وَمَحَا مَعَارِفَهَا

- بلا نسبة في العروض لابن جني 75، ورفع حاجب العيون 48، والكافي في العروض 57، والقسطاس في علم العروض 20، وشفاء الغليل 674

الكلام الذي نقل الشريف ،وفهم بعضهم من ذلك الكلام أنه يقال فيه تام وواف ،وفيه نظر على ما قدّمنا من شرح ذلك الكلام والله أعلم ،ومثال الوافي من المتقارب:

يُنْسِي الرُّوَاةَ الَّذِينَ قَدْ رَوَوْا<sup>676</sup>\* وَأَبْنِي مِنَ الشَّعْرِ (شَعْرًا)<sup>675</sup> عَوِيصًا

فضربه محذوف لحذف السبب الخفيف من آخره ،ومن السريع:

رَأَوْونَ فِي شَامٍ وَلَا فِي عِرَاقٍ<sup>677</sup>\* أَزْمَانُ سَلَمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرُّ

فعروضه مطوية لحذف رابعها الساكن ،مكتسوفة لحذف سابعها المتحرك وهو (تاء)<sup>678</sup> مفعولات ،وضربه مطوي لحذف رابعه الساكن موقوف لتسكين سابعه المتحرك ،ومن الرمل:

أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارُ<sup>679</sup>\* أَبْلَغِ الثُّعْمَانَ عَيِّي مَالُكَ

فعروضه محذوفة لحذف السبب الخفيف من آخرها ،وضربه مقصور لحذف نون فاعلاتن الساكن وتسكين التاء قبله ،ومن الخفيف:

نَنْتَصِفُ مِنْهُ أَوْ نَدْعُهُ لَكُمْ<sup>680</sup>\* إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى غَايِرِ

فعروضه وضربه محذوفان ،( ومن البسيط:

لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مِلْكٌ<sup>681</sup> )<sup>682</sup>\* يَا حَارَ لَا أُرْمِينُ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ

فعروضه وضربه مخبونان لحذف الثاني الساكن من كل منهما ،ومن الطويل:

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُرَوِّدِ<sup>683</sup>\* سَتُبْدِي لَكَ الْإَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا

فعروضه وضربه مقبوضان لحذف خامسهما الساكن ، ومن المنسرح:

(بِالْخَيْرِ)<sup>684</sup> يُقْشِي فِي مِصْرِهِ الْعُرْفَا<sup>685</sup>\* إِنَّ ابْنَ زَيْدٍ لَا زَالَ مُسْتَعْمِلًا

- (س): بيتنا<sup>675</sup>

- بلا نسبة في شرح الشريف للقصيد الخزرجية 101 ،و العروض لابن جني 104 ،و الكافي في العروض 90 وفيه: أروي... ،وكتاب في علم

العروض 166 ،ورفع حاجب العيون الغامزة 50

- بلا نسبة في العروض 83 ،و الكافي في العروض 69 ،ورفع حاجب العيون 50 ،وشرح التسهيل 181/1<sup>677</sup>

- سقطت من (س)<sup>678</sup>

- البيت لعدي بن زيد ، في ديوانه 93<sup>679</sup>

- البيت بلا نسبة في العروض 93 ،و شرح الشريف السبتي على الخزرجية 102 ،و عروض الورقة 58 ،والكافي في العروض 78<sup>680</sup>

- البيت لزهير بن أبي سلمى ، في قصيدته التي مطلعها: بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا وزودوك اشتياقا أية سلکوا. ديوانه ، شرح

ثعلب ، دار الكتب المصرية- القاهرة 1944 ،ص 180

- ما بين قوسين سقط من (س)<sup>682</sup>

- البيت لطرفة بن العبد ،الديوان 209 ، وفي شرح الشريف السبتي 102 ،والعروض 44 ، و قواعد الشعر 69 ،والكافي في العروض<sup>683</sup>

والقوافي 20 ، وكتاب في علم العروض 95 ،ورفع حاجب العيون الغامزة 50.

- (ر): للخير<sup>684</sup>

- البيت بلا نسبة ،في شرح الشريف السبتي للخزرجية 102 ،والعروض 88 ،والكافي في العروض والقوافي 73 ،وكتاب في علم العروض<sup>685</sup>

145 ،ورفع حاجب العيون الغامزة 51 ،و يروي (بالخير) بدل (للخير)

فضربه مطوي، ومن الوافر:

كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصِيَّ\*<sup>686</sup> لَنَا عَنَّمْ نُسَوِّقُهَا غِزَارًا

فعروضه وضربه محذوفان، قلت وهذه الشواهد كلها أنشدها الشريف<sup>687</sup> وغيره، وفي أمثلة البسيط والطويل والمنسرح، عندي نظر لأن ما لحق العروض والضرب فيها إنما هو على رأي الناظم في الزحاف لا من العلل، وقد تقدّم في تعريف الوافي أن اشتغال عروضه وضربه على العلة شرط في تسميته وافيًا، لأن بها يخالف الحشو إذ لا تدخله علة، وأما مخالفتها الحشو بالزحاف فلا يكفي لجوازه في الحشو، بل قد اشترطت الموافقة فيه كما في التام، إلا أن يقال مثل هذا الزحاف لكونه في الأعجاز، وعلى سبيل اللزوم كان علة أو في حكم العلة، وأورد على الناظم أن مقتضى كلامه أن التام لا يوجد في غير الكامل والرجز، وليس كذلك بل نصّ غير واحد على أن من محاله المتقارب والخفيف، وأجيب بأنه يجوز (في بيتي هذين الشطرين ما يخرجهما عن التام، أما الخفيف فيجوز في ضربه المتوهم تمامه التشعيث<sup>688</sup>، فيكون الضرب المشعّث مع الضرب الظاهر التام في قصيدة واحدة، نحو:

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَحْيَاءُ<sup>689</sup> \* لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ

[و41] فانقلب أحيائي من فاعلاتن إلى مفعولن بالتشعيث، وهو أحد الأقوال الآتية في تفسير التشعيث بخرم<sup>691</sup> وتده المجموع وهو علا، أي سقوط حرفه الأول وهو العين، فيبقى الجزء فالاتن وزنه مفعولن، ثم قال:

كَاسِفًا<sup>692</sup> بَأَلَهُ قَلِيلُ الرَّجَاءِ\*<sup>693</sup> إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَيْبًا

فأتى بهذا الضرب كاملاً غير مشعّث، والتشعيث وإن كان غير لازم فإنه عند الجمهور علة، إذ لا يكون في الحشو، إلا أنها تجري مجرى الزحاف، فلما كان آخر التام يجوز فيه ما يجوز في الحشو والتشعيث لا يجوز في الحشو لم يكن بيت الخفيف تاماً، وأما المتقارب فيجوز في عروض بيته الحذف وهو مما لا يكون في الحشو، وتستعمل العروض المتوهمة التمام مع المحذوفة في قصيدة واحدة فلا يكون تاماً، وقال بعضهم التمام في الخفيف والمتقارب، ونفيه يبنّي على الخلاف في التشعيث، هل هو علة أو زحاف أو قسم برأسه، والحذف في المتقارب علة عند الناظم، زحاف عند غيره، فمن رآهما زحافاً رأى وجود التام في الشطرين لأنهما إن سلما منهما فظاهر، وإن وجدوا فيهما كالزحاف الذي لا يلزم، فيصدق أن العروض والضرب كالحشو في السلامة من العلة، والناظم لما كان عنده علة نظراً إلى محلها إذ هو غير ثاني السبب لا إلى حكمهما من عدم اللزوم نفى عنهما التام، فإن حصل في العروض والضرب صدقت مخالفتها للحشو، لأنهما تغيير في الأوتاد وكل الأسباب، ولا يوجد في الحشو وإن لم يحصل فجاوز حصولهما كاف والأول أقرب للصواب، لأن العلة إنما سميت علة للزومها تشبيهاً بعلّة الجسم، ولأن اعتبار الشيء بصفته أولى من اعتباره بمحلّه.

- البيت منسوب لامرئ القيس، لكنه في الديوان: أَلَا إِلَّا تَكُنْ إِبْلُ فَمِعْزَى + كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصِي، ديوانه 171، وقد جاء الشاهد في<sup>686</sup> شرح الشريف السبتي 102، والعروض 58، والكافي العروض 38، وكتاب في علم العروض 113

- انظر شرح القصيدة الخزرجية، ص 100 - 103<sup>687</sup>

- التشعيث هو علة تتمثل في حذف الحرف الثاني أو الأول من الودد المجموع، والجزء الذي يدخله التشعيث يسمى مشعّثاً. انظر: إميل<sup>688</sup> بديع يعقوب، المعجم المفصل في العروض والقافية وفنون الشعر، دار الكتب العلمية ط 1: 1411 هـ - 1991 م. ص 193

- البيت لعدي بن الرعاء الغساني، في الأصمعيات 152، وقد جاء الشاهد في الكافي في العروض والقوافي 81، ورفع حاجب العيون<sup>689</sup> الغامزة 49

- ما بين قوسين منقول من شرح الشريف السبتي للقصيدة الخزرجية ص 103<sup>690</sup>

- الخرم هو علة تتمثل في إسقاط الحرف الأول من الودد المجموع في أول الجزء من أول البيت. المعجم المفصل في العروض 223<sup>691</sup>

- (س): كاسف، والأصح ما أثبتناه من (و) (ر) وباقي المصادر التي استشهدت به.<sup>692</sup>

- البيت لعدي بن الرعاء الغساني<sup>693</sup>

قلت هو كلام حسن، إلا أن ظاهره أنه لا يشترط استواء العروض والضرب مع الحشو فيما يجوز من الزحاف في تسمية التام تاماً، وهو خلاف ما تقدّم في تعريف حقيقته فمنع الناظم وجود التام في البحرين، إن لم يكن لاعتقاد كون التغيريين علة فلفوات شرطية مساواة العروض والضرب للحشو في الزحاف الجائز، وأما المعاني التي يحتملها تركيب سطحك جائد فيحتمل أن يراد بسطحك أي أرضك المنبسطة، وبجائز النسب على أنه من الجود أي ذات سخاء لكونها كريمة إما لكثرة أرزاقها، أو لأن أهلها أجواد، واسند الجود إليها مبالغة نحو سلام على المجلس العالي، وإلا فالسين في السكان لا في المنزل، أو على حذف مضاف أي جائد أهلها، وكذلك إن كان من الجودة مقابل الذناء، أو المعنى أرضك جرت في انبساطها وبعض أقطارها مجرى الفرس الجواد كناية عن اتساعها، وإن كان من الجود المطر فالمعنى أيضاً ذات مطر، أو فاعل بمعنى مفعول أي مجودة، وإن كان من الجيد أي ذات عنق طويل (تتطاول)<sup>694</sup> على الأرضين بكرمها أو كرم أهلها، ويحتمل أن يراد بالسطح مع هذه الوجوه كلها سطح البحر، وهذا أنسب لأن الذي ازداده الأخير الذي هو الوافي يجوز فسطحها سطح جائد، ويحتمل أن يراد سطح جسمك أي المخاطب جائد على المعاني كلها، وأما إن كان جائد من جاد بنفسه عند الموت فإما أن يكون كناية عن جذب الأرض أو قلة المنفعة من أهلها أو بهم كقلتها من هو على سباق، أو سطح جسمك وغن عظم وحسن أو انتشار في الناس صيته فهو جائد أي بطريق الموت فأنعظ وادّكر. وقوله وإسقاط إلى آخره، أي وإسقاط جزأين من البيت من جملة (الأجزاء)<sup>695</sup> التي يتركب منها جزء ذلك البيت، يسمى ذلك الإسقاط الجزء<sup>696</sup> بفتح الجيم، ويسمى البيت منه مجزوءاً<sup>697</sup>، وإسقاط شطر البيت أي نصفه يسمى الشطر، والبيت مشطوراً<sup>698</sup>، وإسقاط أكثر من النصف لأن ضمير فوّه يعود على النصف يسمى النهمك، إن حدث هذا الإسقاط والبيت منهوكاً<sup>699</sup>، وهذا المسقط الذي هو أكثر من النصف هو الثلثان، وإنما علم ذلك من حيث أن الثلثين هما أقرب الأجزاء المنطوق بها بلا كسر إلى النصف يوجب الاقتصار عليهما، والأولى الإحالة على المعلم، وإنما قال في النهمك إن طراً بان التي تقتضي الشك في الوقوع دون غيره إما لتنزيل المحقق منزلة المشكوك تنبيهها على أنه النهمك لكونه إجحافاً كثيراً ينبغي أن لا يكون فلا يعبر عنه إلا بصورة الشك، أو لأنه شك في وقوعه لأنّ منهم من أنكره وعطف الشطر بتم تنبيهها على أنّ رتبته دون رتبة الجزء لكثرة الحذف فيه أيضاً، وللخلاف فيه ومثبته يخصّه بالرجز والسريع، والجزء متفق عليه وموجود في أبحر كثيرة وجوبا وجوازا فأفاد بتم تراخي مرتبة المعطوف عن مرتبة المعطوف عليه، وهذا البيت قسيم قوله إذا استكمل البيت فلا يكون في مجزوءاً ومشطوراً ومنهوك تام ولا واف، وعلم أنّ مذهب الناظم في المشطور والمنهوك امتزاج الضرب والعروض، وإلا لما كانت الأعاريض أربعا وثلثين، و الضروب ثلاثة وستين لأنّهما (لها)<sup>700</sup> كانا ذوي ضرب خاصة أو عروض خاصّة لسقط واحد من العددين، وعلم أيضاً أنّهما عنده من الشعر لتسميته كلا منهنم بيتاً، والبيت أقل ما يدخل تحت حقيقة الشعر، وفي المسألتين خلاف، واعلم أنّ المثلث يصير بالجزء مسدساً والمسدس مربعا، ويصير جزء العروض ما كان قبله وجزء الضرب كذلك، ومحل النهمك المسدس يبقى اثنان عروض وضرب، فإن اختلف الجزآن كما في المنسرح فكالمشطور في العروض والضرب، لأنه أيضاً في المسدس تبقى ثلاثة واختلف فيه فقليل عروض لا ضرب له، لأنّها السابقة ولأنّ حذف [و42] الأواخر أكثر كالنغير، وقيل عكسه لأنّ الضرب ضروري لأنّه محل

<sup>694</sup> - (س): متطاول

<sup>695</sup> - (ر): الأبيات، والمثبت من (س) و (و)

<sup>696</sup> - هو إسقاط العروض أو الضرب من البيت الشعري، أي حذف التفعيلة الأخيرة من كل شطر من شطري البيت. المعجم المفصل في العروض 2/ 211

<sup>697</sup> - البيت المجزوء هو الذي أسقط منه جزآن، واحد من آخر صدره، وثنان من آخر عجزه. المعجم المفصل في العروض 2/ 173

<sup>698</sup> يعتبر شطره الباقي بيتاً عروضه وضربه، ولا يستعمل من البحور مشطوراً إلا بحر الرجز وبحر السريع. المعجم - هو الذي حذف شطره، و

المفصل 2/ 175

- هو الذي أصابه النهمك، أي الذي أسقط ثلثاً أجزائه، فيبقى جزآن، الثاني منهما هو الضرب والعروض معا، و سمي بذلك لأنه أضعف

ياسقاط ثلثيه. المعجم المفصل 2/ 179

<sup>700</sup> - (س): لو



القافية والروي، وهما من مقومات الشعر بخلاف العروض، ولأنَّ الشطر الأوَّل يمكن حذفه فوجب اعتقاد حذفه لإمكانه، قلت وفيه نظر، لأنَّ الضرب فرع العروض ومُسند إليه، فلئن كان الضرب مقوماً فأصله أخرى وإمكان حذف الأول إن كان لقرينة فهمه فمُشترك بينهما، بل فهم الثاني لا ابتناء معناه على الأوَّل المذكور أولى، بدليل اللقب المسمى بالأرصاد وبالتسهيم<sup>701</sup> في علم البديع وقيل امتزجا فالعروض ضرب وبالعكس، أنه لم يأت في شعر انفكاكهما، فلما تعذَّر التمييز وجب الاتحاد وهو قول الخليل لقوله فذلك العروض المشطور وله ضرب واحد مشطور فيل وعليه عوَّل الناظم، قلت وهو ضعيف بل محال، لما تقرَّر في العلوم العقلية من استحالة اتِّحاد الحقائق المتباينة لا سيما المتضادَّة كالعروض الذي هو آخر الصدر والضرب الذي هو آخر العجز، فلو اتَّحد المتعدَّد لكان الشيء غير ضده فيجتمع الضدان وهو محال، ولما حصل القطع باتحاد الواحد وهذا من التشكيك في البديهيات، وهو مصاد لقول النصارى بالإتحد والحلول تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وقيل كالمنهوك فالجزء الأوَّل عروض والثاني ضرب والثالث كالتذييل والتسبيغ والترفيف، وقيل ذو عروض مشطورة وضرب منهوك، فالعروض الجزء الثاني والضرب الثالث لأنَّ العروض استحقَّت النصف، ولما تعذَّر استحقَّت الجزء الثاني وفيه نظر وقيل عكسه، فيكون الجزء الأوَّل خاصة هو العروض والضرب الجزآن وقيل وهو أضعف ممَّا قبله، قلت وفيه نظر لأنَّ كلا منهما يستحق النصف لأنهما من المصراعين المتساويين، فاستحقاق أحدهما النصف دون صاحبه ترجيح من غير مرجح، لا يقال يترجح العروض لتقدمه، لأنَّ حفظ الضرب الروي والقافية يعارضه أو يزيد، وقيل بإنكاره وحُمل ما ورد منه على تصريح الأولى الثَّامة وهو مختار جماعة منهم ابن الحاجب<sup>702</sup>، وهو ظاهر فقله ما هاج أحزاناً وشجوا قد شجا، نصف بيت، وما يبنى على التصريح يأتي كثيراً على الفرد، فقد تزدوج الأَشْطَار ويبقى شطر مفرد فيتوهم ما ذكر، كقول امرؤ القيس:

(حَتَّى أَبِيرَ مَا لَكَ وَكَاهَلًا)<sup>703</sup> \* وَاللَّهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا<sup>704</sup>

فزواج بين الأَشْطَار إلى أن ذكر الأخير مفرداً، لأنه لما بنى التصريح على الإفراد أفرد شطراً، وقيل وقع الشطر في المجزوء وفي النصف الأوَّل والثاني، فحذف من الأوَّل علنٌ ومن الثاني مُستَفْ فكان منه الشطر، قيل ولا دليل عليه ولا يتصوَّر في السريع. قلت قد يقال دليله الاستواء في النصفية، وكما تصوَّر في الأجزاء بانقسام الجزء على غير السوية لحصول التعادل بالدوران فكذلك في السريع وفيه نظر، واختلف في المنهوك فقليل أيضاً باتحاد عروضه وضربه لبعد أن يكون في كلٍّ من شطري البيت جزء واحد، وقد علمت ما فيه وقيل الجزء الأوَّل عروض والثاني ضرب وهو ظاهر، وقيل ضرب لا عروض له لبعد أن يكون في شطر البيت (جزء)<sup>705</sup> واحد، فرجَّح الضرب لما تقدَّم، وقيل عكسه وقد علمت ما فيهما وقيل أن تتساوى أجزاؤه كالرجز، فالأوَّل عروض والثاني ضرب ولم يلتفت إلى البعد المذكور وإن اختلفا كالمنسرح فهو محلَّ الخلاف، وقيل مصرَّع العروض الثانية المجزوءة في الرجز، وهو القول بالإسقاط ولا يظهر في المنسرح والسريع لعدم مجيء الجزء بل في الرجز، وذهب الخليل والجمهور إلى أنَّ المشطور والمنهوك شعر، وفي كون البيت منهما قائم بنفسه، أو هو نصف بيت مصرَّع، الخلاف السابق وسَمِّيا بذلك لقلَّة أجزائهما بالنسبة إلى التَّام كما يسمى المجزوء وفي كل

<sup>701</sup> -الإرصاد ويسمى التسهيم أيضاً، وهو أن يُجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إذا عُرف الروي، ومن أمثاله قوله <sup>701</sup> تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ التوبة: 70، فقله تعالى "وما كان الله ليظلمهم" دلٌّ على نهاية الفقرة "ولكن كانوا أنفسهم يظلمون". ينظر: جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ص 359، عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، مكتبة الآداب القاهرة، ط: 1420هـ - 1999م، 4/ 18

- عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (570هـ - 646هـ) من أئمة النحويين، ولد في إسنا من صعيد مصر وتوفي بالإسكندرية، من تصانيفه: الكافية، والوافية، والشافية. ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان 3/ 248، وشذرات الذهب 2/ 86

- سقط ما بين قوسين من (ر)<sup>703</sup>

- البيت في ديوان امرؤ القيس، ص 11<sup>704</sup>

- (س): شطر<sup>705</sup>

باب وهو بيت لا ثلثاء، وحكي عن الأخفش أنَّهما ليسا بشعر، وعنه ليس بشعر ما كان على جزأين من الرجز والمنسرح، وقال الإمام أبو عبد الله المازني مذهب الأخفش أنَّ الرجز ليس بشعر، وظاهره ولو كان تاماً وتأوله بعضهم على أنَّه نفى منهوكه ومشطوره، كما حكي غير الإمام عنه ويصدق عليهما الرجز لأنَّهما صنف منه كما يصدق على المجزوء، ولأنَّهما مسمى الرجز عند العرب، واستدل الأخفش بأنَّهما لو كانا شعرا لما نطق بهما النبي ﷺ، لكنه ﷺ نطق بنصف بيت موزون فقال: سَبْدِي لَكَ الْيَأْمُ مَا كُنْتُ جَاهِلًا<sup>706</sup>، وقال: أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْبَ الْعَبِيدِ.

ونطق ﷺ ببيتين من المنهوك الذي زعمتم أنَّه شعر، وقال: "أنا النبي لا كذب أنا بن عبد المطلب"<sup>707</sup>، والشعر يستدعي شاعرا والله تعالى وجلَّ يقول ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾<sup>708</sup>، وذم الشعراء بقوله ﴿وَالشُّعْرَاءُ﴾<sup>709</sup> الآية، وهو صلى الله عليه وسلم مبرأ من هذا كله، وأجيب بما تقدّم من أنَّ الشعر ما قصد وزنه لا ما اتفق وزنه، وأعرض بأن مذهب الأخفش عدم اشتراط القصد وردَّ بحكاية ابن القطاع<sup>710</sup> إجماع العلماء والشعراء على اشتراط التقفية والوزن والقصد إلى الشعر في كونه شعرا، وقال النديم أجمع العلماء من رواة الشعر وغيرهم على أنَّ المشطور شعر، وسماه الوليد بن المغيرة شعرا في قوله: علمنا الشعر هزجه ورجزه، والرجز عند العرب المشطورات والمنهوكات، وبأنه يلزم أن يقال فيما اتفق وزنه من أي القرآن شعر وهو كفر، وبأنَّه يسلم أن الرجز من الشعر فيقال لو كان شعرا لما نطق به صلى الله عليه وسلم، في قوله أنا النبي لا كذب قوله أنَّهما بيتان من المنهوك قلنا بل هو بيت مصرع من مجزوء الرجز والحمل عليه [و43] أولى لأنَّه أكثر، وقوله نطق بنصف بيت (وهو كالمشطور فجوابه أنَّ المشطور ليس بنصف بيت)<sup>711</sup> بل بيت مستقل له عروض وضرب كما تقدّم من الخلاف، وإنَّما سمي مشطورا لنقص أشطاره عن أشطار التام، لأنَّه نصفه وإلا كان المجزوء وثلاثي بيت، والمنهوك ثلثة سلمنا أنه مثله لكن ما نطق به ﷺ من النصفين ليس من قوله بل تمثّل بها، والشاعر من قال شعرا لنفسه لا من مثّل به، كيف وقد ثبت عنه ﷺ أنَّه تمثّل بأبيات ابن رواحة<sup>712</sup> موزونة وهي قوله: والله لولا الله ما اهتدينا<sup>713</sup>. قلت وقد يجاب عن الأخفش بأنَّ الإجماع المدعى لم يكن قبله ومن عاصره أو جاء بعده، لا ينعقد إجماعهم دونه فكيف يكون حجة عليه، ولو سلم إجماع من بعده على القول به لم يفد. وأما كلام الوليد فيحتمل لغير ما ذكر وفي بسطه طول وأما التنظير بما وقع في القرآن فقد شاع على السنة العلماء أنه يخرج عن الشعر بكونه غير مقصود، وهو عندي في غاية الإشكال فإنه مشترك الإلزام سواء قيل من حقيقة الشعر المقصد أو لا، لأنَّ قولنا في الكلام اتفق وزنه من غير قصد التّاطق به الوزن، إنَّما يتم في كلام من يصح منه الذهول والغفلة، وهذا المحل ضيق جدا، وينظر هذا إلى الخلاف في المعبر بألفاظ القرآن، فإن قيل معنى ما قيل فيما وقع من ذلك في القرآن أنه لم يقصد به الشعر لأنَّه لم يقصد وزنه، قلنا فيلزمهم على هذا أن يزيدوا في حدّ الشعر على وقصد وزنه وكونه شعرا ويلزم أن لا يحكم على شعر بأنه شعر حتى نعلم أنَّ قائله قصد وزنه، وكونه شعرا وفيه ما ترى، وقولهم يلزمه ألا يكون المجزوء شعرا ومرادهم مجزوء الرجز لتمثيلهم بقوله ﷺ أنا النبي، مصادرة واستدلال بمحل النزاع من وجهين، الأول أنَّهم لم ينقلوا نقلا

<sup>706</sup> - سبق تخريج هذا البيت في الصفحة 154 من البحث

<sup>707</sup> - ورد في صحيح مسلم، باب غزوة حنين، تحت رقم 1776

<sup>708</sup> - يس: 69

<sup>709</sup> - يقول الله عز وجل ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ الشعراء: 224

<sup>710</sup> - شيخ اللغة أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي، الصقلي، ابن القطاع. نزيل مصر، مصنف كتاب الأفعال، وله كتاب أبنية الأسماء، وله كتاب في العروض، وكتاب في أخبار الشعراء. توفي سنة 515هـ. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 12/ 243، ومعجم الأدباء 12/ 279

<sup>711</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

<sup>712</sup> - هو الحسين بن عبد الله بن رواحة بن إبراهيم بن عبد الله بن رواحة، الأديب الفقيه الشاعر المجيد، ولد بحماة ونشأ بها، ورحل إلى دمشق فأقام بها مدة، واشتغل بالفقه وسمع الحديث من الحافظ ابن عساكر ومن عمه وآخرين، مات شهيدا في واقعة مرج عكا، يوم الأربعاء من شعبان سنة 585هـ، وله عدة قصائد. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب 1087 نصف البيت هذا هو لعبد الله بن رواحة في ديوانه 106-107، وتتمته: يارب لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا<sup>713</sup>

واضحاً عنه أنه قائل بأنه شعر، بل ظاهر نقل (المازني)<sup>714</sup> وهو أثبت من غيره أنه ينفي أصل الرجز فكيف بمجزؤته، الثاني على تقدير تسليمه لكأنه مصرّح بأن المثل من المنهوك فكيف يستدل عليه بما ينازع فيه، ولئن سلم راجحية ما ذكره فاحتمال ما ذكر لا يقدر أن ينفوه وهم في مقام الاستدلال وهو يسقط بأدنى احتمال، وقولهم ما تمثّل به غير ما ينشئه لا بأس به إلا أنه ثبت أنه ﷺ لمّا قال ويأتيك من لم تزوّده بالأخبار، وبين الأقرع وعيينة قال له أبو بكر<sup>715</sup> رضي الله عنه أو غيره إنّما هو ويأتيك بالأخبار من لم تزوّد، وبين عيينة والأقرع فقال ﷺ (كل)<sup>716</sup> سواء، أو كما قال صلى الله عليه وسلم، فقال الصحابي رضي الله عنه: أشهد أنّك رسول الله، أو قال صدق الله العظيم وتلا قوله ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾<sup>717</sup>، ففهم الصحابي أنّ من خصائصه عدم تقويم الشعر منه أو من غيره، وأقرّه ﷺ فدلّ أنّهما سواء، ولم ينبه الناظم على البحور التي يدخلها الجزء و الشطر والتّهك، وقد أنشد في ذلك بعض الفضلاء الأكابر من أصحابنا<sup>718</sup> الاسكندرانيين بيتين تميها لكلام الناظم وجرباً على طريقته في الرّمز على البحور فقال:

جوازا فجهر حدس كفو أخي هذا<sup>719</sup> \* للأول حتما نبل م عن فإن تردّ

ونهما بزيع وهو نزر كما ترى \* وقد جز الثاني بطي زعيمهم

فقوله للأول يعني الجزء يدخل حتما أي وجوبا البحور التي رمز عليها بالنون وهو المجتث، وبالباء وهو المديد، وباللام وهو المضارع وبالميم وهو المقتضب، وقوله فإن ترد أي إن أردت أن تعرف أين يدخل الجزء من البحور جوازا لا وجوبا، فهي البحور التي رمز عنها بالجيم وهو البسيط وبالحاء وهو الكامل وبالزاي وهو الرجز وبالحاء وهو الرمل وبالدال وهو الوافر وبالسین وهو المتقارب وبالكاف وهو الخفيف، وقد جوّز يعني أنّ الشطر وهو الثاني لوقوعه كذلك في كلام الناظم جوّز دخوله زعيم العروضيين أظنه يعني الخليل في أبحر طي ز، فالطاء للسريع والياء للمنسرح والزاي للرجز، فدخوله عنده في هذه الأبحر جوازا لا وجوبا، وقوله ونهما بزيع أيضاً زعيمهم دخول النهك وهو ثالث الألقاب في أبحر (ز) وهو الرجز، (ي) وهو المنسرح ولم يوجبه ثم قال وهو أي التّهك نزر<sup>720</sup> أي قليل متى أتى في الشعر، وفي تركيب البيتين معنى لطيف الاشتغال بتبيينه يخرج عن المقصود من كلام الناظم فلنرجع إليه، فالتنكير في قوله بيت للعموم لأنّها في سياق الشرط عند من يراه كالنفي، وتقديم مفعول استكمل وهو الأجزاء على فاعله وهو بيت لإقامة الوزن، و الـ في الأجزاء للعهد أي أجزاءه أو أجزاء بحره، وتنكير عروض وضرب للتّوعية بل هما في الحقيقة منويا بالإضافة أي عروض ذلك البيت وضربه، وتقديم المسند في بزره للحصر، وتقديم مفعول ازداد وهو سطحك جائد لإقامة الوزن أو للحصر، وإضافة أخيرهما للتعريف، و الـ في الفرق الظاهر إنها للعهد ويشبه أن تكون للحقيقة، وإضافة إسقاط للتعريف لإضافته إلى المضاف للمعرفة وتنكير شطر للتّوعية أيضاً أي شطر منه، وإضافة فوق للتخصيص، والـ في الجزء

<sup>714</sup> - (س): المازني

<sup>715</sup> -

<sup>716</sup> - سقطت من (س)

<sup>717</sup> - يس: 69

<sup>718</sup> - وهو أبو بكر الدماميني، حيث صرّح في كتابه "العيون الغامزة" أنّ ناظم متن القصيدة الخزرجية قد أخلّ ببيان مواقع هذه الألقاب من البحور فجاء هو مكملًا للفائدة على طريقته، فنظم بذلك خمسة أبيات على نحو الطريقة التي نظم بها الخزرجي نظم الرامزة، معتمداً الرمز بالحروف. ينظر: العيون الغامزة على خبايا الرامزة 28

<sup>719</sup> - اختلفت رواية هذين البيتين في عدد من المصادر، فما ذكره ابن مرزوق في المتن يختلف عن الذي ذكره الدماميني في العيون جوازا فجهر حدس كفو أخا دكا. في حين اتفقت رواية أخرى عند كل من إبراهيم \* الغامزة، حيث يقول: فللجزء حتما وبل من فإن ترد نعمة الله في مخطوطته الدّر النقية بشرح المنظومة الخزرجية و8 مع أبي زكريا الأنصاري في كتابه فتح ربّ البريّة بشرح قصيدة الخزرجية جوازا فجهر حدس كفو \* ص28، على النحو الآتي: للأول حتما نبل موف فإن ترد

ونهما بزيع وهو نزر متى أتى \*

- جاء في الصحاح: التّزُّ، القليل التّافه. وقد نَزَرَ الشيء بالضم ينزر نَزَارَةً، وعطاء منزور، أي قليل. 826/2<sup>720</sup>

والشطر [و43] والنهك لتعريف الحقيقة، والظاهر في الألقاب الثلاثة وكذا التام والوافي أنّها حقائق عرفية يجري فيها ما يجري في أمثالها والتشبيه في كحشوه تشبيه مقيد لا مطلق، لأنّه في شيء خاص كما تقدّم، وألفظ البيت الأوّل والثالث من مراعاة النظير لأنّها متناسبة، وفي البيت الأوّل الجمع (مع التقسيم لجمع) <sup>721</sup> التام والوافي في استكمال الأجزاء ثم التقسيم إليهما وكذا هو في الثالث لجمع الألقاب الثلاثة في الإسقاط ثم توزيع مقداره عليها وفيه أيضا ألف والنشر <sup>722</sup> المرتب لرجوع الجزء إلى جزئيه، والشطر إلى الشطر والنهك إلى فوقه، فإن قلت ما دليل هذا التعيين ولعله المعكوس، أو من المشوّش أذي الذي لا ينضبط لا مرتبًا ولا معكوسًا بل قد يكون الثالث للأوّل أو الثاني أو بالعكس، وهكذا في غيره، قلت دليله وجهان؛ الأوّل المعلّم لاصطلاح القوم كما في كثير من مسائل هذا النظم، ولاسيما وتفسير هذه الألقاب مشهور، والثاني وهو الراجح الاشتقاق اللغوي والمناسبة، أما بيان مناسبة رجوع الشطر إلى إسقاط شطر بالمعنيين فيكاد يكون من البديهيات لوضوحه، وأما مناسبة رجوع النهك إلى إسقاط أكثر من النصف لا إلى إسقاط الجزأين فظاهرة أيضا، لأنّ النهك على ما تقدّم المبالغة في النقص وإسقاط أكثر من نصف البيت أحقّ بذلك الاسم من إسقاط جزأيه فلم يبق للجزء إلا أن يرجع إلى إسقاط جزأين، أو يقال لما تبين رجوع الوسط في النشر للوسط في ألف، تعين رجوع الأوّل للأوّل والثالث للثالث، أو يقال تعين الوسط بما ذكر، وتعين الجزء لإسقاط جزأين لموافقتهم في الاشتقاق، ولا يوافق النهك إلا في المعنى والموافقة اللفظية في باب التسمية أقوى من المعنوية فلم يبق للنهك إلا الثالث، وفي هذا الإسقاط ترقّي من الأدنى إلى الأعلى. [والله تعالى أعلم] <sup>723</sup>

## الإعراب

الأجزاء مفعول استكمل، وبيت فاعله وعروض مبتدأ وضرب معطوف عليه، والخبر في المجرور، قيل والجملة في محل رفع صفة لبيت، أي عروض وضرب منه كائنان كحشوه، وحذف منه لدلالة (السياق) <sup>724</sup> عليه، ومنه ﴿وَأَنْقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ <sup>725</sup> الآية، أي فيه على خلاف في كيفية حذفه، ومنه المقدّر هنا هو رابط جملة الصفة على التمام، وقال بعضهم عائدها فيها ويعني به المخفوض بحشو فإنه راجع إلى البيت، وهذا لا يكفي في الربط لفساد المعنى إذ يوهّم أنّ من التام ما يماثل حشوه عروض وضرب من بيت فيما ذكر وهذا باطل فلا بدّ من تقديم الضمير الآخر، ويجوز أن يكون حشوه في موضع الصفة لبيت، وعروض فاعل به وضرب معطوف عليه، ولا بدّ من تقدير من مع عروض وضرب أو تقدير إضافتهما إلى ضمير البيت، ويجوز تقدير متعلّق المجرور على هذا الوجه كونا مطلقا وخصوصا يدلّ عليه السياق، ولا يخفى عليك وإن قدرت الكاف اسمية جاز أن يكون مبتدأ والخبر عروض وضرب، والجملة صفة لبيت، ولا بدّ من تقدير الضمير وأن يكون نعتا لبيت، وعروض فاعل بالكاف لأنها بمعنى مثل، ومثل بمعنى مماثل وضرب معطوف ولا بدّ من تقدير الضمير، أو يكون عروض وضرب بدلين من الكاف على تقدير كونها نعتا بدل مفصل من مجمل، وهو أيضا من بدل البعض فلا بدّ من تقدير الضمير، وتم جواب إذا وهو العامل فيها على المختار، واستكمل الذي هو شرطها على القول الآخر، وتقدّم أنّ جملة أو خولفت معطوفة على جملة كحشوه عروض وضرب، ولما كانت الأولى صفة لبيت وهي في سياق الشرط، وجب كون هذه كذلك أي وإذا استكمل الأجزاء بيت خولفت أجزاء حشوه بعروضه وضربه، أي بإيرادها على غير طريقتهما في مونها سالمة، وهما معلولان، وفي البيت فوفى على ذا جواب الشرط المذكور الذي وقع التقسيم في متعلّقه، وواو عطفت جملتين من متعلّق هذا الشرط، وجوابه على جملتين كذلك، فعطفت جملة خولفت على جملة

<sup>721</sup> - سقط من (و)

<sup>722</sup> - ينظر: التلخيص في وجوه البلاغة 361، والحاشية على المطوّل 413، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها 403/2، والمعجم في

علوم البلاغة 633/4

<sup>723</sup> - ما بين الحاصرتين زيادة في (س)

<sup>724</sup> - (س): السابق

<sup>725</sup> - البقرة: 123

كحشوه ، عروض وجملة وفي على جملة تمّ ، وهذا معنى قول بعضهم ليست من عطف الجمل على ما سبق إلى الوهم ، بل من عطف المفردات. (يعني)<sup>726</sup> ليست عاطفة شرطاً آخر على الشرط المذكور ، بل بعض متعلقاته على بعض ، وهو شرط بكونه من المفردات تقدير الجملتين خولفت وكحشوه عروض واحد وإلا فالصورة من عطف الجمل ، وقد يعني أيضاً بالمفردين ، و لا يتمّ لذلك في تمّ ووفى لأنّه وإن قدّرهما بالمفردين فلا بدّ من تقدير المبتدأ معهما ، أي فهو تام فهو واف أو نحوه ، فلا بد من الرجوع إلى عطف الجمل وعطف خولفت على كحشوه عروض من عطف الفعلية على الاسمية المختلف في جوازه ، والمانع يؤولها بالمفردين أي مماثلاً حشوه عروضه وضربه ، أو مخالفاً لهما أو يؤول الأولى بما ثلث أجزاء حشوه عروضه وضربه فيرجع إلى عطف الفعلية حعلي مثلها ، والأولى أن تؤول بموثلت لتتم المشاكلة ، وعندي أن مثل هذه التأويلات لا بد منها على القولين ، ولو قيل إنّما يحتاج إليها على القول بالجواز ، وأمّا المانع فيمنع ولو مع التأويل لما كان بعيداً وهما مبتدأ خبره بزهر وازداد ، أمّا عطف على جملة هما من عطف فعلية على اسمية أو تقدّر متعلق بزهر فعلاً ، أي ثبت فتكون جملة ذات وجهين ، وتعطف وازداد على الصغرى وسطحك جائد مفعول ازداد ، وهو محكي لأنّ المراد حروف الكلمتين وأخيرهما [و44] فاعله وتقدّم في التركيب أن في الفرق جواب شرط محذوف ، وأمّا بينهما فيحتمل أن يتعلّق بالفرق 'وانجلي هو الخبر ، وهذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون الخبر بينهما ، وانجلي خبر آخر أو حال من الضمير في متعلّق الظرف ، وإسقاط مبتدأ وشرط وفوقه معطوفان على جزئيه وهو مبتدأ ثان ، و الجزء خبره ، وهما خبر إسقاط باعتبار إضافته إلى جزئيه ، والشطر خبر مبتدأ مضمّر ، أي هو الشطر وهما خبر إسقاط باعتبار المعطوف الأول على جزئيه ، وإنما لم يعطف الشطر على الجزء لأنّ هو المذكور عائد على إسقاط باعتبار إضافته إلى جزئيه ، فلا يشاركه فيه الشطر لأنه ليس الإسقاط بذلك الاعتبار بل باعتبار إضافته إلى شطر وهذا من فوائد العطف بتمّ<sup>727</sup> أيضاً ، وكذا القول في النهك أي وهو النهك ، ويصحّ أن يكون هو المذكور عائد على إسقاط من حيث هو لا باعتبار إضافته إلى شيء ، فيكون الضمير أيضاً مطلقاً وما بعده إخبار عنه بالاعتبارات المتقدمة ، وكما صحّت في الاسم الظاهر باعتبار عود الضمير عليه ، كذلك تصحّ في ضميره باعتبار الأخبار ، والأوّل أبين وأمّا فوقه فالظاهر أنّه الدال على إحدى الجهات الستة وهو على حاله من عدم التصرّف ولزوم التّصب على الظرفية ، والأولى أن يجعل صفة نابت عن موصوفها هو المعطوف في الأصل على شطر ، و التقدير وأجزاء كائنة فوق الشطر ، وحذف مثل هذا الموصوف بالظرف إن لم يكن ما قبله من مجرور من ورد في الشعر نصّ عليه في التّسهيل ، وهذا كم قول بعضهم حذف الناظم الموصول وأبقى صلته ، أي ما فوق الثّف وهو الثّان وذلك لا يجيزه البصريون وأجازة الكوفيون .

لا يقال تقدير ما فوقه يوهّم أنّ ما حذف منه جزء بعد ذكر النصف هو المنهوك ، لأنّنا نقول هذا الإيهام مشترك الإلزام ، ويجوز أن يكون فوق مصدراً من فاق الرّجل أصحابه ، إذا علاهم كما تقدّم ، ويكون مجروراً بالكسرة عطفاً على جزئيه على حذف مضاف ، أي وذي فوق النّصف وليس (إلا)<sup>728</sup> الثّلاثان كما ذكرنا ، وأمّا جواب إن طراً فمحذوف أي فهو النهك لدلالة مثل ما قدر قبله عليه .

<sup>726</sup> - (و): أعني

<sup>727</sup> - هكذا جاءت في جميع النسخ

<sup>728</sup> - سقطت من (س)

# الزحاف المفرد

لَمَّا بَيَّنَّ في ألقاب الأبيات ما يحذف من الأجزاء ، أخذ يذكر هنا ما يلحق الجزء الذي لا يحذف من تغيير بحذف ثاني السبب الذي اشتمل عليه ذلك الجزء أو تسكينه ، وهذا هو المسمّى في الاصطلاح بالزحاف ، ووصفه بالمنفرد معناه لم يكن فيه من التغيير إلا واحد من هذين التّوعين ، وهذا احتراز من المزدوج وهو الذي يتعدّد فيه التغيير ، فالزحاف أيضا خبر مبتدأ محذوف ، أي هذا فصل بيان الزحاف المنفرد .

والزحاف بحسب اللغة إمّا مصدر لزّاحف ، أو اسم مصدر زَحَفَ أو جمع زحف ، فمن المعنى الذي يمكن أن يكون فيه اسم مصدر قال **الجوهري** "زَحَفَ إليه زَحْفًا مشى ، وزحف الدّبا أي الجراد مضى قُدُمًا ، والزحف السّهم يقع دون الغرض ثم يزحف إليه ، والصّبّي يزحف قبل أن يمشي ، والبعير يزحف إذا عيا قَرَسَتْهُ"<sup>729</sup> فمصادر هذه كلّها زحفا ، فيحتمل أن يكون زحافا اسما لزحف ، ووجه نقله إلى هذا التغيير أنّ ثاني السبب الذي يسكن أو يحذف ، هو حائل بين الحرف الذي قبله والذي بعده ، وما دام متحركا أو ثابتا بعد ملتقاهما ، فإذا حذف التّقيا ، وإذا سكن قرب التقاؤهما لأنّ التسكين طيّ (من)<sup>730</sup> مسافة الحركة فيصدق على كلّ من المكتنفين للمتغير أنّه زحف إلى صاحبه ، وكذا أيضا زاحف أحدهما الآخر ، فيكون الزحاف مصدرا نحو زاحفا أحد الصّفين الآخر ، مشى كل إلى صاحبه وكأنّ المادة تؤذن بالمشقة في ذلك المشي وكراهته لأنّه على خلاف الطبع ، ومنه قوله في صرف المدوّنة و لم يجز ملك الدّرهم والدرهمين إلا زحفا أي عن كراهيّة ، كأنه لكراهته لا يسرع المشي إليه بل يستعمل من الحركة أقلّها ولا بدّ منه ، ومنه زحف القتال لكراهة المشي إليه لما فيه من الموت ، وكذا التقاء الحرفين أو تقاربهما بعد تغيير الوسط بينهما مخالف للطّبع ، وأمّا احتمال كونه جمعا فبأن يكون جمع زحف المصدر باعتبار نوعيه واختلاف محاله ، ويجمع أيضا على فعول ككعب وكعاب وكعوب ، قال **الجوهري** "والزّحفُ الجيش يزحفون إلى العدو"<sup>731</sup> ، قلت وقد يكون الزحاف في الأصل جمعا ، لهذا نقل إلى هناك لملاحظة هذا المعنى في جنس الحرفين المفترقين بالتغيير ، قال ابن برّي التغيير اللاحق للأجزاء زحاف وعلة ، فالزحاف ما يلحقها في ثاني أسبابها سمي زحفا وزحافا لما حدث من سرعة النطق بالحروف لما نقص من الكلمة من زحف إلى الحرب إذا أسرع ، قال **امرؤ القيس**: فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ<sup>732</sup> ، والزحف التقارب إلى الحرب قليلا ، قاله في الغريبين<sup>733</sup> . قلت ، وفي قوله إذا أسرع واستشهاده بالبيت نظر لا يخفى ، بل هو من ثقل وعليه يدل البيت ، وأين الإسراع وهو يقول على الرُّكْبَتَيْنِ ، وإنّما يريد التثاقل في المشي والثبوت للحرب بالحبو على الركب والزحف عليهما ، وعلى ذلك تدلّ المادة على ما قدّمنا<sup>734</sup> ومنه قوله تعالى ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا ﴾<sup>735</sup> فيسمى تغيير الجزء زحافا لنقص حركته

- الصحاح 1367/4<sup>729</sup>

- سقطت من (س)<sup>730</sup>

- الصحاح 1367/4<sup>731</sup>

- البيت لامرؤ القيس في شرح القصيدة الخزرجية للشريف السبتي 106 ، والعيون الغامرة للدماميني 29 ، وتتمته كالآتي:<sup>732</sup>

فثوبا نسيت وثوبا أجر \* فأقبلت زحفا على الركبتين

- جاء في الحاشية من (و) ما نصّه: الذي رأيته في الغريبين للمروي ما نصّه ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا ﴾ الأنفال: 15 ، المعنى إذا<sup>733</sup>

لقيتموهم زاحفين ، وصواب يزحفوا إليهم قليلا (...) ، وزحف القوم إلى القوم أي دلفوا إليهم . انتهى بلفظه

- (س): قرناه<sup>734</sup>

بما حذف منه كما أنَّ ثقل الحركة نقص منها وزحف البعير الذي هو إعياءه نقص من حركته وقوّته، ثم قال ابن بري والعلة تغيير الأجزاء الواقعة في محل العروض والضرب بزيادة عليها أو نقصان، وتقارن الزحاف بلزومها وعروضه واختصاصها بالعروض والضرب وعدم اختصاصه بهما، وعدم اختصاصهما بثنائي السبب، وهو مختصّ به في الإلّا في الخرم<sup>736</sup> على رأي، وهي تكون بزيادة ونقصان وسلامة منهما، وهو لا يكون إلّا بالنقص[45] إلّا في الخرم، ومعنى لزوم العلة أنها إن دخلت في عروض أو ضرب لزم دخولهما فيه في جميع القصيدة، وليس كذلك الزحاف، واختص الزحاف بالأسباب لأنها أكثر من الأوتاد، لأنّ عدد الأسباب في أجزاء التفعيل العشرة ثمانية عشر والأوتاد عشرة، وهو أكثر من العلل فأعطي الأكثر للأكثر تخفيفاً، ولأنّ السبب كثير الاضطراب والوتد أثبت، فإذا زحف السبب اعتمد على الود، فلو زحف الود لضعف اعتماده لضعف الود، كما أنّ الأمر في بيت الشعر كذلك وتقدّم أنّ بيت الشعر مشبّه به، واختصّ ثاني السبب بالزحاف لأنّه لو زحف أوله لأدّى إلى الابتداء بالسكان في الخفيف مطلقاً وفي الثقيل إذا أضمر ووقع في أول البيت. وقال بعضهم إنّما اختص بالثاني لأنّه آخر، والأواخر محل التغيير ولا خفاء بضعف هذا التعليل ونقصه بكثير من العلل، وقال الشريف: "سمى الخليل كلّ جزء انتقص من سببه حرف أو سكن في حشو الأبيات خاصة مزاحفاً، واستعمل في شعر العرب اتّساعاً في وزن الشعر كما اتّسعوا في إعرابه لضرورة الوزن والقافية، ومنه حسن وقبيح ومتوسط، وسمى كل صنف باسمه وبيّن موضعه. وسمى ما طرح منه وتد بكليته أو سبب أو زيد عليهما فيه أو انتقص حيث يلزم في عروض أو ضرب خاصّة معلولاً، وتلك الجواهر عللاً، وحسن جميعها لحسنها في السّمع، لأنّه<sup>737</sup> زاد في بعض أوزان الشعر زيادة خالف بها أوزان العرب وجعلها أصلاً لها حسبما اقتضاه قياسه في فكّ الشطر ومن الدوائر، ثم طرح تلك الزيادة فوافق بطرحها استعمال العرب، وسمى طرحها عللاً جعلها تلحق الأوزان ليترد قياسه فلذلك حسنت كلّها"<sup>738</sup>، ولا يكاد شعر العرب يسلم من زحاف إلّا أنّ منهم من يستعمله كلّ على استئصال لبعضه واستحقاق لآخر، وربّما استحقوا في موضع ما استثقلوا في آخر، ومنهم من يستعمل المفرد ويرتكب ضرورة الإعراب ولا يستعمل المزدوج، وينبغي أن لا يستعمل منه إلّا ما خفّ، والحسن منه ما خفّ وكثر استعماله، والقبيح ما ثقل وقلّ استعماله، والصّالح المتوسط، وقدّم الناظم الكلام على الزحاف المنفرد لأنّه بسيط والبسيط قبل المركب، فقال<sup>739</sup>:

## المتن

زحافاً وأوج الجزء من ذلك احتمى \* وتغيير ثنائي حرفي السبب ادّعه

يعم على الترتيب فاقض على الولا \* وذلك بالإسكان والحذف فيهما

بخبن ووقص فادع كلاهما اقتضى \* فتلك بثنائي الجزء الإضمار متبعا

أي الحذف أن يسكن وإلا فقد نجا \* ورابعه لم يبل إلّا بطيه

وكفّ سقوط السّابع الساكن انقضى \* وعصب وقبض ثم عقل بخامس

## الشرح :

<sup>735</sup> - الأنفال: 15.

<sup>736</sup> - فهو مختصّ بحذف حرف من أول الأبحر المبدوءة بأحد الأصول الثلاثة، وهي فعولن ومفاعيلن ومفاعلتن المبدوءة بـ"تد"

مجموع، وذلك بأن يحذف الخرم أول حرف من أول الجزء من البيت. موسى النويوات، المتوسط الكافي 39

<sup>737</sup> - أي الخليل بن أحمد

<sup>738</sup> - شرح القصيدة الخزرجية، ص 105

<sup>739</sup> - وقد جاء في (س) زيادة مفادها: فقال رحمه الله تعالى ورفع درجته وتقبّل منه أحسن قبول

**المفردات: (التغيير)** مصدر غير الشيء تغييراً، إذا أعدمه أو أبدله بغيره ، أو غير صفة من صفاته أو أصلحه ، قال **الجوهري**: "غَيَّرْتُ الرجل مُغَايَرَةً أَيْ غَارَضْتُهُ بِالْبَيْعِ وَبَادَلْتَهُ. وَتَغَايَرَتِ الْأَشْيَاءُ اخْتَلَفَتْ ، وَالغِيَارُ الْبِدَالُ ، وَنَزَلَ الْقَوْمُ يُغَيَّرُونَ أَيْ يَصْلَحُونَ الرَّحَالُ"<sup>740</sup> وألفاظ ثاني حرفي السبب تقدّم تفسيرها. (ادعه) يحتمل أن يكون بمعنى سَهّه وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكون بمعنى ناداه لأنّ الشيء لا ينادى إلاّ باسمه ، وقوله تعالى ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾<sup>741</sup> يحتمل المعنيين ، وكذا قول الشاعر:

لي اسم ولا ادعي به وهو أول \* دعاني الغواني عمهنّ وخلصني

وقوله: دعنتني أخاها أم عمرو ولم أكن ، قال **الجوهري**: "دعوت فلانا صحت به واستدعيته ، وأجاز بعضهم أن يكون بمعنى اجعله وبه فسّر البصريون قوله تعالى ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾<sup>742</sup> (زحافاً) تقدم تفسيره لغة واصطلاحاً ، وحاصل ما فسّره به الناظم هنا أنّه تغيير ثاني حرفي السبب ، وقد علمت أن تغيير الشيء يكون بإسقاطه وإسقاط بعض صفاته ، وفسر الناظم مراده بالتغيير في البيت بعد بأنه بالحذف أو الإسكان ، فالحذف يشمل المتحرك كثاني السبب الثقيل والساكن كثاني الخفيف ، والإسكان لا يتناول إلاّ المتحرك ، فقوله تغيير جنس يشمل الزحاف والعلة ، وقوله ثاني السبب فصل يخرج العلة فإنّها في كلّ الوجد أو بعضه آخر أو أولاً أو وسطاً وفي كلّ السبب خاصة أو فيه مع ثاني سبب

(أوج) هذه اللفظة أظنّها غير عربية ومراد الناظم منها الرمز بحروفها على المواضع التي لا يدخلها زحاف من الجزء ، وهي أول حرف منه الذي رمز عيله بالألف وسادس حرف منه الذي رمز عليه بالواو ، وثالث حرف منه الذي رمز عليه بالجيم ، وإنما يقع في الثاني والرابع والخامس والسابع من حروف الجزء ،<sup>743</sup> وأظنّ الناظم أخذ هذه اللفظة من اصطلاح المنجمين وأهل الهيئة ، فإنّهم يعبرون بأوج الشمس وغيرها من الكواكب السّيارة عن المحل الذي هو غاية (ارتفاعها) [و46] وبحضيضها عن المحل<sup>744</sup> الذي هو غاية ما تنزل إليه ، وذلك أنّ الفلك الموافق المركز وهو ما مركزه مركز الأرض يقطع عند مركز الأرض في أزمنة قسماً متساوية تحدث زوايا متشابهة ، ولا تختلف منه قرباً وبعداً ، فلا يحسّ فيه بسرعة ولا بطؤ ، والفلك الخارج المركز وهو محيط بالأرض وليس مركزه مركزها بل إلى جانب منها يقطع حول مركزه قسماً و زوايا متشابهة ، لكنّها تختلف بالنسبة إلى مركز العالم لأنّ نصفه الذي فيه مركز العالم أقرب إلينا ، وغاية القرب عند نقطة في وسطه بها يماس المائل ويسمى الحضيض ، ونصفه الآخر أبعد عند نقطة في وسطه بها يماس محدب الموافق ويسمى الأوج ، فيرسم في النصف الآخر قوساً وزاوية أصغر فيرى ابطاً وفي الحضيض قوساً وزاوية أكبر فيرى أسرع ، وتتمام تحقيق هذه المباح في علم الهيئة فكان الناظم شبه ما لا يناله الزحاف من أجزاء الجزء بالأوج الذي هو غاية ارتفاع الكوكب ، كأنّه في منزلة بعيدة رفيعة وحسن منيع لا ينال ، ويلزم من ذلك بحق المقابلة تشبيه ما يناله الزحاف بالحضيض لكون في منزلة قريبة لا تمتنع على من أرادها ، فهو كما ترى مسبوق بهذه العبارة وليست من أوضاعه كما ظنّ بعضهم.

(احتمى) امتنع وهو افتعل من الحميّة وهي الامتناع ، قال **الجوهري**: "حَمَيْتُ المَرِيضَ الطَّعَامَ حِمِيَةً وَحِمُوءَةً ، وَاحْتَمَيْتُ مِنَ الطَّعَامِ احْتِمَاءً ، وَحَمَيْتُهُ حِمَايَةً دَفَعْتُ ، وَهَذَا شَيْءٌ حَمَى عَلَى فِعْلٍ أَيْ مُحْظُورٌ وَلَا يَقْرَبُ ، وَاحْتَمَيْتُ

<sup>740</sup> - الصحاح 2/776

<sup>741</sup> - الإسرائ: 110

<sup>742</sup> - الصحاح 6/2337

<sup>743</sup> - ورد هنا كلام زائد في (س) لم يأتي في (و) ولا في (ر) ، وأراه زيادة من الناسخ أراد بها التوضيح لا غير ، حيث قال: "وإنما لم يقع في المواضع التي عبر بها بأوج لأنّ الأول إمّا أول سبب والسادس إمّا وسط وتدّ أو أول سبب ، وكل ذلك ليس بثاني سبب الذي هو محل الزحاف"

<sup>744</sup> - سقط من (س)



المكان جعلته جَمِي، وفي الحديث "لَا جَمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ" <sup>745</sup> والمادة طويلة. (ذلك) في البيت الثاني إشارة إلى تعيين ثاني حرفي السبب، و أما [قوله] <sup>746</sup> تلك في البيت الثالث فإشارة إلى التغييرات المفهومة من قوله بالإسكان والحذف، فإنها ثلاثة إسكان المتحرك وحذف الساكن وحذف المتحرك، أو إلى أسماء هذه التغييرات المذكورة في هذا البيت.

(الإسكان) سلب حركة الحرف المتحرك وتصديره ساكناً. (الحذف) إسقاط الحرف متحركاً أو ساكناً (يعم) يشمل، قال الجوهري "عَمَّ الشيء يَعُمُّ عُمُومًا، شَمِلَ الجماعة يقال عَمَّهُم بالعطية" <sup>747</sup>، ومتعلق العموم ليس السببين الخفيف والثقيل بل حرفي ثاني السبب الساكن والمتحرك في ثاني الجزء وغيره من محل الزحاف على ما تراه في التركيب ان شاء الله تعالى. (الترتيب) جعل الشيء ثانياً في مراتبه أي منازل، وتقدمت المادة في قوله فرتب إلى الياء <sup>748</sup>.

(اقض) احكم أو أبلغ أو اصنع، قال الجوهري "الْقَضَاءُ الحكم، وأصله قَضَايٌّ لَأَنَّهُ قُضِيََتْ أَبْدَلَتْ الياء همزة على القياس وقضى الحكم، ومنه ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾ الإسراء: 23. وقد يكون بمعنى الأداء وبمعنى الإنهاء ومنه قضيت ديني، ومنه ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الإسراء: 4 ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾ الحجر: 66 أي أنهيناها إليه وأبلغناه ذلك، وقد يكون بمعنى الصنع والتقدير، ومنه قوله تعالى ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ فصلت: 12 ومنه القضاء والقدر" <sup>749</sup>. (الولا) بكسر الواو، المتابعة بين الشيئين أو الأشياء على الترتيب، بأن يجعل بعضها يلي بعضاً، وهو مصدر والى يوالي وأصله المد وقصره ضرورة، قال الجوهري "وَالَى بَيْنَهُمْ وَلَاءٌ أي تابع، وأفعل هذه الأشياء على الولاء أي متابعة، وتوالى عليه شهران أي تنابع" <sup>750</sup>. (تلك) إشارة إلى التغييرات المفهومة من البيتين قبل، أو إلى الألقاب المذكورة في بيتها، وهي الإضممار والخبن والوقص، واسم الإشارة يشار به إلى ما تقدم وإلى ما يأتي كقول سيبويه في كتابه هذا باب كذا، مشيراً إلى ما يذكر بعد، وقرره الأئمة من شراحه وقالوا وضع اسم الإشارة غير مشير به إلى متقدم ليشير به عند الحاجة لها يذكر.

(الإضممار) لغة مصدر أضمرت أي أخفيت، قال الجوهري "وأضمرت في نفسي شيئاً، والاسم الضمير، والجمع الضمائر، والمُضْمَرُ المَوْضِعُ والمفعول" <sup>751</sup>، ويقرب من المعنى الضمُّ بضم الصاد وسكون الميم أو ضمها، الهزال ومنه الضامر الفرس (أو غيره) <sup>752</sup>، والضمير الرجل الهضميم البطن اللطيف الجسم، لأنها من معنى الإخفاء والنقص الذي يناسب عدم الظهور، وحده في الاصطلاح وهو مراد الناظم تغيير ثاني الجزء حالة كونه ثاني سبب ثقيل بإسكانه، ووجه العلاقة بينه وبين اللغوي، أن التسكين إزالة لظهور الحركة وإخفاء لها، وتسكين تاء متفاعلين، ويقال في الجزء مضمر لأن حركته لما ذهب وأعقبها السكون ضعف بسبب ذلك فشبه بالضامر المهزول، وينقل متفاعلين بعد دخوله فيه إلى مستفعلين. (متبعاً بخبن) أي يتبع الإضممار بالخبن فتكون منزلة الخبن بعد منزلته على ما يأتي في التركيب إن شاء الله، والخبن لغة مصدر خَبَنَ الشيء أي غَيَّبَهُ، قال الجوهري "خَبَنَتِ التَّوْبَ وغيره أَخْبَنُهُ خَبْنًا وَخَبَانًا إِذَا عَطَفْتَهُ وَخَطَّطَهُ لِيَقْصُرَ، وَخَبَنَتِ الطَّعَامَ إِذَا غَيَّبْتَهُ وَاسْتَعْدَدْتَهُ لِلشَّدَّةِ، وَالْخُبْنَةُ مَا يَحْمِلُهُ فِي حِضْنِكَ وَفِي الْحَدِيثِ "وَلَا تَتَّخِذْ خُبْنَةً" <sup>753</sup>، وقال ابن بري "الخبن أي يجمع الرجل ديل ثوبه من أمامه فيرفع إلى صدره فشده هناك على شيء يجعله فيه، ومنه حديث عمر رضي الله عنه "فليأكل ولا يتخذ منه خبنة"، وقال الجوهري "الْخُبْنَةُ حِجْزَةُ السَّرَاوِيلِ الَّتِي تَلِي الْبَطْنَ، وَقَالَ

<sup>745</sup> - الصحاح 6/ 2319-2320

<sup>746</sup> - ما بين المعقوفتين زيادة في (س)

<sup>747</sup> - الصحاح 5/ 1993

<sup>748</sup> - ص 117 من التحقيق

<sup>749</sup> - الصحاح 6/ 2463

<sup>750</sup> - الصحاح 6/ 2530

<sup>751</sup> - الصحاح 2 / 722

<sup>752</sup> - سقطت من (س)

<sup>753</sup> - الصحاح 5/ 2107

الكراع الخبنة ما حملت في حضنك، ويقال خبن الخياط الثوب إذا ضم ذيله<sup>754</sup>، قلت ما حكاه عن الجوهري لم أراه في نسخ منه، وإنما رأيت فيها ما قدمت عنه وما حكياه من معنى الخبنة متقارب أو متوافق وفهم بعضهم أنها [و47] مختلفان، وحده الناظم الخبن اصطلاحاً بأنه تغيير ثاني الجزء حالة كونه ثاني سبب خفيف بالحذف، وهذا الذي يقتضيه لفظه، واختصاره حذف ثاني حرفي السبب الخفيف، ووجه مناسبة هذه التسمية للغة قال ابن بري، كان الجزء لها حذف ثانيه وانضم بذلك أوله من ثالثة شبه بالثوب إذا خبن، وإن شئت أتممت الجزء كما أن ما خبنته من ثوب أمكنك إرساله قاله الزجاج في عروضه<sup>755</sup>. وأيضاً فإن حذف ثاني الجزء إخفاء له أو تقليص وتقصير كما في الثوب، ويدخل الخبن من الأجزاء في فاعلن ومستفعلن وفاعلاتن المجموعي الود، وفي مفعولات فقط ولا يدخل في فاع لاتن المفروق الود، لأن ألفه ثاني وتد والزحاف فإنما يكون في ثاني سبب وينقل معه مستفعلن إلى مفاعلن. (وقص) يشبه أن يكون بسكون القاف كما نطق به الناظم، وبشبه أن يكون مفتوحاً وسكّنه للضرورة لأن معنييهما يناسب معنى اللقب اصطلاحاً، إلا أن قولهم في الجزء موقوف يصح كون السكون أصلياً، إلا أنه من المتعدي دون المفتوح، قال الجوهري<sup>756</sup> (الأصمعي) وَقَصْتُ عَنْقَهُ أَقْصَاهُ وَقَصّاً كَسَرْتَهَا ، وَلَا يَكُونُ وَقَصْتُ الْعُنُقُ نَفْسُهَا . وَوَقَصَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَوْقُوصٌ ، وَوَقَصْتُ بِهِ رَاحِلَتَهُ نَحْوُ خَذِ الْخَطَامِ وَخُذْ بِهِ ، وَالْفَرَسُ يَقْصُ الْإِگَامَ يَدْفُهَا ، وَالْوَقْصُ بِالْتَحْرِيكِ قَصْرُ الْعُنُقِ ، يَقُولُ وَقَصَ الرَّجُلُ يَوْقِصُ وَقَصّاً فَهُوَ أَوْقِصَ وَأَوْقَصَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ، وَالْوَقْصُ كِسَارُ الْعِيدَانِ تَلْقَى عَلَى النَّارِ ، يُقَالُ وَقِصَ عَلَى نَارِكَ . وَالْفَرَسُ يَتَوَقَّصُ إِذَا نَزَا نَزْوَاً يُقَارِبُ الْخَطْوُ<sup>757</sup> ، وَحَدَّهُ فِي الْإِصْطِلَاحِ مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ تَغْيِيرُ ثَانِيِ الْجُزْءِ حَالَةً كَوْنُهُ ثَانِيِ سَبَبٍ ثَقِيلٍ بِالْحَذْفِ ، وَاخْتِصَارُهُ حَذْفُ ثَانِيِ السَّبَبِ الثَّقِيلِ ، أَوْ مَا ذَهَبَ ثَانِيُهُ الْمُتَحَرِّكُ وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْنَى اللَّغْوِي أَنَّ الْجُزْءَ لَهَا حَذْفُ ثَانِيهِ الْمُتَحَرِّكِ شَبَّهُ بِمَا انْدَقَّتْ عَنْقُهُ لِأَنَّ ثَانِيَهُ بِمَنْزِلَةِ الْعُنُقِ ، أَوْ كَأَنَّ عَنْقَهُ أَقْصَرَتْ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ مَوْقُوصٌ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ هُوَ مِمَّا اسْتَغْنَى فِيهِ بِمَفْعُولٍ عَنْ مُفْعَلٍ كَمَحْبُوبٍ وَكَذَا أَيْضاً يَنْسَبُ تَقَارِبُ خَطَى الْفَرَسِ عِنْدَ تَوَقُّصِهِ ، لِلتَّلَاقِ الْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ اكْتَنَفَا الْمَحْذُوفَ ، وَيَبْعَدُهُ أَيْضاً الْمَفْعُولُ وَلَا يَدْخُلُ إِلَّا فِي مُتَفَاعِلِنَ حَيْثُ دَخَلَ الْإِضْمَارُ .

(ادع) معناه معنى الذي تقدّم أول البيت. (كلّا) تقدّم في ثاني بيت من النظم (اقتضى) معناه طلب، أي طلب الجزء أن يسمى باسم ما دخله<sup>758</sup> من التغيير، وقال بعضهم<sup>759</sup> اقتضى هنا بمعنى الأداء والإنهاء؛ قضيت ديني، وقال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ﴾<sup>760</sup> ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>761</sup> واقتضيت ديني وتقاضيته حاولت قضاءه، والأمر يقتضي التكرار يؤدّيه وينهيه إلينا لدلالته عليه. قلت وتفسير الاقتضاء بالطلب كما ذكرنا هو الظاهر، ومنه قول الأصوليين في حدّ الحكم بالاقتضاء، وإنّما تكلف هذا التفسير والله أعلم، لكون الجوهري لم يفصح بالطلب في معنى الاقتضاء، فالتجأ إلى تفسيره ببعض ما ذكر الجوهري وهو ما ذكر، قال الجوهري واقتضى دينه وتقاضاً بمعنى انتهى، وما أظنّه يعني به إلا طلبه لأنه فصله من الذي بمعنى الأداء والإنهاء بمعان أجنبية. (رابعه) أي رابع حرف الجزء (لم يبل) أي لم يصب ببليّة، وهي المصيبة ويجوز أن يكون معناه لم يختبر لأن الاختبار يكون بالخير والشر، قال الجوهري "في البليّة بالكسر والبليّة والبليّة والبليّة واحد، والجمع البليّات صرفوا فعائل إلى فعالى، وبلوته بلواً جرّبته واختبرته، وبلأه الله بلأه حسناً وأبلأه إبلاًه حسناً. وابتلاه أي اختبره، والتبالي الاختبار، والبلاء الاختبار يكون بالخير والشر، أبليته معروفاً، قال الأحمر: يقال نزلت بلأه على الكفار كقطام"<sup>762</sup>. (طيه) الطي مصدر طوى أي لفّ، وقد تقدّمت المادة عند قوله: بدعلكم طووا،

<sup>754</sup> - لم أجد هذا النص في صحاح الجوهري

<sup>755</sup> - لم أعر على هذا النص في ما ورد إلينا من كتاب العروض للزجاج

<sup>756</sup> - لقد تبث الكلام في صحاح الجوهري للكسائي وليس الأصمعي 1061/3

<sup>757</sup> - الصحاح 1061/3

<sup>758</sup> - (و) (ر): ما حله

<sup>759</sup> - الزبيدي، تاج العروس، تحقيق عبد المجيد قطاش وآخرون. ط1: 1422هـ - 2001م. 39/312

<sup>760</sup> - الحجر: 66

<sup>761</sup> - الإسراء: 4

<sup>762</sup> - الصحاح 6/2284 - 2285

وأصله طوى اجتمعت ياء و واو ،وسبقت إحداهما بالسكون فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء على القياس ،وحده في الاصطلاح على ما يقتضيه كلام الناظم تغيير رابع الجزء إن سكن ، حالة كونه ثاني سبب خفيف بالحذف وابتلاؤه بالحذف لأنّ التغيير هو الابتلاء ، واختصاره حذف الرابع الساكن وسمي مطويا لأنه لما حذف (رابعه شبه بالثوب المطوي لانضمام ثالثه إلى رابعه كانضمام الثوب أو)<sup>763</sup> شبه بالثوب الذي يطوى من وسطه ، ولا يدخل إلا في مستغلق المجموع الودت فيبقى مستعلن فينقلب إلى مفتعلن ، وفي مفعولات (فيبقى مفعولات فينقلب إلى فاعلات)<sup>764</sup> ولا يدخل متفاعلين لئلا يجتمع خمس متحركات إلا أن يضر. (نجا) فعل ماض أي اسلم وتخلص من التغيير قال الجوهري "نجوت من كذا نَجَاءً ممدود ، ونَجَاءً مقصورة" والصّدفه منجاة" وأنجيتُ غيري ونَجَيْتُهُ وقرئ بهما ﴿قَالِيَوْمَ نُتَجِّكُ﴾ يونس: 92<sup>765</sup>

(عصب) قال الجوهري "(العصب) الطيُّ الشديد ، ورجل معسوب الخلق ، وجارية معسوبة حَسَنَةُ الْعَصَبِ أي مجذولة الخلق ، والمُعَصَّب الذي يعصب وسطه من الجوع. وعَصَّبَ رأسه بالعصاة تعصيبا ، وسميت العصابة لإحاطتهم بقربيهم ، والعصب العمامة وكلّ ما يعصب به الرأس ، واعتصب بالتاج والعمامة ، وعَصَبْتُ فخذ الناقة لتدرّ ، وناقعة عسوب لا تدرّ حتى تعصب ، والجبل الذي تعصب به عصابة عصبت الشجرة ضمنت أغصانها ثم ضربتها ليسقط ورقها ، وعصبت الكباش عسبا إذا شددت خُصْيِيَّه حتى تسقط من غير أن تنزعها ، والعصب في العروض تسكين لام مفاعلتن وتنقل إلى مفاعيلن"<sup>766</sup> ، فقد فسّره لغة واصطلاحا وحده من كلام الناظم تغيير خامس الجزء المتحرك حالة كونه ثاني سبب ثقيل بتسكينه ، واختصاره تسكين الخامس المتحرك ، ووجه المناسبة [48]<sup>767</sup> في التسمية أنّ الجزء لهما أسكن خامسه ومنع من الحركة شبه بالدابة التي عصبت فمئنت الحركة ، وكذلك أيضا عصب خصيتي التيس فإنه يمنع حركة خصيه ، وكانّ خامس الجزء قضيبه ، وما بقي من الحروف السبعة مثل محل رجليه لأنه لا يكون إلا في مفاعلتن فيصير بتسكين اللام مفاعلتن فينقلب إلى مفاعيلن كما قال الجوهري. (قبض) هو لغة الأخذ والضم والسرعة خلاف البسط ، وقال الجوهري "قَبِضْتُ الشيء قَبْضًا أَخَذْتُهُ ، والقَبْض خلاف البسط ، والاثْقَبَاضُ خلاف الانبساط ، وأثْقَبَضَ الشيء صار مَقْبُوضًا ، وراعٍ قُبْضَةٌ أي منقبض لا يتفسح في رعي غنمه ، وثَقَبَضَ عنه اشْمَازٌ ، وثَقَبَضَتِ الجلدة في النار إنزوت ، وقَبِضْتُ الشيء تَقْبِيضًا جمعته وزويته ، ورجل قابض وقبيض بين القَبَاضَةِ أي منكمش سريع ، وفرس قَبِيضٌ الشدّ أي سريع نقل القوائم والقَبِضُ السرّ السريع يقال هذا حادٍ قابض"<sup>768</sup> ، وحده في الاصطلاح من كلام الناظم تغيير خامس الجزء حالة كونه سبب خفيف بحذفه ، واختصاره حذف خامس الساكن ، ولا يدخل إلا في فاعولن وومفاعيلن ، ووجه التسمية أنّ الجزء معه يصير مقبوضا لانقباض صوته من أجل حذف النون والياء بعد أن كان منبسطا بالغنة واللين فيها ، أو لأنّ حذف الحرف أخذ له أو أسرع في النطق بالجزء لما أسقط منه ، فإن قلت لم يدخل فاع لاتن المفروق الودت ، قلت لئلا يجتمع خمس متحركات لأنّ النون قد تحذف بالزحاف ويتصل الجزء بها بعده ، وقال بعضهم هو من محاله ، لكنهم قالوا لم يسمع فيه البتة لأنهم جعلوا السلامة علة لازمة حيث وقع .

(عقل) مصدر بمعنى المنع ، ومنه سمي العقل لأنه يعقل النفس عن التتابع في الهوى أي يمنعها ، قال الجوهري "الأصمعي عقلت البعير أغْلَهُ غَعْلًا ، وهو أن يثنى وظيفه مع ذراعه فتشدهما جميعا في وسط الذراع ، وذلك الحبل الْعَقْلُ والجمع عُقْلٌ . وعَقَلَ الْوَعْلُ امتنع في الجبل العالي ، يعقل عقولا ، واعتَقَلْتُ الشاة وضعت رجلها بين فخذيك أو ساقيك لتجلبها واعتقل الرجل حبس واعتقل لسانه لم يقدر على الكلام"<sup>769</sup> ، وحده عند الناظم تغيير خامس الجزء حالة

<sup>763</sup> - ما بين قوسين سقط من (و) وهو ثابت في (ر) و (س)

<sup>764</sup> - ما بين قوسين سقط من (و) وهو ثابت في (ر) و (س)

<sup>765</sup> - الصحاح 2501/6

<sup>766</sup> - المصدر نفسه 182-183

<sup>767</sup> - جاء في هذه الورقة ختم باسم "بن حمدان عبد الرحمن"

<sup>768</sup> - المصدر نفسه 1103/3

<sup>769</sup> - الصحاح 1771-1772

كونه ثاني سبب ثقيل بحذفه ، واختصاره حذف الخامس المتحرك ومثاله حذف لام مفاعلتين فيبقى مفاعلتين فينقل إلى مفاعلتين ، ووجه التسمية أنَّ الجزء لما سقطت لامه امتنع لذلك أن تسقط منه النون لئلا يجتمع أربعة متحركات ، لأنَّ الجزء الرابع بعده مفتتح بوتد وذلك لا يكون إلا في الفاصلة ، أو لأنَّ لما حذفت لامه منع منها ومن حركتها فأشبهه البعير عقلت يده فمنع الحركة ، ولا يدخل إلا في مفاعلتين خاصة . (كف) مصدر بمعنى الحبس أو الضم ، فمن الأول قوله :

وَكُنْتُ عَلَى إِسَاءَةٍ مُقِيَّتًا \* وَذِي ضَعْفٍ كَفَفْتُ النَّفْسَ عَنْهُ

قال الجوهري "كففت الرجل عن الشيء فكفّ ، يتعدّى ولا يتعدّى ، والمصدر واحد ، والرزق الكفاف ما يكفّ عن النَّاس ويغني"<sup>770</sup> ، ومن الثاني قال الجوهري "كففت الثوب أي خطت حاشيته ، وهو الخياطة الثانية بعد الشل وعيبته مكفوفة أي مشرحة مشدودة وكف القميص بالضم ما استدار حول الذيل والمكفوف الضرير وكف بصره وكفّ"<sup>771</sup> ، وهو في الاصطلاح ما قال الناظم ، سقوط السابع الساكن ، ويعني به حالة كونه ثاني سبب خفيف ، واحترز بالسابع من الخامس وبالسّاكن من تاء مفعولات ، فإنها آخر وتد ولا يدخله الزحاف لأنه مخصوص بثاني سبب كما تقرّر ومثاله حذف نون مفاعيلن فيبقى مفاعيل ، وكذلك فاعلاتن فيبقى فاعلات ، ووجه التسمية أنَّ الجزء لما حذف آخره شبه بالثوب إذا كفّ طرفه وهو أيضا نقص منهما أو حبس عن امتداد الصوت ، وخصّ السابع بالكف لكونه حذف آخر الأجزاء كالثوب الذي كفّ ذيله أو كالرجلين المقطوعتين فهو محبوس جملة ، والعقل بالخماس لبقاء بعض الحركة ، كما في البعير المعقول إذ العقل اليد ولا يدخل الكف إلا في مفاعيلن وفاعلاتن في حاله ، ومستفّع لن ولا يدخل في مفاعلتين لئلا يتوالى خمس متحركات في جزأين إذ يتركب مفاعلتين مع مثله وللفرار من ذلك نوّن الأحوص النكرة المقصودة في قوله :

(وليس عليك يا مطر السّلام)<sup>772</sup> \* سلام الله يا مطر عليها

(انقضى) أي تمّ الكلام في الزحاف المنفرد ، وانقضى عدد ألقابه أو أنواعه ونحو ذلك ، أو انقضى ما يلحق الجزء لانقضاء حروفه إذ الحرف السابع نهايته ، قال الجوهري "انقضى الشيء وتقصّى بمعنى"<sup>773</sup>

## التركيب

لما ترجم على الزحاف المنفرد أخذ يحده ، فقال وتغيير ثاني حرفي السبب ادعه زحافا ، وقد تقدّم الكلام على هذا الحدّ في المفردات ، وضمير ادعه المنصوب عائد على تغيير ثاني السبب ، أي سمّ ذلك التغيير زحافا ، ثمّ بيّن محل ذلك الثاني الذي يلحقه التغيير من الجزء ، بأنّ بيّن ما احتّمى أي ما امتنع من التغيير من أجزائه ، وهو الحرف الأول والثاني والسادس ، بما أشار إليه من قوله وأوج الجزء من ذلك احتّمى ، فعلم أنّ ما عدا ذلك وهو الثاني والرابع والخامس والسابع ، هو الذي يلحقه تغيير الزحاف بشرط أن يكون كل منها ثاني سبب ، ووقع في بعض النسخ عطف أوج بالفاء ونسخة الواو أظهر<sup>774</sup> ، وليس يظهر للفاء (كبير)<sup>775</sup> فائدة ، ولما كان ذلك التغيير مبهما فسّره بقوله في البيت الثاني وذلك إلى آخره ، أي وذلك التغيير الواقع في ثاني حرفي السبب المسمّى زحافا ، فالإشارة عائدة إلى التغيير المقيد لا إلى مطلق

<sup>770</sup> -الصحاح 4/ 1423

<sup>771</sup> -م، ن، 4/ 1422

<sup>772</sup> - سقط ما بين قوسين من (و) و (ر) ، وما أثبتناه كان من (س)

<sup>773</sup> -الصحاح 6/ 2464

<sup>774</sup> - جاء في الحاشية من (و) تعقيب نصّه: بل نسخة الفاء أظهر لتسبب احتماء مدلولات حروف أوج عن تغيير ثاني حرفي السبب ، تأمل

كاتبه أحمد بن عمر

<sup>775</sup> - سقطت من (س)

التغيير، يكون بإسكان ذلك الثاني، ومن المعلوم أنه لا يسكن إلا إذا كان متحركاً وذلك في السبب الثقيل فكأنه قال وذلك بالإسكان في الثاني [49] المذكور أن تحرك، ومفهوم هذا الشرط أن ذلك الثاني قد لا يتحرك فعلم أنه تارة يكون ساكناً وتارة يكون متحركاً، فمعلوم بالإسكان حذفاً للعلم به أي في أحد حرفي ثاني السبب وهو المتحرك، وقوله والحذف مخفوض عطفاً على الإسكان أي ويكون ذلك التغيير في ثاني السبب بالحذف فيه ساكناً كان أو متحركاً، ففيها يتعلق بالحذف وضميره عائد على المتحرك والساكن اللذين هما صفة ثاني السبب، وعلم ذلك مما قرّر أولاً أن السبب ثقيل وخفيف ولا يصح رجوع فيهما إلى السببين، سواء جعلنا فيهما متعلقاً بالحذف فقط أو به، وبالإسكان على أن يكون كل من الإسكان والحذف في السببين معاً، لأن من المعلوم أن التغيير بالإسكان لا يكون في الخفيف وإن كان على التوزيع أي بالإسكان في السبب الثقيل وبالحذف فيهما فلا بد من تقدير مضافين مع في السبب ومع فيهما أي في حرف أو حرفين ثانيهما لأن رجوعهما أو أحدهما إلى جملة السببين لا معنى له وحينئذ يعود المعنى الأول بعينه، فلا معنى للعدول عنه ثم الرجوع إليه، وفي مثل هذا يقال ردى الأمر يفضي إلى آخر فيصير آخره أولاً وجوز بعضهم أن يرفع الحذف مبتدأ وخبره فيهما وسيأتي تمامه في الإعراب، وقوله يعم يعني أن تغيير الثاني المذكور بالإسكان والحذف المذكورين يعم ثاني كل سبب من الجزء ثنائياً كان أو رباعياً أو خماسياً أو سباعياً على الترتيب الذي نطق به من تقديم الإسكان على الحذف، فليعتبر أولاً الإسكان باعتبار الثبوت ثم الإسكان باعتبار الحذف، ثم الحذف باعتبار المتحرك في المقامات الأربعة، أعني الثنائي وما بعده من محال الزحاف، لأن هذا التغيير هو نقص وحذف فيبتدئ بالأقل منه فالأقل فتسكين المتحرك أقل نقصاً لأنه حذف حركة فقط، وهي بعض حرف فيجب أن يكون هو الأول في الذكر، ويليه حذف الساكن لأنه حذف حرف فقط، ويليه حذف المتحرك لأنه حذف حرف وحركة، فإذا ذكر ألقاباً متعددة فيحمل أولهما على أنه إسكان المتحرك، وثانيهما على أنه حذف الساكن وثالثها على أنه حذف المتحرك، وقوله فاقض على الولاء أي فاحكم بهذا الترتيب في أول محال<sup>776</sup> الزحاف، وهو الثنائي أي الذي يلحق ثاني الجزء ثم فيما بعده من المقامات على تواليها، هكذا ينبغي شرح هذا البيت.

وقوله فتلك البيت، ابتداءً بذكر أنواع الزحاف الثنائية، أي التي تلحق ثواني الأجزاء، والإشارة بتلك إما إلى التغييرات الثلاثة المرتبة، أو إلى أسمائها المذكورة في هذا البيت كما تقدّم، والمعنى فالتغييرات المذكورة في ثاني الجزء الإضمار، حالة كونه متبعا بخبر ووقص بعد الخبن، وقد قلنا أن أول لقب يذكره لأول تغيير، فعلى هذا الإضمار تسكين ثاني الجزء المتحرك، والخبن حذف ثانيه الساكن، والوقص حذف ثانيه المتحرك، فادع أي قسم كل تغيير من الثلاثة بما اقتضاه ترتيب هذه الألقاب، فالاسم الأول للتغيير الأول إلى آخر التغييرات والأسماء كما بينا، وقال بعضهم لما بين ما يدخله الإضمار والخبن والوقص، وهي معان قائمة بمحالتها قال سم كل محل بما يقتضيه الاشتقاق من المعنى القائم به، فقل في الجزء الذي قام به الإضمار مضمر، وفي غيره مخبون وموقوص، واعترض ما شرحناه به وهو شرح الشريف بأنه فيه تكرار لاستفادته من قوله فاقض على الولاء وبأنه يفوته التنبيه على اشتقاق الأسماء للجزء من هذه المعاني<sup>777</sup>.

قلت قوله فاقض على الولاء عام في الثنائي وغيره، وقوله فادع خاص بالثنائي كما أن ما بعده خاص به، ولم يزل هذا من دأب المؤلفين يحملون أولاً ثم يفصلون فلا تكرر، وأما قوله يفوته التنبيه على اشتقاق الأوصاف فضعيف، لأن اشتقاق الوصف للمحل من المعنى الذي قام به واجب لغة وعقلاً، فلا يحتاج إلى التنبيه عليه، وإنما الضروري التنبيه على قيام المعنى به لا سيما الناظم في اختصاره الوجيز، وقوله ورابعه بيان للزحاف الرباعي أي الذي يلحق رابع الجزء وهو تغيير واحد له لقب واحد، أي ورابع الجزء وهو حرفه الرابع لم يتل بشيء من التغيير إلا بما يسمى طياً، وهو حذفه إن سكن وإن لم يسكن ذلك الرابع فقد نجا من تغييرات الزحاف، فإذا كان متحركاً لم يسكن ولم يحذف، ولها لم يتعدد فيه

(س): محل<sup>776</sup>

- الشريف السبتي، شرح القصيد الخزرجي 107-109<sup>777</sup>

التغيير لم يحل بيان اللقب على الترتيب، بل بينه وبين اسمه، وإنما لم يلحق الرابع غير الطي لاختصاص الزحاف بثاني الأسباب كما تقدّم، وثاني السبب لا يتحرك إلا من الثقيل والثقل لا يقع من الجزء إلا أولاً في متفاعلن، أو واليا للوتد في مفاعلن، وفي الجزء لا يقع ثاني الثقيل رابع الجزء<sup>778</sup>، وليس من هذا التشعّيث وإن كان حذف الرابع المتحرك في قول لأنه لاحق للوتد، والكلام هنا في لاحق ثاني السبب، وقوله وعصب إلى خامس بيان لألقاب الزحاف الخماسية، أي وفي خامس الجزء من تلك التغييرات ما يسمى عصباً، وهو اسم لأول التغييرات المرتبة، وذلك حذف الخامس الساكن، (وما يسمى قبضا وهو اسم لثانيها وذلك حذف الخامس الساكن)<sup>779</sup>، نوما يسمى عقلا وهو اسم لثالثها، وذلك حذف الخامس المتحرك، وقوله وكفّ إلى آخره بيان لما يلحق السابع من الزحاف، ولما كان أيضاً تغييراً واحداً لا ترتيب فيه بينه بالنص، فقال واللقب المسمّى بالكف هو سقوط السابع الساكن، وبيانه انقضى الكلام على الزحاف وتعريف ألقابه، ومما يلحق السابع الوقف وهو تسكينه إن تحرك، والكشف وهو حذفه متحركاً ولم يذكرهما النّاظم هنا وذكرهما بعد في العلل لأنهما إنما يلحقان تاء مفعولات، وهي آخر وتد لا سبب، وتقدّم في المفردات وجه [50] تسمية هذه الألقاب ومحال دخولها من أجزاء التفعيل، واعلم أنّ الاضمار حسن باتفاق إلا في الضرب الثاني من ثمانية الكامل فهو فيه صالح، والخبن حسن في الابتداء صالح في الحشو إلا في مفعولات فهو فيه قبيح حيث وقع، وإلا في فاعلن في مجزوء المديد والبسيط وتام البسيط ومحذوف الرمل والخفيف، فهو فيها حسن حيث وقع، والطي في مفعولات حيث وقع حسن وهو في مستفعلن في المنسرح حسن، وهو فيه فيها عدا المنسرح صالح، والعصب حسن باتفاق والعقل قبيح باتفاق، والقبض في فعولن حسن إلا في المتقارب إذا وقع بعد فَعَل، أو فل، فرأى الأخفش أنّه جائز قبيح ومنعه الخليل<sup>780</sup>، كما (قيل)<sup>781</sup> القبض في الخماسي خفي على الأناسي، واختلف فيه في مفاعيلن في الطويل فقال الأخفش صالح وقال الخليل حسن وأتقفا على قبحه في الهزج والمضارع<sup>782</sup>، ورجّح رأي الخليل بخفّته على اللسان وكثرته في الشعر، ويقع في كل بيت كما ينشده النّاظم وزاد الرّجّاج أنّ المحذوف يعتمد على وتد من جزأيه، والكفّ في الطويل قبيح عند الخليل صالح عند الأخفش<sup>783</sup> وحسن عندهما في الهزج والمضارع، ورجح رأي الخليل بقلته وثقله في الطويل، وظهر ثقله في قوله:

شأقتك أحداج سليمي بعاقل، ثم إن المحذوف يعتمد على سبب من جزئه وهو فاعلاتن ومستفعلن صالح والإضافة في قوله وتغيير وما بعده للتعريف لأنّ الرفي السبب الذكي هو المضاف إليه آخر التعريف الجنس أو الحقيقة وهي مع ذلك للعهد، وهذا من تتابع (الإضافات)<sup>784</sup> المخل بالفصاحة عند بعضهم والصحيح خلافه، وإضافة أوج للتعريف والفي الجزء أيضاً لتقدّمه، وهي للجنس أو الحقيقة وتقديم من ذلك على احتّمى إما للاهتمام بأمر ما امتنع منه، أو للقافية وتنكير زحافاً للجنسية أو الحقيقة أو التوعية، وأشار إلى التغيير باسم الإشارة للبعد تعظيماً لشأنه ليجتهد في ضبطه، و في الاسكان والحذف للجنس أو الحقيقة وجوّز بعضهم كونهما نائبتين عن ضمير ثاني، أي بإسكانه وحذفه، وفيهما عائد على حرفيه المتحرك والساكن، قال ومن يمنع نيابتهما عن الضمير يجعلهما للمعهود ذهني، ورابط الحذف فيهما ويقدر رابط الإسكان أي أي بالإسكان فيه متحركاً ويأتي في الإعراب وفي هذا المبتدأ والخبر نوع من الحصر تقدّم نظيره، والفي الترتيب للعهد الذكري والطبيعي، وفي الولاء للجنس وجملة يعم تميم وفاء فاقض عاطفة جملة إنشاء على جملة خبر، أما جملة فذلك أو جملة يعم والمانع لتعاطف هاتين الجملتين يردّ الأولى إلى الثانية

- جاء في الحاشية من (و): لأنه في متفاعلن وقع ثانياً، وفي مفاعلن وقع خامساً فخرج عن أن يقع الثقيل رابعاً. وأيضاً: تسكين الخامس المتحرك إما يسمى قبضا وهو اسم لثانيها وذلك حذف الخامس المتحرك

- سقط من (و) والمتبث من (ر) (س)<sup>779</sup>

- كتاب العروض للأخفش، تحقيق ودراسة سيد البحراوي، ص 58<sup>780</sup>

-(س): قبل<sup>781</sup>

- كتاب العروض للأخفش، ص 54<sup>782</sup>

- المصدر نفسه 54<sup>783</sup>

-(و): الإضافة<sup>784</sup>

بالتأويل، أي اجعل ذلك بالإسكان والحذف فاقض أو عممه، أو الثانية إلى الأولى أي فيقضي، وعلى كل حال فهو من عطف المسبب على السبب وجعلها بعضهم من الفاء الفصيحة لأنه جعلها عاطفة على فعل يتعلق به على الترتيب أي أعول أو عول، فاقض وحذف مفعول يعمّ وبه المتعلق فاقض اختصار للعلم بهما، ولا يخلو قوله وذلك بالإسكان البيت من تعقيد لفظي كما رأيت في تفسيره، وتراه في إعرابه والإشارة بتلك كالإشارة بذلك والفي الجزء تقدّم مثلها وفي الإضمار لتعريف الحقيقة وتنكير خبن و وقص كزحافا وحذف ما أضيفت إليه كل من الاختصار والموصولية في بما اقتضى لإفادة التعليل بمعنى الصلة، وإضافة رابع للتعريف وطيه للتخصيص والفي الحذف للجنس ولم يبل إلا بطيه من قصر الموصوف على الصفة أفرادا ردّا على من يتوهم انه بلى بأشياء كغيره، وفي البيت إطناب لإيهام الطي، ثم فسره وفي قوله وإلا اختصار لحذف فعل الشرط الذي نابت عنه، ولا تنكير عصب وقبض وعقل وكفّ كزحافا، وعطف عقلا بثم تنبيهها على تراخي مرتبته عما قبله فإنه قبيح باتفاق كما تقدّم، وللو وزن أيضا وتقدّم أنّ هذه الألقاب حقائق عرفية وإن لاحظت فيها أصل الاشتقاق كانت استعارات أو مجازات مرسلة، وأما قوله وأوج الجزء فيمكن أن يجعل من الاستعارة بالكناية وذلك بان يشبه الجزء بالشمس أو غيرها من الدراري، وأضمر في النفس ولم يذكر وذكر من لوازمه الأوج، فإضمار الكوكب المشبه به هو الاستعارة بالكناية أو المكنى عنها وإثبات لازمه وهو الأوج يسمى استعارة تخيلية وهذا على حدّ قوله :

وإذا المنية أنشبت أظفارها

ومن لم يطلع على أنّ الأوج من أوضاع أهل الهيئة والمنجمين كما سبق وقال أنه من أوضاع الناطم، قال أنه شبه مفهوم أوج من الجزء في عدم التغيير بشيء يدعى إلى طعام أو غيره مما يذاق فيمتنع منه ولم يصرح بالمشبه به وأثبت للمشبه الاحتمال الذي هو لازم المشبه به مبالغة في التشبيه على منهاج الاستعارة المكنية كعالم يغترف الناس منه وشجاع يفترس أقرانه، ومنه ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾<sup>785</sup>، ولا خفاء بأنّ الاحتماء ليس من لوازم من يدعي إلى ما يذاق، ويمكن أن يجعل احتمى من الاستعارة التبعية للدلالة على السلامة من التغيير وقرينتها الفاعل الذي هو ضمير الأوج، وأما قوله لم يبل إلا بطيه فقال الشريف عبّر عما لم يلحقه تغيير يبيل على جهة التمثيل<sup>786</sup>، وقال غيره يحتمل الاستعارة [51] التبعية بأن شبه التغيير بالابتلاء، فيسمى باسمه كالأسد على الشجاع مبالغة في التشبيه بأنه فرد من أفراد، ثم يشتق من الابتلاء فعل أو وصف يدل عليه بالاستعارة في الفعل أو الوصف بواسطة الاستعارة في مصدره، وهو معنى التبعية ويحتمل الاستعارة بالكناية، بأن يشبه الجزء في عروض التغيير له وسلامته منه بشخص مبتلى بخير وشرّ ولم يذكر، وذكر من لوازمه المساوية له الابتلاء له ليدل عليه، وذكر المشبه خاصة وهو ضمير الجزء المضاف إليه رابع.

قلت الوجوه الثلاثة حسنة مع أن في الثالث نظر، وفي البيت الأول نوع من الطباق لجمعه بين المتغيرّ والسالم الذي هو المحتمي، وأوج واحتمى من مراعاة النظير، وفي البيت الثاني لفّ وفي الثالث وما بعده نشر، وهو أيضا من الجمع والتفسير والجمع والتفريق، وفي الإسكان والحذف طباق، وهما من الجمع لجمعهما في الاعتوار على ثاني السبب، وكذلك الألقاب المختصة بكل محل وفي الحذف ونجا طباق.

## الإعراب

تغير مبتدأ خبره ادعه، وفي صحّة الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية خلاف والصحيح جوازه، وجملة وأوج معطوفة على الجملة الأولى ولا محل لهما من الإعراب لأنهما ابتدائيتان، وذلك مبتدأ خبره بالإسكان والحذف يعم خبر آخر وعلى الترتيب حال من فاعل يعمّ الذي هو ضمير ذلك المشار به إلى التغيير، ويصح جعل متعلقه كونا مطلقا أو خاصا لدلالة السياق عليه، أي مارا علي أو ماضيا أو نحو ذلك، وقدّر بعضهم واقعا على اعولت أو أعول أنا في استفادة

- البقرة: 27<sup>785</sup>

- شرح القصيدة الخرزجية 108<sup>786</sup>

أسمائها أو استفادتها على الترتيب، ويجوز أن يتعلق بيعم وعلى للمصاحبة، ويجوز أن يكون جملة يعمّ حالا من الضمير في متعلق بالإسكان، وعلى الترتيب فيه الوجهان ويمكن جعل يعم خبر ذلك بالإسكان والحذف حالا من ضمير يعم وعلى الترتيب حالا من الإسكان والحذف أي كائنين على الترتيب، وهو وجه متمكن من جهة المعنى لولا ما فيه من الفصل بين الحال وصاحبها بالخبر أو يتعلق بالإسكان وعلى بيعم وكذا فيها أيضا لكن تخصيص الإسكان بالمتحرك وتعميم الحذف كما تقدّم وهذه اعرابات سهلة لا إشكال فيها ولا يلزم عليها حشو في ألفاظه ومن جعل ال في الإسكان والحذف نائبة عن الضمير كما تقدم في فصل المعاني، جعل يعم حالا من الحذف، وبه يتعلق فيها ويقدّر حالا مع الإسكان أي وذلك حاصل بإسكانه خاصا بالمتحرك، وحذفه عاما فيهما، وحذفت الحال الأولى لدلالة الثانية والإسكان عليها، قال ومن منع وقرر فيه مع الإسكان فيجوز فيه وفي فيها أن يكونا صفتين لكون المعرف بال الجنسية نكرة في المعنى، أو طرفين للإسكان والحذف مجازا، فيتعلقان بهما ولا فائدة ليعم على هذا وكذا على، جعل ذلك مبتدأ وخبره فيهما، قلت وهذا بناء على ما اعتقد من أنّ مفعول يعمّ حرفي ثاني السبب خاصة، ولو جعله محل الزحاف من الجزء كما أشرنا إليه في التركيب والمفردات لما لزم فيه تكرار، ولو سلم أنّ متعلقه فيهما خاصة لما بعد جعلهما حالا تأكيدية، وتقدّم إعراب جملة فاقض وتلك مبتدأ أو ثاني يتعلق بهما لما فيه من معنى الإشارة، أو لأنها بمعنى التغييرات والباء للظرفية بمعنى في، والإضمار خبر و متبعا حال من الإضمار والعامل فيه اسم الإشارة وهو العامل في صاحبه إلا أنّ جهة العمل فيهما مختلفة وفيه بحث فتأمل، وبخبر متعلق بمتبع ووقص معطوف على خبن، والكلام في جملة فادع يشبه الكلام في جملة فاقض لا يقال تلك إشارة إما الواحدة أو لجماعة، والواحدة ليست هنا اتفاقا والجماعة كذلك لأنّ الإضمار الذي جعلهم خبر تلك واحد مذكر فلا يصح أن يكون خبر تلك أنا نقول (قد قرنا)<sup>787</sup> في المفردات أن تلك إشارة إلى التغييرات المفهومة من كلام الناظم، أو إلى الإضمار وما بعده من الألقاب، والإضمار لم يجعل خبرا عن تلك من حيث هو وإنّما جعل خبرا عنها بقيد كونه مذكورا بعده لقبان آخران، وإلى الثلاثة هي الإشارة وهذا لمن أمعن النظر، وهو ما يفهم من شرح الشريف، ومن أجل هذا الإشكال اختار بعضهم عود الإشارة إلى التغييرات، وفهم من كلام الشريف عودها إلى الألقاب، قال: "والتقدير على قولي فتلك التغييرات إن كانت حالة بثنائي الجزء لها من الألقاب الإضمار متبعا بخبن و وقص"<sup>788</sup>، وعلى قول الشريف هذه الألقاب إن كانت لتغيير ثاني الجزء منها الإضمار متبعا بكذا فضمير لها أو منها عائد على التغييرات، والجملة من لها الإضمار أو منها الإضمار خبر تلك ولا بدّ من حذف أحد هذين المجزئين لأنّ الناظم لم يعطف الخبن والوقص على الإضمار فتستقل بالخبرية بل هما من تنمة متبعا وهو حال من الضمير في المجزور أو من الإضمار على ما في هذا الأصل، والشريف وإن لم يصرح بهذا أشار إليه إشارة ظاهرة بقولك تلك إشارة إلى أسماء التغيير الذي ذكر<sup>789</sup>.

(واعترض قول الشريف بأن أسماء التغيير لم تتقدّم بل تضمنها بعد اسم الإشارة)<sup>790</sup>. قلت ولا يخفى عليك سهولة الإعراب الذي قدّمته، والإعراب الذي فهم من كلام الشريف ليس في كلامه ما يدل عليه بوجه، وإنما كلامه يدل على عود الإشارة إلى الإضمار وما بعده، وهذا لا يعترض لما قرّنا من وقوع ذلك في كلام إمام النحو وتوجيه الأئمة له ثم الإعرابان اللذان ذكرا لا يقتضيان أنّ ثاني الجزء ليس غير الألقاب الثلاثة بل يقتضيان أن التغييرات لها بثنائي [52] الجزء (أو منها بثنائي الجزء كذا)<sup>791</sup>، وهل للثاني غيرها أم مسكوت عنه، والمقصود حصر ما في الثاني من الألقاب والإعراب الذي ذكرنا يفيد له ما فيه من تعريف المسند إليه والمسند وهو أحد طرفي الحصر و رابعه مبتدأ خبره جملة لم يبل، وحذف ألف يبل للجزم، وبطيّه متعلق ببيل لأنّ الاستثناء مفرغ وهو في الأصل بدل من مستثنى منه عام لأنّ المفرغ من الاستثناء المتصل

<sup>787</sup> - (س): قدرنا

<sup>788</sup> - ينظر: الشريف السبتي، شرح القصيد الخزرجية 107

<sup>789</sup> - المصدر نفسه 107

<sup>790</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)، والمتبث من (و) و (ر)

<sup>791</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)، والمتبث من (و) و (ر)



أي لم يبل بتغيير إلا بطيّه، وأي حرف تفسير و الحذف مخفوض عطف بيان لطيّه، وذهب بعض غلى أنّها حرف عطف، قال في باب المعطوف عطف النسق من التسهيل، ولا أي يعني وليس من حروف العطف أي خلافا لصاحب المستوفي في باب إعراب الفعل وعوامله، وتقع يعني أي بين مشتركين في الإعراب فتعدّ عاطفة على رأي<sup>792</sup>. وقال في باب المعطوف من شرحه، الصحيح أنّها حرف تفسير، وما يليها من تابع عطف بيان موافق ما قبلها في التعريف والتنكير، وردّ العطف بما يوقف عليه في كلامه<sup>793</sup>، وجواب أن يسكن محذوف لدلالة ما تقدّم عليه أي أن يسكن فيبلى بالطي الذي هو حذفه واصل وإلا وإن لا يسكن بحذف الفعل المنفي وبقيت لا دالة عليه، وأدغمتم النون في اللام فقد مجا جواب وإلا وعصب مبتدأ وما بعده عطف عليه ونجا مس خبره أي تغييرات كائنات بخامس وسوّغ الابتداء بالكرات كون المراد منها حقائقها، فهي كالمعارف وليست كأسماء الأجناس ولو سلم فالعطف أو التّقسيم مسوغان، وكفّ مبتدأ سقوط السابع خبره لا يقال فيه الأخبار عن النكرة بالمعرفة، وهو عكس الأصل لأننا نقول المراد بكفّ الحقيقة كما قلنا فهو معرفة كعلم الجنس ولا سيما وال في السابع الساكن للجنس، فيقرب من النكرة وإن كانت للحقيقة فهي ككف أو يقال سقوط السابع مبتدأ، وكف خبر مقدّم، أو يقال الابتداء بالنكرة إجازة سيبويه ففي كم مالك وأقصد رجلا خير منه أبوه ومن زيد، ومنه ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾<sup>794</sup>، وجملة انقضى استئناف فلا محل لها من الإعراب [والله سبحانه وتعالى أعلم]<sup>795</sup>

## الزحاف المزدوج

<sup>792</sup> - شرح التسهيل 206/3

<sup>793</sup> - المصدر نفسه 206/3

<sup>794</sup> - آل عمران: 96

<sup>795</sup> - ما بين الحاصرتين زائد في (س)

قد تقدّم بيان الزحاف وانقسامه<sup>796</sup> إلى المنفرد والمزدوج، وبيان معنى القسمين على الجملة، ولما فرغ من بيان المنفرد تفصيلاً أخذ في بيان المزدوج، وأصل الترجمة أيضاً على ما مرّ، هذا فصل بيان الزحاف المزدوج، والمزدوج نعت للزحاف، وأصله مزدوج مفتعل من الزوج، ثم أبدلت التاء دالا كما مر في نظيره، وكان القياس أن يقال المزداج لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها، لكنهم لما صحّحوا فعله الذي هو ازدوجوا ازدوجا لكونه بمعنى فعل لا يعلّ، وهو تزاجوا لم تعل الفروع، وكذا (اشتوروا)<sup>797</sup> لأنه بمعنى تشاوروا، وتقدّم أنّ الزحاف المزدوج هو الزحاف الواقع في مكانين من الجزء الواحد وهو عند الناظم منحصر في أربعة (ألقاب)<sup>798</sup> الخبل والخزل والشكل والنقص، قيل ونظمها الخليل في بيتين من والضمّر والطّي هو المَحْزُولُ \* الرجز ليسهل حفظها فقال: الحَبْنُ والطّي هو المَحْبُولُ والعَصْبُ والكَفُّ هو المَنْقُوصُ والْحَبْنُ والكَفُّ هو المَشْكُولُ \*<sup>799</sup>

## المتن

تقدّم إضمار هو الخزل يا فتى \* وطيك بعد الخبن خبل وبعد أن جرى العصب نقص كل ذا الباب مجتوى \* وكفك بعد الخبن شكل وبعد أن

## الشرح

## المفردات

(الخبيل) لغة بتسكين الباء الفساد، قال الجوهري: "والجمع خُبُولٌ، والخُبُولُ قطع الأيدي والأرجل، وبفتح الباء الجِنُّ، يقال به خَبَلٌ أي شيء من أهل الأرض، وقد خَبَلَهُ وخَبَلَهُ أفسد عقله أو عضوه، ورجل مُخَبَّلٌ كأنه قطعت أطرافه، ودهر خَبِلَ ملتوٍ على أهله، والخَبَالُ الفساد"<sup>800</sup>. وأما في الاصطلاح فقال الناظم هو أن تطوي الجزء بعد خبئه، وقد عرفت الطّي والخبن أي أن تحذف رابع الجزء بعد أن حصل فيه الخبن أو بعد أن خبئته وحاصله اجتماع الطّي والخبن في الجزء، وهو مأخوذ من الخبل الذي هو الفساد والاختلال، يقال مخبولة للمختلة، وأنشد الزجاج وغيره: الأيْدِ مَخْبُولَةُ الْعَضْدِ \* يَا بَنِي سُلَيْمَى لَسْتُهَا يَدٌ

فكان الجزء لها ذهب ثانيه ورابعه شبه بالذي اعتلّت يداه، وقيل الخبل قطع عضوين من خلاف، والمناسبة بينة، وكذا مناسبتة للذي خبل عقله بجامع الفساد، ومثاله مستعلن المجموع الوتد بحذف سينه للخبن وفاؤه للطّي، فيبقى متعلن فينقل إلى فعلتن وهي الفاصلة الكبرى، وأجمعوا أنّها لا تكون من جزأين بل من واحد، وكذا مفعولات تحذف فاؤه و واوه فيبقى معلات فينقل إلى فعلات، ولا يدخل غير هذين الجزأين ولا مستفع لن المفروق الوتد لأنّ فاءه لا تحذف لوقوعها في الوتد.

<sup>796</sup> - (س): وانقسامه في نفسه

<sup>797</sup> - (و): تشاوروا. وما أثبتناه كان من (ر) و(س)

<sup>798</sup> - سقط من (ر)، (و). وقد أثبتناه من (س) حتى يتضح المعنى

<sup>799</sup> - لم أعر على هذه الأبيات في مجموع شعر الخليل بن أحمد الفراهيدي، جمع حاتم الضامن وضياء الدين الحيدري

<sup>800</sup> - الصحاح 4/ 1682

(الخلل) بالخاء المعجمة والزاي ساكنة، ويقال بالجيم ومعناها القطع ومنه سنام مخزول إذا قطع [53] لما يصيبه من الدبر، قال الجوهري "انخزل الشيء انقطع، والإختزال الاقتطاع، واختزله (عن) <sup>801</sup> القوم مثل اختزعه" <sup>802</sup>، وقال في اختزعه عن القوم قطعه عنهم، وحده الناظم في الاصطلاح بأن تطوي الجزء بعد أن تقدم فيه إضمار وحاصله اجتماع الطي والإضمار (في الجزء) <sup>803</sup> فكان الجزء لما تكرر عليه من الاعتلال شبه بالسنام الذي أصابه الدبر ثم قطع فاجتمع فيه اعتلالان ومثاله متفاعلن تسكن تأوه بالإضمار وتحذف ألفه بالطي فيبقى متفاعلن فينقل إلى مفتعلن ولا يدخل إلا فيه. (الشكل) مصدر قال الجوهري "شكلت الطائر، وشكلت الفرس بالشكال، وشكلت عن البعير إذا شددت شكله بين التصدير والحقب، أشكل شكلاً، وشكلت الكتاب أي قيدته بالإعراب" <sup>804</sup>. وفي الاصطلاح قال الناظم هو أن تكف الجزء بعد أن حصل فيه الخبن أو بعد أن تخبته، وحاصله اجتماع الكف والخبن في الجزء، وجه التسمية أن الجزء لما حذف آخره وما يلي أوله شبه بالدابة التي شكلت يدها ورجلها، لأن الجزء يمتنع بذلك من إطلاق الصوت به وامتناعه كما تمتنع الدابة بالشكل من امتداد قوائمها في عدوها، ومثاله فاعلاتن المجموع الودت، تحذف ألفه للخبن ونونه للكف فيبقى فاعلاتن وكذلك مستفع لن المفروق الودت، تحذف سينه ونونه فيبقى متفعّلن، فينقل إلى مفاعل ولا يلحق غير هذين الجزأين ولا فاع لاتن المفروق الودت، لأن ألفه ثاني وتد ولا مستفعّلن المجموع الودت لأن نونه ثالثة وتد، وقيد بعضهم دخول فاعلاتن المجموع الودت بسلامة ما قبله وما بعده. (جری) معناه تقدم وحصل أو مشى كما يمشی الماء أو غيره، قال الجوهري "جری الماء وغيره جریاً وجریاًناً وأجریته أنا، وما أشد جریته بالكسر، والجریة الجاریة من الوظائف، والجاریة الشمس والسفينة، وجاراه مجاراةً وجراً، جرى معه (وجاراه في الحديث) <sup>805</sup> وتجاروا فيه، وسمي الوكيل جریاً لجرانه مجرى مؤكّله" <sup>806</sup>. (التقص) مصدر نقص الشيء وتقدم تفسيره أول بيت من النظم، وفسر الناظم بأن يكف الجزء بعد أن جرى فيه العصب، أي بعد أن تقدم عصبه وحاصله اجتماع الكف والعصب في الجزء، ويسمى الجزء منقوصاً لما نقص منه بتسكين خامسه وحذف سابعه سابعه، ولا يدخل إلا في مفاعلتن تسكن لامه للعصب وتحذف نونه للكف، فيبقى مفاعلت فينقل إلى مفاعيل.

(الباب) معروف وينقل أيضاً على طائفة من العلم ونوع منه، قال الجوهري "وجمعه أبواب، وقالوا أنوبة للازدواج يخلط بالبر منه الجد واللين. ولو أفرد لم يجز، وتبوّت باباً اتخذته، وأبواب مبوّبة" \* قال <sup>807</sup>: هتاك أخبية ولأج أنوبة كأصناف مصنفة، وهذا شيء من بابتك أي يصلح لك" <sup>808</sup>، والمراد بالباب هنا الزحاف المزدوج. (مجتوى) أي مكروه اسم مفعول، قال الجوهري "جويث نفسي إذا لم يوافقك البلد إذا كرهت المقام فيه، وإن كنت في نعمة" <sup>809</sup>، وفي يشق ما مهجتي أو مجتوى \* الحديث "اجتوا المدينة"، وقال ابن دريد: في كل يوم منزل مستويل وقيل معناه في كلام الناظم قبيح.

## التركيب

<sup>801</sup> - سقطت من (س)

<sup>802</sup> - الصحاح 4/ 1684

<sup>803</sup> - سقط من (س)

<sup>804</sup> - الصحاح 5/ 1783

<sup>805</sup> - (س): وجرى معه في الحديث

<sup>806</sup> - الصحاح 6/ 2301-2302

<sup>807</sup> - ابن مقبل، في الصحاح

<sup>808</sup> - الصحاح 1/ 90

<sup>809</sup> - المصدر نفسه 6/ 2306

يقول الزحاف المزدوج أربعة أنواع، فإن طويت الجزء بأن حذفت رابعه الساكن، لأن المصدر مضاف للفاعل بعد خبنك إياه، فإن حذفت ثانيه الساكن سمي مجموع الفعلين خبلا، فال في الخبن نائبة عن الضمير كما قدمنا على رأي من يجيزه، وإلا فالضمير محذوف على الرأي الآخر أي بعد الخبن منك، وإنما قررنا ذلك ليوافق طيئك، وإن طويت الجزء بعد أن تقدّم غضارمنك فيه بأن سكنت ثانيه المتحرك ففعلك هو الخزل يا فتى يتعاطى تعلّم العروض، فإن كفت الجزء بأن حذفت سابعه الساكن بعد خبنك إياه ففعلك شكل، وإن كفتته بعد أن جرى فيه العصب منك بأن سكنت خامسه المتحرك ففعلك نقص، وقد تقدّمت حدودها أيضا في المفردات، ثم قال كل ذا الباب أي جميع باب الزحاف المزدوج لا واحد من أنواعه مكروه قبيح. واعلم أنّ بين الخزل والنقص نسبة لأنهما إسكان وطرح ولا يعدو الوافر وهو فيه صالح عند بعضهم خلاف قول الناظم، وبين الخبل والشكل نسبة لأنهما طرح ساكنين وقبيحان حيث وقعا، والخبل قبيح اتفاقا، وخالف أبو الحسن<sup>810</sup> في الرجز فجعله فيه صالحا، والخزل قبيح باتفاق وهو في المجزوء أخف منه في التام.

قلت لأنّ التغيير قد يأنس بالتغيير، والشكل قبيح حيث وقع اتفاقا، والنقص قبيح في التام صالح في المجزوء وصالح فيهما عند الخليل وهو خلاف مذهب الناظم أيضا، وإنما لم يجتمع الوقص والطي في متفاعلين والعقل والكف في مفاعلتين، لأنّ حذف متحرك كزحفين لأنّ فيه إضمار أو عسبا، فلو جمعا لكانت ثلاثة، وأهمل في الشعر لثقله وكل زحف في عروض في درجة فهو فيها في جميع أعاريض دائرته، ومنقول للتي توازيه قبلية أو بعدية، ولا ينتقل للثالثة إلا نادرا فالقبض حسن في [54] خماسي الطويل، وهو خبن حسن في خماسي البسيط كدرجته في الطويل صالح في سباعي المديد، انتقل إلى درجة تلي الحسن إلى أول جزء منه فإثبه بقي فيه حسنا والقبض في سباعي الطويل كف في سباعي المديد وهما صالحان خبن في سباعي البسيط حسن في أول جزء من نصفه الأول والثاني صالح في غيرهما من السباعيات، فانتقل من الصلاح إلى درجة الحسن الموالية له، والكف القبيح عند الخليل في سباعي الطويل خبن في خماسي المديد طي في سباعي البسيط صالحان فيهما، والصلاح أقرب إلى القبح من الحسن، والشكل القبيح عند الناظم في المديد قبض حسن في خماسي الطويل صالح في سباعيه وخبن في خماسي البسيط وسباعيه كالطويل، والخبل جائز في البسيط ممتنع في المديد والطويل لأدائه إلى فساد المعاقبة كما يأتي إن شاء الله تعالى، وهذا من الأسرار المحققة لاشتراك أبحر الدوائر، وصحة الفك والخطاب في طيئك من الخطاب العام الذي لم يقصد به معين بل كل من يصح خطابه وكذا نداء يا فتى فلذلك لا يستدلّ بمثل هذه الإضافة على تعريف المضاف إليه، والفي الخبن والعصب للعهد، وتقدّم فيهما غير ذلك ولو قيل في إضافة طيئك أنها للعهد، والإضافة بأدنى ملابس أي الطي الذي بين لك قبل لها كان بعيدا، وتنكير إضمار للتوعية أي سابق تعريفه أو منك على ما سبق والكلام في إضافة كفك، والخطاب مثله في طيئك، وتنكير مجتوى لا يبعد أن يكون للتحقير وفي كلّ من البيتين نوع من الجمع والتفريق.

## الإعراب

طيئك مبتدأ بعد الخبن طرف زمان معمول الطي خبل خبر وإعراب ما بعده مشكل لأنّه إمّا يقدر، وطيئك آخر مبتدأ وبعد أنّ معموله وهو مبتدأ ثان على الطي بعد الإضمار والخزل خبر هو، والجملة خبر طيئك وهذا لا يصحّ لأنّ فيه حذف الموصول وهو المصدر، وإبقاء صلتته وهو معموله، أو يقدر أنّ الواو عطفت بعد أن تقدّم إضمار عل بعد الخبن وهو الخزل على خبل، وهذا أيضا فيه الإخبار عن الموصول قبل تمام صلتته، لأنّ المعطوف على الصلة صلة فلا يصحّ الإخبار عن الموصول قبل العطف لأنّه فصل بين الموصول أو صلتته بأجنبي، وأيضا الواو العاطفة شيئين على شيئين، إنما تكون كذلك في المفردات وهذه عطفت مفردا أو جملة على مفردين، ويحتاج جوازه إلى نص لكن هذه الجملة ظاهر أنّها في قوة

<sup>810</sup> - الجامع في العروض والقوافي 133

المفرد، و لا يصح أيضا أن يقدر المبتدأ في الوجه الأول ضميرا أي وهو لأنه عائد على الطي، وضمير المصدر كالمصدر مع أن في عمله إذا كان مذكورا خلافا نحو مروري بزيد حسن وهو بعمر قبيح، فكيف به إذا كان محذوفا، وأما إضمار بفاعل تقدّم، وقد يتأوّل كلامه بأن يكون الأصل، وقل إن طويت بعد أن فحذف قل ومثله كثير، وإن طويت لدلالة ما قبله وفتى نكرة مقصودة وهو منصوب حذف تنوينه للوقف، وإعراب وكفك إلى نقص كأعراب وطيك إلى الخزل سواء، وكل مبتدأ وذا مضاف إليه مبني لأنه اسم إشارة، والباب نعت له ومجتوى خبر كل مرفوع بضمة مقدّرة، وحذف تنوينه للوقف.

## المعاقبة والمراقبة والمكانفة

أصل الكلام أيضا هذا فصل بيان المعاقبة، واختلف فيما عدا المكانفة من هذه الألقاب الثلاثة، فقليل من الزحاف وهو مذهب الناظم ولذا جعلها من فصول الزحاف، وقيل من العلل، وقيل قسم برأسه، ومنهم من لم يترجم المكانفة لأنها ترجع إلى السلامة وإلى تغيير الزحاف المنفرد أو المزدوح، وهو ظاهر وإنما ذكرها الناظم وغيره لمناسبة التقسيم، لذكرها مع المعاقبة والمراقبة وتوجيه الخلاف يتوقف على معرفة حقائقها، فالمعاقبة لغة مصدر عاقب، قال الجوهري: "تقول أخذت من أسيري عُقْبَةً أي بدلاً، وعاقبت الرجل في الرحلة إذا ركبت أنت مرة وركب هو مرة، وأُعْقِبْتُ الرجل إذا ركبت عُقْبَةً وركب هو عُقْبَةً مثل المعاقبة، والعرب تُعْقِبُ بين الفاء والفاء وتُعَاقِبُ مثل جَدَفَ ووجدت، وعَاقَبَهُ جاء بِعَقِبِهِ فهو مُعَاقِبٌ وَعَقِيبٌ والتّعقيب مثله. والمُعَقَّبَاتُ ملائكة الليل والنهار لأنهم يتعاقبون، وإنما أنث لكثرة ذلك منهم كعلامّة، والمُعَقَّبَاتُ اللواتي يقمن عند أعجاز الإبل المعتركات على الحوض، فإذا انصرفت ناقة دخلت مكانها أخرى وهي الناظرات العُقْبُ"<sup>811</sup>، والمادة في المعنى طويلة، وحدها الناظم بأنها (جواز)<sup>812</sup> سلامة السبيين المجتمعين في جزء أو جزأين من حذف ثانيهما الساكن، ووجوب سلامة أحدهما فقط من حذف ثانيه الساكن، فلا بد من سلامة أحدهما

- الصحاح 1/185-186<sup>811</sup>

- سقطت من (س)<sup>812</sup>

ويمتنع حذف ساكنيها معا ، فإذا نهما حذف ساكن أحدهما وجب سلامة الآخر ، ومن هنا سميت معاقبة ، لأن السببين يتعاقبان في حذف ساكنيهما ، بحذف هذا مرة ، ويعقبه حذف ساكن الآخر أخرى ، ولا يجتمع الحذفان كتعاقب الراكبين أو غيرهما في فعل ، ولا يجتمعان في حيز واحد ، وأما السلامة فقد يسلمان معا ، إنما الممتنع أن يحذف ساكناهما معا ، فمفهوم المعاقبة من حيث امتناع حذف ساكني السببين معا ، وجوب سلامة أحدهما عند حذف ساكن الآخر ، وجواز سلامتهما ، كمفهوم الضدين اللذين لا يجتمعان وقد يرتفعان ، وكفهوم مانعة الخلو ، فإن طرفيها لا يخلو الأمر [55] من أحدهما ، فإذا كذب أحدهما صدق الآخر ، وقد يصدقان نحو: زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق ، وهي أنسب في تمثيل المعاقبة بها من الضدين لما عملت من اشتراط كون الضدين وجود بين والحذف عديمي ، وتحد على طريقة الناظم ايضا بعبارة أخرى امتناع حذف ساكني السببين معا في جزء أو جزأين ، وحذف أحدهما وسلامة الآخر ، وحدها ابن السقاط — رحمه الله — بأن لا يحذف ساكن السببين معا ، (وقد يثبتان معا) <sup>813</sup> . وأما المراقبة ، فمصدر راقب أي راعى ، ومنه قوله تعالى ﴿لَا يُرْقَبُونَ فِي مَوْتِهِمْ﴾ <sup>814</sup> ، قال **الجوهري** "الرقبُ الحافظ والمنتظر والمؤكّل بالضرب ، و رَقِبْتُ الشيء أرقبُه رَقْبًا ، و رَقِبْتُ ورقبانا بالكسر فيهما رصده ، و رَقِبْتُ النجم الغارب بطلوعه ، وراقب الله خافه ، والتَّرَقَّبُ والارتقَابُ الانتظار ، وأَرَقَبْتُهُ إذا أعطيتُه إياها ، وقلت إن مِتُّ قبلك فهي لك وإن مِتُّ قبلي فهي لي ، والاسم منه الرَقْبَى وهي من المراقبة لأن كلا يرقب موت صاحبه" <sup>815</sup> ، وتفسيره الرقبى مخالف لما فسرهما به الفقهاء ، وحد الناظم المراقبة بمنعك لاجتماع الحذفين في ساكني السببين ، أو لاجتماع الإثباتين فيهما ، ووجه التسمية أن ساكني السببين يراقب كل منهما ذهاب الآخر ، أو تقول لأنه يراقب فيها حذف أحد الساكنين فيثبت الآخر ، أو ثبوته فيحذف الآخر وهي في مفهومها كالنقيض اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، بل كلما صدق أحدهما كذب الآخر وبالعكس ، وكفهوم قسمي الحقيقة نحو العدد إما زوج وإما فرد ، وحدها على طريق الناظم بعبارة أظهر من عبارته ، لزوم حذف احد الساكنين من السببين وسلامة الآخر ، ولا يجوز حذفهما ولا إثباتهما ، وقال ابن السقاط أن لا يحذف معا ولا يثبتا معا يعني الساكنين من السببين ، ثبت الآخر وجوبا ويفترقان بجواز إثباتهما معا في المعاقبة ، وامتناع اجتماعهما في المراقبة ، وبأن المعاقبة تكون في السببين كانا في جزأ أو جزأين ، والمراقبة لا تكون إلا إذا كانا في جزء واحد .

وأما المكافئة فمصدر كاف بمعنى حافظ أو عاون ، قال **الجوهري** "كَنَفْتُ الشيء أَكْنَفُهُ أي حُطَّتْهُ وَصُنَّتْهُ وَأَكْنَفْتُهُ اعنته ، والمُكَانَفَةُ المعاونة ، والكَنَفُ بالتحريك الجَانِبُ ، وَكَنَفًا الطائر جناحه ، وَكَنَفُوهُ وَأَكْنَفُوهُ أَحاطوا به والتكْنِيفُ مثله وصلاً مُكْنَفٌ أي أحيط به من جوانبه ، والكِنَف بالكسر وعاء تكون فيه أداة الراعي ، وبتصغيره جاء الحديث كُنِيفٌ مُلِيٌّ عَلِمًا" <sup>816</sup> وحدها من كلام الناظم أن تفعل بساكني السببين ما شئت من إثباتهما أو حذفهما أو إثبات أحدهما وحذف الآخر وبالعكس ، ووجه التسمية إن أخذت من الحفظ توافقهما إثباتا وحذفاً حفظ كل منهما لصاحبه لملازمته إياه ، وكذلك في تخالفهما أن جواز الموافقة كحصولها ، وإن أخذت من الإحاطة فباعتبار إحاطة الأحكام الثلاثة بساكني السببين فيها وحدها على طريقة الناظم بعبارة أخرى جواز الأربعة الأوجه في ساكني السببين ، حذفهما وإثباتهما ، وحذف الأول وإثبات الثاني والعكس . وضابط الألقاب الثلاثة ، أن يقال السببان الخفيفان المتجاوران إما أن يصح على ساكنيهما الحذف والإثبات والاختلاف أولاً ، الأول المكافئة والثاني إما أن يتعين حذف أحدهما وسلامة الآخر ويمتنع حذفهما معا ، والسلامتهما معا ، الأول المراقبة والثاني المعاقبة ولا خلاف أن المكافئة من الزحاف <sup>817</sup> لانتفاء اللزوم وخصوصها بثاني السبب وفي أختيها خلاف تقدم ، فمن رآهما من العلل استدلل بأن امتناع حذف الساكنين معا اللذين اشتركتا فيه ضرب من الالتزام وهو من خواص العلل ، ومن رآهما من الزحاف استدلل بأنهما لا تثبتان على الحالة لجواز

<sup>813</sup> - سقطت من (س)

<sup>814</sup> - التوبة: 10

<sup>815</sup> - الصحاح 138-137/1

<sup>816</sup> - الصحاح 1424/4

<sup>817</sup> - جاء في الحاشية من (و) تعقيب ، نصه كالآتي : لا خلاف أن المكافئة من الزحاف ، وإنما الخلاف في المعاقبة والمراقبة

الإثبات بدلا من الحذف وبالعكس ، فيجوز في المعاقبة ثلاثة أوجه وفي المراقبة وجهان ، وعدم اللزوم من خواص الزحاف ، ومن قال هما قسم براسه تعارض عنده الشبهان ، والأولى تغليب أرجح الشائبتين للضبط وتقليل الأقسام ، وشائبة الزحاف أقوى لعدم اللزوم على الوجه المذكور ، وكونهما في ثواني الأسباب ، وفي الحشو والعلة مختصة بالعروض والضرب وبغير ثاني السبب ولازمة على كل حال ، وزاد ابن بري ولأنهما إن وقعتا في بيت من القصيدة لم يلزما جميع أبياتها وهذا شأن الزحاف.

أو الفرد حتما فالمعاقبة اسم ذا \* **المتن** إذا السببان اجتمعا لهما النجا

اسم صدر وعجز قيل والطرفان جاء \* للأول او ثانيه أو كليهما

بريء متى تفقد وقد جاز أن ترى \* تحل بيحد وكاهن بي وجزؤها

## الشرح

### المفردات

اجتمعا أي تجاوزا متلاصقين في جزء واحد أو جزأين ، قال **الجوهري** "جمعت الشيء المتفرق واجتمع" وفي بعض النسخ استجمعا أي صار جميعا ، قال واستجمع السيل اجتمع من كل موضع ويقال للمستجيش استجمع كل مجمع واستجمع الفرس جريا " ، (النجا) ممدود وقصره ضرورة السلامة وتقدم (الفرد) ضد المجمع ، قال **الجوهري** "الفرد الوتر والجمع أفراد وفردى على غير قياس كأنه جمع فردان . وثور فرد وفارد ، وفرد ، وفرد وفريد كله بمعنى منفرد"<sup>818</sup> [56]. (حتما) أي وجوبا ولازما ، قال **الجوهري** "الحتم إحكام الأمر ، والحتم القضاء ، والجمع الحثوم وحتمت عليه الشيء أوجبت ، والحاتم القاضي"<sup>819</sup> . (اسم) كثر كلام النحاة في أصله واشتقاقه ، هل من السمة وهي العلامة ، أو من السمو وهو الارتفاع ، وكلام المتكلمين هل هو المسمى أو غيره ، وفيه خمس لغات ؛ ضم الهمزة وكسرهما وسقوطها مع ضم السين وكسرهما ، وسمي مقصور كهدي<sup>820</sup> . (ذا) إشارة إلى نجاة السببين أو أحدهما ، وهو مسمى المعاقبة . (كليهما) كثر كلام النحاة في كلا وكتنا ، بما في جلب بعضه خروج عن المقصود ، وقال **الجوهري** "كلا في تأكيد الاثنين نظير كل في المجموع ، وهو اسم مفرد غير مثنى ، فإذا ولي ظاهرا إعراب إعراب المقصور ، وإذا اتصل بمضمر إعراب إعراب المثنى"<sup>821</sup> ، وهو هنا تأكيد للسببين . (صدر وعجز) تقدم معناهما لغة وواصلا ، في غير هذا الباب ، وحقيقتهما هنا على ما ذكر الناظم أن الجزأين المتواليين إن زحف أول ثانيهما لسلامة ما قبله سمي ذلك صدرا كفاعلاتن فعلن ، حذف ألف فاعلن لسلامة نون فاعلاتن ، وإن زحف آخر الجزء لسلامة ما بعده سمي ذلك عجزا ، وسكن الناظم الجيم وإن كان أصلها الضم ، لأن ذلك سائغ في مثل هذا البناء كععض لغير ضرورة ، فكيف معها ومثال العجز فاعلات فاعلن حذف نون فاعلاتن لسلامة ألف فاعلن . (الطرفان) تثنية طرف ، قال **الجوهري** "الطرف بالتحريك الناحية والطائفة ، وكريم الطرفين نسب أبيه وأمه ، وأطرافه أبواه وإخوته وأعمامه ، وكل محرم ، ابن الأعرابي : لا يُدري أي طرفيه أطول ، أي ذكره ولسانه ، وعن أبي عبيدة لا يملك طرفيه أي فمه واسنّه ، إذا شرب الدواء وسكر"<sup>822</sup> ، وحقيقتهما اصطلاحا على ما ذكر

<sup>818</sup> - الصحاح 518/2

<sup>819</sup> - المصدر نفسه 1892/5

<sup>820</sup> - جاء في الحاشية من (و) ما نصه: قلت وقد جمعهم برهان الدين في بيت ، فقال ولغات الاسم اسم فضم واكسر وكذا سم او ضم سينا

واقصر .

<sup>821</sup> - الصحاح 2476/6

<sup>822</sup> - المصدر نفسه 1393/4

الناظم زحف أول الجزء لسلامة ما قبله وآخره لسلامة ما بعده كفاعلاتن فعلا تفاعلن فحذف الألف من فاعلاتن المتوسّط لسلامة نون ما قبله، وحذفت منه النون لسلامة الف ما بعده.

فإن قلت الظاهر أنّ هذه التسميات عند الناظم إنما هي للجزء السّالم، لأنّه إنما علقها على النجا لا على المتغير، وأيضا السّالم أولى بها لاستحقاقه اسمها بسلامته، فإذا حذف منه شيء لم يستحق ذلك الاسم لأنّه بعض المسمى، فالأول إذا سلم استحق اسم الصدر الكامل، والثاني إذا سلم استحق اسم العجز الكامل، وكذا الطرفان يستحقان الاسم المثنى لسلامتهما، قلت بل هي أسماء للمتغير لأنها إنما حدثت بسبب التغير، وأما السّالم فإنما سمي بريئاً على ما سيأتي، فالصدر ما حذف أوله لسلامة ما قبله، وهو ما سلم لما بعده، وسمي صدرًا لأنّه عاقب ما قبله بصدرة، أي تغيّر صدره بالخبن ليسلم عجز ما قبله من الكفّ والعجز ما زحف آخره لسلامة ما بعده، وهو ما سلم لما قبله، وسمي عجزًا لتغير عجزه بالكف ليسلم صدر ما بعده من الخبن، والطرفان ما زحف أوله لسلامة ما قبله وآخره لسلامة ما بعده، وسمي طرفين لتغير صدره بالخبن وعجزه بالكف لسلامة ما قبله وما بعده.

(جاء) أصله بمدة بعد الألف وحذفها للضرورة، قيل وفاعله ضمير يفسره المقول أي جاء هذا المقول عنهم وسيأتي فيه غير هذا. (تحلّ) أي تأتي هذه الألقاب وتوجد، استعير من حلّ بالمكان إذا نزل، قال الجوهري "حلّ بالمكان حلاً وحلّواً ومحلّاً، والمحلّ المكان الذي تحله، وحلّلتُ القوم وحلّلتُ بهم بمعنى، والمحلّة منزل القوم، ومكان محلّلاً يحل به الناس كثيراً، أو حلّ العذاب يحلّ بالكسر وجب، وبالضم نزل وقرئ بهما ﴿فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ طه: 81" <sup>823</sup>.

(بيد كاهن بي) الباء للظرفية بمعنى في، وباقي الحروف رمز على البحور التي تدخلها المعاقبة، إلّا الياء من بي، فإنها تخرار ملغاة فالياء للمنسرح والحاء للرمل والذال للوافر والواو للهزج والكاف للخفيف والألف للطويل والهاء للكامل والنون للمجث والباء للمديد، ويحدوا مضارع حدا، قال الجوهري "الحدو سوق الإبل والغناء لها، وقد حَدَوْتُ الإبل حَدَوًا وحَدَاءً، ويقال للشمال حَدَوَاءٌ لأنها تحدوا السحاب أي تسوقه" <sup>824</sup>، والكاهن متعاطي علم الغيب، قال الجوهري "الكاهن معروف وجمعه كُهَّانٌ وكُهْنَةٌ، وكُهْنٌ يَكُهْنُ كِهَانَةً كَكْتَبٍ يَكْتُبُ كِتَابَةً، تَكُهْنُ وكُهْنٌ بالضم كِهَانَةٌ بالفتح صار كَاهِنًا" <sup>825</sup>. (بريء) البريء لغة السّالم مما برء منه، قال الجوهري "أبرأته مما لي عليه، وبرأته تبرئة من كذا، وأنا بريء منه وخلاّء منه، لا يُثْنِي ولا يُجْمَعُ لأنه مصدر في الأصل، كسمع سماعاً، فإذا قلت أنا بريء منه وخليّ، ثبتت وجمعت وأنتت" <sup>826</sup>، وفي الاصطلاح قال النّاطم هو جزء المعاقبة مهما فقدت منه، والحال أنّه يجوز أن ترى فيه فقوله جزء المعاقبة أي الصّالح لها بالقوة، لا الذي حلت فيه بالفعل، وإلّا تناقض مع قوله مهما فقدت، ومع قوله يجوز أن ترى فيه، فإنها لو حصلت ما صح أن يقال جاز أن ترى بالجواز الأخصّ والإضافة بأدنى ملابسة، وحدّه ابن بري بأنّه ما سلم من المعاقبة، وسيأتي حدّ الشريف له، ومس بريئاً لسلامته من تغيير المعاقبة لما قبله ولما بعده أولهما معاً. (تفقد) تعدم، قال الجوهري "فَقَدْتُ الشيءَ أَفْقَدُهُ فَقْدًا وفَقْدَانًا، وكذلك الْإِفْقَادُ، وَتَفَقَّدْتُه طَلَبْتُهُ عِنْدَ غَيْبَتِهِ، وَالْفَاقِدُ الْمَرَأَةُ تَفْقَدُ وَلَدَهَا أَوْ زَوْجَهَا، وَظَبِيَّةٌ فَاقِدٌ، وَتَفَاقَدُوا [و57]، فَقَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا" <sup>827</sup>. (تري) الظاهر أنه علمية أي تعلم لأنّ المعاقبة إنما تدرك بحاسة السمع، ويجوز على بُعد أن تكون بصرية باعتبار رؤية الخط الدال على جزءها.

## التركيب

<sup>823</sup> - المصدر نفسه 4 / 1672 (يتصرف)

<sup>824</sup> - الصحاح 6 / 2309

<sup>825</sup> - المصدر نفسه 6 / 2191

<sup>826</sup> - المصدر نفسه 1 / 36

<sup>827</sup> - المصدر نفسه 2 / 520



يقول إذا اجتمع السببان والمراد بهما الخفيفان ، على ما دلت عليه حدود المعاقبة و أمثلتها في جزء أو جزأين متجاورين متلاصقين والحال أن النجا أي السلامة من التغيير ثابت لهما جوازا او حتما للفرد (منهما)<sup>828</sup>، أي السبب الواحد مع تلبس الآخر بالتغيير ، فهذا الاجتماع بهذا القيد يسمى المعاقبة ، وظهر من هذا التفسير أنّ حتما إنما هو قيد في نجاة الواحد خاصة وهو ظاهر ، وظاهر كلام الشريف وغيره أنّ قيد حتما راجع لسلامتها ، أو سلامة الفرد وجعل غيره تردّد وجوب السلامة بينهما وبين أحدهما مانعة خلو ، وأطال هنا في بيان استلزام كل من مانعة الخلو ومانعة الجمع صاحبتهما بما لا حاجة إلى ذكره هنا ، والذي يضعف رجوع قيد الوجوب لهما معا ، إن هذا الوجوب ظاهره كالوجوب الذاتي الذي لا يختلف ، فلو اتّصف به السببان جميعا يوما ما لما وجد إلا كذلك ، لأنّ بالذات لا يتخلف كما أنّ الواحد منهما لا بعينه ، لما كانت السلامة كأوجب الذاتي له في هذا الباب لم يوجد إلا كذلك ، ومنع الخلو بينهما ليس بالوجوب كما ظنّ ، بل بالجواز في مجموعهما ، وبالوجوب في أحدهما ، أي لا يخلو الأمر من جواز سلامتهما معا ، أو وجوب سلامة أحدهما إذ لا أقلّ من ذلك ، ولا يلزم من وقعهما سالمين ، كون ذلك واجبا لهما وإلا لما تخلف ، وقوله للأول البيت الظاهر أنّ موصوف الأول هو السبب ، والأول وما بعده بدل من لهما بدل مفصل من مجمل ، ولذا أعاد الجار ، نحو: ﴿لِلَّذِينَ اسْتِغْفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>829</sup> أي إذا تحتمّ النجاة للسبب الأول من السببين المجتمعين لحذف ساكن الثاني ، سميت المعاقبة (صدرا)<sup>830</sup> ، وإذا تجتم للثاني بحذف ساكن الأول قيل لها عجزا ، وإذا تحتم للأول والثاني لحصول التغيير في سببي جزء متوسط بين جزأين ، قيل لهما الطرفان ، وقد تقدّمت الأمثلة وسبك الكلام اسم صدر وعجز واسم الطرفين قيل ، أي قال اهل هذا الفن انها اسما جاءت لسلامة الأول وسلامة الثاني وسلامة كليهما ، فلف الناظم المسميات الثلاثة ونشر أسماءها ، فأعطى الأول للأول والثاني للثاني والثالث للثالث ، وهكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ، وقال بعضهم الألف واللام للعهد ، أي أول الجزء والضمير المضاف إليه ثاني يعود على الجزء ، وتجاوز في إيقاع ثاني موقع آخر ، وضمير كليهما للأول والثاني ، وحذف مضافا بين الجار والمجرور لا يفهم المعنى إلا بتقديره ، وأصل كلامه قيل في المعاقبة لحذف أول الجزء لسلامة ما قبله ، أو لحذف آخره لسلامة ما بعده ، أو لحذف الأول والآخر كليهما لسلامتهما ، اسم صدر وعجز والطرفان ، وهذا الحذف جارٍ على السنن<sup>831</sup> تعيينا ومحلا لتوقف فهم حقائق ما ذكر عليه وحكى بالقول المفرد لا الجمل على رأي من أجازه ، ووسطه بين أجزاء الجملة ، وضمير جاء يفسرّه المقول ، أي جاء هذا المقول عنهم وهو حشو ، فتأمل أي الشرحين أجرى مع لفظ الناظم وأسهل . فإن قلت قررت في حدّ المعاقبة<sup>832</sup> وفي أول الكلام في التركيب ، أنّ المعاقبة تكون في جزء وجزأين ، وظهر من أثناء الكلام أنّ المعاقبة كالجنس ، والصدر والعجز والطرفان كالأنواع لها ، وأمثلتها إنما بيّنتها في الجزأين ، فهل يوجد منها شيء في الجزء الواحد أم لا؟ فإن لم يوجد فيه شيء منها لم يصح ما قدمتم ، وإن وجد فما الذي يصح منها فيه ، وهلفي كلام الناظم ما يدل على جريان شيء منها فيه أم لا ، قلت أما الطرفان فلا يمكن في الجزء الواحد ، إذ لا يتأتى إلا إذا اشتمل الجزء على أربعة أسباب ، بحيث يحذف ساكن الثاني لسلامة الأول ، وساكناً الثالث لسلامة الرابع ، وهذا لا يصح لاستلزامه تركيب الجزء من ثمانية أحرف ، وقد تقدّم بطلانه ، وأما الصدر والعجز فقيل يوجدان في مستفعلن ومفاعيلن ونحوهما ، وزعم بعضهم أنه لا يقال صدر وعجز إلا فيما يجوز فيه الطرفان ، وأما دلالة كلام الناظم على ذلك شرحنا لا ياباه ، وعلى ما حكيناه عن الغير من أنه أراد أول الجزء ياباه ، ولفظ الطرفان فيما رأيته من النسخ مرفوع ، ولو خفض عطفا على صدر وعجز كما اقتضاه المعنى لكان احسن ، وتوجيه ما وجد في النسخ أن يكون معطوفا على اسم على حذف مضاف أي واسم الطرفين كما قررنا ، وقيل داخل في التقدير على اسم المبتدأ وخبره

<sup>828</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

<sup>829</sup> - الأعراف: 75

<sup>830</sup> - مبتورة من (و) بسبب تمزق الورقة من الحاشية

<sup>831</sup> - (س): السببين

<sup>832</sup> - جاء في الحاشية من (و) سؤال هذا هو نصه: على سؤال عن المعاقبة ، هل تكون في كل من الجزء والجزأين ، أم مقصورة على الجزأين؟ وأجد هذا السؤال إما من الناسخ أو من أحد المصطلعين على هذا الشرح.

جاء ، وفاعله العائد على المبتدأ ضمير الاسم المراد به جنس الأسماء ، ولذا وحده القياس جاءت الأسماء الثلاثة ، والجملة محكية بالقول إلا أنه أوقع فعله في أثناء الكلام للضرورة ، وجملة قيل صفة للأول ، وما عطف عليه أو حال منه والعائد محذوف ، أي قيل فيها أو جاء فيها ، وقول الغير حكى بالقول المفرد على رأي لا أدري ما هذا المفرد ولا ما ذلك الرأي ، الذي أشار إليه فإن عني بالمفرد الطرفان فالواو تمن من كونه محكيا بقيل ، وغن سلم أنها لا تمنع فالرأي إن كان لغة سليم في أجزاء القول مجرى الظن مطلقا ، أو قول من يرى أنه ينصب بالقول المفرد المؤدي معنى الجملة ، أو المراد به مجرد اللفظ ، فليس هذا من باب الحكاية وقد ظهر لك أن جاء ليس بحشو .

1- ومن أبيات الصدر: وَمَتَى مَا يَغِ مِنْكَ كَلَامًا \* يَتَكَلَّمُ فَيُجِبُكَ بِعَقْلٍ<sup>833</sup>  
يتكلمم فيجب كبعقلن [و58] \* تقطيعه: ومتى ما يعمن ككلامن

فعلاتن فعلن فعلاتن \* تفعيله: فعلاتن فعلن فعلاتن

فالجزء الأول بريء ، والثاني صدر والثالث بريء ، والرابع والخامس كلاهما صدر .

2- ومن أبيات العجز: لَنْ يَزَالَ قَوْمُنَا مُخَصِّين \* صَالِحِينَ مَا اتَّقَوْا وَاسْتَقَامُوا<sup>834</sup>  
صالحين متتقو<sup>835</sup> وستقامو \* تقطيعه: لن يزال قومنا مخصيين

فاعلات فاعلن فاعلاتن \* تفعيله: فاعلات فاعلن فاعلات

فالجزء الأول عجز والثاني بريء ، والثالث والرابع كلاهما عجز والخامس بريء .

3- ومن أبيات الطرفين: لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ \* بِجُنُوبِ فَارِعٍ مِنْ تَلَاقٍ<sup>836</sup>  
ليت شعري هل لنا ذات يومن \* تقطيعه: بجنوب فارعن من تلاقي

فعلات فاعلن فاعلاتن \* تفعيله: فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

(فالجزء الثاني والخامس بريئان والرابع طرفان)<sup>837</sup> ، وقوله تحل بيحد والبيت يعني أن المعاقبة تنزل في أبحر حروف يحدو كاهن بي ، وقد تقدّم تفسيرها ومعنى يحدو بي كاهن ، أي يغني بشعري على حذف مضاف ، وخص الكاهن لأن شعر التّأظم في هذا القصيد لما كان مشتملا على الرّمز فكأنّ معناه من الغيب الذي لا يتعاطاه إلا الكاهن ، ثم قال وجزء المعاقبة أي الصالح لدخولها فيه بريء أن يسمى بريئا متى تقدّم منه ، والحال أنه يجوز أن ترى فيه المعاقبة أي يجوز أن يكون محلا لها ، وتقدّم أيضا هذا التفسير ، وقوله وقد جاز أن ترى ، هو الذي دلّ على أن معنى وجزءها أي بالقوة ، وقال

- لم يعرف قائله ، ولم ينسب لأحد في جل الكتب الواردة فيه ، كشرح القصيدة الخزرجية ، 114 ، كتاب في علم العروض 104 ، الكافي<sup>833</sup>

في العروض والقوافي 29 ، رفع حاجب العيون الغامزة 57 .

- لم يعرف قائله ، ولم ينسب لأحد في جل الكتب التي ورد فيها شاهدا ، شرح القصيدة الخزرجية 114 ، كتاب في علم العروض<sup>834</sup>

105 ، الكافي في العروض والقوافي 29

- (و) : ما تقوا<sup>835</sup>

- لم يعرف قائله ، وقد ورد بلا نسبة في : شرح القصيدة الخزرجية 114 ، رفع حاجب العيون الغامزة 58 ، الكافي في العروض والقوافي 30<sup>836</sup>

- مابين قوسين سقط من (ر)<sup>837</sup>

الشريف "يريد أن الجزء الذي يسلم من الزحاف للمعاقبة، وهو سائغ فيه يسمى بريئاً، وحقيقة البريء أنه جزء عاقب بثبات حرف في أوله أو في آخره جزءاً بعده سقط صدره أو جزءاً قبله سقط عجزه"<sup>838</sup>.

قوله وحقيقة إلى آخره، هو معنى ما شرح به كلام الناظم إلا أنه زاده بيانا، وقال بعضهم<sup>839</sup>: قوله وقد جاز أن ترى مستغنى عنه لأن جزءها يعني عنه لأن ما لا يجوز دخولها فيه لا يكون جزءاً لها. قلت جزؤها أعم من، وقد جاز لأن جزؤها يصدق على ما حلتها وجوبا، وعلى ما حلتها جوازا وعلى ما تجوز فيه ولم تحله، وقد جاز أن ترى لا يدل إلا على المعنى الأخير خاصة كما قررنا في المفردات وأشرنا إليه هنا، والأعم لا إشعار له بأخص معين، "أما المعاقبة في الطويل فياء مفاعيلن تعاقب نونه، وفي المديد نون فاعلاتن تعاقب الألف ثاني الجزء بعده، وفي الوافر يدخل مفاعيلن العصب تسكين الخامس فينقل إلى مفاعيلن فتعاقب الياء النون، وفي الكامل يضم متفاعلن فينقل لمستفعلن فتعاقب السين الفاء، وفي الهزج ياء مفاعيلن تعاقب نونه، وفي الرمل نون الجزء فيه تعاقب الألف من الجزء الذي بعده، وفي المنسرح سين مستفعلن الذي بعد مفعولات تعاقب فاؤه إذ لو أسقطا معا صار الجزء فَعِلْتُنْ، وقبله تاء مفعولات فيجتمع خمس متحركات، وهو ممتنع في الشعر، وفي الخفيف نون مستفعلن يعاقب ثاني الجزء بعده فلا يكف مستفعلن لن مع خبن ما بعده، وفي المجثث نون مستفعلن لن تعاقب ثاني فاعلاتن بعده، وإنما كف مستفعلن لن هنا وفي الخفيف لتركيهما من سببين بينهما وتد مفروق" قال الشريف<sup>840</sup>. وفي عدّ بعض هذا من المعاقبة خلاف، قال غيره اختلف في الطويل والهزج واتفق على معاقبة المديد والرمل، وأثبتها الناظم وابن ليون في الكامل والوافر والمنسرح، وأسقطها صاحب الختام منهج ولا تصح في المنسرح، واتفق على إثباتها بين نون مستفعلن وألف فاعلاتن من الخفيف والمجثث، وأجازها الأخفش بين نون فاعلاتن وسين مستفعلن<sup>841</sup>، وجعل الخليل ما حذف فيه من ذلك من فساد المعاقبة، وسببه عدم اجتماع المتحركات الأربعة، ألا ترى فاعلاتن متفعلن فيه ثلاثة ومع هذا سمع حذفهما معا، نحو:

يا يزيد بن خالد بن يزيد \* ثم ناد إذا دخلت دمشق

تلقني طائراً بسعد السعود<sup>842</sup> \* يا يزيد بن خالد إن تجبني

وعليه قول ابن الرومي<sup>843</sup>:

ثم ألست فروة الفراء \* لو تلفت في كساء الكسائي

سيبويه لديك رهن سباء \* وتحللت بالخليل وأضحى

سود شخصا يكنى أبا السوداء \* وتكونت من سواد أبي الأ

رض إلا من جملة الأغنياء<sup>844</sup> \* لا فالله أن يعدك أهل الأ

<sup>838</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 116

<sup>839</sup> - شمس الدين محمد بن محمد الدلجي العثماني، في رفع حاجب العيون الغامزة عن كنوز الرامزة 58

<sup>840</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 115

<sup>841</sup> - الأخفش، كتاب العروض 57

<sup>842</sup> www.shamela.ws - البيت منسوب لموسى شهوات، مولى بني سيم بن عمرو. المكتبة الشاملة

<sup>843</sup> - هوأبو الحسن علي بن العباس بن جريح (221هـ - 283هـ) المعروف بابن الرومي، مولى آل المنصور. شاعر كبير من طبقة بشار والمتنبي، ولد ونشأ ببغداد ومات فيها مسموماً، له ديوان ضخيم. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 9 / 274، و الفهرست 271

<sup>844</sup> - الأبيات لابن الرومي، في قصيدة قالها في المفضل بن سلمة. ديوانه، شرح أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط

هذه حجة الأخفش، وقال الخليل لم يجرئ فساد المعاقبة إلا نادرا كقوله:

يغيره الواشي ولا قدم العهدي \* لعمرك ما حي معادة بالذي

غوات الرجل فيبنا جونها بعدي \* ولا سوء ما جاءت به إذا جالها

والشائع مراعاة المعاقبة في هذه المواضع كسائر مواضعها ، ولفساده نون نحو:

يا عديا لقد وقتك الأواقي \*<sup>845</sup> ضربت صدرها إلي وقالت

وأنشد بعضهم: ثم نادى إذا دخلت دمشقاً ، ياشباع كسرة الدال ، فلو صح قول الأخفش ما نون ولا أشبع . وعلة منع (حذف) <sup>846</sup> ساكني السببين في المعاقبة والمراقبة ، قيل الاعتماد وقيل إنما لم يحذف من مفعولاتن في الطويل لأنك لهما حذفت النون اعتمد المحذوف على الوند بعده ، فلو حذفت الألف لاعتد سبب [خفيف] <sup>847</sup> ، ضعف باعتماده على غيره ، ونوقض بأن طرده يقتضي أن لا [و60] يحذف متقدمين على الوند ، لأن مجاوره ضعف بالاعتماد على وتد فلا يعتمد عليه ، وقيل لئلا يتوالى أربعة متحركات من جزءين ، واعترض بجوازها من جزء واحد ، وأجيب بأنها من جزءين ، مؤدية إلى خمسة في الخفيف والمجث ، وحمل الباقي عليهما ، ولا تستلزمه في جزء فجاز إلا في السريع ، وبديل عليه اختلاف الخليل والأخفش في أقل من أربعة كما تقدم ، فمنع الخليل حذف ساكني السببين معا وأجازه الأخفش هذا في المعاقبة ، وأما المراقبة فليعامل السببان مع الوند المفروق معاملتهما مع المجموع ليترد قانونهما إذا تأخرا عن الوند ، ولما اختلف الوند خولف بينهما بامتناع السلامة ، و في السببين والفرد والأول للعهد ، وفي النجاة كذلك أي النجاة من المعاقبة ، و في المعاقبة والطرفان للحقيقة ، وإضافة ثاني وجزء للتعريف ، وإضافة اسم من إضافة الشيء إلى نوعه كخاتم حديد ، وتكثير حتما للنوعية ، وصدر وعجز وبريء للحقيقة ، والإجمال في لهما (النجاة) <sup>848</sup> والتفصيل في الأول من الإطناب ، وجملة وقد جاز أن ترى من الاحتراس ، وفي ألفاظ البيتين الأولين مراعاة النظير ، وفي الثاني الطباق لذكر الأول والثاني والصدر والعجز والطرفان ، وفيه اللف والنشر كما تقدم ، وفي الأول الجمع لجمع السببين والفرد في المعاقبة ، وفيه التفريق على ما شرحناه ، لإدخال السببين والفرد في النجاة ، والتفريق بين جهتي الإدخال نفي المجتمعين جوازا وفي الفرد حتما ، والجزء والبريء من التناسب ، وبريء وتقصد من الطباق .

## الإعراب

السببان فاعل بفعل محذوف يدل عليه اجتماعا ، وقيل مبتدأ خبره اجتماعا ، والنجاة مبتدأ لهما والفرد عطف على لهما ، وفيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، إما للضرورة أو على رأي من أجازه اختيارا ، وفصل بين المعطوفين بالمبتدأ ضرورة ، واو للتقسيم وحتما مصدر نوعي ، وعامله النجاة وفيه نظر ، أو حال من الفرد كما شرحناه أو حال من الضمير المجرور أو في متعلقه على القولين على شرح الجماعة ، أو مصدر مؤكد لمضمون الجملة وعامله فعل من لفظه محذوف وجوبا ، وجملة لهما إلى حتما حال من السببين على أنها فاعل ، أو من ضميرهما الفاعل باجتماعا ، وجملة

<sup>845</sup> - البيت بلا نسبة في شرح الأشموني لألفية ابن مالك 28/3

<sup>846</sup> - سقطت من (و)

<sup>847</sup> - ما بين معقوفتين زيادة في (ر)

<sup>848</sup> - سقطت من (س)

المعاقبة اسم ذا جواب إذا، والفاء داخلية على الجواب، وذا إشارة إلى الاجتماع المقيد بالحال، وفاعل تحل ضمير المعاقبة أو ضمير أسماء أنواعها، والجملة حال من المعاقبة أو من جاء وهو الأقرب، ويحتمل أن تكون استئنافية إخبار، وجملة وجزءها بريء إما مستأنفة وهو أبين أو معطوفة على جملة المعاقبة اسم ذا، أو جملة قيل أو على جملة يحدو إن جعلت مستأنفة، وجواب متى تفقد محذوف يدل عليه وجزءها بريء، وجملة وقد جاز أن ترى حال من الضمير الفاعل بتفقد.

بأربعها كل مراقبة دعا \* المتن: ومنعك للضدين مبدأ شطر لم

بكملها فافعل بها أيها تشا \* وأبحر طي جز مكافئة لها

## الشرح

## المفردات

(منع) معروف قال الجوهري "المنع خلاف الإعطاء، ومنع فهو مانع ومَنُوعٌ وَمَنَّاغٌ، ومنعت الرجل عن الشيء فامْتَنَعَ منه وَمَانَعْتُهُ الشيء مَمَانَعَةً"<sup>849</sup>، وأراد به هنا ألا يعطي ساكني السببين معا حذفاً ولا إثباتاً. (الضدان) تقدمما وهما هنا الحذف والإثبات في ساكني السببين المتجاورين المذكورين. (مبدأ) مفعول من بدأ، وهو صالح للمصدر والزمان والمكان، وهو الظاهر هنا أي مكان ابتداء بحر كذا، قال الجوهري "بَدَأْتُ بالشيء بَدَاءً، ابتدأت به، وبدأت الشيء فعلته ابْتِدَاءً وبَدَأَ الله الخلق وأبْدَاهُمْ بمعنى"<sup>850</sup>.

(شطر) تقدّم، والمراد به هنا إما البحر أو نصف البيت منه. (لم) صورة الكلمة الجازمة ومراده هنا الرمز بحرفيها عن البحر أو النصفين، أي نصفي بيتي لم، فاللام عن المضارع والميم عن المقتضب، ومبدأ ما ذكر هو مفاعيلن في المضارع، ومفعولات في المقتضب لأنهما الجزآن اللذان ابتدئ بهما كل شطر من شطري البيت في البحرين المذكورين. (أربعها) في المعداد بالأربع هنا ثلاثة أوجه، الأول الأسباب اثنان في أول المصراعين من البيت، واثنان في ثانيهما وهي عيلن في المضارع ومفعول في المقتضب، وأنت الأربع لتأويل السبب بالكلمة واللفظة. الثاني هي ثواني الأسباب، وهي الحروف السواكن، والحرف يؤنث ويذكر. الثالث هي الأنصاف من البحرين إذ في كل بيت نصفان، فهي أربعة وانث لأن شطر البيت الذي هو نصفه جهة منه ويأتي تمام الكلام فيه. (كل) المضاف إليه كل الذي عوض عنه التنوين هم العروضيون أو أهل هذا العلم. (مراقبة) تقدّم. (دعا) سمي. (أبحر) جمع قلّة لبحر، وتقدّم (طيّ جزء) حروف رمز على الأبحر التي تدخلها المكافئة فالطاء للسريع، والياء للمنسرح والجيم للبيسط والزاي للرجز، وأما تركيب الكلمتين على أنّ لهما معنى لغوياً، فرايت في نسخ وبعضها يذكر صاحبها رواية ما فيها طي بالتشديد والخفض بإضافة أبحر إليه، وهو مصدر طوى وتقدّم معناه وجز أمر من جاز إذا خلف، قال الجوهري "جزت الموضع أجوزه جوازا، سلكته وسرت فيه. وأجزّته خَلَقْتُهُ وَقَطَعْتُهُ، وَأَنْقَذْتُهُ. والاجتياز السلوك [61]، وَجَاوَزْتُ الشيء وَتَجَاوَزْتُهُ أي جُرْتُهُ وَتَجَاوَزَ الله عَنَّا عَفَا"<sup>851</sup>، وهي عند بعضهم مرفوع بالإبتداء، مصدر طوى النصيحة قبضها وإخفاءها، وجز خبر طي أمر من جازك الشيء جوازا وجوازنا خلفك. (مكافئة) تقدّم معناها (بكملها) الضمير للأبحر المذكورة، وكمل جمع كامل نحو عادل وعدل وشارد وشرذ، وهو صفة لأجزاء الأبحر المذكورة، أي في الأجزاء الكاملة منها، وهي التي سلمت من نقص العلل اللازمة، كأجزاء الحشو وبعض

<sup>849</sup> - الصحاح 3/ 1287

<sup>850</sup> - الصحاح 1/ 35

<sup>851</sup> - الصحاح 3/ 870

الأعاريض والضروب، واحترز من الأعاريض والضروب التي لزمها نقص، وإن لم تدخلها العلل كلزوم طي ضرب العروض الأول من المنسرح، وكامل اسم فاعل من كمل قال الجوهري "بفتح الميم وضمها وكسرهما وهو أردؤها، وتكامل و أكملته أنا، ورجل كامل وقوم كملة كحافد وحفدة، وأعطه هذا المالك كملاً أي كُله والكمال التمام<sup>852</sup>"، وباقي مفردات البيت بين.

## التركيب

لما فرغ من بيان المعاقبة بين في الأول من هذين البيتين معنى المراقبة، وفي الثاني معنى المكافئة وقد تقدّم حدّهما من كلامه عند تفسير الترجمة وقال هنا إن منعك لاجتماع الضدين أو رفعهما فحذف المضاف وأقام المضاف عليه مقامه، والمعطوف والضدان هما الحذف والإثبات في ساكني السببين المجتمعين في الجزأين اللذين بهما يبدأ بحر المضارع والمقتضب، ومهما مفاعيلن في مبدأ المضارع، ومفعولات في مبدأ المقتضب فلا يقال مفاعل بحذف الياء والنون، ولا معلات بحذف الفاء والواو، ولا مفاعيلن بإثباتهما، ولا مفعولات بإثباتهما بل مفاعيلن أو مفاعيل ومفعولات أو (مفعلات)<sup>853</sup> (فمنع)<sup>854</sup> الحذفين والإثباتين والتزام واحد من كل نوع في أربعة الأسباب التي تضمّنها مصراع البيت الواحد من أحد البحرين أو في الحروف الأربعة السواكن وهي ثواني الأسباب المذكورة أربعة في كل بيت من البحرين أو في الأربعة الأنصاف نصفين في كل بيت من البحرين، كلّ العروضيين سمو ذلك المنع مراقبة، ورجح بعضهم كون المراد بالأربع الأنصاف، بأن الناظم أتى بذلك ليرفع توهم أنه أراد بالشرط البحر لأنه مشترك بينهما، وإرادة البحر توهم أن محل المراقبة أول البيت من البحرين خاصة وليس كذلك. قلت وهذا إيهام بعيد لأن معنى مبدأ شطر لم على أن المراد البحر مبدأ أجزاء بحر لم أو مبدأ أجزاء بيت بحر لم، وأجزاء البحر أو البيت واحدة في كل بيت منه، فلا تحقّق لأول البحر مع ما ارتكبه من التأويل البعيد في تأنيث الأربع، وقوّى بعضهم هذا التأويل، بأن قال لو أرد الأسباب والحروف قال ثمانيتها ليرفع الإيهام المذكور، وقد علمت جوابه وأيضاً فإنها ثمانية باعتبار البحرين، وإنما مراده البحر الواحد، ولو قال بثمانيتها لأوهم أن ذلك في البحر الواحد، فيؤدي إلى فساد أعظم، والحاصل أن مفاعيلن إن دخله الكف بسقوط نونه ثبتت الياء، وإن قبض بحذف يائه ثبتت النون<sup>855</sup>، فمن أبيات الكف:

دواعي هوى سعاد<sup>856</sup> \* دعاني إلى سعاد

فما أرى مثل عمرو<sup>857</sup> \* ومن أبيات القبض:

وإن خبن مفعولات بحذف فائه ثبتت الواو، وإن طوي بحذف واوه ثبتت الفاء، فمن خبنه فينقل إلى مفاعيلن.

وهم يَدْفُونُهُمْ. \* يَقُولُونَ لَا يَبْعَدُوا

<sup>852</sup> المصدر نفسه 1813/5

<sup>853</sup> - (و): مفعولات

<sup>854</sup> (س): فمع

<sup>855</sup> - يدخل "مفاعيلن" في المضارع من الزحاف والكفّ والقبض على البدل، بهمني إنه إذا دخلها الكف امتنع دخول القبض فيها، وإذا دخلها القبض امتنع دخول الكفّ عليها. وهذا ما يسمونه بالمراقبة، فلا يزاحف السببان المجتمعان ولا يسلمان من الزحاف، بل لا بد من مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر. ينظر: موسى الأحمد نويوات، المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي 281

- البيت بلا نسبة في: عروض الورقة 61، العروض 98، الكافي في العروض والقوافي 82، رفع حاجب العيون الغامزة 111، كتاب في علم

<sup>856</sup> العروض 157

- البيت بلا نسبة في العروض 98 وفيه زيد بدلا من عمرو، رفع حاجب العيون الغامزة 59<sup>857</sup>

عَارِضَانِ كَالْبَرْدِ\*<sup>858</sup> ومن طيه فينقل إلى فاعلات ، أقبلت فَلَاخَ لَهَا

وَاتَّفَقُوا عَلَى صحة المراقبة في المضارع لتأخر السببين عن الود ، إلا من انكر عروضه جملة ، وأكثرهم أثبتها في مفعولات في المقتضب ، وذهب الفراء وغيره إلى نفيها فيه ، ولم يثبت الخليل فيه بيت الخبل ولا نصّ على المراقبة فيه ، فأخذ منه أن المراقبة عنده فيه واحتجّ الأقلّون بالسمع ، فمن سلامة المقتضب:

بَلْ أَدْعُوكَ مِنْ كُتْبٍ\*<sup>859</sup> لَا أَدْعُوكَ مِنْ بَعْدِ

فترككت في تعب<sup>860</sup> . وبالقياس فإنه \* ومن خبله: " ذرفت مدامعه وفؤاده يخف " ، ومنه: " صرمتك جارية اطرّد في جميع الشعر أن السببين إذا تقدّما الودّ جاز حذف ساكنيهما معا مطلقا ، فالمقتضب كذلك فإن تأخر السببان عنه لم يحذف ساكناهما معا ، وإن لم يجتمع أربعة متحركات ، وقد يقال هذا من النادر فلا يفسد المراقبة كما تقدّم في المعاقبة ، لا يقال المقتضب كله نادر فلا ينافي الاحتجاج بالنادر ، لأنّ نقول معنى كونه نادر أي (وجوده)<sup>861</sup> بالنسبة إلى ما كثر من البحور و نذور الخبل فيه ، والسلامة بمعنى أنهما لو كثرا فيه لما خفي عن الخليل وغيره من المتقدمين ، مه أنّ الخبل قبيح مطلقا ، وهما كثر الطي في ذكره الخليل وغيره مع حسنه لكثرة سواكنه.

و قوله وأبحر طي البيت بيان للمكانفة ومحلها ، وكثير لم يذكر هذه الترجمة لكون تغيّرها من الزحاف كما تقدّم ، والمعنى أن أبحر ما دلت [و62]<sup>862</sup> عليه هذه الرموز المكانفة ، أي هذا اللقب ثابت لتلك البحور حالة أو موجودة في كملها أو في أجزاء كملها ، فافعل بتلك البحور أو أجزاءها الكاملة ما تشاء من حذف ساكني السببين المتجاورين في الجزء الكامل ، أو إثباتهما معا أو حذف أحدهما وإثبات الآخر لا كالمعاقبة والمراقبة اللتين لا يجوز فيهما إلا بعض الأحوال والأجزاء الكاملة هي التي لم تنقصها العلل اللازمة ، كطي ضرب العروض الأولى من المنسرح ، والمكانفة تدخل مستفعلن المجموع الود ، لأن السببين إذا تقدّما على الودّ المجموع جاز حذف ساكنيهما معا ، وإذا تأخرا معا لم يجز ، ولذلك لزم حكم المعاقبة مفاعيلن دون مستفعلن الذي ينفك منه ، فإنّ المعاقبة لا تلزمه غلا بعارض ووجه ذكر الناظم المسرح في ما دخلته المعاقبة ثم ذكره هنا فيما تدخله المكانفة وهم ضدان لا يجتمعان من الوجوه ، لأنّ أجزاءه تختلف فأما مستفعلن الواقع في أول شطريه فحذف الساكنين فيه جائز ، وأما مستفعلن الذي يلي مفعولات فلا يجوز حذفهما فيه لأن قبله تاء مفعولات وهي متحركة ، فلو خبل مستفعلن لتوالى خمسة متحركات ، ولذا لا يعده بعضهم من المعاقبة إذ امتناع حذف الساكنين إنما هو لعارض ، كقوله:

قَطَعَهُ رَجُلٌ عَلَى جَهْلٍ\*<sup>863</sup> وَبَلَدٍ مُتَشَابِهٍ سَمَتْهُ

فقوله وأول بلد هو أول جزء وهو فعلتن ، وسبباه محذوف من كليهما الساكن ، وكذا قطعه: (وَهَسْمَتْهُ) مستفعلن ، ولا يخبل لأنه يتوالى فيه أربعة متحركات ، والباء قبله متحركة فتجيء خمسة فهذا البيت من المنسرح مبني من

(س): مثل البرد. والبيت بلا نسبة في: العروض 99 وفيه أعرضت بدلا من أقبلت ، عروض الورقة 50 ، رفع حاجب العيون الغامزة<sup>858</sup> 113 ، الكافي في العروض والقوافي 84 ، وذكر المعري هذا البيت على أنه من وضع الخليل في الفصول الغايات 37 ، انظر أبو الحسن أحمد بن محمد العروضي ، الجامع في العروض والقوافي 160

- من شواهد العروض ، لم يعرف قائله<sup>859</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: شرح عروض ابن الحاجب 146 ، ومقصد الطالب 145.<sup>860</sup>

- سقطت من (س)<sup>861</sup>

- تكرر في هذه الورقة نفس الختم الذي يحمل اسم بن حمدان عبد الرحمن<sup>862</sup>

- البيت منسوب لمالك بن عجلان ، في جمهرة أشعار العرب 122 ، و بلا نسبة في العروض 90 ، وعروض الورقة 49 وفيه (جملة) ، ورفع<sup>863</sup> وفيه (جملة) ، والكافي في العروض 76 ، وكتاب في علم العروض 148 حاجب العيون الغامزة 60

مستفعلن مفعولات مستفعلن ومثلها، فدخلت المكافئة مستفعلن الأول ومفعولات وهما الجزءان الكاملان، لأنهما حشو لا تدخلهما العلل، فمحل المكافئة ما قبل مفعولات، ومحل المعاقبة ما بعده، ولاشتراك الكمال في محل المكافئة جاز خبل الضرب السالم من الرجز وامتنع في مقطوعه دون الخبن، ولذلك لم يذكر المقتضب فيما تحله المكافئة، وأجازها الفراء وغيره فيه، وقيل هو من محل المعاقبة وهذا الخلاف كله في مفعولات لا في مستفعلن، ويمكن أن يقال في معنى التركيب من غير اعتبار الرمز الأبحر التي في ركوبها طي المسافات البعيدة الشاقة جزءها بالمكافئة التي هي الحفظ والإحاطة ثابتة لكمالها، ويجوز على هذا رفع أبحر بالابتداء والخبر جزء والعائد محذوف أي جزءها أو نصب (أبحر)<sup>864</sup> بجزء، وقال بعضهم معناه قبل التركيب خلف طي النصيحة أو العلم وانبذه وراءك، ولفظ طي مبتدأ خبره جزء على حدّ ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾<sup>865</sup> في حذف العائد وهو قليل في الخبر، ومنعه قوم للتهيئة والقطع، بخلاف الصفة والصلة.

قلت فالتقدير عنده الطي جزء وتنظيره بالآية في قلة حذف الضمير، على رأي من لا يفرق في المبتدأ بين كونه كلا أو نحوه مما يفيد العموم وبين غيره وطريقة ابن مالك إنّ القلة مخصوصة بما لا يفيد العموم نحو: ما أنشد ابن عصفور من قوله وخالد يحمد ساداتنا البيت، وال في الضدين للعهد، وكذا إضافة أربع وكمل تنكير مراقبة ومكافئة لإفادة الحقيقة، وتنكير كل لإفادة العموم وإضافة أبحر للاختصاص، وتقديم معمول دعا للوزن.

## الإعراب

رأيت في نسخة مروية منعك منصوبا، وتوجيهه أن يكون مفعولا أولا لدعا ومراقبة مفعوله الثاني، وللضدين معمول المنع واللازم زائدة لتقوية العامل لفرعيتيه في العمل، وهو على حذف مضاف أي لاجتماع الضدين أو لرفع الضدين وأيهما قدرت فلتقدر الآخر معطوفا عليه كما تقدّم، ومبتدأ ظرف للمضاف المحذوف لا لمنع، ويجوز أن يعمل فيه منع ولا يفسد المعنى خلافا لبعضهم، وبأربعها بدل من مبتدأ، وكل مبتدأ خبره جملة دعا، والرابط فاعل دعا ووحّد اعتبارا بلفظ كل، نحو: ﴿كُلُّ كَذِبٍ رُسْلٌ﴾<sup>866</sup>، ويجوز أن يكون منعك مرفوعا بالابتداء، وكل مبتدأ ثان ودعا مراقبة خبر وحذف ومفعول دعا الأول وهو ضمير عائد على منع الذي هو المبتدأ الأول، وهو الرابط من جملة كل لأنّ جملة كل خبر منع، وأبحر مبتدأ طي جزء مضاف إليه، مكافئة مبتدأ ثان ولها خبره، وبكاملها بدل من لها بدل بعض من كل والباء ظرفية بمعنى في، ويجوز أن تتعلق بالعامل في لها الذي هو الخبر أو تكون في موضع الحال من الضمير في المجرور، وقوله فافعل جملة معطوفة على جملة مكافئة لها وهي مؤذنة بأنّ ما بعدها مسبب عما قبلها، أي إذا ثبتت لها المكافئة وحقيقتها جواز التغيرات الثلاثة فافعل بها أيها تشاء، وفيه عطف الإنشائية على الخبرية، وقد علمت وجهه والتأويل فيه، وقال بعضهم تحتمل الفاء الزيادة على قول من أجاز ذلك، والجملة مفسرة لما قبلها ومن لم ير زيادتها يجعلها جواب شرط مقدّر، أي إن قصدت نضمها فافعل.

قلت الجملة المفسرة لا تقتزن بالفاء التي هي من صور الوصل، لأنّ المفسرة يجب فصلها لكمال الاتصال بينها وبين المفسر فتعيّن فيها صورة القطع، وزيادة الفاء عند من يرى ذلك في غير هذه الصورة [و 63] وتقدير كونها جوابا ليس ببعيد، لكن تقدير الشرط إن قصدت نظمها غير مناسب وإنها المناسب إن أردت معرفتها لأن مقصوده تعريف حقيقتها لمن أراد قصد (النظم)<sup>867</sup> أم لا، وأيها مفعول بأفعل ومضاف إليه لأنّ الظاهر أنها موصولة وهي في هذه الحالة مبنية ولها

<sup>864</sup> - سقطت من (س)

<sup>865</sup> النساء: 95. جاء في النسخ (كل) وهذا خطأ

<sup>866</sup> - ق: 14

<sup>867</sup> - (س): الناظم



ثلاثة أحوال آخر، وهي فيها معربة وبنيت لخروجها عن نظائرها من الموصولات في حذف صدر الصلة من غير طول فيها، تشاء صلة لها ويجوز على بُعد نصب مكانفة بجزء على المفعولية، ولا ملها للتعليل أو على البدلية من أبحر إن نصبته بجزء فتأمله.

## أنواع العلل

(هكذا)<sup>868</sup> تبث نص هذه الترجمة في نسخة قيل فيها أنها مروية، وتبث نصها في نسخة الشريف "علل الأجزاء"<sup>869</sup>، وتبث عند بعضهم "علل الأعرىض والضروب"، وكأن هذه الأخيرة أخص من الأولين لأن فيها تعيين محلّ العلل، وعلى كل تقدير فهو على حذف (مضاف تقديره)<sup>870</sup> هذا باب بيان كذا، ولما فرغ من بيان التغيير الذي لا يلزم بالذات وهو الزحاف أخذ يبين ما يلزم منه وهو العلة ومحله الأعرىض والضروب، كما أفاد بإضافة العلل إليها على النسخة الأخيرة وجميع الألفاظ الواقعة في النسخ تقدم بيانها إلا العلل وهي جمع علة وهو منقول، قال الجوهري: "العلة المرض، وحدّث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه الأول، واغتنل بأي مرض فهو عليل، ولا أغلّك الله أي لا أصابك بعلة"<sup>871</sup>، وجمعها علل وعللت، وقد تقدم حدّها في الاصطلاح عند الكلام على ترجمة الزحاف المنفرد، وحدّها الناظم بما لم يكن مما مضى فما كالجنس وهي عرض عام واقعة على التغيير اللاحق لأجزاء التفعيل، وهو يشمل الزحاف والعلة فأخرج الزحاف بقوله لم يكن مما مضى وهو كالفصل، وتلخيص الحدّ على ما اقتضاه كلامه أن العلة هي التغيير اللاحق لأجزاء التفعيل بالزيادة والنقص المغاير لتغيير الزحاف الذي مضى بيانه وهو ما كان في ثواني الأسباب ولا خفاء بما فيه من الضعف من جهة الإجمال وغيره، ووجه التسمية أنّ الجزء دخله ما شغله عن السلامة أو ما صيرّه عليلًا أو كالعليل بزيادة أو نقص، واشتقوا منها (الاسم)<sup>872</sup> فقالوا عليل ومعلول.

## المتن

زيادته والنقص فرقا لذي النهى \* ما لم يكن مما مضى ادع بعلة

بغايته من بعد جزء له اهتدى \* فزد سببا خفا لترفيل كامل

<sup>868</sup> - (س): كذا

<sup>869</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 121

<sup>870</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)، ومستدرک في الحاشية من (ر)، وتابث في (س)

<sup>871</sup> - الصحاح 5/1773

<sup>872</sup> - سقط من (س)

وسبغ به المجزوء في رمل عرى \* ومجزوء هج ذيله بالسكن ثامنا

فذلك خرم وهو أقبح ما يرى \* وإن زدت صدر الشطر ما دون خمسة

وصلم ووقف كشف الخرم ما انفرا \* وحذف وقطف قصر القطع حذف

عروضا وضربا ما عدا الخرم فابتدا \* مواقعها أعجاز الأجزاء إن أتت

## الشرح

### المفردات

ألفاظ البيت كلها تقدمت إلا (النهى) بأنه جمع نهية بضم النون وهي العقل ، قال الجوهري : "النهية بالضم واحدة النهى وهي العقول لأنها تنتهي عن القبيح" <sup>873</sup> ، (خفا) بوزن حمل فوقع الإدغام ، قال الجوهري : "الخف بالكسر الخفيف وخرج فلان في خف من أصحابه أي جماعة قليلة" <sup>874</sup> (وقد) <sup>875</sup> تقدمت المادة . (ترفيل) قال الجوهري : "الترفيل التعظيم ، وتريفيل الركبة إجماعها ، ورَفَل في ثيابه يَرْفُلُ أطلها وجَرَّها متبخترا فهو رافل ، ورَفَلَ بالكسر رَفْلًا خَرَقَ في لِبْسَتِهِ فهو رَفْلٌ ، وكذا أَرَفَلَ في ثيابه . وثوب رَفْلٌ مثل هَجَفٍ ، وفرس رَفْلٌ طويل الذنب" <sup>876</sup> ، وفسره الناظم بأنه زيادة سبب خفيف على ضرب الكامل المجزوء ، وضرب الكامل متفاعِلن فيزداد عليه فُلٌ ، وهما تاء و نون ساكنة ، وتقلب النون الأصلية ألفا لما يأتي في التذييل فيصير وزنه متفاعلاتن <sup>877</sup> ، ووجه تسميته ترفيلا أنَّ الزيادة في الشيء تعظيم له ، أو لأن الوزن بالزيادة فيه أشبه الثوب الطويل الذي يجر ذيوله ، أو ذنب الفرس الطويل فالجزء بتلك الزيادة يترَفَلُ ترفيلا ، وكأنه مصدر ترفل مطاوع رَفَلته ، ويقال للجزء منه مرفل ، وقال ابن السكاط : "الترفيل زيادة سبب خفيف في آخر وتد مجموع" ، ولا يدخل إلا في متفاعِلن في مجزوء الكامل ، وكان يجوز في مواضع الإذالة إلا أنه لم يسمع ويجتمل أن يكون اختصاصه بمجزوء الكامل تقوية لضعفه بالجزء وليس كمجزوء البسيط <sup>878</sup> ، لأنه مثنى في أصله يزيد على الكامل بجزأين .

(كامل) تام وقد تقدّم ، والمراد به ها هنا البحر ، ويأتي وجه تسميته كاملا إن شاء الله تعالى . (غايته) أي آخر الكامل وهو ضربه ، قال الجوهري : "الغاية مدى الشيء ، والجمع غايٌّ مثل ساعة وساعٍ" <sup>879</sup> .

(جزء) تقدّم معناه <sup>880</sup> . (اهتدى) افتعل من هدى الشيء هديا بمعنى تقدّم ، قال ابن طريف في جامعهم مستعمل في كل شيء حتى العصا في اليد ، وقال الجوهري : "هداه أي تقدّم ، قال طرفه (بن العبد)" <sup>881</sup> :

<sup>873</sup> - الصحاح 6/2517

<sup>874</sup> - المصدر نفسه 4/1353

<sup>875</sup> - سقطت من (س) و (ر)

<sup>876</sup> - الصحاح 4/1711

<sup>877</sup> - وبيته: ولقد سبقتهم إلي فلم نزع وأنت آخر ، وزنه: ولقد سبق تهمو إلي فلم نزع نو أنت آخر: متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن

متفاعلاتن. البيت للحطيئة في ديوانه ، تحقيق نعمان مجذ طه. مكتبة الخانجي بمصر 1987 ، ص 58

<sup>878</sup> و ومثاله قول: إنّا ذمنا على ما خيلت سعد بن زيد وعمر من تميم ، تقطيعه: إننا ذمنا على ما خيلت سعد بن زيد وعمر رن من

تميم: تفعيله: مستفعِلن فاعِلن مستفعِلن . ميتفعِلن فاعِلن مستفعِلن. البيت منسوب للأسود بن يعفر ، ديوانه 69 ، وقد نسب

للدمنهوري في الإرشاد الشافي 46.

<sup>879</sup> - الصحاح 6/2451

<sup>880</sup> - ينظر الصفحة 98 من التحقيق

وهدى السهم نصله والهادي الغنق وأقبلت هوادي الخيل إذا بدت أعناقها<sup>883</sup> [و64]. (مجزوء) مفعول من الجزء المتقدم، وهو صفة للجزء. (هج) رمز على بحرين فالهاء للكامل والجيم للبيس، وصورته اللغوية أمر من هاج إذا تحرك، قال الجوهري: "هاج الشيء يهيج هيجا وهيجا وهيجانا، واهتاج وتهيج أي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى وهيجه وهاجه بمعنى<sup>884</sup>".

(ذيله) أي طوله ومثله أذلة، وهو أمر من ذيل والمصدر تذييل وربما قيل الإذالة وهو مأخوذ من الذيل، قال الجوهري: "الذيل واحد أذْيَالٍ القميص وذْيُولِهِ، وذالت المرأة تذييل جرت ذيلها على الأرض وتبخترت، ومُلاً مُذْيَلٌ طويل الذيل، وأذالت المرأة قناعها أرسلته، وفرس ذائل طويل الذنب، والأنثى ذائلة، وفرس ذِيَالٌ طويل الذنب، فإن قصر وطال ذنبه قالوا ذِيَالٌ الذنب، والذائل الدرع الطويلة الذيل<sup>885</sup> وحده الناظم في الاصطلاح بأنه زيادة حرف ساكن ثامن في آخر جزء من مجزوء بحر الكامل والبسيط وذلك مستفعلن في البسيط، فيؤول إلى مستفعلن ومتفاعلين في الكامل فيؤول إلى متفاعلين، وقال ابن السقاط الأذلة زيادة حرف ساكن في آخر وتد مجموع، وقال ابن بري لا تدخل إلا في فاعلن ومستفعلن المجموع الودت مفاعلتن فقط. قلت وإذا اختص بمجزوء البسيط والكامل فكيف يدخل فاعلن وهي بذال معجمة، ويقال في الجزء كذال وسمي بذلك تشبيها بذيل الفرس وغيره مما ذكر وزيدت النون دون غيرها قياسا على التنوين، لأنها نون لفظا تزداد في الاسم بعد كماله، ولما كانت المزيده ساكنة كالأصلية قبلها أبدلت الأصلية ألفا كالنون الحقيقية والتنوين وفقا لجواز اجتماع الساكنين وأحدهما حرف مد لأن المد كالحركة.

(السكن) رأيت في نسخة مروية بفتح السين، وكأنه أراد به السكون الذي هو لغة الثبوت والاستقرار، واصطلاحا فقد الحركات الثلاث، أو الإسكان فيكون مصدرا لم يحفظ كما نطق بن الناظم، ولكنه اضطر إلى ذلك ويفتقر ضرورة إلى سماع أيضا، وعلى هذا فهو على حذف أي بذى السكون وهو الحرف الساكن وأجاز بعضهم كسر السين فيكون بمعنى الساكن ونظيره التلو والتالي، وعلى هذا فلا حاجة إلى مضاف. (ونسبغ به) أي وكمل بالساكن والمصدر التسبيغ، قال الجوهري: "شيء سابغ أي كامل واف، وأسبغت النعمة بالضم سُبُوغًا اتسعت، وأسبغها الله أتمها، وإسباغ الوضوء إتمامه، وذَنَّبٌ سابغ واف، والسابغة الدرع (الواسعة)<sup>886</sup> ولابسها مسبغ، وتسبغة البيضة ما توصل به من حلق الدروع فتستر العنق وتحل سابغ طويل الجردان وضده الكمش<sup>887</sup>، والتسبيغ في الاصطلاح زيادة حرف ساكن في آخر مجزوء الرمل، هكذا قال الناظم وقال ابن السقاط زيادة حرف ساكن في آخر سبب خفيف إلا أنه عبر عنه بالسبغ، والصواب التسبيغ أو الإسباغ، قال ابن بري ويجوز أن يدخل في كل جزء آخره سبب خفيف، لكن اختص دخوله بفاعلاتن فقط، يزداد آخره نون ساكنة وتقلب النون الأصلية ألفا فيصير فاعلاتن ساكن النون، وقال بعضهم إنما يقال فاعليتان لأن الأصل كضاربات، والجمع لا يثنى، قتلوا الإدغام هنا أيضا لا أصل له ولم يعهد والمقصود كما تقدم ما يحفظ مثال المتحرك والساكن، مع ورود استعماله في اصطلاح أهل العروض، وهو معنى قول الناظم بعد وضع زنة تحذوا بها حذو من مضى أي من العروضيين، ويسمى الجزء مسبغا ووجه التسمية أن الجزء صار سابغا بما زيد فيه، واشتركت هذه الألقاب الثلاثة في معنى الزيادة على الجزء، واختص الأول باسم الترفيل لأنه زيادة السبب، ويختص بالكامل فكان اسم التعظيم أحق

<sup>881</sup> - ما بين قوسين سقط من (و، ر) وتابث في (س)

<sup>882</sup> - طرفه بن العبد، ديوانه، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط 3: 1433هـ - 2002م. ص 73

<sup>883</sup> - الصحاح 6/ 2534

<sup>884</sup> - الصحاح 1/ 352

<sup>885</sup> - الصحاح 4/ 1702

<sup>886</sup> - سقط من (س)

<sup>887</sup> - الصحاح 4/ 1321

به ، واختصّ الاثني باسم الذيل لأنه زيادة في صية المفرد كذيل الفرس ، واختصّ الثالث بالتسبيغ للإلحاقه بصيغة الجمع فكانها قبله كملت لأن صيغة الجمع بعدها فما يلحقها يشبه الزائد في الثوب ، ونحو الذي يخفي ويعفي الأثر .

(رمل) المراد به هنا أحد البحور ، ويأتي إن شاء الله تعالى وجه تسميته بذلك وهو في اللغة مشترك بين معان منها الهرولة . (عرا) أي حل قال الجوهري: "عراني الأمر واعتراني ، إذا غشي . وعروته أعزوه عزوا ألهمت به ، وأتيته طالبا فهو معزوه ، وتعروه الأضياف وتعترية تغشاه"<sup>888</sup> ، (دون) من الظروف المكانية بمعنى أقرب ، وهي نادرة التصرف قال الجوهري: "دون نقيض فوق ، وهو تقصير عن الغاية ويكون ظرفا"<sup>889</sup> . (خزم) بالزاي هو في اللغة مصدر "خزمت البعير إذا جعلت في أنفه الخزامة وهي حلقة من شعر تجعل في وتره أنفه يشد بها الزمام ، ويقال لكل مثقوب مخزوم ، والطيور كلها مخزومة لأن وترات أنوفها مثقوبة ولذا يقال نعام مخزوم وخزمت [65] الجراد في العود نظمته"<sup>890</sup> ، وحده الناظم اصطلاحا بأن يزداد في صدر الشطر من شطري البيت حرف أو حرفان أو ثلاثة أو أربعة ، وهذا منتهاه وهو معنى قوله ما دون خمسة ، ووجه التسمية أن هذا زيادة على البيت يوجب بعض تغيير فيه ، كما إن تلك زيادة على أنف البعير تؤثر فيه بعض أثر أو يقال شبه (الجزء)<sup>891</sup> بالزيادة في أوله بما يزداد في أنف البعير . (أقبح) أفعل من القبح ضد الحسن ، قال الجوهري: "القبح نقيض الحسن ، وقد قبح قباحة فهو قبيح ، وقبحه الله أي نحاه من الخير ، فهو من المقبوحين ، يقال قُبِحَ له وقُبِحًا . وأقبح أتى بقبيح والاستقباح ضد الاستحسان وقبح عليه فعله تقبيحا"<sup>892</sup> . (يرى) تقدّم نظيره غير مرة . (حذف) قال الجوهري: "حذف الشيء إسقاطه ، حذفت من شعري ومن دَنَب الدابة أخذت ، والحَذَافَة ما حذفته من الأديم وغيره ، وحذفت رأسه بالسيف قطعت منه قطعة"<sup>893</sup> ، وحده الناظم بأنه حذف سبب خفيف ، وقال ابن السقاط الحذف ما حذف منه سبب خفيف من آخر الجزء . وهذا في الحقيقة حدّ للمحذوف لا للحذف ، وفي الحدين دور لا يخفى ، ومثاله حذف لن من فعولن ومفاعيلن ، فينقلان إلى فعل وفعولن ، ووجه التسمية أن الجزء لما حذف آخره شبه بالذيق ذيله أو شيء منه ومحله فعولن ومفاعيلن وفاعلاتن المجموع الود ، وكان يجوز دخوله في فاع لاتن المفروق الود ، لكن لزمه الجزء فصار مربعا مختلف الأجزاء ، فلو تغير أحد جزأيه لالتبست أجزاء دائرته ولذا جاز في مفاعيلن في الهزج ، وإن كان مربعا لاتفاق أجزائه فأحدها يدل على أصل دائرته ولا يدخل مفاعلتن ولا مستفع لن المفروق الود لثلاثا يوقف على متحرك ومنع الجرمي<sup>894</sup> ومن تبعه دخوله في مفاعيلن وقالوا إنه قصر بعد قبض .

(قطف) هو لغة بمهني القطع ، قال الجوهري: "قطفت العنب قطفا ، والقطف بالكسر العنقود ، وبجمعه جاء القرآن ﴿ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴾ ، والقِطَافُ والقَطَافُ وقت القطف ، والقَطَافَةُ بالضم ما يسقط من العنب إذا قطف ، كالجُرَافَةِ من التمر . وأقطف الكرّم دنا قطافه ، والقوم حان قطاف كرومهم"<sup>895</sup> ، وعرفه الناظم بأنه حذف سبب خفيف وإسكان ما قبله ووجه التسمية أن الجزء لما حذف منه سبب وحركة شبه بما قطف من التمر وقد علق به شيء من الشجرة ، ولا يدخل إلا مفاعلتن وكان حقه ان يدخل في مستفع لن المفروق الود في مجزوء الخفيف ، ولم يسمع فيه ولعله لكثرة الإجحاف لأجل ما حصل من الجزء ، ومن ثم جاز القصر فيه إذ هو أقل من القطف وصوب بعضهم امتناعه لثلاثا يجتمع ساكنان . (قصر) قال الجوهري: "قصرت الشيء أقصره قصرا حبسته ، ومنه مقصورة الجامع . وقصرته على كذا لم تجاوز به

<sup>888</sup> - المصدر نفسه 6 / 2423

<sup>889</sup> - المصدر نفسه 5 / 2115

<sup>890</sup> - المصدر نفسه 5 / 1911

<sup>891</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

<sup>892</sup> - المصدر نفسه 1 / 393

<sup>893</sup> - المصدر نفسه 4 / 1341

<sup>894</sup> - هو أبو زيد القاسم بن يزيد الجرمي ، الموصلي . الشيخ والإمام القدوة ، كان زاهدا ورعا ، من أصحاب سفيان ، وكان حافظا للحديث

متفقا ، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 7 / 156 ، والفهرست لابن النديم 89

<sup>895</sup> - المصدر نفسه 4 / 1417

إلى غيره ، والتقصير من الصلاة ومن الشَّعْر كالفَصْر ، وأقصرت من الصلاة لغة في قصرت<sup>896</sup> ، فهو إمَّا الحبس أو الإسقاط ، وحده الناظم بأنه حذف ساكن من سبب وتسكين ما قبله وكان حقه أن يقول حذف ساكن من سبب في آخر الجزء ، وقال ابن السَّقَاط حذف آخر السبب وتسكين ما قبله وكان حقه هو أيضا أن يقول السبب في آخر الجزء ومثاله حذف نون فاعلاتن وتسكين تائه ، فينقل إلى فاعلان فيلتقي ساكنان الألف والنون ، ووجه التسمية أنَّ الجزء لها حذف آخره وأسكن ما قبله منع من الحركة ، وسيأتي في كلام الناظم توجيه آخر ومحل فاعلاتن مجموع الود ، ومستفعل لن مفروق في مجزوء الخفيف ، ولا يدخل فاع لاتن المفروق الود في المضارع لجزءه ودخوله مفاعيلن في الهزج من الجائز لكنه لم يسمع ولا يدخل مفاعلتن لئلا يلتقي ساكنان مع العصب .

(القطع) معروف قال الجوهري: "قطعت الشيء قَطْعًا ، وقطعت النهر قُطُوعًا عبرت ، وقطع ماء الركيَّة قطعًا وقطاعًا نقص"<sup>897</sup> ، الهادة طويلة ، وحده الناظم بأنه حذف ساكن من وزنه وتسكين ما قبله وهي عبارة قاصرة وكان حقه أن يقول حذف آخر الودت المجموع وتسكين م قبله ومثاله فاعلن تحذف نونه وتسكن لامه فينقل إلى فعلن ، ومستفعلن المجموع الودت تحذف نونه وتسكن لامه فينقل إلى مفعولن في هذين يدخل وفي متفاعلن ويدخل مع الحذف في فاعلاتن وفعلولن ويسمى البتر ، ووجه التسمية أنَّ الودت لها نقص منه أشبه وتد الخشب إذا قطع فكان (النقص)<sup>898</sup> هنا كالقطع هناك ، أو أشبه ما قطع منه شيء من أوتاد الخشب . (حذ) استعمله الناظم مدغمًا للضرورة وهو واجب الفك لفتح عينه ، قال الجوهري: "الحذف خفة الذنب بغير أحد وقطاة حذاء خَفَّ ريش ذنبها ورجل أخذ خفيف اليد ، قال الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة: أوليت العراق وراقديه فزار يا أحد يد القميص ، ويمين حذا حلفها صاحبها بسرعة ومن قاله بالجيم يذهب إلى انه جذها جذ العير الصليانة ورحم حذا وجذا وعن الفراء إذا لم توصل والحذف في العروض من باب الكامل اسقاط "[66] الودت عن عجز متفاعلن فيبقى متفا ، فينقل إلى فعلن والقصيدة حذاء وقرب خبر حاذي أي سريع مثل حثاث . وكنى الفرزدق بقوله أحد يد القميص عن قصر كمه تشميرا للسرقة ، وحده الناظم بأنه حذف وتد مجموع من الكامل كما قال الجوهري ، ووجه التسمية أنَّ الجزء لها حذف وتده صار قصيرا أو خفيفا لخفة النطق به أو شبه ما قطع منه بقطع الذنب أو خفته ، وسماه صاحب "العقد" وابن السيد الجدد بالجيم ودالين مهملين من الجد وهو القطع ، والأول أكثر كما هو في عروض الخليل ، قال الشريف: "وأتى به الناظم مسكن العين ، فأما أن يكون بالذال المعجمة وسكن العين المفتوحة ضرورة وتجشم ذلك على قبحه ، وأما أن يكون بالذال المهملة وسماه جذًا لأنَّ الجد القطع ، وإنما أخذ العرضيون الجدد بفتح الدال منه "<sup>899</sup> وظاهر كلام الناظم اختصاصه بالكامل ، وقال ابن بري لا يدخل إلا في مستفعلن المجموع الودت ومتفاعلن ويجوز في فاعلن إلا أنه لم يسمع . (سلم) بفتح اللام معناه قطع الأذنين وبسكونها مصدر وهو فعل الفاعل كما نطق به الناظم ، قال الجوهري: "رجل أصلم أي مستأصل الأذنين ، وصلت أذنه أصلمها صلما استأصلتها ومصلم الأذنين إذا اقتطعتا من أصولهما والظليم مصلم الأذنين كأنه مستأصلهما خلقة "<sup>900</sup> ، ويطلق أيضا على اعتلال الأذن ، وحده الناظم بأنه حذف وتد مفروق ولا يكون إلا في السريع كما ذكر ومحل مفعولات بحذف وتده ، فيبقى مفعو فينقل إلى فعلن ساكن العين ، شبه حذف لاث من الجزء لإشرافحروفه على بقية الجزء بقطع الذن التي هي عضو مشرف وقياس قولهم أصلم أن يكون صلم بفتح اللام ، وتسكين الناظم له ضرورة ولم يحفظ فعله . (وقف) مصدر معناه الحبس ، قال الجوهري: "وقفت الدابة تقف وقوفا ووقفتها أنا يتعدى ولا يتعدى ووقفت الدار للمساكين وقفا وواوقفتها بالألف لغة رديئة ، ولا يقال أوقفت إلا عن أمر كنت فيه ، أي أقفلت كذا وكل شيء يمسك عنه "

- المصدر نفسه 794 / 2<sup>896</sup>

- الصحاح 3 / 1266<sup>897</sup>

- مطموسة في (و)<sup>898</sup>

- شرح الخرجية<sup>899</sup>

- الصحاح<sup>900</sup>

<sup>901</sup>، وحده الناظم بأنه تسكين السابغ المتحرك ووجه التسمية أن آخر الجزء حبس عن الحركة كحبس الدابة عن المسير والدَّار عن البيع، ولا يدخل إلا مفعولات فينقل على مفعولان. (كشف) معناه اظهار، قال الجوهري: "كشفت الشيء فانكشف وتكشف، يقال تَكَشَّفَ البرق إذا ملأ السماء، وكاشفة بالعداوة بادأه بها، ويقال في الحديث: "لو تكاشفتهم ما تدافنتم" أي لو انكشف عيب (بعضكم) <sup>902</sup> لبعض <sup>903</sup>." وحده الناظم بأنه إسقاط السابغ المتحرك، ولا يدخل إلا مفعولات كالوقوف، نحذف تاءه فينقل إلى مفعولن، قال ابن بري: "وسمي مكشوفاً لأنَّ أوَّل الودت لفظه لفظ السبب غير أنَّ وقوع التاء بعده منع أن يكون سبباً فإذا حذفت منه التاء انكشف وصار سبباً". (الخرم) قال الجوهري: "مصدر خَرَمْتُ الخَزَرَ أَخْرَمُهُ بالكسر أَثْمُتُهُ. وما خرمت شيئاً ما نقصت وما قطعت، وما خرم الدليل عن الطريق ما عدل، ورجل أكرم بين الخرم وهو الذي قطعت وتره أنفه وطرفاً أنفه لا يبلغ الجذع، والآخر أيضاً المثقوب الأذن، وقد انخرم ثقبه انشَقَّ فهو أكرم وذلك الموضع الخَرَمَةُ" <sup>904</sup>. وحده عند الناظم حذف حرف من أوَّل الودت المجموع الكائن في الصدر، وقال ابن السَّكَّاط: "هو حذف أوَّل حرف من الجزء" ويعني الجزء الأوَّل من البيت، وقد يكون في أوَّل النصف الثاني، ووجه التسمية أنه شبه حذف أول حرف من الجزء بخرم الأنف، لأنَّ أنف الشيء أوَّلُه ولا يدخل إلا في ثلاثة أجزاء فَعُولن، ومفاعيلن، ومفاعِلتن، لأنَّ الخرم لا يكون إلا في أوائل الأوتاد المجموعة ولا يوجد ما أوَّلُه وتد مجموع غيرها، وإنَّما اختَصَّ الودت لأنَّ حذف أول السبب الخفيف يؤدي إلى الابتداء بالسَّاكن، والثقل يسكن بالإضمار فيعود خفيفاً، واستدلَّ الفارسي في "الإيضاح" على منع الابتداء بالسَّاكن، بأنهم لم يخرموا متفاعِلن كما خرّموا فَعُولن، لأنَّ متفاعِلن يسكن ثانيه فلو خرم لأدَّى إلى الابتداء بالسَّاكن، واستدلَّ بعضهم على جوازه في متفاعِلن بقول الزبيري <sup>905</sup>:

كانت قديماً لا يرام حريمها \* تنكبوا عن بطن مكة إنها

ولم يعيش بعد الإياب سقيمها \* ستون ألفاً لم يؤبوا أرضهم

فخرم أوَّل البيت وأل النصف الثاني من البيت الثاني، واعترض باحتمال كونه وقصاً، وجوّز التبريزي <sup>906</sup> خرم السبب إذا زحف وصار يشبه الودت <sup>907</sup>، وحكاه ابن رشيق في "العمدة" <sup>908</sup>، وهذا في مثل متفاعِلن يدخله الوقص، ومستفعلن يدخله الخبن واستدلَّ لهذا بما هو من القلّة، بحيث لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه، وفي بعضه تراخ في الرواية.

(انفرا) معناه انقطع، قال الجوهري: "فريت الشيء أفريه فَرِيّاً قطعته لأصله، وفريت المزادة خلقتها وصنعتها وفريت الأرض سرتها وقطعتها، وأفريت الأوداج قطعتها، والشيء سققته فانفري وتَفَرَّى انشق، يقال تفري الليل عن (صبحه) <sup>909</sup>. وأفري الذئب بطن [66] الشاة، الكسائي: أفريت الأديم قطعته للإصلاح، وتَفَرَّت الأرض بالعيون انبجست" <sup>910</sup>، ويشبه ان يقال لها كانت هذه المحذوفات عللاً وهي كلها حسنة عند الخليل على ما تقدّم عنه في مقدّمة

<sup>901</sup> - الصحاح

<sup>902</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>903</sup> - الصحاح 4/ 1421

<sup>904</sup> - المصدر نفسه 5/ 1910

<sup>905</sup> - هو عبد الله الزبيري بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم بن عمرو بن النضر بن كنانة، شاعر مفلح خبيث، كان مؤذياً لرسول الله

ﷺ بلسانه، ثم أسلم واعتذر إليه. ينظر ترجمته في: المؤلف والمختلف 194

<sup>906</sup> - هو أبو زكريا يحيى بن علي بن مُجَّد بن حسن بن بسطام الشيباني، الخطيب التبريزي، أحد الأعلام، أخذ الأدب عن أبي العلاء

المعري، وعبيد الله بن الرّفي. توفي سنة 502 هـ. سير أعلام النبلاء 12 / 155

<sup>907</sup> - التبريزي، الكافي في العروض والقوافي ص 23

<sup>908</sup> - ابن الرشيق، العمدة في صناعة الشعر 2 / 305

<sup>909</sup> - جاء في (س) الصباح، ثم استدرکها الكاتب في الهامش بصبحه

<sup>910</sup> - الصحاح 6 / 2454

الزحاف المنفرد، كانت قطعاً للإصلاح فعبر الناظم عنها بانفرا على ما ذكر الكسائي. (مواقع) جمع موقع أي المواضع التي توجد فيها هذه الأنواع النقص المذكورة قبل، قال الجوهري: "مواقع الغيث مساقطة، يقال وقع الشيء موقعاً، وموقعاً الطائر بفتح الفاء الموضع الذي يقع عليه، وموقعاً البازي الموضع الذي يألفه فيقع عليه، والوقع بالتسكين المكان المرتفع من الجبل عن أبي عمر"<sup>911</sup>، وباقي ألفاظ البيت تقدم تفسيرها.

## التركيب

يقول إن التغيير اللاحق للأجزاء التفعيل سواء كان بالزيادة أو النقص وليس من التغيير الزحافي الذي مضى في ثاني الأسباب سمّه علة، فرقاً بالتسمية بين اللقبين لذوي العقول لأجل افتراق حقيقتي مدلولهما فتغيير العلة لا يكون في ثاني السبب بل يكون كله خاصة أو فيه مع بعض سبب آخر أو في كل وتد أو في بعضه، أو في سبب و بعض وتد، وما في الوجد قد يكون أوله كالخرم، أو وسطه كأنه تشعيت، أو آخره وهو كثير، وتكون العلة بزيادة ونقص كما ذكر واختلف في اشتراط اللزوم فيها، وعليه ينبني عدّ الخرم والتشعيت والخرم منها، فمن لم يشترط اللزوم كالناظم عدّها من العلل لكونها في وتد، ومن اشترطه عدّها من الزحاف، وبدأ الناظم بذكر الزيادة جرياً على عادته في مراعاة اللّف والنشر المرتّب لأنه قدّم ذكر الزيادة ففي البيت الأول، فقال فزد سبباً خفيفاً في غابة البحر الكامل، وهي ضربه الذي هو آخر جزء منه، من بعد جزء الكامل المذكور تقدّم تلك الزيادة فلا تدخله إلا بعد جزءه، أو من بعد جزء تقدّم للكامل على تلك الزيادة وهو إسقاط جزأين منه فيصير مربعاً، وتلك الزيادة لترفيله أي لتدخله العلة المسماة بالترفيل، ويقال للجزء الذي زيد عليه ذلك السبب مرّلاً، فخرج من هذا أن أركان الترفيل أو شروطه أشياء منها، أن يكون بزيادة سبب خفيف لا بغيره من الثقيل أو الوجد أو الحرف منها أن يختصّ بالكامل ولا يدخل غيره من البحور، ومنها أن يكون في مجزؤه، أي في مربّعه لا في تامه وهو مسدّسه ومنها أن يكون في غايته، وهو ضربه لا في عروضه ولا في حشوّه. فإن قلت ومنها أن يكون في آخر وتد مجموع ولم ينبّه عليه الناظم، قلت كونه في غايته يستلزمه لأنّه متفاعِلن وآخره وتد مجموع ويقال ذلك للشعر أيضاً، وبيته:

فَلَمْ نَزَعْتَ وَأَنْتَ آخِرُ \* وَلَقَدْ سَبَقَتْهُمْ إِلَيَّ

تقطيعه: ولقد سبق تهمو إليّ يَفْلَم نزع توأنت أآخر

تفعيله: متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن.

ثم قال وذيل مجزوء البسيط والكامل بزيادة حرف ساكن ثامناً للجزء، أي تصوير به حروف الجزء ثمانية، ويقال لتلك الزيادة الإذالة أو التذيل، وللجزء بسميها مزال أو مزيل، وخرج من كلامه أيضاً أن التذيل لا يكون بزيادة متحرك ولا بأكثر من حرف، وأنه لا يكون إلا في مربع الكامل ومسدّس البسيط، وهما مجزوءهما لا في مسدّس الكامل ومثمن البسيط وهما تاماهما.

فإن قلت، ولا يكون إلا في آخر وتد مجموع وفي آخر جزء، ولم ينبّه على ذلك الناظم، قلت لما قال في البيت قبله بغايته ولم ينسخه بذكر محل آخر، علم أنّ ما يذكر بعد ذلك من الزيادة محلها الغاية، حتى يذكر خلاف ذلك كما

<sup>911</sup> - الصحاح 3/ 1301

<sup>912</sup> - البيت للحطيئة في ديوانه 58، من قصيدة يمدح فيها بغيسا ويهجو الزبرقان مطلعها:

لِي يَوْمَ نَاطِرَةِ بَوَاكِرٍ. ورد البيت في: عروض ابن جني 66، وفي رفع حاجب العيون الغامزة 89، وذكره التبريزي \* أشاقتك أطفان للي في الكافي بلا نسبة 46، وفي رفع حاجب العيون الغامزة 89

تقدم في تسديس الدوائر، ويدل عليه قوله بعد، وإن زدت صدر الشطر فعلم أن الزيادة التي تقدّمت إنما هي في الغاية، أيضا قوله بعد في العلل مواقعها أعجاز الأجزاء، وإذا كان محلّه الضرب علم أنه لاحق بوتد مجموع، لأنه مستفعلن في البسيط، ومتفاعِلن في الكامل، ومما ينبّه على أن محله الآخر تسميته كما تقدّم أنه مأخوذ من ذيل الفرس، والأوّل أولى، وبيته في البسيط:

سعد بن زيد وعمرا من تميم \*<sup>913</sup> إنا ذمنا على ما خيّلت

سعد بن زي دن وعم رن من تميم \*<sup>تقطيعه</sup>: إنا ذمنا ناعلا ما خيّلت

مستفعلن فاعِلن مستفعلن \*<sup>تفعيله</sup>: مستفعلن فاعِلن مستفعلن

وبيته في الكامل:

أبدًا بمختلف الرياح \*<sup>914</sup> جدث يكون مقامه

أبدن بمخ تلفر رباح \*<sup>تقطيعه</sup>: حدثن يكو ن مقامهم

متفاعِلن متفاعِلان \*<sup>تفعيله</sup>: متفاعِلن متفاعِلن

ثم قال، وسبغ أي وزد ذلك الحرف الساكن الثامن في آخر مجزوء الرمل الذي يحل بك لتسبيغ بتلك الزيادة الجزء الذي لحقته أو البحر نوقال للزيادة التسبيغ وللجزء مسبغ وتعيين محله وأركانه أو شروطه من كلام الناظم كما تقدّم في التذييل إلا أن [و67] هذا يلحق السبب وذلك يلحق الوتد، وعلم ذلك حين ذكر الناظم أنه يلحق الغاية وغاية الرمل سبب خفيف، وبيته:

رُبعا بفسفان \*<sup>915</sup> يا خليلي أربعا فاستخيرا

تخبرا رس من بعسفان \*<sup>تقطيعه</sup>: يا خليلي يربعا فس

فاعلاتن فاعلاتان \*<sup>تفعيله</sup>: فاعلاتن فاعلاتن

ثم قال وإن زدت (البيت) <sup>916</sup> هذا نوع من زيادة العلة، وهي التي تكون في الصدر خلاف التي تقدمت فإنها تكون في الغاية والمتقدمة لازمة لقوله وذيل وسبغ فأتى فيهما بصيغة الأمر وهو للوجوب وهذه جائزة لقوله وإن زدت فأتى بصيغة الشرط المقتضية إن ذلك لاختيار الناطق، فقال غن زدت في أول شطر من البيت، أمّا الشطر الأول والثاني وعلم ذلك لإطلاقه الشطر ولم يقيد بأول ولا ثان أقل من خمسة أحرف، فذلك الفعل الذي هو الزيادة هو المسمى خزما بالخاء، والزاي المعجمتين وهو أقبح علة ترى في الشعر، ولذلك لم يجز للمولد استعماله وشمل قوله ما دون خمسة زيادة حرف واحد من حروف المعاني، أو كلمة من حرفين أو ثلاثة أو أربعة، والحرف الواحد إن لم يكن من نفس الكلمة

- البيت مروى عن أبي الأسود بن يعفر، ورد في عروض ابن جني 54، وعروض الورقة 27، الكافي في العروض والقوافي 32، كنوز الرامزة <sup>913</sup>

80

- البيت بلا نسبة في عروض ابن جني 67، وعروض الورقة 39، الكافي 47، كنوز الرامزة 89، شرح الشریف على الخزرجية 122. <sup>914</sup>

- البيت بلا نسبة في: عروض ابن جني 80، وعروض الورقة 54، الكافي 63، شرح الشریف 123، كنوز الرامزة 99. <sup>915</sup>

- سقط ما بين قوسين من (س) <sup>916</sup>



فجائز اتفاقا، وإن جعل من نفس الكلمة والغرض أن الوزن يزيد به، فأجازه بعضهم وهو ظاهر التّظم، ونقل بعضهم الإجماع على منعه، مثال خزم أول الشطرين بحرف:

كبير أناس في بجاد مزمل<sup>917</sup> \* وكأَنَّ أبانا في أفانين ودقة

- فزاد الواو و بحرفين -

أجفى وتغلق دوني الأبواب<sup>918</sup> \* يا مطر بن ناجية بن سامة إنني

— فزاد ياء وبثلاثة (أحرف)<sup>919</sup> -

إمامهم للمُنكَرَاتِ ولِلْعَدْرِ<sup>920 921</sup> \* لَقَدْ عَجِبْتُ لِقَوْمٍ أَسْلَمُوا بَعْدَ عَزِّهِمْ

فزاد لقد وبأربعة أحرف

فإن الموت لاقبكا<sup>922</sup> \* اشدّد حيازمك للموت

إذا حلّ بواديكا \* ولا تجزع من الموت

فزاد اشدّد وهو غاية ما سمع، ومن مجيئه في أول النصف الثاني بزيادة حرف

بِكُلِّ مَلُتُومٍ إِذَا صَبَّ هَمَلٌ<sup>923 924</sup> \* وَالْهَبَانِيقُ قِيَامٌ حَوْلَنَا

فزاد الباء مع كل، والهبانيق جمع هنيق الوصيف ومثله

ويعلم الجاهل مني ما علم<sup>925</sup> \* كلما رابك مني رائب

فزاد الواو وبحرفين

بل لا يرى إلا اعتلما \* بل بريقابت أرقبه

فزاد بل في أول النصف الثاني وبثلاثة

حقّد إذا تذكرت الأقوال والكلم \* الفخر أوله جهل وآخره

فزاد حقّد وربما جاء الخزم بحرف في أول النصف الأول، وحرفين في أول النصف الثاني، قول طرفة :

- صدر بيت من معلقة امرؤ القيس، شرح القصائد السبع للأنباري 106، ديوانه "كَأَنَّ في أفانين ودقه"، عن الجامع في العروض<sup>917</sup> والقوافي 181

- ورد البيت بلا نسبة في الجامع في علم العروض والقوافي 183، وكنوز الرامزة 63، وكتاب في علم العروض 182. وجاء شطره الأول<sup>918</sup> كالآتي: يا مطر بن ناجية بن ذروة إنني ....

- سقط ما بين قوسين من (و)<sup>919</sup>

- جاء في الحاشية من (س) قوله: من الطويل<sup>920</sup>

- البيت لكعب بن مالك، وهو بيت مفرد قاله في رثاء عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهو في ديوانه 210<sup>921</sup>

- جاء في الحاشية من (س) قوله: "من مجزوء الهزج، وقائله الإمام علي رضي الله عنه كما في السيّد". والبيت ثابت في ديوانه 115<sup>922</sup>

- جاء في الحاشية من (س): من مجزوء الرمل<sup>923</sup>

- ديوان لبّيد، تحقيق إحسان عباس، الكويت 1962، ص 196<sup>924</sup>

- ورد البيت بلا نسبة في كتاب في علم العروض 182، وكنوز الرامزة 64، والجامع في العروض والقوافي 182.<sup>925</sup>

إذ لا يضرُّ معدِّمًا عدمه<sup>926</sup> \* أتذكرون إذ نقاتلكم

فزاد الهمزة في الأول وإذ في الثاني ويروي هل تذكرون فيكون بحرفين فيهما، وقد يتوالى الخزم في الأبيات القليلة واستحسنه الزجاج<sup>928</sup> إذا كانت منسوقة بحرف العطف، وحكي عن النحاس عن ابن كيسان أنه كان ينشد قول امرئ القيس:

وكأنّ ذري رأس المجيمين غدوه<sup>929</sup> \* وكان أبانا في أفانين ودقه

وكان سباعا فيه غرتي عزته

كلها مسبوقة بالواو ولا يقع الخزم حشوا اتفاقا، إلا في شذوذ، أنشد الزجاج:

يَا نَفْسُ لَسْتُ بِحَالِدِهِ<sup>930</sup> \* يَا نَفْسُ أَكَلًا واضْطِجَاعًا

فزاد ياء في حشو النصف الثاني، وخزم به عن الوزن وصوابه بحذف ياء الثانية، ولا يصح أن يكون ذلك ترفيلا في العروض، لأنه لم يسمع له نظير فيحمل عليه، قال ابن بري: وحكى الشيخ أبو بكر اجتماع الخرم بالراء والخزم بالزاي في ومن رغبة يوما إلى غير مرغب \* قوله: ألا يا عائذا بالله من سرف الغنى

فزاد إلا وخرم فعولن فقال يا عا ووزنه فعُلن، والأصل فعولن، ويروى أيا عائذا وهو الصحيح فيكون سالما منهما، قال الزجاج إنما أجازوا الخرم وهو زيادة على الوزن كما أجازوا زيادة حرف المعاني في الكلام والمعنى مستقل دونه نحو ﴿فبما رحمة﴾<sup>931</sup> ولئلا يعلم، ثم قال وحذف البيت لما فرغ من ذكر علل الزيادة اللازمة والجائزة، أخذ يذكر علل النقص اللازمة والزائدة، فبدأ باللازمة وهي ما ذكر في هذا البيت إلا الخرم، وهذه الألقاب من قوله حذف إلى قوله الخرم تقدّم حدّها كلها في المفردات، وسيأتي للناظم في التفصيل وحذف مبتدأ وما بعده معطوفات عليه، فما صرح فيه بالعاطف ظاهر وغيره على تقديره وما انفرا خبر، والظاهر من هذه الأسماء أنها الألقاب على معانيها لا مصادر، فما هي الخبر بلا تقدير محذوف، وهي موصولة أو نكرة موصوفة، أي هذه المذكورات ما انقطع من الأجزاء من الحروف أو ألفاظ انقطعت من الأجزاء، ويجوز أن تكون المذكورات مصادر وما على الوجهين خبرها على حذف مضاف أي حذف ما انفرد، وعلى الإعرابين فالكلام من المجاز، أمّا على الأول فلاستعمال المصادر استعمال الأسماء، وأمّا على الثاني فللاضممار لكن باب غير الإضممار في المجاز أكثر فكان أولى وصح الابتداء بهذه [و68] الأسماء وإن كانت نكرات، إمّا لأنّ المراد بها الحقائق أو التقسيم أو لأنها معطوفة، أو يقدر بعد كل واحد منها محذوف إما صفة له أو معمول له، أي وحذف من الجزء وقطف منه وكذا إلى آخرها، وعلى الجزء يعود ضمير حدّه.

وقوله مواقعها البيت يعني أنّ العلل الزائدة والناقصة لازمة أو جائزة إنما محلها أواخر الأجزاء، إذا كانت تلك الأجزاء أعاريض أو ضروبا، ولا تدخل في أوائل الأجزاء مطلقا ولا في أواخرها إن كانت حشوا، وهذا البيت وقع في أكثر النسخ في هذا المحل، ووقع في بعض النسخ المروية أثر البيت الأول من هذا الفصل، وهو قوله و ما لم يكن و كلا

<sup>926</sup> - جاء في الحاشية من (س) قوله: من المديد

<sup>927</sup> - البيت لطرفة في ديوان 184.

<sup>928</sup> - الزجاج، كتاب العروض 59.

<sup>929</sup> - البيت منسوب لامرئ القيس، كذا ورد في كتاب الوجه الجميل في علم الخليل، نظم مُجد القرشي الآثاري، تحقيق هلال ناجي. عالم الكتب بيروت لبنان 1998م، ص 63، لكنني لم أعثر عليه في ديوان امرؤ القيس،

- البيت دون عزو في كنوز الرامزة 64، وكتاب في علم العروض 183، و الجامع في العروض والقوافي 183<sup>930</sup>

<sup>931</sup> - آل عمران: 159.

النسختين مناسب ، لا يقال يترجّح ما في أكثر النسخ لأنّ تقديمه من التصديق قبل التّصور ، فإنه لم يقدم بيان العلل لأننا نقول تصورها إجمالاً تقدّم لأنه مستفاد من الحروف ، ذلك كاف في الحكم عليها ولقائل أن يقول استثناء الخرم مرجح لنسخة التأخير لتوقف معقوليته على التمام ، على تفصيل القول فيه وفي غيره ولا يكفي في ذلك معرفتها إجمالاً وفيه نظر ، لأن معقوليته على التمام إنما تتأتى بما يذكر بعد ، ثم استثنى التّأظم من العلل التي حكم عليها بأن محلها الأعجاز الخرم ، فإنه لا يكون في ابتداء الجزء لا في عجزه وفي الصدر كما سيأتي لا في العجز ، ولا في الحشو بل في أول الصدر ، وقد يأتي في أول العجز فالأعراض التي تلحق الأجزاء كانت مما استعملته العرب ، أو مما أثبتته الخليل ليطرّد له فكّ الدوائر على ثلاثة أقسام ، قسم يلحق ثواني الأسباب ولا يكون إلا في حشو الأبيات وهو الزحاف ، وقسم يلحق الأوتاد خاصة وتنفرد به المبادئ وهو الخرم ، وقسم يلحق الأوتاد والأسباب معا وتنفرد به أعاريض الأبيات وضروبها وهو العلل ، وفي بعض النسخ في ابتداء جار ومجرور وهو خبر مبتدأ محذوف ، أي فموقعه في ابتداء أجزاء البيت ، وفي بعضها فابتداء بقاء العطف وهو إما خبر لمحذوف أيضاً أي فمحلّه ابتداء البيت كالأول أو مبتدأ والخبر محذوف ، أي فابتداء محلّه ، وابتداء وإن كانت نكرة لكن المراد به الحقيقة أي الصدر المقابل للعجز ، وإن أصح الابتداء به .

## تنبيهان :

◆ الأول: الخزم بالزاي المعجمة ضد الخرم بالراء ، ولما كان الأول زيادة جعله الخليل بالزاي ، لزيادتها على الراء بنقطة ، و لما كان الثاني نقصا جعله بالراء .

◆ الثاني: الخزم من أسماء الزحاف لكن لما كان زيادة ألحقه بأسماء الزيادة من العلل ، واختلف في الخرم فذهب جماعة منهم التّأظم إلى أنّه علة ، وذهب الأكثر ومنه ابن السقاط إلى أنه زحاف ، (واضطرب فيه قول الخليل فظاهر ما فيه الفرش من عروضه أنه زحاف)<sup>932</sup> لكنه ذكرت عد ذلك أن محل العلل أربعة

ابتداء وفصل وغاية واعتماد ، والابتداء عنده الجزء الذي يدخله الخرم فهو عنده علة على هذا ، ومثال الخلاف أي أرجح فمن نظر إلى انه في الأوتاد جعله علة ، ومن نظر أنه لا يلزم جعله زحافا واختلف في مسوغة مع أنه يخرج عن الوزن ، فقال الأخفش من أجل أن في كل بيتين سكة<sup>933</sup> فكان المحذوف يعادلها ولا خفاء بضعفه ، وقيل لأنه أو البيت يقابل التّرثم المزيد في آخره وضعف بوجوده حيث لا ترثم نحو:

وكان العيش عاربه \* أدوا ما استعاروه

وفي هذا التضعيف ضعف ، وقال الزجاج لأنّ أول البيت مفتتح الوزن فينطق به كيف اتفق ، إذ لا يشعر بوزنه إلا بعد ذلك ، وقال ابن رشيق لأن العربي يتكلم بغير الشعر ثم يبدو له فيصرفه للشعر ، فمن هنا احتمل لهم وقبح على غيرهم حتى عيب على أبي تمام قوله:

هنّ عوادي يوسف وصواحيه<sup>935</sup> (مع الذّ أولى بالعرب)<sup>936</sup> ، وتنكير علة للحقيقة ، وكذا كامل وجزء ورمل وخرم وكل منكر في قوله وحذف البيت وعروضا وضربا ، ويحتمل تنكير جزء للنوعية ويضعف ذلك في رمل عند إمعان النظر وتنكير فرقا وسببا للنوعية ، وال في النقص نائبة عن الضمير أو الضمير محذوف ، وفي النهي والسكن والمجزوء وال شطر

<sup>932</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>933</sup> - سقطت من (س)

<sup>934</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض ابن جني 73 ، عروض الورقة 41 ، الكافي في العروض والقوافي 56 ، كنوز الرامزة 93 ، الجامع في العروض

والقوافي 129 ، وفيها (كذلك) بدل (كان)

<sup>935</sup> - البيت لأبي تمام في العمدة 141 / 1

<sup>936</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

والقطع والخرم والأجزاء للجنس أو الحقيقة وفي الخرم ثانيا للعهد، وهي في الأجزاء محتملة له أيضا، والإضافات الواقعة في الأبيات كلها للاختصاص، وقوله ادع بعله زيادته من الإطناب للبيان بعد الإجمال، وكذا الترفيل كامل بغايته وتقدم القول في أسماء الألقاب أي من المجاز أو حقائق عرفية، وإن كانت مجازات فالعلاقات تقدمت في وجوه التسميات، وقال الشريف "إنما عبر بانفرد عن الحذف، لأن جميع ما ذكر في البيت علل نقص، جعل ما حذف لأجلها من الجزء بمثابة ما قطع منه وقرئ تمثيلا".<sup>937</sup>

وفي زيادته والنقص طباق ومراعاة نظير من وجه، وفي إعجاز وابتداء وعروضا وضربا طباق، ولا تخلو ألفاظ أكثر الأبيات هذه عن مراعاة النظير، وفي بعض الأبيات نوع من التقسيم وفي [69] وإن زدت البيت الجمع وكذا في البيت بعده ولا يبعد أن يكون قوله في البتداء من التقسيم المسمى بالإرصاد.<sup>938</sup>

## الإعراب

ما من قوله ما لم موصولة، أو نكرة موصوفة أي التغيير الذي أو تغييرا لم يكن وهي مفعول أول بادع، ومفعوله الثاني بعله وتعدى إليه بالباء لأنه بمعنى سم، وما في مّا موصولة أو نكرة موصوفة وزيادته والنقص بدلان من ما مفعول ادع الأول بدل اشتغال وبدل مفصل من مجمل، ويحتمل ما احتملا مرجوحا أن تكون مبتدأ وخبره ادع ومفعوله الأول ضمير محذوف يعود على المبتدأ هو الرابط، وزيادته والنقص بدلان منه، (وفرقا مفعول من اجل، ولذي النهي متعلق به أو صفة له فيتعلق بمحذوف)<sup>939</sup> ويحتمل أن يكون زيادته مفعول ادع، والجملة خبر ما وهذا أقل تكلفا ويحمل أن يكون فرقا حالا من فاعل ادع، فعلى رأي من يراه حالا بنفسه فلذي النهي متعلق به أو صفة له، وعلى رأي من يجعل الحال فعلا محذوفا هو العامل في المصدر فاللام متعلقة بالفعل مبنية للفاعل المفروق نحو تبا لزيد، أو المفعول المفروق له نحو سقيا لك، ولا تكون على هذا التقوى صفة للمصدر لأنه نائب عن فعله، والفعل لا يوصف و لك أن تعلقها بأعني أو تقرر إرادتي لدوي فيكون في البيت ثلاث جمل فزد جملة معطوفة على جملة ادع، ولترفيل متعلق بزد واللام للتعليل، وكذا بغايته والباء للظرفية، وكذا ومن بعد ومن لا ابتداء الغاية وله إما صفة لجزء، وكذا جملة اهتدى أو له متعلق باهتدى والجملة صفة لجزء ومجزوء مفعول يفعل محذوف يفسره ذيله المتأخر من باب الاشتغال، والجملة معطوفة على زد ويجوز رفع مجزوء على أنه مبتدأ خبره ذيله والنصب أرجح، وجملة عرا صفة لرمل، أو حال من المجزوء وبه يتعلق في رمل وجملة وهو أقبح ما يرى جملة مستأنفة، وقوله وحذف البيت تقدم إعرابه ومواقعها مبتدأ، وأعجاز الأجزاء خبره أو أعجاز الأجزاء مبتدأ ومواقعها خبر وعروضا ضربا حالان من فاعل أنت، وهو ضمير الأجزاء وهما وإن كانا جامدين إلا أنهما مؤولان بالمشق من غير ما وجه، ونصبهما على الظرفية ضعيف لأنه يكون المعنى إن أتت الأجزاء في الأجزاء، لأن العروض والضرب من الأجزاء ومن جوز ذلك قال العروض آخر النصف الأول والضرب آخر الثاني فكأنه قال إن أتت الأجزاء آخر النصفين ولو صرح به لكان ظرفا حقيقة.

قلت هو إن كان ظرفا لكن آخر النصفين غير الجزأين وهما العروض والضرب، (فإن كان منظوفهما العروض والضرب)<sup>940</sup> اتحد الظرف والمنظوف، وإن كان غيرهما لزم أن يحل في العروض والضرب، أو في محلها ما ليس منهما كالصدر أو الحشو وذلك باطل لاجتماع الضدين فتأمله وجواب إن أتت محذوف لدلالة الجملة المتقدمة عليه، أي

<sup>937</sup> - شرح القصيدة الخرزجية 125

<sup>938</sup> - وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إذا عرف الروي. وسمى التسهيم، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظِلَّهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾. إنعام فوال عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة 60/1

<sup>939</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>940</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

فمواقعها أعجاز الأجزاء، والخرم منصوب على الاستثناء بعد أو لا يصح جره بها في الأكثر لاقترانها بها ، وفي ابتداء تقدّم إعرابه.

## المتن

به اثر سكن بد والأثقل انتفى \* ففي حاسوبك الحذف للخف وأقطفن  
وتسكين حرف قبله إذ حكي العصي \* وحسبك فيها القصر حذفك ساكنا  
وفي وتد هذا وجهز له حوى \* كذا القطع لكن ذاك من سبب جرى  
وإلا فصلم والسريع به ارتدى \* وحذفك مجموعا دو احدى كامل  
فاسكن وأسقط بحر طي ول الهدى \* ووقف وكشف في المحرك سابعا  
وقيل المديد اختصّ باسمه في الدعا \* وقطعك للمحذوف بتر بسبب

## الشرح :

## المفردات

(حاسبوك) مراد الناظم منه الرمز بحروفه على البحور التي يدخلها الحذف : فالحاء للرمل والألف للطويل والسين للمتقارب والباء للمديد والواو للهزج والكاف للخفيف ، وهي جملة من فعل وفاعل ومفعول وحاسب فاعل من الحساب وهو العدّ ، قال **الجوهري** : "حَسَبْتُهُ أَحْسَبُهُ بِالضَّمِّ حَسَبًا وَحُسْبَانًا وَحِسَابَةً إِذَا أَعْدَدْتَهُ . والمعدود محسوب وحسب أيضا كنقص بمعنى منقوص وحاسبته من المحاسبة"<sup>941</sup>. (اقطفن) أمر من القطف ، وتقدم معناه لغة واصطلاحا.

(إثر) بكسر الهمزة وتسكين التاء ظرف أي بعده من غير فصل ، قال **الجوهري** : "تقول خرجت في إثره بالكسر أي في أثره ، والأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء وضربة السيف ، وسنن النبي ﷺ آثاره"<sup>942</sup>. (سكن) تقدّم أنه أراد به سكونا أو إسكانا ، والراجح (هنا)<sup>943</sup> الثاني لكنه نطق به كذلك ضرورة ، شبه ترخيم الضرورة أو تصغير الترخيم ولم يسمع كما نطق به . (بد) الباء بمعنى في ، والدال رمز للبحر الذي يدخله القطف ، و أما صورة اللفظة بتقدير أصالة الباء فيحتمل أن يكون أمرا بمعنى فرق بين الحذف والقطف لاشتراكهما في أن كلا منهما حذف سبب خفيف ، واختصاص القطف بتسكين ما قبل المحذوف ، إلا أنه يتوقف على سماع الكسر في مضارعه ، قال **الجوهري** : "بَدَّ يَبْدُهُ بَدًّا ، فَرَّقَهُ وَالتَّبْدِيدُ التَّفْرِيقُ [و70] يقال شمل مُبَدَّدٌ ، وَتَبَدَّدَ الشَّيْءُ تَفَرَّقَ"<sup>944</sup>. (الأثقل) أفعل من ثقل ، وأراد به الثقل لأنه هنا صفة للسبب ، قال **الجوهري** : "الثقل ضد الخفة ، (تقول)<sup>945</sup> منه : ثقل الشيء ثقلا ، كصغر صغرا ، فهو ثقیل"<sup>946</sup>. (انتفى) افتعل من النفي ، مطاوع نفى أي ذهب ، قال **الجوهري** : "نَقَاهُ طَرَدَهُ ، تقول نَقَيْتُهُ فَأَنْتَفَى وَنَفَى أيضا يتعدى ولا يتعدى ، وهذا يُنَافِي ذلك ، وهما يَتَنَافَيَانِ ، والنَّفْوَةُ بالكسر والنَّفِيَةُ كل ما نَفَيْتُهُ ، والنَّفَايَةُ بالضم ما نَفَيْتُهُ من الشيء لرداءته"<sup>947</sup>.

(حسبك) هي حروف رمز على البحور التي يدخلها القصر ، فالحاء للرمل ، والسين للمتقارب والباء للديد والكاف للخفيف ، ومعناها لغة كفلك ، قال **الجوهري** : "حَسَبُكَ دَرَهْمٌ أَيْ كِفَاكٌ ، وهو اسم . وشيء حَسَابٌ أَيْ كَافٌ وَمِنْهُ ﴿عَطَاءٌ حَسَابًا﴾ . وأعطى فأحسب أي أَكْثَرَ ، وحسبا من رجل أي كاف لك من غيره يستوي فيه الواحد وغيره لأنه مصدر نعت بعد

- الصحاح 1/ 109<sup>941</sup>

- الصحاح 2/ 575<sup>942</sup>

- (س) : هذا<sup>943</sup>

- الصحاح 2/ 444<sup>944</sup>

- (و) : ثقل<sup>945</sup>

- الصحاح 4/ 1647<sup>946</sup>

- المصدر نفسه م ، ن 6/ 2513<sup>947</sup>

النكرة ، و حال بعد المعرفة ، ورأيت زيدا حسب بل فتى أي حسبي أو حسبك فلا تنون لإرادة الإضافة ، نحو جاء زيد ليس غير أي ليس غيره<sup>948</sup> ، وغير حكى العصى من ألفاظ البيت تقدّم تفسيره ، فأما (حكي) فمعناه شابه ، قال الجوهري: "حَكَيْتُ عَنْهُ الْكَلَامَ حِكَايَةً وَحَكَوْتُهُ لُغَةً حَكَاهَا أَبُو عُبَيْدَةَ ، وَحَكَيْتُ فِعْلَهُ وَحَاكَيْتُهُ إِذَا فَعَلْتَ مِثْلَ فِعْلِهِ ، وَالْمُحَاكَاةُ الْمِثَالَةُ ، يَقَالُ فُلَانٌ يَحْكِي الشَّمْسَ حُسْنًا وَيَحَاكِيهَا"<sup>949</sup> ، أما (العصى) فمعروفة ، قال الجوهري: "مُؤَنَّثَةٌ ، وَفِي الْمِثْلِ الْعَصَى مِنَ الْعُصْيَةِ ، أَيْ بَعْضُ الْأَمْرِ مِنْ بَعْضٍ ، يَقَالُ عَصَى وَعَصَوَانٌ ، وَالْجَمْعُ عُصَيٌّ وَعِصْيٌ ، وَهُوَ فِعْلٌ وَإِنَّمَا كَسَرَتِ الْعَيْنُ لَهَا بَعْدَهَا ، وَأَعَصَى كَرَمِي وَأَزْمِي ، وَأَلْقَى عَصَاهُ تَرَكَ السَّفَرَ ، وَهَذِهِ عَصَايَ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ أَوَّلَ لَحْنٍ سَمِعَ بِالْعِرَاقِ عَصَاتِي ، وَعَصَوْتُهُ بِالْعَصَى ضَرَبْتُهُ بِهَا"<sup>950</sup> ، وأراد بها الناظم هنا مثال المقصور النحوي . وقوله (كذا) البيت تقدّم تفسير مفرداته غير (جهز) وأراد به الرمز بحروفه على الأبحر التي يدخلها القطع ، فالجيم للبسيط والهاء للكامل والزاي للرجز ، قال بعضهم ويحتمل أن يكون مصدرا لجهزت على القتل ، وأجهزت إذا أسرعت قتله ، وأن يكون فعلا ماضيا مفتوح العين وتسكينها جائز كشهد ، نونه لأنّ مثله إذا سوّى به انصرف . والوجه الثاني فيه تكلف ، ولم يذكر الجوهري الثلاثي نصه "الأصمعي: أجهزت على القتل إذا أسرعت قتله وقد تمت عليه ، ولا تقل أجهزت على الجريح"<sup>951</sup> ، وألفاظ البيت تقدّم تفسيرها إلا السريع فإنه سيأتي . وإلا (ارتدى) وهو افتعل ، قال الجوهري: "تَرَدَّى وَارْتَدَّى أَي لَبَسَ الرِّدَاءَ ، وَالرِّدْيَةُ كَالرِّكْبَةِ مِنَ الرُّكُوبِ ، وَهُوَ حَسَنُ الرِّدْيَةِ ، وَرَدْيَتُهُ تَرَدْيَةٌ ، وَالرِّدَاءُ الَّذِي يَلْبَسُ ، وَتَثْنِيَتُهُ رَدَاءَانٌ وَرِدَاوَانٌ ، وَالْجَمْعُ أَرْدِيَةٌ"<sup>952</sup> ، وزاد غيره التثنية بالياء ، ومصدر ارتدى ارتداء ، وأصل هموته الياء ، وقوله ووقف ألى طي تقدّم تفسيره . (طي) تقدّم أيضا ، والمراد به هنا الرمز بحرفيه على ما يدخله الوقف والكشف من البحور ، فالطاء للسريع والياء للمنسرح . (ل) فعل امر معنى اتبع أو أقرب ، ونظيره على الأول قول الشاطبي: وعند سراط والسراط قتيلا ، وقال الجوهري: "الْوَلِيُّ الْمَطْرُ بَعْدَ الْوَسْمِيِّ ، سَمِيَ وَلِيًّا لِأَنَّهُ يَلِي الْوَسْمِيَّ ، وَوَالِيٌّ بَيْنَهُمْ وَلَاءٌ أَي تَابِعٌ وَتَقَدَّمَ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ فَاقْضَ عَلَى الْوَلَا" <sup>953</sup> زمن الثاني قال الجوهري "الولي القرب والدنو ، يقال تباعدنا بعد ولي وكل مما يليك أي مما يقابرك ، يقال منه وَلِيَّهَ يَلِيهِ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا وَهُوَ شَاءٌ وَأُولَيْتَهُ الشَّيْءُ فَوَلِيَهُ"<sup>954</sup> .

(الهدى) الإرشاد والدلالة ، يذكر ويؤنث يقال هداه الله للدين هدى وهديته الطريق<sup>955</sup> ، والبيت هداية عرفته لغة (الحجازيين)<sup>956</sup> وغيرهم ، يقول إلى الطريق وإلى الدار هدى واهتدى بمعنى انتهى . (بتر) قطع ، قال الجوهري: "بَتَرْتُ الشَّيْءَ بَتْرًا: قَطَعْتُهُ قَبْلَ الْإِتْمَامِ ، وَالْإِتْمَامُ الْإِنْقِطَاعُ ، وَالْبَاتِرُ السِّيفُ الْقَاطِعُ ، وَالْأَبْتَرُ الْمَقْطُوعُ الذَّنْبُ ، وَفَعْلُهُ بَتَرَ بِالْكَسْرِ يَبْتَرُ بَتْرًا ، وَالأَبْتَرُ الَّذِي لَا عَقِبَ لَهُ ، وَكُلُّ أَمْرٍ انْقَطَعَ مِنْ الْخَيْرِ أَثَرُهُ فَهُوَ أَبْتَرٌ"<sup>957</sup> فيتلخص من كلامه أن البتر بإسكان التاء وفتحها القطع ، وعرفه الناظم في الاصطلاح بأن تقطع الجزء المحذوف ، وقد علمت إن الحذف اسقاط سبب خفيف ، والقطع حذف آخر الودت المجموع وتسكين ما قبله ، فإذا اجتمعا سمي ذلك بترا ، ومثال ذلك فاعلاتن يسقط من تن للحذف والألف التي تليه ، ثم تسكن اللام للقطه فيبقى قاعل ينقل إلى فعلن ، وفعولن يحذف منه لن للحذف والواو ثم تسكن العين للقطع فيبقى فع فينقل إلى فل ، ووجه التسمية أن الجزء بعد ما حذف منه أشبه المقطوع الذنب ، فقيل للجزء أبتَر والفعل منه بتر بالكسر لأن أفعل لا يأتي إلا من فعل المكسور العين ، ومصدره فعل بالتحريك ولعل الناظم

<sup>948</sup> - المصدر نفسه 1/ 110

<sup>949</sup> - المصدر نفسه 6/ 2317

<sup>950</sup> - المصدر نفسه 6/ 2428

<sup>951</sup> - المصدر نفسه 3/ 870

<sup>952</sup> - المصدر نفسه 6/ 2355

<sup>953</sup> - المصدر نفسه 6/ 2528

<sup>954</sup> - ينظر: الصحاح 6/ 2529

<sup>955</sup> - ما بين المعقوفتين سقط كلياً من (س)

<sup>956</sup> - (س): الحجاز

<sup>957</sup> - الصحاح 2/ 584

سكنه ضرورة أو راعى من يقول في الجزء المبتور، فإنه من بتر بالفتح والمصدر منه كما نطق به المصنف بتر، ولا يدخل غير هذين الجزأين. (بسبب) الباء الأولى ظرفية فيه بمعنى في، و السين و الباء الأولان رمز على البحرين الذين [و71] يدخلهما البتر، فالسين للمتقارب والباء للمديد، وألغى السين والباء الأخيرين إذ لا يقع بها لبس لتكررها، والسبب لغة قال الجوهري: "المفازة، يقال بلد سَبَسَبَ وسَبَّاسِبُ، وأما السباسب في شعر النابغة<sup>958</sup> فيعني به عيدا لهم"<sup>959</sup>. (المديد) البحر ويأتي إن شاء الله تعالى. (اخْص) بضم التاء مبني للمفعول، قال الجوهري: "خصه بالشيء خصوصاً وخصوصيةً وخصوصيةً والفتح أفصح، وخصيصي إنما يفعل هذا أخصان من الناس أي خواص منهم، والخاصة خلاف العامة واختصه بكذا أي خصه به"<sup>960</sup>، (باسميه) الظاهر أن ضمير اسميه راجع إلى البتر، واسمها هما الاسمان اللذان تركب منهما وهما القطع والحذف، فإذا اجتمعا في الجزء في المديد لم يقل له أبتَر كما يقال لجزء المتقارب إذا اجتمعا فيه، بل يقال فيه محذوف مقطوع فيدعى باسمي البتر مفصلين، وقال بعضهم الضمير عائد على قطع المحذوف وأسماء القطع والحذف. واسميه تثنية اسم وتقدم القول فيه. (الدعاء) ممدود وقصره ضرورة بمعنى التسمية، وتقدم.

## التركيب

لما فرغ من ذكر علل النقص<sup>961</sup> اللازمة على سبيل الإجمال، أخذ يذكر محل كل نوع منها من البحور على سبيل التفصيل، وبدأ بالأول فالأول منها على عادته في مراعاة اللف والنشر المرتب، فقال ففي أبحر حاسوبك يوجد أي يدخل الحذف للسبب الخفيف وأقطفا أي واستعمل القطف بحذف السبب الخفيف لكن بعد تسكين الحرف الذي قبله يليه، وبهذا يفارق الحذف فإنه حذف السبب بلا مزيد، ويكون هذا القطف في بحر الوافر وجزءه مفاعلتن فإذا حذفت سببه الخفيف وهو تن بقي قبله سبب ثقيل وهو عل فإذا سكنت اللام صار سببا خفيفا، وانتفى الثقيل، أو تقول سكنت اللام أولا فانتفى السبب الثقيل ثم حذف السبب بأثر التسكين، وهذه العبارة أجري مع لفظ الناظم فإنه جعل الحذف أثر التسكين والي انتفاء (السبب)<sup>962</sup> الثقيل بتسكين ما قبل المحذوف أشار الناظم بقوله والأثقل انتفى. فإن قلت من أين يعلم أن الحذف وما يذكر بعده إنما يكون في آخر الأجزاء، قلت من قوله مواقعها أعجاز الأجزاء كما تقدم، ويعلم الجزء الذي يدخله الحذف وغيره من العلل من تعيين البحور لكل علة، فتنبه لذلك في كل ما يأتي بعد مما لم يقع فيه بيان من الناظم بالنص على محله، فإن قلت ما الذي دلّ على أنّ باء به بمعنى في، والدال خاصة هو الرمز مع احتمال كون الحرفين رمزا نحو هج المتقدم، وتكون الباء رمزا على المديد أيضا، قلت أجابوا عن هذا بوجهين، أحدهما أنّ القطف كغيره من العلل فلا يلحق إلا العروض أو الضرب، وجزأهما في المديد لكونه لا يستعمل إلا مجزوءا فاعلاتن و ما قبل سببه لا يقبل التسكين ليكون حذف السبب أثره لكونه ليس بمتحرك بل ساكن، الأصل الثاني قوله والأثقل انتفى وما قبل المحذوف من فاعلاتن ليس بسبب فضلا عن كونه ثقيلًا ينتفي بالتسكين بل هو وتد، وأقواهما الثاني يظهر بالتأمل ولا يدعي أنّ القطف عقل وقصر لأنّ فيه تشتيت الحذف، ولعدم تركيب علة من زحفين وعلة، لأنه قبل العقل زحفان وفيه نظر، وأما اعتبار التركيب المعنوي في حاسوبك فقد يقال معناه ففي حاسوبك أو الأمر الذي يقال فيه الملكية أو ذو، والأمر حاسوبك عليه يدخل الحذف إما بترك بعضه ليخف الحساب، أو يتركه بالكلية وهو أخف، وقد يقال في معنى وأقطفن، أي واقطف بذلك الحذف أثر سكون النفس من حركتها واضطرابها على الاستكثار مما يحاسب عليه تفريق أمرها بذلك الاضطراب، والأثقل عليها الذي به يكثر حسابها، انتفى بذلك القطف ولا يخفى ما في هذا من الإشارات. وقوله وحسبك البيت، أي وأبحر حسبك يدخل فيها القصر وهو حذفك ساكنا من سبب في بحر

<sup>958</sup> يُحَيِّونَ بِالرَّيْحَانِ يَوْمَ السَّبَّاسِبِ. \* - قال النابغة: رِقَاقُ النِّعَالِ طَيِّبٌ حُجْرَاتُهُمْ

<sup>959</sup> - الصحاح 1/145

<sup>960</sup> - المصدر نفسه 3/1037

- (س): العلل اللازمة. وصححها الناسخ في الهامش على النحو المذكور أعلاه، بعلل النقص<sup>961</sup>

<sup>962</sup> - سقطت من (س)

الجزء، وتسكين حرف متحرك قبله، وسمي قصر الأجل إن حكى أي شابه العصى وهو المقصور النحوي لأنه سمي مقصوراً في بعض الوجوه لقصره عن ظهور الحركات فيه، فكذا هنا لما التزم تسكين ما قبل المحذوف منع من الحركة فسمي الجزء مقصوراً، والفعل قصراً أو يقال لها حذف من الجزء قصر عن التمام كقصر الاسم المقصور كالعصى عن المدّ، وأما المعنى التركيبي فيشبه أن يقال والذي يكفيك فيه القصر، فاقتصر عليه ولا تتعدى إلى طلب الفضول، ومعالجة تحصيل هذا المطلب بأن تحذف ما تسكن إليه النفس من الآمال البعيدة والاقتصار على وظائف الوقت الذي هو بمثابة تسكين ما قبل المحذوف، وتسمى هذه المعالجة قصراً لمحاكاتهما العصى التي تؤدّب بها الدابة التي لا عقل لها، المشابهة للنفس من حيث هي، وقوله كذا القطع أي هو بحذف الساكن وتسكين ما قبله فالتشبيه والاشارة راجعان إلى الحذف والتسكين لكن ذلك أي مجموع الأمرين المسمى قصراً أجرى أمره أين يشاء، وابتدأ انطلاقه كما يجري الماء من السبب، وهذا أي مجموع الأمرين المسمى قطعاً حاصل في وتد وهذا الفرق بينهما، وأبجر جهاز حوا جميعها القطع، فضمير له عائذ على القطع وفاعل حوا ضمير جهاز أي مدلوله، فلذلك [و 72] وحّد الضمير وإن كان على حذف مضاف، وهو أبجر وعليها في الحقيقة يعود الضمير فكان حقه أن يكون ضمير جمع لكنه أفرد بتأويل مدلول جهاز، ويشبه أن يكون المعنى التركيبي كذا القطع يجب أن يكون فيهما يحسبك، ولما كان القطع أبلغ من القصر لكونه في الأوتاد التي بها بقاء الأسباب وجب أن يكون هناك بحذف بعض الضروريات التي هي بمثابة الأوتاد وحاول هذا الأمر وضابطه الاقتصار على تجهيز الحال وتسهيل دفع الضرورات بما أمكن أن يكون المعنى والإجهاز على النفس، وقتلها سريعاً هو الذي يحوي هذا الأمر الشاق عليها إذ لا تحتمله ما دامت حيّة ولما كان الأول من الأسباب مع بقاء الضروريات كفى في ردعها عنه تأديبها بآلة تشبه العصى، ويحتمل معنى آخر وقوله وحذفك البيت أي حذفك الوند المجموع من الجزء هو الذي سماه العروضيون الحذف، ولا يكون إلا في الكامل فلذلك أضافه إليه، وهي من إضافة المظروف إلى ظرفه نحو مكر الليل وصاحبي السجن وألد الخصام، بمعنى في عند بعضهم، وبمعنى اللام كغيرها عند أكثرهم على طريقة الاتساع، وإن لم يكن الوند المحذوف من الجزء مجموعاً بل مفروقاً سمي ذلك الحذف صلماً والجزء أصلماً وهذا معنى، وإلا فصلم أي وإن لم يكن الوند مجموعاً فاسم حذفه صلماً، وبحر السريع هو الذي ارتدى بهذا الصلماً، أي اشتمل به كما يشتمل بالرداء، وإنما عبر بهذه العبارة لكون اختصّ به كاختصاص الرداء بلباسه، وقوله ووقف البيت أي إن الوقف وهو إسكان الحرف السابع المتحرك، والكشف وهو إسقاطه كائنان في بحري طي أو يدخلان بحري طي، وهذا كان الأصل بحري بالثنائية إلا أنه وحّد للضرورة واعتبار جنسهما، وقوله فاسكن تفسير للوقف وأسقط تفسير للكشف ومحلها مع السابع المتحرك، وهذا على عادته في اللف والنشر المرتب، وإلى هذه المراجعة أشار بقوله ولا الهدى، أي واتبع طريقي التي جعلتها لك إرشاداً ودلالة في مراعاة الترتيب، ولا يبعد أن يكون قصد الأمر باتباع جنس الهدى بالإطلاق في كل معنى فيدخل فيه الأول، أو قصد في الظاهر إلى اتباع جنس الهدى، ووري به اصطلاحه جعلنا الله من المهتدين إلى ما يحبه ويرضاه بمنه وفضله. وقد تقدّم إن محلها مفعولات ولا يكونان في المنسرح إلا مع النهك، وفات الناظم التنبيه على ذلك، وقوله وقطعك للمحذوف البيت، أراد أن يبين في هذا البيت حقيقة البتر ومحلّه من البحور، وهذا اللقب من العلل المركبة لأنه من علتين، فقال وقطعك أي إن الجزء المحذوف كفاعلاتن المحذوف سببه الأخير إذا قطعت بعد الحذف، بأن حذفت الألف التي قبل السبب المحذوف وسكّنت اللام سمي بذلك الفعل بتر كما تقدّم، وهو كائن في بحري سبب كما تقدّم تفسيرهما، فيدخل البتر البحرين جميعاً على رأي الجمهور، وقيل المديد لا يسمى هذا الإعلال فيه بتر بل يختص باسمي علتي البتر، فيقال فيه مقطوع محذوف، وإنما يطلق البتر على هذا التغيير في المتقارب، (وذلك أن جزء المديد الذي يدخله هذا فاعلاتن ويبقى بعده فاعل وهو أكثر الجزء فينقل إلى فعلن)<sup>963</sup> فيبعد إطلاق البتر هنا بخلاف المتقارب فإن جزأه فعولن ويبقى بعد التغيير المذكور فغ، وهو أقل الجزء فينقل إلى فل، ولا خفاء بصحة إطلاق البتر على مثل هذا التغيير، وهذا القول حكى عن الزجاج وعن الخليل أيضاً، وإليه أشار الناظم بقوله وقيل المديد اختصّ

- سقط من (ر) <sup>963</sup>



باسميه في الدعاء يعني بخلاف المتقارب فإنه بقي على تسمية هذا التغيير فيه بتر والجزء أبتر ، وعبرة الناظم غير وافية بالمقصود لأنها توهم ان المديد شارك المتقارب في اسم البتر واختص عنه بزيادة تسميته بالاسمين ، وليس كذلك وال المعرفة في ألفاظ هذه الآيات الستة هي للحقيقة إلا الدّاخل على العصي ، فإن المراد بها حقيقة مثال اللفظ وكذا النكرات الواقعة فيها هي أيضا للحقيقة ، وقوله وحسبك البيت فيه إطناب لأن فيه تفصيلا بعد إجمال وكذا البيت بعده ، وكذا ووقف البيت وارتدى استعارة وقيل تمثيل والآيات كلها من النشر بعد اللف المرتب ، والخف والأثقل من الطباق ، وقوله وحسبك والبيت بعده من التفريق بعد الجمع وحذف البيت فيه التقسيم والطباق المعنوي ، (لأن) <sup>964</sup> وإلا أي وإن كان مفروقا وهو ضد مجموعا ووقف البيت من الجمع والتفريق.

## الإعراب

الحذف مبتدأ وللخف متعلق به ، و في حاسوبك الخبر ويصح كون الحذف فاعلا بفعل محذوف ، أي يدخل أو يحل الحذف ، (واقظن) <sup>965</sup> فعل أمر (مؤكد) <sup>966</sup> بالنون الخفيفة ، وهو من عطف الانشاء على الخبر ، وقد علمت ما فيه وتأويله لتقد نظيره ، وأثر ظرف يحتمل الزمان والمكان ، وسكن مضاف إليه وبه جار ومجرور ، والباء ظرفية كما تقدم وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن الحرفين مفعول بأقظن ولا يصح لأن الباء ليست برمز ، وأثر وبه معمولان لأقظن ، والأثقل انتفى الأظهر أنها جملة مستأنفة ، وحسبك مبتدأ والقصر مبتدأ ثان خبره فيها ، والجملة الصغرى خبر حسبك وهو على حذف مضاف أي وابحر حسبك [و73] ، أو يكون فيها خبر حسبك والقصر فاعل بفيها ، وحذف عطف بيان للقصر أو خبر مبتدأ محذوف ، أي هو والجملة تفسير للقصر لا محل لها من الإعراب ، ساكنا مفعول بحذفك وتسكين حرف عطف على حذفك ، ويجوز نصب تسكين على المفعول معه ، والعامل حذف قبله معمول لتسكين أو صفة لحرف ، وإذ حكى إن بقيت إذ على ظرفيتها فهي معمولة للقصر ، لأنه بمعنى اسم أو يقدر اسم مضاف إلى القصر هو العامل في إذ يقدر له عامل يدل عليه السياق أي سمي بذلك ، و(على) <sup>967</sup> الوجه الأول لا يضر الفصل بينه وبين القصر لأنه فصل بمفسره ، القطع مبتدأ وكذا خبره لكن هذه ليست للعطف لاختصاص العاطفة بالمفرد بعد نفي أو نهي ، وإنها هي هنا حرف ابتداء لدخولها على الجملة ، ويلزم فيها ان يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها لفظا أو معنى كما هنا ، أو معنى لا لفظا ، وذلك مبتدأ خبره جرى من سبب متعلق بجرى ، ومن لا ابتداء الغاية أو من سبب خبر ذلك ، وجرى صفة سبب أي جرى في الكلام ، وجملة هذا في وتد معطوفة على ذلك من سبب ، ومتعلق في كائن أو حال ، وجهاز مبتدأ خبره حوى ، ولأم له زائدة لأن المجرور بها مفعول في الأصل لحوى وهو عائد على القطع كما تقدم ، ولما قدمه على عامله قواه باللام ، ويحتمل أن يكون خبر جهاز وحوى حال من الضمير في الخبر ، وتقدم في التركيب تأويل أفراد ضمير حوى ، وحذفك مفعول أول لدعوا ، ومجموعا مفعول حذفك والمصدر مضاف للفاعل وهو الكاف ، ويجوز رفع حذفك بالابتداء ، ودعوا خبره والعائد محذوف أي دعوه ، ويكون أول مفعولي دعوا وهو قليل فالنصب أولى ، وحذ كامل مفعول ثان لدعوا لأنه بمعنى سموا كما تقدم ، فصلم خبر مبتدأ محذوف أي فهو صلّم ، والجملة جواب الشرط الذي نابت عنه لا ، وجملة والسريع إلى آخره مستأنفة ويضعف كونها حالا من صلّم ، ووقف وكشف مبتدآن خبرهما في المحرك سابعا حال من المحرك ، وأسكن وأسقط عطف إنشاء على خبر ، وحذف مفعول كل من الفعلين وهو ضمير المحرك ، وبحر طي ظرف وخفض بهي تنازعه الفعلان فيعمل فيه أسقط ، ويعمل أسكن في ضميره وحذف والأولى تقديره مجرورا بفي وفيه بحث ، ولفعل أمر الهدى مفعول به ، وقطعك مبتدأ ومضاف إليه ، والمحذوف يتعلق به ، وبتر خبره وبسبب الأولى تعلقه بوتر والباء ظرفية كما

<sup>964</sup> - سقطت من (س)

<sup>965</sup> - (و): واقظنا

<sup>966</sup> - (و): مؤكدا

<sup>967</sup> - سقط من (و)

تقدم ، أو جعله صفة له وتعلقه بالمبتدأ مؤدي إلى الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر ، وفي الدعاء متعلق باختص أو حال من الضمير النائب فيه أو من اسمه .

## المتن

ووضع فعولن ثلمه ثرمد بدا \* (وسل)<sup>968</sup> ودا أخرم للضرورة صدرها  
وللحزب اعلم بالمراتب ما خفى \* ووضع مفاعيلن لخرم وشتره  
وخرم ونقص فيه عقص وقد مضى \* مفاعلتن للعصب والقصم والجمم  
الشرح :

يقع في بعض النسخ قبل هذه الأبيات ترجمة نصها "ما جرى من العلل مجرى الزحاف" ، وتبث في نسخة أخرى بعدها وقبل قوله وشعث كن وإثباتها ههنا وجه ، فإنّ الخرم ينبغي أن يذكر مع العلل لأنه لا يكون إلا في الأوتاد ، وهو مع ذلك مجرى الزحاف ، لأنه غير لازم ولأنه لا يكون في الأعاريض والضروب ، ولكونه قبيحا والعلل كلها حسنة .

## المفردات

(سل ودا) مراد الناظم من هاتين الكلمتين الرمز بحروفهما على الأبحر التي يدخلها الخرم ، فالسين للمتقارب اللام للمضارع والواو للهزج والدال للوافر والألف للطويل ، وأم معناهما لغة فسل أمر من السؤال ومعناه الطلب ، وودا مصدر ودّ يودّ ، بمعنى المحبة قال الجوهري : "سألته الشيء وعن الشيء سؤالاً ومسألة . ﴿ وَسَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ ﴾ أي عن عذاب ، وقد تخفف همزته فيقال سألَ يسألُ ، والأمر منه سلّ بحركة الحرف الثاني من المستقبل ، ومن الأول اسأل "969 ، فسل فس كلام الناظم من المخفف الهمزة ، ويحتمل أن يكون من المحققها فنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وحذفها وحذف همزة الوصل للاستغناء عنها ، وقال أيضاً : "تقول : ودِدْتُ لو فعلت كذا ، وودِدْتُ لو أنك تفعله ، أودَّ ودًا وودًا وودادةً وودادًا تمنيت ، وودِدْتُ الرجل أودُّه ودًا أحببته ، والودُّ والودَّة والودُّ والوديدُّ ، والجمع أودُّ و أوداء ، والودود المحب ، والجمع وُدَاد يستوي فيه المذكر والمؤنث "970 . (اخرم) أمر من الخرم ، وتقدم (للضرورة) هي ضد الاختيار ، قال الجوهري : "مكان ذو ضرر أي ضيق ، ورجل ذو ضرورة وضرورة أي ذو حاجة ، واضطر إلى الشيء ألجئ إليه "971 .

(صدرها) أي أوائل أجزائها الأول وتقدم . (وضع) مصدر وضعت الشيء (ضدّ رفعته ، قال الجوهري : "الموضع المكان ، ومصدر "972 وضعت الشيء يدي وضعا ، ومَوْضُوعًا كمعقول ، ووضعت المرأة خمارها ، ووضعت وضعا بالفتح ، ولدت ، الوضع الدني من الناس ، ووضع الرجل بالضم يوضع ضعة صار وضيعاً "973 ، فيحتمل أن يريد بوضع فعولن نصفه لأن يدخله الخرم ، وحده أو مع غيره ويحتمل أن يريد به جعله وضيع المنزل بها يلحقه من [74] التغيير . (ثلمه) قال الجوهري : "الثلمة الخلل في الحائط وغيره ، وثلمته أثلمه (بالكسر ثلماً) "974 ، ويقال في السيف ثلّم ، وفي الإناء ثلّم إذا انكسر من شفته شيء ، وثلم الوادي بالتحريك أي يثلم حرقه ، وثلمت الشيء فأنثلمت وثلمت الشيء بالكسر يثلم فهو أثلم بين الثلم ، وثلمته شدّد للتكثير "975 ، وهو في الاصطلاح خرم فعولن أي حذف أوله وهو الفاء ، فيبقى عولن

968 - الكلمة غير واضحة في (و) بسبب خرم الورقة

969 - الصحاح 5/ 1723

970 - الصحاح 2/ 549

971 - 2/ 720 (بتصرف)

972 - ما بين قوسين سقط من (ر)

973 - الصحاح 3/ 1299-1300 (بتصرف)

974 - الكلمة غير واضحة في (و) بسبب ثقب وقع فوقها

975 - الصحاح 5/ 1881

فينقل إلى فعلن ، وقيل فيه ثلم تشبيها بكسر شفة الإناء ، لأن أول الجزء حاشية منه كحاشية طرف الإناء ، وكشفته لكن ينبغي أن يكون ما يطلق على خرم فعولن بفتح اللام لقولهم في الوصف منه أثلم وسكنه الناظم ضرورة.

(ثرمه) هو بالفتح وسكنه الناظم ضرورة ، قال **الجوهري**: "الْثَرْمُ بالتحريك سقوط الثَّيْبَةِ ، تقول منه ثَرِمَ الرجل بالكسر فهو أَثْرَمٌ ، وَثَرْمُهُ أنا بالفتح ثَرْمًا إذا ضربته على فيه فَثَرِمَ ، وَثَرِمْتُ ثَيْبَةً فَانْثَرِمْتُ ، وَاثْرَمُهُ (الله) <sup>976</sup> جعله أَثْرَمٌ" <sup>977</sup>

وهر في الاصطلاح اجتماع القبض والخرم في فعولن ، يخرم بحذف فائه ثم يقبض بحذف نونه فيصير عول ، فينقل إلى فَعْلٌ بسكون العين ، وسمي هذا التغيير ثرما تشبيها بثرم السن ، ولما كان هذا التغيير أكثر من الثلم أعطيت له الراء لها فيها من التكرير. (بدا) أما من بدا يبدو إذ ظهر ، أو من بدا إذا ابتدأ الفعل ، أو من بدأ الشيء وهو أوله وتقدمت المادتان. (لخرم) خرم مفاعيلن حذف أوله كغيره ، واختلف في ضبطه هنا ، فقليل بفتح الراء فرقا بين هذا وبين الخرم المطلق ، وقيل بالسكون تسمية للمقيّد باسم المطلق ، وترك علامة التقيّد فيه علامة فساكن الراء يطلق تارة عاما وتارة خاصا ، ولفظ الناظم يحتمل أن يكون على هذا المذهب ، ويحتمل أن يكون على الأول وسكن الراء ضرورة كما يرتكب هذا كثيرا ، وقال بعضهم من ادعى السكون فقد صحّف اغترارا باستعمال الناظم ، وكيف تصح التسمية هنا باسم الجنس والغرض من الألقاب تمييز التغييرات بما يخص كلا منها طلبا للبيان ، ويحقق هذا ما أصل في العربية من أن كل ما كان على فعل بالكسر يفعل بالفتح عيبا أودا ظاهرا ، فالصفة منه فعل للمذكر وفعلاء للمؤنث ، والمصدر فعل بفتح بفتح العين ، نحو: عَوْرَ ، حَوْلَ ، و صِيدَ ، وَ شَتَرَتْ عينه وكذا ، وإن لم ينطق له بفعل كأجذم واقطع.

قلت والتوهيم في مثل هذا والنسبة للتصحيح مع جزم قائله وهو ابن بري والشريف ، وهما من علم مكانه في هذا الفن بأنه قول بعيد. (شتره) الضمير لمفاعيلن ، قال **الجوهري**: "الشَّتْرُ انقلاب جفن العين ، رجل أَشْتَرَّ بين الشَّتْر ، وقد شَتَرَ (وشَتَرَ ، وَ شَتَرْتُهُ) <sup>978</sup> أنا كَثَرِمَ وَثَرْمْتُهُ أنا ، وَأَشْتَرْتُهُ أيضا وَأَشْتَرْتُ عينه" <sup>979</sup> ، وهو في الاصطلاح اجتماع الخرم والقبض في مفاعيلن ، لحذف ميمه وبائه ، فيبقى فاعلن ويقال له أشتر ، شبه التغيير بحذف الحرفين لقبحه في المسمع بشتر العين ، وهو من العيوب القبيحة المنظر ، والشتر بالفتح وسكنه الناظم ضرورة. (الخرب) أصله الفتح ، مصدر خرب الربع ونحوه ، إذا تهدّم ونقص ، قال **الجوهري**: "الخراب ضد العمارة ، وَخَرِبَ الموضع بالكسر فهو خَرِبٌ ، ودار خَرِبَةٌ وأخربها صاحبها ، وَخَرَبُوا بيوتهم شَدَّ للمبالغة ، والخرَبُ مصدر الأخرَب ، وهو الذي فيه شقٌّ أثقُب مستدير وكلّ ثقب مستدير فهو خُرْبَةٌ ، والمخروب والمشقوق ، ومنه رجل أَخْرَبُ للمشقوق الأذن أو مثقوبها ، فإذا انخرم بعد الثقب فهو آخرم" <sup>980</sup> ، وهو في الاصطلاح اجتماع الخرم والكف في مفاعيلن ، بحذف ميمه ونونه ، وسمي خربا من الخراب الذي هو الفساد تشبيها بخراب الربع ، وكان حذف أوله وآخره بمثابة هذه أساس البناء ، إذ فيه إحاطة الفساد بالجزء ، ويقال له أخرب تشبيها بشقوق الأذن أو مثقوبها ، ويبقى الجزء بعد الخرب فاعيل فينقل إلى مفعول. (اعلم) أي اعرف ، وكذا وقع في نسخة مروية وهو أنسب ، إذ المراد مَيَزَ التغييرات التي هي مدلولات هذه الألقاب المذكورة بمراتبها في الحذف ، فأول لقب لأول حذف وهكذا إلى آخرها كما تراه في التركيب ان شاء الله تعالى ، والمعرفة بالتمييز أنسب من العلم لأن متعلق المعرفة التّصورات ، ومتعلق العلم التصديقات ، وقد ترجح نسخة اعلم بأن استخراج هذه الألقاب من كلامه لها كان خفيا احتاج إلى فضل علم ، فكأنه قال حصل العلم ليسهل عليك الاطلاع على الحقائق. (المراتب) جمع مرتبة وتقدم تفسيرها في قوله فرّتب إلى الياء. (خفى) استتر وهو بكسر العين كفرح ، لكن الناظم ابدل كسرة الفاء فتحة والياء ألفا على لغة طيء ، قال في التسهيل "وفتح ما قبل الياء الكائنة لاما مكسورا ما قبلها وجعلها ألفا لغة طائية" ، وقال **الجوهري** "خفيت الشيء أخفيه كتمته وأظهرته أيضا من الأضداد وأخفيتها سترته وكتمته ، وشيء خفي أي خاف وخفى عليه الأمر

<sup>976</sup> - (س): إليه .

<sup>977</sup> - المصدر نفسه 5/ 1880

<sup>978</sup> - الكلمتان غير واضحتان في (و) بسبب ثقب في الورقة

<sup>979</sup> 2/ 293 -

<sup>980</sup> - الصحاح 1/ 119

يخفي خفاء ممدود ، وبرح الخفاء وضح الأمر " ويحتمل أن يطون عند الناظم مفتوح العين كما نطق به ويكون من قولهم خفا البرق يخفوا خفوا ويخفي خفيا إذا لمع ضعيفا معترضا في نواحي الغيم ، قاله الجوهري ، فكذا هنا هذه الألقاب ظهرت ظهورا ما بها أشار إليه الناظم. (العصب) [75] بالتحريك وسكنه ضرورة ، قال الجوهري: "عَصَبُهُ عَصَبًا قطعاً ، والعَصَبُ (السيف) <sup>981</sup> القاطع ، وعَصَبْتُهُ بلساني شتمته ، وعَصَابُ شَتَام ، وعَصَبُ لسانه بالضم عُصْبَةٌ صار عُصْبًا أي حديدا في الكلام ، أبو زيد: العَصْبُ الشاة المكسورة القرن الدّاخل ، وهو المُشَاش ، ويقال للتي انكسر أحد قرنيها. وعَصِبَتْ بالكسر أعصبتها ، وكَبِشَ أعصب ورجل أعصب لا ناصر له ، ومعضوب ضعيف تقول منه عضبه بالفتح وناقاة أو شاة عضباء مشقوقة الأذن ولم تكن ناقاة رسول الله ﷺ كذلك بل لقبت العضباء ، والأعصب في الوافر مفتعلن مخزوما من مفاعلتين <sup>982</sup> ، وهو في الاصطلاح خرم مفاعلتين كما قال الجوهري "بحذف ميمه فيبقى فاعلتين فينقل إلى مفتعلن أو فاعلتين <sup>983</sup> ، ووجه التسمية أن الجزء لما سقط أوله شبه بالذي ذهب قرنه فليل فيه أعصب ، وفي المصدر العَصَبُ. (القسم) هو أيضا بالتحريك ، وسكنه ضرورة قال الجوهري: "قصمت الشيء قصما فانقصم وتقصم كسرته حتى (يبين) <sup>984</sup> ورجل أَقْصَمُ الثَّيِّبَةُ منكسرها من النصف ، بَيَّنَّ الْقَصَمَ. يقال جاءتك القصماء يذهب به إلى تأنيث الثنية ، قال ابن دريد القصماء من المعز مكسورة القرن الخارج والعضباء مكسورة الداخل وهو المشاش <sup>985</sup> وقال غيره القسم الهلاك ، وانكسار الظهر وانكسار السن عرضا ، وهو في الاصطلاح خرم مفاعلتين بحذف ميمه وعصبه بتسكين لاه فيبقى فاعلتين فينقل إلى مفعولن ، ويقال له أقصم تشبيها بالذي انكسرت سنّه ، وقيل لما انقصم من الجزء كثيرا شبه الثنية التي انتقص منها كثير ، وقال الشريف: رجل أقصم ذهبته إحدى ثنيتيه أو رباعيته فشبه الجزء بذلك <sup>986</sup>. وما فسر به الأقصم خلاف ما تقدم للجوهري وغيره. (الجمم) مصدر الأجم ، قال الجوهري: "بنيان أَجَمٌ لا شرف له ، وامرأة جَمَاءُ (المرافق) <sup>987</sup> ورجل أَجَمٌ لا رمح له في الحرب ، وشاة جَمَاءٌ لا قرن لها بنية الجمم فيهن <sup>988</sup> ، وهو في الاصطلاح خرم مفاعلتين بحذف ميمه ، وعقله بحذف لاه فيبقى فاعلتين فينقل إلى فاعلن ، فشبه الجزء لذهاب أوله وخامسه بما ذهب قرناه ، ويقال له أَجَمٌ ، والمصدر جمم ، ولم أر له فعلا. (عقص) قال الجوهري "عَقَصُ الشَّعْرُ: صَفَرُهُ وَلَيْئُهُ عَلَى الرَّأْسِ ، وَتَيْسٌ أَعْقَصُ بَيْنَ الْعَقَصِ وهو الذي التوى قرناه على أذنيه من خلفه <sup>989</sup>. وقال ابن بري وتبعه الشريف العقص ميل أحد القرنين وانعطافه <sup>990</sup> ، وهو خلاف قول الجوهري قرناه ، فإن ظاهره كلاهما ، وهذا أنسب للعقص اصطلاحا ، لأنه اجتماع الخرم والنقص في مفاعلتين ، بأن تحذف ميمه للخرم وتحذف نونه وتسكن لاهه للنقص ، فيبقى فاعلتين فينقل إلى مفعول بغير نون ، ويقال له أعقص والمصدر عقص بالتحريك ، وإنما سكنه الناظم ضرورة ولما ذهب من الجزء أوله ثم عطف على آخره فحذف وعلى حركة خامسه فحذفت فكان التغيير لكثيرته كأن يجمع أول الجزء وآخره في ناحية شبه باجتماع قرني التيس بلا عوجاج والانعطاف. (مضى) أي تقدّم ، قال الجوهري: "مضى الشيء مضيا ذهب <sup>991</sup>."

## ❖ تلخيص:

تقدّم أن الخرم الكلي حذف أول حرف من الجزء الأول من البيت ، وتقدّم هنا أنه مختص بأبجر سل ودا وإنّ أجزاءه فعولن من الطويل والمتقارب ، ومفاعيلن من الهزج والمضارع ومفاعلتين من الكامل ، واختص بهذه الثلاثة

<sup>981</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب الورقة

<sup>982</sup> - الصحاح 1 / 183

<sup>983</sup> - ينظر: الجوهري ، عروض الورقة 32

<sup>984</sup> - (س): تفتت

<sup>985</sup> - الصحاح 5 / 2012

<sup>986</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 138

<sup>987</sup> - سقطت من (س)

<sup>988</sup> - الصحاح 5 / 1891

<sup>989</sup> - م، ن 3 / 1046

<sup>990</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 138

<sup>991</sup> - الصحاح 2493

لافتتاحها بالوتد المجموع ، وهو لا يلحق من الأجزاء إلا ما كان كذلك ، والخليل وضع الخرم لحذف أول حرف من أي جزء كان منها ، ثم لما كانت تختلف بحسب ما يطرأ عليها من الزحاف وبحسب سلامتها وضع لكل صورة اسما يخصها ، فلمفعولن صورتان واسمان ، فإن دخلها الخرم وهو سالم فالخرم ثلم ، قال بعضهم باسكان اللام وفتحها ، وقد تقدّم أنّ الفتح أولى وإن دخله مع القبض فثرم ، ولمفاعيلن ثلاث صور وثلاثة أسماء فإن دخله وهو سالم فليل يسمى خرما ياسكان الراء تسمية للنوع باسم الجنس لصدقه عليه ، فهو يطلق بعموم على خرم الجميع وبخصوص على خرم مفاعيلم السالم ، وقيل يسمى الخاص خرما بفتح الراء فرقا بين الخاص والعام ، فإن دخله مع القبض فشتر وإن دخله مع الكف فخرم ، ولمفاعلتن أربع صور وأربعة أسماء فإن دخله وهو سالم فعضب ، وإن دخله مع العصب فقصم ، وإن دخله مع العقل فجمم ، فإن دخله مع النقص فعقص .

## التركيب

أمر بخرم صدر أبحر سل ودا لأجل ضرورة الشاعر إلى ذلك ، وهو كما تقدم حذف أول حرف من أول جزء ، واكتفى في تفسير الخرم وتبيين محله اصطلاحاً بمعناه اللغوي ، لأنه لاحق باسم الصدر من أول حرف من البيت ، فليقتصر عليه لوجود الحقيقة به ولا شيء يمكن من معاني الخرم لغة في ذلك الصدر إلا حذفه ، فخرج من هذا لأنه حذف أول حرف من أول جزء من البيت ، وأما تعيين أن ذلك المحذوف من وتد مجموع فلتعيينه في الفصل وضع الثلاثة الأجزاء له المصدرة بؤتد مجموع فخرج من مجموع كلامه أنه حذف أول حرف من أول جزء في البيت مصدر بؤتد مجموع فلله ذره من ناظم [سهل وأبلغ تحقيق ، وقوله ووضع إلى آخره ، أي ووضع فعولن لدخول الخرم (فيه مختصر رشيق بأحسن لفظ ظهر)<sup>992</sup> فيه بدخوله ثلم فعولن وثرمه أو ظهر فيه ثلم الخرم وثرمه ، فضمير ثلمه وثرمه يصلح عودها على فعولن ، أو على الخرم فأما إضافتهما إلى الجزء فلكونه محلها ، وأما إضافتهما إلى الخرم فلكونهما نوعين منه ، وهو جنس لهما ويحتمل أن يريد بوضع فعولن صوغه وتفسير بنيته والمعنى ، وفعولن ثلمه بالخرم وحده وثرمه بالخرم والقبض ظهر فيه على الوجهين ، فبدأ بمعنى ظهر وهو خبر ثلمه ، وخبر ثرمه المعطوف على ثلمه بتقدير العاطف محذوف يدل عليه المذكور أي بدا ، والمبتدآن وخبرهما خبر وضع والرباط محذوف أي فيه عائد على وضع بمعنييه ، وقد رنا الخبر الظاهر لثلمه وإن كان فيه الفصل بينهما بالمعطوف بالحرف المقدر ، وخبره المقدر ليكون من الحذف من الأواخر ، لدلالة الأوائل الذي هو الكثير ونظيره في وجه آية الهائدة ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾<sup>993</sup> ، وإن قدرت بدا خبر ثرمه كان من القليل ، وهذا إن عاد ضمير ثلمه وثرمه على فعولن ، وإن عاد على الخرم فيكون ثلمه وثرمه مبتدآن خبرهما معا بدا ، ووحده الضمير باعتبار عوده على الخرم الممنوع ، وقال بعضهم بدا مهموز سهل بالقلب ألفا بعد السكون للوقف وفتح ما قبله ، إن من بدأت فَعَلْتُ ابتداء أو من بدأ الله الخلق أظهرهم موجودين ، وهو معنى الخلق ولما كان لوضع فعولن أولا مدخل في التغيرين نسب فعلهما إليه على الأول ، أو إظهارهما على الثاني نسبة الفعل لغير فاعله الملابس بتأويل إسنادا مجازيا ، والثلث والثرم مفعولاه تقدما ، وهذا أرجح من جعل بدا واويا بمعنى ظهر ، وهو خبر ثرمه وحذف مثله خبرا عن ثلمه ، لأن في هذا حذفين العاطف والخبر وفي الأول العاطف خاصة ، ولأن في حذف هذا الخبر ضعف التأليف ، لأنه حذف من الأوائل لدلالة الأواخر وهو قليل ، إذ الحذف لابد من دليله حالة حذفه ، ولا يكون إلا في العكس . ولما كان الخرم يلحق فعولن وهو سالم من التغير ، وهي الصورة الأولى بحسب الأصل إذ الأصل السلامة ، وجب أن يكون أول اللقبين في الذكر ، وهو الثلم اسما لهذه الصورة لما تقدم من عادة الناظم في مراعاة مثل هذا الترتيب ، ولقوله هنا اعلم بالمراتب ما خفي ، ويلحقه أيضا ما يمكن فيه من التغير الزحافي البسيط بحسب ما رتب الناظم ، وليس إلا القبض لأن أول التغيرات في ثاني الأسباب عنده إنما هو تسكين المتحرك ، ولا يمكن هنا لأن سبب

- ما بين قوسين غير واضح في (و) بسبب ثقب في الورقة<sup>992</sup>

- الهائدة: 69<sup>993</sup>

هذا الجزء خفيف فتعيّن الانتقال إلى ثانية مراتب التغيرات وهي حذف الساكن ، وذلك هنا القبض فتعين الاسم الثاني لهذه الصورة الثانية ، ولما تكرر في هذه الصورة التغير ، خصت باسم الثرم ، ولما في الرء من التكرير ، ولا يمكن أن يقال الثرم اسم للقبض خاصة لأنه خصه في فصل الزحاف المنفرد باسم القبض ، ولم يكرره هنا إلا لاجتماعه مع الخرم ، إذ الفصل له فهذا وجه سهل ، فشرح هذا البيت جار على عادة الناظر وقانونه الذي أصل في هذا النظم ، وقال الشريف: "لم يفسر الناظم"<sup>994</sup> الخرم إلا بقوله قبل ما انفري ، وولما ذكره (مع)<sup>995</sup> علل النقص علم أنه حذف ، ومن قوله اخرم صدرها علم أنه في أول البيت ، ومن قوله ما عدا الخرم فابتداء علم أنه في أول الجزء ، وعلم انه حذف حرف لأنه أقل ما يمكن لأن الحركة لو حذفت وحدها بقي حرفها ساكن لا يبتدأ به ، ولو كان حرفان مع أنه في وتد مجموع لكان الباقي ساكنا لا يبتدأ به ولنصّ عليه "<sup>996</sup> يعني وكذا لو كان أكثر من حرفين كحذف الوند كله أو الجزء كله لكان ينص عليه كما نص على الحذف والجزء ، فإن قلت هل يجزي قوله قبل ما عدا الخرم فابتداء عن قوله هنا صدرها ، قلت لا لأنّ الابتداء هناك ذكره في مقابلة قوله أعجاز الأجزاء فمعناه ما عدا الخرم ، فإنه في ابتداء الأجزاء ، وهو أعم من كونها في الصدر أو الحشو بخلاف صدر (البحر)<sup>997</sup> فإنه لا يحمل حقيقة إلا على أول حرف منه ، فهذه العبارة أخص من تلك فتكون هذه تفسيراً لها . فإن قلت ظاهر قوله للضرورة أنّ الخرم لا يجوز إلا للضرورة لإقامة الوزن ، والخرم نقص من الوزن فكيف يضطر إليه ، قلت الضرورة أعم من إقامة الوزن ، بل قد تكون لنقص الوزن ألا ترى الناظم أتى بأول بيت من هذا القصيد مثلوما على ما في بعض النسخ ، فاستعمل الخرم لما لم ير لحرف العطف معنى ، وأيضا بعض ما قدّمنا من الخلاف في الأسباب الحاملة عليه يدل على أنّ الضرورة قد تكون غير الوزن ، ورد (قول)<sup>998</sup> من قال في سببه إنها السكتة بأنها عدم ، فلا تعوض من شيء ومن قال حرف الهد واللين في آخر البيت عوض منه ، بأن الآخر ليس أولى بذلك من الأول ، وقال بعض من رآه زحافا جاء في الخماسي ليكون فيه زحافان كالسباعي فتستوي الأجزاء ، وأتى في مفاعيلن من السباعي لما امتنع فيه الزحافان ، وحمل مفاعيلن عليه وإنما حمل عليه عند من رآه لأنه لا يرى المعاقبة في الوافر ، وأما من يرى لها فيه كالناظم مع اعتقاد كونه زحافا فلا فرق بينهما ، قيل ولو اعتقد أنّ الخرم زحف أولى كالثنائي وغيره ، ولم يمكن في السبب لتعذر الابتداء بالساكن ، فكان في الوند لكان جيّدا وقصره الخليل على أول البيت كما ذكر الناظم ، وجوّزه الأخفش في أول النصف الثاني ، وفيه وفي أول الأول وحمل الخليل ما ورد من ذلك وصحت فيه الرواية على النذور [و76]. وقوله ووضع مفاعيلن البيت ، الكلام في معنى وضع كالذي تقدّم ، وبترجح (هنا)<sup>999</sup> الوجه الأول هناك لقوله لخرم ، والمعنى إنّ وضع مفاعيلن لدخول الخرم فيه على ثلاث صور لخرمه ، بحذف أوله خاصة وذلك إذا سلم من كل تغيير سواه ، وتقدّم هل ضبطه بفتح الرء و سكونها ، ولشتره بحذف أوله للخرم وخامسه للقبض ، وللخرم بحذف أوله للخرم وسابعه للكف ، وقد ظهر أنّ الضمير المخفوض بشتر عائد على مفاعيلن ، ويجوز عوده على الخرم لأنه نوع منه ، واللقب المذكور أولا وهو الخرم لأوّل التغيرات التي وضع الباب لها مع سلامة الجزء من غيره ، والثاني له ولأقرب تغيير إليه يمكن في الجزء وذلك هو القبض ، والثالث للخرم مع ما بعد القبض من التغيرات الممكنة وهو الكف ، فمراتب التغيير الممكنة في باب الخرم ، به وحده أو مع تغيير واحد ثلاث والألقاب التي ذكر ثلاث ، فأعط أول لقب لأوّل مرتبة من التغيير ، وثانية لثالثة وثالثا لثالثة ، وهذا معنى قوله اعلم بالمراتب ما خفي ، أي اعرف بمراتب الألقاب التي ذكرتها مرتبة ما خفي من التغيرات المرتبة التي هي مدلولاتها في باب الخرم ، لا يقال ولعل القبض وحده هو الشتر والكف وحده هو الخرب ، لأننا نقول لا يتوهم ذلك لأنه قد تقدم في الزحاف المنفرد تسمية القبض والكف ، فلا يكون لهما اسمان آخران إن لم ينضمّا إلى تغيير آخر ، وإلا لبينه هناك ولا يقال أيضا بقي من التغيرات الممكنة مع الخرم القبض

<sup>994</sup> - ما بين المعقوفتين سقط كله من (س) ، وتقدم في مكانه شرح متعلق ببحر الطويل .

<sup>995</sup> - (س) : من .

<sup>996</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 130 (بتصرف)

<sup>997</sup> - (س) : الحشو

<sup>998</sup> - سقطت من (و)

<sup>999</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب في الورقة

والكفّ معاً لأننا نقول لزوم المعاقبة تمنع من ذلك وكذا المراقبة. وقوله مفاعلتن البيت ، هذا يرجح أحد الاحتمالين ، في أنّ المراد بوضع كذا أي صوغ الجزء وبنيته لقوله هنا مفاعلتن لكذا ولم يقل ووضع ، ويحتمل أن يكون على حذف كضاف أي ووضع مفاعلتن كما تقدّم في صاحبيه فيأتي فيه ما تقدم فيها ، ومراتب التغيير الممكنة في مفاعلتن إذا لحقه الخرم أربع: الأولى حذف ميمه للخرم ، الثانية حذفها مع تسكين اللام للعصب بالصاد المهملة ، الثالثة حذفها مع حذف اللام للعقل لأن مرتبة إسكان المتحرك قبل مرتبة حذفه على ما تبين في الزحاف المنفرد ، الرابعة حذفها مع إسكان اللام للعصب ، وحذف النون للكف ، أتى الناظم في هذا البيت بأربعة ألقاب ، الأبل وهو العصب بالضاد للأولى ، والثاني وهو القسم للثانية ، والثالث وهو الجمم للثالثة ، والرابع وهو العقص للرابطة ، فقوله مفاعلتن أي وضعه أو بنيته لدخول الخرم فيه وحده وهو العصب ، أو لدخوله فيه مع العصب وهو القسم ، أو لدخوله فيه مع العقل وهو الجمم ، (أو لدخوله فيه مع النقص وهو العقص)<sup>1000</sup> ولما كانت الأسماء الثلاثة الأولى للخرم وحده أو مع (زحف واحدا حال بيان مدلولاتها على ما اقتضته المراتب ، ولما كان الرابع للخرم)<sup>1001</sup> مع زحف مركب من زحفين أي مزدوج بين مدلوله بالنقص ، إذ ليس في الزحاف المزدوج ترتيب خاص يهتدي إليه ، وخصوصا في هذا الباب ، فقال وخرم ونقص فيه أي واجتماع خرم ونقص في مفاعلتن عقص أي يسمى عقصا. وقوله وقد مضى أي تفسير النقص في فصل الزحاف المزدوج بأنه العصب والكف ، ولا يمكن هنا اجتماع الخرم مع الكف خاصة لما يؤدّي إليه من توالي خمسة متحركات من هذا الجزء والذي يليه ، ولا اجتماع العقل والكف لما ذكر في المعاقبة ، ويحتمل على ضعف أن يكون ضمير فيه عائداً على الخرم على أن يكون فيه خبر نقص ، والجملة حال من خرم وخبره عقص ، وفي للمصاحبة نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾<sup>1002</sup> ، أي وخرم في مفاعلتن والحال إن نقصا معه عقل وإضافة صدر وثلم وثمر وشتر للاختصاص وإضافة وضع في الموضعين للتعريف ، وتكير خرم في الموضعين ، ونقص وعقص للحقيقة ، وال في الضرورة للجنس وفي باقي الأبيات للحقيقة ، ويشبه أن تكون جملة اعلم من التذييل ، وثلمه وثرمه من التجنيس المضارع ، لأنّ الاختلاف بين الكلمتين بحرفين متقاربين وهما في الوسط ، نحو ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾<sup>1003</sup> ، وقولهم البرايا أهداف البلايا ، ومن هذا النوع والحرفان المختلفان في الآخر الخرم والخرب باعتبار الأصل الذي هو فتح الراء في الأول ، ومنه قوله ﷺ: «الْحَيْلُ مَعْقُودٌ بِتَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>1004</sup> ، وفي غضب وقصم وخرم نقص نوع من الموازنة.

## الإعراب

سل ودا مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، ووضع فعولن مبتدأ مضاف غليه ، وثلمه مبتدأ ثان ، وثرمه معطوف عليه وبدا خبر ثلم ، وحذف خبر ثرم لدلالة خبر الأول عليه ، والمبتدأ وخبرها خبر وضع ، وقد تقدّم هذا الإعراب وغيره ويجوز على مذهب الكوفيين أن يكون ثلمه فاعل بدا ، وثرمه معطوف عليه والجملة خبر وضع ، وهو سهل لولا أنّ الفاعل لا يتقدم عند البصريين ، ويجوز أن يكون المراد بوضع فعولن خرمه أي وضعه في هذا الفصل الذي لا يكون فيه إلّا مخروما ، لأنّ الفصل إنما وضع لذلك وثلمه بدل من وضع بدل شيء من شيء ، وخرمه عطف عليه ، وبدا خبرها ووجد الضمير بتأويل ما ذكر كما تقدّم ، ويجوز خفض ثلمه بدل إلى اشتغال من فعولن ، وثرمه عطف عليه وبدا كما تقدّم الآن [77] ووضع مفاعيلن مبتدأ ومضاف إليه ، خبره لخرم وما عطف عليه أي كائن أو محصل عليه ، ولا محل لجملة اعلم لأنها إمّا تذييل ما تقدّم فتكون كالمستأنفة في نفي المحل أو جواب عن سؤال مقدر ، كأنه قيل وما مدلولات هذه الألقاب

<sup>1000</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>1001</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>1002</sup> - القصص: 79

<sup>1003</sup> - الأنعام 26

<sup>1004</sup> - ورد الحديث في صحيح مسلم باب إثم مانع الزكاة ، تحت رقم 987

الخفية، أو بأي شيء يعرف ما خفي من مدلولاتها، فقال اعرف بالمراتب إلى آخره، فتكو مستأنفة ويجوز أن يتعلق لخرم بوضع وتكون جملة اعلم خبر وضع، والرباط ال في المرتب لكونها نائبة عن الضمير، أي اعلم بمراتبه أي مراتب الوضع المذكور، ومن لا يرى ذلك يقدّر الضمير محذوفاً في هذا الوجه أي بالمراتب فيه، مفاعلتن مبتدأ وللعصب والقصم والجمع خبره أي كائن أو محصل أو موضوع، وإن شئت قدرته على حذف مضاف كأخويه المتقدمين، أي ووضع مفاعلتن وخرم مبتدأ وسوّغ الابتداء بالنكرة إما لأن المراد بها الحقيقة أو التقسيم أو العطف، ونقص عطف عليه وفيه يتنازعه فيعمل فيه نقص ويضم مثبه مع خرم وعقص خبر عنها معاً لأنها محل نفس حقيقته فلذلك لم يثن أو لأنه مصدر في الأصل، والأول أولى وتقدم غير هذا الإعراب وجملة وقد مضى إما مستأنفة أو حال من الضمير وه ضعيف، والأول أولى على كل حال ففاعل مضى ضمير النقص.

## ما جرى من العلل مجرى الزحاف

قد تقدّم أن هذه الترجمة وقعت في بعض النسخ، قبل الثلاثة أبيات التي فرغنا منها الآن، وتقدم وجهه ووقعت في أكثر النسخ وبعضها مروي هنا، وقال الشريف: "والظاهر أن هذا الموضع أليق بها" <sup>1005</sup>، قلت وعلى هذا فالذي عليه الترجمة التشعيث على ما تفسيره من الخلاف والحذف، وهذان صرح الناظم بهما وزاد المبرّد ثالثاً وهو القصر، ولم يحكه الخليل على ما قال ابن بري والشريف <sup>1006</sup>، وذكر غيرهما أنّ الخليل حكاه ونصّ عليه، وأشار الناظم على نفيه بقوله لا سوى، وأما على أن محل هذه الترجمة قبل قوله قوله وسل ودا، فيزداد فيما انطوت عليه الخرم على اختلاف أنواعه، وهذا هو الأول في محلها عندي لكن اتبعت في وضعها أكثر النسخ، وأصل الترجمة على ما مرّ في نظيرها هذا فصل بيان ما جرى، وألفاظ الترجمة المفردات تقدّم الكلام عليها، ومعنى جريان العلل مجرى الزحاف أي في عدم اللزوم والقبح إذ أكثره قبيح، والعلل حسنة، وفيما ذكرناه قبل في الخرم في توجيه وضع هذه الترجمة قبل وسل ودا، وذهب كثير إلى أن الخرم والتشعيث من نفس الزحاف، وتقدم أن في كلام الخليل ما يدلّ على أنّ الخرم (علة) <sup>1007</sup>، وظاهر كلامه أنّ التشعيث علة فهذان قولان في الخرم والتشعيث، قيل زحافان وقيل علتان وما ذكر الناظم من أنهما علتان

<sup>1005</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 139

<sup>1006</sup> - المصدر نفسه 140

<sup>1007</sup> - سقطت من (و) بسبب خرم في الورقة



جرتا مجرى الزحاف فثالث ، وهو مذهب الحذاق وقد تقدم التنبيه على مثال الخلاف عند شرح قوله ومواقعها أعجاز الأجزاء.<sup>1008</sup>

## المتن

أضمرن بخبن وأولي سر بحذف ولا سوى \* وشَعَثُ كن أخرم وتده اقطعه

## الشرح

**المفردات:** (شعث) أمر من شعث ، (قال صاحب)<sup>1009</sup> الغريبيين: "يقال للأمر إذا انتشر قد تشعث"<sup>1010</sup> ، ومنهم قولهم في الدعاء ألمَّ الله شعثك ، أي جمع مفترق أمرك ، وقال **الجوهري**: "الشَعَثُ انتشار الأمر ، يقال لمَّ الله شعثك أي جمع أمرك المنتشر ، والشَعَثُ مصدر الأشَعَثِ ، وهو المغبر الرأس ، وخيل شعث أي غير مفرجة ، وتشعث الشيء تفريقه ، والتشْعِثُ التفريق"<sup>1011</sup> ، ومعنى غير مفرجة أي غير محسوسة بالمحسنة وهي الفرجون ، يقال فرجت الدابة أي أحسستها. (كن) حرفا رمز على البحرين اللذين يدخلهما التشعث ، فالكاف للخفيف والنون للمجث ، ولفظه بصيغة الأمر من كان ، ومعناها شهير وهو على حذف مضاف أي جزء كن ، وذهب بعضهم إلى أنه ليس بزحاف ولا علة ، فمن رآه زحافا غلب عدم لزومه على محله ، ومن رآه علة غلب محله لكونه في وتد فاعلاتن المجموع وفاعلن ، وفي الضرب إن لم يصرع البيت على عدم لزومه ، ومن جعله ثالثا تعارضت عنده الأدلة ، وتقدم قبل هذا عند قوله فالفرق بينهما انجلى أي المشترك بينهما وهو فاعلاتن ، لأن مستفعلن اختص به المجث. (ودّه) لغة وتده ، وقد تقدم الكلام عليه أوائل النظم ، وضمير ودّه عائد على الجزء المفرد مضافا لکن ، وكذلك باقي مفردات البيت تقدم الكلام عليه ، إلا (سر) فالسين منه رمز على البحر الذي يدخله الحذف وهو المتقارب ، والراء ملغاة وصورة اللفظ أمر من السر ، قال **الجوهري**: "سَارَ يَسِيرُ سَيْرًا وَمَسِيرًا وَتَسِيرًا ، وَمَسِيرٌ شاذ لأنَّ قياس مصدر فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح ، وسَارَتْ الدابة وسَارَهَا صاحبها يتعدى ولا يتعدى ، وسر عنك أي تغافل واحتمل. والأصل سِرْ ودُع عنك المراء والشك ، وسَايَرَهُ جَارَاهُ ، وسَيَّرْتُ الْجُلَّ عن ظهر الدابة نزعته عنه"<sup>1012</sup>.

## التركيب

يقول شعث جزء كن وهو فاعلاتن ذو الودت المجموع المشترك بين الخفيف والمجث ، وفي كيفية ذلك التشعث أربعة أقوال [78] الأول أنه يحذف لام وتده ، وتسمية هذا تشعثا ظاهر من حيث اللغة لأن (الودت)<sup>1013</sup> أساس الأسباب كما تقدم ، فإذا تفرّق الأساس تفرّق البناء وهو ذو ثلاثة أحرف واللام وسطها ، وإذا حذفت تفرّقت حقيقة الودت ، وإن اتصل طرفاه صار ماهية أخرى ، وكل حقيقة متى حذف وسطها الذي بواسطته اتصلت أطرافها بعضها ببعض حصل فيها غاية التفريق لحصوله لجميع أجزائها بخلاف ما إذا حذف الأول ، فإن الاتصال بين الوسط والأخير يبقى كما كان ، أو الأخير فإنه يبقى بين الوسط والأول ، وقيل يخرم وتده وهو حذف عينه وقيل بقطع وتده وهو حذف ألفه الأخيرة وتسكين اللام قبلها ، وعلى التقدير الأول يبقى الجزء فاعلاتن وعلى الثاني فالاتن وعلى الثالث فاعلتن بسكون

<sup>1008</sup> - جاء في الحاشية على يسار هذه الورقة تعقيب غير واضح بسبب تأكل الورقة من جوانبها بسبب البلى

<sup>1009</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>1010</sup> - أحمد بن محمد الهروي أبو عبيد ، الغريبيين في القرآن والحديث. تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي وآخرون ، مكتبة نزار مصطفى

الباز ، مكة المكرمة الرياض ، ط1: 1419هـ - 1999م ، 1/ 1007

<sup>1011</sup> - الصحاح 1/ 285

<sup>1012</sup> - الصحاح 2/ 291

<sup>1013</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب في الورقة

اللام ، وعلى جميع التقديرات فينقل إلى مفعولن ، وقيل بخبن الجزء الذي فيه الوند فتحذف ألفه فيبقى فعلاتن فيشبه متفاعلن فيضمير بتسكين عينه ، وينقل إلى مفعولن ومحل هذه الأقوال هو جزء كن كما قرناه لا وتد كن كما قرره بعضهم ، لأن الضمير في وتده يتعين عوده على غير الوند ، إذ لا يصح اخرم وتد الوند وليس إلا الجزء ، ولأن قوله في القول الرابع بخبن يعين أن التغيير المذكور في الأقوال مضاف للجزء لأنه الذي يخبن لا الوند ، وكذا الإضمار لا يكون إلا في الحرف الثاني ، وليس المضمير هنا ثانيا إلا للجزء بعد خبنه وأما الوند فهو أوله ، ولقائل أن يقول التغيير في الثلاثة الأقوال ، الأول ظاهر أنه في الوند والمقصود منه بالذات في القول الرابع إنما هو الإضمار ، لكن بشرط مصاحبته للخبين في الجزء الذي دخله ، وذلك الإضمار إنما هو في حروف الوند ، قولكم الإضمار لا يكون إلا في الثاني ، قلنا ذلك الإضمار القياسي وأما هذا فخارج عن القياس كما أن هذه الأقوال كلها خارجة عن القياس ، فإن حذف وسط الوند في القول الأول لا نظير له ، والخرم في القول الثاني خارج عن القياس ، إذ لا يكون إلا في الحرف الأول من الجزء ، وكذا القطع في القول الثالث إذ لا يكون إلا في آخر الجزء ، والقول الأول للخليل ، والثاني للأخفش ، والثالث للسرقسطي ، والرابع للزجاج ، وتعرض الناظم لذكرها متعاطفة بحرف العطف المقدر ، واستغنى عن النص على مذهب الخليل بظهور اللفظ في معناه لغة كما قدّمنا ، وتقدير كلامه وشعث جزء كن بما يتمكن به مدلول التشعيث لغة على قول وذلك بحذف لامه ، واخرم وتده على قول بحذف عينه واقطع وتده على قول بحذف ألفه وتسكين لامه ، واضمر الجزء على قول بتسكين ما صار فيه (ثانيا)<sup>1014</sup> متحركا بسبب خبنه أو مع خبنه ، ومن قدر وشعث وتد كن على الضمير في ودّه عائد على التشعيث الملول عليه بالفعل وهذا كما ترى ، وقال أيضا في قوله اقطعه أي اقطع وتد جزء التشعيث ، وفي قوله اضمرن أي أوقع الإضمار في الجزء ، وهذا حال من اضطرب في فهم مرجع هذا الضمير ، وما ذكرت من أنّ الناظم تعرض لحكاية أربعة الأقوال اتّبع فيه الشراح وبيّنت أخذ القول الأول بيانا أوضح من بيانهم ، إلا أنه يشبه الألغاز ولا يخلو من تكلف ، ولو قيل أن الناظم لم يتعرض للقول الأول البتة وإنما حكى ثلاثة أقوال وهي التي صرح بها ، ويكون قوله وشعث أمرا بالتشعيث على سبيل الإجمال ، ثم بين حقيقته بالجمل بعده التي هي أقوال ، ولذا أتى بها مفصولة لئلا يوهم وصلها أنها قول واحد تفسير للمجمل ، لكان قولنا حسنا وفيها سالها من التكلف ، وكأنه رأى طرح القول الأول لأنه لا نظير له البتة ، والأقوال الثلاثة وإن كانت لا نظير لها في الأحاد فلها نظير موجود أدعي وجوده فيها ، وإن كانت الدعوى غير مطابقة لكنها دعوى لها أصل كلي بخلاف الأول ، ورجح الرابع بأن صورة الفاصلة بعد الخبن حصلت من وتد وغيره ، وسهولة تغيير الأسباب ، وأكثرية نزاع فيها ، وبهذا يردّ ما قيل أنّ فيه حذفين (و زحفا)<sup>1015</sup> ثلاثيا ولا نظير له ، وتغيير أول وتد ولم يبين خمسي كواعب \* يشبه خرما ولا زحفا وفساد المعاقبة في قول ابن أبي ربيعة: أَبْرَزُوهَا مِثْلَ الْمَهْمَةِ تَهَادَى أَتْرَابٍ<sup>1016</sup> .

فإن حذفين قياسيين سائغان ، فالخبين باعتبار الأصل والإضمار باعتبار الصورة ، فليس الزحف ثلاثي بل ثنائي ، والمغيّر ليس أول وتد ثاني سبب نظرا للصورة في ذلك كله ، وفساد المعاقبة في كواعب غير معروف ، وحذف ألف فاعلاتن قبل النظر للصورة والمعاقبة صحيحة بحذف نون مستفعلن في كواعب ، وثبوت الإضمار القائم مقام الخبن ، وهذا كله تكلف ، وتطرق إلى اختلال القواعد ، وقوله وأولى إلى آخره ، أي وأولى المتقارب وهي عروضه الأولى التامة ، لأنّ له عروضين تامة ومجزوءة تجري فيها العلة مجرى الزحاف بالحذف خاصة لا بسواه ، كالقصر عند المبرد فتأتي تارة تامة وتارة محذوفة ، فأخذ الحذف فيها بطرف من الزحاف فجري مجراه في عدم اللزوم ، وهو في العروض الثانية من المتقارب ، وفي غيره من البحور التي يوجد فيها لازم ، قال بعضهم إنما جاز خلط العروض التامة بالمحذوفة في المتقارب لكثرة تصرف العرب فيه ، ولتوافق أجزائه وتقاربها ، وقيل [و79] لها لم يعدّ هذا الخلط عيبا دلّ<sup>1017</sup> أنّ الحذف هنا زحاف ، لا يخرج

<sup>1014</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب جاء فوق الكلمة بعينها

<sup>1015</sup> - (س): حذف

- البيت من قصيدة "أزهقت مهجتي" ، في ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرح يوسف شكري فرحات. دار الجيل بيروت ، ص 96<sup>1016</sup>

<sup>1017</sup> - (س): دلّ على

العروض عن التهام (كالعلة)<sup>1018</sup> ، وإنما استحسّن الإقعاد هنا لقلة زحاف هذا البحر ، إذ لا يدخله إلا القبض فاستسهلوا العلة وجعلوها زحفاً ، وأيضاً جعلوا الزحاف عللاً في غير موضع ، فأرادوا جعل العلة زحافاً ليقع التعادل ، فمثال ما أتى مشعثاً وغير مشعث في قصيدة واحدة من الخفيف قوله: ليس من مات -البيتين-<sup>1019</sup> ، فـضرب الأول (مفعولن)<sup>1020</sup> مشعث ، وضرب الثاني فاعلاتن غير مشعث ، وقد تقدّم إنشادهما عند قوله "فالفرق بينهما انجلي"<sup>1021</sup> ، ومثاله في المجتث:

والنؤي والأحجار \* على الديار القفار  
بواكف مدرار \* تظل عيناك تبكي  
شوقال ولا بالنهار \* فليس بالليل تهدي  
تقطيع الأول: علديا رلقفاري ونؤي ول لأحجاري  
تفعيله: مفاعلن فاعلاتن مستفعلن مفعولن ، فجمع بين فاعلاتن ومفعولن ، ومثاله ما جاءت عروضه محذوفة وغير محذوفة من المقارب ، قول امرؤ القيس:  
وربح الخزامى ونشر القطر<sup>1022</sup> \* كأن المدام وصوب الغمام  
إذا غرد الطائر المستحر \* يعمل بها برد أنيابها  
وربيل خزامى ونشر ل قطر \* تقطيع الأول: كأنل مدام وصوبل غمام  
تفعيله: فـعـولـن فـعـولـن فـعـول فـعـول فـعـول فـعـول فعل ، فاعلروض غير محذوفة.

إذا غر رد ططاً إرلّس تحر \* (وتقطيع الثاني: يعمل بها برد أنيابها  
تفعيله: فـعـول فـعـولـن فـعـولـن فـعـول فـعـول فـعـول فـعـول فعل ، فالعروض محذوفة حذف سببها فصارت فـعـو فنقلت إلى فـعـل<sup>1023</sup> ، ومثال أبياتها تامة ومقصورة في المتقارب على مذهب المبرد:<sup>1024</sup>  
فرضا وحتما على المسلمينا<sup>1025</sup> \* فرمنا قصاصا وكان التفّاص  
فحذفت نون العروض وسكنت لامها ، فالتقى ساكنان ولم يسمع ذلك إلا في المتقارب ، وهو نادر وشذوذه من قصر عروضه ، ومن التقاء الساكنين قال ابن بري "ولم يسمع في المتقارب إلا في هذا البيت ، وفي قوله:

سعد ولم أعطه ما عليها " ، وسوّغ ذلك المبرد في العروض من حيث أنها فاصلة تشبه \* فلولا خراش أخذت دواب  
ومسّح من عقاب \* الضرب ، وقال ابن رشيق القيرواني "وأنشد منه سيبويه في الكتاب: كأنها بعد كلال الزاجر  
كاسر"<sup>1026</sup> يأسكان السين وتشديد الحاء ، واستدل به على إدغام الهاء في الحاء لأن أصله و مسحه وهو غريب  
الإدغام ، لأن فيه إدغام الثاني في الأول ، ولذا قال الأخفش "لا يجوز فيه الإدغام وإنما هو إخفاء " ، قلت ولم أرهم أنشدوا

<sup>1018</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب وقع فوق الورقة

<sup>1019</sup> إِنْهَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ \* - والبيتان هما: لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ

كَاسِفًا بِالْهَ قَلِيلُ الرَّجَاءِ \* إِنْهَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَيِّبًا

<sup>1020</sup> - والضرب الأول في البيت الأول هو في: أحيائي على وزن مفعولن ، أما الضرب الثاني في البيت الثاني فهو في كلمة: لرجائي على وزن فاعلاتن

<sup>1021</sup> - في الصفحة رقم 150 من التحقيق

<sup>1022</sup> ويعدو على الهرء ما يأتير \* - البيت من قصيد في ديوانه 69 مطلعها: أحر بن عمرو كأني خمر

<sup>1023</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>1024</sup> - العمدة 1 / 137

<sup>1025</sup> - البيت منسوب لزياد بن واصل ، في معجم شواهد العربية 39 ، وفي كتاب العروض للأخفش 58

<sup>1026</sup> - العمدة 1 / 137

زائداً على البيتين الأولين من قصيدتهما حتى يتبين اجتماع التهام والقصر في قصيدة واحدة ، ولعل هذه عروض مقصورة تبث في أعاريض المتقارب نادرة وإن كان كلامهم يدل على أنّ الظاهر خلافه ، وزعم بعضهم أن هذا البيت موضوع ، وقال الزجاج أنشده الخليل ، ورواه ، ولا أعلم له نظير إلا ما أنشده الأخفش من قوله<sup>1027</sup>: ولولا خدش البيت ، فأما الأول فالرواية فيه: وكان القصاص ، لأن جمع الساكنين في حشو الشعر معدوم ، وأحسب الثاني إن صح: أخذت رواحل سعد ، وقال الجوهري: "كأنه نوى الوقف في البيتين على الجزء وإلا فالجمع بين ساكنين لم يسمع به في حشو بيت"<sup>1028</sup> ، ولما كان هذا من النذور بحيث لا يقاس عليه قال الناظم لا سوى ، والمضاف إليه سوى محذوف منويّ فلذلك بقي إعراب سوى كما كان قبل حذف المضاف إليه ، لأن المنوي كالمنطوق به ، وهو ضمير عائد على الحذف ولا عاطفة ، وسوى مخفوض بالعطف على حذف أي لا بسواه ، وهذا على أن سوى متصرفة عند من يراه ، وقال بعضهم<sup>1029</sup> قوله لا سوى يعني الخرم والتشعيث والحذف في أولى المتقارب جرت مجرى الزحاف في عدم اللزوم ، ولا تجد غيرها من العلل شاركها في ذلك وجرى مجرى الزحاف ، أو لا يجري غيرها مجراها على فاعلية سوى ومفعوليته . قلت وهذا أيضا على أنها متصرفة لكنه يقتضي أنّ لا عاطفة الجمل لا المفردات ، وهو على خلاف الأصل ، فتقريرنا أولى وهو أيضا يقتضي أنّ الترجمة بعد قوله وسَلْ وَدَا وفي مقابلة التشعيث بالخرم واقتصاره على الخرم نظر لا يخفى ، ويجوز أن يكون الضمير المضاف إليه سوى في التقرير عائد على أولى ، أي والحذف كالتشعيث في جريه مجرى الزحاف لكن في العروض الأولى من المتقارب لا في سواها من عروضه الثانية ، ولا من سائر البحور غيره ، فتلخص فيما تضاف إليه سوى على هذا ثلاثة احتمالات لا سوى الحذف لا سوى الثلاثة لا سوى العروض الأولى من المتقارب ، وتنكير خبن وحذف للحقيقة وتنكير سوى للعموم ، وعلى أنّ الناظم حكى ثلاثة اقوال ففي البيت إطناب من التفصيل بعد الإجمال ، واخرم واقطع واضمر من التفريق عند بعضهم وإضافة أولى للإختصاص .

## الإعراب

كن مفعول شعث ، واخرم إن كان قولاً ثانياً فمعطوف على شعث ، وإن [80] كان قولاً أول فمعطوف بيان ، والجملة تفسيرية وتقدم أن الجمل الثلاث على تقدير العاطف ، أو الأخيرتان فقط أولى ، سر كتبتاً ومضاف إليه والخبر محذوف لدلالة القائين عليه ، وبه يتعلق بحذف أي معلولة بما جرى من العلل مجرى الزحاف بحذفها ، وعلى نسخة حذف يكون أولى مفعولاً به والواو داخله في التقدير على حذف من عطف الجملة الخبرية على الانشائية ، وسوى على هذا معطوف على أولى والتقدير شعث كن وحذفت أولى سر لا سوى الأولى وتأول في هذا الجزء حذف باحذف أو شعث بشعثت .

## المتن

تغيرت الأجزاء فاختلف الكنى \* فصدرا وحشوا قل عروضاً وضربها

وغايتها المختص منها بما جرى \* فقل ابتداء واعتماد وفصلها

صحيح معرى لا تدع ذلك الهدى \* وإن تنج فالموفور يتلوه سالم

<sup>1027</sup> - بحثت عن هذا البيت في كتاب العروض وكتاب القوافي للزجاج لكني لم اعثر عليه

<sup>1028</sup> - عروض الورقة 67

<sup>1029</sup> - كالدمايني في العيون الغامرة على خبايا الرامزة 48

## الشرح

**المفردات: (تغيّرت) معناه** اختلفت أحكام الأجزاء بحسب حلولها صدرا وحواء وعروضا وضربا ، وألفاظ البيت الأول كلها تقدمت إلا (الكنى) وهو جمع كنية التي هي أحد أقسام العلم ، وأراد الناظم بها الأسماء الدالة على أجزاء يلحقها نوع من التغيير أو تسلم منه في محال مخصوصة ، وقد يقال أنه أراد بها ما دلّ على شيء من الألفاظ ، والمراد به غيره لأن مدلولها يرجع إلى الإخفاء والستر لأنّ الابتداء مثلا لغة يدل على أول الأجزاء ، والمراد به هنا ذلك لكن باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به ، ومنه الكناية في علم البيان ، وهي اطلاق اللفظ وإرادة لازم مدلوله مع جواز إرادته ، والكنية عند النحاة ما صدر باب أو أم ، قال **الجوهري**: "الكنية"<sup>1030</sup> أن تتكلم بشيء وتريد به غيره ، وقد كُنِيْتُ بكذا وكُنُوتٌ ، ورجل كان وقوم كانوا ، والكنية بالضم والكسر واحدة الكنى ، واكُنَيْ فلان بكذا ويكُنَى بأبي عبد الله ، ولا تقل بعبد الله ، وكنيته أبا زيد وبأبي زيد تكنيه ، وكنيته كسميّه"<sup>1031</sup> ، وأراد الناظم هنا بالصدر أول أجزاء البيت وهو معناه اللغوي ، وبالحشو ما عدا الصدر والعروض والضرب من الأجزاء ، وأطلقه بعض العروضيين على البيت السالم من تغيير الابتداء والاعتماد والفصل والغاية ، فيقولون البيت حشو أي سالم مما ذكر. (ابتداء) مصدر ابتداء ، وتقَدَّم معناه لغة ، واختلف في حدّه في الاصطلاح ، فالذي يمكن أن يتحصل من كلام الناظم فيه أحد أمرين ، إما التغيير الخاص بأول البيت باعتبار إضافته إلى ذلك الأول ، وإما أول البيت باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به ، فالتقدير الأول مبني على أن تغيّرت مسند إلى الأجزاء على حذف مضاف أي أحكام الأجزاء ، والثاني على عدم اعتبار المضاف ، أي اختلفت الأجزاء باعتبار ما يلحقها من التغيير ، فاختلفت كنى الأجزاء بحسب ذلك وتقدير الأول اختلفت أحكام الأجزاء أو تغيّراتها فاختلفت كنى تلك الأحكام أو التغيّرات ، ويأتي تمامه إن شاء الله تعالى.

وقيل اسم لكل جزء يكون أول البيت يجوز فيه الخرم قاله **الأخفش** ، ففعولن في الطويل والمتقارب ، ومفاعيلن في الهزج والمضارع ، ومفاعلتن في الوافر تسمى ابتداء وإن لم تخرم بجواز خرمها ، وقال **الزجاج** "اسم لكل جزء يعتل أول البيت بعله لا تكون في الحشو كالخرم في أبخره"<sup>1032</sup> ، لأنه لا يكون حشوا وكفاعلاتن في المديد والرمل والخفيف ، ومستفع لن في المجتث فإن ألف فاعلاتن وسين مستفع لن تسقطان لغير معاقبة ولا يسقطان في الحشو إلا لمعاقبة ، وقال **الأخفش** لأدري لما جعل **الخليل** فاعلاتن ابتداء في أول المديد ، مع أنه يخبن في الحشو ، وخصّ **الخليل** فاعلاتن في أول المديد بالذكر دون الرمل وغيره اعتمادا على العلة المذكورة ، فقول **الزجاج** هو قول **الخليل** ووجه التسمية أنّ الابتداء إن كان اسم الجزء الأول فلا إشكال وإن كان اسما لتغييره الخاص به فسمي بذلك لكونه خاصا بابتداء الكلام. (اعتماد) مصدر اعتمد أي اتكأ ، قال **الجوهري** "اعتمدت على الشيء اتكأت ، واعتمد عليه في كذا اتكلت ، والعمدة ما يعتمد عليه ، وعمدت الشيء فانعمد أقمته بعماد يعتمد عليه ، وأعمدته جعلت تحته عمدا"<sup>1033</sup> ، واختلف في معناه اصطلاحا ، فالمتحصل أيضا من كلام الناظم على الأسلوب المتقدم ، إما التغيير الخاص بالحشو باعتبار إضافته إليه ، أو الحشو باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به ، وعن **الخليل** هو لزوم قبض فعولن قبل الضرب الثالث من الطويل وسلامته قبل جزء الضرب المقصور والمحذوف ، والأبتر من المتقارب وعنه أيضا سلامته قبل المحذوف ، والأبتر من ضرب المتقارب ، وقيل لزوم قبض فعولن قبل ثالث ضروب الطويل وسلامته قبل عروضي المتقارب وضروبها كلها ، وقيل كل جزء سلم من الخرم مع جوازه فيه ، وقيل جزء الصدر حيث لا يجوز فيه الخرم وزحافه يغير زحاف الحشو كفاعلاتن في أول المديد ، وقال **الزجاج** كل ما يحذف للزحاف لاعتماد الأسباب في زحافها على الأوتاد"<sup>1034</sup> ، وقال **الشريف** "لا يطلقه

<sup>1030</sup> - (و): الكنية

<sup>1031</sup> - الصحاح 6/ 2577

<sup>1032</sup> - لم أعر على نص **الزجاج** في كتابه العروض

<sup>1033</sup> - الصحاح 2/ 512 (بتصرف)

<sup>1034</sup> - كتاب العروض ، ص 59

الجمهور إلا على قبض فعولن في الطويل في الجزء الذي يلي الضرب المحذوف خاصة ، وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأبتري في المتقارب ، ولم يجز الخليل سقوط هذه النون في المتقارب<sup>1035</sup> [81] قبل الجزء الأبتري وزنه فل لأن البتر اختلال شديد فلا يحتمل زحف ما قبله وأجازه الأخفش<sup>1036</sup> ، قلت وما عزاه للجمهور هو الذي فسذر به ابن بري وقال بعضهم الذي عول عليه الناس هو القول الأول وفيه مخالفة لما نقل عن الجمهور ، وسمي الحشو أو تغييره اعتماداً لأنّ الضرب يعتمد عليه قبل ويقال في الطويل ضرب معتمد اسم مفعول لأنه معتمد عليه ، وفي المتقارب ضرب اسم فاعل الاعتماد ضربه وعروضه على السبب واختلف فيه على التفسير الأول لغير الناظم فقيل زحاف لأنه في غير محل العلة وغير لازم ، وقيل علة لأن دائرة الطويل مبنية على الاختلاف ، فلو لم يخالف بالاعتماد وقع الاتفاق فيها وهو مكروه ، ولذا لم تطو العرب سادس البسيط كراهة أن ينتقل مفعولن إلى فاعلن ، فيقع الاتفاق في دائرة الطويل ، ولأنه يحدث بسلامة الطويل وقبض المتقارب ، تنافر في النفس ولذا يجده في ذوقه مكسوراً من يزن بطبعه ، ولكثرة التزام ذلك في شعر العرب ولذا توجد القصائد الكثيرة من الطويل المحذوف ، والاعتماد يلزمها ولا يوجد غير لازم إلا في القليل ولا يوجد ترك الاعتماد في المتقارب ، وأنكره كثير فيقابل كونه في الحشو باتفاق دائرة الطويل وعدم لزومه بلزومه ويسلم التنافر فتترجح به العلة ، وقيل قسم ثالث لتعارض الأدلة ، وقيل إنما اختلف الخليل والأخفش في سداسي المتقارب لا في تامه ، والحذاق على أنه فيهما إلا أنه في السداسي لقلته ألزم قالوا ونصّ الخليل على ذلك. (فصل) مصدر معناه لغة يرجع إلى التمييز والتفريق ، قال الجوهري: "فصلت الشيء فانفصل ، قطعته وفصل من الناحية خرج وفصلت الرضيع فطمته وفاصلت شريكه ، وفي الحديث من اتفق نفقة فاصلة فله من الأجر كذا ، أي فصلت بين إيمانه وكفره ، وفصيل الناقة إذا فُصل عن أمه ، وعقد مفصل بين كل لؤلؤتين خرزة ، و التفصيل التبيين ، وفصل الشاة عظاما والفيصل الحاكم ، والقضاء بين الحق والباطل<sup>1037</sup> ، وهو في الاصطلاح عند الناظم على ما تقدّم التغيير الخاص بالحشو باعتبار إضافته إليه ، أو الحشو باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به ، وقيل كل عروض لزمها علة نقص أو سلامة ، لأن العلة ما لزم فكل عروض بنيت على ما لا يكون في الحشو من صحة أو إعلال فصل ، كلزوم قبض مفاعيلن في عروض الطويل ، وهو يسلم في الحشو يقبض ويكف ، وكلزوم خبن فاعلن في عروض البسيط وكمتفعّلن في عروض المنسرح ، إذ لا يجوز فيه فعلتن فلزومه ما لا يلزم الحشو ، ووجه التسمية إنّ العروض لما لزمها ما لا يكون فيها قبلها ولا فيما بعدها كأنها فصلت بينهما أو انفصلت منهما ، أو ميزت بينهما أو تميّزت منهما فسميت فصلاً لذلك. (غاية) نهاية الشيء ، قال الجوهري : "الغاية مدى الشيء ، والجمع غايّ مثل ساعة وساع<sup>1038</sup> ، قلت غاية ورأية<sup>1039</sup> ونحوهما كآية ، واختلف في أصلها فقيل آين ووزنها فعلة ككّية ، قلبت الياء ألفاً كراهة التضعيف وهو مذهب الفراء ، قال في التسهيل: "وهو أسهل الوجوه ، وقال الكسائي وزنها فاعلة وأصلها آية حذفت عين الكلمة استئقلاً لليائين المكسور أو لاهما ، وقال الخليل وزنها فعلة<sup>1040</sup> ، والأصل آية وقياس إعلالها إياه ، لكنهم عكسوا فأعلّوا العين وصحّوا اللام شذوذاً ، وقيل وزنها فعلة بضم العين ، والأصل آية تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء وصححت الياء بعدها ، وقيل وزنها فعلة بكسر العين وأعل كالذي قبله ، وقيل أصلها إياه كحياة ونواة فقلبت لاه في موضع (عينه)<sup>1041</sup> ، نقل هذه الأقوال الستة أبو حيان في شرح التسهيل وهناك ينظر توجيهها وتصحيح ما يصح منها ، وقال بعضهم عيم غاية واو لأن باب لويت أكثر من باب حييت . وينظر تصحيح النقل فيه ، وهي في الاصطلاح على ما يقتضيه أيضاً كلام الناظم التغيير الخاص بالضرب باعتبار إضافته إليه ، أو الضرب باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به ، وقيل كل ضرب لزمه علة نقص أو سلامة وباللزوم يخالف الحشو

<sup>1035</sup> - ينظر: كتاب العرو للزجاج ، ص 15

<sup>1036</sup> - شرح القصيدة الخزرجية ، ص 146

<sup>1037</sup> - الصحاح 5 / 1790

<sup>1038</sup> - الصحاح 6 / 2451

<sup>1039</sup> - (ر): ورواية. صححها الكاتب في الهامش بقوله: لعله ورأية

<sup>1040</sup> - معجم العين 1 / 104 مادة (أيا)

<sup>1041</sup> - (س): العين

فالغاية المخالفة في الضروب خاصة ، وأكثر الضروب غيات لأنَّ الضرب إن كان فاعلاتن أو مفاعيلن أو فاعولن فقد لزم أن لا تحذف أسبابها ، لأنَّ آخر البيت لا يكون إلا ساكنا ، و من الغايات المقطوع والمقصور والمكشوف والمقطوف ، لأنَّ هذه علل لا تكون في الحشو ، ووجه التسمية أنَّ الضرب غاية البيت أي نهايته أو لزوم الضرب علة نقص أو سلامة ، هي غاية ذلك الضرب التي لا يتعدّها.

(المختص) اسم مفعول من اختصه بكذا أي خصّه به دون غيره ، وقد تقدم . (ينج) يسلم وتقدم . (الموفور) اسم مفعول ، قال الجوهري : "الموفور الشيء التام ، ووفرت الشيء وفراً ، ووفّر الشيء بنفسه وفوراً ، وقولهم : توفّر وتحمّد ، من قولك وفّرته عرضه وماله . مثل يضرب لمن يعطي شيئاً فبرده من غير تسخّط ، قال الفراء : ولا تقول توفّر ، وأرض في نباتها وفّر وفرة وفرة أي وفوراً لم يرع فهي وفراء ومزادة وفراً للتي لم ينقص من أدمها شيء ، [و82] وسقاءً أوفّر ، ووفر عليه حقه توفيراً واستوفره استوفاه وهم متوافرون أي كثير " <sup>1042</sup> ، وهو في الاصطلاح على ما اقتضاه كلام الناظم ، الصدر السالم من الخرم مع جوازه فيه ، وهو عند الخليل فعولن مفاعيلن ونفاعلتن تسمى موفورة وإن دخلها زحاف غير الخرم إذا سلمت منه ، فوجه التسمية على هذا أن الجزء توفّر بسلامته من الخرم ، فلم ينقص له من شيء ، وبعضهم قصر الموفور على فعولن .

(يتلوه) أي يتبعه ، قال الجوهري : "تلو الشيء ما يتلوه ، وتلّو الناقة ولدها الذي يتلوها ، وتلّوت القرآن تلاوةً ، وتلّوت الرجل أنلّوه أنلّوا اتبعته ، ما زلت أنلّوه حتى أنلّيته أي تقدّمته ، وأتلّت الناقة تلاها ولدها ، ولا دريت ولا تليت ، قال يونس دعا بان لا تتلى أبله أي لا يكون لها ولد ، وأتلّاه الله أطفالاً أتبعه أولاداً ، وتليت حقي تتبعته ، وجاءت الخيل تتالياً متتابعة " <sup>1043</sup> . (سالم) اسم فاعل سلم المكسور العين ، قال الجوهري : "سلم فلان من الآفات سلامةً ، وسلمه الله منها " <sup>1044</sup> وهو في الاصطلاح عند الناظم الحشو السالم من الزحاف الذي يجوز أن يدخله ، ووجه التسمية السلامة من آفة الزحاف . (صحيح) اسم فاعل من صحّ وهو مفتوح العين بدليل كسرهما في المضارع ، قال الجوهري : "الصحة خلاف السقم ، وصحّ من علته واستصحّ ، وصحّحه الله فهو صحیح وصحّاح بالفتح ، وصحيح الأديم وصحّاح الأديم غير مقطوع . أبو عبيدة كان ذلك في صحته وسقمه ، وأصح القوم فهم مصحّون أصابت أموالهم عاهة على مصح والسفر مصحّة بالفتح " <sup>1045</sup> ، وهو في الاصطلاح عند الناظم العروض السالمة من علل الأعاريض والضروب التي لا تقع في الحشو ، ووجه التسمية سلامته من العلة وهو أعمّ من السالم ، لأن السالم سلم من العلة والزحاف ، فكان أحق باسم السالم والصحيح سلم من العلة فاستحق اسم الصحيح ، فكل سالم لغة صحيح وليس كل صحيح سالم ، وعلى هذا بنى بعض الفقهاء الجواب فيمن تزوّج واشترط صحة الزوجة ، أنه لا يردها بعبث لا ينافي الصحة بخلاف ما إذا اشترط السلامة . (معرّي) اسم مفعول من اعريته إذا نزع ثيابه ، قال الجوهري : "عرّي من ثيابه بالكسر يعرّي عرية فهو عار وعريان ، وامرأة عريانه ، وأعرّيته أنا وعريته تعرية فتعرّي ، و ما أحسن معاري هذه المرأة وهي يداها ورجلاها ووجهها ، ويقال منه أعروّريت منه أمراً قبيحاً ، أي ركبت وأعروّريت الفرس ركبته عرّياناً ، وهو أفعوعل ، وفرس عرّي لبس عليه سرج ، والجمع الأعراء ، وأغرأه صديقه تباعد منه ولم ينصره " <sup>1046</sup> ، وهو في الاصطلاح عند الناظم الضرب السالم من علل الزيادة التي يجوز دخولها فيه ، وهي الترفيل والإذالة والتسبيغ ، ووجه التسمية أن هذه الزيادات كالثياني فالخلو منها تعرية . (تدع) ترك وقياس ماضيه ودع غلاً أنه لم يستعمل ، وأصل مضارع الغائب يودع ، وأصل عينه الكسر وغنما فتحت لعارض كون اللام حلقية ولما وقعت الواو بين ياء وكسرة مستحقة حذفت كما فعلوا مع ظهور الكسر ، وحملوا سائر حروف المضارعة في

- الصحاح 2 / 847 <sup>1042</sup>

- المصدر نفسه 6 / 2289 <sup>1043</sup>

- المصدر نفسه 5 / 1952 <sup>1044</sup>

- المصدر نفسه 1 / 381 <sup>1045</sup>

- المصدر نفسه 6 / 2424 <sup>1046</sup>

الحذف على الياء ، قال الجوهري: "قولهم دع ذا أي اتركه ، وأصله ودَعَ وقد أُميتَ ماضيه ، لا يقال ودَعَهُ بل تركه ولا وادع لكن تارك وجاء في ضرورة الشعر ودعه ومودوع على أصله "1047" ، قلت وجاء في الحديث "دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم. (الهدى) تقدّم تفسيره<sup>1048</sup> .

## التركيب

لما قدّم الناظم بيان التغيير الذي يختصّ بالابتداء كالخرم (والخزم)<sup>1049</sup> ، والذي يختصّ بأواخر الأعراس والضروب وهي العلل ، والذي يوجد في الحشو كتغيير ثواني الأسباب المسمى زحافا ، أراد أن يبيّن ها هنا اختصاص كل تغيير أو اختصاص محله باسم ، فقال قل تغيّرت أحكام الأجزاء التغييرية في الصدر والحشو والعروض والضرب ، أو تغيّرت الأجزاء باعتبار كونها محلا للتغييرات ، فصدا أي فعل منها محل صدر وحشو وعروض وضرب ، فاختلفت كنى تلك التغييرات أي أسماؤها ، لاختلاف الحقائق لبقه التمييز بينها ، أو فاختلفت كنى محال تلك التغييرات لاختلافها ، فقل في التغيير الأوّل وهو تغيير الصدر أو في محل التغيير الذي هو الصدر ابتداء ، وقل في التغيير الثاني وهو تغيير الحشو أو في محل تغييره وهو الحشو اعتماد ، وقل في التغيير الثالث وهو تغيير العروض أو في محله وهي العروض فصلها ، أي فصل التغييرات أو فصل الأجزاء ، وتقدّم في وجه التسمية ما يدل على صلاحية إضافته للأمريين ، وقل في التغيير الرابع وهو تغيير الضرب ، أو في محله وهو الضرب غايتها والضمير مثله في فصلها ، وإنما أضافهما لإقامة الوزن ، لأنّ الاسم لا يكون إلا مضافا فيهما ، بل يقال فصل و غاية ، ويعرّفان أيضا بال ، كما يعرف ابتداء واعتماد ، وظهر لك أنّ الناظم جرى على عادته [و83] في مراعاة ترتيب اللف والنشر ، لأنّ الابتداء راجع إلى الصدر ، والمعطوفات كلّ منها راجع إلى مقابله كما بيّنا ، ووقوله المختصّ منها بما حدّ جرى الضمير في منها عائداً على الصدر ، وما عطف عليه أو على الأجزاء باعتبار كونها صدرا وغيره ، والمختصّ صفة لمحذوف أي محل المختصّ ، وما وافقه على التغييرات المتقدمة ، وفاعل جرى ضمير يعود على ما ، والمعنى الابتداء وما عطف عليه هي أسماء المحل المختصّ من الصدر ، وما عطف عليه بتغييرات جرى ذكرها ، ويجوز عود ضمير منها على التغييرات ، وما وافقه على الصدر وما عطف عليه أو على الأجزاء باعتبار كونها كذلك ، والمعنى الابتداء وما عطف عليه أسماء التغيير المختصّ من التغييرات بما جرى ذكره من الصدر ، وما عطف عليه أو من الأجزاء ، وبهذا التفسير الواضح يتبيّن لك صحة (حمل)<sup>1050</sup> كلام الناظم في هذه الألقاب على التغييرات أو على محالها.

وقوله ، وإن ينح<sup>1051</sup> أي كل واحد من الأجزاء المذكورة الصدر أو غيره ، وفي نسخة مروية وإن تنج بقاء التأنيث أي الأجزاء التي هي صدر وما عطف عليها ، والمعنى أن تسمية الصدر وما عطف عليه بالابتداء ، وما عطف عليه باعتبار ما يلحقها من تغييراتها الخاصة بها ، وإن تنج من تلك التغييرات المذكرات فلها أسما آخر باعتبار كونها سالمة منها ، فالصدر السالم من تغيير الابتداء هو الموفور ، ويتبعه في ثاني رتبة السالم اسم للحشو السالم من تغييره ، ويتلوّه الصحيح اسم

<sup>1047</sup> - المصدر نفسه 3/ 1296

<sup>1048</sup> - في الصفحة 192 من التحقيق

<sup>1049</sup> - سقطت من (س)

<sup>1050</sup> - سقطت من (و)

<sup>1051</sup> - (س): وإن لم تنج



للعروض السالمة من تغييرها الخاص بها ، ويتلوها المعرّي اسم للضرب السالم من التغيير الخاص به بالزيادة ، وهذا التقيد في تغيير الضرب لم يبيّن الناظم ، لكنه يفهم من تسميته بالمعرّي ، لأنّ التعرية إنما تكون مما زاد على البنية كالثوب ، واعتبر أيضا في أسماء السلامة ترتيب اللف والنشر على طريقته لرجوع الموفور إلى الصدر ، وما عطف عليه إلى ما عطف على الترتيب ، وإلى هذا أشار بقوله لا تدع ذلك الهدى ، وهو دلالة معرّي على تغيير الضرب المشترط النجاة منه في تسميته بذلك ، إنما هو التغيير بالزيادة كما تقدّم ، ويحتمل (أن يريد)<sup>1052</sup> الأمرين ، أو يريد الجنس أي لا تدع ذلك الهدى الذي هو هدى الله أن تطلبه من الله ، اهدنا الصراط المستقيم يا الله فإنك أنت المولى الكريم ، وقال الشريف "لما لم يتسع له نطاق العبارة عن بيان مراده أحال على الشيخ الذي يظطر إلى بيان في بعض هذا القصيد ، فقال لا تدع ذلك الهدى ، أي لا تدع سؤال من يهديك إلى مرادي"<sup>1053</sup> انتهى مختصرا ، قلت وعلى ما قررت فالمشيخة لفظه وتنكير صدرا ، وحشوا ، وعروضا ، وابتداء ، واعتماد ، وسالم ، وصحيح ، ومعرّي ، للحقيقة وغضافة ضرب وفصل وغاية للاختصاص ، وال في الأجزاء والكنى للحقيقة ، وفي المختص والموفور موصولة وفي الهدى للعهد أو الجنس والإشارة إليه بذلك للتعظيم ، وأكثر النسخ عطف وحشوا بالواو في نسخة مروية عطفه بالفاء ، ولا يظهر لها مبرر معني ، وفاء فاختلّف سببية ، وكذا فاء فليل وهي للعطف مثلها في قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾<sup>1054</sup> ، فقال وجملته لا تدع يشبه أن تكونن التذيل ، وانظر ما في ألفاظ الأبيات الثلاثة من التناسب ، وجمع الصدر والضرب والابتداء والغاية من الطباق ، والموفور والمعرّي يحتمل اللقبين ، والسالم والصحيح من التناسب ، وفي الأبيات اللف والنشر كما تقدم.

## الإعراب

جملة فاختلّف معطوفة على جملة تغيرت ، و(تغيرت)<sup>1055</sup> نصب صدرا وما عطف عليه نصب الظروف الحقيقية ، لأنها أمكنة لأنها منصوبة على إسقاط الخافض ، إلا أنّ في نصب ضربها على الظرفية المكانية نظرا لاختصاصه ، وعروضا معطوف على حشو بتقدير العاطف وجملته قل اعتراض بين المتعاطفين ، وجملته تغيرت معمولة لقل ، ومنها وبها متعلقان بالمختص والمرفوع بالمختص النائب عن الفاعل ضمير يعود على ال ، والمختص مبتدأ خبره ابتداء بالنكرات ، لأنّ المراد بها الحقائق كأعلام الأجناس ، ويجوز أن يكون ابتداء هو النائب المرفوع بقل ، وصح عمل القول لأنّ المراد بها مجرد الألفاظ ، والمختص خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف ، أي هي أو هذه ألقاب المختص ، والوجه الأول أظهرها وإن كان بعضهم ردّه بما لم أفهمه ، والمحكي بالقول على الأولين الجمل والموفور خبر لمحذوف ، أي فهو أو فهي على النسخة الأخرى ، أو فاسمه أو فاسمها ، ويتلوها إما معطوفة على الموفور ، ويقيد مثله قبل صحيح وقبل معرّي ، أو يجعل يتلوها حالا من الضمير في الموفور ، وصحيح ومعرّي معطوفان على سالم بتقدير العاطف ، ولا محل لجملة لا تدع لأنها في حكم الابتدائية.

## المتن

لَهُ وَلِأَلْقَابٍ وَبِالرَّمَزِ يُهْتَدَى \* وَقَدْ نَمَّ إِجْمَالًا فَخَذَهُ مُفَصَّلًا

وَعَايَتْهَا سَبِينٌ فَذَالٌ ثَلَثَ فُطًا \* فَالْأَوَّلُ بَحْرٌ فَالْعَرُوضُ فُصْرُهَا

- سقطت من (س)<sup>1052</sup>

- شرح القصيدة الخزرجية 149<sup>1053</sup>

- هود: 45<sup>1054</sup>

- (و): تغير<sup>1055</sup>

## الشرح

**المفردات:** (تم) كمل، قال الجوهري: "تم الشيء تماما، واتمه غيره وتممه واستتمه بمعنى"<sup>1056</sup>، وقد تقدم. (إجمالا) ضد التفصيل، وهو راجع الى الجمع، قال الجوهري: "والجُمْلَةُ واحدة الجُمْل، وأَجْمَلْتُ الحساب إذا رددته إلى الجُمْلَةِ، وَجَمَلْتُ الشحم أَجْمَلُهُ جَمَلًا وَاجْتَمَلْتُهُ إِذَا أَذْبَنَهُ، وربما قالوا أَجْمَلْتُ الشحم حكاه أبو عبيدة"<sup>1057</sup>، وجملت الشحم من معنى الجمع، والعلم الاجمالي العلم بالشيء جملة دون تفصيل أحواله، والعلم التفصيلي علمه جملة وتفصيلا، وقال بعضهم العلم الإجمالي العلم بالشيء من الوجه الجامع له ولغيره، والتفصيلي العلم به من أخص وجوهه فلا يجامعه الجهل، وفيه بحث. (خذ) أي تناول، قال الجوهري: "أَخَذْتُ الشيء أَخْذُهُ أَخْذًا تناولته، والأخذ بالكسر الاسم والأمر منه خذ، وأصله أَخَذَ استنقلوا همزتين فحذفوهما تخفيفا، وكذا كُلُّ وَمُرٌّ من أكل وأمر وشبهه، وخذ عنك أي خذ ما أقول ودع عنك المراء والشك، وخذ الخطام وبالخطام والتخاذ افتعال من الأخذ، أبدلت الهمزة ليना ثم أدغم وكثر فبنوا منه تخذ يتخذ كالأصلي، وقرئ لتخذت عليه، وأخذت تبدأ الذال تاء ثم تذغم وبعضهم يظهر وهو قليل"<sup>1058</sup>. (مفصلا) بكسر الصاد اسم فاعل، أي مبين ومفرقا بعد الإجمال والجمع، قال الجوهري: "التفصيل التبيين وفصل القصاب الشاة عظاما"، وقد تقدم. (الألقاب) تقدم [تفسيره]<sup>1059</sup>، (الرمز) مراده، به الحروف التي رمزها على عدد البحور والأعاريض والضروب من حروف أبجد وهوز راجع إلى معناه لغة، قال الجوهري: "الرمز الإشارة إلىياء، بالشفيتين والحاجب وقد رَمَزَ يَرْمِزُ وَيَرْمِزُ، وَالرَّمَاذَةُ الزانية لأنها تومئ بعينها"<sup>1060</sup>. (سين) مهمل رمز غاية البحور وهو آخرها الذي هو المتقارب كما تقدم، والسين خامس عشر حروف أبجد، لا باعتبار لفظه بل بحسب توالي الحروف وهو على اصطلاح المشاركة في جعله سينا، والمغاربة يجعلونه صادًا مهمله. (دال) مهمل رمز غاية الأعاريض، وهو أربعة باعتبار عدد الحروف ونقطتها. (طاء) ممدود مهمل، قصره ضرورة وهوز رمز غاية الضروب وهي تسعة باعتبار ترتيبها في الحروف ونقطتها. (ملغى) اسم مفعول أي متروك غير معتبر، قال الجوهري: "الُلغِيْتُ الشيء أبطلته، وكان ابن عباس (يُلغِي) <sup>1061</sup> طلاق المكره، وَاللَّغَاءُ مِنَ الْعَدَدِ الْفَاءُ مِنْهُ <sup>1062</sup>، (دنى) جمع دنى أي قري تأنيث أدنى، أي قرب، قال الجوهري: "دَنَوْتُ مِنْهُ دُنُوًّا وَأَدْنَيْتُ غَيْرِي، وَسَمِيتُ الدُّنْيَا دُنُوًّا، والجمع دُنَى كالكبرى والكُبْرُ والصُّغْرَى والصُّغَرُ، وأصله دُنُوٌّ حذف الواو لاجتماع الساكنين، والنسبة إليها دُنْيَاوِيٌّ ودُنْيِي، وَأَدْنَيْتُ الناقة دَنَا نِتَاجُهَا، ودَانَيْتُ بينهما قاربت، وبينهما دناوة أي قرابة وما تزداد منا الأقرب ودناوة"<sup>1063</sup>. (ارع) احفظ، واعتبر أمر من رعى، قال الجوهري: "رعى الأمير رَعَيْتَهُ رِعَايَةً، وَرَعَيْتُ الْإِبِلَ أَرْعَاهَا رَعِيًّا، وَرَعَى الْبَعِيرَ الْكَلًّا بِنَفْسِهِ رَعِيًّا، وَارْتَعَى مثله. وَرَعَيْتُ النجوم رَقَبْتُهَا، ابن السكيت: رَعَيْتُ عَلَيْهِ حُرْمَتَهُ رِعَايَةً، وَأَرَعَى اللَّهَ الْمَاشِيَةَ أَنْبَتَ لَهَا مَا تَرَعَاهُ"<sup>1064</sup> والمادة طويلة. (القصي) جمع قصوى بمعنى البعدى، وهو ضد دنى، قال الجوهري: "يقال فلان بالمكان الأقصى، والناحية القُصْوَى بالضم فيهما، ومنزل لا

- الصحاح 5 / 1877<sup>1056</sup>

- المصدر نفسه 4 / 1662<sup>1057</sup>

- الصحاح 2 / 559<sup>1058</sup>

- زيادة في (س).<sup>1059</sup>

- الصحاح 3 / 880<sup>1060</sup>

- سقطت من (ر).<sup>1061</sup>

- الصحاح 6 / 2483<sup>1062</sup>

- المصدر نفسه 6 / 2341<sup>1063</sup>

- المصدر نفسه 6 / 2359<sup>1064</sup>

يُقصيه البصر ، أي لا يبلغ أقصاه ، وقصي المكان يقصو قصوا بعد فهو قصي ، وأرض قاصية وقصية<sup>1065</sup> ن والمادة طويلة ، ويقع في بعض النسخ بدل البيت الثالث

حشوه ملغى دناء ارفع لا القصي \* محرفه المرعى نيفه زحافه

## المفردات

(محرفه) اسم مفعول مشتق من الحروف التي جعلها رمزا ، والهاء عائدة على الرمز ، أي محرف الرمز ومفهوم الصفة يقتضي أن هناك رمز لا بالحروف ولعله الكلمات المقتطعة من الشواهد ، أو الترتيب اللفظي ونحوه من مراعاة اللف والشر ، وغير ذلك من الأشياء الخفية التي يعتبرها الناظم كالمعري المتقدم ونحوه ، وقال بعضهم أنه عائد على التفصيل والإضافة بمعنى في ، أي (المحرف)<sup>1066</sup> فيه أو على المفصل فهي بمعنى من ، وأجاز أن يكون محرف من حرف ، أي حول عن التصريح باسم عدده من تحريف الكلام والشيء عن وجهه ، والتفصيل والمفصل مدلول عليهما بمفصل اسم الفاعل المنطوق به. (المرعى) اسم مفعول من رعيت ، وتقدم أصله مرعوي أبدلت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء (وسبقتها بالسكون وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها لها. (نيفه) أي زائدة والهاء للمحرف ، وأصل نيف نيوف أبدلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة قبلها)<sup>1067</sup> ، وأدغمت فيها كسيد ، قال الجوهري: "النيف الزيادة ، يخفف ويشدد وأصله من الواو يقا عشرة ونيف ومائة ونيف ، وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني ، ونيف فلان عن التسعين زاد ، وأنافت الدراهم على المائة زادت " ، وقال غيره هو مع العشرة تسعة فما دونها ، ومع المائة [84] عشرة أو أقل ، ومع الألف عشرة أو أكثر ، وكلما كثر العرب كثر النيف.

## التركيب

يقول قد القول في علم العروض إجمالا ، لأنه في الباب الأول أجزاء البحور وكيفية تركيبها منها وعددهما وعدد دوائر البحور واستخراجها منها ، وفي الباب الثاني أنواع التغيرات ومحالها على الجملة ، إلا أنه لم يبين ما أسماء تلك البحور وما يضاف إلى كل منها من التغيرات ، وما عدد ضروب كل بحر وأعاريضه ، وما أسماؤها ، وهذا هو التفصيل الذي أشار عليه ، وأمر بأخذه هنا وهو الباب الثالث من أبواب القصيد ، فقال فخذ أي خذ القول في علم العروض حالة كون ذلك القول تفصيلا لذلك العلم ، ومفصلا لألقاب تقدم إضافتها إلى البحر جملة ، يفصل هنا ما العروض أو الضرب الذي يلحقه منه ، ونحو ذلك من عدد ما يلحق البحر من التغيرات وشبهه ، وهذا الشرح يقتضي أن فاعل تم ضمير القول في علم العروض ، وهو قريب من قول الشريف تم الكلام على الزحاف والعلل وألقابها ، وعلى ما تشتمل عليه الدوائر من البحور ، لكن كلامه على جميع ذلك فيما تقدم محمل من غير بيان لألقاب البحور ، ولا كيف يسمى كل بحر منها ومن غير تفسير لمواضع الزحاف والنع ، فشرع في تفصيل أعاريضها وضروبها وألف=قابها ، والسالم والمعتل منها ، وذكر الأكبيات الشاهدة على جميع ذلك.

وقوله بالرمز يهتدي أي ومع كوني أتعرض لتفصيل تلك الأشياء فاعتمادي في بيانها على الرمز ، ولا اصرح فيما لرمز يهتدي لهذا التفصيل ، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن اهتدى مطاوع هديته ، وتقدم في كلام الجوهري أن هدى واهتدى بمعنى فانظره. وقوله فالأول بحر إلى ضربه لها أخبر أن بالرمز يهتدي ، والمراد به الحروف المرموز بها على البحور

- المصدر نفسه 6/ 2463<sup>1065</sup>

- (و): المحذوف، والمنتبث من (س) و(ر)<sup>1066</sup>

- ما بين قوسين سقط من (ر)<sup>1067</sup>

وغيرها ، أرشد هنا كيفية التصرف بتلك الرموز ، فقال أن الحرف الأول من حروف الرمز يراد به البحر ، وبالثاني العروض ، وبالثالث الضرب ، وهذا الترتيب على ما نطق به ، ولفظه بالفاء المقتضية للترتيب ، والمراد بالعروض أي عروض ذلك البحر الذي سبقه فهي نائبة عن ضميره ، أو الضمير محذوف أي له ويدل على ذلك إضافة الضرب له . وقوله وغايتها إلى آخره ، أي وغاية الحروف التي جعلت رمزا على البحور والأعاريض والضروب ، سين لحروف البحور لأنها الخامسة عشر من حروف أبجد كما تقدم في اصطلاح المشاركة ، وهي غاية البحور ، ودال بحروف الأعاريض ، والمراد منها نقطتها وهو أربعة مع أنها أيضا أربعة الحروف ، وهي غاية ما تبلغه الأعاريض في بحري السريع والرجز ، وطاء لحروف الضروب ، والمراد نقطتها ، وهو تسعة ، وهي أيضا تسعة<sup>1068</sup> الحروف ، وذلك غاية ما تبلغه الضروب ، كما في بحر الكامل ، وهذا أيضا من مراعاة اللف والنشر لرد السين المذكورة أولا للبحر المذكور أولا ، وهكذا في الباقي ، وتلت بمعنى تبعت وهو صفة لدال ، والملتو هو السين أي تبعت الدال السين ، وكذا يقدّر مع فطاء ، أي فطاء تلت الدال ، وأنت حروف التهجي لأنها تذكر وتؤنث . وقوله فخذ غلى قوله وسالما ، أي إني في كل بحر آتي بما فيه من أبيات الزحاف التي تلحق أجزاءه ، ومن الأبيات السالمة منه ، وأذكر ألفاظها متقطعة من أبيات الزحاف ومن أبيات السلامة ، فخذ مما أذكره من ذلك ما فيه الزحاف من الأبيات ، وما سلم من ذلك منها ، ومعنى خذ أي تناول علم ذلك أو شاهده في كتبي أو اسمعه من لفظي ، فضمير منه عائد على تفصيل القول أي فخذ من تفصيل القول في البحر وفي أعاريضه وضروبه علم من حوفه وسالمة لاشتغال ذلك التفصيل عليها ، وإن كان المراد بالرمز في قوله: وبالرمز يهتدى ، ما هو أعم من الحروف كالكلمات المقطعة من الشواهد ، فيصح عود ضمير منه على الرمز ، وقوله وما حشوه إلى آخره الضمير المخفوض بحشو عائد على ما هي واقعة على الكلمات التي تضمنت حروف الرمز أي والكلمات الرمزية التي حشوها ، أي الحروف التي بين حروف الرمز منها ملغى أي ليس من حروف الرمز أقرب أو احفظ من حروف تلك الكلمات للرمز الأقرب منها ، وهو ما ابتدأت به من الحروف فالأقرب ، ولا ترع للرمز أقصى حروف تلك الكلمات ، ومثال ذلك قوله في بحر البسيط: جرت جولة ، فإن الكلمتين تضمنتا حروف رمز ، وبينهما ما ليس برمز ملغى ، وهو الحشو بينهما فالجسيم من الكلمة الأولى رمز على بحر البسيط ، والراء والتاء ملغيان لزيادتهما على غاية الرموز ، فإذا انتقلت للكلمة الثانية فخذ للرمز من أدنى حروفها فالأدنى ما تحتاجه ، ولا ترع لذلك أقصى حروفها فالجسيم رمز على لدد أعاريض البحر والواو رمز على عدد ضروبه ، وقال الشريف : "معنى قوله دناء ارفع لا القصي ، أن الرمز لا يرعى منه إلا الأدنى من العدد وهو الذي لا يتجاوز الغاية التي ذكر أنها خمسة عشر في البحور ، وأربع في الأعاريض وتسعة في الضروب وأما العدد البعيد الذي يتجاوز ذلك فحروفه ملغاة لا تراعى ، وهذه ثمرة ذكر الغايات في قوله وغايتها سين فدال تلت فطاء"<sup>1069</sup> .

قلت تقرر ما شرحنا به كلام الناظم أن ما من قوله وما حشوه مبتدأ موصول إسمي ، وحشوه مبتدأ خبره ملغى ، والجملة صلة لما وخبر ما جملة ارفع دناء لا القصي ، والعائد [85] على ما الضمير المخفوض بدنى ، فإذا كان معنى دناء إلى آخره ما شرحناه به أخذت ما خبرها وناسب إخبار به عنها ، وإن كان معناه ما ذكر الشريف بقيت ما بلا خبر إذ لا يناسب ذلك المعنى الإخبار به عن ما ، لأن ذلك معنى مستقل بنفسه ، لا يتوقف ثبوته لتلك الألفاظ على جعله لما خبرا لما ، ويتخرج شرح الشريف على وجهين ضعيفين ، أحدهما أن يكون حشوه خبر هو محذوف ، والجملة صلة وملغى خبر ما أي والحروف التي هي حشو حروف الرمز ملغاة ، الثاني نصب حشو على الظرفية حسبما تقدّم ، وهو صلة وملغى خبر وحينئذ تكون جملة ارفع دناء مستقلة ، يتأتى فيها شرح الشريف على ما فيه من ضعف وتكرار ، غير ضعف الإعرابين وضعف الأول لئلا ينهها أن فيه حذف صدر الصلة من غير طول فيها ، نحو ما قرئ تمام على الذي أحسن برفع أحسن ، والثاني فيه اختصاص ظرف المكان مع نصبه ظرفا ، وأما النسخة الأخرى ، وهي قوله محرّفه بمعناها المرعي أولا ، فأولا من الكلمات المقطعة من شواهد الأبيات التي يؤتى بها عند تفصيل القول في البحر محرّف الرمز ، أي الحروف التي رمز

- (و): تسعة<sup>1068</sup>

- شرح القصيدة الخزرجية، 151<sup>1069</sup>

بها على عدد أعاريض البحر وضروبه ، فأول كلمة هي من شاهد العروض الأولى والضرب الأول ، والثانية لثانيها إلى آخر ما يرمز عليه منهما ، فإذا فرغ مقابل الرموز من الكلمات فالتيف عليها كلمات مقطعة من شواهد أبيات الزحاف ، وهذا معنى قوله نيفه زحافه ، أي نيف ما روعي من الكلمات لحروف الرمز هي لزحاف الرمز ، أو زحاف المحرف أو زحاف بحر المحرف ، والمعنى واحد ، لأنه تقنن في مرجع الضمير ومثال ذلك قوله في الطويل: أأجرى ، فالحمزة الأولى للبحر ، والثانية للعروض ، والجيم للضروب ، وغرورا من شاهد الضرب الأول ، وستبدي من شاهد الثاني ، وصدورك من شاهد الثالث ، وقد انتهت شواهد الضروب المرموز عليها ، وماناف عليها كلمات من شواهد أبيات الزحاف ، والخرم يقع بعد هذا في بعض النسخ وما حشوه مثل النسخة التي تقدمت ، وفي بعضها حشوه ملغى ، وبهذا يتزن مع قولهنيفه ، وأما نسخة وما فلا يتزن مع نيفه ، وإنما يتزن لو كان نيف فعل أمر ، ويحذف الضمير المتصل به وزحافه مفعول بنيف ، والتفسير واحد والالبيت مشتمل على أربع جمل ، الأولى محرّفه المرعى ، الثانية نيفه زحافه ، الثالثة حشوه ملغى أو ما حشوه ملغى ، الرابعة دناءه لا القصي ، وعلى النسخة الأولى جملتان كبيران على شرحنا ، وثلاث على شرح الشريف في وجه ، ورجح بعضهم هذه النسخة على الأولى ، بأن الأولى ليس فيها تعرض لأعاريض والضروب وذكرهما أهم من الزحاف ، فالجائز إذ لا يتبين إلا بعدهما ، وأجيب بأنه لم يهمل بيانها لقوله وبالرمز يهتدى ، ولدخولهما في السالم لأن أبيات السالم هي أبيات رموز الأعاريض والضروب ، قلت وكذلك بعض الزحاف وأيضا ، فقوله فخذ منه بمن التبعية يقتضي أن هناك ما يؤخذ من ذلك التفصيل غير الزحاف والسالم ، وليس ذلك إلا ما بينان عليه ، ووه وبيان الأعارض والضروب ، ففهمهما من باب أخرى ، كمفهوم الموافقة عليك بشرحنا لهذا البيت ، وكثير من أمثاله وقابله بشرح غيرنا ، ورجح منصفان وقد أورد الناظم هذا العلم مجعلا في ثمانية وأربعين بيتا ، ويورده مفصلا في خمسة وعشرين بيتا على ما اقتضاه اصطلاحه في الإجمال والتفصيل ، وهذا من محاسن هذا القصيد النبيل رحم الله جميعنا وتجاوز عنا بمنه ، وتنكير إجمالا ومفصلا وألقاب للنوعية ، وملغى يحتمل الحقيقة والتحقيق ، والنكرات في البيتين الأخيرين للحقيقة ، وال في الرمز والعروض والزحاف للعهد ، وفي القصي نائبة عن الضمير على رأي ، أو للحقيقة والضمير محذوف على الرأي الآخر ، ووتقديم المعمول في بالرمز يهتدى ، إما للحصر أي لا بالصريح من القول ، وإما للقافية وفي البيت الأول اطناب ، لاشتماله على التفصيل بعد الإجمال ، وذلك في قوله مفصلا له ولألقاب ، لا في إجمالا ومفصلا فتأمل ، وكذا في الأبيات الثلاثة لأن الثاني والثالث من تفصيل إجمال ، (قوله)<sup>1070</sup> مفصلا له ولألقاب ، فهما تفصيل التفصيل ، وإضافات ضرب وغاية وحشو للاختصاص ، وفي إجمالا ومفصلا طباق ، وبالرمز يهتدى من الجمع ، وفي البيت الأول والثاني لف ونشر مرتب على اصطلاح بعضهم ، وليس منه على رأي آخرين للتصريح وبعض ألفاظ الأبيات من مراعاة النظير ، وفي البيت الثالث طباقات خذ وملغى وزحاف وسالها ودناه والقصي ، وبالله أستعين.

## الإعراب

إجمالا إما حال من فاعل تم أي مجعلا ، أو تمييز منقول من الفاعل أي إجماله ، وقد قدمنا في التركيب أن فاعل تم ضمير القول في العلق ، فمفصلا بكسر الصاد حال من مفعول خذ ، وهو ضمير القول المذكور ، وإسناد التفصيل إليه من المجاز العقلي ، إذ به يكون نحو ﴿وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾<sup>1071</sup> ، واللام في له زائدة لتقوية العامل في مجرورها وهو مفصلا لفرعيته ، نحو ﴿فَقَالَ لَهَا يُرِيدُ ﴾<sup>1072</sup> ، والمجرور عائد على العلم المقدر مع القول لا على القول ، وبالرمز يهتدي جملة معطوفة على جملة خذ ، من عطف الخبر على الانشاء ، وقد تقدّم لك وجه التأويل في مثله عند من يمنعه ، وهو سهل ، ويجوز أن يكون مفصلا بفتح الصاد اسم مفعول ، والاعراب بحاله ويكون الضمير في له عائد على القول أو على العلم ، واللام متعلقة بيهتدي أي ويهتدي لذلك القول التفصيلي ، أو العلم المفصل [و86] ، ولألقاب آخر

- سقطت من (س) 1070

- الأنفال: 10712

- هود: 1072108

بالرمز ، فهذان الاعرابان في مفصلا مكسور الصاد ، ومفتوحها ظاهران مقيسان لا غبار عليهما ولا ضعف فيهما ، وقد أشكل إعراب هذه اللفظة بالضبطين على كثير من الحذاق منذ نطق بها إلى الآن ، ومثار الإشكال اعتقادهم تعيين كون الفاعل يتم والمنصوب بخذ والمجرو باللام ، ضمائر لشيء واحد ، وتعيين كون له متعلقا بمفصلا ، فإن كسر الصاد وجعل حالا من المفعول بخذ ، أشكل من حيث أنه هو المفصل بفتح الصاد اسم مفعول ، فكيف يكون فاعلا للتفصيل ، ومن حيث أن فيه تعدذي فعل فاعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل في غير محله ، وزان فتح الصاد وجعل حالا من المفعول أيضا أشكل من حيث تعلق له به إلا بتكلف وضعف ، فإن جعل له في هذا الوجه متعلقا يهتدي صح كما تقدم ، وقال بعضهم الضميران المنصوب والمجور عائدان على ما عاد عليه ضمير تم / ومفصلا بكسر الصاد لاغير حال من ضمير الفاعل ، أو من ضمير الكفعول على مذهب الكوفيين في استتار ضمير الوصف الجاري على غير من هو له ، أي مفصلا أنا له ، إلا أنه قواه لفرعيته باللام. فتأمل أين جرى ذكر هذا الفاعل الذي هو صاحب الحال ، وهل هذا من جريان الصفة على غير من هي له ، مع ان الموصوف لم يذكر وهل يستتر الضمير في هذا عند الكوفيين مطلقا كما يوهمه إطلاقه ، أو عند أمن اللبس وهو الصحيح.

## الطويل

هذا أول الكلام في تفصيل القول في العلم الذي أمر بأخذه ، وهو الكلام على كل بحر بخصوصيته ، يسميه باسمه ويذكر ما له من أعاريض وضروب وكلها مقتطعة من شواهد ما ذكر من تلك الأعاريض والضروب ، وكلمات مقتطعة من شواهد ما دخل البحر من الزحاف والعلل ، وبدأ بذكر ما ينفك من الدائرو الأولى ، وبدأ بالطويل الذي هو أو البحور لاستحقاقه ذلك حسبما تقدم ، وأصل الترجمة هذا فصل تفصيل أحكام الطويل ، ومعناه لغة ضد القصير ، وهو اسم فاعل ، وفعله طال على وزن فعل بضم العين ، قال **الجوهري** : "طَالَ الشيء امتدَّ ، وطُلْتُ أصله طَوُلْتُ بضم الواو ، لأنك تقول طلت فنقلت الضمة إلى الطاء ، وسقطت الواو لاجتماع الساكنين ، ولا تقل منه طُلْتُه لأنه لا يتعدى إلا بالتضعيف أو الهمزة ، وأما طَاوَلْنِي فطلته فمعناه كنت أطول منه من الطول والمطول" <sup>1073</sup> ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المبني من فعولن مفاعيلن ثماني مرات ، وهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وقال **الخليل** سميته طويلا لطوله بتهام أجزائه وسلامته من الجزء ، وقيل لأنه أطول الشعر لبنائه من ثمانية وأربعين حرفا ، وليس من الشعر ما يبلغ ذلك ، أما المديد فلم يستعمل إلا مجزوءا ، وأما البسيط فلجزء عروضه الثانية والثالثة ، وقيل لأن أول أجزائه أوتاد ، وهي أطول من الأسباب ، قال **الزجاج** سئل **الخليل** لم التزم في الطويل أن يكون مثنى ، ولم يات مسدسا كالمديد والبسط ، وهي من دائرة ، فقال لأن عروضه وضربه مفاعيلن ، لو سدس سقط من نصفه أربعة عشر حرفا ، وهما

إذا سدسا سقط من بيت كل عشرة أحرف ، لأن عروضها وضربه فاعلن ، وهو خماسي ولو سدس الطويل فحذف منه مفاعيلن بقي قبله فعولن ، وليس في الشعر ما يكون المحذوف من أكثر من الباقي ، بل المحذوف أقل ومساو ، وإذا سدس المهديد حذف منه فاعلن فيبقى قبله فاعلاتن ، وإذا حذف من البسيط فاعلن بقي مستفعلن.

## المتن

أَسُوْدٌ وَأَحْدَجٌ أَمْ الْمُوْرُ قَدْ عَفَا \* أَلْجَرَى عُرُوْرًا أَمْ سَتَّبِدِي صُدُوْرُكُمْ

## الشرح

**المفردات:** (أجرى) صورة هذه اللفظة مضارع للمتكلم من جرى ، دخلت عليه همزة الاستفهام ، إما الحقيقي أو الإنكاري ، ومعنى جرى أسرع ، وتقدم ومراده من هذه الكلمة أن الهمزة الأولى رمز على بحر الطويل ، كما شرط في قوله ، فالأول بحر والثانية رمز على أن له عروضاً واحدة ، لقوله فالعروض وهي مقبوضة ، أي حذف خامسها الساكن وهي ياء مفاعيلن ، وعلم أن ذلك مراده من تلك العروض كونها كذلك في جميع الشواهد التي أشار إليها ، والجيم رمز على أن لتلك العروض ثلاثة أضرب ، الأول منها تام وكان أولاً لسلامته ، والثاني مقبوض كان ثانياً لأنه أقل تغيير بالنسبة إلى الثالث فكان أقرب إلى التام ، فاستحق أن يكون ثانيه في الرتبة والثالث محذوف أي محذوف من آخره سبب خفيف كما تقدم ، وكان ثالثاً لبعده عن بكثرة الحذف ، ولكونه لم يبق له إلا تلك الرتبة ، وعلم أن هذا مراده من تلك الضروب ، إتيانه بشواهدا على هذا الترتيب حسبما شرط في قوله محرّفه المرعي ، كما تقدّم في تلك النسخة ، وما ذكره من أن عروضه واحدة وأضربه ثلاثة ، وهو مذهب الخليل ، واستدرك له بعضهم عروضاً أخرى وضريين ، فالعروض الثانية محذوفة ، معتمدة لها ضربان مثلها ومقبوض ، واستدرك له بعضهم ضرباً مقصوراً.

(غرورا) بضم الغين مصدر غرّه ، قال الجوهري: "غَرَّهْ يَغْرِهْ غُرُوْرًا خدعه ، وما غَرَّكَ من فلان أي كيف اجتَرأت عليه ، ومَنْ غَرَّكَ من فلان ، أي ومن أوطاك عشوة منه وغرّ بنفسه تغريراً وتغرة والغرور بالضم ما اغتر به من متاع [و87] الدنيا"<sup>1074</sup> . (أم) حرف عطف ، وتكون متصلة إن وقعت بعد همزة استفهام حقيقي ، أو همزة مغنية عن أي ، وغلا فمنقطعة تفيد اضراباً بمعنى بل ، وحدها أو مع استفهام ، وقيل لا بدّ فيها من معنى الاستفهام إن كانت منقطعة ، وهي تحتمل الاتصال والانقطاع . (ستبدي) ستظهر وتقدم . (صدوركهم) جمع صدر إما الجارحة وهو مذكر أو أول الشيء أو الطائفة منه ، أو مصدر صدر الناس من حجهم ونحوه ، وصَدَرَ الفرسُ ، برز بصدرة ، وصَدَرَ كتابه جعل له صدراً ، وصَدَرَهُ في المجلس فَتَصَدَّرَ ، والمُصَدَّرُ الشديد الصَدْرُ ، ويقال الأسد المُصَدَّرُ ، انتهى من الجوهري<sup>1075</sup> . (أسود) جمع أَسَدٌ ، ويجمع أسداً مثقلاً ومخففاً ، وأسَدَ وأَسَادَ كَأَجْبَلٍ وَأَجْبَالٍ ، أبوزيد: الأنثى أَسَدَةٌ ، وأَرْضُ مَأْسَدَةٍ ذات أَسَدٍ ، وأَسَدَ رَأَى الْأَسَدَ فدهش ، وأَسَدَ صار كالأسد ، ومنه حديث أم زرع وإذا خرج أَسَدٌ ، واستأسد اجتراً ، والنبت قوي ووالثف ، وأَسَدَتْ الكلب وأوسدته أغريته بالصيد. انتهى من الجوهري<sup>1076</sup> ، وهذه كلها للحيوان المفتوس ، ويطلق مجازاً مشهوراً للرجل الشجاع لعلاقة الشجاعة . (أحدج) قال الجوهري: "الْحَدَجُ بالكسر الْحُجْلُ ، وَمَزْكَبٌ للنساء كَالْمَحَقَّةِ ، والجمع حُدُوجٌ وَأَحْدَاجٌ ، وَحَدَجْتُ البعير أَحْدَجُهُ حَدَجًا شَدَدْتُ عَلَيْهِ الْحَدَجَ ، وكذلك شَدَّ الْأَحْمَالُ وتوسيقها ، والحداجة لغة في الْحَدَجِ والجمع حدائج ، والحدَجُ الحنظل إذا اشتد وصلب ، الواحدة حَدَجَةٌ وَأَحْدَجْتُ شجرة الحنظل"<sup>1077</sup> ويحتمل أن يراد به هنا جمع

<sup>1074</sup> - الصحاح 2 / 769

<sup>1075</sup> - المصدر نفسه 2 / 709-710

<sup>1076</sup> - المصدر نفسه 2 / 441

<sup>1077</sup> - المصدر نفسه 1 / 305

المركب ، أو الحنظل ويكون كناية عن أصحاب المرارة في الحرب كالأسود ، والأول أرجح لأنه المقتطع من الشاهد.  
(المُور) بالضم الغبار ، بالريح ، قاله الجوهري<sup>1078</sup> ، ولولا أنّ ذلك لفظ الشاهد لاحتمل أن يكون بالفتح ويناسب معناه ومادته معاني ترميب البيت ، ومن يسلك ذلك به يخرج عن المروي. (خفا) تقدم معناه في قوله اعلم بالمراتب ما خفى ، قال بعضهم هو من "خَفَيْتُ الشيء كتمته وسترته ، أو من خفا اعترض في الربع ، وعمّه من خفا البرق خفيا وخفوا اعترض في جانب السحاب"<sup>1079</sup> ، وأصلحه في نسخة مروية. (عفا) بالعين المهملة إلا أنه ضبط الفاء بالتخفيف ، وهذه النسخة أولى للسلامة معها من الإيطاء ، ولو شدد الفاء ويكون أتى بالهور عفى من بيت الثرم لصحّ ، إلا أنه يكون ضرب بيت الناظمين الأول التام ، وضرب القصيد إنما هو من الثاني المقبوض ، فلذلك خفّف الفاء ، قال الجوهري : "عَفَّتْ الريح المنزل درسته ، وعَفَا المنزلَ يَعْفُو دَرَسَ ، يتعدّى ولا يتعدى ، وتَعَفَّتِ الدر درست ، وعَفَّتْهَا الريح شدد للمبالغة"<sup>1080</sup>.

## التركيب<sup>1081</sup>

لما رمز بالحروف على البحر ، وعدد عروضه وأضربه أتى بكلمات مقتطعة من أبيات شواهد تلك الضروب ، فالكلمة الأولى من شاهد الضرب الأول ، والثانية للثاني إلى آخره وهكذا دأبه في كل بحر بحر كما قدمنا ، فإذا فرغت شواهد ما رمز عليه بالحروف أتى بكلمات شواهد الزحاف ، فكأنه قال بحر الطويل له عروض واحدة وثلاثة اضرب ، فغرورا من شاهد الضرب الأول التام ، وهو:

ولم أعطكم في الطوع مالي ولا عرضي\*<sup>1082</sup>أبا منذر كانت غرورا صحيفتي

ولم أع طكم فططوعما لي ولا عرضي\*<sup>1083</sup>تقطيعه:أبا منذر كانت غرورن صحيفتي

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن\*<sup>1084</sup>تفعيله:فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

وستبدي من شاهد الضرب الثاني المقبوض المماثل للعروض ، وهو:

ويأتيك بالأخبار من لم تزود\*<sup>1085</sup>ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا

ويأتي كالأخبار من لم تزوودي\*<sup>1086</sup>تقطيعه:ستبدي لكأيا مما كن تجاهلن

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن\*<sup>1087</sup>تفعيله:فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

وصدوركم من شاهد الضرب الثالث ، وهو المحذوف:

<sup>1078</sup> - المصدر نفسه 2 / 820

<sup>1079</sup> - المصدر نفسه 6 / 2329

<sup>1080</sup> - المصدر نفسه 6 / 2432

<sup>1081</sup> - سقطت هذا العنوان من (س)

<sup>1082</sup> - البيت لطرف بن العبد في ديوانه 209 ، والعمدة 1 / 194 ، وعروض ابن جني 43 ، وكتاب العروض لعلي بن عيسى الربيعي النحوي 9 ، والكافي للتبريزي 19 ، وشرح عروض ابن الحاجب للفيومي 59 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب للعيني 36

<sup>1083</sup> - سبق تخريج البيت في الصفحة 68 من التحقيق



وَأَلَّا تَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرَّؤُوسَا<sup>1084</sup> \* أَقِيمُوا بَنِي النِّعْمَانِ عَنَّا صَدُورَكُمْ

وَأَلَّا تَقِيمُوا صَاغِرِينَ رُؤُوسَا \* تَقْطِيعُهُ: أَقِيمُوا بِنِنَعْمَا نَعْنُنَا صَدُورَكُمْ

فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن فَعُولُن \* تَفْعِيلُهُ: فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن

فلما حذف من آخر هذا الضرب سبب خفيف ، بقي مفاعي فينتقل إلى فَعُولُن ، والعروض كما رأيت مقبوضة مع الشواهد كلها ، ولما انتهت شواهد الرموز انتقل إلى شواهد الزحاف ، فأسود من بيت القبض ، وهو:

أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدٍ<sup>1085</sup> \* أَتَطْلُبُ مِنْ أَسْوَدُ بِيْشَةَ دُونَهُ

والأجزاء كلها مقبوضة إلا الضرب ، ويبيشه قال الجوهري: "اسم وموضع ، وقال الفاسم بن معن بيشة مهموز"<sup>1086</sup> ، وأنشد السقاط في بيت القبض قول امرؤ القيس: سماحة ذا<sup>1087</sup> البيت وأحداج ، من بيت الكف والثلم ، وهو:

فَعَيْنَاكَ لِلْبَيْنِ تَجُودَانِ بِالْدَمْعِ<sup>1088</sup> [و88] \* شَاقَتْكَ أَحْدَاجُ سَلِيمِيْ بِعَاقِلِ

فالثلث في خرم فَعُولُن والكف في مَفَاعِيلُن ، فيما عدا العروض والضرب ، المور من بيت الثرم ، وهو قوله:

لَأَسْمَاءُ عَفَى آيَهُ الْمُورِ وَالْقَطْرِ<sup>1089</sup> \* هَاجَكَ رِبْعُ دَارِسِ الرَّسْمِ بِاللَّوِيِّ

ففعولن اجتمع فيه الخرم والقبض وهو الثرم كما تقدّم. فإن قلت نقص الناظم أن يريد في ضرب الطويل المحذوف المعتمد كما فعل ابن السقاط . قلت العتماد وغن كان علة عند الناظم ، إلا أنه مما جرى مجرى الزحاف عندني عدم اللزوم ، فلذا لم يعده وعدّ الحذف وهو أعم من المعتمد وغيره ، وكان من حقّ ابن السقاط أن يذكر المحذوف غير المعتمد لأنّ تخصيص المعتمد لا يتناول غيره ، فما فعل الناظم أرجح وزعم الجرمي وجماعة أنّ الذي في الضرب الثالث قصر مفاعِلُن المقبوض لا الحذف من مَفَاعِيلُن التام ، لأنه أكثر من السالم التام ، فهو مما غلب فيه الفرع الأصل فحذف من المحذوف ، وردّه بعضهم بأنه إن خالف في حكم المعاقبة في الطويل احتج عليه بأشعار العرب ، وإن وافق امتنع نا قال ، لأن ياء مَفَاعِيلُن إذا حذفت يلزم ثبوت نونه للمعاقبة ، لا يقال ليس في الضرب معاقبة لأننا نقول لما تبث حكمها في الحشو ثبت في الضرب إلا بدليل ، ولأن أقرب ما يجري عليه الضرب العروض ، وقد ثبت فيه المعاقبة ولذا لم يات فيها إلا فَعُولُن أو مَفَاعِلُن ، فلولا أن فيها معاقبة لقبضت وكفّت ، ولجريان العروض كالضرب لما لم يجعلوا كفّ الضرب علة

- البيت ليزيد بن الخفاف الشني ، وهو شاعر جاهلي ، المفضليات 599 ، العروض لابن جني 45 ، والعروض لابن عيسى الربيعي 10 ،<sup>1084</sup> الكافي في العروض والقوافي 20 ، وشرح عروض ابن الحاجب للفيومي 60 ، مقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب للعيني 37 ، ورفع حاجب العيون الغامزة 74

- البيت بلا نسبة في عروض الورقة 16 ، وفي الكاف في العروض والقوافي 23 ، وفي رفع حاجب العيون الغامزة 75<sup>1085</sup>

- الصحاح 3 / 996<sup>1086</sup>

- البيت لامرؤ القيس ، ديوانه 75 ، من قصيدة مدح فيها سعد بن الضباب الإيادي ، وهجا فيها هانئ بن مسعود . يقول فيه:<sup>1087</sup>

ونائل ذا إذا صحا وإذا سكر \* سماحة ذا وبر ذا ووفاء ذا

- البيت بلا نسبة في كتاب في علم العروض 97 ، والعروض لابن جني 47 ، وعروض الورقة 10 ، وكتاب العروض للربيعي 10 ، الكافي في<sup>1088</sup>

العروض والقوافي 10 ، وشرح عروض ابن الحاجب 71.

- البيت بلا نسبة في كتاب في علم العروض 98 ، العروض 47 ، عروض الورقة 16 ، كتاب العروض للربيعي 11 ، الكافي في العروض<sup>1089</sup>

والقوافي 24 شرح عروض الورقة 72

لئلا يوقف على متحرك لم يجعلوه علة في العروض ، وإن أمكن الوقف فيها على متحرك ، ودليله: لن يزال قومنا<sup>1090</sup> - البيت - ، والذي استدرك لعروض الطويل ضربا مقصورا هو الأَخْفَشُ وأنشد<sup>1091</sup>:

بأيدي الرِّجَالِ الدَّافِنِينَ ابن عتاب \* كَأَنَّ عَتِيقًا مِنْ مَهَارَةِ نَعْلَبِ

وَمَنْ كَانَ يَرْجُوا أَنْ يُوْبَ فَلَا أَب \* وَقَدْ فَرَّ حَرْبَ هَارِبًا وَابْنُ غَامِرِ

هُمْ مَنَعُوا جَارَاتِكُمْ آلَ غُذْرَانِ \* وأنشد أبيات امرؤ القيس : أَلَا إِنَّ قَوْمًا كُنْتُمْ أُمْسِ دُونَهُمْ

عُوَيْرٌ وَمَنْ مِثْلُ الْعُوَيْرِ وَرَهْطُهُ وَأَسْعَدَ فِي لَيْلِ الْبَلَابِلِ صَفْوَان<sup>1092</sup>

ثياب بني عوف ، الأبيات وقوافيها مختلفة الأعراب ، واختلف في إنشادها فالأخفش والجري وطائفة من الأئمة يسكنون حرف الروي فيصير مفاعيلن في الضرب فعولان بحذف نونه ( وإسكان لامه )<sup>1093</sup> ، ويرون القصر أولى من الإقواء ، والخليل يطلق وإن اختلف الأعراب ، ويرى الإقواء لكثرة في أشعارهم أولى من القصر في الطويل ، ويظهر من كلام سيبويه<sup>1094</sup> في القوافي أنَّ الاطلاق أرجح خلاف ما قاله في غيرها ، وحجة الخليل (أمران)<sup>1095</sup>: الأول الاتفاق ، وعلى أنه ليس في القوافي ما يوزن مطلقا ، ومقيد إلا في الكامل والرمل والمتقارب ، وردَّ بأن مخالفه إنما يريدون التقييد خاصة الثاني ، إنَّ الإقواء أكثر في شعر العرب وأنسوا به ، ورجح الزجاج قول الخليل بأن مفاعيلن ساكن اللام غير موجود لا في الأصول ولا في المزاخيف ، وضعف بأنه نظير نفسه ، وقال ابن جني وكون الطويل لم يقيد إلا في القليل مع كثرته ، وكأنه أبو الأوزان<sup>1096</sup> ، مرجح لقول الخليل ، وقيل إنما منع الخليل قصره للمعاقبة وقع مفاعيلن في الضرب يوقف على متحرك ، فكانت الياء محذوفة لثبات معاقبها ، فلو وتعاقب الحذف والابتاث على يائه امتنع حذف النون لئلا حذفت لحذف المعاقبان ، والعرب إذا حكمت بشيء لمعنى طردته وإن عدم ذلك المعنى في بعض المواضع ، ومثال العروض المحذوف وضربها الأول المحذوف التي استدركها بعضهم وهو الأَخْفَشُ:

وَعَبْدُ الْعَوَانِي بِالشَّبَابِ قَدِيمٌ \* تَرَاهَا عَلَى طُولِ الْقَوَاءِ جَدِيدًا<sup>1097</sup>

وكم بالصعيد من هجان موبله \* ومثال الثاني المقبوض: ألم تر كم بالجزم من كلمات

وزاد بعضهم في هذه العروض ضربا ثالثا ، حذف فيه سببا مفاعيلن ، فصار فعل وبيته:

كريما ففي وصل الكريم شفا \* إذا كنت مختارا صديقا فصادق

وزاد في العروض الأولى ضربا رابعا محذوفا مقصورا ، وبيته:

إذا ما بلغنا فروة بن تميم \* ألا أبالي جفوة الناس كلهم

صالحين ما اتقوا واستقاموا \* - تم تخريج هذا البيت في الصفحة رقم 174 من التحقيق ، وتماهه: لَنْ يَزَالَ قَوْمًا مُخَصَّبِينَ<sup>1090</sup>

- انظر: الأخفش ، كتاب القوافي. ص31<sup>1091</sup>

- البيتان من قصيدة امرؤ القيس عوير ومن مثل العوير ، في ديوانه 167. وبين البيتان بيت يقول فيه:<sup>1092</sup>

وأوجههم عند المشاهد غرآن \* ثياب بني عوف طهاري نقيّة

- سقطت من (و)<sup>1093</sup>

- انظر: شروح عروض ابن الحاجب - ص73<sup>1094</sup>

- (س): شبتان<sup>1095</sup>

- كتاب القوافي ، للأخفش 31<sup>1096</sup>

- البيت بلا نسبة في: شرح عروض ابن الحاجب 73<sup>1097</sup>

## • تذييل

عروض الطويل لا تكون إلا مقبوضة ما لم يكن البيت مصرعا ، وهو وافية فصل لكونها لازمة القبض ، ويطلق عليها وعلى كل ما لزم مثلا واحدا من عروض أو ضرب جامدة بالجيم والخاء المعجمة ، وضربها الأول تام غاية للزوم ثبوت نونه ، وأكثر الضروب على هذا غايات ، وهو أيضا جامد للزوم السلامة ولزومها علة كما تقدم ، والثاني والثالث غايتان لجمودهما ، ؟ وتحصل من شواهد الزحاف أنّ الذي يدخل الطويل منه حالقبض والثلث والثرم والمعاقة عند من يثبتها فيه ، بين ياء مفاعيلن ونونه فلا يوجد إلا تاما أو مقبوضا فقط (أو مكفوبا فقط)<sup>1098</sup> ، ولا يجتمعان فيه و العلل كلها حسنة ، وكذا قبض فعولن ويزداد حسنه إن وقع بعده الضرب المحذوف ، ولا يكاد يسع المقبوضة نحو:

ولا كل موت نصحه بلبيب<sup>1099</sup> \* وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه

وهو أحسن ذوقا من قوله وألا تقيموها ، وسمى بعضهم هذا القبض قبل الضرب المحذوف [و89] اعتمادا كالسقاط ، لاعتماداه على الود قبله وبعده ، وكرهوا سلامة هذا الجزء لئلا يتوالى في الطويل خماسيان ، وليس ذلك شأنه ، فإذا قبض صار باعيا فتخالفا وهذا ضعيف ، وقبض مفاعيلن فيه صالح ، وثلث فعولن وثرمه قبيح ، وكذا كف مفاعيلن إذ ليس قبل نونه وتد يعتمد عليه بعد الحذف ، ورأى الأخفش أنّ كفه خير من قبضه ، لأن الاعتماد عنده على ما بعد ، وأما معاني ألفاظ البيت فإن كانت الهمزة للاستفهام المحض ، فكأنه يتردد ليقوم لينصرونه على أعدائه ، ووجهل هل لديهم نصر أم لا ، فهو يقول لهم أأجري إليكم اغترارا بكم لكونكم لا تقدرون على شيء ، أم لكم قدرة على نصري فستبدي أسودكم أي شجعانكم الفوارس والرجال ذو المرارة في الحرب ، المشبهون الحدج الذي هو الحنظل لمرارته أو لإبكاؤكم نساء من قتلوا ، كما يبكي الحنظل مافع ، أو أحداجكم أي تراكم نسائككم التي من عادتكم استصحابها عند حروب الأعادي ، اتبعوهم على الثبوت للحرب ، أما حياء من النساء فلا تقرون ، أو خوفا وغيره عليها أن ينالها العدو أو للأميرين ، صدوركم أي صدور الناس منكم لحوزكم السيادة بالغلب ، أو تصدكم بذلك والناس أو الطائفة الأولى منك المبادرة لنصري ، أم الغبار قد ستر كما تكمل لكثرة حركتكم حتى تراكم فوقهم فلا يرون . وإن كانت الهمزة للإنكار بمعنى لا أجري لأن ذلك غرو بل ستبدي ذل صدوركم الأسود والأحداج ، بل الغبار خفاكم ، ويحتمل أن يقال لما قال الناظم خذه مفعلا وبالرمز يهتدي ، فكان الطالب للعلم شك في قدرة الناظم على تفهم ما وعد بالرمز ، فقال أأجري في طلب التعلم غرورا فلا يحصل لي كما ذكرت لعدم قدرته عليه ، أم ستبدي لي أسود وأحداج عالمون بمغزى نظمكم علم صدوركم ، فيكون صدوركم على حذف مضاف أم لا يقدرن عليه أنه فكه لكون الغبار ستره ، والغبار هو أشكاله ويحتمل على كون الهمزة للإنكار أن يكون من الناظم ردا على من نسب إليه أنه لا يقدر على الاتيان بما وعد فيقول أنا لا أجري لأغرّ بالناس فأتعبهم فيما لا يتحصل لهم منه شيء ، بل ستبدي علم صدوركم وهم أسلافكم المتصدرون في هذا الفن أسود وأحداج ، يقاتلون صعب المعاني والعلوم ، حتى تحصل لهم ويأخذونها أسدا ، فتصير ملكا لهم وطوع يمينهم يملكونها لمستحقها ، بل حتى ينفوا الاشكال عنها ويضمحل فتتكشف ، كما يعفي الريع الغبار ، وهذا أسهل وجه وأبينه وأنسبه ، ووتخصيص الطويل بلفظ أأجري لبعده مراده ، وقال بعضهم الهمزة للإنكار والمعنى لا لأجري إليكم وحدي مغترا بإقدامي ، بل تظهر كشف صدوركم أو هزم طوائفكم رجال كأسود ورجال كذوات أحداج ، أو نساء ذوات أحداج يصفهم بالضعف والغلبة من كل احد حتى النساء ، بل الغبار كثر معترضا في الربع الدارس ، أو ستر الباقي من أثاره والاضراب من قضية إلى قضية - انتهى - وتأمل ، وتنكير غرورا للنوعية ، وأسود وأحداج للتعظيم ، أو أحداج للتحقير على المعنى الأخير ، وال في المور

<sup>1098</sup> - سقطت من (و) واستدرکها الناسخ في الهامش مشيرا إلى مكانها في السطر.

<sup>1099</sup> - البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه 208

للجنس أو الحقيقة وإضافة صدور للتعريف والتعظيم أو التحقير ، وفي البيت طباق خفي لأن الجري غرورا لا يحصل شيئا وابداء الصدور يحصل .

## الاعراب

غرورا مفعول من أجله ، وفيه بحث أو مصدر في موضع الحال ، فيجيء فيه من الخلاف ما في مثله ، وصدوركم مفعول كما هو في بيت الشاهد ، وأسود فاعل ستبدي وأحدا ج عطف عليه ، وأم تحتمل الاتصال والانفصال أولا وثانيا



أصل الترجمة هذا فصل تفصيل أحكام المديد ، قال الجوهري: "رجل مديد القامة أي طويل القامة ، وطرف ممدد أي ممدود بالأطواب شدد للمبالغة ، وتمدد الرجل أي تمطى"<sup>1100</sup> ، والمديد هنا البحر من الشعر ، المبني في الأصل من فاعلاتن فاعلن ثمان مرات ، إلا أنه لم يسمع إلا مسدسا ، أي مجزوءا وهو فعيل بمعنى مفعول ، ونقل من الصفة للعلمية ، وال فيه للمح الصفة ، وقال الأخفش عن الخليل سمي مديدا لتمدد سباعيه حول خماسيه ، ورد بأن ذلك يوجد في كل (متركب من سباعي وخماسي ، قال الزجاج لامتداد سببين في طرفي كل جزء من أجزائه السباعية"<sup>1101</sup>)<sup>1102</sup> ، ورد بوجوده في كل ما اشتمل على فاعلاتن وشبهه مما أوله وآخره سببان ، وقيل لامتداد الوند المجموع في وسط أجزائه السباعية ، واستعمله ابن المرحل تاما ، والتزم الكف في جميع سباعياته فثقل على الذوق ، قال الزجاج وإنما لم يثمن لئلا يقع فاعلن آخره ، ولا يقع كذلك في شعر إلا منقولا من جزء نقص ، فلو وقع فيه لتوهم أنه من جزء نقص فتكون الدائرة أكثر من ثمانية وأربعين حرفا وهو باطل ، ولذلك رد في آخر البسيط إلى فعلن ليعلم أنه نقص منه ، فإن قيل لم لم يعل ذلك في المديد ، فالجواب أنه إذا حذفت ألفه في البسيط لم يكن قبلها ساكن سبب يعاقبها ، وفي المديد قبلها

- الصحاح 2 / 537<sup>1100</sup>

- كتاب القوافي 62<sup>1101</sup>

- سقط ما بين قوسين من (ر)<sup>1102</sup>

ساكن يعاقبها ، فلو حذفت منه لزم أن لاي يحذف الساكن قبله أبدا ، فيعود المعاقب غير معاقب ، وإلى التزام جزئه أشار جودا وغيرا فلاتعجب [و90] \*المعري بقوله: إذا ابنا أب واحد الفيا

أخوه المديد ولم ينبج \*

فإن قلت إذا لم يستعمل إلا مجزوءا فما الدليلي على أنه في الأصل مثنى ، قلت وجد أنه في النادر تاما ، وخروجه من الطويل والبسيط وهما مثنى ، فوجب تقدير جزئه ولأنه لم يوجد مسدس مركب من سباعي وخماسي ، وإنما تركب منهما الثماني كالطويل والبسيط ، فوجب إلحاقه بهما ، والحمل على النظير أسر كلام العرب ، كالحكم بأن طال وزنه فعل بالضم حملا على ظرف لاتيان الوصف منهما على فعيل ، أو على قصر لذلك أيضا ، أو لأنه ضده وبضدها تتبين الأشياء ، ولا يمكن أن يكون مقلوب البسيط لأنه يلزم أن يكون فاعلن مستفعلن فاعلن مس ، ولا علة تصل بالجزء إلى هذا القدر.

## المتن

يَعِيشُ بِهَيْدِي مَتَى مَائِعِ اهْتَدَى \* بِجُودِ كَلَيْبٍ لَا يَغُرُّ أَعْلَمُوا إِنَّمَا

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَنَا مِنْهُ مُرْتَوَى \* فَمِنْ مُخْصِيْنِ كُلِّ جَوْنٍ رَبَّاهُ

## الشرح

**المفردات:** (جود) بضم الجيم مصدر ، جاء الرجل بما له ، وجود جودا ، وتقدمت المادة عند قوله: جائد<sup>1103</sup> ، ومراد الناظم الأصلي من الكلمة الرمز بجَلَّ حروفها ، فالباء رمز على البحر الثاني وهو المديد ، والجيم رمز على أن له ثلاث أعاريض ، الأولى مجزوءة ، الثانية محذوفة مجزوءة ، الثالثة مجزوءة محذوفة مخبونة ، والواو رمز على أن له ستة أضرب ، واحد للأولى مثلها وثلاثة للثانية ، الأول مقصور الثاني مثلها ، الثالث أبتر ، وضربان للثالثة الأول مثلها ، الثاني أبتر ، ويعلم أن مراده هذه الأعاريض وهذه الضروب على الصفة المذكورة من الشواهد التي انشدها على الترتيب المذكور كما تقدم في الطويل ، وإنما كانت الواو رمزا على الضروب دون الدال ، مع أنها أقل عددا لتقديم الواو لقوله: دناه ارفع لا القصي ، على أن دناه من جملة مستقلة ، وعلى نسخة محرفه حشوه ، وأما على نسخة وما حشوه وعلى أن دناه من جملة خبره فالحشو الذي هو ملغى ما كان من كلمتين لا ما كان من كلمة ، فتأمل.

• **تنبيه:** إنما نسبوا الجزء للعروض والضرب مسامحة ، وإنما هو للبيت.

(كليب) اسم رجل ، قال الجوهري: "وقولهم أعز من كليب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة من بني تغلب بن وائل ، وأما كليب رهط جرير الشاعر ، فهو كليب بن يربوع بن حنظلة"<sup>1104</sup> . ((يغر)) يخدع ، وتقدم<sup>1105</sup> . (يعيش) مضارع عاش ، وأصله يعيش نقلت حركة المعتل إلى الساكن وسكن ، قال الجوهري: "العيش الحياة ، وعاش مَعَاشًا وَمَعِيشًا ،

<sup>1103</sup> - جاء شرحه في الصفحة رقم 289 من التحقيق

<sup>1104</sup> - الصحاح 1 / 210

<sup>1105</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

يصلح كل منهما للمصدرية والاسمية ، وأَعَاشَهُ اللهُ سبحانه عِيشَةً راضية ، وجمع مَعِيشَةً على الأصل مَعَايِشٌ بالاهمزة ، وأصلها مَعِيشَةٌ مَفْعِلَةٌ ، الياء أصلية متحركة فلا تقلب في الجمع همزة ، وإن جمعتها على الفرع همزت وشبهتها بفعيلة ، كما همزة مصائب لسكون الياء ، وبعض النحاة يلحق الهمزة ، والتَّعْيِشُ تكلف أسباب المعيشة ، وغَائِشَةٌ مهموزة ، ولا تقل عِيشَةٌ<sup>1106</sup> . (هندي) نسبة إلى هند ، قال الجوهري: "هِنْدُ اسم بلاد ، والنسبة إليها هِنْدِيٌّ وهِنُودٌ ، نحو زَنْجِيٌّ وزَنْجٌ ، وسيف هِنْدُونِيٌّ إن شئت ضمنت الهاء اتباعاً للدال ، والمُهَنْدُ السيف المطبوع من حديد الهِنْدِ"<sup>1107</sup> والمنسوب هنا والله أعلم صفة السيف . (يع) مضارع مجزوم بحذف الياء ، وأصله يوعي حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وتقدم نظيره ، قال الجوهري : "وعاه حفظه ، وعيت الحديث أعيه وعيا ، وأذن واعية ، وأوعيت المتاع والزاد جعلته في الوعاء ، وهو واحد الأوعية"<sup>1108</sup> . (اهندي) تقدم<sup>1109</sup> ، وفي بعض النسخ يهدي ولا يتزن إلا باسقاط ما ، ولا كبير معنى لها . (مخصبين) جمع مخصب ، قال الجوهري : "أخصبت القوم صاروا إلى الخصب ، وأخصب جنا بهم ما حولهم ، وخَصِيبُ الْجَنَابِ أي النّاحية ، وبلد خَصْبٌ بالكسر نقيض الجَدْبِ ، وبلد أَخْصَابٌ ، يراد بالواحد الجمع كأنه أجزاء ، وأَخْصَبَتِ الأرض ومكان مخصب وخَصِيبٌ ، والخصاب النخل الكثير الحمل الواحدة الخصبة"<sup>1110</sup> . (جون) قال الجوهري: "الأسود وهو من الأضداد ، والجمع جون بالضم وهو من الخيل والابل الأدهم الشديد السواد ، وسميت عين الشمس جونة لإسودادها عند مغيبها ، والجونة خاية مطلية بالقار"<sup>1111</sup> . وبقي شيء من المادة (ربابه) قال الجوهري : "الرباب بالفتح سحاب أبيض ، ويقال أنه السحاب الذي تراه كأنه دون السحاب ، قد يكون أبيض وقد يكون أسود ، الواحدة ربابة ، وبه سميت المرأة الرباب"<sup>1112</sup> . (ليت شعري) معناه ليتين علمت ، قال سيبويه أصلها شعرتي ، إلا أنهم حذفوا الهاء وتقدم أول كلمة من هذا النظم . (هل) حرف استفهام يسئ لها عن التصديق وتام الكلام عليها في النحو والمعاني . (مروتوي) الظاهر أنه مصدر جاء بصيغة المفعول من ارتويت أي شبع من الماء ، قال الجوهري : "رَوَيْتُ [و91] على أهلي ولأهلي أتيتهم بالماء ، ومن أين رَبَيْتُكُمْ مفتوحة الرائ ، أي من أين تَرْتَوُونَ المَاءَ ، وَرَوَيْتُ من الماء بالكسر أَرَوَى رِيًّا ، وَرَوَى مثل رَضِي رَضَى ، وَارْتَوَيْتُ وَتَرَوَيْتُ كُلُّهُ بمعنى ، فَأَنَا رَاوٍ ، وَرَوَيْتُ القوم أَرَوَيْهِمْ اسْتَقَيْتُ لَهُم المَاءَ ، وسي يوم التروية لأنهم يرتوون فيه من الماء لما بعد ، والراوية الدابة التي يستقي عليها والعامّة تطلقه على المزايدة وهو جائز على الاستعارة والأصل ما ذكرنا"<sup>1113</sup>

## التركيب

يقول بحر المديد له ثلاث أعاريض وستة أضرب ، وهو ثاني البحور وثاني بحور الدائرة الأولى ، فكليب من شاهد

يَالْبِكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ\*<sup>1114</sup> العروض الأولى وضربها المجزوء ، وهو: يَالْبِكْرُ أَنْشُرُوا لِي كَلِيبًا

يا لبكرن أين أي نلفرارو\* تقطيعه: يالبرن أنشرو ليكلين

<sup>1106</sup> - الصحاح 3 / 1012

<sup>1107</sup> - المصدر نفسه 2 / 557

<sup>1108</sup> - الصحاح 6 / 2525

<sup>1109</sup> - في الصفحة رقم 101 من التحقيق

<sup>1110</sup> - الصحاح 1 / 120

<sup>1111</sup> - المصدر نفسه 5 / 2095

<sup>1112</sup> - المصدر نفسه 1 / 133

<sup>1113</sup> - الصحاح 6 / 2364

<sup>1114</sup> البيت منسوب للمهلل بن ربيعة ، وهو في ديوانه 35 ، و في كتاب في علم العروض 102 ، وكنوز الرامزة 77 ، وكتاب العروض لابن جني 48 ، والكافي في العروض والقوافي 25 ، وقصد الطال في شرح قصيدة بن الحاجب 44

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن. \*تفعيله: فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

ولا يغر من شاهد العروض الثانية وضربها الأول المقصور ، وهو:

كُلْ عَيْشٍ صَائِرٌ لِلزَّوَالِ<sup>1116</sup> \* لَا يَغِرُّ أَمْرًا<sup>1115</sup> عَيْشُهُ

كلل عيشن صائرل لزوال \*تقطيعه: لا يغررن نمرأن عيشهو

فاعلاتن فاعلن فاعلان \*تفعيله: فاعلاتن فاعلن فاعلن

شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا<sup>1117</sup> \* واعلموا ، من شاهد ضربها الثاني المحذوف مثلها ، وهو: اَعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ

شاهدن ما كنت أو غائبن \*تقطيعه: اعلمو أن ني لكم حافظن

فاعلاتن فاعلن فاعلن \*تفعيله: فاعلاتن فاعلن فاعلن

أَخْرَجْتُ مِنْ كَيْسٍ دِهْقَانٍ<sup>1118</sup> \* وإنما ، من شاهد ضربها الثالث الأبتري ، وهو: إِنَّهَا الذَّلْفَاءُ يَأْفُوْنَةُ

أخرجت من كيسده قاني \*تقطيعه: إنهمذ ذلفا أيا قوتتن

فاعلاتن فاعلن فعلمن \*تفعيله: فاعلاتن فاعلن فاعلن

ويعيش ، من شاهد العروض الثالثة وضربها الأول المحذوف المخبون ، وهو:

حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ<sup>1119</sup> \* لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعْيشُ بِهِ

حيث تهدي سا قهو قدمه \*تقطيعه: للفتى عق لن يعي شبهي

فاعلاتن فاعلن فعلمن \*تفعيله: فاعلاتن فاعلن فعلمن

وهندي من شاهد ضربها الثاني الأبتري ، وهو:

تَقْضُمُ الْهِنْدِيَّ وَالْعَارَا<sup>1120</sup> \* رَبِّ نَارٍ بَتُّ أَرْقُبُهَا

- (س): المرء<sup>1115</sup>

- البيت بلانسبة في: كتاب في علم العروض 102 ، وعروض الورقة 20 ، والعروض 49 ، والكافي في علم العروض 26 ، كتاب العروض<sup>1116</sup>

للربيعي 14 ، وشرح عروض ابن الحاجب 77

- البيت بلانسبة في: كتاب في علم العروض 102 ، وعروض الورقة 21 ، والعروض 49 ، والكافي في العروض 26 كنوز الرامزة 78 ، وشرح<sup>1117</sup>

عروض ابن الحاجب 77 ، ومقصد الطالب في شرح عروض ابن الحاجب 46

- البيت بلانسبة في: الجامع في علم العروض والقوافي 104 ، وعروض الورقة 21 ، والعروض 50 ، والكافي 27 ، وكنوز الرامزة 68 ،<sup>1118</sup>

وكتاب العروض 14 ، وشرح عروض ابن الحاجب 77.

- البيت لطرفه بن العبد ، ديوانه<sup>1119</sup> 154

- البيت لعددي بن زيد ، في ديوانه ص<sup>1120</sup> 100

وأنشده الجوهري أرمقها وتقضم بفتح التاء وضمها.

تقضمهن دِيُولُ غَارًا \* تقطيعه<sup>1121</sup>: ربنا رن بتنار قبه

فاعلاتن فاعلن فعلن \* تفعيله<sup>1122</sup>: فاعلاتن فاعلن فعلن

وقد انتهت شواهد ما رمز عليه ، وشرع في كلمات شواهد الزحاف ، فمتى ما يع ، من بيت الخبن وهو:

يَتَكَلَّمُ فَيُحِيكَ بِعَقْلٍ<sup>1123</sup> \* وَمَتَى مَا يَعْ مِنْكَ كَلَامًا

وهو بيت صدر ومخصبين ، من بيت الكف ، وهو:

صَالِحِينَ مَا اتَّفَقُوا وَاسْتَقَامُوا<sup>1124</sup> \* لَنْ يَزَالَ قَوْمًا مُخْصِبِينَ

وهو بيت عجز أيضا ، وكل بيت رابع من بيت الشكل وهو:

الْمُزْنِ ذَانِي الرَّبَابِ<sup>1125</sup> \* لِمَنِ الدِّيَارُ غَيْرُهُنَّ كُلُّ جَوْنِ

ويا ليت شعري هل لنا من بيت الطرفين ، وهو:

بِجَنُوبِ قَارِعٍ مِنْ تَلَاقي<sup>1126</sup> \* لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ

وينشد أيضا من شمال بدل من تلاقي ، فقوله بجنوب فعلات ، وقد خبن لسلامة الجزء قبله ، وكف لسلامة الجزء بعده فهو طرفان كما تقدم ، وتقطيع أبيات الزحاف وتفعيلها وما فيها من أنواع الزحاف لا يخفى على من أحكم ما تقدم ، والعروض الأولى من هذا البحر قليلة الوجود ، وحكى بعضهم لها ثلاثة أضرب آخر ، ضربا مقصورا (وهو قوله)<sup>1127</sup>:

والمنايا رصد للعباد<sup>1128</sup> \* إنما الإنسان حي كميث

في بني عوف ولا عامر<sup>1129</sup> \* وضربا محذوفا: ما رأينا مثل سعد بن عمرو

فاسئلي الأقوام عن كرمي<sup>1130</sup> \* وضربا محذوفا ومخبونا: إن قومي فاعلمي خير قوم

دمنة فيها لذي الحب داء<sup>1131</sup> \* وحكى للثانية ضربا متما كقوله: صاحب استنطقا ساعة

- سقطت من (و)<sup>1121</sup>

- سقطت من (و)<sup>1122</sup>

- البيت بلا نسبة في: الجامع في العروض والقوافي 106 ، وعروض الورقة 19 ، والعروض 52 ، والكافي في العروض والقوافي 29 ،<sup>1123</sup>

العروض للرباعي 16 ، وشرح عروض ابن الحاجب 81 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 52

- البيت بلا نسبة في: الجامع في العروض والقوافي 106 ، وعروض الورقة 20 ، والكافي في العروض والقوافي 29 ، والعروض لابن جني<sup>1124</sup>

52 ، العروض للرباعي 16 ، وشرح عروض ابن الحاجب 81 ، منوز الرامزة 97.

- البيت بلا نسبة في: الجامع في العروض والقوافي 107 ، وعروض الورقة 20 ، والكافي في العروض والقوافي 30 ، والعروض لابن جني<sup>1125</sup>

52 ، العروض للرباعي 16 ، وكنوز الرامزة 79 ، وشرح عروض ابن الحاجب 82 ،

- البيت بلا نسبة في: عروض الورقة 20 ، والكافي في العروض والقوافي 30 ، وشرح عروض ابن الحاجب 80 ، وكنوز الرامزة 79 ،<sup>1126</sup>

- سقطت من (و)<sup>1127</sup>

- من شواهد علم العروض ، ولم ينسب لشاعر<sup>1128</sup>

- لم أعرف قائله<sup>1129</sup>

- لم أعرف قائله<sup>1130</sup>



وهذه العروض قلّ أن توجد لمحدث فضلا عن العرب ، لخروجها عن القياس للاتفاق الذي فيها ، ودائرة المختلف كاسمها مبنية على الاختلاف ، وفي شواهد هذا الناظم خبن فاعلاتن في العروض الأولى وضربها ، وفاعلن في الحشو وهو قبيح ، ومنع بعضهم خبن فاعلن قبل العروض والضرب المحذوفين ، وردّ بأن القياس صحّة ثاني السبب مطلقا ويصير الهال للوارث. \* وبالسماح [92] أنشد الخليل: يقدم المرء على فعله

وأنشد الفارس<sup>1132</sup> في "الإيضاح":

لم يراعوا حرمة الرجل<sup>1133</sup> \* خرّقوا جيب فتاتهم

وقيل لو منع خبن فاعلن قبل فعلن في العروض الثالثة وضربها الأول كراهة الاتفاق في دائرة الطويل ، كما كان الاعتماد واستحسن الخبن فيما قبل العروض الثانية وضربها لكان قياسا كما تقدم في الاعتماد ، ونصّ جماعة على أن منع خبن عروض الثانية وضربها لقلّة هذه العروض ، ولئلا يلتبس بالعروض الثانية وضربها الخامس ، ولذا لم ينشد الناظم عليه شيئا وعادته ينشد الجائز من الزحاف في الأعاريض والضروب ، ولما لم ينشد إلا زحاف الأولى علم امتناعه ، وأن السلامة من الخبن في الثانية علة لازمة ، وعلم من استشهاده أيضا أن جزء هذا البحر واجب ، إذ لم ينشد له وافيا ولا تاما ، والحذف في عروضه وضربه ، والقصر في ضربه خاصة والبتّر فيه ، وله من الزحاف الخبن والكفّ والشكل ، وله من المعاقبة الصدر والعجز والطرفان ، وأدرج شواهد السلامة في الشواهد الأول ، والقبض في الحشو وفي ضرب العروض الأولى حسن ، والكف في حشوه صالح ، والشكل قبيح ، والمعاقبة في هذا البحر بين نون فاعلاتن وألف فاعلن ، فلا يحذفان ، وما خبن لسلامة ما قبله من الكف (صدر ، وما كف)<sup>1134</sup> لسلامة ما بعده من الخبن عجز ، وما خبن لسلامة ما قبله من الكفّ ، وكف لسلامة ما بعده من الخبن طرفان ، واختصّت العروض الثانية بلزوم الثاني للفرق بينهما ، وبين الثالثة التي لزمها الخبن ، وقيل لقلّة استعمال الثانية ، حتى قيل أن الضرب الثاني والثالث اللذين وضعهما لها الخليل لم يسمع نظيرهما للعرب ، وقال الزجاج<sup>1135</sup> لم يجيء على أولهما قصيدة إلا للطرماح<sup>1136</sup> ، والزحاف لا يسوغ ويسهل إلا مع كثرة الاستعمال ، وإذا أنكروا صحيح هذه العروض فهم لمزحوفها أشدّ إنكارا ، ومقتضى هذا التعليل جار في ثاني الثالثة لقلتها ، وإلا لكان قاصرا وقيل إنما لزم ثاني الثالثة لإجحافهم بفاعلتن حتى صار فاعلن ، فلم تحتل تغييرا ولذا لزم انتفاء الخبن في ثاني الثالثة ، لما لحقه من البتّر ، وأما الأول المقصور من الثانية فلم يحذف به كالثاني والثالث ، ولزم فيه الثاني لحملهم فاعلان على فاعلن ، كما حملوا قضا على قضت ، فحذفوا الألف لام الكلمة وإن ذهب المانع بحركة التاء لأنّ ألف التثنية زائدة فلا تأثير لها فكأن التاء ساكنة وألف فاعلان تشبه ألف التثنية ، وفيه نظر لأنّ ألف فاعلان هي فاعلاتن فهي أصلية ، وتعليلهم بكثرة الإجحاف منتقص بلزوم خبن العروض الثالثة مع أنها محذوفة ، وأما معنى<sup>1137</sup> تركيب الناظم فيحتمل وجوها منها على تقدير أن تكون الهمزة في البيت السابق للإنكار ، وأنه قصد ذمّ المخاطبين علما نقلنا آخر أن يردف ذلك بما يناسبه ، فيقول أنتم كليب وريّ بالقبيلة ، وأراد التشبيه بتصغير كلب وبوجود كليب لا يغر أحد غيره ، لأنه لا جود لهذا الجنس ، ثم يقول اعلّموا إنما يعيش الفتى بسيف هندي يكون معه متى ما يسمع بمحلّ

<sup>1131</sup> - لم اعرف قائله

<sup>1132</sup> - هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل ، أبو علي (288هـ - 377هـ) ، أحد أئمة العربية ، ولد في فسا ولتنقل إلى بغداد فأقام عند سيف الدولة الحمداني ، ثم عاد إلى فارس. من مصنفاته: التذكرة ، العوامل ، والمسائل الشيرازيات ، والإيضاح. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 10 / 563 ، وشذرات الذهب 3 / 88

<sup>1133</sup> - الفارسي ، التكملة ، تحقيق حسن شاذلي فرهود. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984م ، ص 120

<sup>1134</sup> - ما بين قوسين سقط من (و) واستدركه الناسخ في الهامش مشيرا بسهم صغير إلى موقعه في المتن ، والأمر نفسه وقع في (ر)

<sup>1135</sup> - والشاهد في العيون الغامزة للدمايني ، ص 59 ، حيث يقول الطرماح: شتّ شمل الحيّ بعد التأمّ وشجّاك اليوم ربع المقام

<sup>1136</sup> - هو الطرماح بن حكيم بن الحكم ، من طيّئ (- 125هـ / 743م) ، شاعر إسلامي فحل ، ولد ونشأ في الشام ، وانتقل إلى الكوفة ، كان معاصرا للكبي ملازما له. له ديوان شعري. ينظر ترجمته في: المؤلف والمختلف 219 ، الشعر والشعراء 358

<sup>1137</sup> - (و): مع. مصححة في الهامش وفق ما ورد في المتن

عيشه يهتدي إليه ولا يتكل على جود من لا يعهد منها الجود ، ولا يغتر بالأمانى الكاذبة ، وأضر فاعل يغتر ويعيش وإن لم يتقدم ما يدل عليهما لدلالة السياق ، نحو ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾<sup>1138</sup> ، "ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"<sup>1139</sup> .

ووصل همزة القطع في إنما ضرورة ويحتمل ان يكون الناظم فيما (تقدم)<sup>1140</sup> وثق بالوفاء بما وعد من تفهيم العلم ، أن يقول بجود كليبلا يظن اغترار ، لأنه قادر على تحصيل ما يحتاج إليه ، فإنه إنما يعيش بسيفه الهندي ومتى ما يع علما يهتدي به ، وتصغير كليب في هذا الوجه يشبه أن يكون للتعظيم ، ويحتمل أن يكون جملة متى ما صفة لمحذوف هو فاعل يعيش ، أي إنما يعيش بهندي رجل متى ما يسمع بمحل عيشه يهتدي إليه ، أو متى ما يسمع علما يهتدي إلى تحصيله ، أو متى ما يحفظه يهتدي به ، وعلى الوجهين ، فمن مخصبين معناه فنحن من قوم مخصبين أخصبهم كل أسود سحابة فيا ليتني أشعر ، أي أعلم هل لنا من ذلك السحاب الأسود ارتواء ، فإن حمل بجود كليب على التعظيم فهم المخصبون ، وإن حمل على أنه تحقير ممن يخاطبهم بذلك الكلام ، فهو إخبار من المتكلم عن نفسه بأن قومه هم المخصبون الذين يرجى جودهم ، لا جود كليب المغتر به ، وقال بعضهم لا يغتر مبني للمفعول والنائب بجود قدّمه ضرورة ، أو مبني للفاعل وهو ضمير كليب مثل غلام هند ضربت ، قدّم المفسر فاستتر الضمير وهو جائز عند كثير ، وقيل أنه مذهب البصريين ، وضمير يعيش عائد على كليب ، أي لا يغتر كليب بجوده لأنه ذو سيف يعيش به ، فلا يدوم جوده ، أو لا تؤمن بوادره ويع يسمع فإن جعلناه اختصارا لشاهد يكن الاهتداء للجواب ، كما في الشاهد وفاعل يع فاعله في الشاهد ، ويحتمل أن يكون فاعله ضمير كليب ، ويع إما يسمع أو يحفظ العلم والاهتداء للصواب ، فكلّ مون أي مطر جون ربابه كائن لأجل تنعم أو رزق مختصينا على اثبات الألف [و93] ، أو صيرورة ناس مخصبين رحمة من الله تعالى ، ولذلك عقبه بقوله فياليت شعري هل لنا من أي من كل جون ربابه مرتوى ، أي امتلاء .

وتأمل ما الذي يتحصّل من قوله ويع إلى آخره ، وإضافة جود للتحقير أو للتعظيم ، وكذا تنكير هندي وأما مخصبين ومرتوى ، فالظاهر أن تنكيره للتعظيم ، والفاعل يعيش إن كان ضمير كليب أو الفتى المقدّر ، فالقصر بإنها من قصر الموصوف على الصفة ، قصر أفراد أيعيش بهندي لا بغيره من أسباب المعيشة ، وإن كان فاعله رجل الذي نابت جملة الشرط التي هي صفته منابه فهو من قصر الصفة على الموصوف أفرادا أيضا أي لا يعيش بهندي إلا رجل شأنه كذا وهذا إن قدّرنا أنّ مكسورة ومفعولي اعلم محذوفين للعلم بهما ، وإن قدّرناها مفتوحة معمولة لاعلموا ، فلا يجيء الحصر إلا إن جعلت ما موصولة على رأي بعضهم في إفادة مثل هذا التركيب ، الحصر وتقديم بجود على يغتر لإقامة الوزن ، وجملة لا يغتر استثنائية وجملة اعلموا تعليلية لها أو تفسيرية ، فلذا فصلت وألفاظ البيت الثاني من التناسب .

## الإعراب

تقدّم أنّ بجود متعلق بيغتر ، ولا نافية فالفعل مرفوع ، أو ناهية فالفعل وجزوم ، ويحرّك آخره بما يحرك به المدغم المجزوم ، أو يقدّر مؤكّدا بالنون الخفيفة ، وحذفت لالتقاء الساكنين ، وبقي آخر الفعل مفتوحا ، وإنما فتحت في موضع مفعولي اعلموا ، وإن كسرت فمفعولاها محذوفان أي اعلموا عدم غرور كليب ، منفيا والأوّل أولى لها يلزم على الثاني من التهيئة والقطع ، وأتى في جواب الشرط المضارع بالماضي ، وقد تقدّم التنبيه عليه في قوله وإن يات ثاب قيل وتقدّر القول في محل جملة الشرط ، وتقدّم ان من مخصبين خبر نحن أو هم مقدّر وكل جون فاعل بفعل محذوف ، وعلى ما قال

<sup>1138</sup> - النور: 40

<sup>1139</sup> - الحديث في سنن الترمذي ، تحت رقم 2625 باب: لا يزني الزاني وهو مؤمن . 15/5

<sup>1140</sup> - سقطت من (و)

بعضهم كل جون مبتدأ مخصبين خبره ومن للتعليل ، أي كائن لأجل تنعم او رزق مخصبين كما تقدم ، وربابه فاعل بجون لأنه في معنى أسود ، وشعري اسم ليت وخبرها لازم الحذف في هذا التركيب ، إذا أردت ياستفهام كما هنا ، والتقدير ليت شعري بكذا ثابت ، والتزم حذف الخبر أنه في معنى ليتني أشعر ، ومرتوي مبتدأ خبره لنا ، ومنه حال من الضمير في الخبر وضميره يعود على جون ، أو يكون منه الخبر ، ولغا الحال وجملة هل لنا في موضع نصب بشعري ، وهو معلق عن العمل فيها لأنه مصدر بمعنى العم ، وجعل بعضهم منه متعلقا بمرتو المبتدأ ، قال ولا يمنع تقدمه عليه كونه مصدرا لأنه لا ينحل إلى أن والفعل. قلت بل هو منحل إلى ذلك والمعنى عليه ، ويا الداخلة على ليت قيل للتنبيه ، وقيل للنداء والهنادى محذوف ، وكذا الداخلة على ربّ وحبذا.



أصل الترجمة هذا فصل تفصيل أحكام البسيط ، قال الجوهري: "بَسَطَ الشيء نشره ، وبالصاد أيضا. والبَسْطَةُ السعة ، وأنْبَسَطَ الشيء على الأرض ، والبساط ما يُبْسَطُ ، وبالفتح الأرض الواسعة ، مكان بَسَاط وبَسِيط ، وفلان بَسِيطُ الجسم والباع ، والبَسِيطُ جنس من العروض"<sup>1141</sup> ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من مستفعلن فاعلن ثماني مرات ، وهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، ووجه التسمية أنه شطر سهل الوزن مبسوطه ، وحكى الأخفش عن الخليل أنه سمي بسيطا لأنه انبسط عن مدى الطويل والمديد فجاء وسطه فعلم<sup>1142</sup> ، وقال الزجاج سمي بسيطا لانبساط الأسباب في أوائل أجزائه السباعية<sup>1143</sup> ، وقيل لانبساط الحركات في عروضه وضربه. ويستعمل مثمنا ومجزوءا

## المتن

وقوفي فسيروا عنه قد هيّج الجوا \* جرت جولة يا حار شعواء خيلت

أصاح مقامي ذاك والشيب قد علا \* فحقب ارتحالٍ ذا لقيهم فذقتم

<sup>1141</sup> - الصحاح 3/ 1116

<sup>1142</sup> - لم اعثر عليه في كتاب الأخفش العروض ، وكتاب القوافي ، وهو مستشهد به في كتاب العيون الغامزة للدمايني ، ص 58

<sup>1143</sup> - كتاب العروض ، ص 66 ، والغامزة 58

## الشرح

**المفردات:** (جرت جولة) مراده من الكلمتين الرمز ببعض حروفها ، فالجيم ألولي للبحر الثالث وهو البسيط ، وألغى الراء والتاء لعدم إلباسهما ، والجيم الثانية رمز على عدد أعاريضه وهي ثلاث ، الأولى مخبونة ، الثانية مجزوءة ، الثالثة مجزوءة مقطوعة ، والواو رمز على ضروبه وهي ستة ، اثنان للأولى أولها مخبون مثلها ، والثاني مقطوع ، وثلاثة للثانية الأول مجزوء من ال والثاني كالعروض والثالث مجزوء مقطوع ، وواحد للثالثة مجزوء ومقطوع مثلها ، ومدلول جرت لغة تقدّم<sup>1144</sup> ، وأما جولة ففعلة للمرة ، من جال إذا طاف ، قال **الجوهري**: "جَالٌ يَجُولُ جَوْلًا وَجَوْلَانًا ، واجْتَالٌ وانْجَالٌ والتَّجَوُّالُ التَّطَوُّافُ ، وجَوَّلٌ في البلاد طَوَّفٌ ، وتجاولوا في الحرب ، جَالٌ بعضهم على بعض وكانت بينهم مجاولات " <sup>1145</sup> ، (حار) منادى مفرد علم مرخم ، وأصله حارث فرخمه بحذف التاء ، وأبقى كسرة الراء ، كأن التاء لم تزل ، وهذه لغة من ينتظر المحذوف ومنهم من لا ينتظره ، ويصحذ على هذه اللغة ضم الراء. (شعواء) قال **الجوهري**: "غَارَةٌ شَعْوَاءُ أي فَانِيَةٌ متفرقة ، وأشْعَى القوم الغارة اشعاءً [و94] ، إذا أشعلوها ، الأصمعي: جاءت الخيل شَوَاعِي ، وشَوَاعٍ أي متفرقة " <sup>1146</sup>. (خَيْلٌ) أي شبهت ، قال **الجوهري** "أحال الشيء أي اشتبهته<sup>1147</sup> ، وخَيْلٌ الناقة واخيلت وضعت قرب ولدها خيالاً ليفزع منه الذئب فلا يقربه ، وفلان يمضي على المَخِيلِ أي على ما خيلته أي شبهته ، يعني على غرر من غير يقين ، وخَيْلٌ إلبه أنه كذا على ما لم يسم فاعله من التخيل والوهم " <sup>1148</sup>. (وقوفي) ثبوتي ، وهو مصدر وقف ثلاثي يتعدى ولا يتعدى وتقدم ، قال **الجوهري**: "وعن أبي عمرو: ولو مرت برجل واقف فقلت له: ما أوقفك هنا ، لرأيت حسناً ، وحكي عن الكسائي: ما أوقفك هنا وأي شيء أوقفك هنا ، أي صيرك إلى الوقوف والموقف موضع الوقوف ، وتوقيف الناس في الحج وقوفهم بالمواقف " <sup>1149</sup>.

(سيروا) أمر للجماعة (من السير) <sup>1150</sup>. (هَيَّجَ) حَرَّكَ ، قال **الجوهري**: "هَاجَ الشيء يَهَيِّجُ هَيَّجًا وَهَيَّجَانًا ، وَهَتَّاجٌ وَتَهَيَّجٌ ، أي ثار. وهَاجَهُ غيره ؛ يتعدى ولا يتعدى ، وَهَيَّجَهُ وَهَاجَهُ بمعنى ، وَهَاجَ هَاجَةً ثار غضبه وهَدَأَ هَاجَهُ سَكَتَ فَوْرَتُهُ ، والهيجاء الحرب تُمَدُّ وتُقْصَرُ ، ويوم الهياج القتال ، وَتَهَاجُوا تَوَاجَعُوا للقتال " <sup>1151</sup>. (الجوى) الحزن ، قال **الجوهري**: "الجَوَى الحُرْقَةُ وشدة الوجد من عشق أو حزن. تقول منه: جَوَى بالكسر فهو جَوٌّ كَدَوٌ ، الجوى الحزن " <sup>1152</sup>. (حَقَبَ) جمع حقبة وهي السنون ، وأصله بفتح القاف وسكته ضرورة ، قال **الجوهري**: "الحَقْبُ بالضم ثمانون سنة ، ويقال أكثر ، والجمع حَقَابٌ كَقَفٍ وَقَفَافٌ ، والحَقْبَةُ بالكسر واحدة الحَقْبِ وهي السنون ، والحَقْبُ الدَّهْرُ والأحقَابُ الدهور ، ومنه قوله تعالى ﴿أَوْ أَمْضِي حَقْبًا﴾ الكهف: 60 " <sup>1153</sup> ، والوقوف مع الشاهد حمل على تيسير لفظ الناظم بأنه جمع حقبة ، وإلا فجائز أن يكون أصله حقب المضموم بمعنى الدهر ، وسكته تخفيفاً. (ارتحال) مصدر ارتحل أي تَنَقَّلَ ، قال **الجوهري**: "رَحَلَ وَارْتَحَلَ وَتَرَحَّلَ بِمَعْنَى ، والاسم الرَّحِيلُ ، وَاسْتَرَحَّلَهُ سَأَلَهُ أَنْ يَرِحَلَ لَهُ. أَبُو عمرو: وَالرُّحْلَةُ بالضم الوجه الذي

<sup>1144</sup> - في الصفحة 88 من التحقيق

<sup>1145</sup> - الصحاح 4 / 1662

<sup>1146</sup> - المصدر نفسه 6 / 2393

<sup>1147</sup> - الكلمة غير واضحة في (و) بسبب خرم في الورقة

<sup>1148</sup> - الصحاح 4 / 1692

<sup>1149</sup> - الصحاح 4 / 1440

<sup>1150</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>1151</sup> - الصحاح 1 / 352

<sup>1152</sup> - المصدر نفسه 2306

<sup>1153</sup> - المصدر نفسه 1 / 114

نريده ، وأنتم رُحَلَي أي الذين ارتحل إليهم ، والرحلة بالكسر الارتحال ، يقال دَنَتْ رَحْلَتُنَا <sup>1154</sup> . (لقيهم) ماض مكسور العين ، وسكن ياؤه اضطرارا ، قال **الجوهري** : "لقيته لقاء بالمد ، ولقب بالضم والقصر ، ولقيا بالتشديد ، ولقيانا ولقيانه واحدة ولقيته واحدة ولقاء واحدة ولقاء مولدة لا عربية" (فدقتم) قال **الجوهري** : "دُقْتُ الشيء أذوقُهُ ذَوْقًا وَ ذَوَاقًا وَمَذَاقًا وَمَذَاقَهُ وَمَا دُقْتُ ذَوَاقًا أَي شَيْئًا ، وَدُقْتُ مَا عِنْدَ فُلَانٍ ، أَي حَبْرَتُهُ ، وَدُقْتُ الْقَوْسَ جَذِبْتُ وَتَرَهَا لَتَنْظُرَ شِدَّتَهَا ، وَأَذَاقَهُ اللَّهُ وَبَالَ أَمْرِهِ وَتَدَوَّقْتُهُ دُقْتُهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ، وَأَمْرٌ مُسْتَدَاقٌ مُجَرَّبٌ وَالدَّوَقُ الْمَلُولُ" <sup>1155</sup> ، والذوق عند الحكماء قوة في العصب المفروش على جرم اللسان وإدراكه بمخالطة رطوبة الفم بالمذوق ووصوله إلى العصب. (أصاح) الهمزة للنداء القريب ، وصاح منادى مرخم وترخيمه غير مقيس لأنه نكرة واصله صاحب ، وقال **الجوهري** : "صَحَبَهُ يَصْحَبُهُ صَحْبَةً بِالضَّم ، وَصَحَابَةً بِالْفَتْحِ وَجَمْعُهُ صَحْبٌ كَرَاحٍ وَكَفْرَخٍ وَأَفْرَاحٍ ، وَالصَّحَابَةُ بِالْفَتْحِ الْأَصْحَابُ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ وَجَمْعُ الْأَصْحَابِ أَصْحَابٌ ، وَقَوْلُهُمْ فِي النَّدَاءِ يَا صَاحَ مَعْنَاهُ يَا صَاحِبِي ، وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُضَافِ إِلَّا فِي هَذَا وَحْدَهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَرْخَمًا" <sup>1156</sup> . (مقامي) قال **الجوهري** : "قَامَ الرَّجُلُ قِيَامًا ، وَالْقَوْمَةُ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ . وَقَامَ بِأَمْرٍ كَذَا ، وَالْمَاءُ جَمَدٌ ، وَالدَّابَّةُ وَقَفَتْ ، وَالْفَرَاءُ : وَالسُّوقُ نَفَقَتْ ، وَأَقَامَ الْمَكَانَ إِقَامَةً ، وَالهَاءُ عَوْضٌ مِنْ عَيْنِ الْفِعْلِ ، وَأَصْلُهُ إِقْوَامًا وَأَقَامَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَالشَّيْءُ أَدَامَهُ وَالْمَقَامَةُ بِالْفَتْحِ الْمَجْلِسُ وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ ، وَأَمَّا الْمَقَامُ مِنَ الثَّلَاثِي وَالْمَقَامُ مِنَ الرَّبَاعِي فَمُصَدَّرَانِ أَوْ مَكَانَانِ ، وَلَا مَقَامَ لَكُمْ الْمَوْضِعُ ، وَقُرِئَ بِالضَّمِّ أَيُ الْإِقَامَةِ" <sup>1157</sup> ، وهو عند الناظم مفتوح ويحتمل المصدر والموضع. (الشيب) قال **الجوهري** : "الشَّيْبُ وَالْمَشْيِبُ وَاحِدٌ ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الشَّيْبُ بِيَاضِ الشَّعْرِ ، وَالْمَشْيِبُ دَخُولُ الرَّجُلِ فِي حَدِّ الشَّيْبِ مِنَ الرِّجَالِ ، وَالْأَشْيِبُ الْمَبْيُضُ الرَّأْسُ ، وَشَابَ رَأْسُهُ شَيْبًا وَشَيْبَةً ، فَهَذَا أَشْيَبَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، لِأَنَّ إِفْعَالَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ فَعَلَ يَفْعَلُ" <sup>1158</sup> . (علا) أي ارتفع ، قال **الجوهري** : "عَلَا فِي الْمَكَانِ يَغْلُو غُلُوًّا وَعَلَى فِي الشَّرَفِ بِالْكَسْرِ يَغْلَى غَلَاءً ، وَيُقَالُ أَيْضًا عَلَا بِالْفَتْحِ يَغْلَى ، قَالَ الشَّاعِرُ : لَمَّا عَلَا كَعْبُكَ بِي عَلَيْتُ ، فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ" <sup>1159</sup>

## التركيب

يقول وهذا ثالث البحور وثالث بحور الدائرة الأولى وهو البسيط ، وله ثلاث أعاريض وستة أضرب ، ، فياحار من شاهد العروض الأولى ، وضربها الأوّ مخبون مثلها ، وهو :

لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك <sup>1160</sup> \* يا حار لا أرمين منكم بداهية

لم يلقها سوقتن قبلي ولا ملكو \* تقطيعه : [و95] يا حار لا أرمين منكم بدا هية

تفعيله : مستفععلن فاععلن مستفععلن فعلن مستفععلن فاععلن مستفععلن فعلن

وشعواء ، من شاهد ضربها الثاني المقطوع ، وهو :

<sup>1154</sup> - المصدر نفسه 4 / 1707

<sup>1155</sup> - المصدر نفسه 4 / 1479

<sup>1156</sup> - المصدر نفسه 1 / 161

<sup>1157</sup> - المصدر نفسه 5 / 2016

<sup>1158</sup> - المصدر نفسه 1 / 159

<sup>1159</sup> - المصدر نفسه 6 / 2434

<sup>1160</sup> - البيت لزهير بن أبي سلمى ، وقد سبق تخريجه في الصفحة 154 من قسم التحقيق

جَرْدَاءَ مَعْرُوقَةَ اللَّحْيَيْنِ سَرْحُوبٌ<sup>1161</sup> \* قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي

جرداء مع روقتل لحيين سرحوب \* تقطيعه: قد أشهدل غارة شعواء تح ملني

مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلمن \* تفعيله: مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلمن

وخيئت من شواهد العروض الثانية ، وضربها الأول المجزوء والمذال ، وهو:

سَعْدَ بْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو مِنْ تَمِيمٍ<sup>1162</sup> \* إِنَّا ذَمَمْنَا عَلَى مَا حَيَّلْتُ

سعد بن زي دن وعم رنمن تميم \* تقطيعه: إننا ذمم نا علا ما خييلت

مستفعلن فاعلن مستفعلن \* تفعيله: مستفعلن فاعلن مستفعلن

ووقوفني من ضربها الثاني مثلها ، وهو:

مخلولق دارس مستعجم<sup>1163</sup> \* ماذا وقوفي على ربع خلا

مخلولقن دارسن مستعجمي \* تقطيعه: ماذا وقوفي على ربعخلا

مستفعلن فاعلن مستفعلن \* تفعيله: مستفعلن فاعلن مستفعلن

و سيروا من ضربها الثالث المجزوء والمقطوع ، وهو:

يوم الثلاثاء بطن الوادي \* سيروا معا إنما ميعادكم

يومثلا ثاءبط نلواذي \* تقطيعه: سيروم عن إنما ميعادكم

مستفعلن فاعلن (مفعولن)<sup>1164</sup> \* تفعيله: مستفعلن فاعلن مستفعلن

وقد هيّج من شاهد العروض الثالثة وضربها المجزؤئين المقطوعية<sup>1165</sup> ، وهو:

أَصَحَّتْ قِفَارًا كَوْحِي الْوَاحِي<sup>1166</sup> \* مَا هَيَّجَ الشَّوْقُ مِنْ أَطْلَالٍ

- البيت لامرئ القيس، في ديوانه ص 46<sup>1161</sup>

- البيت مروى عن أبي الأسود بن يعفر ، وقد سبق تخريجه في ص 190<sup>1162</sup>

- البيت منسوب للأسود بن يعفر في ديوانه 62 (لكني لم أعثر على هذا الديوان) وهو وارد في: عروض ابن جني 54 ، وفي عروض الورقة 27 ، وكنوز الرامزة 80 ، والجامع في علم العروض 108 ، والعروض لابن عيسى الربعي 19 ، وفي شرح القصيدة الخزرجية للسبتي 163 ، ووبلا نسبة في الكافي في العروض والقوافي 32.

- الكلمة مشطوبة في المتن ومصححة في الهامش على وزنهما الصحيح.<sup>1164</sup>

- إذا وقع الجزء والقطع معا في عروض وضرب البسيط سمي البيت مخلعا ، لأنه خلعت أوتاده في ضربه وعروضه ، وأصله مستفعلن<sup>1165</sup> مستفعلن في العروض والضرب ، فقد حذف منه جزآن لأن أصله ثمانية ، وفي الجزأين وتدان قد حذفت من مستفعلن نونه فقطع هذان الودان فذهب من البيت وتدان ، فكان البيت خلع. مصطلحات علم العروض في لسان العرب ، مسلك ميمون 94

- البيت بلا نسبة في: عروض ابن جني 56 ، وعروض الورقة 28 ، الجامع في علم العروض 108 ، والكافي في علم العروض والقوافي 33 ،<sup>1166</sup> وكنوز الرامزة 81 ، العروض لأبن عيسى الربعي 20 ، وشرح عروض ابن الحاجب 86.

أُضحت قفا رنكوح يلواحي \*تقطيعه: ما هييجش شوقين أطلالين

مستفعِلن فاعِلن مفعولن \*تفعيله: مستفعِلن فاعِلن مفعولن

وقد انتهت شواهد الرموز ، وما بعدها شواهد الزحاف. فحقب من بيت الخبن ، وهو:

لقد خلت حقب صروفها عجب فأحدثت عبرا وأعقت دولا

وارتجال أتى به دليلا على لفظ ارتحلوا من بيت الطي ، وهو

فِي زُمْرٍ مِنْهُمْ يَتَّبِعُهَا زُمْرٌ<sup>1167</sup> \*ارْتَحَلُوا غُدُوَّةً فَأَنْطَلَقُوا بُكْرًا

ولقيهم من بيت الخبل ، وهو:

فَأَخَذُوا مَالَهُ وَضَرَبُوا عُقَّةَ<sup>1168</sup> \*وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ لَقِيَهُمْ رَجُلٌ

وذقتم من بيت الخبن إذا دفل الضرب المذال ، وهو:

ما ذقتم الموت سوف تبعثون<sup>1169</sup> \*قد جاءكم أنكم يوما إذا

وأصاح من بيت الطي يدخل الضرب المذال أيضا ، وهو:

كَانَتْ تُهَيِّئُكَ مِنْ حُسْنٍ وَصَالٍ<sup>1170</sup> . (حسن وصال مفتعلان) \*يَا صَاحٍ قَدْ أَخْلَفْتُ أَسْمَاءَ مَا

ومقامي من بيت الخبل في الضرب المذال أيضا ، وهو:

كل امرئ قائم مع أخيه<sup>1171</sup> . (فقله مع أخيه فعلتان) \*هذا مقامي قريبا من أخي

والشيب قد علا من بيت الخبن في العروض والضرب المقطوعين ، ويسمى المخلَع ، وهو:

يدعو حثيثا إلى الخضاب<sup>1172</sup> \*أصبحت والشيب قد علاني

<sup>1167</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض ابن جني<sup>57</sup> ، وعروض الورقة<sup>25</sup> ، الجامع في علم العروض<sup>110</sup> ، وكنوز الرامزة<sup>81</sup> ، والكافي في العروض والقوافي<sup>34</sup> ، وشرح عروض ابن الحاجب<sup>87</sup> ، مقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب<sup>61</sup> .

<sup>1168</sup> - عروض ابن جني<sup>57</sup> ، وعروض الورقة<sup>26</sup> ، الجامع في علم العروض<sup>110</sup> ، وكنوز الرامزة<sup>82</sup> ، والكافي في العروض<sup>34</sup> ، وشرح عروض ابن الحاجب<sup>87</sup> ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب<sup>61</sup> .

<sup>1169</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض الورقة<sup>28</sup> ، الجامع في علم العروض<sup>111</sup> ، كنوز الرامزة<sup>82</sup> ، والكافي في العروض والقوافي<sup>35</sup> ، وشرح عروض ابن الحاجب<sup>88</sup> ، وشرح الشريف<sup>165</sup> .

<sup>1170</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض الورقة<sup>28</sup> ، الجامع في علم العروض<sup>111</sup> ، وكنوز الرامزة<sup>82</sup> ، والكافي في العروض<sup>35</sup> ، وشرح عروض ابن الحاجب<sup>88</sup> ، وشرح الشريف<sup>165</sup> .

<sup>1171</sup> - البيت ورد بلا نسبة في: عروض الورقة<sup>28</sup> ، الجامع في علم العروض<sup>111</sup> ، وكنوز الرامزة<sup>82</sup> ، والكافي في العروض<sup>35</sup> ، والبيت منسوب لابن عبد ربه في شرح عروض ابن الحاجب<sup>88</sup> .

<sup>1172</sup> - البيت لمطيع بن اياس ، في مقطوعة يبكي فيها أيام شبابه ، وردت في حماسة البحتري ، لويس شيخو اليسوعي ، دار الكتاب

، ص191.1967 العربي ، بيروت ، ط2:

ونبه على ما يدخل الضروب والأعاريض من الزحاف هنا ، وفيما يأتي ليظهر الفرق بين ما يدخلها منه ، وهو غير لازم كما يدخل الحشو ، ويبين ما يدخلها وهو لازم كالعلة ، واللازم يأتي بشاهده أولا مع شواهد العلل ، وغير اللازم يأتي بشاهده أخيرا بعد شواهد الزحاف ، ولذا أتى بشاهد الخبن في العروض الأولى من هذا البحر مع العلل أولا للزومه ، وبشاهد الخبن والمخلّع أخيرا لعدم اللزوم ، وحصل له لهذا البحر من القاب الأبيات ؛ الوافي والمجزوء ، ولا يكون البيت منه تاما إلا في الشاذ الذي لم يلتفت إليه الخليل ، ولا مشطورا ولا منهوكا بوجه ، ومن الزحاف خبن فاعلن ومفعولن ، دون الطي والخبل لنقصه بالعلة ، ولمستفعلن السالم والصحيح المكانفة ، ومن العلل الإذالة والقطع في وافية وجزوءه ، وأدرج الناظم شواهد السلامة من الزحاف في شواهد العلل ، والخبن فيه حسن وهو في فاعلن أحسن والطي صالح والخبل قبيح.

## فوائد :

الأولى إنما التزم خبن عروض هذا البحر وضربه الأولين ، لأن آخره فاعلن والسبب فيه يعتمد على التود بعده اعتمادا قويا ، لكونهما معا في جزء واحد ، فإن قيل هلا التزموه في العروض فقط كالقبض في عروض الطويل ، قيل محل قبض الطويل الياء ، ولا وتد بعدها تعتمد عليه ، بخلاف فاعلن.

الثانية : استدرك بعضهم للبسيط عروضين ، أحدهما مجزوءة حذالها ضربان مثلها ، وبيتته :

منا وما أبعد الأمل ، وضرب مخبون مقطوع وبيتته : \*عجبت ما أقرب الأجل

وخبب البازل الأمون . ثانيتهما مشطورة لما ضرب مثلها ، وبيتته : [96] \*إن شواء ونشوة

بين البلى والعدم \*دار عفاها القدم

وأجاز أيضا استعمال عروضه وضربه الأولين غير مخبونين ، لكنه استشهد بما لا يلتفت إليه لشذوذه ، وجاء في مخلع البسيط مكان فاعلن مفعولن ، فهو أيضا شاذ . الثالثة : عروض هذا البحر الثانية قليلة الاستعمال قبيحو الوزن ، لم تجئ في الشعر القديم إلا نادرا ، وعليها يتخرج أكثر قصيدة عبيد بن الأبرص<sup>1173</sup> التي قال لها سئل عنها إنما كانت خطبة فالقطنيات فالذنوب<sup>1174</sup> . \*ارتجلها ، وأولها : أفقر من أهله ملحوب

وعروضه الثالثة كثيرة الاستعمال وفي شعر المحدثين ، لكن على التزام خبن مفعولن في العروض والضرب ، وتسمى هذه العروض بالمخلّع ، ومنهم من يسمي بذلك مستفعلن فيها إذا قطع في العروض وفي الضرب ، واستعمل امرئ القيس مكان فاعلن فيها مستفعلن في قصيد أولها : "عينك دمعها سجال"<sup>1175</sup> ، وو من الشاذ المحفوظ للتنظير ، وجاء من هذه العروض قول الأعشى<sup>1176</sup> :

أودى بها الليل والنهار<sup>1177</sup> \* ألم ترو إرما وعادا

<sup>1173</sup> - هو : عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم بن عامر بن مالك بن زهير ، كان شاعرا جاهليا قديما من المعمرين ، وقتله النعمان بن

المنذر يوم يؤسه . ينظر ترجمته : المؤلف والمختلف 63-227 ، والشعر والشعراء 148

<sup>1174</sup> - عبيد بن الأبرص ، ديوانه . شرح أشرف أحمد عدرة ، دار الكتاب العربي ، ط 1 : 1414-1994م ، ص 19

<sup>1175</sup> كأن شأنيهما أوشال . ديوان امرئ القيس ، 142 \* - وتتمته : عينك دمعها سجال

<sup>1176</sup> - انظر ترجمته : المؤلف والمختلف 14 ،

<sup>1177</sup> - البيت في ديوان الأعشى الأكبر ص 81 ، من قصيدة "قمنا إليكم" يهجو فيها بني حجر .



وقال بعضهم ثالثة البسيط المعروفة بالمخلّع هي أخذ المنسرح ، واستدلّ باطباق المحدثين على مفعولن مكان  
فأيّ هذين لا أذمّ \* فاعلن ، كقول ابن المعتز<sup>1178</sup>: العيش والموت همّ

خوف المنايا والأرض سم \* أنقل رحلي من كلّ دار

وعورض باطباق العرب على فاعلن ، وأما قول قول الأعشى:

الأعرار قد عراز \* أقسمتم لا ترضون منا

فهلكت جمرة وبار \* فقد روي على غير هذا ، واستدلّ أيضا بقول الأعشى: ومر دهر على وبار

لأنه قبض فعولن ولو كان أصله مستفعلن لم يقبض ، وردّ بمنع القبض بجواز جرّ وبار منوّنا بدليل رفعه في  
القافية ، وبأنه لو قبض لتوالى خمس متحركات ولا يوجد في شعر ، وبامتناع الخبن في مفعولات ، فلو كان كما زعم كان  
القياس أن يكون مستفعلن فعولن<sup>1179</sup> ، ولم يرد عن العرب قط ، وبأن العرب تأتي في المخلّع بمفعولن مع فعولن ، ولو  
كان على ما زعم لم يجز ذلك ، وبأن أحد المنسرح لم يثبت عن العرب فلا يرد إليه المخلّع الثابت عنهم ، ولا عبرة بما قال  
المحدثون ، والمعهود ردّ ما لم يثبت إلى ما ثبت لا العكس. وفي الاستدراك والرد نظر هنا ، انتهى تفصيل القول في  
الدائرة الأولى ، وأما تركيب معنى البيتين فيحتمل أن يكون يا حارث جرت جولة في الحرب ، متفرقة شبهت لمن دهمتهم  
تلك الحرب أنهم هالكون ، وهيجّ حزنهم وقوفي عنه أي عن ذلك الحرب ، وذكرها بتأويل القتال أو عن الدّفع عنهم ، الذي  
يدلّ عليه السياق ، وإنما هيجّ حزنهم وقوفي عنهم لعلمهم أنني حامي (دماهم)<sup>1180</sup> المدافع عن أحسابهم ، (ولها ظنوا)<sup>1181</sup>  
الهلاك وظنوا أنني لا أنصرهم لوقوفي ، قال بعضهم لبعض سيروا ، ثم قال مخاطبا لحارث ، ومخبرا عن من دهمهم ذلك ،  
فسنن ارتحالهم عني لقبه بهذا القتال فيها ، ثم خاطبهم على سبيل الالتفات والتوبيخ لفراقهم إيلّه بقواه ، فدقتم ألم ما  
نالكم من تلك الحرب ، أو ألم بعدي ، ثم أخبر صاحبه بأن مقامه عندهم ذاك الذي وصف من أن وقوفه عن نصرهم يهيج  
حزنهم ، فكأنه قال له يا صاحبي ذلك مقامي ، والحال أن الشيب قد علا رأسي فكيف تقدر مقامي ، والحال أنني شباب ،  
ويحتمل أن تكون هذه الحروب التي لا يحل الدخول في مثلها شرعا ، فيكون معنى قوله أصاح إخبار له بعذره عن  
الدخول فيها حين يلم في عدم نصره إخوانه ، أو من ينتصر به فقال له يا صاحبي إنما توقفت ، وأترى لي يا صاحبي أن  
يكون ذلك مقامي والشيب قد علاني ، هذا لا ينبغي فإنما حالة المبادرة إلى التوبة والفرار التام من المعاصي تاب الله  
علينا ، توبة نصوحا بمته ، وقال بعضهم يقول أسرع إليكم أو قصدت يا حارث غارة جائلة في بلادكم فأشبه متفرقة في  
نواحيها خيلت للناظر وقوفي وثباتي في بلادكم لفقد الناصر ، وعدم الثائر فقلت أبقاه عليك ، سيروا عن بلاد الحارث قد  
هيجّ وقوفي في بلاده الجوى ، وهذا التهيجّ لقيهم في سنين ارتحالهم لأجل الزرع والفرع ، فذاقوا مرارته وألمه ، إلا أنه  
التقيت في ضمير لقيهم ، وفي ضمير لقيهم أو في ضمير دقتم يا صاحب مقامي ، ذلك المقام المثير تهيجّ الأحزان على  
من قصده ، والشيب قد علا.

ولا يخفى عنك على تقدير صحة هذه المعاني أن في التركيب تعقيدا لفظيا ، بحذف وإضمار وتقديم وتأخير وفصل  
دعت إلى ذلك ضرورة الشعر ، وانتظام معاني الكلم المتفرقة ، وإنما ارتكب هذا لما ثبت من ذكاء الناظم ، فالأولى في  
حق مثله أن يلتبس له مثل هذا ، وأن لا يظن به أنه لم يراع إلا مطلق التنبيه على الشواهد لا ربط معاني الكلمات ، ولو

- هو أبو الحسن عبيد الله بن المعتز بن منصور بن عبد الله النيسابوري ، راوي الأجزاء الأربعة من حديث علي بن حجر. سير أعلام<sup>1178</sup>

النبلاء 11 / 370

- تكررت في (و) مرتان<sup>1179</sup>

- غير واضحة في (و) بسبب خرم في الورقة<sup>1180</sup>

- غير واضحة في (و) بسبب خرم في الورقة<sup>1181</sup>

صدق هذا الظن به لأتى من الشواهد بكلمات غير هذه ويحتمل حمل كلامه على وجوه من المعاني ، وتركنا تتبعها خشية السآمة وإضاعة الوقت النفيس فيما لا كبير فائدة له ، وتنكير جولة للتعظيم أو للنوعية لوصفها بشعواء ، وخيلت وارتحال للتكثير ، وإضافة وقوفي ومقامي للتعظيم ، وال في الجوى والشيب للجنس والإشارة بذا [98] لإبرازه في صورة الحاضر المشاهد ، وبذاك للتعظيم ، وتقدير متعلق خيلت وذقتم ونحوه من الحذف المقدر في البيتين من الإيجاز ، و(فاء ذقتم) فصيحة ، لأن المعنى فقلت لهم ذقتم ، وهو من الالفتات كما مرّ ، والاسنادات الفعلية في البيتين من المجاز العقلي ، وذقتم من الاستعارة التهكمية ، ولا يبعد أن يكون في البيتين المجاز المركب المسمى بالتمثيل ، وألفاظها من التناسب.

## الاعراب

الظاهر أن جولة فاعل أجرت ، وقال بعضهم إن كان جرت بمعنى أسرع فجولة منصوب لتأكيد معناه ، لتلاقيهما معنى وإن كان بمعنى قصدت ، فجولة مرفوع صفة لغارة. والأول أولى لأن حذف الفاعل أو إضماره ، إن لم يعد على مذكور على خلاف الأصل ، وما بناء من الاعرابين على الفرق المعنوي ضعيف لصحتها مع كل منهما ، يا حار تقدم ، شعواء نعت لجولة رفعت أو نصبت ، وهي في لفظ الشاهد منصوبة معرفة ، وخيلت إما صفة أخرى لها أو حال منها لوصفها ، ووقوفي على المعنى المذكور أولاً مبتدأ خبره جملة قد هيّج الجوى ، وعنه متعلق بوقوفي ، وجملة وقوفي يصح أن تكون في موضع الحال من جولة أو من فاعل خيلت أو من مفعوله المقدر ، ومن جولة أو فاعل خيلت أظهر لوجود الرابط وهو ضمير عنه ، لعوده على أحدهما وذكره باعتبار المعنى كما تقدم وعلى ما نقلنا آخر ، يكون وقوفي مفعول خيلت مضاف إلى ياء المتكلم ، وضمير عنه عائد على حار ولا محل لجملة قد هيّج لأنها تعليلية ، وجملة سيروا معمولة لقول محذوف على القولين ، وكذا فاعل هيّج ضمير الوقوف ، والجوى مفعوله ، وحقب على التاويل الأول مرفوع بالابتداء ، وذا مبتدأ ثان ، ولقيهم خبره والجملة خبر حقب ، والعائد المنصوب بلقى لأنه عائد على ما يعود عليه الفاعل بارتحال المضاف إليه حقب ، لأن الأصل ارتحالهم أي إن رحلوا ، أو يكون محذوفاً أي فيها ، وهذا أصح ، وذقتم مفعول بالقول المحذوف ، وعلى ما نقلنا أخيراً ، فحقب منصوب على الظرفية بلقي ، وذقتم معطوف على لقيهم ، إلا أن فيه التفاتاً كما ذكر ، مقامى مبتدأ خبره ذلك ولا يجوز العكس لاستوائها في التعريف المطلق ، فلا يجوز التقديم والتأخير بينهما غلا لدليل ، ولا دليل وجملة الشيب قد علا ، قال بعضهم حال من ذاك ، وهو عاملها لما فيه من معنى الإشارة.

# الوافر

هذا شروع منه في تفصيل القول ، في مجرى الدائرة الثانية ، وبدأ بأولهما الذي هو الوافر رابع البحور ، وأصل الترجمة أيضا هذا فصل تفصيل أحكام الوافر ، وهو لغة التام لأن الموفور ، وهو الشيء التام كما تقدم ، (وأظنه)<sup>1182</sup> من وفر الشيء بنفسه وفورا ، وتقدمت المادة عند قوله فالموفور<sup>1183</sup> ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من مفاعلتين ست مرات ، وحكي عن الخليل أنه سمي وافرا لوفور أجزائه وتدا بوتد ، وقال الزجاج لوفور حركاته باجتماع الأوتاد والفواصل في أجزائه ، ووالكامل وإن كان كذلك إلا أن الوافر حذف من حروفه فلم يكمل لاستعماله مقطوفا ، فهو موفور الحركات ناقص الحروف.<sup>1184</sup> وهو علم منقول الصفة ، وال فيها للمحها.

## المتن

ربيعة تعصيني ولم تستطع أذى \* دنت بجدي فيه لنا غنم به

تفاحش لولا خير من ركب العطا \* سطور حفير إن بها نزل الشتا

## الشرح

**المفردات:** (دنت) قربت وتقدم قريبا. (بجدي) قال الجوهري: "مصدر جدا مقصور ، أي عام يقال: اللهم إسقنا غيثا غدقا وجدا طبقا ، وجدا الدهر أي أبداً ، والجدا بالقصر أيضا الجدوى ، وهما العطية ، وفلان قليل الجداء عنك بالمد ، أي قليل الغناء والنفع ، وجدتيته واجتديته واستجديته طلبت جدواه ، وأجداه أعطاه الجدوا ، وأجدي أصاب الجدوى ، وما يجدي عنك ما يعني"<sup>1185</sup> ، ومراد الناظم من الكلمتين الرمز بحروف منهما ، فالدال الأولى رمز على البحر الرابع وهو الوافر ، وألفى النون والتاء والباء من أول الكلمة ، الثانية رمز على عدد عروضيه ، وهما اثنان الأولى مقطوعة ،

<sup>1182</sup> - غير واضحة في (و) بسبب خرم وقع في فوق الكلمة

<sup>1183</sup> - في الصفحة 123 من التحقيق

<sup>1184</sup> - الزجاج، كتاب العروض 68

<sup>1185</sup> - الصحاح 6/2299

الثانية مجزوءة ، والجيم رمز على عدد ضروبه وهي ثلاثة ، واحد للأولى مقطوف مثلها ، واثنان للثانية أولهما مجزوء مثلها ، وثانيها مجزوء ومعصوب .

(غنم) قال الجوهري: "الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس ، يقع على الذكور وعلى الإناث وعليهما جميعا ، وإذا صغرَتها ألحقت الهاء ، لأنَّ ما لا واحد له من أسماء الجمع لغير الأدمين يلزمه التأنيث ، فيقال خمس من الغنم (ذكور ، وإن غنيت الكباش إذا وليه من الغنم)<sup>1186</sup> ، لأنَّ العدد يذكر ويؤنث على اللفظ لا على المعنى "<sup>1187</sup> (ربيعة) قبيله ولعلَّه إنما قرنَها مع الغنم لكثرتها عندها ، قال الجوهري: "رَبِيعَةُ الفَرَسِ: أبو قبيله ، وهو ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ، وإنما سمي ربيعة الفرس لأنه أعطى من ميراث أبيه الخيل ، وأُعْطِيَ أخوه الذهب فسمي مضر الحمراء ، والنسبة إليه رَبِيعِيٌّ بالتحريك "<sup>1188</sup> . (تعصيني) من العصيان ، قال الجوهري: "وهو خلاف الطاعة ، وعَصَاهُ بالفتح يَعْصِيهِ عَصِيًّا وَمَعْصِيَةً ؛ فهو عَاصٍ وَعَصِيٌّ ، وعاصاه مثل عَصَاهُ ، واستَعْصَى عليه ، واعتَصَتِ النواة اشتدت ، وأعَصَى الكرم [و99] أخرج عيدانه ، والعَاصِي العرق الذي لا يرقأ وهو من الياء أيضا "<sup>1189</sup> . (تستطع) تقدر ، قال الجوهري: "الاستطاعة الإطاعة ، وربما قالوا اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ ، يحذفون التاء استثقالا لها مع الطاء ، ويكرهون إدغام التاء فيها فتحرك السين ، وهي لا تحرك أبدا ، وقرئ ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ بالإدغام فجمع بين الساكنين . وذكر الأخفش عن بعض العرب استاع يستع ، حذف الطاء استثقالا لها ، وهو يريد استطاع يستطيع ، وقال وبعض يقولون استطاع يستطيع بقطع الألف ، وهو يريد أن يقول أطاع يطع ، ويجعل السين عوضا من ذهاب حركة عين الفعل ، ويقال تطاوع لهذا الأمر حتى تستطيعه ، وتَطَوَّعَ أي تكلف استطاعته "<sup>1190</sup> . (أذى) قال الجوهري: "أَذَاهُ يُؤْذِيهِ أَذًى وَأَذَاهُ وَأَذِيَّةٌ وَأَذِيَّةٌ وَأَذِيَّتُهُ بِه "<sup>1191</sup> . (سطور) جمع سطر ، قال الجوهري: "السطر الصف من الشيء ، يقال بنى سطرا أو غرس سطرا ، والسطر الخط والكتابة ، وهو في الأصل مصدر ، وجمعه أسطر وسطور ، والسطر بالتحريك مثله ، والجمع أسطار ثم يجمع أساطير وسطر ويسطر سطرا ، كتب واستطر مثله "<sup>1192</sup> ، (حفير) فاعيل بمعنى مفعول ، قال الجوهري: "حفرت الأرض واحتفرتها والحفرة واحدة الحفر ، واستحفر النهر جان له أن يحفر ، والحفر بالتحريك التراب يستخرج من الحفرة كالهدم ، ويقال هو المكان الذي حفر ، والحفير القبر "<sup>1193</sup> . (نزل) حَلَّ أو سقط ، قال الجوهري: "المنزل والمنزلة المنهل والدار ، واستنزل حط عن مرتبته ، والمنزل بضم الميم وفتح الزاي الإنزال ومنه أنزلني منزلا مباركا ، والمنزل بفتح الميم والزاي النزول ، وهو الحلول ، تقول أنزلت نزولا ومنزلا "<sup>1194</sup>

(الشتاء) ممدود وقصره ضرورة الفصل ، وقد يطلق على المطر مجازا لكثرت فيه ، وهو مراد الناظم ، قال الجوهري: "الشتاء معروف ، قال المبرد: وهو جمع شَتْوَةٍ ، وجمع الشتاء أَشْتِيَّةٌ والنسبة إليها شَتْوِيٌّ كَحَرْفِيٍّ وَخَرْفِيٍّ ، وشَتَوْتُ بموضع كذا ، وتَشَتَّيْتُ أقمت به الشتاء ، وأَشَتَّى القوم دخلوا في الشتاء ، الكسائي: عاملته مشاتاة من الشتاء والشتي على فاعيل والشتوى مطر الشتاء ، وهذا يشيني أت فيكفيني أَشَتَائِي "<sup>1195</sup> . (تفاحش) تكاثر ، قال الجوهري: "الفحشاء الفاحشة ، وكل سوء جاوز حدَّه فهو فاحش ، وقد فحش الأمر بالضم فحشا وتفاحش "<sup>1196</sup> ، وفي نسخة تفاقم ، وهو بمعنى

<sup>1186</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

<sup>1187</sup> - المصدر نفسه 5 / 1999

<sup>1188</sup> - المصدر نفسه 3 / 1213

<sup>1189</sup> - المصدر نفسه 6 / 2429

<sup>1190</sup> - الصحاح 3 / 1255

<sup>1191</sup> - المصدر نفسه 6 / 2266

<sup>1192</sup> - المصدر نفسه 2 / 684

<sup>1193</sup> - المصدر نفسه 2 / 634

<sup>1194</sup> - المصدر نفسه 5 / 1828

<sup>1195</sup> - المصدر نفسه 6 / 2389

<sup>1196</sup> - المصدر نفسه 3 / 1014

تفاحش ، قال **الجوهري**: "تفاحم الأمر أي عظم". (لولا) عند النحاة حرف امتناع لوجود ، وهي لازمة الدخول على المبتدأ ، وخبره محذوف في الغالب ، قال **الجوهري**: "لولا امتناع الثاني من أجل الأول ، وإن لوقوع الثاني من أجل وقوع الأول ، ولولا مركبة من معنييها لأنها تمنع الثاني من أجل وجود الأول ، فلولا زيد لهلكنا ، أي امتنع الهلاك من أجل وجود زيد ، وتكون بمعنى هلاً ، ومنه لولا الكمي المنفعا ، وكثرت في القرآن"<sup>1197</sup>. (خير) يحتمل المصدرية والاسمية ، أي المال والوصفية ، وافعل تفضيل ، قال **الجوهري**: "الخير ضد الشر ، تقول منه خِرْتُ يا رَجُلٌ ، فأنت خائِرٌ ، وخَارَ الله لك ، ﴿وإن ترك خيراً﴾ البقرة: 180 ، أي مالا ورجل خير ، وخير مشدد ومخفف ، وامرأة خَيْرَةٌ وخيره ، وإن أردت معنى التفضيل ، قلت فلان خير الناس ، وفلانة خير الناس ، ولا تقل أخير ولا يثنى ولا يجمع لأنه في معنى أفعل"<sup>1198</sup> ، وفي التسهيل: وغلب حذف همزة أخير وأشر في التفضيل وندر في التعجب. (ركب) قال **الجوهري**: "ركب ركوبا والركبة بالكسر نوع منه ، ابن السكيت: راكب صاحب البعير خاصة ، ومن على حافر فرس أو حمار فارس عمارة ، لا أقول صاحب الحمار فارس بل حمار ، والركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب ، وهم العشرة فما فوقها ، والجمع أَرْكَب ، والركبة بالتحريك أقل من الركب ، والأركوب بالضم أكثر من الركب والركبان الجماعة منهم ، والركاب جمع راكب"<sup>1199</sup> والمادة طويلة.

(المطا) قال **الجوهري**: "المطا مقصور الظهر ، والجمع الأمطاء والمطية واحدة المطي ، والمطي والمطايا واحد وجمع يذكر ويؤنث ، والمطايا فعلا وأصله فعائل فعل به ما فعل بخطايا"<sup>1200</sup> ، وهو في كلام الناظم محتمل لأن يكون بفتح الطاء بحسب الأصالة ، والمراد الظهر ، أو بكسر الطاء جمع مطية ثم بفتح الطاء تشبيهاً بلغة طيء.

## التركيب

يقول رابع البحور وهو أول بحور الدائرة الثانية المسمى بالوافر ، له عروضان وثلاثة أضرب ، فغنم من شاهد كأن قرون جلته العصى<sup>1201</sup> ، \*العروض الأولى وضربها المقطوفين ، وهو: لنا غنم نسوقها غزارا

كأن قرو نجللتل عسيو \*تقطيعه: لنا غنم نسوقها غزارن

تفعيله: مفاعلتن مفاعلتن فعولن مفاعلتن مفاعلتن فعولن.

وربعة من شاهد العروض الثانية المجزوءة ، وضربها الأول مثلها ، وهو: [و100]

حبلك واهن خلق<sup>1202</sup> \*لقد علمت ربيعة أن

نحبلكوا منخلقو \*تقطيعه: لقد علمت ربهتأن

<sup>1197</sup> - المصدر نفسه 6 / 2554

<sup>1198</sup> - المصدر نفسه 2 / 651

<sup>1199</sup> - المصدر نفسه 1 / 138

<sup>1200</sup> - المصدر نفسه 6 / 2494

<sup>1201</sup> - سبق تخريج البيت في ص71

<sup>1202</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 59 ، وعروض الورقة 30 ، والكافي في العروض والقوافي 39 ، وشرح الشريف السبتي 168 ، والجامع في العروض 115 ، وكنوز الرامزة 83 ، وشرح عروض ابن الحاجب 91.

مفاعلتين مفاعلتين. وتعصيني من ضربها الثاني المجزوء والمعصوب ، وهو: \*تفعيله: مفاعلتين مفاعلتين

فتغصبني وتعصيني<sup>1203</sup> \*أعاتبها وأمرها

وتقطيعه وتفعيله ظاهران ، إلا "تعصيني" فإن وزنه مفاعيلن ، وأصله مفاعلتين فسكنت لأمه ونقل إلى مفاعيلن ، وما بعد هذا من شواهد الزحاف.

وَجَاوَهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ<sup>1204</sup> \* ولم تستطع من بيت العصب: إِذَا لَمْ تَسْتَطِيعْ شَيْئًا فَدَعُهُ

كأنما رسومها سطور<sup>1205</sup> \* وسطور من بيت العقل: منازل لفررتني قفار

كباقي الخلق السَّحَق قفار<sup>1206</sup> \* وحفير من بيت النقص: لسلامة دار بحفير

تَجَنَّبَ جَارَ يَبْتِئُهُمُ الشِّتَاءُ<sup>1207</sup> \* ويروى الخلق الرسم وغن نزل الشتاء من بيت العصب: إِنَّ نَزَلَ الشِّتَاءُ يَدَارِ قَوْمٍ

نَقَاحَشَ أَمْرُهُمْ وَأَتَوْا بِهِجْرَ<sup>1208</sup> \* وتقاحش من بيت القصم: مَا قَالُوا لَنَا سَدَدًا وَلَكِنْ

تَذَارَكْنِي بِرَحْمَتِهِ هَلَكْتُ<sup>1209</sup> \* ولولا من بيت العقص: لَوْلَا مَلِكُ رُوُوفٍ رَحِيمٌ

وهمة رؤوف مقصورة لا واو بعدها ، وبه يتزن البيت ، وهي لغة فصيحة قرئ بها في السَّع.

وخير من ركب المطايا من بيت الجهم ، وهو:

وَأَكْرَمَهُمْ أَبَا وَأَخًا وَأُمًّا<sup>1210</sup> . ويروى وأخا ونفسا. \* أَنْتَ خَيْرُ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا

الحاصل إن هذا البحر لم يسعمل إلا مقطوفاً أو مجزوءاً ، ولا يصح دخول العقل في عروضه الثانية وسلامتها منه علة لاومة ، لأن العقل يلبس لمجزوء الرجز المخبون الأجزاء ، وإن عصب جميع أجزاء المجزوء أشبه الهزج ، كقوله:

وقلنا القوم إخوان. \* صفحنا عن بني ذهل

فإن وجدت في القصيدة ولو جزءاً واحداً على مفاعلتين فهي من الوافر ، وإلا احتمل الوافر والهزج ، لأن مفاعلتين يرجع بالعصب إلى مفاعيلن (ولا ينعكس ، وانكر الأخفش وطائفة العقل في الوافر)<sup>1211</sup> ، لأن مفاعلتين ينقل بالعصب

<sup>1203</sup> - البيت بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 39 ، وكنوز الرامزة 85.

<sup>1204</sup> - البيت لعمر بن معديكرب ، في ديوانه 145 ، وفي الأصمعيات 175

<sup>1205</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 60 ، والكافي في العروض 41 ، وشرح الشريف على الخزرجية 168 ، وكنوز الرامزة 84 ،

والعروض للربيعي 25.

<sup>1206</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 60 ، والكافي في العروض 41 ، وشرح الخزرجية للشريف 169 ، وكنوز الرامزة 84 ، والعروض

للربيعي 25 ، شرح عروض ابن الحاجب 93.

<sup>1207</sup> - البيت للحطيئة في ديوانه 188.

<sup>1208</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 60 ، الكافي في العروض 42 ، شرح الشريف للخزرجية 169 ، والجامع في العروض والقوافي

118 ، وكنوز الرامزة 84.

<sup>1209</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 61 ، والكافي في العروض والقوافي 42 ، وشرح الشريف للخزرجية 169 ، والجامع في العروض

118 ، وشرح عروض ابن الحاجب 94 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 72 ، وكتاب العروض لابن عيسى الربيعي 26.

<sup>1210</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 62 ، والكافي في العروض 43 ، والجامع في العروض 118 ، وشرح الشريف على الخزرجية

169 ، والعروض لابن عيسى الربيعي 27 ، وشرح قصيدة ابن الحاجب 94

<sup>1211</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)

وهو لازم لتعاقب الياء والنون ، وسوّغوا في الوافر حذف نونه لا يائه ، لأنه فرع عن أصل فلم يسمع فيه ما في الأصل ، وأبقوا الياء لأنها في محل اللام الساكنة بالعصب ، فكروها تغييرها ثانيا وهذا ضعيف ، لأن الخليل نقله عن العرب وهو ثقة ، والصحيح إنكار عقل المجزوء لئلا يلتبس بالرجز ، وهذا الالتباس محذور ، بخلاف التباس معصوب المجزوء بالهزج ، لأن جزء الوافر تقدم فيه الوند على السببين وجزء الرجز تأخر فيه الوند والوافر والهزج تقدم الوند فيهما ، ولا يكون الكف في الوافر إلا مع العصب وهو النقص ، ولا يدخله الكف وحده لئلا تتوالى الحركات الكثيرة ، ولا يجتمع فيه العقل والكف ، لأنّ عصبه حسن فينقل إلى مفاعيلن وفيه المعاقبة. وحكى الأخفش للوافر عروضاً ثلاثة مجزوءة مقطوفة ، لها وأنت الدهر ذكري \* ضرب مثلها وبيته: عبيلة أنتي همي

فقد باد القرون. \* ومثله: فإن يهلك عبيد

بمكة أم حمامه. ولا دليل فيها لاحتمال كونها من مشكول المجتث كقوله: \* ومثله: أشاقت طيف مامه

إذا ذكر الخيار. وأجاز<sup>1212</sup> بعضهم استعمال الوافر تاماً من غير قطع ، ومنه: \* أولئك خير قوم

عنت لهم الوجوه إذا غضبوا. وقوله: \* إذا غضبن بنو قطن على ملك

مفاخرة ويحفظ أصلها حسب. وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، إنها التزم قطع \* له نعم مضاعفة ينال بها الوافر كثرة حركاته فاستثقلت ، وحذف من آخر عروضه وضربه تخفيفاً ، وإنما لم يفعلوا ذلك في الكامل مع استواء حركاتها ، لأن الكامل وقعت الفاصلة في جزئه مقدّمة على الوند ، وهي أكثر حركات من الوند ، وتأخرت في الوند فكان جانب الحذف وهو آخر الجزء في الوافر أكثر حركات منه في الكامل ، وزحاف هذا البحر العصب والعقل والنقص والعصب حسن ، وهو في مجزوءه أحسن ، والعقل والنقص قبيحان ، وهما في مجزوءه أقبح. ومنع الأخفش العقل والعصب تحصل المعاقبة بين اللام والنون كما تقدم ، وفيه من الخرم العصب والقسم والجهم والعقص والخرم كله قبيح ، فإن صحبه زحاف ازداد قبحاً ، وهو في المجزوء أقبح.

وأما معنى تركيب الألفاظ فإن كان الجري هو المطر العام ففاعل ضمير دنت ضمير السحابة المخيلة للمطر لدلالة السياق عليها ، أو ضمير السنة التي ابتدأت بالمطر ، فاستدل بذلك على خصبها وصلاح الغنم فيها. وإن كان الجري العطية فالفاعل إما ما ذكر أو دولة من الزمان الصالح نالته ، أو إمارة حليفة يرجى خيرها أو نحو ذلك ، فيكتسب الغنم لكونها أجل مكسبة وأنفس ، فهو يقول قربت هذه مصاحبة لمطر عام يكثر به الخصب في ذلك الجري ، لنا غنم أي سببه أو فيه على نوع من المجاز وفي ذلك الجري أو الغنم فإنه يذكر كما تقدم ، تعصيني أي بسببه تعصيني ربيعة فلا تعطيني فيما أمرها ، إما لاشتغالها بتلك الغنم عن طاعتي أو لتجبرها بكثرة [101] ما لها أو لبخلها ، كقصة ثعلبة ، أو تعصيني في رعاية الغنم ، فلا تطيعني وهو في عصيانها إياي لو وجدت إذاتي لفعلت ، لكنها لا تستطيع لي أذى ، وحفظها فيما تؤذيني به أن تعصي أمري ولا تمتثله. وقوله سطور حفير ترجح أن المراد بالجري المطر أي صفوف حفر في الأرض إن نزل فيها هذا الشتاء المترقب من هذه السحابة على ما عهد مثلها من الاتيان بالماء الغزير ، والشتاء تطلق على الماء النازل كما تقدّم أمر هذا الماء لكثرتهم وقطعه الطرق وتعطل الناس بسببه عن التحرك للمعاش ، ولولا حفر الرجل الذي يركب الظهر من سفينته أو دابة فينجو به ، ويجلب عليه للناس (لهلك الناس)<sup>1213</sup> ، أو ولولا مال الذي عادته يركب الظهر وهو أكابر الناس الذين يحتكرون لمثل هذا الوقت ما يحتاج غليه فيبيع منهم ويرفدهم لهلكوا ، أو ولولا

- جاء في (ر) على يمين هامش الصحة اليمنى من الورقة رقم 315 ، ما نصه: وجدت بطرّة الأصل الذي نسخت منه ما نصه "لا يصح أن يكون قوله فإن يهلك عبيد الخ ، من مشكول المجتث ، وكذلك أيضاً قوله عبيلة أنتي همي ، وإنما أتبع في ذلك ابن بري فوهم لهم هكذا وجدت هذا الاعتراض بخط عتيق مكتوب في هذا المحل ، ولا أدري لمن هو ، انتهى ما وجدته مفيداً"

- ما بين قوسين سقط من (س)<sup>1213</sup>

خيرية الرجل المعهود عندهم بركوب المطي كالأمير ونحوه ، لهلكوا ، أو ولولا أفضل الناس وهم الذين يركبون المطايا فكفى بمن ركب المطايا من الناس قصد للعموم ، وخيرهم الذي يستصحي لهم حتى يقلع الله تعالى عنهم مثل ذلك الفرق لهلكوا ، وهذا مثل الذي ثبت في الصحيح من استسقائه ﷺ على المنبر ، ثم استصحائه بعد حين قيل له هلك المواشي وانقطعت السبل ، فادع الله يقلعها عنا صلى الله عليه و على آله وصحبه وسلم تسلسلا كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ، وأمانتنا على سنته واتباع ما جاء به .

وتنكير جرى وغنم وحفير للتعظيم والتكثير ، وأذى للتقليل وإضافة سطور للتخصيص ، وال في الشتاء للعهد كما تقدم ، وفي المطي للجنس ، وجملة ولم يستطع أذى من الاحتراس ، وجدوى إن كان العطاء ، وفاعله السحابة فهو مجاز مرسل من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه كما أن فيه لنا من ذلك أيضا ، وإسناد الدنو للسحابة يحتمل الحقيقة والمجاز ، وألفاظ البيتين من التناسب .

## الاعراب

باء بجرى للمصاحبة ، وقال بعضهم لما ضمن دنت معنى جادت عداه بالباء ، وغنم مبتدأ خبره لنا ، وفيه خبر آخر ويجوز كون فيه خبره ولنا في موضع الحال من الضمير في الخبر ، ويجوز جعل فيه نعتا لجرى ، ولنا نعت آخر وغنم مرفوع بإحدهما والآخر رفع ضميره عند من يرى التنازع في المرفوع ، وبه متعلق بتعصي ، والظاهر أنها سببية ، قال بعضهم والباء تأكيد لفي ، أو هما للظرفية المعنوية . وتأمل معناه وجملة ولم تستطع أذى حال من الفاعل بتعصي ، و جملة ربعة تعصيني به ابتدائية أو صفة لجرى أ، غنم لاحتمال عود ضمير به على أحدهما ، أو حال من جرى لوصفه ، وإما جعله حالا من غنم فضعيف ، وسطور حفير مبتدأ وجملة الشرط والجواب خبره ، وبهاهم تعلف بنزل ، ولولا حرف امتناع لوجود ، وخير مبتدأ خبره محذوف أي موجود وجواب لولا محذوف أيضا للعلم به لهلكنا كما قدرناه قبل أو نحوه .

# الكامل

هذا ثاني بحري الدائرة الثانية ، وهو لغة اسم فاعل بمعنى التام ، وتقدمت المادة عند قوله بكملها ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من متفاعلات ست مرات ، ويستعمل مجزوء فيصير أربعة أجزاء ، وهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحبا ، وسئل الخليل لما سميت كاملا فقال: لأن فيه ثلاثين حركة لم تجتمع في غيره من الشعر ، يعني لكماله بكثرة الحركات في أجزائه ، وقيل لكماله في دائرته ، وقيل للاستعمال أجزائه كاملة على أصلها .

## المتن



أجش لانت اللذ سبقتهم إلى \* هجرت طلا تصحو خبالا برامتي

وعبس يذب الصم عن تامر ولا \* بمختلف الأمر افتقرت وأكثروا

والشقاء مخاف لم تجد فارغا كفا \* نقلتهم عن حدة فابتأست

## الشرح

**المفردات:** (هجرت) قطعت ، قال الجوهري: "الهجر ضد الوصل ، وقد هجره هجرا وهجرانا ، والاسم الهجرة والهجرتان إلى الحبشة وإلى المدينة ، والمهاجرة من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية ، والتهاجر التَّقَاطع". (طلا) قال الجوهري: "الطلا الولد من ذوات الظلف ، والجمع أَطْلَاءٌ ، والطلا الشخص ؛ يقال: إنه لجميل الطلا والطلا أيضا المطلِّي بالقطران ، ابن السكيت المطلِّي الصغير من أولاد الغنم (لأنه يطلى أي تشد رجله بخيط إلى وتد أياما ، وجمعه طُلَيَّانٌ ، كزغيف ورغفان)<sup>1214</sup> ، وَطَلَوْتُ الطَّلَا وَطَلَيْتُهُ ، ربطته برجله وحبسته ، وَطَلَيْتُ الشيء حبسته فهو طَلِيٌّ وَمَطْلِيٌّ"<sup>1215</sup> ، ومراده من الكلمتين الرمز ببعض حروفيهما ، فالهاء رمز على البحر الخامس وهو الكامل ، والجيم رمز على عدد أعاريضه وهي ثلاث ؛ الأولى تامة الثانية حذاء الثالثة مجزوءة ، وألغى الراء والتاء والطاء ، رمو على عدد ضروبه وهي تسعة وهو غاية ما ينتهي إليه عدد [102] الضروب كما تقدم ، ثلاثة للعروض الأولى (الأول)<sup>1216</sup> مثلها الثاني مقطوع الثالث أخذ مضمر ، واثنان للثانية الأول أخذ مثلها ، والثاني أخذ مضمر وأربعة للثالثة ، الأول مجزوء مرفل ، الثاني مجزوء ومذال ، الثالث مثل العروض الرابع مجزوء ومقطوع.

(يصحو) مضارع صَحَى من سكره صَحُوا ، والسكران إن صاح ، وفي بعض النسخ تصحو بتاء المضارع للواحدة الغائبة ، كأنه أراد الظبية ، قال الجوهري: "والصَحْوُ أيضا ذهاب الغيم ، واليوم صَاحَ أصحت السماء ، أي انقشَع عنها الغيم فهي مُصْحِيَّةٌ ، وقال الكسائي هي صَحَوُ ولا تقل مُصْحِيَّةٌ ، وأصحينا أصحت لنا السماء"<sup>1217</sup>. (خبالا) قال الجوهري: "فلان خَبَّالٌ على أهله ، أي عَنَاءٌ ، والخبال أيضا الفساد ، وأما الذي في الحديث "من قفا مؤمنا بها ليس فيه وقفه الله في رذعة الخبال حتى يجيء بالمرج منه" فيقال هو صديد أهل النار ، وقفا أي قذف والردغة الطينة"<sup>1218</sup> ، وتقدّم شيء من المادة في شرح الخبل. (رامتي) تثنية رامة موضع ، وإنما ثنى باعتبار ناحيته نحو عشية سأم المريدان وهو مريد البصرة ، قال الجوهري: "رامة اسم موضع بالبادية ، وفيه المثل: تسئلني برامتين سلجما ، والنسبة إليه رامي على غير قياس ، والرام ضرب من الشجر" ، والسلجم نبت معروف ، قال الراجز:

تَسْئَلُنِي بِرَامَتَيْنِ سَلْجَمًا

يَا مَيَّ لَوْ سَأَلْتُ شَيْئًا أَمَّا

جاء به الكري أو تجشما<sup>1220</sup>

<sup>1214</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>1215</sup> - الصحاح 6 / 2414

<sup>1216</sup> - غير ظاهرة في (و) بسبب خرم في الورقة

<sup>1217</sup> - الصحاح 6 / 2399

<sup>1218</sup> - المصدر نفسه 4 / 1682

<sup>1219</sup> - المصدر نفسه 5 / 1939

<sup>1220</sup> - جاء بلا نسبة في معجم الصحاح 5 / 1939

(أَجَشَّ) قال الجوهري: "الأجَشُّ الغليظ الصوت رجل أجش الصوت وسحاب أجش الرعد" وقال غيره الجشة شدة الصوت ، ويقال صوت من الخياشم فيه نحت. (اللد) لغة في الذي. (سبقتهم) فتهم ، قال الجوهري: "سَابَقْتُهُ فَسَبَقْتُهُ سَبَقًا وَاسْتَبَقًا فِي الْعَدُوِّ أَي تَسَابَقْنَا ، وَذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ ، قِيلَ مَعْنَاهُ نَتَنَاضِلُ ، وَلَهُ سَابِقَةٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِذَا سَبَقَ النَّاسَ إِلَيْهِ"<sup>1221</sup>. (إلى) (الظاهر أن أصله على كما هو في بيت الشاهد ، فإنه فيه من صلة سبقتهم ، وحذف الناظم المجرور ووقف على الحرف لا سيما على لغة من يقول علاه وألاه حكاها الخليل ، كما يوقف على بعض حروف الكلمة ، ويستغني ولا أريد الشر إلا إن \* به عنها كما ورد في الحديث: «كفى بالسيف شا» يريد شاهدا ، وقوله: بالخير خيرا وإن شرا فا تدهن رأسي وتقلي أو تا ، يريد إن تأتي أو تمسح. \* تا ؛ يريد فشى وتشاء ، وقوله: جارية قد وعدتني إن تا

ونظيره ما فعل الناظم الاقتصار على الحرف الداخل على الفعل ، نحو وكان قد ونحو قاربت المدينة ، ولما أي ولما أدخلها ، وقال بعضهم إلى ألى نعما واحدا الألاء بكسر الهمزة وفتحها ، ونصبه على تمييز المنقول عن الفاعل أي بسبقتهم نعمك ، ولا يصح أن يكون مخفف ، إلى الواقع في البيت لنقص الصلة ، ولأنه لا موجب لإبدال يائه الساكنة ألفا ، والاقتطاع حاصل سبقتهم ، فالأليق بجزالة الناظم وقوة ساعده ما ذكرناه. وتأمل معنى قوله والاقتطاع حاصل بسبقتهم.

(مختلف الأمر) بكسر اللام وفتحها من إضافة الصفة إلى الموصوف ، أي الأمر المختلف وهو المضطرب غير المستقيم على حالة واحدة ، أو من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها أي مختلف أمره ، والمعنى واحد والأمر ، قال الجوهري: "واحد الأمور ، يقال أمره مستقيم وأموره مستقيمة ، ولك على أَمْرَةٍ مُطَاعَةٌ ، أي أطيعك فيها ، وهي المَرَّةُ الواحد من الأمر ، ولا تقل إِمْرَةً بالكسر لأنها من الولاية"<sup>1222</sup> ، ويحتمل أن يكون الأمر هنا ضد النهي ، واحد الأوامر ، ويختلف إما بكسر اللام أي مضطرب بكسر الراء ، وإما بفتحها على أنه مصدر بمعنى الاضطراب أو المخالفة.

(افتقرت) افتعل من الفقر وهو الحاجة ، قال الجوهري: "فقير من المال ، ابن السكيت: هو الذي له بُلْعَةٌ من العيش بدليل ، أما الفقير البيت والمساكين لا شيء له ، الأصمعي المسكين أحسن حالا ، وعكس يونس وقال قلت لأعرابي أفقر أنت ، قال لا والله بل مسكين ، ابن الأعرابي هما من لا شيء له ، والفقر بضم الفاء وفتحها كالضُعْفِ والضُعْفِ"<sup>1223</sup>. (وأكثرُوا) أي كثر ما لهم ، الجوهري: الكثرة نقيض القلة ، وكسر الكاف لغة رديئة ، وكثر الشيء فهو كثير ، وقوم كثير وكثيرون ، وأكثر الرجال كثر ماله ، وكأثرناهم فكثرناهم غلبناهم في الكثرة ، واستكثر من كذا أكثر ، وماله قَلٌّ ولا كُثْرٌ ، أي مال بضم فائيهما ، وأصل الثاء الضم ، والحمد لله على القَلِّ والكُثْرِ ، وبالكسر أيضا والتكاثر المكثرة وعدد كثر أي كثير ، ويتكثر بمال غيره ، ومكتور عليه نفذ ماله ، وكثرت عليه الحقوق كمُثَوِّدٍ وَمَشْفُوهٍ وَمَضْفُوفٍ"<sup>1224</sup>. (عيسى) مساكن أبو قبيلة من قيس ، وهو عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس غيلان ، قاله الجوهري<sup>1225</sup> ، (يذب) قال الجوهري: "الذَبُّ المنع والدفع ، وقد ذببت عنه ، وذذب أكثر الذب ، وطعان غير تذيب إذا بولغ فيه"<sup>1226</sup>. (الصم) جمع أصم ، قال الجوهري: "حجر أصم صلب مصمت ، والصماء الداهية ، وفتنة صماء شديدة ، ورجل أصم يَبِين الصمم ، ويقال للذاهية صمي صمام كقطام ، وهي الداهية ، اي زيدي زيدي"<sup>1227</sup> [و103]

<sup>1221</sup> - الصحاح 4 / 1494

<sup>1222</sup> - المصدر نفسه 2 / 580

<sup>1223</sup> - المصدر نفسه 2 / 782

<sup>1224</sup> - المصدر نفسه 2 / 802

<sup>1225</sup> - المصدر نفسه 3 / 945

<sup>1226</sup> - المصدر نفسه 1 / 126

<sup>1227</sup> - المصدر نفسه 5 / 1967

فيحتمل أن يريد الناظم جمع صماء الداهية (أو الفتنة)<sup>1228</sup> ، أو جمع أصمّ للجلد القوي مستعار من صفة الحجر ، وهو في بيت الشاهد من قوله صمّ صده ، أي هلك ويحتمل أن يريده الناظم ، أي يذبّ عن من يقال فيه إن ام ينصر صمّ صده ، ويحتمل غير هذا من معاني المادة. (تأمر) صاحب تهر ، قال **الجوهري** : "التمر اسم جنس واحدها ثمرة وجمعها تمرات بالتحريك ، وجمع التمر تمور ، وتمران بالضم ويراد به الأنواع لأن الجنس لا يجمع في الحقيقة ، والتامر من عنده التمر ، وقد يكون بمعنى مطعم التمر ، والتّمار بئعه ، والتمري محبّه ، واملتمر الكثير التمر وأتمر كثر تمره والمتمور المزوود تمر"<sup>1229</sup> ، (ولا) بفتح الواو يحتمل أن تكون العاطفة ، ولا نافية والمعنى يدب عن التامر ولا يسلمه ، وحذف الفعل واقتصر على لا لدلالة السياق عليه ، وهو من معنى ما قدمنا في إلى ، وقال بعضهم هو بفتح الواو ممدودا بمعنى النصر. قلت لعله عنده جمع ولاية مما بينه وبين واحده التاء ، قال **الجوهري** : "الولاية والولاية (النصرة) ، يقال هم علي ولاية أي مجتمعون في النصر ، وقال سيبويه الولاية بالفتح"<sup>1230</sup> المصدر ، وبالكسر الاسم كالإمارة "<sup>1231</sup> ، قلت وعلى هذا فيحتمل أن يكون بكسر الواو أيضا ، إما بمعنى جمع النصر أو القوم المجتمعون في النصر ، كأنه أراد جماعاتهم. (نقلتهم) من النقل وهو التحوّل ، قال **الجوهري** : "نقل الشيء تحويلة من موضع إلى موضع ، والنقل الطريق في الجبل ، والمنقلة المرحلة من مراحل السفر ، النقلة بالضم الاسم من الانتقال من موضع إلى موضع وناقلته الحديث حدثني ، والنقل الطريق"<sup>1232</sup> ، (حدة) قال **الجوهري** "الجدّة ما يعتري الانسان من النرق والغضب ، تقول حددت على الرجل أحده حدة وحذاء عن الكسائي"<sup>1233</sup> . (فابتأست) افتعلت من البؤس بمعنى الحاجة ، قال **الجوهري** : "بؤس الرجل بالكسر يباس بؤسا وبأسا اشتدت حاجته فهو بائس"<sup>1234</sup> ، ويجوز أن يكون من البأس الذي هو العذاب والشدة في الحرب ، وقال بعضهم الابتئاس سوء الحال ، والكره من البؤس ، تقول بؤس بؤسا ساءت حاله فهو مبتأس أي سيئ الحال أو كاره. (الشقاء) والشقاوة بالفتح ، قال **الجوهري** : "نقيض السعادة ، وقد قتاده "شقاوتنا" بالكسر وهي لغة ، وإنما جاء بالواو لأنه بني على التأنيث في أول أحواله ، وكذلك النهاية فليس الواو والياء حرفي إعراب ، ولو بني على التذكير لهمز ، لأن الشقي الفعل أعلّ بقلب الواو ياء ، بكسر ما قبله ، وبقلبها ألفا في المضارع لفتح ، ويشقيان كالماضي ، وأشقاء فهو"<sup>1235</sup> شقي بين الشقوة بالكسر وفتح لغة ، والمشاقات المعاناة والممارسة ، وشاقي فشقوته أشقوه غلبته"<sup>1236</sup> . (مخاف) مفاعل من المفاعلة في الخفاء لأنه لا يخفي (صاحبه في الناس وصاحبه يوقعه عن نفسه فكل يخفي صاحبه)<sup>1237</sup> ، وتقدم بعض مادة خفي ، ورأيت في بعض النسخ بالجيم من الجفوة ، قال **الجوهري** : "الجفاء ممدود خلاف البر ، وقد جفوته أجفوه جفاء فهو مجفو ، ولا تقل جفيت وظاهر الجفوة بالكسر أي الجفاء"<sup>1238</sup> ونسخة الخاء أصح لأنها التي في الشاهد. (تجد) مضارع وجد أي أصاب ، وأصله يوجد ، وتقدم تصريفه ، قال **الجوهري** : "وجد مطلوبه يجده وجودا ، وضم جيم المضارع لغة عامرية لا نظير لها في المثال ، ووجد ضالته وجدانا ، وأوجده مطلوبه أي أظفره به"<sup>1239</sup> ويعني بالمثال معتل الفاء. (فارغا) أي خاليا ، قال **الجوهري** : "فرغت من الشيء أفرغ فروغا وفارغا ، وتفرغت لكذا

- الكلمة غير واضحة في (و) بسبب خرم في أعلى الورقة<sup>1228</sup>

- الصحاح 2 / 201<sup>1229</sup>

- ما بين قوسين سقط من (س)<sup>1230</sup>

- الصحاح 6 / 2530<sup>1231</sup>

- المصدر نفسه 5 / 51834<sup>1232</sup>

- المصدر نفسه 2 / 463<sup>1233</sup>

- المصدر نفسه 3 / 907<sup>1234</sup>

- هنا تنتهي الصفحة الأولى من الورقة رقم (104) من النسخة (و) وسنتهم ما ورد في الصفحة المقابلة لها ، بالعودة الى الورقة [97]<sup>1235</sup> في صفحاتها اليسرى ، من نفس النسخة ، وقد اكدنا ذلك سابقا بوجود خلط في ترتيب بعض أوراق النسخة المذكورة.

- الصحاح 6 / 2394<sup>1236</sup>

- ما بين قوسين سقط من (س)<sup>1237</sup>

- المصدر نفسه 6 / 2303<sup>1238</sup>

- المصدر نفسه 2 / 574<sup>1239</sup>

واستفرغت مجهودي فيه بذلته ، وفرغ الماء يفرغ فراغا كسمع انصب فرفتهوأفرغته انا وأفرغت الدماء أرقتها ، وفرغته تفريفا صبيته ، وأفرغت صببت الماء على نفسي ، وتفرغ الظروف أخلاوها<sup>1240</sup>. (كفى) أي دفع الحاجة ، قال الجوهري: "كفاه مؤنثة ، كفاية وكفالك الشيء يكفيك وأكفيت به واستكفيت الشيء فكفانيه وكفيك بسكون الفاء حسبك ، والكفية بالضم القوة والجمع الكُفَى"<sup>1241</sup>.

## التركيب

يقول هذا خامس البحور ، وله ثلاث أعاريض وتسعة أضرب ، فيصحو دالّ على صحوت من شاهد العروض الأولى وكما علمت شمائلتي وتكرمي<sup>1242</sup> \* التّامين ، وهو : إذا صحوت فما أقصر عن ندي

وكما علم تشمائلتي وتكرمي \* تقطيعه: وإذا صحو تفما أقص صرعندي

تفعيلها: كلها متفاعِلن.

نَسَبٌ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ حَبَالًا<sup>1243</sup> \* وخبالا من شاهد ضربها الثاني المقطوع ، وهو: وإذا دَعَوْتُكَ عَمَّهِنَّ فَإِنَّهُ

نسبنيزي دكعندهن نخبالا. \* تقطيعه: وإذا دعو نكعمهم نفاننه

تفعيلها: متفاعِلن ، إلا الضرب فإنه فعلاتن.

درست وغير آيها القطر<sup>1244</sup> \* وبرامتي من شاهد ضربها الثالث الأخذ المضمر ، وهو: لمن الديار برامتين فعائل

درستو غي يرايهل قطرو \* تقطيعه: لمند ديار برامتين فعائلن

تفعيلها: متفاعِلن إلا الضرب فإنه فعِلن. وأجش من شاهد العروض الثانية وضربها الأول<sup>1245</sup> [104] الأَحْذَجِين ،

هَطِلُ أَجَشٌ وَبَارِحٌ تَرَبٌ<sup>1246</sup> \* وهو: دِمْنٌ عَقَّتْ وَمَحَا مَعَالِمَهَا

هطلن لأجش شو بارحن تربو \* تقطيعه: دمنعفت ومحا معالمها

فالعروض والضرب فعِلن ، وباقي الأجزاء متفاعِلن ، ولنت من شاهد ضربها الثاني الأخذ المضمر ، وهو:

دعيت نزال ولجّ في الدُّعْرِ<sup>1247</sup> \* ولأنت أشجع من أسامة إذ

دعيت نزال ولججفد ذعلي \* تقطيعه: ولأنتأش جعمناً سامة إذ

<sup>1240</sup> - الصحاح 4 / 1324

<sup>1241</sup> - المصدر نفسه 6 / 2475

<sup>1242</sup> - البيت لعنترة وقد سبق تخريجه في ص 153

<sup>1243</sup> - البيت للأخطل التغلبي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، بيروت. 1979 ، ص 107

<sup>1244</sup> - البيت منسوب لابن عبد ربه في شرح عروض ابن الحاجب 98 ، ولزهير في العروض لابن جني 64 ، وبلا نسبة في: الكافي في

العروض والقوافي 44 ، وعروض الورقة 38 ، والجامع في العروض 121 ، وكنوز الرامزة 88 ، والعروض للربيعي 29.

<sup>1245</sup> - جاء في آخر الصفحة من (و) ختم ورد فيه: بن حمدان عبد الرحمان. تلمسان

<sup>1246</sup> - البيت سبق تخريجه في ص 70

<sup>1247</sup> - البيت لزهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدم له علي حسن فاعول. دار الكتب العلمية بيروت ، ص 11

فالعروض فعلن والضرب فعلن ، والباقي متفاعلن. وسبقتهم من شاهد العروض الثالثة المجزوءة ، وضربها

فلم نزع وت أنت آخر <sup>1248</sup>\* المجزوء والمرفل ، وهو: ولقد سبقتهم إلي

يقلمنزع توأنت آخر \* تقطيعه: ولقد سبق تهم إلي

متفاعلن متفاعلان \* تفعيله: متفاعلن متفاعلن

أبدا بمختلف الرياح <sup>1249</sup>\* ومختلف من شاهد ضربها الثاني المجزوء والمذال ، وهو: حدث يكون مقامه

أبدن بمخ تلفرياح \* تقطيعه: حدثن يكو ن مقامه

فالضرب متفاعلان والباقي متفاعلن. وافتقرت من شاهد ضربها الثالث مثلها وهو:

متخشعا وتجمّل <sup>1250</sup>\* وإذا افتقرت فلا تكن

متخشعن وتحملي \* تقطيعه: وإذا فتقرت فلا تكن

تفعيله: متفاعلن. وأكثوا من شاهد ضربها الرابع المجزوء المقطوع ، وهو:

ة أكثروا الحسنات <sup>1251</sup>\* وإذا هم ذكروا الإسا

أة أكثرل حسناتي \* تقطيعه: وإذا همو ذكرلإساء

فالضرب فعيلا تن والباقي متفاعلن ، وهنا انتهت شواهد الرموز ، وباقي الكلمات من شواهد الزحاف. فعبس من

شطري وأحمي سائري بالمنصل <sup>1252</sup>\* بيت الإضمار: إني امرئ من خير عبس منصبا

بين اللكيك وبين ذات الحرمل \* وأول القصيد: طال الثواء على رسوم المنزل

وفيه جزآن غير مضمرين ولولا ذلك لأمكن أن يكون من الرجز. ويدب من بيت الوقص:

وسيفه ورمحه ويحتمي <sup>1253</sup>\* يذب عن حريمه بنبله

أرسمها إن سئلت لم تجب <sup>1254</sup>\* والصم دليل على صم من بيت الخزل ، وهو: منزلة صم صداها عفت

<sup>1248</sup> - البيت للحطيئة وقد تم تخريجه في ص 105

<sup>1249</sup> - البيت بلا نسبة وقد سبق تخريجه في ص 106.

<sup>1250</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 67 ، وعروض الورقة 34 ، الجامع في العروض 122 ، وكنوز الرامزة 90 ، والعروض للربيعي 31

<sup>1251</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 68 ، والكافي في العروض والقوافي 48 ، والجامع في العروض 122 ، وشرح الخزرجية

للشريف 173 ، وكنوز الرامزة 90 ، والعروض للربيعي 31 ، وهو منسوب لابن عبد ربه في شرح عروض ابن الحاجب 101

<sup>1252</sup> - البيت لعنترة ، ديوانه 126

<sup>1253</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 69 ، والكافي في العروض والقوافي 49 ، وعروض الورقة 35 ، والجامع في العروض 125 ، وشرح

الخرزرجية للشريف 173 ، وكنوز الرامزة 90 ، والعروض للربيعي 32 ، وشرح عروض ابن الحاجب 102.

فأجزأوه مفتعلن ، وهو معنى المعاقبة فيه فتحصل بين الألف والتاء بعد الإضمار. وتامر من بيت الإضمار الجائز لابن الصيف (تامر)<sup>1255 1256</sup> \* في الضرب المرفل: وغررتني وزعمت أنك

فقلوه فصصيفتامر مستفعلان. ونقلتهم من بيت الوقص الجائز في الضرب المرفل ، وهو:

ونقلتهم إلى المقابر<sup>1257</sup> \* ولقد شهدت وفاتهم

فقلوه المقابر مفاعلاتن. وحدة من بيت الخزل الجائز في الضرب المرفل:

ابنك حدة حين يكلم<sup>1258</sup> \* صفحوا عن ابنك إن في

فقلوه حينيكلم مفتعلان. وابتأست من بيت الإضمار الجائز في الضرب المذال:

حَمَدْتُ رَبَّ الْعَالَمِينَ<sup>1259</sup> \* (وإذا اغتبطت أو ابتأست

فقلوه بلعالمين مستفعلان. والشقاء من بيت الوقص الجائز في الضرب المذال)<sup>1260</sup>:

فهما له ميسران<sup>1261</sup> \* كتب الشقاء عليهما

فقلوه ميسران مفاعلان. ومخاف من بيت الخزل الجائز في الضرب المذال:

لـ معالنا غير مُخَافٍ<sup>1262</sup> \* وأجب أخاك إذا دعا

فقلوه غير مخاف مفتعلان. ولم تجد من بيت الإضمار الجائز في الضرب المقطوع:

ذخرا يكون كصالح الأعمال \* وإذا افتقرت على الدخائر لم تجد

وفارغ من بيت الإضمار الجائز في المجزوء المقطوع:

وأبو الحليس وربّ مكّة فارغ مشغول<sup>1263</sup>.

ولكا كثر شواهد الضروب ولم يستوفها ، قال كفى أي كفاك ما ذكرت من الشواهد ، وقس عليها ما يرد عليك.

وضرب العروض الثانية الثاني أكثر استعمالاً من أولها ، والثالث في الأولى أقل استعمالاً والضرب الرابع من العروض الثالثة قليل الاستعمال ، قال الزجاج لا أعلم قصيدة عليه للعرب ، وهو محجوج بالبيت المتقدم أنشده الخليل وبيتين آخرين ، وكتب الخليل على هذا الضرب وعلر الضرب الثاني من العروض الأولى مقطوع ممنوع إلا من سلامة الثاني أو

- البيت بلا نسبة في العروض لابن جني 70 ، والكافي في العروض والقوافي 50 ، وعروض الورقة 35 ، وشرح الخزرجية للشري 173 ،<sup>1254</sup>

وكنوز الرامزة 90.

- (س): لابن<sup>1255</sup>

- البيت للحطيئة في ديوانه ، 168.<sup>1256</sup>

- البيت بلا نسبة: في الكافي في العروض والقوافي 50 ، وعروض الورقة 39 ، وشرح الخزرجية للشريف 174 ، وكنوز الرامزة 90.<sup>1257</sup>

- لم أعرف قائله<sup>1258</sup>

- البيت بلا نسبة في العقد الفري 5 / 483<sup>1259</sup>

- ما بين قوسين سقط من (س)<sup>1260</sup>

- البيت في العقد الفريد 5 / 483<sup>1261</sup>

- المصدر نفسه<sup>1262</sup>

- العقد الفريد 5 / 484<sup>1263</sup>

إضماره ، يعني لا يجوز فيها غير السلامة لأنها الأصل ، والإضمار لحسنه في هذا الشعر وما سواهما لا يحتمل مع ما دخله من القطع ، ولا يجوز في الكامل اجتماع الوقص والطي ، لأنهم استقبحوا فيه اجتماع الإضمار والطي وهو الخزل ، فأجرى ما هو أشنع من هو قيل إنما امتنع من ذلك للمعاقبة بين سين مستفعلن وتائه المنقول بالإضمار من متفاعلين بناء على جواز المعاقبة فيه ، وقيل إنما امتنع لتوالي ثلاث علل في أربعة أحرف وليس ذلك في شعر لأن سكون ثانيه علة ، وحذفه أخرى ، فلو حذف رابعه لاجتمعت ثلاث ، وحكى بعضهم للكامل عروضاً مشطورة لها ثلاثة أضرب معرى وبيته: حكمت بجوز في القضاء ولاتنا ، ومذال وبيته: (يا جل ما لا قيت في هذا النهار)<sup>1264</sup>. ورغل وبيته:

أيك الوليد الوليد فتى العشيرة<sup>1265</sup> [و105] \*أيك الوليد بن الوليد بن المغيرة

ولا يعرف الخليل هذا كله لشذوذه ، وأقبح منه ما حكى بعضهم في تخميسه ، وأنشد منه الزجاج :

ملقى غير ذي مهد<sup>1266</sup> \*لمن الصبي بجانب الصحراء

الصحراء ملقى غير ذي مهد \*وصوابه ينشد هكذا: من مخبري لمن الصبي بجانب

ولما كثرت حركات الكامل وقع في أعاريضه من الاختلاف ما لم يقع في غيره ، كقول امرئ القيس:

والبرُّ خَيْرُ حَقِيْبَةِ الرَّحْلِ<sup>1267</sup> \*الله أنجَحَ مَا طَلَبْتَ بِهِ

وَمَشَيْتُ مُتَّيِّدًا عَلَى رُسُلِي<sup>1268</sup> \*بعد قوله: ياربُّ غَانِيَّةٍ صَرَمَتْ جِبَالَهَا

مَا تَبْتَغِي غَطْفَانَ يَوْمَ أَطَلَّتِ<sup>1269</sup> \*وقول زهير: إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلَهَا

نَهَلْتُ مِنَ الْعَلَقِ الرِّمَاحَ وَعَلَّتِ \*ولينغم حشو الدرع أنت لنا إذا

فاجتمع في هذه الأبيات العروض السالمة مع الحذاء ، وهو خلاف ما اشترط في العلل من اللزوم ، وكذلك استعملت المقطوعة مع السالمة في قصائد مع أن الخليل لم يحكم للكامل عروضاً مقطوعة البتة ، ورأى بعضهم نحو هذا من الإشارة إلى التصريح ، وبالجمل فاعروض الكامل كثر استعمالها فأتسع مجالها ووقع فيها من الشواذ ما لم يقع في عروض من الأعاريض ، وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله آخر القصيد ، والإقعاء تنويع العروض بكامل.

وزحاف هذا البحر المنفرد: الإضمار ، والوقص ، والمزدوج ، والطي والإضمار وهو الخزل ، ومن العلل: الحذف والقطع ، والترفيل ، والإذالة ، ومن الألقاب: التمام ، والوفاء ، والجزء ، والإضمار فيه عصب في الوافر ، والوقص عقل والخزل نقص ، وما يحسن أو يقبح في هذا من الزحاف يحسن أو يقبح في الآخر.

ومضمر الكامل يلتبس بتام الرجز كما تقدم ، ومخزوله بمطويه وموقوصه بمخبونه ، ويقع الفرق بينهما بسلامة جزء ، ويلتبس مضمر العروض الثانية من هذا البحر بثنائية السريع ، وإذا أضمر أول جزء من الصدر منها والعجز وسلم ما بعدهما ، التبس ضربها الأول بالتام من المنسرح ، والتبس الثاني بالمقطوع منه ، ويلتبس معصوب الوافر التام بتام الهزج

<sup>1264</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>1265</sup> - لم أعثر على قائله

<sup>1266</sup> - البيت بلا نسبة في العروض للزجاج 71

<sup>1267</sup> - ديوانه 131

<sup>1268</sup> - في ديوانه ص 130

<sup>1269</sup> - ديوانه ص 30-31

إن وجد<sup>1270</sup>، لكن إن وجدنا قصيدة من المقطوف كلها معصوبة حملت على الوافر، فإنه المسموع من العرب، ومحذوف تام الهزج لم يسمع ويلتبس معقول التام من الوافر بمقبوض تام الهزج، ومخبون الرجز ومنقوصه بمكفوفه، فإن احتمل القصيد معقول الوافر ومقبوض الهزج ومخبون الرجز، حمل على الأخير فإنه المسموع، ويلتبس معصوب مجزوء الوافر بمجزوء الهزج ومعقوله بمقبوضه، ومخبون مجزوء الرجز ومنقوصه بمكفوفه، والإضمار حسن، والوقص القليل صالح (والخزل)<sup>1271</sup> والوقص الكثير قبيحان، وأما معنى تركيب الألفاظ، فيقول هجرت بضم التاء للمتكلم، وفتحها للمخاطب، هذا المشبه الطلباء هذه المشبهتها التي تصحو عن حبي، ولا يشق عليها هجراني إياها الخيال وقع في عقلي ظنا مني أني إن هجرتها تتألم لهجراني فلا تنبه عليّ، فلما هجرتها صحت بالكلية عن حبي بعد أن كانت تظهر لي شيئا من المحبة، إذ منت واصلا لها، وكان هذا الطلا أو الهجران في رامتي الرجل الأجش أي الشديد الصوت، أما القوة خلقته المستلزمة غالباً بشجاعته، وصولته على الأقران ولمكانته في قومه.

أو المشبه الأسد في شدة صولته، وتنقيير الجمع بزأرتة وشأن هذا المصوت حماية الحوزة والذب عن الحرم، فالمحبوب الكائن في حوزة مثل هذا لا يؤدّب بالهجران وإنما يسار معه بالذل والتحمل، فإن الهجران لنا يكون من الغالب للمغلوب لا العكس، فلذلك كان هذا الهجران خبالاً، وإن هذا الأجش أن يقول لي أيها الهاجر لهذا الطلا أنت الذي سبقت الناس إلي للدخول في حرمتي، والانحياز إلى حوزتي، ولولا ذلك لنكلت بك، ومثلك هذا لفقرك وذلك لا يليق بك الهجران، والهجران اختلاف من الأمر الذي هو اضطراب الحال، لأن الوصال وفاق أو مخالفة أمر المحبوب ضد النهي، وبسبب مختلف أمورك أو أوامرك التي تؤمر بها افتقرت من المال أو من الوصال، وغيرك من الناس الذين لم تختلف أمورهم كثرت أموالهم ففروا بها، ومن لا مال له منهم كعبس ففيه الشجاعة فهو يدبّ الدواهي الصمّ عن صاحب الثمر وغيره من أصحاب الأموال، ولا يسلمهم لذوي الغارة عليهم أو تلك الحماية نصره منه لهم، وأنت أيها الهاجر نقلت أصحاب الأموال من التامر وغيره عن جوارحك الذي تحكم فيه عن حدة وطيش منك، فبقيت وحدك فلحكك البؤس أو اليأس، وهذا الفعل من الشقاء، والشقاء مخاف للإنسان شأنه أن يخافى صاحبه ويخافيه، وهذا على سبيل المجاز لأن أشد لها كان لا حقا بمن قدر عليه وغير ظاهر في الحال، كأنه خافى من لحقه ومن لحقه لها لم يتحذر منه مع علمه به فهو يعمل على أن الخبر دائم عليه، وذلك شبيه بأنه يخافى في الشر، والشر لك يجد أحداً فارغا من هذه المخافات، كفى الشر من تكلف مثلها، لكون هذا المنفي وجوده حازماً يعمل على أن الشر ظاهر الحلول به، وأما على رواية مجاف بالحيم فمعناه أن الشقاء لكونه لا يظهر في الحال، كأنه مرتفع عن من هو بصدد أن يلحقه، وقال بعضهم إن يريد [و106] بالطلا ولد ذوات الظلف استعارة، نحو هجرت غزالاً يريد شخصاً وسيماً، أو يريد الشخص الجميل فيكون حقيقة، أو يريد المطلي و عبر به عن الخمرة مجازاً من تسمية الشيء باسم محله، لكونه محله غالباً، ولذا نهى عن الانتباز في المزقت، وهذا أنسب للمصحوّ، وعلى الأولين إخبار برفض الغزل ومفاكة النساء، وأضاف رامتين إلى أجش بتقدير اختصاصها بربع الأصوات القوية فيهما، أما من الحيوان أو من شدة وقع الماء وصبّه فيهما، أي حللت برامتي الصوت الأجش، وهجرت الغزال أو الخمر صاحياً مضطرب الحال، ثم استأنف فقال مؤكداً أنت الذي سبقتهم نعماً، أي نعمك كما تقدم، ثم قال مخاطباً أو مخبراً، افتقرت بسبب اضطراب الأمر وكثرة أموالهم أو أتو بكثير من القول في ذلك، وعبس أو فارس عبس، يرفع الأقوياء عن ذي تمر ناصر له، أو نصره له ثم قال نقلت الصمّ أي حولتهم عن التامر بحدّة، وعن الاستعانة، والتفت بضيميري الخطاب بعد الغيبة في يدبّ، ومعنى البيت وإعرابه بعد تفسير مفرداته ظاهران، ولم يجد أي لم يجد فارغا من الشقاء كافياً غيره.

- (س): ان استعمل<sup>1270</sup>

- غير ظاهرة في (ر) بسبب خرم في الورقة<sup>1271</sup>



وتأمل ما يحصل ، من سبك كلامه وقابله مع ما سبكنا وتنكير ، طلا للتعظيم أو النوعية ، وخبالا وحدّة ومخاف وفارغا للنوعية ، وتقدم وجه المجاز في طلا ، ومجملّة والشقاء مخاف من التتيم ، وألفاظ الأبيات من التناسب ، وافتقرت وأكثروا من الطباق.

## الإعراب

تصحو صفة لطلا ، وخبالا مفعول له أو حال من فاعل هجرت ، وباء برامتي للظرفية ، وهو معمول لهجرت أو صفة لطلا ، وأجشّ مضاف إليه وأفعل إما بمعنى الفاعل أو المفضل عليه محذوف للعلم به ، أي أجش من أمثاله ، ولام لأنّ للابتداء ، واللذ خبر أنت ، وبمختلف الأمر متعلق بافتقرت ، وأكثروا عطف على افتقرت وجملّة وعبس معطوفة على افتقرت اسمية على فعلية ، فابتأست عطف على نقلتهم من عطف المسبب على سببه ، وجملّة والشقاء مخاف اعتراضية أو حالية من فاعل ابتأست ، وجملّة كفى صفة لفارغا وجملّة لم يجد إما خبر ثان للشقاء أو في موضع حال من الضمير في مخاف وهنا انتهى الكلام على الدائرة الثاني

الهزج

هذا ابتداء الكلام على أبحر الدائرة الثالثة ، وتقديم الترجمة كما مرّ في أمثاله ، والهج لغة قال **الجوهري**: "صوت الرعد وضرب من الأغاني فيه ترنم ، وقد هزج بالكسر وتهزج وتهزجت القوس إذا صوتت عند انباض الرامي عنها ، والهج جنس من العروض والهمزاج بالضم الصوت المتدارك بزيادة الميم وهو أدنى من الرغاء"<sup>1272</sup>.

وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المبني في الأصل من مفاعيلن ست مرات ، إلا مجزوءاً مربعاً ، وسمي هزجاً لأن الصوت يتهج فيه أي يتردد ، وقال الخليل لأنه يضطرب. شبه بهزج الصوت ، وقيل لحسنه في الغناء ، وهو منقول من المصدر ، وال فيه للمح. وحكي استعماله مسدساً على الأصل وهو قليل جداً ، وأنشدوا منه<sup>1273</sup>:

فَطَلْتُ مُقْلَتِي تَجْرِي مَاقِيهَا<sup>1274</sup> \* عَفَا يَا صَاحٍ مِنْ سَلَمَى مَرَايِيهَا

نشاوى قد تعاطوا كأس أشراق \* ومنه: ترقق أيها الحادي بعشاق

## المتن

كذاك ولو ماتوا فموسى امرؤ دنا \* وأبد بسهب الضيم بأسا يزودهم

## الشرح

**المفردات:** (أبد) أظهر من أبدا بمعنى أظهر وتقدم ، وأتى بالواو رمزا على سادس البحور وهو الهزج وهو أول أبحر الدائرة الثالثة ، وبالهزة رمزا على أنّ له عروضاً واحدة مجزوءة ، وبالباء رمزا على أنّ لها ضربين الأول مثلها الثاني مجزوء محذوف. (بسهب) السهب قال صاحب العين: "ناحية الفلاة ، والجمع سهوب"<sup>1275</sup> ، وقال **الجوهري**: "الفلاة والفرس الواسع الجري ، وبئر سَهْبَة ومُسَهَّبَة بفتح الهاء ، بعيدة القعر ، وحفروا فأَسْهَبُوا بلغوا الرمل ولم يخرج الماء ، وأسْهَبَ الرجل اتسع في الجري وسبق ، والرجل أكثر الكلام فهو مُسَهَّبٌ بفتح الهاء لا بكسرهما ، وهو نادر وأسْهَبَ مبني للمفعول ذهب عقله من لذغ الحية"<sup>1276</sup>. (الضيم) قال **الجوهري**: "الظلم ، وقد ضَامَهُ يَضِيْمُهُ ، واستَضَامَهُ فهو مَضِيْمٌ ومُسْتَضَامٌ ، أي مظلوم ، وقد ضُمْتُ مبني للمفعول وضيم بالكسر والإشمام والضم"<sup>1277</sup>. (بأسا) قال **الجوهري**: "البأس العذاب والشدة في الحرب ، وبُؤْسٌ بالضم يَبُؤُسُ بَأْسًا ، إذا كان شديد البأس ، حكاه أبو زيد في كتاب الهمز ، فهو بَيِّسٌ على فعيلٍ أي شجاع ، وعذاب بَيِّسٌ شديد"<sup>1278</sup>. (يزودهم) يطردهم ، قال **الجوهري**: "الزِيَادُ الطرد ، دُذْنُهُ عن كذا

<sup>1272</sup> - الصحاح 1 / 350

<sup>1273</sup> - وقد زيدت في (س): حتى أنهم لم ينشدوا منه إلا شيئاً يسيراً

<sup>1274</sup> - البيت بلا نسبة في مقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب للعيني 86.

<sup>1275</sup> - معجم العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي 2 / 287

<sup>1276</sup> - الصحاح 1 / 150

<sup>1277</sup> - المصدر نفسه 5 / 1973

<sup>1278</sup> - المصدر نفسه 3 / 906

ذِيادًا وَذُدْتُ الإبل سقتها وطردتها ، والتَّذْوِيدُ مثله ، وَأَذَدْتُه أَعْنَتُهُ عَلَى ذِيَادٍ إِبْلَهُ ، وَذَائِدٌ وَذَوْدٌ حَامِي الْحَقِيقَةِ دَفَاعٌ ،  
وَالْمَذُودُ اللِّسَانُ" <sup>1279</sup> وباقي ألفاظ البيت ظاهر.

## التركيب

يقول بحر الهزج له عروض واحدة مجزوءة وضربان ، فسهب من شاهد ضربها الأول المجزوء ومثلها ، وهو:

عفا من آل ليلي السهـ \* ب فالأملح فالغمـ <sup>1280</sup>

تقطيعه: عفا من آل ليلسسهـ \* بفالأملح فالغمرو

تفعيله: <sup>1281</sup> [107] مفاعيلن <sup>1282</sup>. والضيم من شاهد ضربها الثاني المجزوء والمحذوف ، وهو:

وما ظهري لبأغي الضيفـ \* م بالظهر الذلول <sup>1283</sup>

تقطيعه: وما ظهري لبأغضضيفـ \* مبظظهر دذلولي

[تفعيله: مفاعيلن، إلا <sup>1284</sup> فذلولي فعولن أصله مفاعيلن ، حذف سببه الثاني والباقي مفاعيلن ، وباقي الكلمات من شواهد الزحاف ، فبأسا من بيت القبض:

فقلت لا تخف شيئا \* فما عليك من بأس <sup>1285</sup>

فجزأه الأول والثالث مقبوضان. ويذودهم من بيت الكف: فَهَذَانِ يَذُودَانِ \* وَذَا مِنْ كَثْبٍ يَرْمِي <sup>1286</sup>

فما عدا ضربه مكفوف ، وكذلك من بيت الخرم: أَدْوَا مَا اسْتَعَارُوهُ \* كَذَاكَ الْعَيْشُ عَارِيَهُ <sup>1287</sup>

وماتوا من بيت الشتر: فِي الدِّينِ قَدْ مَاتُوا \* وَفِيهَا خُلُقُوا عِبْرَةً <sup>1288</sup>

فقول في فللذي فاعلن بخرم مفاعيلن وقبضه.

<sup>1279</sup> - المصدر نفسه 2 / 471

<sup>1280</sup> - البيت لطرفة بن العبد في دوانه ، شرح الأعلام الشنتمري ، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال. ط: 1395-1975م ، 154

<sup>1281</sup> - ورد في أسفل الورقة من حاشيتها على اليسار وبخط غير واضح قوله: قلت ومنه قول الشاعر: ولما سارم أهواه نسيت هواه...

<sup>1282</sup> - أهواه بلا قلب .....

(غير واضحة بسبب تمزق الورقة من الأسفل) . ومنه قول علي بن أبي طالب: فاستمسك بتقوى ولا تصحب أبا الجهل وإياك وإياك فكم من جاهل (....) حليما حين ..... (باقي من كلامه ما لا يتجاوز أربعة أسطر وهو غير واضحة)

<sup>1283</sup> - تكررت في (س) أربع مرات بحسب وزن البيت في شطريه.

<sup>1284</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 72 ، والكافي في العروض والقوافي 55 ، وعروض الورقة 43 ، والجامع في العروض 127 ،

وشرح الخزرجية للشريف 176 ، والعروض للربيعي 34 ، وكنوز الرامزة 93 ، وشرح عروض ابن الحاجب 105 ، ومقصد الطالب 87.

<sup>1285</sup> - ما بين المعقوفتين زيادة في (س) سقطت من (و) و(ر) ، وأردنا إدراجها في المتن حتى يكتمل المعنى

<sup>1286</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في : العروض لابن جني 73 ، الكافي في العروض والقوافي 55 ، وعروض الورقة 42 ، والجامع في

العروض 129 ، وشرح الخزرجية للشريف 177 ، وكنوز الرامزة 93 ، وشرح عروض ابن الحاجب 105 ، ومقصد الطالب 90.

<sup>1287</sup> - البيت لعبد الله بن الزبيري ، في ديوانه 48

<sup>1288</sup> - لم يعرف قائله وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 73 ، والكافي في العروض والقوافي 56 ، والجامع في العروض 129 ، وشرح

الخزرجية 177 ، وكنوز الرامزة 93.

<sup>1289</sup> - لم يعرف قائله وهو بلا نسبة في : الكافي في العروض 56 ، وعروض الورقة 43 ، وشرح الخزرجية للشريف 178 ، وكنوز الرامزة 93 ،

وشرح عروض ابن الحاجب 107.

و موسى من بيت الخرب ، وهو: لو كان أبو موسى \* أميرا ما رضيناه<sup>1289</sup>

فلو كان مفعول الكف مفاعيلن وخرمه وأجمعوا على امتناع القبض في ضرب الهزج ، وقال الزجاج<sup>1290</sup> زعم الخليل أن ياء مفاعيلن لا تحذف في عروضه ، ولا فيما قبل ضربه ، وعلى هذا فلا يقبض إلا الجزء الأول لأن الياء لو حذفت وتكرر في البيت ، التبس بالرجز يعني المجزوء المخبون فيصير مستفعلن بفاعلن وخطأه الأخفش<sup>1291</sup> بأنَّ الضرب لا يقبض فلا لبس ، والمشهور أن عروضه وضربه الأول لا يقبضان ، ولزوم الياء فيهما علة لالزمة ، وأجاز الزجاج قبض عروضه على كره ، لئلا يلتبس بالرجز ومجزوء الوافر المعصوب ، ولم يفعل ذلك بمضمر الكامل الملتبس بالرجز لكثرة حركات الكامل ، ولم يسمع من ضربه الثاني إلا قوله:

قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزَرَجِ \* سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ<sup>1292</sup>

رَمَيْنَاهُ بِسَهْمٍ \* فَلَمْ تُخْطِ قُوَادَهُ

وحكى الأخفش للهزج ضربا ثالثا مقصورا ، ومنه:

وما ليث عزيز \* ذو أظافير وأسنان

أبو شبيلين وثاب \* شديدي البطش عرثان

ياسكان نون عرثان وأباه الخليل ، وينشده على الإطلاق والإقواء ، وبالإطلاق رواها الجرمي في كتاب القوافي ، وحكى له بعضهم عروضاً ثانية مخبونه لها ضرب مثلها ، وبيته: سقاها الله غيثا \* من الوسمي ريا

وهو شاذ ، وحكى عن الأخفش أن الهزج مربع ، والصحيح مذهب الخليل لأن الشعر كله مثنى ومسدس ، ولا مربع إلا المجزوء ، ودعوى مربع الأصل لا نظير له ، ودعواه بالجزء له نظير ، ولأن دائرته التي ينفك منها تقضي بتسديسه ، ولإتيان هتاما قليلا ، نحو: لمن دار بذات الواد فالجزع \* قفار موحشات الرسم والربع .

وأتى الحذف في مجزؤه وفي عروضه كضربه ، وهو نادر نحو سقاها البيت ، والقبض فيه صالح ، والكف حسن والخرم كله قبيح لأنه يكسر الوزن ، ويوجد فيه الخرم والشر والخرم كما تقدمت شواهدا ، وأما معنى تركيبه فهو يقول أظهر في فلات الظلم جريا أو عذابا يطردهم أي الظالمين أهل تلك الفلات ، وكذلك يكون استمرارك على إظهار الحرب أو العذاب بهم ، ولو أددى إلى موتهم فإن موسى أميرهم دنا أي قرب إلى الظلم ، ويحتمل على ضعف أن يكون أصله دنى شيمته الظلم ، ويحمل أصحابه عليه ، فهو فعيل من الدناءة ، فقصر بحذف الهمزة ضرورة ، فبقيت ياء ساكنة وقبلها كسرة فأبدلت الكسرة فتحة ، والياء ألفا تشبيها لها بلام الكلمة على لغة طيء ، وقال بعضهم معناه أظهر في فلات الضيم ، أو بسبب الظلم الشبيه في الاتساع لكثرتة بالفلات ، حربا تذودهم بها وتردهم على ذلك الضيم أسند لذود إلى البأس مجازا ، لأن حصوله به إن لم يموتوا ولو ماتوا ، أو الحال لو ماتوا فيكون في غيره أجرى ، وجمله فموسى امرئ دنا ابتداء كلام ، أي دنا من الخير أو من صلحنا ، ويجوز جعل لولا لاستقبال كان فيكون الكلام شرط وجواب على رأي الفراء وابن مالك وغيرهم.

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 73 ، والكافي في العروض 56 ، وعروض الورقة 45 ، وشرح القصيدة الخزرجية<sup>1289</sup>

للشريف 178.

- انظر: كتاب العروض 15 و73<sup>1290</sup>

- العروض ، للأخفش<sup>1291</sup> 54

- البيت بلا نسبة في العقد الفريد 5 / 484<sup>1292</sup>

فتأمل وتنكير بأسا وامرئ للنوعية ، وإضافة سهب للاختصاص أو التحقير ، واسم الإشارة لإفادة إبراز البأس في صورة المحسوس ، وإضافة سهب إلى الضيم إما حقيقة لوقوعه فيه ، فتكون الياء ظرفية أو يكون مستعار للضم لاتساعه ، وكثرته استعارة تخييلية ، والباء سببية ، وإسناد الذود إلى البأس من المجاز العقلي كما تقدم ، لأنه سبب والفاظ البأس والذود والموت من مراعات النظير.

## الإعراب

جملة يذودهم صفة لبأس والفاعل ضميره ، وهم المفعول العائد على الظالمين المفهومين من الضيم ، أو يكون بسهب على حذف مضاف ، أي بأهل سهب ، وعلى ذلك المضاف يعود مفعول يذود ، والأشارة بذلك على ما شرحنا تعود على البأس ، وقال بعضهم هي راجعة غلى الضيم والكاف صفة بأس ، أي بأسا مثل الضيم في كثرته وشدته ، أو صفة لمصدر أي ذود أمثل الضيم أو أبداً مثل إبدائهم الضيم ، أو لاستعلاء نعم كخير جواب كيف أصبحت أي على خير متعلقة بيزود مضمناً معنى رداً.

قلت إنا يتم هذا لو جعلت بمعنى عن إلا أن يقال جاءت بمعنى على ، وعلى تأتي بمعنى عن ، وفيه ضعف ، وأما لو فالظاهر أنها [و108] شرطية ، وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم ، أي ولولا أدى إلى موتهم لما ارتفع عنهم الذود ، ونزل ماتوا منزلة يموتون نحو ﴿و ليخشي الذين لو تركوا﴾<sup>1293</sup> ، وجملة الشرط عطف على جملة المر ، ولا يخفى عليك وجه التأويل ، وقال بعضهم الواو إما عاطفة على مصدر قبل مصحوبها نقيضاً له ، أي أظهر الحرب إن لم يموتو ولو ماتو ، وإما أن تكون واو الحال وبعيد على التقديرين ربط الكلام بها يستبعد أن يحصل معه ، ويكون في غير أخرى.

وامرئ خبر موسى وهو موطئ لما بعده الذي هو صفة ، وهي جملة دنا ولا فائدة فيه وهو وإنما المقصود ما بعده ، وجملة موسى تقدمت

## الرجز

هذا هو البحر السابع ، وهو ثاني بحر الدائرة الثالثة ، وتقدير الترجمة هذا هو فصل تفصيل بحر الرجز ، أي القول فيه وقال **الجوهري** : "الرجز بالتحريك ضرب من الشعر ، وقد رجز الراجز وارتجز ، والرجز أيضا داء يصيب الإبل في أعجازها فإذا ثارت الناقة ارتعشت فحداها ساعة ثم تنبسط ، يقال بعير ارجز ، وقد رجز وناقة رجزاء ، ومنه تسمى الرجز من الشعر لتقارب أجزائه وقلة حروفه"<sup>1294</sup> ، وقيل سمي بذلك لاضطرابه على اللسان كفخذ الناقة ، وقيل لاضطرابه بكثرة زحافه وقصر بيوته ، وقيل لأنه أكثر ما تستعمل العرب منه المشطور الذي على ثلاثة أجزاء ، تشبيها بالراجز من الإبل ، وهو الذي إذا اشتدت إحدى يديه بقي على ثلاثة قوائم ، والأول قول الخليل وهنا تسوغ مخالفته لأن هذه التسمية كانت موضوعة على هذا الشطر قبل وضع علم العروض ، وحقيقته الاصطلاحية البحر من الشعر المركب من مستفعلن ست مرات ، وهو سهل في الأسماع ، ولذلك اتسعوا فيه فاستعملوه على خمسة أوج ؛ التهام والوفاء والجزء والشطر والنهك ، ويطلق على هذا البحر الخاص وعلى قسيم القريض ، وهم كل ما كان على جزأين أو ثلاثة من أوزانهم قاله **الأخفش** ، وتقدم تأويل من قال أن هذا مراد **المازني** في نقله عن **الأخفش** ، أنه ليس من الشعر لا البحر ، وقيل في الرجز قسيم القريض<sup>1295</sup> كل ما قلت أجزاؤه وكثرت بيوته ، والقريض ما عدا ، واسم البحر معرفة لأنه علم والألف واللام فيه للغلبة ، ومقابل القريض نكرة بدليل تعدد أحاده ، ويعرف أيضا فإذا طال الرجز قيل أرجوزة ، وإذا طال القريض قيل قصيدة.

## المتن

زكت دهرها دار بها القلب جاهد \* وقد هاج قلبي منزل ثم قد شجا

فيا ليتني من خالد ومنافهم \* أرى ثقلا خير فيمن لنا أسا

## الشرح

**المفردات :** (زكت) نمت أو تنعمت ، قال **الجوهري** : "زكا الزرع يَزْكُو زَكَاءً مهدود ، أي نما وأزكاه الله ، وهذا لا يَزْكُو بفلان أي لا يليق به ، وغلām زَكِيٍّ أي زَالٍ ، وَزَكَا زُكُوءًا وَزَكَاءً عن الأخفش. الأموي: زكا الرجل يَزْكُو إذا تنعم وكان في خصب"<sup>1296</sup>. (دهر) قال **الجوهري** : "الدَّهْرُ الزمان وجمعه دُهُور ، ويقال الأبد ، ودَهْرٌ ذَاهِرٌ كقولهم أَبَدٌ أَبِيدٌ ، ودَهَارِيٌّ أي شديد كليله ليلاء ، وشبهه. ولأنتيك دَهْرَ الدَّاهِرِينَ أي أبدا ، و في الحديث "لا تَسْبُوا الدَّهْرَ فَإِنَّ الدَّهْرَ هُوَ الله" ، لأنهم كانوا يضيفون النوازل إليه ، فليل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فإن ذلك هو الله تعالى"<sup>1297</sup> ، وغرضه من الكلمتين الرمز ، فالراء لسابع البحور وهو الرجز ، وألغى الكاف والتاء وأتى بالدال رمزا على عدد أعاريضه ، وهي أربع غاية ما تصل إليه الأعاريض الأولى تامة ، الثانية مجزوءة ، الثالثة مشطورة ، الرابعة منهوكة ، وأتى بالهاء رمزا على عدد ضروبه وهي خمسة ؛ اثنان للأولى الأول مثلها ، والثاني مقطوعه وواحد للثانية مجزوء مثلها ، وواحد للثالثة مشطور مثلها ، وواحد

- الصحاح 878/3

- القريض: الشعر وهو الاسم كالفصيد ، والتقريض صناعته...والقريض الشعر ، والقرض: قرض الشعر ومنه سمي القريض ، وقال <sup>1295</sup> **الجوهري** القرض قول الشعر خاصة ، يقال قرضت الشعر أقرضه إذا قلته ، وقال ابن بري: وقد فَرَّقَ الأغلب العجلي بين الرجز والقريض بقوله:

أرجزا تريد أم قريضا كليهما أجد مسترضيا. انظر: مسلك ميمون ، مصطلحات العروض والقافية في لسان العرب ، دار الكتب العلمية ط1:

2007م ، ص248

- الصحاح 6 / 2368

- المصدر نفسه 2 / 661

لرابعة مثلها. (دار) قال الجوهري: "مؤنثة وذكر في ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ النحل:30، على معنى المثوى والموضع ، وأدنى العدد أدور بقلب الواو المضمومة همزة ، ولذا ألا تهمز ، والكثير ديار ودور والدائرة أخص من الدار" <sup>1298</sup>. (القلب) قال الجوهري: "الفؤاد وقد يعبر عن القلب ، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ ق:37- أي عقل" <sup>1299</sup>. (جاهد) أما من جهد دابته حملها من السير فوق الطاقة ، أو من جهد إذا جدّ أو من جهد جهدك أي بلغ غايتك ، قال الجوهري: "الجهْد والجهْدُ ، وقرئ بهما الطاقة ، الفراء بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجْهَدْ جَهْدَكَ في كذا أب بلغ غايتك بالفتح خاصة ، والجهْد المشقة ، جهْد دابته وأجْهَدَهَا حمل عليها في السير فوق طاقتها ، وجْهَدَ في كذا جدّ فيه بالغ ، وجْهَدْتُ اللبن فهو مجْهُودٌ أخرجته زبده كله ، وجْهَدْتُ الطعام اشتيته ، أو أكثر من أكله والجاهْدُ الشهوان ، وجْهَدَ الطعام وأجْهَدَ انتهى ، ومرعى جَهِيد جَهْدُهُ المال وجهد الرجل من المشقة فهو مجهود وجهد العيش نكد واشتد" <sup>1300</sup>. (هاج) ثار وتقدم.

(قلبي منزل) تقدما والمنزل هنا منزل الحبيب. (ثم) بفتح الثاء ، قال الجوهري: "بمعنى هناك وهو للبعيد بمنزلة هنا للقريب". (شجا) حزن ، قال الجوهري: "الشَجُو الهم والحزن ، شَجَاهُ يَشْجُوهُ شَجْوًا أحزنه ، وأشْجَاهُ يَشْجِيهِ إِشْجَاءً أغصّه ، تقولم منهما جميعا: شَجِيَ بالكسر يَشْجِي شَجًى ، والشجى ما ينشب في الخلق ورجل شَجَّ وامرأة [و109] <sup>1301</sup> شجّية ، وويل للشجي من الخلي ياء الشجي مخففة ، وشدت في الشعر ، وياء الخلي مشددة وإن جعلت الشجي فعلا من شجاه الحزن فهو مشجو وشجي بالتشديد لا غير" <sup>1302</sup>. (ليت) حرف تمن ينصب الاسم ويرفع الخبر. (خالد ومناف) علمان لشخصين. (أرى) الظاهر أنها بصرية. (ثقلا) بكسر الثاء وفتح القاف ، قال الجوهري: "ضد الخفة ، ثَقُلَ الشيء ثِقْلًا كصغر صفرا ، فهو ثَقِيل ، والثَقُلُ بالتحريك متاع المسافرين وحشمه ، والثَقْلَانِ الانس والجَن ، ووجدت ثَقْلَةً في جسدي أي ثقلا وفتورا" <sup>1303</sup>. (أساء) ضد احسن ، وأصله المد وقصره ضرورة ، قال الجوهري: "أسَاءَ إليه نقيض أحسن ، والسوَأَى أي نقيض الحسنى ، ومعنى السوَأَى أي في القرآن النار ، وأصل السيئة سَيُوءَةٌ أبدلت الواو ياء وأدغمت ، وسَيَّءُ الاختيار وقد يخفف كَهَيِّنَ وَهَيِّنَ ، وسَوَاءٌ: قبيحة" <sup>1304</sup>.

## التركيب

يقول بحر الرجز له أربع اعاريض وخمسة أضرب. فدار من شاهد العروض الأولى ، وضربها الأول وهما تامان ، وهو: دار لسلمى إذ سلمي جارة \* قفر ترى آياتها مثل الزبر <sup>1305</sup>

تقطيعه: دارنسل ما إدسلي ما جارتن \* قفرنرا آياتها مثلز زبر

تفعيلها: كلها مستفعلن.

والقلب جاهد ، من شاهد ضربها الثاني المقطوع ، وهو:

<sup>1298</sup> - المصدر نفسه 2 / 659

<sup>1299</sup> - المصدر نفسه م ، ن 1 / 204

<sup>1300</sup> - المصدر نفسه 2 / 460

<sup>1301</sup> - في هذه الورقة تكرر الختم الحامل لاسم: بن حمدان عبد الرحمن - تلمسان -

<sup>1302</sup> - الصحاح 6 / 2389

<sup>1303</sup> - المصدر نفسه 4 / 1647

<sup>1304</sup> - المصدر نفسه 1 / 56

<sup>1305</sup> - البيت سبق تخريجه في ص 153

الْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرِيحٌ سَالِمٌ \* وَالْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ مَجْهُودٌ<sup>1306</sup>

تقطيعه: القلب منها مستريح سالمن \* ولقلبمن نجاهدن مجهودو

تفعيله: مستفعِلن ، إلا الضربمفعولن.

وقد هاج ، من شاهد العروض الثانية وضربها المجزوءين ، وهو:

قَدْ هَاجَ قَلْبِي مَنَزَلٌ \* مِنْ أُمِّ عَمْرُو مُقْفَرٌ<sup>1307</sup> . وتقطيعه وتفعيله ظاهران<sup>1308</sup>

وقد شجا من شاهد العروض الثالثة وضربها المشطورين ، وهو:

ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا<sup>1309</sup> . تقطيعه وتفعيله أيضا ظاهران<sup>1310</sup> .

وباليتني من شاهد العروض الرابعة وضربها المنهوكين ، وهو: ياليتني فيها جذع<sup>1311</sup> (مستفعِلن مستفعِلن).

وباقى الألفاظ من شواهد الزحاف ، فخالد من بيت الخبن:

وطالها وطالها وطالها \* كفي بكف خالد مخوفها<sup>1312</sup>

قال ابن بري فهذا البيت مخبون إلا الجزء الرابع ، فإن الرواية فيه كفي بفتح الكاف وتشديد الفاء ، ولا معنى له والصولب كُفي بضم الكاف وتخفيف الفاء من الكفاية ، وسكنت الياء ضرورة لأن له معنى صحيحا حسنا ، ولأن فيه تجنيسا ، ولأن الجزء يكون مخبونا كغيره.

قلت أما التجنيس فحاصل على الروايتين ، ومناف من بيت الطي ، وهو:

مَا وَلَدَتْ وَالِدَةً مِنْ وَلَدٍ \* أَكْرَمَ مِنْ عَبْدٍ مَنَافٍ حَسَبًا<sup>1313</sup>

وثقل من الخبل: وثَقُلَ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ \* وَطَلَبٍ مَنَعَ خَيْرَ تُوْدَةٍ<sup>1314</sup>

ولا خير من بيت الخبن الجائز في الضرب المقطوع:

<sup>1306</sup> - البيت سبق تخريجه في ص 153

<sup>1307</sup> - البيت لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 75 ، والكافي في العروض 58 ، وعروض الورقة 44 ، شرح الخزرجية للشريف 180 ، والجامع في العروض والقوافي 132 ، وكنوز الرامزة 95 ، والقسطاس 20 ، وشرح عروض ابن الحاجب 111 ، ومقصد الطالب 95 ، والعروض للربيعي 38 .

<sup>1308</sup> - فتقطيع البيت هو: قد هاج قل بي منزلن + من أمعم رنمقفر . وتفعيله كالاتي: مستفعِلن مستفعِلن + مستفعِلن مستفعِل

<sup>1309</sup> - البيت للعجاج ، ديوانه ، تحقيق عزة حسن . دار الشرق العربي - بيروت ، 1995 ، 2 / 13

<sup>1310</sup> - وتقطيع البيت: ما هاج أح زاننو شج ونقد شجا . تفعيله: مستفعِلن مستفعِلن مستفعِلن

<sup>1311</sup> - البيت لدريد بن الصمة ، في العمدة 1 / 184

<sup>1312</sup> - البيت منسوب لأبي النجم العجلي في: القوافي للأخفش 9 ، والكافي في العروض والقوافي 59 ، وعروض الورقة 45 ، وشرح عروض ابن الحاجب

<sup>1313</sup> - البيت لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 77 ، والكافي في العروض والقوافي 60 ، وعروض الورقة 46 ، وشرح الخزرجية للشريف 181 ، وكنوز الرامزة 96 ، والجامع في العروض 133 ، وشرح عروض ابن الحاجب 116 ، ومقصد الطالب 103 .

<sup>1314</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 60 ، وعروض الورقة 46 ، وشرح الخزرجية للشريف 181 ، والقسطاس المستقيم 20 ، وكنوز الرامزة 97 ، وشرح عروض ابن الحاجب 116 ، ومقصد الطالب 104 ، والعروض للربيعي 39 .



لَا خَيْرَ فِيمَنْ كَفَّ عَنَّا شَرَّهُ \* إِنْ كَانَ لَا يُرْجَى لِيَوْمٍ خَيْرٌ<sup>1315</sup>

والضرب الثاني من العروض الأولى لا يجوز فيه الطي لضعف اعتماده على الوجد المقطوع ، قال الزجاج وهذا الضرب قليل في شعر العرب ، إلا أنه مسموع ، ومنه:

سِيرُوا جَمِيعًا إِنَّمَا مِيعَادُكُمْ \* بَطْنٌ عَقِيقٍ أَوْ مَسِيلُ الْوَادِي<sup>1316</sup>

واستدرك بعضهم للرجز عروضاً أخرى مقطوعة ضربها مثلها ، وبيته:

لَأَطْرُقَنَّ حِصْنَهُمْ صَبَاحًا \* وَأَتُرَكَّنْ مَبْرَكَ النَّعَامَةِ<sup>1317</sup>

والخبين لازم في هذه العروض وهذا الضرب ، وجاء القطع في المشطور ومنه: يَا صَاحِبِي رَحْلِي أَقِلًّا عَذْلِي<sup>1318</sup> ، زعم ذلك الشيخ الفقيه الأديب أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بكر التلمساني<sup>1319</sup> ، صاحب الأرجوزة في الفرائض ، وسبقه إليه المعري ، والخليل يرى هذا من السريع ، واتفقوا على جواز القطع مع التمام في ضروب الأرجوزة المشطورة إجراءً (للعلة) مجرى الزحاف ، كقول امرأة من جديس:

لَا أَحَدٌ أَذَلَّ مِنْ جَدِيسٍ \* أَهَكَذَا يُفَعَّلُ بِالْعُرُوسِ<sup>1320</sup>

يُرْضَى بِهَذَا يَا لَقَوْمِي حُرٌّ \* أَهْدَى وَقَدْ أُعْطِيَ وَسِيقَ الْمَهْرُ

لِخَوْضِهِ بَحْرَ الرَّدَى بِنَفْسِهِ \* خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُفَعَّلَ ذَا بَعْرِسِهِ

وعليه: والنفس من أنفس شيء خلقا \* فكن عليها ما حييت مشفقاً

ولا تسلط جاهلاً عليها \* فقد يسوق حتفها إليها

وهذا أكثر ما يستعمله المحدثون في الأراجيز المشطورة والمزدوجة ، وقد يقال كل شطرين شعر على حدثه إلا أنه لا يسمى قصيدة حتى يبلغ سبعة أشطار فأكثر ، وحكى بعضهم استعمال الحذف والتسبيح في مشطور الرجز ، وقياس نذهب الخليل حمل ما ورد منه على الإقواء ، وهو قبيح هنا ، وللعرب تصرف واتساع في الرجز لكثرة في كلامهم في مواطن الحروب والفخر والملاحاة. قال الزجاج ولو جاء منه شعر على جزء واحد مقفى لاحتمل ذلك لحسن بنائه ، كقول عبد الصمد بن المعذل: قالت خيل

ماذا الخجل

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 60 ، وعروض الورقة 47 ، وشرح الخزرجية للشريف 182 ، وكنوز<sup>1315</sup> الرمزة 97 ، وشرح عروض ابن الحاجب 116.

- لم أعرف قائله<sup>1316</sup>

- لم أعرف قائله<sup>1317</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: عروض الورقة 46 ، والعروض لابن جني 86 ، والكافي في العروض والقوافي 71 ، والعروض<sup>1318</sup> للربيعي 44 ، وشرح عروض ابن الحاجب 126 ، و زهرة الظرف وزهرة الطرف للقللوسي 38.

- هو إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن عيسى الأنصاري التلمساني ، كنيته أبو إسحاق ، وهو الأريب المتفطن الأديب العارف بالشروط<sup>1319</sup> المبرز في الفرائض أخذ عن أبي الشلوبيين ولقي ابن عصفور وابن عميرة وابن محرز ، وأجازوا له وعنه ، روى جلة منهم أبو عبد الله بن عبد الملك. ألف المنظومة المشهورة في الفرائض تعرف بالتلمسانية ، لم يؤلف مثلها وأخرى في السير وأمداح النبي وغير ذلك ، مولده سنة 609 هـ وتوفي سنة 699 هـ. ينظر ترجمته في: البستان 55 ، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية 202

- البيت لعفيرة بنت عفار الجديسية ، أنشده بن بدرون في "كمامة الزهر وفريدة الدرر" ، تحقيق دوزي 1849 م ، 64.<sup>1320</sup>

هذا الرجل

حين احتفل

أهدى بصل<sup>1321</sup>

فجاء بالقصيدة على مستفعلن ، ومثله قول يحيى بن علي المنجم<sup>1322</sup>:

طَيْفُ أَلَمٍ \* يَذِي سَلَمٍ      بَعْدَ الْعَنَمِ \* يَطْوِي الْأَكَمِ

جَادَ بَقَمٍ \* وَمُلْتَزَمٍ      فِيهِ هَضَمٍ \* إِذَا يُضَمُّ<sup>1323</sup>

ويقال أول من ابتدعه سلم الخاسر ، في قصيدة مدح بها موسى الهادي<sup>1324</sup> رابع خلفاء العباسيين ، أخوا الرشيد<sup>1325</sup> ، وهي:

موسى المطر \* غيث بكر      ثم انهمر \* ألوى المرر

كم اعتسر \* ثم ايتسر      وكم قدر \* ثم غفر [و110]

عدل السَّير \* باقي الأثر      خير وشر \* نفع وضر

خير البشر \* فرع مضر      بدر بدر \* والمفتخر<sup>1326</sup>

لمن غبر

ولم يسمع شيء من هذا عن العرب ، وأقا ما سمع لهم ما كان على جزئين ، كقول دريد بن الصمة<sup>1327</sup> يوم هوزان: ياليتني فيها جذع \* أخب فيها وأضع<sup>1328</sup> ، والجوهري يسمي هذا المقطع. وزحاف هذا البحر: الخبن والطي والخبل ، والخبن حسن ، والطي صالح ، وقيل بالعكس ، والخبل قبيح. وحاصل تفصيله التمام والوفاء والجزء والشرط والنهك والقطع ، في ضربه خاصة والمكانفة. ومن الزحاف ما تقدم.

## تنبيه:

- جاءت منسوبه لصاحبها في: عروض الورقة 45 ، وشرح الخزرجية للشريف<sup>1321</sup> 180

- هو أبو الحسن علي بن يحيى بن أبي منصور الأخباري ، الشاعر نديم المتوكل ، ثم من بعده. وكان ذا فنون وعقليات وهذيان ، وتوسع<sup>1322</sup> في الأدبيات ، وله تصانيف منها: كتاب أخبار إسحاق النديم. مات سنة 275هـ. سير أعلام النبلاء 9 / 151.

- ورد هذا الرجز في العمدة 5 / 184<sup>1323</sup>

- الهادي أبو محمد موسى بن المهدي بن المنصور ، ولد بالري سنة 147هـ ، بويغ بالخلافة بعد أبيه بعهد منه ، مات في ربيع الآخر<sup>1324</sup> سنة 170هـ. ينظر: السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، تقديم عبد الله مسعود ، دار القلم العربي بحلب. ط: 1411هـ- 1991م ، ص 266

- هو ، هارون الرشيد أبو جعفر بن المهدي محمد بن المنصور عبد الله بن محمد علي بن عبد الله بن العباس ، استخلف بعهد من أبيه عند<sup>1325</sup> موت أخيه الهادي. كان من أمير الخلفاء وأجل ملوك الدنيا ، وكان كثير الغزو والحج ، مولده بالري ، سنة 148هـ. تاريخ الخلفاء الراشدين 268.

- قال الصولي: ولسلم الخاسر في الهادي يمدحه: موسى المطر.... ، تاريخ الخلفاء ، ص 266<sup>1326</sup>

- هو دريد بن الصمة بن الحارث بن معاوية بن جداعة ، الفارس المشهور والشاعر المذكور. ينظر ترجمته في: المؤلف والمختلف 216 ،<sup>1327</sup> والشعر والشعراء 95.

- دريد بن الصمت ، ديوانه 128<sup>1328</sup>

تقدم في ألقاب الأبيات الخلاف في المشطور وغيره ، فالعروض الثالثة وضربها المشطوران ممتزجان على مذهب الخليل والناظم سالمان ، وما ورد من القطع من ضرب هذه العروض حملة على مكشوف السريع أوجه لأن التغيير يأنس بمثله ، ولم يثبت في عروض الرجز مطلقا تغيير إلا ما لا باله ، وتثبت في السريع ولم يثبت في عروض الرجز قطع ، وتثبت الكشف في عروض السريع ، وقول ابن مالك : **وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيهِ \* مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ**<sup>1329</sup>

إن قرئ بالهاء من هذا وهذا ، أولى من قراءته بالتاء والتزام الإقواء فرارا من القطع في عروض المشطور ، ومن قراءته بالهاء وجعله مكشوف السريع ، والتزام خلط الأبحر ، لكون ابن مالك لم ينص على أنذ نظمه من الرجز ، بل قال أَلْفِيهِ ، وهو محتمل أن تكون أبياتها مصرعة من الرجز التام أو من السريع ، لأن المزدوج من الأبيات ما لا يلزم قافية واحدة ، وهو المسمى أرجوزة والصواب أنها من الرجز ، لأنه المعهود في مثلها ولا سيما وسياق كلامه في الخطبة يقتضي أنه قصد بها معارضة ابن معطي ، وكلام ابن معطي صريح أو كالصريح في أنذ أَلْفِيته من الرجز ، وقال بعضهم البيت من مكشوف السريع ، وامتناع خلط الأبحر إنما ذلك في الخمس وما في معناه من المزدوج ، وقال صاحب الختام من شأنهم في الخمس الجمع بين الرجز و السريع ، ويأتي في السريع مفعولان وأصله مفعولات ، أتوا بمفعولن مذيلا ، وهو أحد الضريين النادرين لعروض الرجز الأولى التامة ، وهما الهرفل والمذال ، والثاني أكثر شذوذا لأنه مقطوع مزال ، جمع بين النقص والزيادة ، ولا يكون في شيء من الشعر إلا هنا لأنسهم به في الخمس ، والعرب تعطي الشيء حكم مجاوره أو ما كان منه بسبب فذيلوا مفعولن لاختلاط الرجز بالسريع وتشابههما.

وقال بعضهم على القول بالإسقاط في المشطور ، وأنه مصرع الأولى التامة ، أفرد عن المصراع الثاني فكل شطر نصف بيت ، وعلى القول بالامتزاج فهو بيت تام ، وتقدم هذان وغيرهما من الخلاف فيه ، فالألفية إن قيل أنها من المشطور ألفا بيت حقيقة وألف واحدة مجازا ، بالنظر إلى التام وكثير من تكلم في لفظ ابن مالك لم يحصل من حقيقته على طائل.

قلت كأنه فهم أن قوله ألفية منسوب إلى ألف بيت واحدة ، فأشكل عليه لفظه على القولين اللذين ذكر ، أما على القول بالامتزاج واتحاد العروض بالضرب فهي (الفان من الأبيات وأما على القول بالإسقاط)<sup>1330</sup> فهي الفان من الأنصاف وألف واحدة من الأبيات مجازا ، ووجه المجاز أن عددنا نصفًا من بيت ونصفًا من بيت آخر واحدًا ، والبيت حقيقة ما تركب من نصفه لا من نصفه ونصف غيرهن ، وقد ذكرت في كتابي المسمى بإيضاح المسالك في شرح ألفية ابن مالك ، أن قوله في ألفية يحتمل لأن يكون نسبة إلى ألفين المثنى لأنها من الرجز المشطور ، وكل قسم منه بيت على انفراده ، لأنه سمي مشطور الإسقاط شطر أجزاء البيت منه ، لكن التزم فيه توافق قافية كل بيتين ، وقد يلتزم أكثر من ذلك ويحتمل أن يكون نسبة إلى ألف واحدة باعتبار المزدوجين ، وعلى الاحتمالين فهي إما ألفان باعتبار الأبيات ، أو ألف باعتبار المزدوج ، والنسبة إلى الألف صحيحة على كل تقدير ، وأخبرني بعض الطلبة أنه عدّ المزدوج منها فوجده ينقص عن الألف نحو ستة أبيات ، فإن صحّ ذلك فيكون أطلق العدد على ما يقرب منه مجازا ، أو يكون قوله في ألفية على حذف مضاف أي في قرب أو نحو ألفية.

وأما معاني ألفاظه فزكت يحتمل أن يكون إخبارا عن الدار بالهاء والخصب ، ويحتمل أن يكون دعاء بذلك ، فهو يقول الدار التي فيها القلب بالغ غايته وأمنيته زكت وأزكاها الله في جميع دهرها ، لأنّ الدهر اسم جنس أضيف فيعم جميع أفرادها ، ثم أخبر عن قلبه هو بأنه حركه منزل في تلك النواحي ، وقد حزنه لكونه لم يبلغ أمنيته ، فليس كالقلب الذي بلغ غايته في تلك المنازل ، فلذلك دعى للأول وأثنى عليه ولم يفعل ذلك في المنزل الذي حزن قلبه ، وعقب

- وهو البيت الثالث من مقدمة ألفية ابن مالك في النحو والصرف. مكتبة القاهرة ، ص 09<sup>1329</sup>

- ما بين قوسين سقط من (س)<sup>1330</sup>

بالتمني أن يكون من أهل خالد المعروف به ذلك المنزل ، ومن أهل مناف ذلك المنزل وعبر عنه بضمير العقلاء<sup>1331</sup> تعظيما له وكان ذلك المنزل بساط خالد ومناف ، أي ياليتني من منزل دينك الرجلين الذي بلغ القلب فيه منتهاه ، لا كالمنزل الذي فيه قلبي وهاجه وشجاء ، ويحتمل لأن يكون خالد ومناف ممن بلغ قلبهما غايته في ذلك المنزل ، فتمنى ان يكون من صنفهما باعتبار تلك الخاصية ، أو عضوا منهما لا سيما إن كان قلبهما البالغ غايته وأرى ثقلا من كتعلقات التمني أي إن كنت من أهل منزلها أو منهما بالاعتبارين [111] أو ثقل القوم وأمتعتهن المحملة ورحيلهم المستلزم غالبا رؤية ضغائنهم ، فأتسلى وأتمتع ممن أحب ، ولو بمثل ذلك النظر ، وفي ذلك نوع من الوصل والإحسان لا كالمنزل الذي فيه قلبي ، فإني لا أرى لهم ثقلا ولا ضغائن لكونهم لا ينتقلون كأهل الحواضر أو يبالغون في حجب الحريم ، ومثل هذا التضيق إساءة إلى المحب ، ولا خير فيمن أساء إلينا أيها المحبين ، ويحتمل أن يكون جاهد في البيت الأول من المشقة ودعاء للمنزل الذي فيه القلب كذلك على سئة المحبين في الدعاء للمحبوبين ومنزلهم بكل خير ، ولو نالهم منهم غاية الشر ثم أخبر أن المنزل الذي فيه قلبه كذلك ، وذلك يستلزم الدعاء له بمثل ما ذكر ، لأنه أراد بالمنزل الأول كلما هو بتلك الصفة ، والثاني بعض أفراده ، وعلى هذا فيحتمل خالد مناف أن يكونا ممن اشتهر ببلوغ قلبهما المشقة العظيمة في منزل من المنازل ، فيتمنى حالتهما لكونهما أقصى حالات الحب وإن نالا المشقة فيه ، لأن تلك درجة عظيمة عند المحبين يتمنونها على ما فيها من المشاق ، وأرى ثقلا على هذا خبر آخر للبيت أي وليتني أرى ثقل إعياء المحبة وأتحمّلها ، وغير هذه الدرجة التي ليس فيها تحمل مشقة المحبة إساءة للمحبين ، ولا خير فيمن لنا أساء أيها المحبين ، ولعله أشار بخالد لنا على أساء ومناف إلى تمنى أن يكون على سيرة أصحاب رسول الله ﷺ ، كخالد بن الوليد<sup>1332</sup> ومن كان منهم من بني عبد مناف رضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، في تحملهم المشاق العظيمة من الجهاد وغيره في ذات الله تعالى ، وتنكير دار وغيرها من النكرات في البيتين ، إما للتعظيم أو النوعية وال في القلب للجنس ، وإضافة قلب للتعظيم ، ودهر ومناف (للاختصاص)<sup>1333</sup> ، والإشارة بتم للتعظيم ، وتقديم دهر على دار للوزن ، و لنا على أساء لذلك أو للحصر والأول أولى ، وفي الثاني دقة ، ومفعول شجا محذوف للعلم به أي شجاء والضمير للقلب ، أو شجاني وتقديم قلبي المفعول على منزل الفاعل للوزن ، ودار فاعل إما حقيقة أو مجاز أي هل دار ، وإسناد هاج إلى منزل مجاز أي حب أهله ، وثقلا من الكناية لانه من التعبير الملزوم عن اللزم الذي هو الظغائن ، مع جواز إرادة الملزوم أو من الإنتقال ككثير رماد القدر ، وهاج وشجا وخالد ومناف من مراعات النظير ، وفي جاهد وهاج قلب بعض.

## الإعراب

باء بها إما للسببية أي بسبب حبها ، أو للظرفية وهي متعلقة بجاهد ، والقلب مبتدأ وجاهد خبره ، والجملة صفة دار أويكون بها صفة دار والقلب فاعل ، ويصح نصب جاهد في هذا الوجه على الحال من القلب ، وعلى رفعه يكون خبر محذوف عائد على القلب ، وثم مفعول لهاج أو شجا ، وفاعل شجا ضمير المنزل ، وجملة قد هاج مستأنفة ، أو حال من دار ومن خالد خبر ليت ، وجملة أرى ثقلا إما خبر آخر ولم تعطف لاستقلالها بالخبرية ، أو تفسيرية للخبر أو حال من الضمير في المجرور ، وجملة لا خير مستأنفة فلذا لم تعطف على ما قبلها لئلا يتوهم اشتراكها مع التي قبلها في معانيها.

<sup>1331</sup> - (س): القتلاء

<sup>1332</sup> - هو ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن كعب ، سيف الله تعالى وفارس الإسلام ، وليث المشاهد ، السيد الإمام الأمير الكبير قائد المجاهدين...عاش ستين سنة ، توفي بجمص سنة إحدى وعشرين . الذهبي ، سير أعلام النبلاء 1 / 366

<sup>1333</sup> - (و): للتخصيص ، وهي مصححة في الهامش ب: للاختصاص

# الرمل

هذا هو البحر الثامن وثالث أبحر الدائرة الثالثة ، وتقدير أصل الترجمة كما في غيره وهو في اللغة ضرب من السير ، ورمل الحصر ضمّ بعضه إلى بعض ، قال **الجوهري** : "الرَّمْلُ بالتحريك الهرولة ، ورَمَلْتُ بين الصفا والمروة رَمَلًا ورَمَلًا ، والرَّمْلُ جنس من العروض ، والقليل من المطر والجمع أَرْمَالٌ ، وخطوط في قوائم البقرة الوحشية تخالف سائر لونها" <sup>1334</sup>. وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المبني من فاعلاتن ست مرات ، وقد استعمل مجزوءا ، فبقي على أربعة أجزاء ، وسمي رملا لخفته على اللسان وسرعته عليه ، كما يرمل الإنسان في أشواطه ، وقيل تشبيها له برمل الحصى وهو نسجه قاله الخليل ، وقيل لأن الرمل الذي هو نوع من الغناء يخرج على هذا الوزن فسمي به <sup>1335</sup> ، وقال بعضهم وجه العلاقة أنّ الرمل ليس له تمكن الشعر الطويل الموفور لقصر وزنه وانتقاص أجزائه واضطرابها بالزحاف ، ففيه سرعة لذلك. والظاهر أن علمية الرمل على البحر المخصوص بالغلبة.

## المتن

حبونك سحقا مألوك الخنس فاربعاً \* ففي مقفرات ما لها فعلت دوا

فصلت قضاها صابر وهي أقصدت \* له واضحات دونها عدت القنا

## الشرح

**المفردات :** (حبونك) أي أعطيتك ، قال **الجوهري** : "حباه حبوا أي أعطاه ، والحباء العطاء وحاييته في البيع محاباة ، قال الأصمعي فلان يحبوا ما حوله أي يحميه ويمنعه" <sup>1336</sup> ومراد الناظم الرمز بالحاء على بحر الرمل ، وبالباء على انه له عروضين ؛ الأولى محذوفة والثانية مجزوءة ، وبالواو على أن لها ستة أضرب للعروض الأولى ثلاثة ؛ الأول متمم ، والثاني مجزوء كالعروض ، والثالث محذوف. (سحقا) بفتح السين ، قال **الجوهري** : "سَحَقْتُ الشيء فأنسَحَقْتُ إذا سكبه ، والسَحَقُ الثوب البالي ، والسَحَقُ في العدو فوق المشي ودون الحُضُر ، والسَحَق بالضم البعد ، يقال سَحَقًا له ، وكذلك السَحَقُ مثل عُسْرٍ وعُسْرٍ . وسَحَق بالضم فهو سحيق أي بعيد ، وأسَحَقَهُ الله أبعد ، وأسَحَقَ الثوب أي أخلف وبلي ، عن يعقوب قال : وأسَحَقَ حُفَّ البعير أي مَرَنَ ، وأسَحَقَ الضرع ذهب لبنه وبلى ولصق بالبطن" <sup>1337</sup>. (مالك) قال

<sup>1334</sup> - الصحاح 4 / 1713

<sup>1335</sup> - الخطيب التبريزي ، الكافي في علم العروض والقوافي 61.

<sup>1336</sup> - الصحاح 6 / 2308

<sup>1337</sup> - المصدر نفسه 4 / 1494

**الجوهري** [و112] "الألوك الرسالة وكذلك المالك ، والمألكة بضم اللام فيهما"<sup>1338</sup> ، وقال صاحب العين: "المألكة والألوك بفتح الهمزة الرسالة ، لأنها تولد في الفم كما يأكل الفرس اللجام ، أي يعلكه والفعل ألك بين القوم ألك وألوكا بضم الهمزة ، كقعود إذا ترسل ، ومألكة من الأمثلة المزيد فيها ، ولم يأت إلا إسما"<sup>1339</sup> ، وأما مالك فأحد ما جاء من المصادر على نفعل ، قال أبلغ النعمان عني مألكا ومكرم ومعون ومهلك وميسر ، وهو رأي الكوفيين ومختار ابن مالك ومنهم من نفى هذا البناء وقال هذه مما رخم بحذف تاء التأنيث ، ومنهم من قال هي مما بينه وبين واحد التاء .

(الخنس) قيل أنه ترخيم الخنساء اسم المرأة المشهورة ، من ترخيم غير المنادى للضرورة ، إلا أن ابن مالك شرط فيما يرخم كذلك صلاحيته للنداء<sup>1340</sup> ، وال هنا تمنع النداء . قلت قال ابن مالك في "شرح التسهيل" : "ال تمنع من هذا الترخيم ، فلا يقال في (الحمى)<sup>1341</sup> مكة من ورق الحم ، أنه مرخم ضرورة ، وإنما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به الترخيم ، وعلى صورة لا تستعمل في الترخيم كقوله: عفت المنا بمتالع فأبان ، أراد المنازل"<sup>1342</sup> . وانظر تمام كلامه فيه ، ونظير هذا التغيير المدعى في الخنساء لإقامة الوزن بل هو أبعد منه ، ما أنشده الجوهري لأبي زيد بن الصمة أودريد بن الصمة: أخناس قد هام الفؤاد بكم \* وأصابه نبل من الحب<sup>1343</sup> .

قال يعني الخنساء بنت عمر بن الشريد<sup>1344</sup> ، فغيره ليستقيم له وزن الشعر . قلت وهذا كله تكلف والأولى أن يجعل الخنس بضم الخاء جمع خنساء الصفة ، قال الجوهري: "الخنس تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة ، والرجل أخنس والمرأة خنساء ، والبقر كلها خنس"<sup>1345</sup> ، وفي بعض النسخ سحق المألک بتعريف المالك وإضافة سحق إليه .

(فاريعا) أمر بمعنى أرفق ، وهو مسند للواحد المخاطب مؤكدا بالنون الخفيفة مبدلة ألفا ، ويحتمل لأن يكون مسندا للإثنين والألف ضميرهما هو في الشاهد ، إلا أنه أوقع موقع أفعل ، نحو: ألقيا في جهنم ، ويا حاريس اضربا عنقه ، ، وقفا نبك في وجه ، قال الجوهري: "ابن السكيت: رَبَعَ الرجل يربع إذا وقف وتحبّس ، ومنه قولهم اربّع على نفسك وأربّع على ظُلعك أي ارفق بنفسك وكف"<sup>1346</sup> ، وقال غيره ربع بالمكان أقام فيه وفي حديث صلت ابن اشيم ، فقلت لنفسي أي نفسي جعل الله رزقك كفافا فأربعي فربعت ولم تكذ . (مقفرات) جمع مقفرة صفة لمحذوف ، أي خاليات قال الجوهري: "أقفرت الدار خلت ، وأقفر الرجل صار إلى الفقر ، عن ابن السكيت: وأقفر الرجل لم يبق عنده أذم ، ، وفي الحديث "ما أقفر بيت فيه خل " والفقر مفازة لا نبات بها ولا ماء ، والجمع قفار يقال قفر ومفازة وقفر قفرة أيضا ومقفار"<sup>1347</sup> . (دوا) ممدود وقصره ضرورة ، قال الجوهري: "الدَوَاءُ ممدود ، واحد الأدْوِيَّةِ والدَوَاءُ بالكسر لغة فيه ، وقيل مصدر دَاوَيْتُهُ مداواة ودواء"<sup>1348</sup> . (صلت) قال الجوهري: "الصلتُ الجبين الواضح ، تقول منه صلّت بالضم صلوتَةً ، وسيف إصليتٌ صقيل ، أو مُصْلَتٌ ، وأصْلَتَ بسيفه جرده من غمده وضربه بالسيف ، صلتا وصلتا ضربه به ، وهو مصلت ، والصلت بالضم

<sup>1338</sup> - المصدر نفسه / 1611

<sup>1339</sup> - العين 80 / 1

<sup>1340</sup> - شرح التسهيل 421 / 3

<sup>1341</sup> - (و ، ر) : قواطنا . والأصل ما ذكرناه تبعا لشرح التسهيل وما ورد في (س)

<sup>1342</sup> - المصدر نفسه 4 / 431

<sup>1343</sup> - البيت لدريد بن الصمة ، في قصيدته: حيوا تماضر وأربعوا صحي

- هي الخنساء تماضر بنت عمرو بن الشريد ، صاحبة المراثي في أخويها صخر ومعاوية . ينظر ترجمتها في: المؤلف والمختلف 157 ،

والشعر والشعراء 200

<sup>1345</sup> - الصحاح 925 / 3

<sup>1346</sup> - المصدر نفسه 3 / 1212

<sup>1347</sup> - المصدر نفسه 2 / 797

<sup>1348</sup> - المصدر نفسه 6 / 2342

السكين الكبير وجميعه اصلا ، ورجل مصلت بكسر الميم وأصلي ومنصلت وصلت ومصلات ماض في الأمور والصلت اسم رجل<sup>1349</sup> ، والظاهر أن مراد الناظم اسم رجل ، وقال بعضهم يحتمل أن يريد الصفة أي ماض ، أو الصلت العلم وهو منقول منه ، أو من الجبين الواضح ، وال على الأول للمح الصفة وحذفها جائز كما نطق به ، وعلى الثاني للغلبة وحذفها لغير نداء وإضافة قليل عند ابن مالك ، وهذا منه خلاف لبعضهم انتهى بالمعنى. (قضاها)<sup>1350</sup> فرغ منها ، من قضى الحاجة أو صنعها وقدرها ، ومنه ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>1351</sup> ذكر هذه المعاني كلها الجوهرى<sup>1352</sup>. (صابرا) أي حابسا نفيه ، قال الجوهرى: "الصَبْرُ حبس النفس عند الجزع ، وصَبَرَ عند المصيبة يَصْبِرُ صَبْرًا ، وصَبْرُهُ: حبسته ، ومنه ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ أو حلفته أو قتلته صَبْرًا ، وكذلك أصبرته والمَصْبُورَةُ ، اليمين ذات الروح التي نهى عن صبرها حية ثم ترمى للقتل<sup>1353</sup> .

(أقصدت) أي قتلت سريعا ، قال الجوهرى: "أَقْصَدَ السهم أصاب فقتل مكانه ، وأَقْصَدَتْه حية قتلتها ، قال الأخطل: وإن كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتَنِي إِذْ رَمَيْتَنِي \* بِسَهْمَيْكَ فالرامي يُصِيبُ ولا يَدْرِي. أي ولا يَحْتَلُّ ، والقصد إتيان الشيء تقول أقصدته وله وإليه وقصدت قصده نحوت نحوه<sup>1354</sup>. (واضحات) جمع واضحة أي بينات أو بيضاوات ، قال الجوهرى: "وَضَحَ الأمر يَضِحُ وَضُوحًا وَاتَّضَحَ أي بان ، وأَوْضَحْتُهُ أنا ، وأَوْضَحَ الرجل وَلَدَ له أولاد بيض ، ومن أين أوضحت ؟ أي من أين اطلعت ، ومن أين بدأ وَضَحْتُ ، واستوضحت الشيء وضعت يدك على عينك تنظر هل تراه ، واستوضحته سألته أن يوضح لك ، والوضح الضوء والبياض ، يقال بالفرس وضح أي سمة ، والوضح الرجل الأبيض اللون الحسنه والواضحة الأسنان التي تبدوا عند الضحك<sup>1355</sup> ، وبقي من المادة أشياء مناسبة. (دونها) أي أدنى من مكانها. (عذب) حلا أو طاب ، قال الجوهرى: "العَذْبُ الماء الطيب ، وقد عَذَبَ غُدُوبَةً ، والأعذابان [113] الريق والخمر ، واستعذب ماءه استقاه عذبا ، أو عَدَّه عذبا ، وُيَسْتَعَذَّبُ له من بئر كذا يستقي له ، وعذبة اللسان أو الميزان أو غيرها<sup>1356</sup>. طرفه وجميعه عذب بينه وبين واحدة التاء ويحتمل أن يكون لفظ الناظم فعلا على فعل المضموم العين وجمعا كثر المفتوح العين. (القنى) جمع فتاة بينه وبين واحده التاء وهي الرماح ، ويحتمل غير هذا ، قال الجوهرى: "القنى الرضى عن أبي زيد ، يقال من أعطى مائة من المعز أعطي القنا ومن الظأن الغنى ومن الإبل المني ، وأغناه الله وأقناه أعلاه ما يسكن إليه ، والقنو العذق وجميعه قنوان وأقناء والقنى مقصور مثله ، وجميعه أقناء والقنى جمع قناة الرمح وجميعه قنوات ، وقنى على فعول وقناء وكذا القنات المحفورة ، وقناة الظهر ما ينتظم القفار والقنى أحد يداب الأنف ورجل أقنى الأنف وامرأة قنواء بينة القنى وهو عيب في الخيل<sup>1357</sup> .

## التركيب

يقول بحر الرمل لع عروضان وستة أضرب ، فسحق من شاهد العروض الأولى المحذوفة وضربها الأول المتمم ، وهو: مثل سحق البرد عفى بعدك الـ \* قطر مغناه وتأويب الشمال<sup>1358</sup>

- الصحاح 1 / 256<sup>1349</sup>

- جاء على الهامش من (و) ما نصه: "فقضاهن سبع سماوات" أو من حكم بها ، ومنه "قضى ربك " أو أنهاها وأبلغها.<sup>1350</sup>

- الإسراء: 4<sup>1351</sup>

- الصحاح 6 / 2463<sup>1352</sup>

- المصدر نفسه 2 / 706<sup>1353</sup>

- المصدر نفسه 2 / 524<sup>1354</sup>

- المصدر نفسه 1 / 415<sup>1355</sup>

- الصحاح 1 / 178<sup>1356</sup>

- المصدر نفسه 6 / 2468<sup>1357</sup>

- البيت لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ، تحقيق حسين نصار. مكتبة الحلبي ، مصر 1957. ص 125<sup>1358</sup>

**تقطيعه:** مثلسحقل برد عفى بعدكل \* قطر مغنا هوتأوي بششمالي

**تفعيله:** فاعلاتن فاعلاتن فاعلن \* فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

الضرب المتمم في الاصطلاح ما كان في عروضه نقص ، أو تقول هو ما زيد في ضربه على وزن عروضه سبب خفيف ، هو من نفس الجزء كما هنا ، وزن الضرب فاعلاتن والعروض فاعلن .

والمالك من شاهد ضربها الثاني المقصور ، وهو:

أبلغ النعمان عني مألکا \* أنه قد طال حبسي وانتظار<sup>1359</sup>

**تقطيعه:** أبلغننن ما نعنني مألکن \* أنهو قد طالحبسي وانتظار

**تفعيله:** فاعلاتن فاعلاتن فاعلن \* فاعلاتن فاعلاتن فاعلن

والخنس إشارة إلى الخنساء من شواهد الضرب الثالث كالعروض ، وهو:

قَالَتْ الْخَنْسَاءُ لَهَا جِئْتَهَا \* شَابَ بَعْدِي رَأْسُ هَذَا وَاشْتَهَبَ<sup>1360</sup>

**تقطيعه:** قالتلخن ساء لهما جئتها \* شاب بعدي رأس هذا واشتهب

**تفعيله:** فاعلاتن فاعلاتن فاعلن \* فاعلاتن فاعلاتن فاعلن

وأربعاً من شاهد العروض الثانية (المجزوءة)<sup>1361</sup> وضربها الأول المسبغ:

يا خليلي اربعا فس \* تخبرا رسما بعسفان

**تقطيعه:** يا خليلي يربعا فس \* تخبرا رسمن بعسفان

**تفعيله:** فاعلاتن فاعلاتن \* فاعلاتن فاعليان

ومقفرات من شاهد ضربها الثاني المجزوء ومثلها ، وهو:

مقفرات دارسات \* مثل آيات الزبور<sup>1362</sup>

**وتقطيعه وتفعيله:** فاعلاتن . ولما من شاهد ضربها الثالث المحذوف ، وهو:

مالها قرت به العيـ \* نان من هذا ثمن<sup>1363</sup>

**وتقطيعه:** مالها قر رتبهل عيـ \* نان من هذا ثمن

<sup>1359</sup> - البيت لعدي بن زيد ، سبق تخريجه ص 70

<sup>1360</sup> - البيت لامرئ القيس ، ديوانه ص 48

<sup>1361</sup> - سقطت من (و)

<sup>1362</sup> - البيت للنابغة الشيباني ، ديوانه ، دار الكتب المصرية 1932. ص 54

<sup>1363</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في العروض لابن جني 81 ، والكافي في العروض والقوافي 64 ، والجامع في العروض والقوافي 137 ، <sup>1363</sup> ، وشرح القصيدة الخزرجية للشريف 185 ، وكنوز الرامزة 99 ، والعروض للربيعي 42 ، وشرح عروض ابن الحاجب 120 .



وتفعيله: فاعلاتن والضرب فاعلن.

وصلت أول كلمات شواهد الزحاف فصلت من بيت الخبن:

وإذا رَايَةُ مَجْدٍ رُفِعَتْ \* نَهَضَ الصَّلْتُ إِلَيْهَا فَحَوَّاهَا<sup>1364</sup>

وقضاها من بيت الكف: لَيْسَ كُلُّ مَنْ أَرَادَ حَاجَةً \* ثُمَّ جَدَّ فِي طَلَابِهَا فَضَاهَا<sup>1365</sup>

وصابرا من بيت الشكل: إِنَّ سَعْدًا بَطَلٌ مُمَارِسٌ \* صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ لَهَا أَصَابَهُ<sup>1366</sup>

واسم أجزاء هذا البيت سالم ، طرفان محذوف ، سالم مطرفان متمم.

وأقصدت من بيت الخبن الجائز في الضرب المقصور:

أَقْصَدْتُ كِسْرَى وَأَمْسَى قَيْصَرٌ \* مُغْلَقًا مِنْ دُونِهِ بَابٌ حَدِيدٌ<sup>1367</sup>

واضحات من بيت الخبن الجائز في الضرب المسبغ: وَاضِحَاتٌ فَارِسِيَّاتٌ \* تٌ وَأُدَمُّ عَرَبِيَّاتٌ<sup>1368</sup>

وأجاز بعضهم استعمال العروض الأولى تامة من غير حذف ، كقوله:

ذكر أيام غرتنا منكرات \* حدثت فيها أمور وامور<sup>1369</sup>

وقوله: يا خليلي اعذراني إنني \* من حب سلمى في اكتئاب وانتحاب

وقال الزجاج الضرب الأول من العروض الثانية قليل جدا ، إلا أنه قد جاء منه:

لان حتى لو مشى عليه \* الذر كاد يدميه<sup>1370</sup>

وقال في ضربها الثالث لم أجد عليه شعرا صحيحا للعرب ، قيل يعني قصيدة كاملة ، وزاد للرمل عروضاً ثالثة مجزوءة محذوفة لها ضرب مثلها ، ومنه: طاف يبغي نجوة \* من هلاك فهللك

وقال بعضهم في الضرب السادس وهو ثالث الثانية ، هذا الضرب قليل أثبتته الخليل وأنكره الأخفش ، وزعم أن مالما قرت ، محدث وقال في العروض التي زادها الزجاج ، أن لها عنده ضربين ضرب مثلها وبيته:

بؤس للحرب التي \* غادرت قومي سدا<sup>1371</sup> . ومثله: قد علمنا ما الذي قبله لا أم لك

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 81 ، والكافي في العروض والقوافي 64 ، والجامع في العروض والقوافي 138 ، وشرح القصيدة الخزرجية<sup>1364</sup> للشريف 185 ، وكنوز الرامة 99 ، وشرح عروض ابن الحاجب 120 ، ومقصد الطلب في شرح قصيدة ابن الحاجب 120.

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 82 ، وعروض الورقة 53 ، والكافي في العروض والقوافي 64 ، والجامع في<sup>1365</sup> العروض والقوافي 138 ، وشرح القصيدة الخزرجية للشريف 185 ، وشرح عروض ابن الحاجب 120 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 110

- لم يعرف قائله وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 64 ، وشرح القصيدة الخزرجية 186 ، وكنوز الرامة 100.<sup>1366</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 72 ، والكافي في العروض والقوافي 65 ، وشرح القصيدة الخزرجية 186.<sup>1367</sup>

- البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 82 ، والكافي في العروض والقوافي 65 ، وعروض الورقة 54 ، وشرح القصيدة الخزرجية 186 ، وكنوز الرامة 100.<sup>1368</sup>

- لم أقف على قائله في جملة المصادر التي بين يدي<sup>1369</sup>

- لم يعرف قائله وهو بلا نسبة في: العقد الفريد 5 / 463 ، والكافي في العروض والقوافي 63.<sup>1370</sup>

والثاني مخبون قالت أم تأبط شرا ترثيه : طاف يبغي البيت ، وزاد لها غير الزجاج ثالثا مجزؤا ومقصورا ، وبيته:  
ليت شعري ما الذي \* فعلت أم البنين.

ومن غريب الرمل ما انشده الثعالبي<sup>1372</sup> في "أجناس التجنيس":

كنت من فرط ذكاء \* كاشتعال النار في الجزل اليبس<sup>1373</sup>. فإنه بين مخمس ، ووجهه أنه استعمل الجزء في  
العروض دون الضرب ، أو في الضرب دون العروض ، كالعلل وزحاف هذا البحر الخبن وهو حسن ، والكفّ وهو صالح ،  
والشكل وهو قبيح ، وقال بعضهم والخبن في الرجز قبض في الهزج كفّ ، في الرمل وهو حسن في الرجز [و114] ،  
والقبض والكف صالحان ، والطّي في الرجز كف ، في الهزج خبن في الرمل ، والخبن في أول جز<sup>1374</sup> من الرمل حسن ،  
وفيما عداه صالح. والكف في الهزج صالح والطّي في الرجز كذلك ، والخبل جائز في الرجز ممتنع في الرمل ، والهزج  
لفساد المعاقبة فيهما.

### • تنبيه

قرر الخليل أن كل شعر حذف من أتم بنائه حرف متحرك أو زنته ، فلا بد فيه من حرف مدّ ولين للردف ، وهو  
مراد ابن الحاجب بقوله: وما نقص محركا عن تمام ردفه حملا<sup>1375</sup> ، ولا يقال انتقضت هذه الكلية في العروض الأولى  
وضربها الأول من هذا البحر للحذف منها بلا عوض ، لأن تلك الكلية في الضرب لأنه محل الردف لا في العروض إذ ليس  
بمحلّه إلا في التصريح ، ولم يوجد هنا ، ولا يوجد إلا مع الوصل والخروج ، وابن الحاجب ذكر هذا في كلامه على الثالث  
من ضروب الطويل ، وهو مما يدل على اختصاصه بالضرب<sup>1376</sup>.

وأما معنى تركيب الكلمات ، فهو يقول للمحب الجاهد قلبه المتقدم ذكره في البيتين قبل هذين ، أعطاك هؤلاء  
النسوة ثوبا باليا ، وذلك الثوب مرسل إليك من المرأة المسماة بالخنساء ، أو من النسوة الخنّس ، وذلك وإن لم يكن له  
بال لكنه من المحبوب عظيم ، لأن فيه نوعا من الوصل ، وقدر من العطف ، وإن قلّت قيمته ، والمحب يرضى من  
محبوبه بأقلّ من ذلك ، فافرق على نفسك مما تحمّلها من مشقة الهجران ، واقنع بذلك القدر من الوصل ، فإنه للذي  
فعلته الخنساء المذكورة أو الخنّس في مقفات المكنى بها عن قلوب الرجال الخالية من العقل لما دهمها وولها من أمر  
المحب دواء ينفعها إلا الوصال ، وهذا المهدى لك من قلبها أو من قبلهنّ من مبادئ ، وشبه قلوب المحبّين لخلائها من  
العقل المحصل لمنافع البدن الظاهرة والباطنة بالقفار من الأرضين ، ثم قال فصلت أي فالرجل الماضي في الأمور الناقد  
فيها هو الذي قضى هذه الخلطة من الرفق بالنفس عندما دهاه من أمور الحبّ العظام ، حالة كونه صابرا على مشاقها  
وصبره كائن ، والحالة أن تلم الأمور أو تلك الخنساء المحبوبة أو الخنّس أقصدت أي قاربت القتل سريعا فعبّر بالقتل عن  
تلك الحالة مجازا لشدتها ، ولذلك الصلت من تحمل أمثال هذه المشاق أمور بينات من الشدائد ، دون تلك الأمور

<sup>1371</sup> - البيت من الشواهد العروضية ، ولم يعرف قائله

- العلامة شيخ الأدب ، أبو منصور عبد الملك بن مُجَدِّد بن إسماعيل النيسابوري. الشاعر ، مصنف كتاب يتيمة الدهر في محاسن أهل  
العصر ، وله كتاب فقه اللغة ، وكتاب سحر البلاغة ، وكان رأسا في النظم والنثر ، توفي سنة 143 هـ. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 11  
236/ ، وطبقات ومراتب النخوين واللغويين ، ووفيات الأعيان 3 / 178-180.

- البيت للثعالبي ، لم أجده في ديوانه ، دراسة وتحقيق محمود عبد الله الجادر. ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1990م ، وهو في<sup>1373</sup>

يتيمة الدهر ، قسم ملح أشعار أهل الجبال وفارس / ص 252

- ينظر: سيبويه ، الكتاب 4 / 441<sup>1374</sup>

- لم أعتز على هذا البيت في عروض ابن الحاجب ، ولا في قصيدته المقصد الجليل في علم الخليل.<sup>1375</sup>

- ينظر: علي الفيوم المقرئ ، شرح عروض ابن الحاجب ، ص 60<sup>1376</sup>

بطيب الفتى عند غيره ، الذي لا تحمل عنده فهو يختار الموت بالرماح ، ولا يتحمل أدنى من تلك الأمور الذي يتحملها الصلت ، أو دون تلك الأمور مثل مشقة أطراف الرماح ، وهذا معنى في البيتين مليح مرتبط ، ويجوز أن يكون أقصدت تعديّة قصدت ، وله متعلق به و واضحات مفعول أقصدت أي والحال أن المذكورة أو المذكورات أقصدت للصلت أمورا واضحات ، دون تلك الأمور إلى آخره ، ويجوز أن يرفع واضحات بأقصدت ، والمراد بهنّ النساء البيض الحسان ، أي صبر وقد أقصدت واضحات لأجله لا كمثلك أيها المخاطب الذي لم تصبر لواحدة ، ويحتمل تخريج البيتين على معان شتى بحسب معاني مفرداتها يطول تتبعها ، وقال بعضهم في معنى البيتين : أعطاك أولئك النسوة ما لا يكون حبا عند ذوي المروءة من الثياب السحقة البالية ، وقت رسالة الخنساء هذا وإن أريد بسحقا الثوب البالي حقيقة أو مجازا ، عبر عنه سوء الحال ، وانتفاع اللون ، وإن أريد الإبعاد فيقول أعطيتك مكان الحياء إبعاد أو اطرادا وقت رسالة الخنساء ، فلذلك يحقّ لك نبذهنّ ساليا عنهنّ ، وتقيم في رسوم مقفرات أو فأقم في رسوم مقفرات باكيا متحسرا على وصلهنّ ، ليس لما فعلن من ذلك شيء يصلحه يكون له كذا ، ثم قال إن رفعت يوما راية مجد في دفع مضرة ، أو (جلب) <sup>1377</sup> نفع بمسرة فصلت أي رجل ناقد في الأمور أو الصلت هو يفرغ منها أو يصنعها ويقدرها صابرا ، أو إن هي قصدته أي أدت إلى قتله سريعا أشار إلى أن الصلت لا ينال منه ما ينال من غيره ، بقوله له واضحات دونها عذب القنى ، فكفى عن ذلك بأن واضحاته دونها أطراف الأسنة ومن كانت دون رأسه جراء الأسنة فهو عزيز منيع لا محالة ، فتأمل واختر .

تنكير النكرات في البيتين للتعظيم ، إلا سحقا فلتحقير أو التقليل أو النوعية ، ويحتمل التعظيم لأنه أبدل منه ما أضيف للجنس ، والإضافة فيه للتعظيم والأدواء فلتقليل ، ويحتمل واضحات النوعية ، وال في الخنساء للمح الصفة ، وإن جمعا فللجنس والإيهام في لما للتعظيم ، وتقديم المسند في وهي ، يحتمل التخصيص أو تقوي الحكم ، وفا فاربعا للسببية ، وفي البيت الأول تعقيد لفظي كما تراه في الإعراب ، ومقفرات يمكن أن يجعل من الإستعارة بالكنية على ما شرحناه ، وتقدم وجه المجاز في أقصدت ويمكن تخريج معان من البيان في البيتين بتكلف .

## الإعراب

حبونك فعل ماضي والنون فاعل ، وهو ضمير النسوة يفسره السياق ، والكاف مفعول أول وسحقا مفعول ثان ، ومالك بدل من سخقا وهو مصدر بمعنى المفعول ، أي مرسل والخنس مضاف إليه ، فإن كان جمعا فمخفوض بالكسر ، وإن كان مرخما فالسين مفتوحة لأن المرخم في غير النداء للضرورة إنما يرخم على نية أن المحذوف مذكور وقيل يجوز ترخيمه على نية التمام كما في ترخيم المنادى [115] وإن كان الحذف لا على وجه الترخيم ، فليس إلا فتح السين وجملة أربعا معطوفة على حبونك من عطف الإنشاء على الخبر ، ومقتضى ما تقدم في التركيب إن في مقفرات متعلق بفعلت ، وأن الفاء الداخلة على في الجارة داخلة في الأصل على ما النافية ، وإنّ الأصل فما دواء لما فعلت الخنساء في مقفرات ، والجملة المعطوفة بهذه الفاء من عطف الخبر على الإنشاء ، إلا أنّ في هذا الإعراب تقديم معمول الصلة أو الصفة على الموصول أو الموصوف ، وعلى ما النافية ولها صدر الكلام ، وذلك لا يجوز لكنه ارتكبه لضرورة الوزن ، أو يقدر عامل آخر في المجرور يدل عليه فعلت لأن ما المجرورة باللام يحتمل أن تكون موصولا اسميا ، وعائدها محذوف أي فعلته ، أو حرفيا أي لفعلها ، أو نكرة موصوفة بفعلت والعائد أيضا محذوف ، أي لشيء فعلته ، ودواء مبتدأ وخبره لما وما النافية تميمية ، فالمجرور باللام في محل رفع ، ولا يصح أن يكون محله النصب على أنها حجازية ، لأن خبر الحجازية لا يتقدم ، وعلى ما قدمنا من شرح بعضهم يكون العامل في مقفرات فعل محذوف تقديره فتقيم أو فأقم في مقفرات ، والفاء العاطفة لذلك الفعل المحذوف على ما قبله لكنه صرح قبل ذلك الكلام الذي نقلنا عنه بأن الفاء زائدة ، فيكون العامب

- سقطت من (و) و(ر) <sup>1377</sup>

في المجزور على هذا إما جيونك أو اربعا ، وقال أيضا أن فتح سين سحقا مراد به الثوب البالي ، فهمو مفعول ثان ، ومألكا انتصب انتصاب المصدر النائب عن الزمان ، وعامل الظرف حبا فقط ، وإن ضم سينه مراد به الإبعاد فيصح عمله فيه ، ويصح عمل الفعل ، أو انتصب بدلا من ضمير المخاطب أو على إضمار حرف النداء ، أي يا رسول الخنساء ، أو ذا رسالتها و اوقع فعلت موقع فعلى .

وصلت إن كان علما فواضح وإن كان صفة فذلك مسوغ الابتداء بالنكرة ، وصابرا حال من فاعل قضاها ، وله واضحات بالرفع جملة في موضع الحال من الضمير المرفوع بصابرا أو بقضى وبالنصب تقدم إعرابه ، وعذل إن كان جمع عذبة فهو مبتدأ مضاف إلى الفتى خبره دونها والجملة صفة واضحات ، وإن كان فعلا فالقناء فاعل ودونها ظرف مكان معمول له والجملة صفة واضحات أيضا ، ويجوز جعل دونها صفة واضحات ، وعذب عبي أنه جمع فاعل به ، وهنا انتهى تفصيل القول في الدائرة الثالثة .



تقدير الترجمة تقدم ، وهذا هو البحر التاسع ، وهو أول أبحر الدائرة الرابعة وهو في الأصل صفة ، قال الجوهري: "السُرعة نقيض البطء ، وسُرْعَ سِرْعًا كَصَغْرٍ صَغَرًا فهو سريع ، وعجبت من سُرْعَتِهِ وَسِرْعِهِ كَصَغْرٍ ، عن يعقوب. والسُرْعَ السُرْعَ كالوَحَى الوَحَى ، وأسرع في السير وهو في الأصل متعد والمسارة المبادرة"<sup>1378</sup> ، والمادة طويلة.

وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المبني من مستفعلى مستفعلى مفعولات ومثلها ، وهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، قال الخليل سمي سريعا لسرعته على اللسان ، وبيان قوله أن وتد مفعولات فيه مفروقا ، فلفظه كلفظ السبب والأسباب أسرع من الأوتاد ، ومذهب الخليل وهو المعروف قديما وحديثا بناؤه مما ذكر ، وقال الأخفش مبني من مستفعلى (مستفعلى)<sup>1379</sup> فاعلاتن ، لأن الشائع فيه جريانه على فاعلاتن ، وزحافه فلا يدعى مفعولات ما أمكن لها فيه من الوقف على متحرك ، ومما استدلل به الخليل سماع مفعولات في عروضه تاما مطويا ، كقول الخماسي:

لا تلمني فالمجد غير البديع \* يدخل في تيم ومخزوم

<sup>1378</sup> - الصحاح 3 / 1228

<sup>1379</sup> - سقطت من (و)

لا يقال هو فاعلاتن كفّ لأننا نقول لمّ لم يأت سالما ، فإن قيل لأنه علة ولم يسلم فاعلاتن كقولكم في مفعولات ، قلنا لم يثبت الكف علة في شعر لأن امتناا عليّته في الضرب لئلا يوقف على متحرك ، وفي العروض لحملها على الضرب ، ولذا رجعت إليه في التصريح ، وامتناع سلامة مفعولات ليس للوقف على متحرك ، وقوي مذهب الخليل بأن خصمه ادّعى نقص آخر الجزء فعليه الدليل ، وعورض لأن الخليل ادّعى نقصا في الجزء فعليه الدليل ، فالالتزام مشترك ، وأجيب بأن طيّ مفعولات حسن حيث وقع ، وكفّ فاعلاتن صالح والحسن أقل تكلفا ، فيجب الحمل عليه ويطالب الأخفش بكيفية رجوع مفعولات لفاعلاتن لوقوعه موقعه في قوله: يَنْضَحْنَ فِي حَاقَاتِهَا بِالْأَبْوَالِ<sup>1380</sup> .

لا يقال ليس بشعر عنده لها تقدم من فساد مذهبه ، ولا يقال شعث فاعلاتن ثم أذيل ، لأنّ التشعيث لم يثبت إلا حيث الودت المفروق ، ولم يوجد على قوله ولأنه لم يلزم سوى قيل انه علة أو زحاف ، ولأن الإذالة لا تدخل جزءا مقطوعا ، لأنها زيادة لتطويل الجزء والنقص لتقصيره ، فلا يجتمعان في جزء واحد ، ولأنّ الودت إذا اعتلّ لا يزاحف السبب الذي يجاوره ، وهذا زوحف كما يأتي في قوله: لها التقوا بسولاف . وأيضا لا يوجد بحر من سباعيين متفقين وسباعي مخالف لهما إلا وودت مفروق ، ومذهب الخليل لا يؤدّي [116] إلى عدم النظير فهو أولى فإن ادّعى من ينتصر الأخفش كون وتد فاعلاتن مفروقا ، ردّ بعدم جريان زحاف السريع على ذلك فإن العروض والضرب في قوله: النشر مسك والوجوه دانير \* وأطراف الأكف عنم<sup>1381</sup>

فعلن ولا يتأتى ذلك في فاع لاتن ذي الودت المفروق

## المتن

طغى دون شام محول لا لقليل ما \* به النشر في حافات رحلي قد نها

أرد من طريف في الطريق وفاءه \* ولا بد إن أخطأت من طلب الرضا

## الشرح

**المفردات (طغى)** رأيت هذه الكلمة مضبوطة بفتح الطاء والغين بوزن رمى ، وبفتح الطاء وكسر الغين بوزن نسي ، وبضم الطاء والغين المبني للمفعول ، وعلى كل حال فمعناه مجاوزة الحدّ ، قال **الجوهري**: "طغى يطغى ويطغو طغيانا أي جاوز الحدّ وكل مجاوز حده في العصيان طاغ ، وطغى بالكسر يطغى مثله ، وأطغاه الهال جعله طاغيا وطغى البحر هاجت أمواجه ، وطغى الدم تقشع ، والسييل جاء بهاء كثير<sup>1382</sup> ومعنى تقشع غلب وتمشى في البدن .

**(دون)** تقدم ومقصد الناظم من الكلمتين الرمز ، فالطاء رمز على تاسع البحور وهو السريع ، والغين والياء التي هي صورة الألف لغو ، والذال رمز على أن له أربع أعاريض ، وهو غاية ما ينتهي إليه عددها . الأولى مطوية مكشوفة ، الثانية مخبونة مكشوفة ، الثالثة موقوفة مشطورة ، الرابعة مكشوفة مشطورة ، والواو رمز على عدد ضربه ، وهي ستة ؛ ثلاثة للأولى الأول مطوي موقوف ، الثاني مثلها مطوي مكشوف ، الثالث أصلم ، وواحد للثانية مثلها ، وواحد للثالثة مثلها ، وواحد للرابعة مثلها ، وقال **الشريف**: "الأولى طغى بضم الطاء وكسر الغين ، لتتعين الياء فينتفي اللبس ، إذ

<sup>1380</sup> - العجاج ، ديوانه 2 / 86

<sup>1381</sup> - البيت للمرقش الأكبر في: عروض الورقة 25 ، وكنوز الرامزة 102 ، وشرح عروض ابن الحاجب 124

<sup>1382</sup> - الصحاح 6 / 2412

ليست من عدد الأعرىض ، ومع فتح الطاء والغين يجيء الألف فيوهم أنّ له عروضاً واحدة<sup>1383</sup> ، قلت وكذلك ينتفي بفتح الطاء و كسر الغين وتسكين الياء للضرورة ، وهذا أولى من ضبطه بثبوت هذا دون ضبطه ، لأنه لا يتعدى فيبنى للمفعول ، لكنه إنما يرى مثل هذه الكلمات لمجرد الرمز بلا معنى ، وينتفي اللبس أيضاً بفتح الحرفين ومراعات الياء التي هي صورة الألف ، وأيضاً لا بد من اعتبار أول الكلمة الثانية رمزاً لقوله دناه ارفع ، فلا يصح أخذ الألف رمزاً إذ لا يكون للأعرىض إلا رمز واحد ، وهذا ملحق .

(شَام) أصله بهمة ساكنة ، وقد تبدل الفا لفتح ما قبلها ، قال **الجوهري**: "الشَّامُ بلد تذكّر وتؤنث ، ورجل شَامِيٌّ ، وشَّامٍ على فَعَالٍ ، وشَّامِي حكاة سيبويه ، ولا تقل شَّامٍ وما جاء في ضرورة الشعر محمول على أنه اقتصر من النسبة على ذكر البلد ، وامرأة شَامِيَّة وشَامِيَّة مخففة الياء"<sup>1384</sup> ، (وإنما فسر شَام بالبلاد لكون ذلك في بيت الشاهد ، ولا يبعد أن يقال أتى به إشارة لما في الشاهد لموافقة اللفظ ، ومراد به اسم فاعل إما من شَام السيف أغمده أو سلّه ، فإنه من الأضداد والأرجح الثاني ، أو من شَام مخايل الشيء تطلع نحوها ببصره منتظر له ، وشَام البرق نظر غلى سحابته أين تمطر ، وأصله في ذلك كله شَائِم ثم قلب فصار شامي ففعل به ما فعل بقاض ، ونظيرها لات وشاك ونحوها ، وإنما يحمل على هذا اليتم سبك معنى كلماته والتثامها كما ترى بحول الله وقوته)<sup>1385</sup> . (محول) الظاهر أنه اسم فاعل من أحال إذا تكلم بالمحال ، القياس بمحيل بالإعلال كفعله ، ولأحال معان ، قال **الجوهري**: "أَحَالَ تكلم بالمحال ، وأَحَالَ في متن فرسه مثل حال أي وثَّب ، وأحال حالته إبله فلم تحمل ، وأحال عليه بالسَّوْط يضربه أقبِل ، وفي المثل: تَجَنَّبَ رَوْضَةً وَأَحَالَ يَغْدُو. أي ترك الخصب واختار الشقاء ، وأحال عليه الحول حال وأحالت الدار وأحولت أتى عليها حول ، وكذلك الطعام وغيره ، وفهو محيل ، قال الكمي: أَلَمْ تُلِمَّ عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ ، وقال أيضاً: وَمَا أَنْتَ وَالطَّلَلُ الْمُحُولُ. وقال امرؤ القيس:

مِنَ الْقَاصِرَاتِ الطَّرَفِ لَوْ دَبَّ مُحُولٌ \* مِّنَ الذَّرِّ فَوْقَ الْإِثْبِ مِنْهَا لَأَثَرًا

وأحال عليه بَدْيِيهِ ، والاسم الحوالة وأحال بالمكان وأحول أقام به جولا ، عن الكيسائي . وأحال من الدلو صَبَّه وقلبها"<sup>1386</sup> . (قيل) مصدر قال ، قال **الجوهري**: " قَالَ يَقُولُ قَوْلًا وَقَوْلَةً وَمَقَالًا وَمَقَالَةً ، وكثر القِيلُ والقَالُ ، وفي الحديث نهى عن قِيلٍ وَقَالَ وهما اسمان ، وقرئ ذلك عيسى بن مريم ، قال الحق وكذلك القالة"<sup>1387</sup> . (النشر) قال **الجوهري**: "الرائحة الطيبة ، والنشر أيضا الكلاً إذا يبس ثم مطر دبر الصيف فاخضر وهو رديذ للرعاية يهرب منه بأموالهم ، ومصدر نشر المتاع بسطه ونشر الميت نشور أشاع وأنشره الله ، وقرئ الحسن نشرها ثلاثياً ، قال الفراء من النشر والطي ، ومصدر نشر الخشبة ينشرها قطعها بالمنشار ، ونشر الخبر ينشره ينشره اذاعه . (حافات) جمع حافة وهو طرف الشيء ، قال **الجوهري**: "وحافتا الوادي جانباه ، وتحوفه أي تنقضه" (رحل) منزل قال **الجوهري**: "الرحل مسكن الرجل وما يستصحبه من الأثاث ، والرجل رحل [و117] البعير ، وهو أصغر من القتب ، والجمع الرِّحَال ، وثلاثة أَرْحُل"<sup>1388</sup> .

(نما) زكى ، قال **الجوهري**: "نمى المال وغيره ينمي نماءً ، وربما قالوا وإنما نما الله انماءً ، وفي الحديث «لا تمثّلوا بنامية الله» أي الخلق لأنه ينمي ونموت الحديث ، انموه وانميه"<sup>1389</sup> . ونسخة (علا) معناها ارتفع ، قال **الجوهري**: "عَلَاءٌ في المكان يَغْلُو غُلُوءًا ، وَعَلِيٌّ في الشرف بالكسر يعلى علَاءً ، ويقال أيضا على بالفتح يعلَى"<sup>1390</sup> . ونسخة بدا ظهر وتقدم .

<sup>1383</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 187

<sup>1384</sup> - الصحاح 5 / 1957

<sup>1385</sup> - ما بين قوسي سقط من (ر)

<sup>1386</sup> - الصحاح 4 / 1680

<sup>1387</sup> - المصدر نفسه 5 / 1806

<sup>1388</sup> - المصدر نفسه 4 / 1706

<sup>1389</sup> - الصحاح 6 / 2515

<sup>1390</sup> - المصدر نفسه 6 / 2434

(أرد) أمر من الإرادة ، قال **الجوهري**: "الإرادة المشيئة ، وأصله الواو بدليل رَأَوْدَهُ ، ونقلت حركتها إلى ما قبلها فسكنت فانقلبت في الماضي ألفا وفي المستقبل ياءاً ، وأسقطت في المصدر لمجاورتها الألف الساكنة ، وعوض منها الهاء آخره . ورَأَوْدَهُ على كذا مُرَأَوْدَةً ورَوَادٌ أي أرادته"<sup>1391</sup> وليس لفظ الناظم من الورد لأن الأمر منه ردوا التعرض لحدّ الإرادة على طريقة الحكماء والمتكلمين ، والفرق بينهما وبين القدرة وغير ذلك مما يتعلق بها ككونها مرادفة للمحبة والرضى ، أو هما أخص منها لا يليق بهذا الفن ولا بهذا المختصر . (طريف) بالمهملة قبل اسم علم ، ويحتمل أن يكون صفة أي المستحسن ، قال **الجوهري** "طرف بالضم وأطرف جاء بطرفة والطريف في النسب الكثير الأبناء إلى الجد الأكبر ، وهو خلاف الفعل ذو طرف بالضم طرافة ، وقد يمدح به قال ثعلب الأطراف الأشراف ، واستطرفة عدّه طريفاً ، أو استحدثه والطّارف والطريف من المال المستحدث خلاف التّاليد والتّليد ، والاسم الطرفة"<sup>1392</sup> ويحتمل أن يكون بالمشالة ، قال **الجوهري**: طرف بالضم طرافة فهو طريف ، وقوم ظرفاء وظراف ، وقالوا ظروف كأنهم جمعوا ظرفا بعد حذف الزوائد ، وزعم الخليل انه كمذاكير لم يكسر على ذكر وأظرف ولد بنين ظرفاء ، وتظرف تكلف الظرف . (الطريق) قال **الجوهري**: "السبيل يذكر ويؤنث ، الطريق الأعظم والطريق العظمى ، والجمع اطرقة وطرق وطريقة القوم امثالهم وخيارهم وهذا طريقة قومه وهؤلاء طريقة قومهم للرجال الأشراف وعن الفراء وطريقة الرجل مذهبه"<sup>1393</sup> . (وفاءه) قال **الجوهري**: "الوفاء ضد الغدر ، ووفى بعهده وأوفى بمعنى"<sup>1394</sup> . وتقدّم باقي المادة عند قوله أوخولفت وفا . (لابد) قال **الجوهري**: "لا بد من كذا كأنه قال لا فراق منه ، ويقال البد العوض"<sup>1395</sup> . (أخطأت) يصح ان يكون بضم التاء للمتكلم وبفتحة للمخاطب ، وهو ضد أصبت ، قال **الجوهري**: "الخطأ نقيض الصواب وقد يمدّو أخطأت ، وتخطأت بمعنى وأخطيت بقوله بعضهم ، وما أخطاه تعجب من خطئ لا من أخطأ أبو عبيدة خطئ أخطأ لغتان بمعنى واحد وفي المثل مع الخواطي سهم صائب يضرب لمكثر الخطأ يصيب أحيانا ، وقال الأموي المخطئ مريد الصواب فصار إلى غيره والخطأ متعمد ما لا ينبغي"<sup>1396</sup> . (الرضى) ضد السخط ، وقد يفسر بالإرادة وبالمحبة ، قال **الجوهري**: "رضيت عنه رضى مقصور مصدر مخصص ، والاسم الرضاء مهدود عن الأخفش ، وسمع الكسائي رضوان وحموان في تثنيتهما والوجه حميان ورضيان وهي لغتان والياء أكثر وعيشة راضية مرضية نحو هم ناصب ورضيت معيشة مبني للمفعول لا للفاعل ، والرضوان بكسر الراء وضمها والمرضات الرضى ورضيته فهو مرضي ، وارتضيته فهو مرضي ، وقالوا مرضو على الأصل"<sup>1397</sup> ، والمادة طويلة.

**التركيب**: يقول بحر السريع له أربع أعاريض وستة أضرب ، فشأ من شاهد العروض الأولى المطوية المكشوفة ، وضربها الأوّل المطوي الموقوف ، وهو : أَزْمَانُ سَلَمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرُّ \* رَأُوْنَ فِي شَامٍ وَلَا فِي عِرَاقٍ<sup>1398</sup>

**تقطيعه**: أزمان سل ما لا يرى مثلها \* رأؤوني شامن ولا فيعراق

**تفعيله**: مستفعّلن مستفعّلن فاعلن \* مستفعّلن مستفعّلن فاعلن

<sup>1391</sup> - المصدر نفسه 2 / 478

<sup>1392</sup> - المصدر نفسه 4 / 1394

<sup>1393</sup> - المصدر نفسه 4 / 1398

<sup>1394</sup> - المصدر نفسه 6 / 2526

<sup>1395</sup> - المصدر نفسه م ن 2 / 444

<sup>1396</sup> - المصدر نفسه 1 / 37

<sup>1397</sup> - المصدر نفسه 6 / 2357

<sup>1398</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 83 ، والكافي في العروض والقوافي 69 ، والجامع في العروض والقوافي 140 ، وشرح القصيدة الخزرجية 188 ، وكنوز الرامزة 101 ، وشرح عروض ابن الحاجب 123 ، والعروض للربيعي 43 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 114.

ومحول من شاهد ضربها الثاني المطوي المكشوف مثلها ، وهو:

هَاجَ الْهَوَى رَسْمٌ بِذَاتِ الْعَصَا \* مُخْلَوْلٌ مُسْتَعْجِمٌ مُحَوَّلٌ<sup>1399</sup>

تقطيعه: هاجلها رسمنبذا تلغضا \* مخلولقن مستعجمن محولو

تفعيله: مستفعلن مستفعلن فاعلن ، ومثلها.

ولقيل من شاهد ضربها الثالث الأصلم ، وهو: قَالَتْ وَلَمْ تَقْصِدْ لِقِيلِ الْخَنَا \* مَهْلًا فَقَدْ أَبْلَغْتَ أَسْمَاعِي<sup>1400</sup>

تقطيعه: قالت ولم تقصد لقي للخنا \* مهلن لقد أبلغتأس ماعي

فالضرب فعلن أصله مفعولات ، حذف وتده. والنشر من شاهد العروض الثانية وضربها المخبولين المكشوفين ، وهو: النشر مسك والوجوه دنا \* نير وأطراف الأكف عنم<sup>1401</sup>

تقطيعه: النشر مس كن ولوجوه دنا \* نيرن وأطراف فلا كف فعنم

فالعروض والضرب فعلن حذف فاء مفعولات وواوه وتاؤه. وحافات من شاهد العروض الثالثة ، وضربها الموقوفين المشطورين ، وهو: ينضحن في حافات بالأبوال<sup>1402</sup>

تقطيعه: ينضحن في حافاتبا بالأبوال

تفعيله: مستفعلن مستفعلن مفعولان. ورحلي [و118]<sup>1403</sup> من شاهد العروض الرابعة وضربها المكشوفين المشطورين ، وهو: يا صاحبي رحلي أقلا عذلي<sup>1404</sup>

تقطيعه: يا صاحبي رحلي أقل لا عذلي

تفعيله: مستفعلن مستفعلن مفعولن

وألفاظ البيت الثاني من شواهد الزحاف ، فأرد من بيت الخبن: أرد من الأمور ما ينبغي \* وما تطيقه وما يستقيم<sup>1405</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في : العروض لابن جني 84 ، والكافي في العروض والقوافي 69 ، الجامع في العروض والقوافي 141 ،<sup>1399</sup> وشرح القصيدة الخزرجية 188 ، وكنوز الرامزة 101 ، والعروض للربيعي 43 ، وشرح عروض ابن الحاجب 123 ، ومقصد الطالب 114 ، والقسطاس المستقيم 23

- البيت لأبي قيس بن الأسلت ، في ديوانه 78 ، كما تجمع عليه الكتب المذكورة أعلاه ، لكنني لم اعثر على هذا الديوان.<sup>1400</sup>

- البيت للمرقش الأكبر من قصيدة المفضليات 586.<sup>1401</sup>

- البيت سبق تخريجه 175<sup>1402</sup>

- ورد في حاشية (و) على يسار الورقة بعض الأبيات الشعرية ، وهي: ومنه قول بعض المولدين:<sup>1403</sup>

كم حسرة أورثني واكتئاب \* أشكو إلى الله ذهاب الشباب

فزارت أشجان من كل باب \* سد عن اللذات باب الصبا

موصولة اليوم بيوم الحساب \* وغربة طالت فما تنتهي

في القيم لم تقل حطام المتاب \* وشد نقصهن كلما هملجت

تجرد مني الزلفى وحسن المئاب \* يارب شفّع فيّ شبيبي ولا

- لم يعرف قائله وقد سبق تخريجه ص 252<sup>1404</sup>



وطريف من بيت الطي: قال لها وهو بها عالم \* ويحك أمثال طريف قليل<sup>1406</sup>

والطريق من بيت الخبل: وبلد قطعه عامر \* وجمل نحره في الطريق<sup>1407</sup>

ولابد من بيت الخبن الجائر في الضرب الموقوف: لَابُدَّ مِنْهُ فَأَنْحَدَرْنَ وَارْقَيْنَ<sup>1408</sup>

وأخطأت من بيت الخبن الجائر في الضرب المكشوف:

يارب إن أخطأت أو نسيت<sup>1409</sup>

فأنت لا تخطئ ولا تموت

وما ذكر الناظم من أنَّ العروض الثانية إنما لها ضرب مثلها خاصة وهو مذهب الأخفش والزجاج وعند الخليل ، وكثير لها

ضرب آخر أصلم وبيته: يا أيها الزاري على عمر \* قد قلت فيه غير ما يعلم<sup>1410</sup>

فعمرن فعلمن ويعلم فعلمن ، وبعض من أنكر هذا الضرب زعم أنه مسكن من فعلن ، وردَّ بأن أوائل الأسباب لا تتغير إلا آخر البيت حيث يلتقي ساكنان ، وليس كذلك هنا بأنه يرى هذا التغيير زحافا ، لأنه لا يلزم والزحاف محله الثواني ، وأجمعوا أن الوند إذا اعتل لا يزاحف السبب الذي قبله إلا في مفعولات في السريع ، وعلة منعه لزوم حرف المد واللين ، ولا محل له إلا ثاني السبب المجاور للوند وثاني وتد السريع ساكن ، فإذا حذفت حركة الأخير بقي ما قبله ساكنا ، فلزم فيه حرف المد واللين فصَحَّ حذف ثاني السبب الذي جاوره على القياس ، لزوال العلة ، ولا يقال أنَّ العروض الثالثة هنا من الرجز لأن الوقف لا يكون إلا في مفعولات ، والرجز ليس فيه مفعولات البتة ، واختلف في شطر الرابعة فمن أجاز القطع في مشطور الرجز ألحقه به ومن منع قطعه ألحقه بالسريع ، وهو مذهب الخليل والأكثر ، ويجوز في القوافي المقيدة<sup>1411</sup> أن يجتمع في عروض السريع الثانية ضربها الأول والثاني في قصيدة واحدة ، كقول المرقش<sup>1412</sup>:

النشر مسك والوجوه دنا \* نير وأطراف الأكف عنم ، مع قوله:

وليس على طول الحياة ندم \* ومن وراء المرء ما يعلم<sup>1413</sup>

وأجازه الأخفش في المطلقة أيضا ، واحتجَّ الأكثر بأن المقيدة يحتمل فيها الاختلاف دون المطلقة ، لأن الروي في المقيد في محل الوصل من المطلق ، والروي أقوى من الوصل إذ عليه تبنى القصيدة ، ولا يحذف البتة ، والوصل غير الهاء إنما

- البيت لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد 488 ، العروض لابن جني 86 ، والكافي في العروض 71 ، والجامع في العروض<sup>1405</sup>

والقوافي 144 ، وشرح القصيدة الخزرجية 190 ، وكنوز الرامزة 103 ، وشرح عروض ابن الحاجب 127 ، والعروض للرعي 45

- البيت للحطيئة ، ديوانه ، شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ، تحقيق نعمان أمين طه. ط 1: 1958 ، ص 77<sup>1406</sup>

- البيت لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 87 ، والكافي في العروض 72 ، والجامع في العروض والقوافي 145 ، وشرح<sup>1407</sup>

القصيدة الخزرجية 191 ، وشرح عروض ابن الحاجب 127

- البيت بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 72 ، شرح القصيدة الخزرجية للسبتي 191 ، وكنوز الرامزة 103<sup>1408</sup>

- البيت منسوب للعجاج في ديوانه 2 / 182 ، ولرؤبة بن العجاج ديوانه 25<sup>1409</sup>

- البيت لم يعرف قائله وهو بلا نسبة في العقد الفريد 5 / 489 ، شرح عروض ابن الحاجب 124 ، ومقصد الطالب 116 ، وكنوز<sup>1410</sup>

الرامزة 102 ، وهو منسوب لكعب الأشقري في لسان العرب (زري)

- ينظر: الزجاج ، كتاب العروض 17<sup>1411</sup>

- وهو المرقش الأصغر ، اختلفوا في اسمه فقال بعضهم: هو عمرو بن حرملة ، وقال آخرون هو ربيعة بن سفيان ، وهو من بني سعد بن<sup>1412</sup>

مالك بن ضبيعة ، وأحد عشاق العرب المشهورين. ينظر ترجمته في: الشعر والشعراء 115

- لم يعرف قائله<sup>1413</sup>

يحذف حال الوقف فجعلوا النون من فعلن رويًا لا وصلًا ليتقوى قوة فعلن المحرك العين ، فبان أن المقيدة تحتل فيها ما لا يحتمل في غيرها ، وجاء منه في الكامل ما أنشده سيبويه في القوافي:

أمن آل ليلي دمنة وطلل \* قد أفقرت فيها النعام زجل

ولقد عدوت بسامح هرج \* ومعى شباب كلهم أخيل<sup>1414</sup>

الآبيات ، قال سيبويه وهو شاذ قليل كان الخليل ينكره ، لكنه يقوي جواز ذلك في السريع ، وإنما جاز في السريع لصيرورة مفعولات فيه بالخبل والكف<sup>1415</sup> بكسر العين ، ثم ساكنها بالصلم فكأنه في الأصل محرك ثم سكن تخفيفا كما فعل في فعلن في الكامل الناشئ عن متفاعلين (بالحذف)<sup>1416</sup> والإضمار ، وإلى هذا نحى الزجاج ، وفي قياسه نظر لاختلاف أمر فعلن في البحرين ، فإن عينه في الكامل ثاني سبب يجوز إسكانها بالإضمار ، وفي السريع أوله فلا يغير مع أن فعلن السالم من الإضمار في الضرب الآخر من الكامل شاذ لأن اضماره علة لازمة ، وإنما لم يرد مفعولات في السريع على أصله لضعفه بالوئد المفروق ، فأشبه أوله السبب فطوي في العروض وكشف ، لأن لات مفروق فلا يقع قبله سببان وبعده سببان ، وأوله يشبه السبب فيكون كأنه اجتمع في وسط البيت خمسة أسباب خفيفة متوالية ، والعروض ينبغي أن تكون أقوى من الضرب لأنها وسط البيت ، ووسط الشيء عمدته ، فطويت وكشفت ليقع وسط البيت ما فيه لفظ الوئد وهو فاعلن ، ثم غير الضرب لأن بناءه على أصله يؤدي إلى الوقف على متحرك وهو تاء مفعولات ، وجاز في السريع ما لم يجز في غيره من زحف سببي مفعولات معا في العروض الثانية مع إعلال وتده ، والأصل أن لا يزحف الأسباب في الأعراب والضروب ، إلا إن كان بعدها وتد سالم تعتمد عليه ، فإن اعتل الوئد ضعف الاعتماد عليه ، ولذلك لزم الثاني في مقطوع البسيط ، وإنما نقضوا هذا الأصل في الثانية من السريع — والله أعلم — لكون مفعولات فيه لم يستعمل على أصله ، فكأن أصله فاعلن.

وزحاف هذا البحر الخبن والطى والخبل في الحشو لا في الموقوف فقط أو المكشوف فقط ، لأن العروض أو الضرب إذا طوي مع الكشف أو الوقف لم يخبن عند الخليل ، إذا صار أحدهما فاعلان أو صارا معا فاعلن ، ومنع الأخفش خبن فاعلن أيضا ، وعلل الخليل ذلك بأن الجزأين غير أبعد تغيير فلو زحفا لاختلا ، وعلل الأخفش بأن خبن فاعلن يلبس العروض الأولى بالثانية وهو وفاق الخليل ، ولما أنشد الناظم وخبته وطيه حسنات ، واختلف في الاحسن منهما ، وخبله قبيح ، وأما معنى تركيب الكلمات [119] فيقول تجاوز الحدّ الاتي بالمحال ، والمتكلم به كالمادح على الوجه المسمى بالغلو في علم البديع ، كقول أبي نواس<sup>1417</sup>: وَأَخَفَّتْ أَهْلَ الشَّرِّكَ حَتَّى أَنَّهُ \* لَتَخَافُكَ التُّطْفُ التِّي لَمْ تُخْلَقِ<sup>1418</sup>

إلا إذا أتى بذلك وتكلم به في الثناء على بالقليل الذي بسببه النشر ينمو أو يبدو و يعلوا فيحافات رحلي ، فإنه ليس فيه مجاوزة للحد ، ولو أتى بالمحال فيه لأن ما اشتملت عليه من الفضائل والمحاسن يحتمل ذلك ولا يخفى أن هذا المتكلم على هذا الوجه محمول في مدح نفسه فهو طاع ، وكما استثنى من حالات المحول ما لا يكون طاعيا فيها ، وهو ما إذا مدحه بقبل ينمي النشر بسببه في حافات رحله ، كذلك استثنى من الطاعى الشائم ، وهو الذي لا يغلو بمدحه بل يقتصر على ذكر مخائل الشيء ومبادئ الأمور ، فالمعنى طغى المحول لا الشائم ، أو يكون المهني الطاعى حقيقة الذي

<sup>1414</sup> - لم يعرف قائله ، وهو من أبيات الشواهد

<sup>1415</sup> - سقطت من (و)

<sup>1416</sup> - جاءت في (س) بالحذف ، وقد صححها الناسخ في الهامش بقوله: قوله الحذف والإضمار ، صوابه الحذف ، إذ هو حذف الوئد المجموع

كما في الكامل ، تأمل.

<sup>1417</sup> - رئيس الشعراء ، أبو علي الحسن بن هانئ الحكمي ، وقيل: ابن وهب ، ولد بالأهواز ، ونشأ بالبصرة ، أخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري وغيره ، وله أخبار وأشعار رائقة في الغزل والخمور ، وكانت له حظوة في أيام الرشيد والأمين ، توفي سنة 196هـ سير أعلام النبلاء 7/ 154

<sup>1418</sup> - ديوانه ، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط 3: 1423هـ - 2002م ، ص 382

يسل غضب لسانه فيتكلم بالمحال في غير مدحي لا الذي يسل سيفه على الناس ، فإن هذا وإن كان طاغيا إلا أن مفسدته ظاهرة يمكن الاحتراز منها ، ويقطعها من يقدر على قطعها ، فكانها لذلك ليست بطغيان بخلاف المتكلم بالمحال ، فإنه قد يخفي امره ونعجز فيه الحيلة ، فهو الطاغى حقيقة من كان يخلق ما يقول ، فحيلتي فيه قليلة ، ولما وصف المحول بأنه طاع وشأن الطاغى أن لا تراه طريقته لزم من ذلك أن يجتنب ، ولا يراه منه شيء وإن كان طريفا في نظمه أو نثره فتضيع فوائد ، لذلك فاستدرك وقال أحب من طريف في الطريق وفاءه ، لا طغيانه الذي هو نقص وأنا مخطئ في إشارتي إلى اجتنابه مطلقا ، ولا بد من طلبى للرضى إن صدر مني الخطأ ، وقد طلبته بقولي: أرد من طريف في طويقته وفاءه ، فهو كالخاص بعد العام ، وإن فتحت تاء أخطأت فهو من الخطاب العام الذي لا يراه به معين ، أي وغن أخطأت يا من يصح منه الخطأ فلا بد من طلبك الرضى ، وألن كذلك ، لأن الخطاب داخل في عموم متعلق خطابه ، ويحتمل أن يكون لما عيب عليه استثناء مدح نفسه من طغيان المحو أشار إلى أن ذلك خطأ منه ، ويقول وأنا وإن كنت طريفا فالطريف لا يحب من طريقته إلا وفاءه ، فاترك الخلف والخطأ من قولي ، واتبع الصواب ، ولا بد أنا أيضا من طلب الرضى إن أخطأت ، أو لا بد للمخطئ من طلب الرضى إن أخطأت يا من يصح منه الخطأ ، ويحتمل أن يحمل على معاني كثيرة يطول تتبعها ، وقال بعضهم لأن من قوله لا لقليل يحتمل أن تكون زائدة ، وأن تكون عاطفة لمحذوف قبلها ، ولأن الجر بعدها تعليلية على الوجهين ، وقيل إما مضاف إلى باء المتكلم استغناء عنها بالكسرة ، أو إلى الجملة بعده ، والنشر استعارة للثناء الجميل وعلى زيادة لا ، فالكلام تضمن مدح المتكلم نفسه بطريق الكناية ، لأنه إذا كان الثناء الجميل بدا في حافات رحله ، فقد بدا منه وهو معنى الكناية ، وإذا كان الكلام المحكي يالقليل تضمن مدح المالك بآيات الثناء الجميل له وذم المحول بنفيه عنه حسن ، كونه علة لطغيانه في تركيب الناظم ، وعلى أنها عاطفة فالمعنى أفرط المحول في مجاوزة الحد لجهله لا لقليل ما فيه مشرا ، أي لا لدمي إياه ومدحي نفسي ، ولك أن تجعل النشر مبتدأ خبره ما بعده وما موصولة صلتها به ، والأول أرجح من غير وجه بالتأمل هذا معنى لفظه المعقد في هذا البيت ، وأين هو مما قبله وما بعده قد اتضح بفضل الله.

والبيت الثاني من أحسن الأبيات لفظا ومعنى ، ومعناه يعرف من فهم مفرداته بسهولة ، انتهى هذا خلاصة ما ذكر في معنى البيتين ، وانظر منصف ما الذي يتحصّل منه ، وتنكير محول للتحقير وطريف للتعظيم ، وال في النشر والرضى للحقيقة ، وفي الطريق نائبة عن الضمير عند من يراه في طريقه ، وإضافة حافات ورحلي ووفاء وطلب للتعظيم شأن المضاف إليه و المضاف أو كليهما ، وهو في الأولين بحسب الإدعاء وغي الأخيرين بحسب الحقيقة ، وإضافة دون وقليل للاختصاص ، ويحتمل الثاني تعظيم المضاف لأن الاتيان بما الموصولة لذلك في الأظهر ، وجملة قد نما تذييلية ، وفصلت جملة أرد من جملة طغى على الأصل لتخالفهما خبر أو إنشاء ، ووصلت جملة لا بد بجملة أرد وإن اختلفتا في ذلك ، لأن تأويلهما بو أطلبالرضى إن أخطأت ظاهر وألفاظ النشر إلى آخر البيت من مراعاة النظر ، وكذلك كلمات الجملتين في البت الثاني.

## الإعراب

طغى بفتح الطاء والغين ، أو بفتح الطاء وكسر الغين فعل ماض فاعله محول ، ودون منصوب به ، وأما على ما ذكر الشريف من بنائه للمفعول فمشكل ، لأنه لا يتعدى فيكون محول هو النائب ولا يكون النائب دون ، ويرفع محول بفعل يدل عليه المذكور ، نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾<sup>1419</sup> ، فيمن فتح الباء لأن مثل هذا وإن كان مذهب الأكثر أنه يقاس عليه ، فقد شرط بعضهم فيه أن لا يصح إسناد الفعل الظاهر إلى ذلك المرفوع ، وفي هذا الشرط

- النور: 36<sup>1419</sup>

نظر، وأيضاً شرط نيابة الظرف أن يكون متصرفاً ، ودون إما أنها لا تتصرف أصلاً أو نادرة التصرف كما ذكر في التسهيل ، وأيضاً من شرط نيابته أن يفيد الكلام معه ، وهو هنا منتفٍ ، ولا عاطفة لها بعدها على المقدر ، أي طغى محول لأقواله الغالية ، لا لقليل وقليل مضاف إلى ما وهي موصول اسمي ، أو نكرة موصوفة والتقدير لا لقليل القول الذي به أو قول به ، والعائد على التقديرين ضمير به ، والنشر مبتدأ وقد [و120] نما خبره ، وبه وفي حافات يتعلقان بنمى ، وجملة النشر قد نمى صلة أو صفة ، ويجوز كون به صلة أو صفة ، والنشر فاعل به ، وقد نمى في حافات رحلي جملة في موضع الحال ، ومن النشر وباء به سببية أو ظرفية ، ويجوز أن يكون النشر مبتدأ (وقد نمى صفة له ، لأنه معرف بال الجنسية والخبرية ، وجملة المبتدأ والخبر)<sup>1420</sup> صلة أيضاً أو صفة ، وأجاز بعضهم جعل قد نمى صلة لموصول محذوف صلة للنشر ، ولا يخفى ضعفه ، ومن طريف وفي الطريق (يتعلقان)<sup>1421</sup> بأرد ، ووفاء مفعول أرد وهاؤه عائدة على طريق ، ويجوز عودها على الطريف وفي الطريق عند بعضهم متعلق بوفاء ، وفيه تقديم معمول المصدر عليه ، إلا أن يقال ليس المقصود منه انحلاله إلى أن والفعل بل الثابت المستقر ، ولا لنفي الجنس عاملة عمل أن ، وبدا اسمها مبني على الفتح لتركبه معها ، ومن طلب الرضى خبرها وجواب الشرط محذوف لدلالة جملة لا عليه أي إن أخطأت فلا بد من طلب الرضى ، وجملة الشرط والجزاء المقدر اعتراض بين اسم لا وخبرها.<sup>1422</sup>



## المنسرح

تقدير الترجمة يبين مما سبق ، وهذا هو البحر العاشر ، وهو ثاني أبحر الدائرة الرابعة ومعناه لغة ، المنطلق أو الخفيف السريع ، اسم فاعل من انسرح ، قال الجوهري "سرحت فلانا إلى موضع كذا أرسلته ، وسرحت الماشية وسرحت

<sup>1420</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر) ، ثم استدركه الناسخ في الهامش

<sup>1421</sup> - سقطت م ن (و)

<sup>1422</sup> - جاء بعد هذه الجملة في (س): وهذا هو الذي يظهر في إعراب هذين البيتين ، وهو المناسب لما تقدم والله أعلم . وهي زيادة لم ترد في (و) ولا (ر)

هي يتعدى ولا يتعدى ، وتسريح المرأة تطليقها ، والاسم السراح ، وفي المثل السراح من النجاح ، أي إن لم تقتض الحاجة فأيس ، فإنه كالإسعاف وتسريح الشعر إرساله وحله قبل المشط ، والتسريح التسهيل وناقة سرح ومنسرحة أي سريعة ، الأصمعي ملاط سرح الجنب المنسرح للذهاب والمجيء ، ومشية سرح سهلة ، والمنسرح الخارج من ثيابه ، والمنسرح جنس من العروض ، وانسرح الرجل استلقى وفرّج رجله <sup>1423</sup> ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر ، المركب من مستفعّلن مفعولات مستفعّلن ، ومثلها علم نقل من الصفة وال فيه للمحها ، وسمي منسرحا لانسراحه وسهولته قاله الخليل ، وقيل لأنه تسرح مما يلزم أشباهه لأن مستفعّلن في الضرب لا مانع يمنعه من اتيانه على أصله إلا في المنسرح ، فإن يمتنع ان يأتي فيه إلا مطويا ، وفي هذا نظر فإن قصره على الطيّ ضد الانسراح ، وقد اتّسعوا فيه فهكوه فبقي البيت على جزأين كما فعلوا في الرجز .

## المتن

يلجج يفشي صبر سعدٍ بذي سُمي \* على سميت سولاف بها الأُنسُ قد يُرى

## الشرح

**المفردات:** (يلجج) مراده منه هذا اللفظة الرمز بالياء عن عاشر البحور وهو المنسرح ، وألغى اللام إذ لا تلبس ، وبالجم الأولى على أن له ثلاث أعاريض ؛ الأولى تامة ، الثانية منهوكة موقوفة ، الثالثة مكشوفة منهوكة ، وبالثانية على أن له ثلاثة أضرب ؛ واحد للأولى مطوي ، وواحد للثانية مثلها ، وواحد للثالثة مثلها ، ويلجج في الأصل مضارع لجج ، قال **الجوهري**: "لَجَجَتِ السفينة أي خاضت اللجة ، والتَّجَّ البحر التجَّاجًا ، وَلَجَجَتْ بالكسر تَلَجُّ لَجَّاجًا وَلَجَّاجَةً فهو لَجُوجٌ وَلَجُوجَةٌ ، الهاء للمبالغة . ولججت بالفتح تلج لغة ، والملاجة التعادي في الخصومة" <sup>1424</sup> ، وقال غيره "لجوج ولجوجة الداخل في الأمر ولم ينصرف عنه ، ومن لَجَّ بالفتح قولهم لَجَّ فجج ، ومنه: ﴿ بَلْ لَجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ ﴾ الملك: 21 ، ويلجج تضعيفه للتكثير كرَّدَد في ردا ، وهو من لجج القوم دخلوا في لجة البحر أي معظم مائه . قلت ومنه قول ابن الحاجب بخلاف الملجج في البحر والنيل وقت الهول على المشهور .

(يفشي) مضارع أفشى ، قال **الجوهري**: "فَشَى الخبر يَفْشُو فُشُوًا ، اي ذاع وأفشاه غيره ، وتفشى الشيء اتسع ، والفَواشي ما انتشر من المال كالغنم السائحة ، والابل وغيرها ، وفي الحديث: «ضموا فواشيكم حتى تذهب فحمة العشاء»" <sup>1425</sup> . (صبر) قال **الجوهري**: "حبس النفس عند الجزع" ، وتقدم قريبا . (سعد) اسم رجل علم منقول من المصدر ، ويحتمل أن يكون اسم امرأة أصلا ، أو مرخما من سعدى أو سعاد ترحيم الضرورة ، ويدل على هذا قوله بعد وصالها كما تراه . (سمي) مرخم للضرورة من سمير علم رجل ، وتقدم القول فيما تضاف إليه ذو عند قوله لذو وطاء ، وإضافتها إلى سمي العلم هنا كإضافتها في ذي يزن وذو الكلام ، بل في مثل ذو تبوك وذو بگة ، وهو موقوف على السماع عند الأكثر ، وأجازه بعضهم قياسا ، والظاهر فيها إذا أضيفت إلى علم أن لا يبقى فيها اعتبار معنى صاحب ، بل هي ملغاة كما تقدم من نص التسهيل ، وفي بعض نسخ **الجوهري** السُمَيْرِيَّةُ ضرب من السفن <sup>1426</sup> نسبت إلى رجل اسمه سمير كان يصنعها .

- الصحاح 1/ 374 <sup>1423</sup>

- المصدر نفسه 1 / 337 <sup>1424</sup>

- المصدر نفسه 6 / 2455 <sup>1425</sup>

- المصدر نفسه 2 / 689 <sup>1426</sup>

(سمت) قال الجوهري: "السَّمْتُ الطريق ، وَسَمْتُ يَسْمُتُ بالضم قصد ، والسَّمْتُ هيئة أهل الخير ؛ ما أحسن سمته أي هديه ، والسَّمْتُ السَّير بالظن والحدس ، وسمته قصده ، قال ثعلب الاختيار في تسميت العاطس بالسَّين لأنه من السَّمْت وهو القصد والمحجّة"<sup>1427</sup>. وقال غيره السمت الناحية المقصودة ومنه سمت الكعبة. (سولاف) قيل هو موضع (الأنس) بكسر الهمزة جماعة الناس ، وبضمها التأنس مصدر أنس بكذا أنسا تأنس ، قال الجوهري: "الإنس البشر الواحد إنسي وإنسي بالتحريك والجمع أناسي ، وإن شئت جعلت واحده [121] إنسانا ، فتكون الياء عوضا من النون ، وكذا الأناسية كصيافه والهرأة أيضا إنسان ، والعامة تقول إنسانة ، والأناس لغة في الناس والمخفف الأصل والإنس بالتحريك الحي المقيمون ، و لغة في الأنس ومنه يحسد الإنس الطعاما ، وكيف ابن انسك وإنسك أي كيف تراني في مصاحبتي إياك ، وابن إنسه أي صفته وخاصته ، وخذني وأنسي وخلصني وجلسي كله بالكسر ، واستأنست بفلان وتأنست بمعنى ، واستأنس المحشي أحسن انسيا ، والأنيس المؤانس ، وكل ما يؤنس به ، وعن الفراء يحرك نون يونس العلم بالثلاث ، والإيناس خلاف الإيحاء ، وكذلك التأنيس ، وكانت العرب تسمي يوم الخميس مؤنسا ، وإنس أيضا خلاف الوحشة مصدر أنس بالكسر أنسا وأنسة وفيه لغة أخرى أنست به أنسا ككفر كفرا"<sup>1428</sup>. (برى) بصرية أو علمية.

## التركيب

يقول بحر المنسرح له ثلاث أعاريض وثلاثة أضرب ، فيفشي من شاهد العروض الأولى التامة ، وضربها المطوي ، وهو: إن ابن زيد لا زال مستعملا \* للخير يفشي في مصره العرفا<sup>1429</sup>

تقطيعه: إنبنزي دن لا زال مستعملن \* للخير يف شيفي مصره لعرفا

تفعيله: مستفعلن مفعولات مستفعلن \* مستفعلن مفعولات مفتعلن

وصبر من شاهد العروض الثانية وضربها المنهوكين الموقوفين ، وهو: صبرا بني عبد الدار<sup>1430</sup>. مستفعلن مفعولان

وسعد من شاهد العروض الثالثة وضربها المنهوكين المكشوفين ، وهو: ويل أم<sup>1431</sup> سعد سعدا ، وبعده:

صرامة وجدا ، وسؤددا ومجدا ، وفارسا معدا ، سدّ به مسدا. وباقي الألفاظ من شواهد الزحاف ، فبذي من بيت الخبن: مَنَازِلٌ عَفَا عَنْهُمْ يَذِي الْأَرَا \* لِ كُلِّ وَابِلٍ مُسْبِلٍ هَطِلٍ<sup>1432</sup>

وسمي من سمر المنتزع من بيت الطي: إِنَّ سُمَيْرًا أَرَى عَشِيرَتَهُ \* قَدْ حَدَبُوا دُونَهُ وَقَدْ أَفْقُوا<sup>1433</sup>

<sup>1427</sup> - المصدر نفسه 254 / 1

<sup>1428</sup> - المصدر نفسه 904 / 3

<sup>1429</sup> - سبق تخريجه في 71

<sup>1430</sup> - البيت لهند بنت عقبة ف السيرة النبوية ، لابن هشام ، حققها وضبطها مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي. الدار

الثقافية العربية- بيروت ، 68 / 3. وتام الرجز: صبرا بني عبد الدار

صبرا حمة الأدبار

قتلا بكل بتار

- جاء في كل النسخ المعتمدة في التحقيق (ويلم) المطابق لشكل تقطيعها ، ولكن الأصل في هذا الرجز هو الذي أوردناه في المتن.<sup>1431</sup>

وهو مطلع مقطوعة لكبشة بنت رافع ، قالتها لما مات ابنها سعد في غزوة الخندق ، وفيها: ويل أم سعد سعدا ، صرامة وحدا ، وسؤددا

ومجدا ، وفارسا معدا ، سدّ به مسدا. الرجز في سيرة ابن هشام 272 / 3.

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 90 ، والكافي في العروض والقوافي 75 ، والجامع في علم العروض 148 ، وشرح<sup>1432</sup>

القصيدة الخزرجية للسبتي 193 ، كنوز الرامزة 105 ، والعروض للربيعي 48 ، وشرح عروض ابن الحاجب 132.

ويروى سميرا أراءاز وسمته من بيت الخبل:

وبلد متشابه سته \* قطعه رجل على جملة<sup>1434</sup>

وسولاف من بيت الخبن الجائز في العروض الموقوفة: لَهَا التَّقْوَا بِسُؤْلَاف<sup>1435</sup>. فسولاف فعولان ، أصله مفعولان الذي أصله مفعولات.

والإنس من بيت الخبن الجائز في العروض المكشوفة: هل بالديار إنس. وتدخل المعاقبة هذين البحرين السين والفاء ، بشرط أن يقع قبل جزءها مفعولات ، لأجل توالي المتحركات ، واستثقلوا وزن هذا البحر لكثرة ورود الأسباب فيه ، وشبهها من الأوتاد المفروقة ، فاستعملوه مطويا حتى أن الأَخْفَش زعم أن فاء مستفعلن زائدة ، لها رآها تحذف كثيرا ، والعروض الثلاثة يحتمل أن تكون من منهوك الرجز ، دخله القطع ولكنه عند الخليل من المنسرح ، والأَخْفَش لا يعدّه ، والذي قبله شعرا على أصل مذهبه ، والصحيح أنه شعر ، لأنه مقفى جار على نسبة واحدة في الوزن ، كقوله: ويل أم.. الأبيات. وفيه نظر ، وزعم المعري وهو لازم للتلمساني الفرضي ، أن الثانية والثالثة ضربان للمنهوكة من الرجز على أصلهما السابق في مشطوره ، وردّ بأن مفعولان لا يدخل الرجز لأن الجزء لا يزداد فيه بعد النقص للتضاد ، فلا يرجع صبرا بني عبد الدار ، للرجز ، وأما مفعولن في ويلمّ سعد سعدا ، فيحتمل والأنس بالتغيير يوجب كونه من المنسرح ، وحكوا للأولى ضربا ثانيا مقطوعا أنشد منه التبريزي<sup>1436</sup> ، وزعم أنه من الشعر القديم<sup>1437</sup>:

ذَاكَ وَقَدْ أَذْعَرَ الْوُحُوشَ بِصَلِّ \* تِ الْخَدِّ رَحْبٍ لِبَانُهُ مُجَفَّرُ<sup>1438</sup>

وأنشد منه الزجاج وقال أنه ليس بقديم<sup>1439</sup>:

مَا هَيَّجَ الشَّوْقَ مِنْ مُطَوَّقَةٍ \* قَامَتْ عَلَى بَائَةٍ تُغَيِّبُنَا<sup>1440</sup>

ومنه: إن هو مستوليا على أحد \* إلا على أضعف المجانين

ومنه: لا يخلف الوعد والوعيد \* ولا يبيت من ثائر على نار

وهذا الضرب يلزمه حرف المدّ واللين ، لأنه حذف منه زنة حرف متحرك ، واستحسن هذا الضرب المتأخرون حتى استعملوه غير مردف ، كقول ابن الرومي :

- البيت لمالك بن العجلان الخزرجي ، قتل رجل من بني عوف بن عمرو يقال له سميرا جارا لمالك بن العجلان ، وطلب مالك ديته ،<sup>1433</sup> فقدمت إليه دية الحليف ، أي نصف الدية ، فغضب مالك ، وأبى أن يأخذ فيه إلا الدية كاملة أو يقتل سميرا ، وأذن عمرو بن عوف بالحرب ، واستنصر قبائل خزرج ، فأبى بنو الحارث بن الخزرج أن تنصره ، فقال مالك هذه القصيدة. وهي موجودة في جمهرة أشعار العرب 502.

- سبق تخريجه في ص 99<sup>1434</sup>

- البيت لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 90 ، والكافي في العروض 76 ، والجامع في العروض 150 ، وشرح القصيدة الخزرجية 194 ، وكنوز الرامزة 106.

- (س): ابن بري<sup>1436</sup>

- الخطيب التبريزي ، الكافي في العروض والقوافي 75.<sup>1437</sup>

- البيت لعبد الغفار الخزاعي ، في أمالي القالي 91/3.<sup>1438</sup>

- كتاب العرض 85<sup>1439</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 75 ، وشرح عروض ابن الحاجب 133 ، وكنوز الرامزة 105.<sup>1440</sup>

لو كنت يوم الوداع شاهدا \* وهن يطفين لوعة الوجد

لم تر إلا دموع باكية \* تسفح من مقلة على خد

كأن تلك الدموع قطر ندى \* تقطر من نرجس على ورد<sup>1441</sup>

وزاد بعضهم له عروضاً محزونة مكشوفة ، وضرباً مثلها ، وبيته: لم أقل من أسياف إلا وقد عادها .

الثاني موقوف ومنه: يا وزراء السلطان \* أنتم وآل خاقان

كمثل ما روينا \* في سالفات الأزمان

ما ولا كصدي \* مرعى ولا كالسعدان<sup>1442</sup>

ولم يثبت الخليل هذه الأعاريض ، وإن سمعت لشذوذها ، وإنما لم يجعله الخليل عروضين تامة لها ضربان لاختلاف الجزأين ، والمزج الذي هو مذهب الخليل وأصحابه ، إنما يكون مع الاتفاق ويدخل هذا البحر الطي والنهك والوقف والكشف والخبن والخبيل ، الطي حسن والخبن صالح إلا في مفعولات فإنه قبيح ، والخبيل قبيح والطي ممتنع في العروض الثانية والثالثة لقرب محله من الوجد المعتل ، والخبيل ممتنع في العروض الأولى لأدائه إلى اجتماع خمس متحركات ، والمكانفة فيه في كل مستفعلن إلا عروض التامة ، وفي مفعولات فيجوز طيها وخبنها وخبيلها ، والمعاقبة في مستفعلن عروض التامة وضربها طيه كالعلة ، وزحفه كله مستثقل ، إلا ما استثني ومطويه أحسن من ساليه ، وليس [122] شعر مطويه أحسن من ساليه عدا هذا .

وأما معنى **تركيب** الألفاظ ، فهو يقول يلجج الطريف المتقدم الذكر في بحار الصبر على ما لديه من محبة سعد مخافة أن يفشي صبر محبة سعد ، فضلاً عن أن يفشي محبته بسبب كون سميح على طريق أرض يرى بها الأنس الذين هم الأناسي حقيقة لكونهم أحبائي ، أو بها يرى أنسي إذ أهلها أحبائي الذين أتأس بهم ، فضمير بها عائد على سولاف ، لأنه بمعنى الأرض أو البقعة ، ويروى به باعتبار المكان ، والباء ظرفية ويحتمل أن يمدكون فاعل يلجج ضمير المنسرح على أنه كنى به عن الصابر ، على ألم الحب الذي هو متعلق به لا يظهر ألمه لصبره ، لا كالذي لا محل فيه للصبر على الحب ، فتجده منقبضاً أبداً لا يستطيع الذهاب ، ويحتمل أن يريد بذي سمي مكانه ويكون متعلقاً بيلجج أو يفشي ، والمعنى يلجج في بحار الصبر في أرض سميحاً ، ومخافة أن يفشي في أرض سميح صبر محبة سعد ماراً ذلك الملجج في الصبر على هدي الصابرين فيتأس بهم ولا يستوحش منهم كما يستوحش مما لا صبر عنده ، وبذلك الهدي يرى الأنس لأنه هدى الأخيار ، أو بتلك الأرض يرى الأناسي المعتد بهم أو بذلك الهدي يرون ، ويحتمل أن يكون يفشي بدلاً من يلجج أو حالاً من فاعله ، أي يلجج في بحار المحبة حالة كونه فاشياً صبر محبة سعد ، بأن يظهر التّصبر أو لجأه هو افشاؤه صبر محبة سعد بسبب سميح تقدم ، وإضافة صبر للتعريف والتعظيم ، وسمت للتخصيص ، وإن كان يفشي بدلاً من يلجج فهو من الإطناب لأنه إفهام بعد إبهام ، وتنكير سولاف للتنوعية والتعظيم ، وال أنس بالضبطين للحقيقة ، وبعض ألفاظ البيت من مراعاة النظير .

- ابن الرومي ، ديوانه ، شرح أحمد حسن بسج ، 1/ 496. والبيت الأول جاء في الديوان: <sup>1441</sup>

وهن يطفين غلة الوجد \* لو كنت يوم الفراق حاضراً

www.islamport.com - الأبيات قالها أبو علي البصير يمدح عبيد الله بن خاقان. ينظر: الموسوعة الشاملة <sup>1442</sup>



تقدم أن يفشي حال ، فيكون في موضع نصب أو بدل ، فيكون في موضع رفع ويجوز أن يرتفع بعد أن كان منصوباً بأن المصدرية ، فرفع الفعل بعد أن حذفت وعلى هذا فهو مفعولن من أجله لأنه على تقدير مضاف ، أي كراهة أن أو مخافة ، أو<sup>1443</sup> على معنى اللام وحذف لا أي لئلا ، وفيه تعسف أو على معنى اللام ، والمراد الثبوت أي يلجج لإفشاء صبر سعد وبذي سمي أي بسمي ، وذو ملغاة أتى بها للوزن ، والباء سببية ، وتقدم العامل فيها أو يكون ذي كناية عن أرض سمي فالباء سببية أو ظرفية ، والعامل ما ذكر وتقدم العامل في على سمت ، ويحتمل أن يكون حالا من ذي سمي ، والأنس مبتدأ خبره قد يرى وبه متعلق بيري ، والجملة صفة لسولاف إن كان نكرة وإلا فحال منه ، ويحتمل أن يكون به لسولاف والأنس مرفوع به ، وقد يرى حال منه .

## الخفيف

هذا هو البحر الحادي عشر ، وهو ثالث أبحر الدائرة الرابعة ومعناه لغة ، ضد الثقيل اسم فاعل من خفّ يخفّ ، وتقدم عند قوله "فزد سببا خفا"<sup>1444</sup> ، وعند قوله "خفيف متى يسكن"<sup>1445</sup> . وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من فاعلاتن مستفععلن فاعلاتن ومثلها ، وهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها وسمي خفيفا لخفته على اللسان لأنه مركب من أخفّ أجزاء السباعيات ، وقيل لأن حركة الودت المفروق فيه اتصلت بحركات الأسباب فخففت لتوالي لفظ ثلاثة أسباب<sup>1446</sup> ، وهذا القول مبني لما ذكر الخليل ، والمستفععلن فيه مفروق الودت لأنه مقلوب مفعولات ، توسط فيه الودت بين السببين فصل مفلات عو ، فنقل إلى مستفع لن ، ويكتب وتده منفصلا مما بعده ، وعلامة الجزء المفروق الودت وقوعه نفردا مع جزأين مكررين من غير جنسه كمستفععلن هنا وفي المجتث ، وفاعلاتن في المضارع .

<sup>1443</sup> - سقطت من (س) وكانت لا بدلا من أو

<sup>1444</sup> - ص 180 من التحقيق

<sup>1445</sup> - ص 98 من التحقيق

<sup>1446</sup> - جاء هنا في الحاشين من (و) ما نصه: قوله لتوالي لفظ ثلاث أسباب ، أي لأن حركة الودت المفروق لها اتصلت بالسبب بعدها صار الجميع كالودت ، وصار ما قبل تلك الحركة كالسبب الخفيف في اللفظ ، لتتوالي بذلك ثلاثة أسباب في اللفظ.... أحد الثلاثة تن ما آخر فاعلاتن وثانيها مس ، أول مستفع لن ، وثالثها تف الذي هو الودت المفروق ، فهو في صورة السبب ، وإن كان أول ودد ، وإن لم يكن هذا مراده فإن الأسباب الثلاثة التي توالى تامه .

كفيت جهارا بالسخال الردى فإن \* قدرنا نجد في أمرنا خطب ذي حمر

فلم يتغير يا عمير وصالها \* جحا جحة في حبلها علقوا معا

## الشرح

**المفردات:** (كفيت) كفى يكون لازما ، كفى الرجل كفاية بالأمر ، ومتعديا إلى اثنين ﴿كفى الله المؤمنين القتال﴾<sup>1447</sup> ، ومنه كفيت هنا وتقدم القول فييها عند قوله فارغا كفى ، فراجعه. (جهارا) عيانا ، قال الجوهري: "رأيتَه جَهْرَةً وكَلَمْتَه جَهْرَةً ، وَجَهَرْتُ البئرَ وَاجْهَرْتُهَا نَقِيَّتَهَا من الحمأة ، فهي مجهورة ، قال الأخفش: تقول العرب: جهرت الركبة إذا غطي ماؤها الطين فبقيت حتى ظهر ماؤها وصفا ، ومنه ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ البقرة: 55 ، أي عيانا يكشف ما بيننا وبينه ، وجهرا بالقول رفع به صوته وجهور وجهوري الصوت ، وجهيره وجهر بالضم ، وأجهار الكلام إعلانه ومجهر بكسر الميم عاداته أن يجهر بكلامه ، المجاهرة المبادات<sup>1448</sup> . ومراده من الكلمتين الرمز: فالكاف رمز على البحر ، وألقى بقية حروف فكفيت إذ لا تلبس ، والجيم رمز على أن له ثلاث أعاريض ، الأولى تامة الثانية محذوفة ، الثالثة مجزوءة ، والهاء رمز على أن له خمسة أضرب اثنان للأولى ، الأولى مثلها ، الثاني وحذوف وواحد للثانية مثلها ، واثنان للثالثة ، الأول مثلها والثاني مجزوء مخبون مقصور. (بالسخال) قال الجوهري: "أبو زيد يقال لأولاد الغنم من الظأن والمعز ساعة توضع ذكرا كان أو أنثى سخلة ، وجمعه سخال وسخل [و123] والسخال أيضا في قوله: وحلت علوية بالسخال ، اسم موضع"<sup>1449</sup>

(الردى) قال الجوهري: "رَدِيَ بالكسر يَرْدِي رَدًى أي هلك ، وأرداه غيره ورجل رَدٍ وامرأة رَدِيَّةٌ على فعلة"<sup>1450</sup> . (قدرنا) ملكنا أو قهرنا ، وهو معنى القدرة ، قال الجوهري: "قدرت على الشيء أقدر قدرة ، وقدرانا وقدرت عليه بالكسر لغة ، (وذو قُدْرَةٍ)<sup>1451</sup> أي يسار ، وما لي عليه مقدرة بثبوت الدال أي قدرة ، ومنه "المقدرة تذهب الحفيظة" ، وأما من القضاء و القدر فبفتح الدال لا غير "<sup>1452</sup> . (نجد) من الوجود ، أي نظفر بالمطلوب أو نحز أو نلف ، وتقدم قوله لم يجد فارغا كفى<sup>1453</sup> . (أمرنا) واحد الأمور أي شاتنا. (خطب) هو الأمر أيضا ، قال الجوهري: "الخطب سبب الأمر ، تقول ما خطبك"<sup>1454</sup> (حمى) أي منع أو ممنوع ، قال الجوهري: "حميته حماية دفعت ، وهذا شيء حمى على فعل أي محظور لا يقرب ، وأحميت المكان جعلته حمى ، وفي الحديث «لا حمى إلا الله ولرسوله» ، وسمع الكسائي ثنية جَمَوَان ، قال: والوجه جَمَيَان ، وقيل لعاصم بن ثابت الأنصاري: حَمِيَّ الدَّبَرُ فعيل بمعنى مفعول "<sup>1455</sup> ، وزاد غير الجوهري في مصدر حميت محمية. (يتغير) مضارع تغير مطاوع غير ، أي يتبدل ، قال الجوهري: "غيرت الشيء تغير ، والاسم الغير"<sup>1456</sup> . (عمير) تصغير عمر أو عُمر ، أو مرخم عميرة تصغير عمرة ، فإنه محتمل لذلك في بيت الشاهد بالفتح على لغة من نوى لئلا يلبس الضم بندا عمير. (وصال) من الصلة بمعنى البر ، تقول وصلته صلة برته وواصلته وصالا ومواصله ووصلت

<sup>1447</sup> - الأحزاب: 25

<sup>1448</sup> - الصحاح 2 / 618

<sup>1449</sup> - المصدر نفسه 5 / 1728

<sup>1450</sup> - المصدر نفسه 6 / 2355

<sup>1451</sup> - سقطت من (س)

<sup>1452</sup> - الصحاح 2 / 787

<sup>1453</sup> - في الصفحة 152 من التحقيق

<sup>1454</sup> - الصحاح 1 / 121

<sup>1455</sup> - المصدر نفسه 6 / 2319

<sup>1456</sup> - المصدر نفسه 2 / 776

الشيء وصلا وصلة ووصل إليه وصولا بلغ ، وأوصله غيره ، والوصل ضد الهجران ، وبينها وصلة اتصال وذريعة. الجمع وُصِّل ، وتوصَّل إليه تطف في الوصول ، والتواصل ضد التصارم ، ووصله توصيلا أكثر من الوصل وواصله مواصلة ووصالا ومنه مواصلة الصوم وغيره<sup>1457</sup>. (جحا جحة) قال الجوهري: "الجَحْجَاحُ السيد ، والجمع الجَحَاجِحُ ، قال الشاعر:

ماذا يَبْدُرُ فَالْعَقْنُ \* قَلَّ مِنْ مَرَازِيَةِ جَحَاجِحٍ. وجمع الجَحَاجِحِ وإن شئت جَحَاجِحُ ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ولا بد منها أو من الياء ولا يجتمعان"<sup>1458</sup> ، واعترض قوله أولا الجحاجح الجمع بلا ياء والصواب الياء لثبوت المدة في الواحد ، وإنما حذف الشاعر الياء للضرورة.

قلت ، وقال في التسهيل: تجوز مماثلة ما مائل مفاعل لمفاعيل ، وكذلك العكس في غير فواعل ، مالم يشد كسوايغ. إلا أنهم قالوا إنه ذهب مذهب كوفي ، وعليه يتخرج ما قال الجوهري. (حبل) المراد به هنا التواصل ، وقيل أنه مستعار للعهد والوصلة والمودة ، وانقطاعه في نقيض ذلك ، قال الجوهري: "الحبل الرّسن ، ويجمع على أحبال وأحبل ، والعهد والأمان كالجوار والوصال والرميل يستطيل ، وحبل العاتق عصب ، وحبل الوريد عرق في العنق ، وحبل الذراع في اليد ، وفي المثل هو على حبل دراك ، أي في القرب منك"<sup>1459</sup>. (علقوا) بكسر اللام ، أما بمعنى هووا أو بمعنى تثبتوا فمر الأول ، قال الجوهري: "العلق الهوي يقال نظرة من ذي علق ، قال:

ولقد أردت الصبر عنك فعاقني \* علق بقلبي من هواك قديم.

وقد علقها بالكسر وعلق حبها بقلبه أي هويها ، وعلق بها علوقا ، ومن الثاني قال علق الظبي في الحباله ، وعلقت الدابة شربت فعلقت بها العلقه وعلق به علقا ، أي تعلق به وأصاب ثوبي ، علق بالفتح وهو ما علقه فجذبه ، وفي المثل علقت معالقها وصل الجندب ، أصله أن رجلا انتهى الى البئر فاعلق رشاه برشائها ، ثم صار إلى صاحب البئر فادعى جواره ، فقال له وما سبب ذلك قال: علقت رشائي برشائك ، فأبى صاحب البئر وأمره بالرحيل ، فتكلم بذلك أي جاء الحرّ ولا يمكنني الرحيل"<sup>1460</sup>. (معا) جميعا ، قال الجوهري: "مع كلمة تدل على المصاحبة ، قال مُجَدُّ بن السري: الذي يدل على اسميته حركة آخره مع تحرك ما قبله ، وقج يسكن وينون ، تقول جاؤوني معا"<sup>1461</sup> ، وفي العين هو "اسم معناه الصحبة ، تقول جاء القوم معا أي جميعا"<sup>1462</sup> ، فصرح باسميتها وبدليله وهو التنوين في مثاله ، ومن دليله دخول من عليها حكاه سيبويه ، وقرئ هذا ذكر من معي ، بكسر ميم من ، وفي التسهيل: و مع للصحبة اللائقة بالمذكور وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة ، واسميتها حينئذ باقية على الأصح ، وتفرد فتساوي جميعا معنى ونبني لفظا لا بدا وفاقا ليونس<sup>1463</sup> والأخفش وغير حاليتها حينئذ قليل. وبسط القول في تفاصيل مسائلها محله النحو ، وفيما ذكرنا مقنع ، وعلى ما اختاره ابن مالك من مذهب يونس والأخفش ، من أن اعرابها اعراب المقصور ينبغي أن تحمل عند الناظم لأن قصيدته من المقصور لا على أنها معربة بالحرمان الظاهرة ، كما ذهب إليه الخليل وسيبويه ، لأن التنوين لا يكون رويا.

- المصدر نفسه 5 / 1842<sup>1457</sup>

- المصدر نفسه 1 / 357<sup>1458</sup>

- الصحاح 4 / 1664<sup>1459</sup>

- المصدر نفسه 4 / 1529<sup>1460</sup>

- المصدر نفسه 3 / 1286<sup>1461</sup>

- العين 4 / 157<sup>1462</sup>

- هو إمام النحو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي مولا هم ، البصري. أخذ عن أبي عمر بن العلاء ، والكسائي وسيبويه والفراء ،<sup>1463</sup> وأخرون ، عاش ثلاث وثمانين سنة ، وله تأليف في القرآن واللغات. سير أعلام النبلاء 6 / 372.

## التركيب

يقول بحر الخفيف له ثلاث أعاريض وخمسة أضرب ، فالسخال من شاهد العروض الأولى وضربها الأول التامين ، وهو: حلّ أهلي ما بين درني فبادو \* لي وحللت علوية بالسخال<sup>1464</sup> [و124]

تقطيعه: حللأهلي ما بيندر نافيادو \* لا وحللت علويتن بسسخال

تفعيله: فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن \* ومثلها

والردى من شاهد ضربها الثاني المحذوف ، وهو:

ليت شعري هل ثم هل أتينهم \* أم يحولن من دون ذاك الردى<sup>1465</sup>

تقطيعه: ليتشعري هلثمهل أتينهم \* أميحولن مندون ذاك رردى

والتفعيل ما تقدم ، إلا كالردى ففاعلن . وإن قدرنا من شاهد العروض الثانية وضربها المحذوفين ، وهو:

إن قدرنا يوما على عامر \* نتتصف منه أو ندعه لكم<sup>1466</sup>

تقطيعه: إن قدرنا يومنعلا عامرن \* تنتصفمن هوأو ندع هو لكم

تفعيله: فاعلاتن مستفعلن فاعلن ، ومثلها .

وفي أمرنا من شاهد العروض الثالثة ، وضربها الأول المجزأين ، وهو:

ليت شعري ما ذا ترى \* أم عمرو في أمرنا<sup>1467</sup>

تقطيعه: ليت شعري ماذا ترى \* أمعمرو في أمرنا

تفعيله: فاعلاتن مستفعلن ، ومثلها .

وخطب من شاهد ضربها الثاني المجزوء والمخبون المقصور ، وهو:

كُلُّ حَطْبٍ إِنْ لَمْ تَكُو \* نُوا غَضِبْتُمْ يَسِيرُ<sup>1468</sup>

تقطيعه: كلللخطبن إنلمتكو \* نو غضبتم يسيرو

<sup>1464</sup> - البيت للأعشى ميمون بن قيس

<sup>1465</sup> - البيت منسوب للكيميت ، في شرح هاشميات الكيميت بن زيد ، لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي . تحقيق داود سلوم ، عالم الكتب ومكتبة النهضة - بيروت 1986 ، 38

<sup>1466</sup> - البيت سبق تخريجه ، ص154

<sup>1467</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 94 ، والكافي في العروض والقوافي 78 ، والجامع في العروض 152 ، وعروض الورقة 55 ، وشرح عروض ابن الحاجب 137 ، وشرح القصيدة الخزرجية للسبتي 196 ، وكنوز الرامزة 108 ، والعروض للربيعي 52 .

<sup>1468</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العقد الفري 5 / 492 ، العروض لابن جني 94 ، والكافي في العروض والقوافي 79 ، وعروض الورقة 59 ، والجامع في العروض 152 ، وشرح القصيدة الخزرجية 197 ، شرح عروض ابن الحاجب 137 ، وكنوز الرامزة 108 ، والعروض للربيعي 52 .

**تفعيله:** فاعلاتن مستفعل \* فاعلاتن فعولن. أصله مستفعلن ، حذفت سينه ونونه ، وسكنت لامه ، وإنما قيل مقصور لا مقطوع لأنَّ القصر حذف آخر السبب وتسكين ما قبله ، ومستفع لن هنا آخره سبب خفيف ، لأنه مفروق .

وألفاظ البيت الثاني من شواهد الزحاف ف"لم يتغير" من بيت الخبن:

وفؤادي كعهده لسلمي \* بهوى لم يحل ولم يتغير<sup>1469</sup>

و"يا عمير" من بيت الكف: ياعَمِيرُ مَا تَظْهَرُ مِنْ هَؤَالِكَ \* أَوْ تُجِنُّ يُسْتَكْثَرُ حِينَ يَبْدُو<sup>1470</sup>

و"وصالها" من بيت الشكل: صَرَمْتُكَ أَسْمَاءُ بَعْدَ وَصَالٍ \* هَا فَأَصْبَحْتَ مُكْتَنَبًا حَزِينًا<sup>1471</sup>

و"جاجة" من بيت الشكل أيضا والتشعيث: إِنَّ قَوْمِي جَحَاجِحَةٌ كِرَامٌ \* مُتَقَادِمٌ مَجْدُهُمْ أُخْيَارٌ<sup>1472</sup>

و"في حبلها علقوا" من بيت الخبن الجائز في الضرب المحذوف:

والمناي ما بين غاد وسار \* كل حي في حبلها علق<sup>1473</sup> .

قال الزجاج "لم أسمع في العروض الثالثة إلا البيتين المتقدمين ، وبيت الكف الذي ذكر الخليل"<sup>1474</sup> يا عمير ، ما تظهر البيت. قال ابن بري ودخول الكف في مستفعلن في هذا الشطر يدل على أنه مفروق الوند ، لأن الكف زحاف ولا يدخل إلا في الأسباب. وفي هذا نظر لأنه ينفي حقيقة الوند المفروق فتأمله ، وألحق بعضهم للخفيف عروضاً مجزوءة مقصورة له ضرب مثلها ، ومنه قول أبي العتاهية: عيب ما للخيالي<sup>1475</sup> . وتقدم الكلام فيه كما تقدم أن التشعيث والسلامة منه اجتماعاً في شعر كقوله: ليس من مات<sup>1476</sup> ، البيتان. وكقوله:

أذنننا ببينها أسماء \* ربّ ثاو يميل منه الثواء<sup>1477</sup>

أسد في اللفاد وأشبال \* وريبع إن شنعت غبراء

فأتى به في الفصل والغاية وها ، وهو من الإشارة إلى التصريح ، كقوله:

عند راهب قسيس \* صوّرها في جانب المحراب<sup>1478</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد 5 / 491 ، والعروض لابن جني 95 ، والكافي في العروض والقوافي 80 ، وعروض الورقة 56 ، والجامع في العروض والقافية 154 ، وشرح القصيدة الخزرجية 197 ، وكنوز الرامزة 109 ، ، العروض للربيعي 53 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 137.

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 96 ، والكافي في العروض والقوافي 80 ، وعروض الورقة 56 ، والجامع في العروض والقوافي 154 ، وشرح القصيدة الخزرجية 197 ، وكنوز الرامزة 109 ، العروض للربيعي 53 ، وشرح عروض ابن الحاجب 140.

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 80 ، والجامع في العروض والقافية 155 ، وشرح القصيدة الخزرجية 198 ، وشرح عروض ابن الحاجب 141 ، وكنوز الرامزة 109 ، والعروض للربيعي 53.

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 96 ، والمناي في العروض والقوافي 80 ، والجامع في العروض والقوافي 155 ،<sup>1472</sup> وشرح القصيدة الخزرجية 198 ، وكنوز الرامزة 109 ، والعروض للربيعي 53.

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 81 ، وشرح القصيدة الخزرجية 198 ، وكنوز الرامزة 110.<sup>1473</sup>

- الزجاج ، العروض 91<sup>1474</sup>

- تمام البت وتخريجه في ص 6<sup>1475</sup>

- سبق تخريجه ، ص 71<sup>1476</sup>

- البيت للحارث بن حلزة ، ديوانه. جمعه وحققه وشرحه إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، ط 1: 1991 ، ص 37<sup>1477</sup>

وقال الزجاج<sup>1479</sup>: إنما حسن التشعيث في الخفيف مع أنه زحاف في وتد ، وهو لا يزحف لأنه ششعر مبني على الغناء واستماعه بطرب ، طربا لا يوجد في غيره من الأوزان ، فاحتمل من قبيح الزحاف ما لا يحتمل غيره ولا يجب التعويض في محذوف التشعيث ، بل يجوز أن لا يردف ، كقوله:

ورأيت الإمام كالكوند البالي \* قياما على فوار القدر<sup>1480</sup>

وهو على رأي من رأى أن التشعيث دخله الخبن ثم أسكن ثانيه ، وأتى للعروض الأولى ضرب مقصور وبيته: ولست أدري ماذا يقولون فينا \* غير أنني يقول اليقين

وضرب محذوف مخبون ، وبيته: قد دنت من أوطانها واستمرت \* إذ رأت ما تهواه من طلل

وضرب أبتر وبيته: قد سمعنا ما قاله وهو إفك \* من كذوب ذي فرية باغ

وانما لم يردف هذا الضرب المحذوف ، كما أردف ثالث ضروب الطويل لقلة هذا ، ولأن الردف لا يمكن فيه إلا مع الوصل والخروج وهو تكلف ، ولأن هذه العروض حذف منها متحرك للتشعيث ، فأنس به ولم يعوض من الحذف ولأنهم خلطوا العروض الأولى والثانية في قصيدة واحدة ، فيكون المحذوف أكثر من متحرك ، وتقدم في الرمل ، وأتى للعروض الثانية ضرب تام وبيته: لم أجده إلا على حذر وقد \* أناه بالمعضلات الخبر

وضرب مقصور وبيته: مالنا من أحزانها فرج \* أو تلاقي الحمام يوم الحمام

وضرب أبتر وبيته: ما أبالي من لامني ولها \* عيل صبري من لائم لاح

وزاد المحدثون لها عروضاً بتراء ، وضرباً أبتر ، ومنه:

صد عني وصدق العذلا \* ورأى الهجر في الهوى عدلا

ذو لحاظ ترمي فما تخطي \* لفؤادي صرفا ولا عدلا

وأكثر المحدثون منها ، وأكثرها [125] في موشحاتهم ، وأتى العروض الثالثة عروض مقصورة مخبونه ، وبيته:

كيف تبقى شمال \* أفردت من يميني. ومشى عليها المحدثون كثيرا وسموها مشطور مقلوب المديد ، قيل وهو خطأ، ومنها قول ابن المعتز: طال وجدي وداما \* وفنيت سقاما

أكل اللحم مني \* وأذاب العظاما

أهل سلمى غضاب \* فيمن ذا وأعلاما

جعلوا القرب منهم \* والكلام حراما<sup>1481</sup>

- البيت لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ، شرحه وقدم له عبد أ ، وعليه مهنا. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ص 64<sup>1478</sup>

- كتاب العروض 90<sup>1479</sup>

- البيت بلا نسبة في كتاب العروض للزجاج 90<sup>1480</sup>

- الأبيات لابن المعتز من قصيدة الفؤاد العاصي ، ديوان ابن المعتز ، دار صادر بيروت ، ص 410<sup>1481</sup>

وهذه هي التي قدّمت أولاً ، وإنّ منها قول أبي العتاهية: عتبت -الشعر- ، ولم يلتفت الخليل إلى ما سمع من هذا لقلته ، وسلامة مستفعلن في العروض غير المجزوءة مستثقلة ، وربما ظن البيت مكسوراً من يزن بطبعه ، وأكثر ما أتى مخبونا حتى قال الأخفش لذلك أن السنين زائدة ولا وجه لقوله وهو مثل قوله بزيادة الفاء كما تقدم. والشكل والكف قبيحان ، قال الزجاج "ومفاعل فيه قبيح جدا ، لرحف سببين لا يعتمدان على وتد مجموع بل على مفروق" ، واستدل على ثبوته ببيت لابن قيس الرقاية<sup>1482</sup> ، وقال ولا اعلم مفاعل في شيء من الخفيف غير هذا ، ونوزع على دلالة البيت على ما ذكر لقبوله التّأويل على خلافه ، والتشعيث حسن ، ومن يراه زحافاً يقول لا يحسن في العروض حذف متحرك للزحاف غيره ، واختصت به هذه الدائرة كما اختصت بالوتد المفروق ، وكأنه عوض من ن=منع خرم المفروق ، وإن كان الخرم غير مقيس ، وقيل إنها وقع في الخفيف لأنه استعمل على أصله في دائرته والرملة والمديد لم يستعملان على أصلهما ، وونوقص بوقوعه في المجثث الذي لم يستعمل على أصله ، وتحصل المعاقبة في هذا البحر بين نون فاعلاتن وسين مستفعل لن ، بعده عند الخليل ومنعها غيره ، وبين نون مستفعل لن وألف فاعلاتن بعده ، فيتصوّر فيه الصدر والعجز والطرفان ، فخبّن مستفعل لن صدر وكف فاعلاتن أو مستفعل لن عجز ، وشكل مستفعل لن وفاعلاتن متوسطين طرفان ، ولا يحذف الساكنان اللذان بينهما معاقبة ، ولا يكف الجزء الذي قبل فعولن خلافاً لبعضهم ، ولا الذي قبل مفعولن ، والخبّن والتشعيث حسانان ، والكف صالح والشكل قبيح ، وحيث يتصور خبن فاعلاتن في صدر البيت ، فينبغي أن يسمى ابتداء كالمديد .

وأما معنى تركيب الألفاظ فإنه لما أخبر عن الملجج على طريق الغيبة ، بأنه يخوض في بحار الصبر على ما تقدم ، وكانت حالة ذلك الصابر مظنة أن يهلك صاحبها أن توالى عليه ذلك أقبل على خطابه على سبيل الالتفات والتأنيس ، بأن دعا له بأن يكفيه الله الهلاك ، معاينة بالموضع المسمى بالسخال الذي هو موضع سعد المحبوب ، أو موضع سمير الواشي ولعل اسمه مأخوذ من السمر كما عو شأن الرقيب الحافر ، وإنما دعا له بكفاية الهلاك معاينة وإن كان لا يستلزم كفايته إياه خفية ، لأنه الذي كان يتقي الملجج ولذلك كان لا يفشي أمره ، ويحتمل أن يكون إخباراً له بأنه لما صبر ولم يفشي أمره ، وجرى على الهدى الحسن في إخفاء أمره أمن من الهلاك جهاراً ، فلم يبق الخوف عليه إلا من الهلاك الخفي بسبب صبره على ما يؤلم باطنه ، ثم زاد في تأنيسه على التفسيرين الدعاء والخبر بأن وعده ، بأنه إن قدر يوماً على إيصاله إلى مرغوبه ، تجد في أمرنا من تمكينه من ذلك وحمايته من الهلاك الباطني ، أمر أصحاب حمى حوزتهم ومنع من يتعلق بهم من كل أذى يصيبهم ، ويحتمل أن يكون أخبره بأنه ضمنه مما يخاف من إذات =الواشين وغيرهم جهاراً بالدفع عنه ، لأن ذلك هو الذي يقدر عليه الآن ، ولا يبقى إلا الهلاك الخفي ، فإن قدرنا على دفعه نجد في أمرنا أمر أهل الحماية ، ويحتمل أن يريد الإخبار بأنه أطلع على أمر محبوبته ، التي هي سعدى المتقدمة في قوله: صبر سعد ، فلم يجدها تغيرت على حب الملجج ، فقال له كفيت الهلاك جهاراً ، فإن محبوبتك لم تزل على عهدك في الظاهر ، ولذا قال في البيت بعده : فلم يتغير ، وهذه معان ظاهرة لا تكلف فيها ، ومن الإتيان الغريب أنّ معنى فإن قدرنا في قول الناظم مع تركبه من كلمات الشواهد المختلفة موافق لمعنى بيت الشاهد: إن قدرنا يوماً -البيت- . وقوله فلم يتغير تأنيس آخر له لا سيما على الوجه الأخير ، فهو يقول له تسلّ مما تجده من ألم الهجران الذي تخافه ، فلم يتغير يا عمير وصال سعدى لك ومحبتها فيك ، والحال إن سادات علقوا في حبها جميعاً فلم تلتفت إلى واحد بينهم ، وراعت عهدك ، ويحتمل غير هذا المعنى مما يطول تتبعه ، وتنكير جهاراً وحى للنوعية ، وجحاجة للتعظيم ، وإضافة خطب وذو للإختصاص أو تعظيم المضاف ، ووصالها للتعريف والعهد ، وال في السخال للغلبة ، وفي الردى للجنس ، ولم يذكر فاعل كفيت للعلم به ، وإن كان الحبل يطلق على العهد أو الوصل حقيقة بالاشتراك اللفظي ، فلا كلام وإن كان مجازاً ، فيحتمل أن يكون

<sup>1482</sup> يصحن إلا لهنّ مُطلَب. كتاب العروض للزجاج 47 \* -والبيت هو: لا بارك الله في الغواني هل

في الاستعارة الترشيفية (إن كان علقوا بمعنى تشبثوا ، لأنه مما يلائم المستعار منه ، وإن كان علقوا حقيقة في المحبة فتجريدية لأنه مما يلائم)<sup>1483</sup> المستعار له ، وإسناد يتغير إلى وصال من المجاز العقلي .

## الإعراب

مفعول كفى النائب عن الفاعل التاء ، ومفعوله الثاني الردى (وجهارا نعت لمصدر محذوف ، أي كفاية حبها ، أو حال من الردى)<sup>1484</sup> ، والباء في بالسخال ظرفية ، وتجد إن كان بمعنى أصاب فخطب مفعوله ، وفي [و126] أمرنا متعلق به ، وإن كان من أخوات ظن ففي أمرنا مفعوله الثاني ، وفاء فلم عاطفة للجملة بعدها على جملة كفيت ، وهي مشعرة بالسببية ، كما قرنا في الوجه الأخير من شرح كفيت ، وقال بعضهم لها لم تكن الفاء للإستئناف ، تعين زيادته على مذهب الأخفش والكوفيين ، أو جواب شرط مقدر ؛ أي إن سألت عن محبوبتك .

وجحاجة مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة كونه وصفا ، وخبره علقوا وفي حبها معمول علقوا ، ومعا منصوب على الحال بمعنى جميعا ، كما تقدم ، وعلامة نصبه على المختار فتحة مقدرة في الألف لأنها بدل من حرف لين وهو مقصور ، وهذا مذهب يونس والأخفش ، ومختار ابن مالك ، ومذهب الخليل وسيبويه ، أن نصبه بالفتحة الظاهرة ، وأنه ثنائي لفظا منقوص كيد ، والاحتجاج للفريقين مبسوط في كتب النحو ، وجملة جحاجة في موضع الحال من المضاف إليه ، وصال وصح وقوع الحال في المضاف إليه لكون المضاف كجزئه ، أو هي حال من من وصال ، وأنت ضميره الذي هو رابط الجملة وهو المخفوض بحبل ، لكونه

بتأويل المحبة ، واستغنى بربط الضمير في هذه الجملة عن ربط الواو ، نحو ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾<sup>1485</sup> ، وتقدم القول في نداء عمير<sup>1486</sup> .

## المضارع

<sup>1483</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>1484</sup> - ما بين قوسين سقط من (س) ثم استدركه الناسخ في الهامش

<sup>1485</sup> - البقرة: 36

<sup>1486</sup> - جاء في (س) زيادة هنا ، مفادها: فراجع إن شئت .



هذا هو البحر الثاني عشر ، وهو رابع أبحر الدائرة الرابعة. وهو لغة اسم فاعل من ضارع ، أي شابه. قال **الجوهري**: "المضارعة المشابهة"<sup>1487</sup> ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من مفاعيلن فاعل اتن مفاعيلن ، ومثلها إلا أنه لم يستعمل إلا مجزوءاً ، فيبقى على أربعة أجزاء فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وسمي مضارعا لأنه المقتضب ، حكاه **الأخفش عن الخليل**<sup>1488</sup> ، ويعني ضارعه غ=في قلّتهما عن العرب ، وقيل لمضارعتة الهزج قيل يعني في مفاعيلن ، وقيل في اتسعماله مربعا مع تقديم الأوتاد فيه على الأسباب ، وقيل لمضارعتة المجتث حال قبضه ، قاله **الزجاج**<sup>1489</sup> ، وأنكر **الأخفش** المضارع والمقتضب من شعر العرب ، وزعم أن لم يسمع مهم شيء منهما ، قال **الزجاج**: هما قليلان ولا توجد منهما قصيدة لعربي ، بل البيت والبيتان ، ولا ينسب بيت منهما لشاعر عربي ، ولا يوجد في أشعار القبائل<sup>1490</sup> ، وأثبتته **الخليل** للعرب وأجازه **الأخفش** قياسا ، وروي أنه سأل **المازني الأصمعي** أوجدت المضارع للعرب؟ فأنشد: يا معشر العجائز لا درّ درّكته \* حئنن للثريد مرجبا بكتّه<sup>1491</sup>

قال **المعري**: وهذا شعر يقال أنه ذكر في زمن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما ، ولم يستعمله المحدثون إلا نادرا.<sup>1492</sup>

## المتن

لهذا دعاني مثل زيد إلى ثنا \* فإن تدن منه شبرا اذكر إليه ذا

## الشرح

**المفردات:** (لهذا) مقصد الناظم الأول من الكلمة الرمز بأكثر حروفها ، فالام للمضارع وما ملغاة ، والألف رمز على أن له عروضاً واحدة مجزوءة ، والألف الثاني رمز على أن ضربها واحد مجزوء مثلها ، والذال لكونها معجمة لا يحصل بها لبس ، وأما مدلول اللفظة لغة فاللام جارة ، وماذا يحتمل أن يكون جميعه اسم الاستفهام ، أو جميعه موصولا اسميا بمعنى الذي ، ويحتمل أن تكون للإستفهام ، وذا وحدها موصولة ، ويحتمل أن كون ما استفهاما وذا زائدة ، والظاهر صحة الوجهين الأولين هنا وصحة الرابع بتكلف. (**دعاني**) ناداني وقد تقدم<sup>1493</sup>. (**مثل**) قال **الجوهري**: "كلمة تسوية ، يقال مثله ومثله كشبهه وشبهه بمعنى ، والعرب تقول مُثِّل هذا ، وأمثالهم لحقارة المشبه به والمشبه ، وقد يراد بمثل الشيء نفسه"<sup>1494</sup> ، نحو: مثلك لا ينججل ، أي أنت. فكنى بمثل المضاف إلى ضمير المخاطب عن المخاطبة ، لأنّ تبوُّث الحكم للمساوي الذي يسدّ مسدّ مساوية أو نفيه عنه يستلزم تبوُّثه أو نفيه لمن هو على أخص أوصافه قضية لحق المثليين

<sup>1487</sup> - الصحاح 3 / 1249

<sup>1488</sup> - الدماميني ، العيون الغامزة 79

<sup>1489</sup> - كتاب العروض 92 ، والغامزة 79

<sup>1490</sup> - كتاب العروض 94 ، والعيون الغامزة 79

<sup>1491</sup> - للأصمعي ، ينظر: شرح عروض ابن الحاجب 143

<sup>1492</sup> - يحتمل أن يكون هذا الكلام وارد في كتاب جامع الأوزان لأبي العلاء المعري ، إلا أنّ الكتاب مفقود

<sup>1493</sup> - ص 79

<sup>1494</sup> - الصحاح 5 / 1816

(ثنا) أصله ثنا ممدود بمعنى المدح ، وقصره ضرورة ، قال **الجوهري**: "وأثنى عليه خيرا ، والاسم الثناء"<sup>1495</sup> ، وانظر هل يصح أن يضبط بكسر التاء وهو الأمر يعاد مرتين كما قال **الجوهري** ، وقد تقدم عند قوله ثنى ثنى . (تدن) مضارع دنا ، أي تقرب وتقدم . (شبرا) أي مقدرا شبرا ، والشبر معروف وهو نصف الذراع ، قال **الجوهري**: "واحد الأشبار ، ورجل قصير الشبر متقارب الخلق ، والشبر بالفتح مصدر شبرت الثوب أشبره وأشبره ، وهو من الشبر كبعته من الباع ، وتشابرا تقاربا في الحرب ، كأنه صار بينهما شبرا ، ومن كل واحد منهما إلى صاحبه الشبر"<sup>1496</sup> . (اذكر) أي انطق به بلسانك فهو من الذكر اللساني ، نحو: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾<sup>1497</sup> ، قال **الجوهري**: "وذكرت الشيء بعد النسيان ، وذكرته بلساني وبقلمي ، وتذكرته واذكرته وذكرته بمعنى ، ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أَمَةٍ﴾ يوسف:45 ذكر بعد نسيان ، وأصله إذتذكر فأدغم"<sup>1498</sup> ، وبقي من المادة ما يناسب اللفظ إشارة إلى الثناء أو إلى الاستفهام الذي تضمنه لماذا ، إما حقيقة أو إنكار .

## التركيب

يقول بحر المضارع له عروض واحدة وضرب واحد ، ودعائي من شاهد العروض وضربها المجزئين ، وهو:

دعائي إلى سعاد \* دواعي هوى سعاد<sup>1499</sup>

تقطيعه: دعائي لإسعادي \* دواعيه وإسعادي

تفعيله: مفاعيل فاع لاتن ، ومثلها . وباقي الألفاظ من شواهد الزحاف ، فمثل زيد من بيت القبض والكف:

لقد رأيت الرجال \* فما أرى مثل زيد<sup>1500</sup> . (ويروى)<sup>1501</sup> وقد رأيت ومثل عمرو ، وهذا [127] الوزن يشبه مخبون المجتث ، كقوله: ومذ عقلت سليمي \* وعلمت أن سأموت .و الفرق بينهما لزوم المراقبة في المضارع .

وثنا من بيت الشتر: سوف أهدي لسلمي \* ثناءً على ثناء<sup>1502</sup>

وإن تدن منه شبرا ، قال الشريف<sup>1503</sup> هو من بيت الكف:

وإن تدن منه شبرا \* يقربك منه باعا<sup>1504</sup>

وأنشده بالواو وكذلك قال ابن بري ، وأنشده بالواو بعض من قال بهذه المقالة أنشده بالفاء ، وقال غيرهم هو من بيت الخرب ، وأنشده بلا واو ولا فاء: "إن تدن منه" . وأنشد ابن بري من بيت الخرب:

<sup>1495</sup> المصدر نفسه 6 / 2296

<sup>1496</sup> - الصحاح 2 / 692

<sup>1497</sup> - الأنفال: 45

<sup>1498</sup> - الصحاح 2 / 665

<sup>1499</sup> - سبق تخريجه ص 182

<sup>1500</sup> - سبق تخريجه

<sup>1501</sup> - سقطت من (و) ، استدركها الناسخ على الهامش الأيسر من الورقة

<sup>1502</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 98 ، والكافي في العروض والقوافي 83 ، والجامع في العروض والقوافي 158 ، وعروض الورقة 62 ، والقسطاس المستقيم 26 ، وشرح القصيدة الخزرجية 200 ، كنوز الرامزة 56 ، وشرح عروض ابن الحاجب 144 ، والعروض للربيعي 56 .

<sup>1503</sup> - قال الشريف: "وإن تدن منه شبرا من بيت الخرب" ، ص 200

<sup>1504</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد 5 / 472 ، الكافي في العروض والقوافي 83 ، والجامع في العروض والقوافي 158 ، وشرح القصيدة الخزرجية 200 ، كنوز الرامزة 112 ، وشرح عروض ابن الحاجب 143 .

وعلى شرح الشريف لم يتعرض الناظم لببت الخرب ، وهو غير جيد ، لا يقال لما ترك شاهد الخرم جاز ترك شاهد الخرب ، لأننا نقول إنما يذكر الخرم هنا لأن المراقبة منعه ، لأن لازمه السلامة من القبض والكف ، لكنه باطل لما تبث من المراقبة في المضارع ، فينتفي الملزوم وليس كذلك الخرب فإنه مقصود ، وعلى هذا فقول الناظم ووضع مفاعيلن لخرم لا يدل على دخول تلك الألقاب فيه ، في كل موضع لامتناع الخرم هنا ، فيقيد إطلاقه على أنه لا يقتضي عموماً ، ولا يقال يلزم التكرار على شرح الشريف ، لأنشاده بيت القبض والكف ، لأن القبض والكف لا يجتمعان في جزء لجوب المراقبة ، فيكون الكف في فاعلاتن في العروض وفيه إيحاء إلى وجوب سلامتها من القبض ، كما نصّ عليه الخليل ، والبيت الأول الذي هو دعائي ، دخله الكف في مفاعيلن للمراقبة التي فيه بين النون والياء ، فلا يتبثن معا ولا يحذفان معا ، ومن علل هذا البحر عند بعضهم امتناع القبض في العروض والضرب ، وحكى الجوهري<sup>1506</sup> اجتماع القبض والكف في المضارع من غير مراقبة وأنشد : أشاقت طيف مامه \* بمكة أم حمامه<sup>1507</sup>

وزعم بعضهم أن قبض فاعلاتن إنما امتنع لئلا يلتبس كفّ الجزء الأول بمخبون المقتضب ، قال ويقويه قلة هذا الشرط ، ونوقض بقبض مفاعيلن فيه فيلتبس بمخبون المجتث ، نحو: وقد رأيت ، مع ومذ علقت البيتتين . ويظهر من كلام الخليل أن السلامة من القبض علة لازمة في عروض المضارع وضربه ، وجعلت سلامتها هنا علة كما جعلتها في ضرب الطويل الأول ، وأتى لهذه العروض مما لم يذكر الخليل ضرب ثاني محذوف وبيته: متى تخرج العروس فقد طال حبسها ، وأتى لهذا البحر أيضاً عروض ثانية محذوفة ، لها ضرب مثلها ، وبيته: لقد هزّتها متى \* فلن يأل هزها . وزحافه القبض والكف على مراقبة ، والشر والخرب وكله قبيح إلا الكف ، لا يقال هذا يقوي مذهب الأخفش بقبض مفاعيلن ، وهو عند الخليل صالح والكف قبيح لأن الخليل وافق الأخفش هنا و الخليل إنما يراعي الخفة والثقل في الذوق ، ولأن الأخفش ينكر هذا البحر ، فلا يحتجّ بهزّ إنما لم يجعل الخليل وقد رأيت الرجل من المجتث ، لأنه لو كان منه لم يجز كفّ فاعل اتن مع خبن مستفعلن فيه ، لئلا تفسد المعاقبة عنده .

وأما معنى تركيب كلماته فيحتمل وجوهل منها على تقدير ماذا ، كله موصولاً أن يكن عائده إلى ثنا ، من إيقاع الظاهر موقع المضمر نحو: وأنت الذي في رحمة الله أطمع ، ومتعلق لماذا محذوف يدل عليه السياق ، والبيت مرتبط بالذي قبله ، وكان الذي ناداه بقوله يا عمير ، وأنساه بما أخبره به اسمه زيد ، ولما لم يؤنسه أحد بمثل ما سلاه به من الثناء على محبوبته بأنّ وصالها لم يتغير ، قال للثناء على سعدى الذي ناداني إليه مثل زيد قوله يا عمير ينبغي أن يصغي ويهال فجواه الله خيراً ، فإن تدن منه أيها المخاطب شبرا بعد الحركة من مكانك الذي انت فيه فاذا ذكر إليه ذا ، أي فاذا ذكر إليه لثنائك على سعدى الذي ناديته إليه ، ينبغي أن يصغي ويشكر عليه فاعله ، وإنما علق الذكر على الدنو منه شبرا ، تحريضا على مبادرته بهذا الخبر بقدر الإمكان ، ومحثا على القرب منه ولو شبرا ، وكنى بمثل زيد عن زيد نفسه على وجه الكناية الذي هو أبلغ من الصريح ، كما قرّنا في المفردات ، وأما على تقدير لكونه كله استفهاما حقيقيا لا انكاريا ، فالمعنى أنّ زيدا لما دعاه وأخبره بما بشره فكانه لم يسمعه أو لم يصدق خبره ، كما أن المحب لا يزال مولعا بسوء الظن ، فاستفهم من حضره بقوله لأي شيء دعائي مثل زيد الذي هو واسطة خير ، ولا يقول إلا خيرا ، فكان المسؤل قال له دعاك إلى ثناء على محبوبتك فكر عمير على المسؤل بقوله ، فإن تدن أيها المسؤل من مثل زيد شبرا فاذا ذكر إليه الثناء الذي يستحق أن يثنى عليه ، بسبب كونه واسطة خير ، فالإشارة بذا على هذا إلى جنس الثناء ، وهذان الوجهان أظهر ما يحتمله هذا التركيب فلنقتصر عليهما . وقال بعضهم المعنى لأي شيء دعائي إن كان ماذا استفهاما وإن كان ما خاصة

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 98 ، وعروض الورقة 62 ، والعروض للربيعي 56 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة<sup>1505</sup>

ابن الحاجب 142

- عروض الورقة 63.<sup>1506</sup>

- البيت بلا نسبة في المرجع السابق.<sup>1507</sup>

استفهاما ، فذا إشارة إلى حاضر كأنه الثواني لقرينة الدعاء ، ودعا وع ما بعده إما مستأنف وهو الأظهر ، أو حال على معنى لد هذا التواني مني ، مدعو إلى ثناء وهذا الوجه وإن تكون ما استفهاما وذا زائدة مرجوحان لتبوت ألف ما الاستفهامية في الجر ، وإن الأسماء لا تتراد عند الأكثر والوجه الأول هو الأظهر ، والاستفهام يحتمل أن يكون طلبيا أو إنكاريا ، وفي كلا الوجهين يحتمل أن يكون المسئول عنه أو المنكر الدعاء المقيد بغاية الثناء ، ويحتمل أن يكون الدعاء المطلق ويكون قوله إلى ثناء بعض كلام أجيب به السؤال أو ردّ به الإنكار ، لأنّ معناه لا ينبغي له أن يدعوني فردّ هذا بأن قيل [و128] دعاك إلى ثناء أي أمر فيه ثناء عليك ، أو ثنائك على من يجب له ذلك ، وكل منهما لا ينبغي أن ينكر وقوله فإن تدن أن جعل ثنا بعض كلام كان هذا أمر بامثال ما دعاه إليه زيد مهما تقرب إليه أدنى مسافة وهو مقدار الشبر ، وضميرا منه وإليه يرجعان إلى متعلق الثناء أي المثني عليه ، واسم الإشارة يفسر الثناء ، وغن جعل من تمام الاستفهام بمعنييه فمعناه ؛ فإن تدن من زيد مقدار شبء فأبلغه كلامي هذا منكرا أو سائلا. انتهى ما ذكره في معنى هذا البيت ، وتأمل ما يتحصّل منه وكيفية سبكه ، وتنكير ثنا للتعظيم ، وشبرا للتقليل ، والتعبير بالموصول على الوجه الأول في لماذا لتفخيم الأمر المدعو إليه ، وتعظيمه وكذا الربط بالظاهر لما في وقوعه موقع المضمّر من التعظيم ، وفي البيت على أنّ ماذا استفهام إطناب لما في الجواب من الإفهام بعد الإبهام.

## الإعراب

تقدم العامل في لام الجر على تقدير موصولية ماذا، واللام على ذلك المعنى للانتهاء ، وجمله دعاني مثل زيد صلة ، وعائدها إلى ثنا كما تقدم ، وإن كان ماذا استفهاما فهو مجرور باللام ، وهي متعلقة بدعا ويجب تقديم المفعول لأن الاستفهام له صدر الكلام ولا يعمل فيه ما قبله ، واللام أيضا للانتهاء أو للتعدية ، وإلى ثنا متعلق بدعا مقدرا ، واذكر إليه جواب إن وحذف الفاء من الجواب هنا ضرورة ، لأن هذا الجواب مما لا يصح جعله شرطا. فإن قلت لو قال فإن تدن شبرا منه فاذكر لاستقام الوزن ولم يرتكب شذوذا في حذف الفاء ، قلت حمله على ذلك طلب الاتيان بلفظ الشاهد من دون تغيير ، والاستكثار منه ما أمكن ، لأن الأصل الاتيان به كله بلفظه ، ولو قال كما قال السائل لتوهم أنها ألفاظ من شواهد ، وفيه مع هذا نظر لأن الألفاظ هي ألفاظ الشاهد لم تختلف إلا بالتقديم والتأخير ، وإليه متعلق باذكر لتضمنه معنى يتعدى إلى كأوصل ، أو أنه ونحوه وشبرا منصوب على الظرفية المكانية قياسا ، لأنه من المقادير فهو مبهم ، نحو ميل وفرسخ ، والأصل قدر شبرا ومكات شبر ونحوه والعامل فيه تدن.

## المقتضب

هذا هو البحر الثالث عشر ، وهو خامس أبحر الدائرة الرابعة ، وتقدير الترجمة بين وهو بفتح الضاد المعجمة اسم مفعول من اقتضب ، قال **الجوهري**: "قضبه قطعه ، واقتضبه اقتطعه من الشيء ، واقتضاب الكلام ارتجاله ، تقول هذا شعر مقتضب وكتاب مقتضب ، وانقضب الشيء انقطع وانقضب الكوكب من مكانه" <sup>1508</sup>.

والهامة دائرة مع معنى القطع ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من مفعولات مستفعلن مستفعلن ، ومثلها إلا أنه لم يستعمل إلا مجزوءاً فبقي على أربعة أجزاء ، وهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وسمي مقتضبا لأنه كانه مقتطع من المنسرح لأن تركيب المنسرح مستفعلن مفعولات مستفعلن ومثلها ، فكأنهم أزالوا مستفعلن الأول وبقي مفعولات مستفعلن ، وحكى الأخفش عن الخليل إنما سُمّاه مقتضبا لأنه اقتضب من الشعر أي اقتطع منه ، وقيل له اقتضب من المنسرح خصوصا لأن المنسرح مستفعلن مفعولات مستفعلن ، وو المقتضب مفعولات مستفعلن مستفعلن ، وليس بينهما إلا تقدم مفعولات في المقتضب وتوسطه في المنسرح ، فكان المقتضب مقتطع من المنسرح ، إذ طرح من أوله مستفعلن ، ويحتمل أن يكون هذا تفسير القول الخليل ، وهو القول الأول ولا يوجد هذا البحر للعرب والمولدين إلا نادرا ، وزعم الأخفش أنه محدث لم يرو للعرب ، والمتبث هو الذي الخليل مقدم على النافي ، وقال الزجاج وأما المقتضب فقليل ، وروي أنه سمع على عهد رسول الله ﷺ: هل عليّ ويحكما \* إن لهوت من حرج

وأحسب الزحاف الذي فيه من عمل العروضيين لقلته. <sup>1509</sup>

واستقلوا وزنه لكثرة الأسباب فيه وما يشبهها من الأوتاد المفروقة ، فادخلوا الطي في أجزائه فطاب ذوقه وحسن استعماله.

## المتن

وما أقبلت إلا اتانا بعلمها \* مبشّرنا يا حبذا ما به أتى

## الشرح

**المفردات:** (وما أقبلت) مراده من الكلمتين الرمز ببعض حروفها ، فالواو ملغاة ، إذ لا يقع بها لبس إذ هذا البحر هو الثالث عشر ، وعدد الواو أقل من ذلك ، والميم رمز على البحر والألف رمز على أنّ له عروضاً واحدة ، والهمزة رمز على أنّ لها ضرباً واحداً هما مجزوءان مطويان. (أقبلت) أتت مقابلة ، قال **الجوهري**: "القابلة الليلة المقبلة ، وقد قبل وا قبل بمعنى ، وعام قابل أي مقبل ، وقبح الله منه ما قبل وما دبر ، وبعضهم لا يقول منه فعل" <sup>1510</sup>. (أتانت بعلمها) تقدماً وروي بوصلها بدل بعلمها ، وتقدم معناه أيضاً. (مبشّرنا) اسم فاعل من بشر أي أخبرني بما يسرني ، قال **الجوهري**: "بشّره بشراً وبشّوراً من البشرى ، وكذلك الإِبْشَارُ والتَّبْشِيرُ ثلاث لغات ، والاسم البشارة بكسر الباء وضمها ، وبشرته بمولود فأبشر إِبْشاراً ، سرّ وأبشر بخير بقطع الألف ، ومنه ﴿وابشروا بالجنة﴾ ، وبشرت بكذا بالكسر أبشر أي

- الصحاح 1/ 203 <sup>1508</sup>

- كتاب العروض 94 <sup>1509</sup>

- الصحاح 5/ 1795 <sup>1510</sup>

استبشر به ، وأتاني أمر بشرت به أي سررت به <sup>1511</sup>. (حبذا) بمعنى نعم لإنشاء المدح ، قال الجوهري: "قال ابن السكيت في قول ساعدة: هجرت غضوب وحب من يتجنب [و129] أراد حبب فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح ، ومنه حبذا زيد محب ، فعل ماضي لا يتصرف وأصله حبب على ما قال الفراء ، وذا فاعله جعلاً اسماً واحداً يرفع ما بعده ، وموضعه رفع بالابتداء وزيد خبره ، ولا يجوز كونه بدلاً من ذا لقولهم حبذا امرأة ، ولو كان بدلاً لقليل حبذه المرأة" <sup>1512</sup> ، قلت وهذا مذهب الكوفيين ، وقال في "التسهيل": أصل حب من حبذا حبب ، أي صار حبيباً فأدغم كغيره وألزم منع التصرف ، وإيلاء ذا فاعلاً في أفراد وتذكير وغيرهما ، وليس هذا التركيب مزيلاً فعلية حبب فيكون مع ذا مبتدأ خلاف للمبرد وابن السراج ، ومن وافقهما ولا اسمية ذا فيكون مع حب فاعلاً فاعله المخفوض خلافاً لقوم <sup>1513</sup> ، وتفصيل أحكامها في كتب النحو.

## التركيب

يقول ، بحر المقتضب له عروض واحدة وضرب واحد مجزؤان مطوَّيان ، وأقبلت من شاهدها وهو:

أقبلت فلاح لها \* عارضان كالبرد <sup>1514</sup>

تقطيعه: أقبلت فلاحها \* عارضان كالبردي

تفعيله: فاعلات مفتعلن \* فاعلات مفتعلن

ولا بد من خبن مفعولات أو طيه لها بين فائه و واواه من المراقبة في هذا الشطر ، ولمن تبتق الفاء وجب حذف الواو. وأتانا مبشرنا من شاهد الزحاف خبن مفعولات أول المصراع الأول وطيه أول الثاني ، وهو:

أتانا مبشرنا \* بالبيان والنذر <sup>1515</sup>

تقطيعه: أتانا مبشرنا \* بلبيان ونندري

تفعيله: مفاعيل وأصله مفعولات مخبون مفتعلن بالبيان فاعلات ، أصله مفعلات مطوي مفتعلن ، وما ذكرنا من تبوُّث المراقبة في مفعولات هنا هو مذهب الجمهور ، ومنهم من لم يثبتها وصححه بعضهم لكثرة محبيه مخبولا عند العرب ، أنشد منه الفراء: صرمتك جارية \* تركتك في تعب <sup>1516</sup>

فزحافه عند هؤلاء الخبن والطي ، لا على مراقبة ، وهو الخبل وأنشد غير واحد شاهد على الخبن: يقولون لا بعدا وهم يدفنونهم. وطي مستفعلن بعد مفعولات هنا لازم لبناء عروضه وضربه عليه ، فصار كالزحاف في غيره كالخبن في أولى البسيط والطي في ضرب السريع ، قال بعضهم لزمه هذا الزحاف فقط ، لأن السين لا تسقط قبلها تاء مفعولات ، فلو سقطت السين كثرت المتحركات ولم يتم فيه مستفعلن كما في المجثث ، أنه شعر قصد به الخفة فلزمه الزحاف. وهو

<sup>1511</sup> - المصدر نفسه 2 / 590.

<sup>1512</sup> 106 / المصدر نفسه ن1

<sup>1513</sup> - شرح التسهيل 2 / 355

<sup>1514</sup> - سبق تخريجه ص98

<sup>1515</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 100 ، والكافي في العروض والقوافي 84 ، وشرح القصيدة الخزرجية 202 ،

والجامع في العروض والقوافي 161 ، وكنوز الرامزة 113 ، والعروض للربيعي 58

<sup>1516</sup> - سبق تخريجه ص98

مقوّ لما قبله وروى بعضهم لعروض هذا الشطر ضرباً مجزوءاً مقطوعاً: إنّ المرء في أمل ما ينفك يرجوه ، وزاد أبو العتاهية لها ضرب آخر ونظم عليه: كم ثكلت من سكن \* صرت منه فردا

كم وجدت فقد أخ \* كم وجدت فقد<sup>1517</sup>

وروى بعضهم له عروضاً مجزوءة سالمة من الطي ، لها ضرب مثلها ، بيته: كم ترى المنيا \* مزقت قتيلاً.<sup>1518</sup>

والطي في هذا البحر أحسن من الخبن والخبل قبيح ، وأما معنى تركيب كلماته فإنه لما بشره زيد بأنّ عهد محبوبته لم يتغير ، كأن قال له صدقت ، وكذلك عادتي معها فإنها ما أقبلت علي بوصل إلا أأتانا بذلك الوصل مبشرنا ، الذي من عادته إدخال السرور علينا ، كزيد هذا وما أحب ما أأتانا به من هذه البشارة ، وأ/ نسخة بعلمها فهي (قلقة)<sup>1519</sup> ، إلا أن يريد بالعلم المعلوم وإضافة مبشر لتعظيم ما أضيف إليه ، والظاهر أن هذا القصر قصر قلب رداً على من يزعم أنها تقبل ولا يبشر بذلك الوصل أو العلم.

## الإعراب

ما نافية ، ولا إيجاب بعد النفي ، وبوصلها يحتمل أن يتعلق بمبشر ، ويحتمل أن يتعلق بأتانا ، وعلى التقديرين فالباء للتعدية ، أو لها وللمصاحبة إن تعلقت بأتانا ، وياء الداخلة على حبذا إما للتنبيه أو للدعاء ، والمنادى محذوف (وحبّ فعل ماض ، وذا فاعله كما تقدم ، وما مبتدأ خبره حبذا ، أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا)<sup>1520</sup> ، أي هو ما ، وما هو المخصوص بالمدح وهو موصول إسبي أو نكرة موصوفة ، وبه متعلق بأتى ، وجملة أتى به صلة أو صفة.



## المبحث

هذا هو الجبر الرابع عشر ، وهو سادس أبحر الدائرة الرابعة ، وثاؤه الأخيرة مثلثة مدغم فيها مثلها مفتوحة ، لأنه اسم مفعول من اجتث أي اقتطع ، قال الجوهري: "جثه قلعه ، واجتثه اقتلعه ، والمجتث والمجتثات حديدة يقلع بها

<sup>1517</sup> - لم أقف على هذين البيتين في ديوان أبي العتاهية ، دار بيروت 1986م

<sup>1518</sup> - لم أقف على قائله

<sup>1519</sup> - (س): قليلة

<sup>1520</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)

الفسيل<sup>1521</sup>، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر، المركب من مستفع لن فاعلاتن ومثلها، إلا أنه لم يسمع إلا مجزؤا مربعا، ومستفع لن فيه ذو الوجد المفروق فهو علم منقول من الصفة، وال فيه للمحها، وسمي مجتثا لأن هاجت من الشعر أي اقتطع منه، وقيل لأنه اجتث من طويل دائرته، يعني الخفيف، وذكر الخليل هذا البحر وقال الأخفش قوله: البطن منها خميص<sup>1522</sup>، لرجل من أهل مكة يؤخذ عنه الشعر، وزعموا أن من القديم:

جنّ هببن بليل \* يندبن سيدهن. وقيل هو للوليد ابن يزيد بن عبد الملك أنشد له المسعودي في "مروج الذهب": "إني سمعت بليل \* نحو الرصافة رنة  
خرجت أسحب ذيلي \* أنظر ما شأنهته  
إذا بنات هشام \* يندبن والدهن  
ندبن ويلا وعو لا \* والويل حلّ بهنه  
وقال الزجاج ليس في المجتث قصيدة للعرب إلا أنهم رروا جنّ هببن، البيت.

## المتن

نقا أم هلال من علقت ضمّارها \* أولئك كل منهم السيّد الرضا

## الشرح

## المفردات:

(نقا) قال الجوهري: "نقاوة الشيء خياره، وكذلك النقاية [و130] بالضم ونقيّ بالكسر ينقيّ نقاوة بالفتح، فهو نقي أي نظيف، والنقاء مهود النظافة والنقيّ مقصور الكتيب من الرمل، وتثنيته نقوان ونقيان والتنقية التنظيف<sup>1523</sup>، فكلّام الناظم يحتمل كتيب الرمل، والنقاء النظافة فقصره ضرورة، وقال ابن طريف في جامع النقاء مصدر نقي الشيء نقاوة ونقا ونقا ونقي، نظف وحسن، وأيضا النقي بالقصر ذهاب اللحم، نقي الرجل نقي ذهب لحمه. (أم) تقدم القول فيها، ومراد الناظم من الكلمتين الرمز بالنون للبحر وألقاب ملغاة، والألف الأولى رمز على أن له عروضاً واحدة والثانية على أن لها ضرباً واحداً وهما مجزؤان. (هلال) قال الجوهري: "الهلال أول ليلة وثانية وثالثة، ثم هو للقمر. وذكر الهلال معاني، ثم قال: وتهلل السحاب ببرقه تلالاً، وتهلل وجه الرجل من فرحه واستهل، وأهل واستهل الهلال على ما لم يسم فاعله، واستهل هو أيضاً بمعنى تبين، ولا يقال أهل وأهلنا عن ليلة كذا، ولا يقال أهللناه فهل كما يقال أدخلنا فدخل وهو قياسه<sup>1524</sup>. (علقت) تقدم. (ضمّار) قال الجوهري: "الضمّار ما لا يرجى من الدين والموعود، وكل ما لا تكون منه على ثقة، ومنه قوله: وأنضياءً أنحنّ إلى سعيد \* طرّوفاً ثم عجلنّ ابتكاراً

<sup>1521</sup> - الصحاح 1 / 277

<sup>1522</sup> - (س): البطن منها خميص والحضر رق الخلال. والبيت لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 101، والكافي 58،<sup>1522</sup> والجامع في العروض والقوافي 162، وشرح القصيدة الخزرجية للسبتي 203، وشرح عوض ابن الحجاب 148، والعروض للربيعي 59، كنوز الرامزة 114

<sup>1523</sup> - الصحاح 6 / 2514

<sup>1524</sup> - المصدر نفسه 5 / 1851



حَمَدَنْ مَرَاةً فَأَصَبَنَ مِنْهُ \* عَطَاءٌ لَمْ يَكُنْ عِدَّةً ضَمَارًا

وقال أيضا الضمر والضمر كعسر وعسر الهزال وخفة اللحم ، وضمر الفرس بفتح الميم وضمها يضر ضمورا وأضرته وضمته تضميرا فأضر هو ، واللؤلؤ المضطر الذي في وسطه بعض الانضمام ، والضمر الرجل الهضم البطن اللطيف الجسم ، وناق ضامر وضامة<sup>1525</sup> . (أولئك) إشارة إلى الجمع مطلقا ، مذكرا أو مؤنثا عاقلا أو غيره ، (السيد) أصله سيود ، وهو عند البصريين فيعل ، اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فأبدلت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، وقد يخفف ، قال الجوهري: "ساد قومه يسودهم سيادة ، وسوددا وسيدودة فهو سيد وسادة تقدية فعلو بالتحريك ، لأن سيدا فعيل كسري وسراة ولا نظير لهما يدل عليه جمعه على سائد بالهمز ، كافيل وأفيل وتبيع وتبايع ، وقال أهل البصرة هو فيعل وجمع على فعله كأنهم جمعوا أسايد كقائد وقادة ، وجمعه سيايد بالهمز غير مقيس ، لأن جمع فيعل فياعل"<sup>1526</sup> ، وذهب بعضهم إلى أنه فيعل بفتح العين ثم نقل إلى مكسورها ، وإنما قال ذلك لأن مكسور العين في المعتل قليل (الرضى) مقصور مصدر رضى ، وتقدم وهو هنا من الوصف بالمصدر أر الراضي بالمعالي والهمم العالية ، أو المرضي في أفعاله أو ذو الرضى أو يجعل نفس الرضى مبالغة (كرجل عدل)<sup>1527</sup> .

**التركيب:** يقول بحر المجتث له عروض واحدة وضرب واحد وهما مجزؤآن. وهلال من شاهدهما وهو :

البطن منها خميص \* والوجه مثل الهلال<sup>1528</sup>

تقطيعه: البطن من ها خميصن \* ولوجهم للهلالي

تفعيله: مستفع لن فاعلاتن ، ومثلها. وباقي ألفاظ البيت من شواهد الزحاف فعقلت من بيت الخبن:

ومذ عقلت بسلمى \* علمت أن ستموت<sup>1529</sup> . ويروى أن ستموت ، ويروى ولو عقلت وستموت .

وضمار من بيت الكف: ما كان عطاؤهن \* إلا عدة ضمارا<sup>1530</sup>

وأولئك من بيت الشكّل: أولئك خير قوم \* إذا ذكر الخيار<sup>1531</sup> . ومنه: أنت الذي ولدتك أسماء بنت الحباب

والسيد من بيت التشعيث: لِمَ لا يعي ما أقول \* ذا السيد المأمول<sup>1532</sup>

<sup>1525</sup> - المصدر نفسه 2 / 722

<sup>1526</sup> - المصدر نفسه 2 / 490

<sup>1527</sup> - ما بين قوسين زيادة في (س) غير مذكورة في (و) (ر)

<sup>1528</sup> - سبق تخريجه 194

<sup>1529</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 102 ، والكافي في العروض والقوافي 86 ، والجامع في العروض والقوافي 164 ،

شرح القصيدة الخزرجية 204 ، والعروض للربيعي 59 ، وشرح عروض ابن الحاجب 149 ، ومقصد الطالب 148

<sup>1530</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض 86 ، والجامع في العروض والقوافي 164 ، والعروض للربيعي 59 ، شرح القصيدة

الخزرجية للسبتي 204 ، شرح عروض ابن الحاجب 149 ، ومقصد الطالب 149 .

<sup>1531</sup> - البيت للقللوسي في كتابه زهرة الطرف وزهرة الطرف 64 ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 102 ، والكافي في العروض 86 ،

والجامع في العروض 164

وسوّغوا فيه خلط المشعث بالسالم كما في الخفيف ، وأنشد منه التبريزي:

على الديار القفار \* والنوى والأحجار

تطلّ عيناك تبكي \* بواكف مدرار

فليس بالليل تهدا \* شوقا ولا بالنهار<sup>1533</sup>

واختلف في التشعّيث فقليل لم يقع في المجتث إلا للمحدثين ، وقيل وقع لهم وللعرب ، قال النديم وأنشدني من أثق وزعم أنه قديم: على الديار -الأيّيات- ، والناظم ممن يراه ولذا أنشد له وهو لاقياس ، أن المجتث مقلوب الخفيف ، وقد شعث ، ولها لم يذكره الخليل في الكجث ، وذكره في الخفيف اختلف فيه ، ولعله إنما يذكره لأنه لم يحفظه إلا أنه ليس بقياس ، وحكى بعضهم استعمال المجتث مسدسا ، وأنشد:

يا من على الحب يلحى مستهما \* لا تلحني إن مثلي لن يلاما . وقال بعضهم هو من قول المحدثين ، وقد اتى ضرب مسبغ: أبو سعيد حصين \* مات طريد الجوران<sup>1534</sup>

وفيه طي الوجد المفروق فهو شذوذ في شذوذ ، وزاد لبعضهم عروضاً محذوفة لها ضربان ضرب مثلها ، وبيته:

دار عفاها القدم \* بين البلى والعدم

وضرب مجزوء محذوف مخبون ، ومنه: صاح الغراب فمه \* بالبين من سلمه

صاح الغراب بنا \* في ليلة شبّه

ما للغراب ولي \* دق إلا له فمه

فليت له يصح لي \* ولم يقل كلمه

وإذا ابتزت عروض المجتث وكُفّ مستفعلن وفاعلاتن كان مجزوء الدو بيت ، وكذلك العروض السابعة من الدوبيت هي مجزوء المجتث ، مع لزوم الكف لمستفعلن ، ومن الدوبيت من عروضه السابعة :

لو ساعد قبض شأني \* ما بحث لكم بشأن

أضمرت فباح دمعي \* بالحب وأعاني

هل أصبر عن حبيب \* قلبي يبيده عاني

إن لاح فبدرتم \* أو مال فغصن بان<sup>1535</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي<sup>87</sup> ، وشرح القصيدة الخزرجية 204 ، وكنوز الرامزة 115 ، وشرح<sup>1532</sup>

عروض ابن الحاجب 149.

- لم يعرف قائله ، وهو دون عزو في الكافي في العروض والقوافي<sup>87</sup>.<sup>1533</sup>

- لم أعرف قائله<sup>1534</sup>

- الدوبيت للقلولسي. انظر: القلولسي ، زهرة الطّرف وزهرة الطّرف<sup>64</sup>.<sup>1535</sup>

والدوييت شعر غير عربي، ذو أعاريض كثيرة وضروب [131] منتشرة، وزحاف هذا البحر؛ الخبن والكف والشكل، والخبن حسن والكف صالح، والشكل قبيح، وفيه المعاقبة بين نون مستفعل لن وألف فاعلاتن، وفيه الصّدر والعجز والطرفان، وبين نون فاعلاتن وسين مستفعل لن عند الخليل، ومنعه غيره كما تقدم في الخفيف، وقال بعضهم خبن مستفعل لن حسن وفاعلاتن صالح، ولا يكف أحدهما مع خبن الآخر للمعاقبة، ولا يجوز الطي لمكان الوند المفروق، وقد غلط من طواه، والخبن في مستفعل لن الأول في السريع كف في المجث في مستفعلن قبض المهمل في فاعلاتن ممتنع في المضارع للعلة خبن في المنسرح والمقتضب في مستفعلن، الطي فيه خبن في فاعلاتن، في المجث والمهمل والخفيف كف في فاعل اتن في المضارع، ومقلوبه طي في المنسرح والمقتضب الخبل فيه خبل المنسرح، وفي المقتضب ممتنع في المجث، والخفيف والمهمل للمعاقبة ممتنع في المضارع للعلة، الخبن في مستفعلن الثاني في السريع خبن في المنسرح والمقتضب كف في المجث، والخفيف والمهمل في فاعلاتن، قبض في المضارع والمهمل، الخبل فيه خبل في المنسرح والمقتضب ممتنع في الخيف والمجث والمهمل للمعاقبة ممتنع في المضارع والمهمل للمراقبة، الخبن في مفعولات فيه خبن في المنسرح والمقتضب كف في فاعلاتن في الخفيف والمجث والمهمل، قبض في المضارع ومهمليه الطي في مفعولات فيه طي في المنسرح والمقتضب، خبن في مستفعلن في الخفيف والمجث والمهمل، كف في المضارع ومقلوبه الخبل فيه خبل المقتضب والمنسرح ممتنع في الخفيف والمجث والمهمل للمعاقبة ممتنع في المضارع للمراقبة، وهذا من بعض أحكام تداخل الزحاف في هذه الدائرة فقس عليه.

وأما معنى تركيب كلماته فإن كان نقى من النظافة على لغة القصر، أو على أنه مقصور من الممدود للضرورة، فالمعنى أنه اشتبه عليه محبوبه لها به من النظافة والوضاءة والحسن بالهلال، فكأنه قال هذا المرئي فيمن هوين الضمار منهم، إن كان بمعنى الرجل الهضيم البطن من النور والحسن نضافة ذات جميلة أم هلال، وكأنه في الحال التي استفهم فيها هذا الاستفهام ذله الحب، حتى لم يفرق بين المحبوب والهلال، أو اشتدّ الشبه بينهما فعسر عليه التمييز بديا، ثم لما استفاق من ذله أو تبثت فحصل له التمييز أخبر أنّ من علق ضمائرهم كل منهم يقال فيه السيد الرضي، وإن أراد بنقى الرمل فهو على حذف مضاف، أي ظبية نقى أو غزالة، نقى من علقّت ضمائرهما أم هلال والمعنى على التولّه، أو على اشتباه التمييز بين الأمرين، ويحتمل أن يكون المعنى على التشبيه أي اشتبه غزال نقى أو شبيه هلال من علقّت، فيكون الكلام حقيقة في الاستفهام وفي قوله أولئك، وإنما اختار التشبيه بظباء الرمل والهلال، وردّد الأمر بينهما لما وصفهم به من أنهم ضمائر وهو جمع ضمير الهضيم البطن، وهذه الحالة تشبه الهلال، و غزالان الظباء، ليوافق قوله في الشاهد: البطن منها خميص \* ( والوجه مثل الهلال، والبطن الخميص) <sup>1536</sup> محمود بدليل هذا البيت، و بدليل قوله: أبت الروادف والتدي لقمصها \* مس البطون وإن تمسّ ظهورا <sup>1537</sup>

وفي هذا نظر، وهذا يرجح من ضمائرهم جمع ضمير، ويحتمل أن يريد بالضمائر ما لا يرجح من الدين الذي هو واجب الوصال بين المحبين، أو من وعدهم إياه بذلك، وقال بعضهم يحتمل أن يريد الغولان ونحوهنّ، وعبرّ عنهن بالنقى تجوزا أو حذف لفظهن مضاف إليه، والمعنى أغزال من هويت ذواتهم اللطيفة البطن، أو من تشبّث به من وصالهم أم هلال، ويحتمل أن يريد بالنقا الخيار أو النظيف الحسن الهيئة، وأم منقطعة تقدّمها الخبر ثم أضرب عنه انتقالا من الأدنى إلى الأعلى، فيقول مرجيا نفسه في التشبّث بوعدهم أو دافعا لومة لائم في محبتهم من علقّت ضمائرهم أي تشبّث بما لا يوثق به من ضمائرهم، خيار بل ه بدور أي كالبذور في علوّ القدر وكثرة الانتفاع، بترجي وعدهم بذلك، أو من علق قلبي بحبهم حسان (الزّي) <sup>1538</sup> بيض الوجوه بل هم كالبذور في حسن المظهر، وكمال بهجة الحسن، فلا لوم في محبتهم أولئك أي المتشبّث بضمائرهم أو المحبوب الضمر منهم كل منهم، أي كل واحد منهم السيد المفزوع إليه في

<sup>1536</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)

<sup>1537</sup> - البيت لعمر بن أبي ربيعة

<sup>1538</sup> - (س): الذي

وقوله أم منقطعة ، تقدمها الخبر لإخفاء بأنه لم يتقدمها خبر إلا بتكلف إضمار ، وتنكير نقا وهلال للتعظيم أو النوعية ، والموصول فيمن علقت إما للتعظيم أو للتوصل إلى ذكرالصلة ، وإضافة ضمائر لتعظيمه ، والإشارة بأولائك لتنزيلهم منزلة الحاضرين المحسوسين ، ليعاين ما هم عليه من الفضل أو التنبيه على أنهم مستحقون بما بعد اسم للإشارة ، وال في السيد والرضى للحقيقة على الأظهر ، ونقى أم هلال إن كان المعنى على التشبيه فهو من باب الاستعارة أو من مجاز الحذف ، وإلا فهو من تجاهل العارف المسمى [و132] بسوق المعلوم مساق المجهول ، نحو:

وقوله: فيا ظبية الوعساء بين جلال \* وبين النقا أنت أم أمُّ سالم<sup>1540</sup>

1541 بالله يا ظبيات القاع قلن لنا \* ليلاي منكن أم ليلي من البشر

## الإعراب

1539 - البيت للفارعة ، ترثي أخاها الوليد بن طريف الشاري ، الشاعرة كانت تجيد الشعر وتسلك سبيل الخنساء في مراثيها لأخيها صخر

1541 - البيت منسوب لأحد الأعراب ، في معاهد النصيص للعباسي

320

# المتقارب

هذا هو البحر الخامس عشر ، وهو بحر البحور التي انفردت به الدائرة الخامسة على المشهور ، وقيل ينفك منها شطر آخر يسمى المتدارك كما تقدم. والمتقارب اسم فاعل من تقارب ضدّ تباعد ، قال **الجوهري**: "قرب الشيء بالضم يَقْرُبُ قُرْبًا ، أي دنا والقرب ضد البعد واقترب الوعد أي تقارب وقاربته في البيع مقاربة ، وشيء مقارب بكسر الراء وسط بين الجيد والردّي ، ولا تقل مقارب وكذلك إذا كان رخيصة ، والتقارب ضد التباعد"<sup>1543</sup> ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من فعولن ثمان مرات ، فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وسمي متقاربا لتقارب أجزائه ، لكونها خماسية يشبه بعضها بعضا ، وقيل لتقارب أوتاده واستعماله في الأكثر تاما ، وقد جلء مجزوءا.

## المتن

سبوا لابن مَرّ نسوة ورووا \* لهية دمنة لا تبتئس فكذا قضى

أفاد فجاد ابنا خدّاش برفده \* وقلت سدادا فيه منك لنا حلا

## الشرح

**المفردات :** (سبوا) (قال **الجوهري**)<sup>1544</sup>: "السَّبِيُّ والاستِبَاءُ الأسر ، وقد سَبَيْتُ العدو سَبِيًّا وسِبَاءً أسرته ، واسْتَيْتُهُ مثله ، والمرأة تَسِي قلب الرجل ، وسبيت الخمر سِبَاءً لا غير إذا حملتها من بلد إلى بلد وهي سبية ، فإن اشتراها ليشربها فالهزم ، والسبية المرأة تسبي ، وسباه الله يسيه سبيا غربه وأبعده كلغنه"<sup>1545</sup> ، ومراد الناظم الأول من الكلمة الرمز بحروفها ، فالسين للبحر والباء رمز على أن له عروضين ، الأولى تامة ، الثانية مجزوءة محذوفة ، والواو رمز على أن له ستة أضرب ، أربعة للعروض الأولى ؛ الأول تام مثلها والثاني مقصور ، والثالث محذوف ، والرابع أبتَر ، واثنان للثانية الأول مثلها والثاني أبتَر. (مُرُّ) علم رجل ، قال **الجوهري**: "مُرُّ أبو تميم ، وهو مُرُّ بن أدِّ بن طابخة بن الياس بن

<sup>1543</sup> - الصحاح 1/ 198

<sup>1544</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>1545</sup> - الصحاح 6 / 2371

مضر<sup>1546</sup>، ويحتمل ان يكون عند الناظم مرخما، للضرورة من مرّة على لغة من لم ينوه، (و مرّة)<sup>1547</sup> أبو قبيلة من قريش، وأبو قبيلة من قيس عيلان. (نسوة) جمع امرأة واحده من غير لفظه، قال الجوهري: "نسوة بالضم والكسر، والنساء والنسوان جمع امرأة من غير لفظها، كما يقال خليفة ومخاض، وذلك وأولئك، وتصغير نسوة نسيّة، ويقال نسيات ويقال نسيّات وهو تصغير الجمع"<sup>1548</sup>. (رووا) سقوا وتقدم الكلام عليه عند قوله: هل لنا منه مرتوا<sup>1549</sup>، أو يحتمل أن يكون من الرواية، قال الجوهري: "رَوَيْتُ الْحَدِيثَ وَالشَّعْرَ رَوَايَةً، فَأَنَا رَاوٍ فِي الْمَاءِ وَالشَّعْرِ، مِنْ قَوْمِ رَوَاةٍ وَرَوَيْتَهُ الشَّعْرَ تَرَوِيَةً حَمَلْتَهُ عَلَى رَوَايَتِهِ وَأَرَوَيْتُهُ أَيْضًا"<sup>1550</sup>. (ميّة) قال الجوهري: "اسم امرأة ومي أيضا"<sup>1551</sup>. (دمنه) قال الجوهري: "الدِّمْنَةُ أَثَارُ النَّالِسَدَادِ بِالْفَتْحِ اسْتِقَامَةُ وَالصَّوَابُ، وَكَذَلِكَ السَّدَادُ وَمَا سَوَّدُوا، وَالْجَمْعُ الدِّمْنُ، تَقُولُ مِنْهُ دَمْنُ الْقَوْمِ الدَّارَ، وَدَمْنُ الشَّاءِ الْمَاءَ كَدَرَهُ هَذَا مِنَ الْبَعْرِ، لِأَنَّهُ يُقَالُ لَهُ دَمْنٌ، وَفُلَانٌ دِمْنٌ مَالٍ، كَمَا يُقَالُ إِزَاءُ مَالٍ، وَالْمَاءُ مَنْدَمُنْ سَقَطَتْ فِيهِ أَبْعَارُ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ، وَالدِّمْنَةُ الْحَقْدُ، وَالْجَمْعُ دِمْنٌ، وَدَمَنْتُ قُلُوبَهُمْ بِالْكَسْرِ وَدَمَنْتُ عَلَى فُلَانٍ ضَغَنْتُ"<sup>1552</sup>، وكلام الناظم محتمل المعنيين. (لا تبتئس) قال الجوهري: "أي لا تحزن ولا تشتك، والمبتئس الكاره والحزين، قال حسان: مَا يُقْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلَ غَيْرَ مُبْتَنِّسٍ \* مِنْهُ وَأَقْعُدُ كَرِيْمًا نَاعِمَ الْبَالِ"<sup>1553</sup> [و 133] وقيل معناه لا تجزع ولا تضجر. (قضى) أي حكم الله وقدر في الأزل، وتقدم الكلام على اللفظة عند قوله فصلت قضاها، وقوله فاقض على الولاء<sup>1554</sup>. (أفاد) أعطى واكتسب، قال الجوهري: "الفائدة ما استفدت من علم، أو مال، تقول منه: فادت له فائدة، أبو زيد: أفدت المال أعطيته غيري. وافدته استفدته، وفاد المال لفلان يفيد؛ ثبت له"<sup>1555</sup>. (جاد) سخا، قال الجوهري: "جاد الرجل بماله يجود جودا بالضم فهو جواد، وقوم جود كقذال وقذل، وإنما سكنت الواو لأنها حرف علة وأجواد وأجاود وجوداء، وكذلك امرأة جواد ونسوة جود كنوار ونور"<sup>1556</sup>، وتقدمت المادة عند قوله سطحك جائد<sup>1557</sup>. (خداش) علم رجل، قال الجوهري: "خداش اسم وهو خداش بن زهير"<sup>1558</sup>. (رغد) قال الجوهري: "الرغد بالكسر العطاء والصلة، والرغد بالفتح المصدر رفته رفدا أعطيته، أو أعنته والإرفاد الإعطاء والإعانة والمرافدة المعاونة والترافد التعاون والاسترفاد الاستعانة، والارتقاد الكسب والترفيد التسويد، رغد أي سود وعظم"<sup>1559</sup>. (سدادا) صوابا، قال الجوهري: "السَّدَادُ بِالْفَتْحِ اسْتِقَامَةُ وَالصَّوَابُ، وَكَذَلِكَ السَّدَدُ مَقْصُورٌ مِنْهُ، وَأَمْرُهُمْ يَجْرِي عَلَى السَّدَادِ، وَقَالَ سَدَادًا مِنَ الْقَوْلِ، وَالتَّسْدِيدُ التَّوْفِيقُ لِلْسَّدَادِ، وَهُوَ الصَّوَابُ وَالْقَصْدُ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَمُسَدَّدٌ بِعَمَلِ السَّدَادِ، وَالْقَصْدُ وَالْمُسَدَّدُ الْمُقَوِّمُ، وَسَدَدَ رَمَحَهُ خِلَافَ عَرَضِهِ، وَسَدَّ قَوْلَهُ يَسُدُّ بِالْكَسْرِ صَارَ سَدِيدًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقَوْلِ فَهُوَ مَسْدٌ يَصِيبُ

<sup>1546</sup> - المصدر نفسه 2 / 814

<sup>1547</sup> - سقطت من (س)

<sup>1548</sup> - الصحاح 6 / 2508

<sup>1549</sup> - ص 138

<sup>1550</sup> - الصحاح 6 / 2364

<sup>1551</sup> - المصدر نفسه 6 / 2499

<sup>1552</sup> - المصدر نفسه 5 / 2114

<sup>1553</sup> - المصدر نفسه 3 / 907

<sup>1554</sup> - الأول في ص 168، والثاني في ص 78

<sup>1555</sup> - الصحاح 2 / 521

<sup>1556</sup> - المصدر نفسه 2 / 461

<sup>1557</sup> - التحقيق ص 67

<sup>1558</sup> - الصحاح 3 / 1003

<sup>1559</sup> - المصدر نفسه 2 / 475

السداد، أي القصد<sup>1560</sup>. (حلى) جمع حلية ، قال الجوهري: "حلية السيف جمعه أحلى كحلية ولحى ، وربما ضم وحلية الرجل صفته وحليت الرجل وصفت حليته"<sup>1561</sup>.

## التركيب

يقول بحر المتقارب له عروضان وستة أضرب ، وابن مرّ من شاهد العروض الأولى ، وضربها الأول التّامين ، وهو: فأما تميمٌ تميمٌ بن مرّ \* فألفاهم القوم روى نياما<sup>1562</sup>

تقطيعه: فأما تميم تميم تميم نمرن \* فألفا هملقو مروبا نياما

تفعيله: كله فعولن.

ونسوة من شاهد ضربها الثاني المقصور وهو: ويأوي إلى نسوة بئسات \* وشعث مراضيع مثل السعال<sup>1563</sup>

تقطيعه: ويأوي إلانس وتنبأئساتن \* وشعثن مراضيعمئلس سعال

تفعيله: فعولن ، إلا الضرب فهو فعول.

وروا من شاهد ضربها الثالث المحذوف ، وهو:

وأبني من الشعر شعرا عويصا \* ينسي الرواة الذي قد رروا<sup>1564</sup>

تقطيعه: وأبني منشع رشعن عويصن \* ينسسر روتل لذيقد ررو

تفعيله: فعولن ، إلا الضرب فهو فَعْل. وميّة من شاهد ضربها الرابع الأبتَر ، وهو:

خليلي عوجا على رسم دارٍ \* خلت من سليمي ومن ميه<sup>1565</sup>

تقطيعه: خليلي يعوجا علا رس مدارن \* خلت من سليما ومن مي يه

تفعيله: فعولن ، إلا الضرب فهو فُل. ودمنة من شاهد العروض الثانية ، وضربها الأول المجزأين

المحذوفين ، وهو: أمن دمنة أفرت \* لسلمي بذات الغضى<sup>1566</sup>

تقطيعه: أمن دم نتن أقي فرت \* لسلميا بذاتل غضا

تفعيله: فعولن ، إلا العروض والضرب فهما فَعْل. ولا تبتئس من شاهد ضربها الثاني الأبتَر ، وهو:

<sup>1560</sup> - المصدر نفسه 2 / 485

<sup>1561</sup> - المصدر نفسه 6 / 2318

<sup>1562</sup> - البيت لبشر بن أبي خازم ، ديوانه 190

<sup>1563</sup> - البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، ديوان الهذليين 2 / 184 ، وخزانة الأدب 2 / 42

<sup>1564</sup> - سبق تخريجه ص 153

<sup>1565</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 105 ، والكافي في العروض والقوافي 91 ، و عروض الورقة 64 ، والجامع في

العروض 167 ، وشرح القصيدة الخزرجية 207 ، العروض للربيعي 62 ، وكنوز الرامزة 117 ، شرح عروض ابن الحاجب 152 ، ومقصد الطالب 153

<sup>1566</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 105 ، والكافي في العروض والقوافي 92 ، عروض الورقة 66 ، والجامع في

العروض والقوافي 167 ، وشرح القصيدة الخزرجية 207 ، العروض للربيعي 62 ، وكنوز الرامزة 117 ، وشرح عروض ابن الحاجب 153.

تعَفَّف ولا تبتئس \* فما يقض يأتىكا<sup>1567</sup>

تقطيعه: تعَفَّف ولا تب تئس \* فما يقضي أتي كا

تفعيله: فعولن فعولن فعل \* فعولن فعولن فل

وألفاظ البيت الثاني من شواهد الزحاف، فأفاد فجاد من بيت القبض:

أفاد فجاد وساد فزاد \* وقاد فداد وعاد فأفضل<sup>1568</sup>

وخداش من بيت الثلم: لولا خداش أخذت جمالا \* ت سعد ولم أعطه ما عليها<sup>1569</sup>

ويروى زيد بدل سعد ، ، وسداد من بيت الثرم ، وهو: قلت سدادا لمن جاءني \* فأحسننت قولاً وأحسننت رأيا<sup>1570</sup>

ولزم العوض في الضرب الثاني المقصور ، من حركة اللام وهي أقل من زنة متحرك لقول الأخفش " حرف متحرك أو زنته أو أقل من ذلك ، وإنما لم يعوّضوا في الضرب الثالث المحذوف مع أنه أحق به لأن الحذف في المتقارب زحف ، كما تقدم ، وفي الأبتّر لا يكون الواحد عوضاً عن أكثر منه لقلّة الضرب الثاني من العروض الثانية ، نفاه بعضهم وزعم الزجاج<sup>1571</sup> أن مثل قوله: تعَفَّف ولا تبتئس -البيت- قليل في أشعار العرب ، وأن العروض الثانية قليلة النظير في كلامهم ، قال ابن بري: وحكى غير واحد للعروض الثانية ضرباً أبتّر وبيته تعَفَّف -البيت- ، ومنه في مقبوضه: أبيع له رزقه وليس بمختال<sup>1572</sup>

ومنه وهو غير معتمد على مذهب الأخفش: ألا أيها الرّبع أين أهلك أين هم.

ويجوز في المتقارب خلط العروض التامة بالمحذوفة والمقصورة ، والمحذوفة بالبتراء لتصرف العرب فيه ، ولتوافق أجزائه فيه ، ولتوافق أجزائه وتقاربها ، وأنشدوا لعبيد بن الأبرص:

هي الخمر تكنى الطلا \* كما هو الذئب يكنى أبا جعده<sup>1573</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 106 ، والكافي في العروض والقوافي 92 ، والجامع في العروض والقوافي 167 ،<sup>1567</sup>

وشرح القصيدة الخزرجية للسبتي 207 ، العروض للربيعي 63 ، كنوز الرامزة 117 ، وشرح عروض ابن الحاجب 153 ، ومقصد الطالب 155.

- امرئ القيس ، ديوانه 151 ، وهو بيت مفرد<sup>1568</sup>

- البيت لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 93 ، والجامع في العروض والقوافي 167 ، وشرح القصيدة<sup>1569</sup>

الخزرجية 207 ، العروض للربيعي 63 ، وكنوز الرامزة 118

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 107 ، والكافي في العروض والقوافي 94 ، وعروض الورقة 65 ، والجامع في<sup>1570</sup>

العروض والقوافي 169 ، وشرح القصيدة الخزرجية للسبتي 208 ، والعروض للربيعي 63 ، وكنوز الرامزة 118 ، وشرح عروض ابن الحاجب 155 ،

ومقصد الطالب 157.

- كتاب العروض 98<sup>1571</sup>

- لم أقف على قائله<sup>1572</sup>

- البيت لعبيد بن الأبرص قاله للمنذر بن ماء السماء حين أراد قتله ، ضربه مثلاً ، أي تظهر لي الإكرام وأنت تريد قتلي ، كما أنّ الذئب<sup>1573</sup>

وإن كانت كنيته حسنة فإن عمله ليس بحسن ، وكذلك الخمر وإن سمّيت طلاء وحسن اسمها فإن عملها قبيح. ديوانه 49 ، والبيت في

معجم الصحاح (طلا) 6 / 2414



(وهو من المتقارب فأصلحه الخليل: هي الخمر يكونونها الطلاء \* كما الذئب يكنى أبا جعدة)<sup>1574</sup>، وأصلحه غيره: هي الخمر تكنى الطلاء كما \* هو الذئب يكنى أبا جعدة.

وقال شيخنا أبو بكر يحتمل أن يكون أسقط من البيت جزءا واحدا فصار سباعيا ، كما أسقط [134] من السداسي جزءا فصار خماسيا ، نحو: لمن الصبي بجانب الصحراء \* ملقى غير ذي مهد<sup>1575</sup> فعلى هذا يكون من الضرب الأبتري ، قال ويحتمل أول خرم نصفه الثاني ، نحو: شقت ما فيهما من آخر ، وقطع همزة الوصل من الذئب.

فعلل هذا البحر: القصر والحذف ، والبتر ، والجزء. وزحافه: القبض ، والثلثم ، والنرم ، فالقبض فيه حسن ، إلا أنه يمتنه في الجزء الذي قبل جزء الضرب المحذوف ، وهو هنا اعتماد هذا على رأي الخليل ، وأجاز الأخفش والزجاج قبضه ، والثلثم والثرم قبيحان ، وقال بعضهم حسن القبض لاعتماده على وتد قبله ووتد بعده ، ما لم يكن قبل جزء العروض ، أو مقصور وهو محذوف أو أبتري أو مقصور ، وهو في المقصور أخف لقوله:

على رسم دار قفار وقفت \* ومن ذكر عهد الحبيب بكيت<sup>1576</sup>

ولم يذكر الخليل في المقصور اعتمادا ، وكتب على الجزء المقبوض قبله مقبوض حسن ، والأولى التزام الاعتماد فيه. وقوله أفاد فجاد -البيت- ، فيه من البديع الموازنة بين جملة ، ومثله بيت من المتقارب من عروضه وضربه المقصورين ، قال ناظمه الإمام زين الدين المغربي، أنه يشتمل على أربعين ألف بيت من الشعر ، وثلاث مائة وعشرين بيتا ، نبّه عليها ولخص حساب عددها ، وهو : لقلبي حبيب مليح ظريف \* بديع جميل رشيق لطيف

فهو ثمانية أجزاء في ثمان كلمات ، ويمكن أن تكون كل كلمة في مكان غيرها من الكلمات ، فتكون كل في ثمانية مواضع من البيت ، والكلمتان الأوليان يتصور فيهما صورتان بالتقديم والتأخير ، ثم يحدث من الثالثة مع الأولين ستة أشكال ، بأن تكون قبلهما وبعدهما ثم تقلبهما وتضعهما قبلهما وبعدها ، ثم تضعهما بينهما على التقديم والتأخير ، فكون ستة لأننا ضربنا الأوليين في مخرج الثالث ؛ اثنين في ثلاثة ، ثم تورّد الرابع على الستة وكل منها ثلاثة ، فيحصل من كل صورة أربعة ، وهكذا.

وأما معنى تركيب كلماته فيحتمل أن يكون الضمير الفاعل بسبوا ، عائد على أولئك في البيت المتقدم ، فهو يقول اسم أولئك السادة لابن مرسوة ، وكان لمية من هؤلاء النسوة حقد في قلبها عليهم ، قبل أن يسبوهن لكونهم أعداءهم وبعد السبي أكدوا ذلك الجحد وكثر عندها حتى رويت منه ، كما يروى من الماء ، فيا بن مر لا تجزع ولا تحزن على ما أصابك من سبي نساءك فكذا قضى الله وقدر في أزلّه لأن كل شيء بقضاء ، وقدر ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ، لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾<sup>1577</sup> ، ويحتمل أن يكون رويوا لمية دمنه أن مية بكت من أجل سبي النسوة ، حتى روت دمنتها بدموعها ، وأسند الرّوي إلى السّائين لكون سبيهم سببا في الدموع التي كان بها الرّوي ، من الإسناد المجازي ويحتمل أن يرتفع دمنة بالابتداء ولمية خبره والجملة محكية برووا من رواية الحديث ، والمهني سبوا نسوة وقالوا لمية من أولئك النسوة دمنة قفر (بعد السبي)<sup>1578</sup> ويحتمل

- ما بين قوسين سقط من (ر) ثم استدركه الناسخ على الحاشية<sup>1574</sup>

- سبق تخريجه<sup>1575</sup> 244

- البيت لابن عبد ربّه ، في قصيدة "فؤادي رميت وعقلي سبيت"<sup>1576</sup>

- الحديد: 22-23<sup>1577</sup>

- ما بين قوسين سقط من (س)<sup>1578</sup>

أن يكون المعنى نقصوا ابن مَرَّ فسبوا له النسوة ، وذكروه عهود محبوبته مَيَّة ، فرووا لها دمنة مروا بها خالية ، فتحزن لأجل الأمرين فقال له من يشفق عليه لا تبتئس إلى آخره ، وقوله أفاد البيت يحتمل أن يكون الذي سلى ابن مَرَّ بنا خدش برفد ابن مَرَّ أي بإعانتة التي أعاناه بها من التصير والتسلية ، فأخبر مخبر عنهما مثنيا عليهما بذلك ، فقال أفاد أبنا خدش بن مَرَّ فجاد عليه بإعانتة الصادرة منهما له ، وهي تحريضه على الصبر ، فإنها فائدة جلية نافعة بنفسها بقولهما له لا تبتئس ، فانتفع بذلك ﴿وَذَكَّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>1579</sup> ، أو تشبيهل لهذه المنفعة الحاصلة له بالموعظة بالإرداف بالمال ، ثم يقول ذلك المخبر عنهما المثنى عليهما بذلك مخاطبا لابن مَرَّ ، وقلت أنا يا ابن مَرَّ فيما مدحت به الرجلين قولاً صواباً مستقيماً كما قالاه (هما لك)<sup>1580</sup> وفي قولي وقولهما أي بسبب مقالة جميعنا استحقاق جلي أو ماء وحسنة صادرة منك لنا جزاء لمقالتنا فيك ، أما هما فلنصحك وأما أنا فللثناء عليهما بذلك ، ومنفعة ذلك كله عائدة عليك ، وقال بعضهم دمنة من الضعف ، فخصوا مَيَّة من المسبيات بهزید ألم ونكال ، وهما آثار الحقد تنشأ عنه غالباً ، وتجرعت غصص ذلك فكانت كمن يروي ولما كان هذا عظيمها حمل ابن مَرَّ على الصبر وتسليم الأمر لله الذي قدره في سابق علمه ، ويحتمل أن يكون روي من رواية الشعر والحديث ، نقلهما وحفظهما ، والدمنة من الآثار و الرسوم ، ولام لمية للتبليغ أي لمحَبَّ حَيَّة ، والمعنى ذكر لمحَبَّ مَيَّة آثارها ومسالكها ، ولا تبتئس تسلية للمحب ، أي لا تكن على حالة البؤس بعدها لذهابها الذي لا مطمع فيه لأن الله قضاه .

ما ذكره في معنى البيت الأول ، وأما الثاني فلم يسبك له معنى ولم يزد على ذكر لغته وإعرابه ، غير أنه قال في بعضه أي في ذلك السداد حلا كائنة لنا منك ، وهو تقدير إعراب وتأمل تخريج ما يتحصل من معنى البيت الأول عنده وتنكير نسوة [135] ودمنه وسداد وحلى للتعظيم ، ويحتمل سدادا النوعية ، ورويوا في بعض تفاسيره من للكناية ، وألفاظ البيتين من مراعاة النظير ، وفي هذين البيتين وجميع الآيات التي تقدمت في الكلام على تفصيل البحور من قوله ؛ أجزى غرورا ، إلى هنا اللقب المسمى بالتلميح وهو أن يشير الكاتب أو الشاعر في كتبه أو شعره إلى قصة أو شعر كما فعل الناظم ، فإنه يشير بكلمات في شعره إلى أبيات الشواهد ، من ذلك قوله :

لعمرو مع الرّمضاء والنار تلظى \* أرق وأصفى منك في ساعة الكرب

أشار إلى البيت المشهور : المستجير بعمره عند كربته \* كالمستجير من الرمضاء بالنار

## الإعراب

يحتمل أن يكون فاعل سبوا وروي ضمير أولئك في البيت المتقدم ، ويحتمل أن يكون ضمير السابين من حيث الجملة ، واللام في لابن مَرَّ للملك ، إن كان حالا من نسوة من نعت النكرة المتقدم عليها ، أو لشبه الملك ، وإن تعلق بسبوا فهو للتعدية أو للانتهاز ، ولام لمية إن كان من نعت النكرة المتقدم أو متعلقا برووا مثلها (في ابن مَرَّ)<sup>1581</sup> سواء ، ولا تبتئس جملة إنشائية مستأنفة ، فلذا فصلها مما قبلها لكونها خبرية ، وفاعل قضى ضمير اسم الجلالة ، وكاف كذا اسمية نائبة عن مصدر قضى ، أو حرفية وعاملها على الوجهين قضى ، وجملة أفاد مستأنفة فلذا قطعت أيضا ، وأفاد وجاد يتنازعان في ابني أخدش ، وبرفده فعلى مختار البصريين يرتفع ابن بجاد ويتعلق به برفده ، ويجب أن يضر الفاعل في أفاد ويحذف به المتعلق به ، وهو ضمير رفد لكونه فضلة ليس أصلها المبتدأ والخبر ، ثم أنه قصر أفاد لضرورة الحكاية وإلا فالياس أفاد أو نحوه في الاقتصار على حركة الضمير "فلو أنّ الأطباء كان حولي" . وعلى مذهب الكوفيين يرفع ابنا بأفاد ، ويتعلق

<sup>1579</sup> - الذاريات 55:

<sup>1580</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>1581</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

به برفد ونضمر المرفوع والمجرور مع الثاني ، إلا أنهما حذفاً لضرورة الشعر في المجرور ، ولذلك أو لالتقاء الساكنين في المرفوع وسداد منصوب بقلت ، إما لأنه في حمل المصدر لنيابته عنه ، والمصدر يعمل فيه فعل القول ، وإما لأنه مفرد في معنى الجملة ، لأنه يؤدّي معناها ، فينصبه القول كما يتعدى إلى الجملة على رأي من أجاز ذلك فيه ، ومنك ولنا صفات لسداد وحلى مرفوع بأحدهما ، ويعمل باقيها في ضميره ويجوز أن يكون منك ولنا حالين من حلّى من نعت النكرة المتقدم عليها ، ويجوز أن يكون حلّى مبتدأ خبره فيه ، ومنك لنا إما خبران آخران ، وحالان من الضمير في الخبر المجرور ، وهو العامل فيهما ، وجملة حلّى صفة لسداد ، وقال بعضهم أن تحمل أفاد ضمير ابن مرّ مستترا ، وتعدى لاثنتين تنازع فيهما مع جاد ، رفه بجاد أولهما ووصل للثاني بالباء ، وهما ابنا ورفد وأضمر في الأول المهمل ، أي أفادهما وإن تعدى لواحد وهو رفد تنازعا فيه ، وأعمل فيه جاد ، وإن لم يتحمل ضمير فاعل تنازعا في ابنا أيضا ، والصواب رفعه بأفاد ، ويرفع بجاد ضميرهما البارز ، وحذف لفظا لالتقاء الساكنين وهو ثابت خطأ ، ويجوز العكس عند الكسائي ، والضمير المخفوض برفد لخداش أو لابن مر والمخفوض بفي يعود على رفد ، أو خداش أو ابن مرّ أو سداد ، ويتعلق بقلت إلا إن أعدته على سدادن فيتعلق بالاستقرار أي في ذلك السداد حلى كائنة لنا منك ، والجملة صفة سداد ، وإن علقته بقلت فهي ابتدائية لا تعلق لها لما قبلها .

وهنا انتهى القول في الدائرة الخامسة على رأي الخليل والجمهور والناظم ، وبتمامه نجز القول في الدوائر كلها وأبهرها ، والحمد لله كما هو اهله .

واستدرك الجوهري وكثير من المحدثين في تفكيك هذه الدائرة بحرا آخر سموه **المتدارك** وهو مقلوب المتقارب كما تقدم ، فيكون مبني من فاعلن ثمان مرات ، وسمي أيضا المترادف والغريب وركض الخيل ومشى البريد ، والمتداني ، والمخترع ، وقطر الميزاب ، ووالعقال ، والخب ، وهو أشهر أسمائه ، والمخلوع ، والشقيق ، والمحدث فالمتدارك ، إمّا بكسر الراء اسم فاعل لكونه تدارك هو بالمقارب ، أي تلاحق به . وإمّا بفتحها اسم مفعول لأنه تدورك على الخليل ، والمترادف لترادف أوتاده بعضها على بعض ، والغريب لغرابته ، وركض الخيل لقصر أجزائه وتقطع أبياته في الذوق والسمع كركض الخيل ، ومشى البريد لذلك أيضا ، والمتداني لتداني بعض أوتاده من بعض ، كأحد القولين في المقارب ، ولأنه مرادفه ، والمخترع لاختراعه بعد استقرار البحور ، أو ابتدائه من دائرة المقارب ، وقطر الميزاب لكون أجزائه على تسبة واحدة ، فهو في الصوت كصوت قطر الميزاب ، وقيل لما قيل في ركض الخيل ، والعقال بكسر العين منقول من عقال البعير لأن النطق بأجزائه يشبه وثبات البعير المعقول ، وبضمّها داء يصيب الدواب في أرجلها فهي ترفعها وتضعها على نسبة واحدة كأجزاء هذا البحر . الخب لسرعة النطق بأجزائه لكونها خماسية ، كسرعة مشي الخب . والمخلوع لكون الخليل لم يعده من البحور أو العرب ، مع ظهور فكّه من دائرته ظهورا بيّنا ، فكأنه باستحقاق عدّه من البحور كان منها ثم خلع [136] ، والشقيق لأنه شقيق المقارب . المحدث لكون الخليل والأقدمين لم يذكره ، وإنما ذكره المحدثون ، أو لكون العرب لم تقل عليه ، وإنما قال عليه المولدون فهذه ثلاثة عشرة اسما ، وكثرة أسماء الشيء تدل على مزيد الاعتناء بشأنه ، بحسب الاستقراء ، فلو أثبتته كثير من أهل هذا الفن ، وتقننوا فيه وفرعوا من وتصرفوا فيه تصرفات كثيرة ، وظاهر كلام بعضهم ، أن بعض الأسماء المتقدم ة ليست له من حيث كونه بحرا بل بحسب حالة تعرض له من التغيير ، وإنما أهمله الخليل لقلته عند العرب ودخول الاعلال في الأوتاد حشوا في النادر ، الذي أتى منه والمضارع والمقتضب ، وإن ندر لكونهما أتيا على القياس في كل ما أتى منهما ، وقال الزجاج : "امتنع لأنه لو جاء على فاعلن لجاز حذف كل ساكن فيه "يعني في السبب فلا يبقى فيه سبب إلا أعلّ ، ويصير على فعلن ، وهذا

احتجاج ضعيف ، وهو مثنى مبني من فاعلن ، مستعمل على أصله وله ثلاث أعاريض ، وأربعة أضرب ، فعروضه الأولى تامة سالمة من الخبن لها ضرب مثلها ، وبيته: لم يدع من مضى للذي قد غبر \* فضل علم سوى أخذه بالأثر<sup>1582</sup>

وزعم ابن رشيق أنه قديم<sup>1583</sup>، ومنه: يا بني عامر قد تجمعت \* ثم لم تدفعوا الضيم إذ جئتم<sup>1584</sup>

ويروى ثم لم تبعثوا ، ومنه: جاءنا عامر سالما \* صالحا بعدما كان من عامر<sup>1585</sup>

العروض الثانية مخبونة لها ضرب مثلها ، وبيته أنشده الخولاني للعرب:

(وكرة طرحت لصوالجة \* فتلقفها رجل رجل<sup>1586</sup>)<sup>1587</sup>

ومنه للعرب أيضا: زمت إبل للبين ضحى \* في غور تهامة قد سلخوا<sup>1588</sup>

العروض الثالثة مجزوءة مخبونة ، لها ضربان ضرب مثلها ، وبيته:

أنسيت زيارتها \* ومدامعه تكف<sup>1589</sup>

الضرب الثاني مقطوع: لك نحمد يا صمد أبدا \* ولك الشكر ، وهذا ما نسب للعرب من هذه العروض ، وأما ما اعترى أجزائه التشعيث ، فروي منه لعلّي رض ي الله عنه: إن الدنيا قد غرتنا \* واستغوتنا واستهوتنا

لسنا ندري ما قدمنا \* فيها ألا لو قد متنا

ومنه: ما لي ما إلا درهم \* أو برذوني ذاك الأدهم<sup>1590</sup>

والتشعيث في هذه الأبيات غير مقيس ، إلا أنه أقيس من ادّعاء القطع والإضمار ، ولم يستعمله معتبر المحدثين إلا فعل ساكن العين ، فعل مكسورها أو ساكنها مرتين ، ثم مكسورها مرتين ، ولا يأتي ساكنها في عروض وال ضرب زحافا ، وإنما دخل التشعيث كل أجزائه ، وسبيله أن لا يدخل إلا في عروض أو ضرب لأنّ الحذف زحف في مقلوبه لقلة الزحاف وهو علة ، وهو موجودة هنا ، بل هذا أقل زحافا من المتقارب ، لأنه يدخله التلم والثرم ، وهما زحاف على رأي ، ووهذا لا يدخله إلا الخبن ، فالتشعيث فيه أقرب لأنه زحاف على رأي ، ولما كان الحذف علة لم ينقل عن العروض والتشعيث زحاف ، فأدخل كل البيت ولم يسلم فاعلن في هذه العروض إلا قليلا ، أنشد الجوهري:

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العمدة 2/ 304 ، و عروض الورقة 68 ، وكتاب البسط الشافي في علمي العروض والقوافي 99 ،<sup>1582</sup>

- العمدة 2/ 304<sup>1583</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: شرح عروض ابن الحاجب 158 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 159<sup>1584</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: البسط الشافي في علمي العروض والقوافي 99 ، والمختصر الشافي على متن الكافي 28 ، و كنوز<sup>1585</sup>

الرامزة 119

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: البسط الشافي في علمي العروض والقوافي 100 ، والمختصر الشافي على متن الكافي 28 ، كنوز<sup>1586</sup>

الرامزة 119.

- ما بين قوسين سقط من (ر) ثم استدركه الناسخ في الحاشية<sup>1587</sup>

- البيت منسوب للحصري ، في البسط الشافي في علمي العروض والقوافي 100 ، في قصيدة مطلعها:<sup>1588</sup>

أقيام الساعة موعده \* ياليل الصبّ مني غده

أسف للبين يردده \* رقد السّمار فارقه

- لم أقف على قائله في المصادر التي بين يدي<sup>1589</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: عروض الورقة 69 ، وشرح عروض ابن الحاجب 158 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن<sup>1590</sup>

الحاجب 161 ، وكتاب البسط الشافي في علمي العروض والقوافي 100

من مال إلى الدنيا صبا \* قد امعن في الدنيا طلبا

خذ ما يبقى كي لا تشقى \* وابغ الحق ودع اللعبا

وأتى فعلم بسكون العين في العروض زحفا ، واستثقل ولم يقع لعروضي معتبر ، ومنه قول الحصري:

يا ليل الصب متى غده \* أقيام الساعة موعدة

رقد السمار فارقده اسف \* للبين يردده <sup>1591</sup>

ومنه قول أبي بكر بن محيى:

أبناء الدين لقد سعدت \* عين برؤايك تكتحل

أعطيت سداد الرأي فلا \* وهن يعروك ولا خلل

نفذك بما لك من أمل \* فالنصر بشأنك مبتهل

ومدا الأيام ولا حرج \* فالدهر لأمرك ممثّل

ومنه: يا ربع تعاهد القدم \* زمنا فخلت منه الرسم

وبقيت بلا وقع موحشة \* تبكي لتوحشك الريم <sup>1592</sup>

وزحاف هذا البحر الخبئوهو مستخف حسن ، والتشعيث وهو ثقیل إن توالى في جزأين ، وهو في العروض قبيح جدا ، إنما هو من الإقعاد ، والخبئ في الخبب قبض في المتقارب ، وهما حسنان ، وحكوا للمجزوءة ضربا مرفلا ، وهو:

دار سعدى ببحر عمان \* قد كساه البلى الملوان <sup>1593</sup>

ويروى بحشر بدل ببحر ، وضربا مذالا وهو:

هذه دراهم أفقرت \* أم زبور محته الدهور <sup>1594</sup>

ويروى ودمنة بدل دارهم ، هذا بعض الكلام في بحر المتدارك

## تتميم

قال الخليل وغيره ، للعرب نوعان من الشعر ، أحدهما المخمس وهو ما اختلطت قوافيه واختلفت حيزا حيزا. الثاني المسمط ، ما كان انصافا على قواف تجمعها قافية واحدة ، ثم يعاد لمثل ذلك حتى تنقضي القصيدة ، قاله الخليل

<sup>1591</sup> - البيت سبق تخريجه ص 204

<sup>1592</sup> - لم أعر عليه

<sup>1593</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض الورقة 69 ، وشرح عروض ابن الحاجب 158 ، ومقصد الطالب 160 ، وكنوز الرامزة 119 ، والبسط الشافى

في علمي العروض والقوافي 99

<sup>1594</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: عروض الورقة 69 ، وشرح عروض ابن الحاجب 158 ، ومقصد الطالب 160 ، وكنوز الرامزة 119 ،

والبسط الشافى في علمي العروض والقوافي 99

، وقال ابن رشيق: "المخمّس أن يؤتى بخمسة أقسام على قافية واحدة ، ثم بخمسة أخرى على قافية أخرى ، إلى تمام القصيدة ، هذا أصله"<sup>1595</sup> ، وقد يستعمل على أقل من خمسة أو أكثر ، أنشد الزجاج:

سقى طلالا بجزوى هريم الودق أحوى [و137]

عهدنا فيه أروى \* زمانا ثم أقوى

وأروى لا كنود \* ولا فيها صدود

لها طرف صيود \* ومبتسم برود

لين شطر المزار \* بها وناء ديار

فقلبي مستطار وليس له قرار<sup>1596</sup>

وهذا الوزن يحتمل أن يكون من مربع الوافر المقطوف ، أو من المضارع المقبوض المكفوف ، وكلاهما شاذ. والمسمّط أن يؤتى بيت مصرّع ثم بأربعة أقسام على قافية واحدة غير قافية البيت الأول ، ثم يعيد قسما واحدا من مثل ما ابتداء به وزنا وقافية ، شبه بالسمط الذي ينظم جواهره في أخياط ، ثم ترد الأخياط إلى حبة واحدة ، ثم تفرق وينظم كل خيط على انفراده ، ثم يجمع أيضا نحو:

توهمت من هند معالم أطلال \* عفاهنّ طول الدهر في الزمن الخالي

مرايع من هند خلت ومصايف \* يصيح بمغناها صدّ وعواصف

وغيرها هوج الرياح العواصف \* وكل مسف ثم آخر رادف

بأسحّم من نوء السماكين هطّال<sup>1597</sup>

وهذا هو الذي جرى عليه اليوم اسم المخمس غلطا ، قال ابن الرشيق: "وربما كان التسميط بأقل م أربعة ، نحو: خيال حاج لي شجنا \* فبت مكابدا حزنا

عميد القلب مرتهنا \* بذكر اللهو والطرب

سبتني ظبية عطل \* كأن رضاها عسل

ينوء بخصرها كفل \* ثقیل روادف الحقب"<sup>1598</sup>

ومن الشعر نوع ثالث ، يسمى القادوسي<sup>1599</sup> ، لم يذكره الخليل وذكره غيره ، وشبه بقواديس الساقية ، لارتفاع بعض قوافيه في جهة وانخفاضها في جهة ، نحو:

<sup>1595</sup> - العمدة 1/ 180

<sup>1596</sup> - القصيدة منسوبة للزجاج في العمدة 1/ 181

<sup>1597</sup> - البيت لامرؤ القيس ، ديوانه 153

<sup>1598</sup> - العمدة 1/ 179

<sup>1599</sup> - ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر 3/ 378

كم للدمى الأكارب \* الحسن من منازل

بمهجتي للوجد من \* تذكراها منازل

معاهد غيرها \* سواكب الهواطل

لما نأى ساكنها \* فأدمعي هواطل<sup>1600</sup>

وقد اخترع المحدثون نوعا من الشعر يسمى الدوييت ، وأكثروا منه لعذوبته ، حتى أخلوا فيه بالوزن ، ووضع له ابن المرحل السبتي ميزانا<sup>1601</sup> يرجع إليه عند الاختبار ، ويعمل عليه حالتي الضرورة والاختيار ، ذكر انه مثنى مبني من فعلن ساكن العين متفاعلن فعولن فعلن بتحريك العين ، على هذا الترتيب ومثلها ، وجعل له خمس أعاريض وسبعة أضرب ؛ فعروضه الأولى وهي التامة الثقيلة ، سماها تامة لسلامتها من الجزء ، وثقيلة لحركة العين ، ولها ضربان مثلها ، وبيتته: قالوا ومقالهم يثير الشجنا \* والقلب يذوب عن سقام ضنا

ومذال وبيتته: عودوا وتعطفوا على قلب كئيب \* لو جئت فيه لبان فيه ضربان<sup>1602</sup>

الثانية فعلن وسماها تامة خفيفة لعدم الجزء ، وسكون العين وله ضربان مثلها وبيتته:

ما أشوقني إلى نسيم الرند \* يشفي كبدي إذا أتى من نجد<sup>1603</sup>

ومذال وبيتته: حالي بوصال سيدي نعم الحال \* جيدي فحلي بوصاله جيد حال<sup>1604</sup>

فهذه أبيات مصرعة محتملة أن تكون أبياتا أو أقطارا ، وكثيرا ما يستعملون هاتين العروضين أقطارا مربعة ، كقوله في الثقيلة:

إن كان عهود وصلكم قد درست \* فالروح إلى سواكم ما أنست

أغصان هواكم بقلي غرست \* منوا بهواكم وإلا ييست<sup>1605</sup>

وفي الحقيقة:

لا أسمع عدلكم فخلوا عدلي \* ما أعذب في الغرام طعم القتل

إن طل دمي فكم قتيل مثلي \* قد ضرج باللاحظ لا بالنيل<sup>1606</sup>

العروض الثالثة فعولن ، وهي المجزوءة لها ضرب مثلها وبيتته:

فيها رشا إذا تشنى من \* قامته الغصون تخجل<sup>1607</sup>

<sup>1600</sup> - الأبيات منسوبة لطلحة بن عبيد الله العوفي ، في العمدة 178 / 1

<sup>1601</sup> - ينظر: القلوسى ، زهرة الطرف وزهرة الطرف في بسط الجمل من العروض المهملة ص 27

<sup>1602</sup> - لم أعثر عليه

<sup>1603</sup> - لم أعثر عليه

<sup>1604</sup> - لم أعثر عليه

<sup>1605</sup> - www.islamport.com - لم أعثر عليه وهو بلا نسبة في الموسوعة الشاملة

<sup>1606</sup> - www.islamport.com - لم أعثر عليه وهو بلا نسبة في الموسوعة الشاملة

العروض الرابعة فَعَلْ ، ساكنة اللام وهي المجزوءة المحذوفة ، لها ضرب مثلها وبيته:

لله معاهد الحمى \* ما أحسنها مع الدمى<sup>1608</sup>

العروض الخامسة متفاعِلن ، وهي المشطورة لها ضرب مثلها ، وبيته:

أهلا بخيالكم \* من لي بوصالكم

والرابعة والخامسة من اختراع ابن المرحل ، ويدخل في الخامسة الوقص ، فتصير إلى مفاعلن ، فيخفف وزنه ويأتي على مثل قوله: من لي باغيد كالغصن أملد

يروح نحوه قلبي ويغتد

ياليته سرى من غير موعدي<sup>1609</sup>

فهذا آخر الأعاريض التي وضعها ابن المرحل ، قال ويلحقها ثلاثة أسماء ؛ الإلحاق والإسقاط (والتخفيف فمن الإلحاق الإذالة وتقدمت ، ومن الإسقاط الحذف وهو إسقاط<sup>1610</sup>) لن من فعولن ، والخبن وهو إسقاط الثاني الساكن من فعلن ، كقوله: فوا قلقي من الأراقم ، وهو خبن قبيح إذ لا وتد في الجزء يعتمد عليه ، ومن التخفيف الإضمار وهو إسكان الثاني المتحرك من متفاعلن ، كقوله: رفقا رفقا على محبّ دنف. ومن التخفيف والإسقاط معا الوقص حذف حركة التاء من متفاعلن ، تخفيفا وحذفها بعد تسكينها إسقاط فكأنه اجتمع فيه إضمار وخبن ، وهو خاص بالعروض الخامسة ، وحسن فيها ، وظهر من نظم ابن المرحل ضرب آخر مرفل لم يذكره ، وهو:

للحسن على موثق وهو قلاده \* لا أبرح أبتغي من الحبّ زياده

ووضع بعضهم في الدوبيت تأليفا لبيبا ، استدرك فيه أعاريضا وضروبا (لم يذكرها ابن المرحل ، وأنهى عروضه لاحدى عشرة وضعفها ضربا)<sup>1611</sup> وزعم أنه مأخوذ من الكامل بطريقة تكلفها ، ووضع له أسماء علل وزحاف على نحو ما رآه ونبه على الخلل الواقع في أوزانه —والله المستعان—

## المتن

فالأضرب سجع والأعاريض لدنة \* والأبحر يهيمى والدوائر هي الهدى

وقل واجب التغير أضرب بحره \* وجائزه جنس الزحاف كما ابتنى

وخذ لقب المذكور ممّا شرحته \* وصغ زنة تحذو بها حذو من مضى [138]

www.islamport.com - منسوب لبعض المتأخرين، في الكشكول للبهاء العاملي. الموسوعة الشاملة<sup>1607</sup>

- لم أعرف قائله<sup>1608</sup>

www.poetsgate.com - الأبيات لابن المرحل، في بوابة الشعراء<sup>1609</sup>

- ما بين قوسين سقط من (و)<sup>1610</sup>

- ما بين قوسين سقط من (س)<sup>1611</sup>



## الشرح

**المفردات:** (الأضرب) جمع ضرب ، وهو آخر أجزاء البيت الذي هو الكلمة الأخيرة من كلماته ، و(الأعريض) جمع عروض ، على غير قياس جمعها على اعتبار تأنيثها ، عُرض كقلوص وقلص ، وفي التسهيل: يطرّد فعلٌ في فَعُول ، لا بمعنى مفعول ، وعروض من ذلك ، ويحتمل أن يقال أنه منه ، لأنها معروض عليها الضروب ، وكأنَّ أعريض جمع أعريض مرادف عروض ، وقيل جمع أعراض فهو جمع الجمع ، وكونه جمع عروض هو الذي قدمنا عن **الجوهري** في أول بيت من هذا النظم<sup>1612</sup> ، وكذا ذكر سيبويه لأنه جعله مما جمعه على غير ما يكون في مثله ، ومثله بحديث وأحاديث ، وعروض وأعريض ، وقطيع وأقاطيع .

والمراد بالعروض هنا آخر جزء من النصف الأوّل من البيت ، وتقدم تفسيرها وتفسير الضرب في قوله: وقل إلى آخر الصدر من البيت .

(سج) الظاهر أنه بضم السين والجيم ، وتسكين الجيم لغة أو تخفيف جائز ، ومعناه على قدر واحد ، ووردت اللفظة لغير هذا المعنى ، لكن أظهر معانيها في البيت هذا كونه جمع أسجح ، كما رأى بعضهم ، فيه نظر لأنه ليس أفعّل مقابل فعلاءن قال **الجوهري**: "الإسجاح حسن العفو ، يقال ملكت فاسجح ، ويقال إذا سألت فاسجح ، أي سهل ألفاظك وأرفق ، ومشية سجح سهلة ، والشّجّحة العطية ، ووجه أسجح بين السجح حسن معتدل ، ودخل عن سجح الطريق بالضم أي وسطه ، وبنى القوم بيوتهم على سجح واحد وسجّحة واحدة أي على قدر واحد"<sup>1613</sup>

(لدنة) فعلة من اللدونة واللدانة اللبن ، تقول لدن بضم الدال فهو لدن ، والأنثى لدنة ، وقال **الجوهري**: "رمح لدن ورماح لدن بالضم ، والتلدن التمكث ، تلدن عليه إذا تلاك"<sup>1614</sup> ، ومن شواهد (أهل)<sup>1615</sup> النحو:

لدن بهز الكف يغسل متنه \* فيه كما غسل الطريق الثعلب .

(الأبحر) الأبحر جمع بحر الشعر وتقدّم وجه تسميته بحرا . (يهمي) يسيل وصدره بالياء لضرورته إلى إفادة المعنى الذي قصد من الرمز على حدّ قوله: ولا أرض أبقل أبقالها . والأصل تصدير هذا المضارع بالتاء للمؤنث ، لأنّ الإسناد إلى ضمير الجمع المكسر كالإسناد إلى ضمير المؤنث ، قال **الجوهري**: "همى الماء والدّمع يهمي هميا وهميانا سال"<sup>1616</sup> . (الدوائر والهدى) تقدما ، والقصد الأول عند الناظم من البيت الأول الرمز ببعض حروف كلماته ، ونقط السين في اصطلاحه ستون ، والجين ثلاثة وستون ضربا ، إلى ذلك تنتهي ، ورمز باللام ونقطها ثلاثون ، وبالدال ونقطها أربعة في قوله لرنه ، على أن جميع أعريض البحر ينتهي عددها إلى أربع وثلاثين عروضاً ، وبالياء ونقطها عشرة ، وبالهاء ونقطها خمسة في قوله يهمي ، على أن مجموع البحور خمسة عشر ، لا زائد عليها عنده ، ورمز بالهاء من هي على أن مجموع دوائر البحور خمسة ، وسكن الناظم ياء هي على لغة قيس وأسد ، وحذفها لالتقاء الساكنين . (واجب) ثابت لازم ، قال **الجوهري**: "وجب الشيء لزم ، يجي وجوبا ، وأوجب الله واستوجبه أي استحقه ، ووجب البيع يجب جبة ، وأوجب البيع فوجب"<sup>1617</sup> . (التغيير) تقدم ، (جائز) مقابل اللازم ، والجائز شرعا هو الذي استوى فعله وتركه ، والجائز عقلا ما لا يمتنع وجوده وأصله من قطع المسافة ، قال **الجوهري**: "جزت الموضع أجوزه جوازا ، سلكته وسرت فيه ، وأجزّته خلّفته

<sup>1612</sup> - ينظر: ص 92 من التحقيق

<sup>1613</sup> - الصحاح 1/ 372

<sup>1614</sup> - المصدر نفسه 6/ 2194

<sup>1615</sup> - سقطت من (س)

<sup>1616</sup> - الصحاح 6/ 2536

<sup>1617</sup> - المصدر نفسه 1/ 231

وقطعته ، وأَجَزُّهُ أَنْفَذَتْهُ ، والاجْتِياز السلوك<sup>1618</sup> . (جنس الزحاف) تَقَدَّمَا . (ابتنى) انفعَل من البنيان ، وتَقَدَّم أيضا ، (وخذ لقب) تَقَدَّمَا ، والمذكور معناه بين وتقدم أيضا. (شرحته) بينته ، قال الجوهري: "الشرح الكشف ، شرحت الغامض فسَّرته ومنه تشريح اللحم ، وشرح الله صدره للإسلام فانشرح"<sup>1619</sup> . (صغ) أمر من صاغ الشيء علمه ، قال الجوهري: "صغت لاشيء أصوغه صوغا ، ورجل صائع وصواغ وصياغ أيضا في لغة أهل الحجاز ، وعمله الصياغة ، وصاغه الله صيغة حسنة ، أي خلفه وهذا صوغ هذا ، إذا كان على قدره ، وهما صوغان أي سببان ، وفلان يصوغ الكذب استعارة ، وفي حديث كَذَبَهُ كَذِبًا الصَّوَاغُونَ"<sup>1620</sup> . قلت كأنه فهم ان معنى الحديث كذبها الكذابون ، ويحتمل أن يكون نسبة للصواغين لما علم من لعيتادهم للكذب ، كسائر الصَّنَاع ، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أَنَّ في كلام الناظم نسخة أخرى وهو ضَعُ أمر من وضع فعل به ما فعل بالأمر من خذو مر ، وتقدم . (زنة) فعلة من الوزن ، وأصله وزنة فحذفت الواو ، قال الجوهري: "وَزَنْتُ الشيءَ وَزْنًا وَزِنَةً ، ووزنته ، وزنت له ، وهذا يَزَنُ درهما ، ودرهم وَازِنٌ ، ووازنتُ بينهما موازنة ، ووزنًا ، وهذا يزن ويُوَازِنُ هذا ، أي على زنته أو محاذيه ، واتَّزن المعطي وانتقد الأخذ ، وهو افتعل قلبوا الواو تاء وأدغموا"<sup>1621</sup> . (تحدوا خذو) أي تفعل فعل أي مثل فعل ، وهو من خذوت النعل بالنعل خذوا ، قال الجوهري: "إذا قررت كل واحدة على صاحبته ، ياقل خذو القذة بالقذة ، وأحتذى مثاله أي أقتدي به"<sup>1622</sup> [و139]

## التركيب<sup>1623</sup>

يقول أن أضرب الشعر كلها (ثلاثة وستون ضربا ، وأعاريضها كلها أربع وثلاثون عروضاً ، والأبحر كلها خمسة عشرة بحرا ، والدوائر التي ترجع إليها البحور كلها)<sup>1624</sup> خمس ، وقد تقدم له التنبيه على عدد البحور والدوائر تفصيلا ، وعلى عدد الضروب والأعاريض جملة ، لكن لما نصَّ هنا على عددها بالتفصيل ضمَّ إلى ذلك النص على عدد البحور والدوائر ، ليكون هذا البيت كالفلذكة في الحساب ، وكأنه لما فرغ من الحديث على علم العروض إجمالا وتفصيلا ، نبه بهذا البيت على أن عدد أنواعه التي يتحدَّث فيها ، وهي الضرب والأعاريض والبحور والدوائر كذا ، وتقدير كلامه والأضرب نقط أولى سجح أي الحرفين الأولين من لكمة سجح ، وعدد الأعاريض نقط أولى لفظ لدنة ، وعدد الأبحر نقط أولى كلمة يهمي ، عدد الدوائر نقط أول كلمة هي ، فإن قلت ومن يعلم اقتصاره في الرمز (من الكلمات) المذكورة على ما ذكرتم من الحروف ، ولعل الكلمة كلها رمز ؟ قلت: أما أنه اعتمدا في هذا وفي جميع الكتاب على مخالفة خط حروف الرمز لخط غيره ، غما باختلاف القلمين أو الصبغين كما هو الموجود في النسخ ، وعلى هذا فلا بد من اعتماد على الرواية في النسخ ، وهذا ضعيف متكلف ، أو يقال إن هذا البيت لما كان تجميلا لما فصل قبل اكتفى بذلك ولذلك قال وخذ لقب المذكور مما شرحت ، وقد شرح أعاريض كل بحر وضروبه ، وقد قدم البحور والدوائر ، وهذا أصح وأقوى في الجواب ، ويكون كقوله قبل وما حشوه ملغى دناه أرد لا القصي<sup>1625</sup> . وكلن حقه على عادته في ترتيب اللف والنشر أن يبدأ بذكر الدوائر ثم البحور ثم الأعاريض ثم الضروب ، كما قدَّم في التفصيل ، لكنه عكس هنا ، نحو: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا

<sup>1618</sup> - المصدر نفسه 3 / 870

<sup>1619</sup> - المصدر نفسه 1 / 378

<sup>1620</sup> - المصدر نفسه 4 / 1324

<sup>1621</sup> - المصدر نفسه 6 / 2213

<sup>1622</sup> - المصدر نفسه 6 / 2310

<sup>1623</sup> - جاء في الحاشية من (و) مانصه: قلت قال أبو عمرو بن العاص في المقصد الجليلي إلى علم الخليل:

أربع وثلاثون العروض وقل ثلاثة مع سببين الضروب خلا. ابن العاص ، المقصد الجليل في علم الخليل ، تحقيق محمود مجد

العامودي ، ص 10

<sup>1624</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>1625</sup> - ينظر: ص 128

الذِينَ اسْوَدَّتْ<sup>1626</sup> ، وكأنه فيما تقدم من التفصيل ذكر الأصل ثم ما يتفرع عنه ، وذكر هنا بعد ما بين ذلك ردّ الفروع إلى الأصل فذكر الضروب ثم أصلها القريب إليها ، وهي الأعاريض ، وذكر الأبحر ثم الدوائر التي هي أصلها ، فكانه يشير إلى الأصل الذي منه المبدأ وإليه المنتهى ، وعبر بجمع القلة في قوله الأضرِب والأبحر ، مكان جمع الكثرة مجازاً ، لأنّ الوزن لم يتأتّ له إلا كذلك ، ولأنّ كلا من الجمعين يستعمل في مكان الآخر ، ولأنّ جمع القلة إذا عرف تعريف الجنس عمّ ، فيساوي جمع الكثرة في مطلق الكثرة ويزيد ، وعبر بجمع الكثرة الذي هو غاية بناء جموعها ، وهي الدوائر محل جمع القلة مجازاً أيضاً لما ذكر ، ولأنّ الدوائر وإن كانت خمسا إلا أنّ أجناس البحور التي اشتملت هي عليها وأنواعها وأشخاصها كثيرة ، لأنّ مدار ذلك كله عليها ، فهي كثيرة في المعنى .

وهذا أيضا ينبغي أن يراعى في الأعاريض ، فإنها وإن كانت أقل من الأضرِب إلا أنّ جمعها إليها وعليها تنبني ، وفي كلام الناظم بسبب اختلاف هذه الجموع نوع معادلة لاتيانه بجمعي قلة وجمعي كثرة في بيت ، وجعل جمع القلة للمعدود الأكثر وجمع الكثرة للمعدود الأقل بالنسبة إلى مقابله ليحصل لكل نوع قلة وكثرة ، فالأضرِب قليل أو أقل من حيث الصيغة كثير أو أكثر من حيث المدلول ، والأعاريض بالعكس والأبحر أيضا أقل من الدوائر من حيث الصيغة أكثر من حيث المدلول ، والدوائر بالعكس ، وأيضا الفرع وإن كثر قليل بالنسبة لأصله ، كما في الأضرِب مع الأعاريض والأبحر مع الدوائر ، فنسبة الأضرِب إلى الأعاريض كنسبة الأبحر إلى الدوائر ، فهي وضعه لصيغ هذه الجموع في البيت نوع من الأربعة الأعداد المتناسبة ، وإنما تعددت الأعاريض والضروب إلى ما ذكر لاختلافها بحسب تغيرها وسلامتها ، فسميت كل صورة من صور التغيير أو السلامة عروضاً ، إن كانت في آخر النصف الأول ، وضرباً إن كانت في آخر النصف الثاني ، وإنما كانت الضروب أكثر من الأعاريض لأن الضروب أواخر ، وهي محل التغيير ، ولذا وقعت أسماء الزيادة كلها في الضروب دونها ، وإنما علم حصرها في العدد المذكور باستقراء الخليل — رحمه الله — ذلك من شعر العرب ، وزاد غيره أعاريض وضروباً كما مرّ في تفصيل القول في البحور .

وأما البحور فتقدم قول الناظم وأنواعه قل خمسة عشر ، أن الجوهري ردها إلى اثني عشر منها المتدارك . وأما الدوائر فلا خلاف بين القائلين بها بأنها خمس كما قال ، وأنكر بعضهم الدوائر وجعل كل شعر قائماً بنفسه ، وأنكر أن تكون العرب قصدت شيئاً من ذلك ، وقال إنها نطقوا بالمديد مسدسا ، وبالبسيط فعلم في العروض ، وبالوافر فعولن فيها ، وبالهزج والمقتضب والمجثث مربعات ، وومن لنا بأصل عروض الطويل مفاعيلن بالياء ، وأن المديد من ثمانية أجزاء ، وأن فعلم في البسيط أصله فاعلم ، وأن عروض الوافر مفاعلتن ثم صار فعولن إلى غير ذلك ، والأكثر على خلاف هذا الرأي لأن حصر جميع الشعر في الدوائر المذكورة ، وأطراد جريه فيها أدلّ على ما اختص الله به العرب دون غيرهم ، فكان ذلك سرا مكتما طباعهم ، أطلع الله عليه الخليل واختصّه بإلهام ذلك ، وإن لم يشعروا هم به ولا نووه ، كما لم يشعروا بقواعد بقواعد [و140] النحو وأصول التصريف . فالتثمين في المديد والتسديس في الهزج والمضارع وغيره من المجزّوات أصل مرفوض لهم ، كما رفضوا أصولاً كثيرة في كلامهم في النحو واللغة ، وإذا تطرّق الشك في ذلك إلى الشعر ، تطرّق إلى الكلام ، فيختل قانون كلام العرب وميزانه الذي يوزن به ، وذلك يؤدي إلى عدم التوثق بالكلام العربي ، وفي فتح هذا الباب إبطال للشريعة ، واجتثاث لها من أصلها نعوذ بالله من الضلال بعد الهدى .

وأما معنى تركيب كلمات البيت ، فهو يقول أضرِب البحور على قدر واحد لا يختلف لما تقدم من لزوم العلة وأعاريضها ، ليّنة سهلة لأنها تقبل أن يبني عليها ضروبها ، والأبحر يسيل ما يبني من أشخاص أبياتها ولا ينقطع ، كما يسيل أشخاص ماء البحر ولا ينقطع ، وهذا التشبيه متمكن في البحر الجاري كالنيل والفرات ، وفي الرأكد لأنّ أمواجه تسيل ولا تنقطع ، والدوائر هي التي يهتدي بها في تمييز أصل البحور ، فإنّ منها تنشأ ولولاهما ما عرف أصل البحر ولا تامه ، ولا مجزؤه ، ولا مشطوره ولا وافيّه ، ويحتمل أن يكن المعنى الأضرِب وجوه حسنة سهلة ، من قولهم وجه أسجح والأعاريض

<sup>1626</sup> - آل عمران: 106

لينة ، ولما كانت أصل الضروب وصفها باللين الذي هو أخصّ من السولة ، فكأنه يقول والأعاريض ألين سهولة وحسنا من الضروب ، فإنّ حسن الضروب مستفاد منها ، والأصل أقوى من الفرع ، وباقي البيت على ما تقدم.

ويحتمل أن تكون ألفاظ البيت من التوريات ومعناها القريب ما أراد من هذا الفن ، والبعيد إخبار عن صفات السفر في البحر ، فالمراد بالأضرب أوجه السفر فيه ، أو النواحي التي يسافر إليها ولا يبعد أن يراعى في اللفظ معنى الضرب في الأرض ، ومنه ﴿وإذا ضربتم في الأرض﴾<sup>1627</sup> ، والمعنى أوجه السّفَر في البحر على قدر واحد ، أو النواحي التي يسافر إليها ، فيه على قدر واحد لا تتفاوت فيها المسافات بحسب مساحة سطح الماء بل بحسب المراكب و(الأرواح)<sup>1628</sup> والرؤساء ، وقصد السائر أو هما حسنان لا مشقة فيهما ، بخلاف البر ، فإن المسافات فيه مختلفة بالقرب والبعد ، والحزونة<sup>1629</sup> والسهولة وغير ذلك ، ومثل هذه الوجوه في البحر نادر وفي البر أيضا مشقة السير وغيره ، والأعاريض أي الرياح التي تعرض وتسير المراكب لينة طيبة ، والأبحر يسيل ماؤها فيعين على زيادة سير المراكب ، ولا كالركادة التي لا تتحرك ، والدوائر هي الهدى ، أي دوائر السماوية التي تدور إلى أن تثبت إلى جهة القبلة ، هي التي يهتدي بها السائرون في البحار ، ومن الغريب الإتفاقي أنني رأيت من كتبي المحل (السفر في البحر) (قاصدا)<sup>1630</sup> حج بيت الله الحرام ، وزيارة<sup>1631</sup> مولانا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام ، ورضي الله عن جميع آله وأصحابه السادة الأعلام ، يسّر الله علينا من ذلك ما قصدناه ووفّقنا لما فيه رضاه مما تركناه واتيناه.

وقوله ، قل واجب إلى آخره يعني أنّ التغيير الواجب كائن أو حالّ في أضرب ذلك البحر الذي يلحقه ذلك التغيير ، أو كائن في أضرب بحر الشعر فالضمير المخفوض ببحر يعود إما على التغيير الواجب ، أو على الشعر بالإطلاق ، وواجب التغيير من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ، أي التغيير الواجب ومنه:

إنا محيوك يا سلمى فحيينا \* وإن سقيت كرام الناس فاسقين<sup>1632</sup>

أي الناس الكرام ، ومثله سحق عمامة وجرد قطيفة وسمل سربال ، ويحتمل أن يكون أصل الكلام ، ومحلّ واجب التغيير أضرب بحر التغيير ، أو أضرب بحر الشعر ، ومعنى التغيير الواجب هو الذي إذا حلّ ضربا من ضروب أبيات القصيد وجب أن تكون ضروب تلك القصيدة كلها كذلك ، وهو من تغيير العلل اللازم كما تقدم ، وهذا الحكم موجود أيضا في تغيير الأعاريض ، فإذا تغيرت عروض بيت من قصيدة بقطع أو قصر أو حذف ونحوها ، وجب أن تكون أعاريض أبيات القصيدة كلها كذلك ، وإنما لن ينصّ الناظم على هذا كما فعل في الضروب ، لأنّ العروض الواحدة يكون لها أضرب متعددة ، فتتحد العروض مع تعدد الضرب ، فيظهر التغيير في الأضرب دون العروض ، كذا قال الشريف<sup>1633</sup> وقال غيره<sup>1634</sup> ، خصّ الضروب بالذكر في هذا الحكم إما لأنها فرع الأعاريض ، ولذا سميت ضروبا أي أنواعا من ها الفرع يستلزم الأصل ، فهي داخلة في معنى لفظه ، وإما لأن تغييرها أظهر من تغيير العروض لكثرتها.

قلت جوابه الثاني هو جواب الشريف ، وهو ضعيف ، لأن ظهور التغيير في الضروب لا يوجب مساوات الأعاريض لها في حكم وجوب التغيير بل يوجب نفي ذلك ، لأنّ من شرط القياس المساوات في علة الحكم ، إن كان من قياس

<sup>1627</sup> - النساء: 94

<sup>1628</sup> - (س): الأرياح

<sup>1629</sup> - والحزن ما غلظ من الأرض. وفيها حُزُونَةٌ... قال الأصمعي ، الحزنُ الجبال الغلاظ ، الواحدة حزنة ، مثل صُبْرَةٍ وصُبْرٍ. ينظر: الصحاح

2098/5

<sup>1630</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب في الورقة

<sup>1631</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>1632</sup> - البيت لنهشل بن حري بن ضمرة الدارمي ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية ، وعاش في الإسلام ، وكان من خير بيوت بني دارم

<sup>1633</sup> - شرح القصيدة الخرزجية 209

<sup>1634</sup> - الدماميني ، العيون الغامرة على خبايا الرامة 84

المساوات أو كونها أقوى في الفرع ، إن كان قياس أخرى ، و ظهور التغيير في الأعاريض لا يساوي ظهوره في الضروب ولا يزيد عليه ، بل هو أقل ظهوراً منه فكيف يقال ذكره للحكم في الضروب يؤخذ منه الحكم في الأعاريض ، فإن قلت إنما بينا وجه تخصيص الناظم بالضروب بالذكر خاصة ، لأنهما التزما عهدة أخذ الحكم من الضروب في الأعاريض ، وهذا ظاهر من لفظها ، فقلت فيبقى الاعتراض على الناظم في تخصيصه بالضروب بهذا الحكم ، وقول غير الشريف في الجواب الأول أن الضروب فروع الأعاريض فنستلزمها فتدخل في معنى [141] لفظه فاسد ، أما أولاً فلأنه يلزم أن لا توجد العروض إلا مغير بتغيير الضرب ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم ، وأما ثانياً فلأنه لا يصح قوله ثانياً ، وقول الشريف إن تغيير الضروب أظهر لكثرتها ، لأنهما إذا تلازما لم تظهر أكثرية ، ويمكن أن يجاب عن الناظم بأن الواقعة في التغيير إنما وجبت في الضروب من أجل إنها محل القافية الت من أجلها كان الشعر شعراً مطلقاً ومقيّداً ، لأنها أحد أركان حقيقته ، على ما تبين أول هذا المجموع ولا شك أن أعاريض البحور هي كالأنواع لها ، التي لا يمكن أن توجد بدونها ، وإنما تنوعت بما تلزمه من التغيير أو السلامة التي حكموا عليها للزومها بحكم العلة ، فإذا تغيرت عروض من بيت واحد من القصيدة ، قيل أن تلك القصيدة من عروض كذا من بحر كذا ، أو لابد أن تكون أبيات كلها كذلك ، ليتحقق كونها من أشخاص النوع المعين ، ولو جاز فيها اختلاف الأعاريض لاشتملت على أنواع كثيرة ، والقصيدة لا تكون إلا من نوع ، والحاصل أن الناظم نظر إلى العلة فإذا وجب اتفاق الضروب في التغيير لتكون الأبيات قصيدة واحدة من نوع معين ، فلا يجب اتفاق الأعاريض فيه ، لذلك أخرى وأولى لأن اختلاف الأصول أقوى في الدلالة على تباين الحقائق من اختلاف الفروع ، والأعاريض أصول الضروب لابتائها عليها ، فتأمل ، فإنه يدق فكلامه على هذا فيه حذف معطوف دل عليه السياق ، وأي أضرب بحره واعارضه نحو ﴿سراييل تقيكم الحر﴾<sup>1635</sup> أي والبرد.

وقوله وجائز إلى آخره ، أي وجائز التغيير هو جنس الزحاف المأخوذ في حده ، وهو في الحقيقة على حذف مضاف أي صفة جنس الزحاف ، لأنه حده التغيير الجائز الكائن في ثاني الأسباب ، لا يقال وعلى مقتضى قوله قبل في مقابله واجب التغيير ، يصح أن يكون جائزه جنساً للزحاف ، فيقول في حد الزحاف هو جائز التغيير الكائن في ثاني الأسباب ، فجائز التغيير جنس لأننا نقول لها كان واجب التغيير من إضافة الصفة إلى الموصوف مجب أن يكون جائزه كذلك ، فلا بد من اعتقاد كون جائز صفة جنس الزحاف ، وجنسه حقيقة إنما هو التغيير ، وخرج من هذا أن حد العلة عنده التغيير الواجب ، الكائن في الضروب والأعاريض ، أو واجب التغيير الكائن فيهما ، وكان حق هذا الكلام أن يأتي به عند ذكر الزحاف والعلل ، ولا كبير فائد لذكره هنا إلا ما أشرنا إليه من أنه كالفعلية.

فإن قلت كلامه في هذا البيت لا يخلو من تدبير لأنه إما أن يقصد بيان الفرق بين العلة والزحاف ، بذكر خاصة كل منها ، من وجوب العلة وجواز الزحاف ، فكما قال جائز التغيير جنس الزحاف ، كان حقه أن يقول في مقابله واجب التغيير جنس العلة ، وأما أن يقصد بيان محال النوعين من أجزاء البيت ، فكما قال واجب التغيير أضرب بحره ، كان حقه أن يقول وجائزه ثواني الأسباب أو ما عدا ما ذكر ، أو يقصد ذكر حقيقة كل ومحلّه ، فكان حقه أن يقول واجب التغيير علّة محلّها الضرب والعروض ، وجائزه زحاف محلّه غيرهما ، من ثواني الأسباب ، لا يقال قصد من واجب التغيير ذكر محلّه ومن جائزه بيان خاصته ، لأننا نقول قولكم إن كلامه هنا كالفعلية ، يقتضي أن لا يقتصر هنا على ذكر بعض ما قدّم إلا لموجب ، والأصل عدمه ، ولا يقال أنه لم يقدم ذكر جواز الزحاف وذكره هنا ، وأما محلّه فذكره في قوله تغيير ثاني حرفي السبب ، ولم يذكر وجوب العلة ولا محلّها ، فذكرها هنا لأننا نقول فهذا الكلام إذا ليس كالفعلية ، فلم أخره إلى هنا ، وأيضا فقد ذكر محلّ العلة بقوله مواقعها اعجاز الأجزاء -البيت- ، ومن هناك يعلم لزومها.

قلت الظاهر أن كلامه كالفعلية ، وأنه قصد بيان وجوب العلة ومحالها ، وجواز الزحاف ، إلا أنه أتى في كلامه بنوع من البلاغة قصد الإيجاز الذي هو مبنى كلامه ، وهو الموجب لحذف المعطوف كما قدم ، وذلك بأن يكون فيه

- النحل: 81<sup>1635</sup>

التَّوَع المسمى بحذف التقابل ، فذكر مع واجب التغيير محله ، وسكت عن كونه جنس العلة ، وذكر مع كونه جنس الزحاف ، ولم يذكر محله فحذف من كل ما أثبت نظيره في مقابله ، والتقدير واجب التغيير جنس العلة ، ومحله أضرب البحر وأعاريضه ، وجائز التغيير جنس الزحاف ومحله غير محل العلة.

وقوله كم انبنى أي كما بنيت الكلام في الزحاف أول النظم ، ورتبته فانبنى هو وترتب ، وذلك حين حدّه بقوله: وتغيير ثني حرفي السبب ، ورتبه بقوله: وذلك بالإسكان ، ويحتمل أن يريد كما بنيت الكلام في الأمرين العلة والزحاف اللذين هما واجب التغيير وجائزه ، فانبنى هو أي ترتب ، وذلك أيضا قوله في العلة وما لم يكن مما مضى إلى آخره<sup>1636</sup> ، أي كما انبنى كلامي في الأمرين ، وقال بعضهم إنها قال جائز التغيير جنس الزحاف ، أي لا نوعه ولا شخصه ، لثبوت اللزوم لبعض أنواعه كالخبث في أول البسيط ، والطّي في السريع ، والقبض في عروض الطويل ، ومعنى الجواز في جنس الزحاف عدم اللزوم.

ولا يخفى ما في هذا الكلام لأن التغيير الجائز إذا كان جنسا للزحاف فكيف يخلو عند نوع الزحاف أو شخصه ، لأن الجنس جزء كل منهما وكيف يخلو الكل عن جزئه ، أو ما هو كجزئه ، وكأنه والله أعلم ، حمل الزحاف على التغيير المطلق ، لا على حقيقته الاصطلاحية ، إذ لا يفارقها الجواز ، وما لزم من التغيير ، وكأن في الضروب والأعاريض لا يسمى [و142] زحافا ، ثم قال فإن قلت دلّ كلامه أنّ تغيير جنس الزحاف جائز ، وتغيير أشخاص العلل واجب ، فيكون في جنسهما ، لأنّ ما هو باطل لجواز بعضها ، قلت قد يبيّن قبل الجائز منها فحسن أن يطلق هنا الوجوب في أشخاصها ، لأنه إذا وجب تغيير الضروب وجب تغيير العلل ، أي لزم الزحاف لما لم يتقدم له فيه حكم صريح ، ووقع كثير منه في الضروب والأعاريض ، لأن ما قال هنا جائزه حسن الزحاف ليبين ما لزم وما لم يلزم عروضاً وضرباً وحشواً ، فعبارته هنا أرشق العبارات وإشاراته ألطف الإشارات.

قلت لا يخفى ما في هذا الكلام من الخلل، إن لم يكن نقص من النسخة التي نقل منها ، وتتبعه يؤدي السّامة ، وانظر ما هذه الرشاقة التي أعجبت به من لفظ الناظم ، وقوله وخذ إلى شرحته ، يحتمل أن يريد خذ عدد الضروب والأعاريض ، مما أنشدت لك من أبيات الشواهد التي أشرت إليها في كل بحر بكلمات منها ، وخذ عدد البحور مما سميت منها في تفصيل تراجم البحور وأسائها ، وخذ عدد الدوائر من قولي في أوائل النظم دوائر خفشلق ، ويحتمل أن يريد أنّ ما ذكرت هنا من الضروب والأعاريض والبحور والدوائر ، وواجب التغيير وهو العلة وجائزه وهو الزحاف ، خذ أسماءها وألقابها ، مما شرحت لك قبل ، فإني بيّنت لك جميع ذلك قبل هذا إجمالا وتفصيلا ، ويحتمل أن يريد الجزء الذي دخله التغيير الواجب أو الجائز خذ لقبه ، أي ما يستحقه من الإسم بسبب التغيير الذي لحقه مما شرحت لك قبل من أسماء التغيير ، فالذي دخله تغيير القبض قل فيه مقبوض ، وهكذا المخبون والمطوي ، والمبدال ، والمشعث ، وغير ذلك وقد قدمنا في بعض التفاسير، إنّ هذا معنى قوله في أوائل هذا النظم ، فادع كلا بما اقتضى ، وعند تقطيع الأبيات يتبيّن لك الأجزاء التي دخلها التغيير ، فإذا قطعت قوله ستبدي لك الأيّام -البيت- ، يظهر لك أن عروضه وضربه دخل كلا منهما القبض الذي علمته ، فتسمي كلاهما مقبوضا ، وإذا ظهر لك تغيير في الجزء فلا تزنه إلا بصيغة لها نظير في كلام من مضى وهو العرب ، وهذا معنى قوله ؛ وضع زنة أي للجزء المغيّر تحذوا بتلك الزنة تفعل بها في الوزن فعل من مضى من العرب ، ثم لا تكون الصيغة إلا من حروف لمعت سيوفنا ، كما تقدم ، وإنما نبّه على هذا لأنّ اللفظ بعد التغيير قد لا يكون له نظير إن وزن ما بقي منه بما يقابله من حروف وزنه الأول ، كفاعلاتن إذا شعث بحذف لامه على قول فإنه يبقى على فاعلتن ولا نظير له ، فتصاغ له زنة توافق أوزان العرب وذلك مفعولن ، وكذلك مستفعلن إذا خبن وطوي فإنه يبقى متعلن ، ولا نظير له فيصاغ له فعلن كحسنة ، وهذا معنى النسخة الأخرى وهي وضع من الوضع ، أي وضعها على أوزان أوضاع العرب ، قالوا والأوزان الشعرية ينتهي عددها إلى أحد وأربعين ، لانحصار مادتها في حروف لمعت سيوفنا ،

<sup>1636</sup> (ر): مما مضى ادع بعلة إلخ

وتنكير سجع ولدنة وزنة للنوعية ، وال في ما عرف لها في الأبيات الثلاثة عهدية ، إلا في الهدى ، فهي محتملة لذلك وللحقيقة ، أو الجنس وإضافتها لإختصاص الأحذو من فلذلك أو للتعريف على الرأيين ، والجمال الثلاثة الأول من البيت الأول ، تحتمل التشبيه أو الاستعارة المطلقة أو التجريدية ، أو المكنى عنها ، وأما هي الهدى فمجاز مرسل ، إما من إطلاق اسم الجنس على النوع ، أو من مجاز الحذف ، أي ذات الهدى أو من تسمية الوصف باسم المصدر أي هادية . وألفاظ الأبيات الثلاثة من مراعاة النظير ، وفي الأول نوع من التقسيم والجمع ، بين الواجب والجائز من الطباق ، وكذا بين الضروب والأعاريض ، باعتبار أنَّ الأول آخر العجز والثاني آخر الصدر ، والصدر والعجز ضدان .

## الإعراب

(الأضرب)<sup>1637</sup> مبتدأ على حذف مضاف ، أي عدد الأضرب ، وسجح خبره على حذف مضافين ، أي نقط أولي سجح . والأعاريض لدنة والأبحر يهيم والدوائر هي الهدى ، إعراب كل جملة منها كإعراب الأولى ، والتقدير في هي نقط أول إلا أنَّ هي ليست هي الخبر وحدها ، بل الخبر عن الدوائر ، الجملة منها ومن خبرها الذي هو الهدى ، وواجب التغيير مبتدأ ، فإن كان على حذف مضاف أي محل واجب ، فأضرب مرفوع خبره وإن لم تقدر مضافا ، فأضرب منصوب على الظرفية المكانية ، لأنه في معنى أواخر الأعجاز ، وهو في موضع خبر واجب ، إلا أنه مختص بإضافته إلى بحره ، وظرف المكان لا يكون إلا مبهما ، فالأولى رفعه ، على أنه خبر كالوجه الأول ، وجائزه مبتدأ خبره جنس الزحاف ، والكاف في كما إن كانت اسمية فهي نعت للزحاف ، أو حال منه ، وإن كانت حرفا فحملها محتمل للأمرين ، لأن المعرف بال الجنسية يجوز فيه ذلك ، وهي بمعنى على ، وما المجرورة بها موصول اسمي ، أو نكرة موصوفة ، ويجوز كونها موصولا حرفيا أي كانبنا به ، والضمير للزحاف ، ومما شرحته في موضع النعت أو الحال للمذكور أيضا ، وما محتملة للثلاثة ، ويضعف الحرفية عود الضمير عليها ، وفيه خلاف وحذو من مصدر نوعي ، أنَّ المقصود به التشبيه ، وعامله تحذوا ، ومن إمَّا موصول اسمي ، أو نكرة موصوفة وجملة تحذوا صفة زنة .

وهنا تنهى الباب الثالث ، وشرع في الرابع وهو القوافي ، لأنها من تمام حقيقة الشعر [و143] كما تقدم في حده ، وإنما أفردت بالتأليف ، وإن كانت من علم العروض ، لكثرة مباحثها وشرفها ، كما أفردت الفرائض بالتأليف ، وإن كانت من علم الفقه ، وكما أفرد التصريف بالتأليف وإن كان من علم النحو ، وعدم إفرادها بالذكر كما فعل الناظم أولى .

- (س): ضرب 1637

# القوافي

هو جمع قافية ، وتقدير الترجمة ، هذا باب ذكر حكم القوافي ، وحاصل ما نذكره في هذا الباب ثلاثة فصول ، الأول في حدّ القافية في الاصطلاح العروضي ، وأجزائها من الحروف والحركات ، فالحروف: الروي ، والتأسيس ، والرّدف ، والدخيل ، والوصل ، والخروج. والحركات: المجرى ، والرّسّ ، والإشباع ، والحدو ، والتوجيه ، والنفاذ .

الثاني في أقسامها ، الثالث في عيوبها من الإكفاء ، والإقواء ، والإيطاء ، والسناد ، والتضمين ، والغلو ، وفي هذا الفصل بعض الإشارة إلى عيوب الشعر .

والقافية لغة ، فاعلة من قفاه ، إذا اتبعه ، قال **الجوهري**: "قَفَوْتُ أثره قَفْوًا وقَفُوًا ، اتبعته ، وقَفَيْتُ على أثره بفلان اتبعته إياه ، ومنه ﴿وقَفَيْنَا على آثارِهِمْ﴾ ، ومنه الكلام المَقْفَى ، واقتفى أثره وتقفاه اتبعه ، وسُميت قوافي الشعر لأن بعضها يتبع أثر بعض" <sup>1638</sup> ، وتطلق في اللغة أيضا على الروي وآخر البيت ، وجملة البيت جملة القصيدة ونصف البيت .

وأما حدّها في الاصطلاح <sup>1639</sup> ، فعن **الخليل** : "هي من آخر ساكن في البيت إلى أول ساكن قبله ، مع حركة ما قبل الساكن الأول المذكور" <sup>1640</sup> ، وعن **سيبويه** مثله ، إلا أنه لم يجعل الحركة التي قبل الساكن منها ، وقيل مع المتحرك الذي قبل الساكن الأول ، وهذا القول هو الذي عزاه **الشريف للخليل** <sup>1641</sup> ، وعن **الأخفش** هي آخر كلمة في البيت <sup>1642</sup> ، قال صاحب "العمدة" وهو عرف المتأخرين <sup>1643</sup> ، و عن **الفراء** <sup>1644</sup> و**قطرب وابن كيسان** <sup>1645</sup> ، هي حرف الروي ، وإليه يذهب

<sup>1638</sup> - الصحاح 6/ 2466

<sup>1639</sup> مع سابق لهما قافية جعلاً \* - جاء في الحاشية من (و) ما نصه: قلت: قال أبو عمرو بن الحاجب: ساكنان أخيراً مع ما اكتنفا  
آخر كلمة بيت ليس معتدلاً . \*

المقصد الجليل في علم الخليل ، ص 19

<sup>1640</sup> - العمدة 1/ 151

<sup>1641</sup> - شرح القصيدة الخرجية 212

<sup>1642</sup> - الأخفش ، القوافي 2

<sup>1643</sup> - العمدة 1/ 152

<sup>1644</sup> - حروف المعجم

<sup>1645</sup> - العمدة 1/ 153



صاحب العقد، وقيل هي كلمتان من آخر البيت ، وقيل فإن حرفان من آخره ، وقيل ما لزم الشاعر إعادته من الحروف والحركات في القصيد ، وقيل الجزء الأخير من البيت كمفاعيلن أو غيره ، وقيل نصف البيت الأخير.

وأما من عدّ في الأقوال القول بأنها البيت كله أو القصيدة ، فمبعد ، لأن دينك من معانيها لغة كما تقدم لا اصطلاحاً ، قال ابن بري: سبب اختلافهم ، هل ما تكلم عليه العلماء بهذا الفن من الحروف والحركات داخل في مسمى القافية ، وإن بعد عن الروي ، فيرجح مذهب الخليل ، أو ليس داخل فيه ، وإنما هو لازم أو كالألزم ، فلا يرجح.

ورجح بعضهم مذهب الخليل بأنّ القافية هي ما اشتمل على ما يلزم من الحروف والحركات والسكان آخر البيت مع ما يشتملان عليه ، والسابق عليهما هو المشتمل على هذه اللوازم ، وردّ بأن غاية هذا الترجيح ، تقرير المذهب فهي مصادرة ، واحتجّ الأخفش لقوله بأن من نطق بأجزاء البيت إلى آخر كلمة منه ، قيل قفيت القافية ، وقيل وبأنه لو قيل أجمع قوافي لما جمع أنصاف أبيات ولا حروف مجردة ، بل كلمات يلزم آخرها حرف واحد ، ولو كانت القافية الروي خاصة لما قيل لمن قال في قافية قال ، وفي أخرى قيل اختلفت قوافيه ، أنّ الروي واحد ، فالقافية في الاصطلاح على الحدود كلها علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، قال ابن بري: واشتقاقها من قفا يقفوا ، إذ اتبع ، فهي تقفوا أثر كل بيت ، أو تقفوا أثر إخوانها ، والأول أولى لأن البيت الأول من القصيدة لا يصح فيه لمعنى الثاني ، وعلى كلا القولين فهي فاعلة على بابها ، وقيل لأن الشاعر يقفو بها ، لأنها تجري له في البيت الأول على الشجّة ، ثم يتبعها في سائر الأبيات ، فهي فاعلة بمعنى مفعولة كعيشة راضية أي مرضية.

## المتن

وقافية البيت الأخيرة بل من \* المحرك قبل الساكنين إلى انتها

تحوز رويًا حرفًا انتسبت له \* وتحريكه المجرى وإن قرنا بها

يدانيفذا الإكفا والأقوا وبعده \* الإجازة والإصراف والكل منتقى

## الشرح

**المفردات:** ألفاظ البيت الأول كلها تقدمت ، إلا (الأخيرة) فإنها فعيلة بمعنى فاعلة ، أي آخره مقابل أولى ، وتقدم . و (إلى انتها) وأصله المدّ ، وقصره ضرورة ومعناه آخر الشيء ، قال الجوهري: "الإنهاء الإبلاغ ، وأنهيت إليه الخبر فأنتهى وتناهى ، أي بلغ ، والنهية بالكسر الغاية ، يقال بلغ نهايته ، والنهية بالضم مثله" <sup>1646</sup> . (تحوز) قال الجوهري: "الحواز المنع ، وكل من ضم شيئاً إلى نفسه فقد حازه حوزاً وحيازة واحتازه أيضاً" <sup>1647</sup> ، (رويًا) قال الجوهري: "الروي حرف القصيدة ، يقال قصيدتان على روي واحدة ، والروية أيضاً التفكير (في الأمر)" <sup>1648</sup> غير مهموزة ، والرواء بالكسر والمد حبل يشد به المتاع على البعير ، والجمع الأروية ، يقال رويت على الرجل شدته على البعير لئلا يسقط من النوم" <sup>1649</sup> ، وقال الناظم هو الحرف الذي تنتسب إليه القافية ، أي الذي يكون آخرها فتنسب إليه ، فيقال قافية ميمية أو لامية

<sup>1646</sup> - الصحاح 6 / 2518

<sup>1647</sup> - المصدر نفسه 3 / 875

<sup>1648</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)

<sup>1649</sup> - المصدر نفسه 6 / 2364

ونحوها ، وهو مأخوذ من الروية بمعنى الفكرة لأن الشاعر يرويها ، فهو فعيل بمعنى مفعول ، وقيل من الرواء الحبل ، لأن الشاعر يشدّ القصيدة بهذا الحرف ويربطها به ، ويصح على هذا أن يكون فعيلًا بمعنى فاعل لأنه إذا شدّ به فهو شادّ كسيف قاطع على نسبة الفعل (إلى) <sup>1650</sup>آله ، (انتسبت) أضيفت ، قال **الجوهري**: "النسب واحد الأنساب ، والنسبة مثله ، وانتسب إلى أبيه اعترى ، وتَنَسَّبَ إدعى أنه نسيبك ، وفي المثل: القريب من تقرب لا من [144] تَنَسَّبَ ، وَنَسَابَة عالم بالأنساب ، الهاء للمبالغة في المدح كأنهم ، يريدون داهية أو غاية ونهاية" <sup>1651</sup>. (تحريكه) أي حركته ، وهو في الأصل مصدر حركت الحرف تحريكًا جعلت عليه حركة ، فأطلق التحريك على الحركة مجازًا لتلازمهما ، كما يطلق المصدر يراد به المفعول <sup>1652</sup> ، كدرهم ضرب الأمير. (المجرى) بفتح الميم لأنه من جرى الثلاثي ، أي مكان الجري وسميت به حركة الروي إما أخذ من الجري الذي هو الإسراع ، لأن الصوت يسرع فيها ، أو من جرى الماء هو اتصال سيلانه واطراده وحركة الروي كذلك للزوم جريها واطرادها في جميع الأبيات ، كما يلزم اطراد محلها الذي هو الروي إلا في القليل من الإكفاء والإجاءة ، ويحتمل أن يكون بضم الميم من أجريت ، وهو أيضا للمكان ، وقرئ: ﴿يَسْمُ اللَّهُ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ <sup>1653</sup> ، بالضم والفتح. (قرنا) جمعًا والضمير للروي وحركته ، قال **الجوهري**: "قرن بين الحج والعمرة قرآنًا بالكسر ، وقرئت البعيرين أقرئهما قرآنًا ، إذ اجتماعهما في حبل واحد ، وذلك الحبل القرآن ، وقرن الفرس وقعت حوافر رجله مواقع حوافر يديه ، يقرن بالضم في جميع ذلك ، وقرئت الشيء بالشيء وصلته ، وأقرن بغيره وقارنته قرانا صاحبتة ، ومنه قران الكواكب" <sup>1654</sup>. (يداني) يقارب ، وقد تقدّم. (الإكفاء) أصله المدّ ، وقصره ضرورة ، قال **الجوهري**: "كفأت القوم كفأ أرادو وجها فصرفتهم إلى غيره فانكفؤوا رجعوا ، وكفأت الإناء كبيتته وقلبتة ، فهو مكفوء ، وزعم ابن الأعرابي أن أكفأته لغة ، والكفاء بالمد والكسر ، شقة أو شققتان تُنصَحُ إحدهما بالأخرى ، ثم يُخلَّ بهن مؤخر الخباء ، تقول أكفأت البيت إكفاء ، والإكفاء في الشعر أن تخالف بين قوافيه ، بعضها ميم وبعضها نون ، وبعضها دال وبعضها طاء ، وبعضها حاء وبعضها خاء ، كقول رؤبة:

أَزْهَرُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشَّحِّ \* مَيْمُ الْبَيْتِ كَرِيمُ السِّنْحِ

هذا قول أبي زيد ، وهو المعروف عند العرب ، وقال الفراء أكفأ الشاعر ، خالف بين حركات الروي ، وهو مثل الإقواء" <sup>1655</sup> ، والذي عرّفه به الجوهري هو ما حدّه به الناظم ، لأنه عنده قرن حرف الروي بما يقاربه في المخرج ، ومفهوم قوله يداني أنه إن قرن بما يباعده لا يكون إكفاء ، وهو كذلك كما سيأتي ، وسمي إكفاء إما من الصرف لصرف الروي عن طريقه ، وفي معناه الانقلاب ، وإما من إكفاء البيت لأن الحرف المخالف للأول كالشقة التي توصل بمؤخر الخباء.

(الإقواء) ممدود وقصره أيضا للضرورة ، قال **الجوهري**: "والإقواء في الشعر قال أبو عمرو بن العلاء: هو أن يختلف حركات الروي ، فبعضه مرفوع وبعضه منصوب أو مجرور ، وكان أبو عبيدة يقول الإقواء نقصان حرف من الفاصلة يعني من عروض البيت ، وهو مشتق من قوي الحبل ، كأنه نقص قوة من قواه ، وهو مثل القطع من عروض الكامل ، كقوله: أبعد مقتل مالك بن زهير \* ترجوا النساء عواقبا الأطهار

وأقوى الشاعر إقواء ، وأقوى الفقر ، وكذا القوى ، والقواء بالمد والقصر ومنزل قواء لا أنيس به ، وأقوت الدار وقويت خلت ، وأقوى القوم صاروا بالقواء وبات فلان القواء وبات الفقر أي جائعا على غير طعم" <sup>1656</sup>. وهو عند الناظم قرن حركة الروي الذي هو المجرى بما يدانيه من الحركات ، كالضمة تقرن بالكسرة وبالعكس ، ومفهومه أن إحاهما إذا

<sup>1650</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>1651</sup> - الصحاح 1 / 224

<sup>1652</sup> - (س): اسم المفعول

<sup>1653</sup> - هود: 41

<sup>1654</sup> - الصحاح 6 / 2181

<sup>1655</sup> - المصدر نفسه 1 / 67

<sup>1656</sup> - المصدر نفسه 6 / 2469

قرنت بها يباعدها وهي الفتحة لا يكون إقواء ، وهو كذلك كما سيأتي ، وهذا خلاف ما نقل **الجوهري** عن أبي عمرو ، من تسويته بين الحركات ، وسمي إقواء من أقوى الرفع عفى وتغير ، خلا من مكانه ، وكذلك الروي تغيرت جريته المستقيمة ، وخلى من حركته الأولى. (بعده) البعد ضد القرب ، وهو مصدر في الأصل ، وهو هنا نائب عن بعيد مباعد ، من إطلاق المصدر على الفاعل ، أو على حذف مضاف أي ذي بعده أي البعيد منه. (الإجازة) بالزاي وبالراء ، قال **الجوهري**: "في باب الزاي جرت الموضع سلكته ، وأجزته خلفته وأجزته انقدته ، والاحتياز السلوك أجزت على اسمه جعلته جائزا ، أو الإجازة ، أن تتم مصراع غيرك ، قال الفراء: الإجازة في قول الخليل كون القافية طاءً والأخرى دالا ونحوه ، وهو الإكفاء عند أبي زيد وجاوزته إلى غيره وتجاوزته ، جزته وتجاوز الله عثا ، عفا وجوز له ما صنع ، وأجاز له سوغ له ذلك ، وتجوّز في كلامه تكلم بالمجاز وجعل الأمر مجازا لحاجته ، أي طريفا ، واللهم تجوّز عني وتجاوز بمعني" <sup>1657</sup>.

وقال في باب الراء "الجور الميل عن القصد ، جار عن الطريق وجار عليه في الحكم ، وجوّره نسبه للجور والجار المجاور جاورته مجاورة وجوارا الكسر والضم أفصح ، والمجاورة الإعتكاف والجار من أجرته من أن يظلم ، واستجاره فأجاره ، وأجاره الله من العذاب أنقذه" <sup>1658</sup>. وهي في الاصطلاح عند الناظم ، قرن حرف الروي بحرف بعيد من صفته ومخرجه ، لا كما حكى الفراء عن الخليل ، ووجه تسميتها إجازة بالزاي ، إما من الجواز أي أجازوا أن يقرن بالحرف مباعده ، أو من السلوك كأن هذا الحرف المباعد سلك هذا المكان الذي ليس له ، أو من التجوّز أو التجاوز ، وهو التسامح ، ووجه تسميتها إجازة بالراء ، إما أجاره أي جعله جارا لغيره ، وإن كان مباعدا له ، أو حماء [145] من أن يمنع من ذلك المكان ، أو من المجاورة أو من الميل عن القصد ، لأنهم مالوا بالروي عن قصده ، أو من الظلم لأنهم ظلموه بقرنه بالمباعد.

(الإصراف) بالصاد والسين ، فمن السرف الذي هو الزيادة ، وهو مقيس ، وأما بالصاد فقالوا هو من صرف الشيء عن طريقه ، وفيه نظر ، لأنه لم يمع رباعيا وليست الهمزة للتعدية ، لأن ثلاثيه يتعدى بلا همزة ، فلو كانت للتعدية لاحتاج إلى مفعول ثاني ، قال **الجوهري**: "فما يليق باللفظة من فصل الصاد صرف الدهر حدثانه ونوائبه ، والصرفان الليل والنهار ، وسميت الصرفة من منازل القمر لانصراف البرد عندها ، والصرفة من الخرز التي تذكر في الأخذ ، وصريف البكرة صوتها عند الاستقاء ، وصرفت تصريف صريفا ، وكذا صريف الباب وناب البعير ، والصرف المحتال المتصرف في الأمور ، وصرفت الرجل عني فانصرف ، والصبيان قلبتهم ، وصرف الله عنك الأذى ، وصرفته في أمري تصريفا فتصرف فيه ، واصطرف في طلب الكسب ، واستصرفت الله المكاره" <sup>1659</sup> ، وقال في فصل السين: "السرف ضد القصد ، والسرف الإغفال والخطأ ، والإسراف في النفقة التبذير" <sup>1660</sup> ، وهو عند الناظم قرن حركة الروي التي هي المجرى بحركة بعيدة منها ، كقرن الضمة أو الكسرة بالفتحة ، ووجه تسميته إسرافا بالسين يبين ، لأنه من الإسراف لأن قرن الحركة بحركة بعيدة منها ضد القصد ، وتجاوز للحد ، وأما بالصاد فقالوا هو من صرف الشيء عن طريقه ، وقد علمت ما فيه ويمكن أن يكون معدى من صرفت البكرة ونحوها ، لأن صوتها مختلف ليس على وتيرة واحدة ، وأصرفت إذا فعلت بها ذلك ، وكذلك الباب والناب ، وكأن الروي لما خولفت حركاته فتباعداختلف صوته ، فكأن الشاعر أصرفه ، أو معدى من صرف الدهر ، إذا تحولت فيه الأمور ، وقد اختلف العروضيون في تعريف هذه الحقائق ، فمذهب الناظم ما تقدم ، وتقدم ما ذكر **الجوهري** في الإقواء والإجازة ، وذهب المفضل والمبرد وطائفة إلى أن الإكفاء اختلاف الروي ، والخليل وعامة البصريين يسمون الإكفاء إجازة بالزاي <sup>1661</sup> ، والإكفاء عندهم هو الإقواء ، وعامة الكوفيين يسمونه إجازة بالراء ، وكثير

- المصدر نفسه 870 / 3 <sup>1657</sup>

- المصدر نفسه 617 / 2 <sup>1658</sup>

- الصحاح 4 / 1385 <sup>1659</sup>

- المصدر نفسه 4 / 1393 <sup>1660</sup>

- ينظر: العقد الفريد 5 / 507 <sup>1661</sup>

يسمي الإقواء إكفاء ، والإقواء عندهم ما يسميه الخليل إقعدادا ، وهو نقص العروض عن الضرب نحو: أفبعد مقتل البيت. وبعضهم يسمي الإقواء إجازة أيضا ، وقال صاحب "العقد": إنما الإجازة فيما وصل من القوافي المختلفة الجرية بها موقوفة نحو:

الحمد لله الذي \* يعفو ويشد انتقامه

في كرههم ورضاهم \* لا يستطيعون اهتضامه<sup>1662</sup>

وقوله:

فديت من انصفني في العوى \* حتى إذا أحكمه حلّه

أينما كنت ومن ذا الذي \* قبلي صفا العيش له كَلّه<sup>1663</sup>1664

ففي ذلك ثلاثة أسماء: الإقواء والإكفاء والإجازة.

(متقى) متحفّظ منه لأنه عيب ، اسم مفعول من اتقى ، قال الجوهري: "والتقاء التقيّة ، يقال: اتقى تقيّة وتقاء مثل اتّخم تخمة ، والتقي المتقي ، وتوقى واتقى بمعنى"<sup>1665</sup> ، وأصل اتقى أو تقي أبدلت الواو تاء ، وأدغمت في التاء ، وكذا متقى ومتقا أصلهما موتقي وموتقا ، فوقع الإدغام ، وفي بعض النسخ منتعى ، ومعناه معيب من نعت عليه فعله ، أي عبته ، كذا قال الشريف<sup>1666</sup> ، وقال الجوهري: "فلان ينعي على فلان ذنوبه ، أي يظهرها ويشهر بها"<sup>1667</sup> ، قلت والغالب أنّ الذنوب إنما تظهر قصدا لعيبها ، فيوافق ما قال الشريف ، ويحتمل أن يكون من النعي الذي هو الخبر بالموت ، قال الجوهري: "يقال نعا له نعا ، ونعيانا بالضم ، وكذلك النعي على فعيل ، يقال جاء نعي فلان ، والنّاعي الذي يأتي بخبر الموت"<sup>1668</sup>

## التركيب

يقول قافية البيت هي الكلمة الأخيرة ط من البيت ، وهذا هو مذهب الأخفش كما تقدم ، وولها حكي هذا القول وكان عنده مرجوحا ، أضرب عنه وحكي القول الآخر الذي اتضاه وهو مذهب الخليل ، على ما حكي الشريف ، فكأنه قال ليس هذا الحدّ للقافية بصحيح ، بل الصحيح من الأقوال ، أنها من أول حرف متحرك قبل الساكنين في آخر البيت من

<sup>1662</sup> - البيت بلا نسبة في: العمدة 1/ 155

<sup>1663</sup> - المصدر نفسه

<sup>1664</sup> - العقد الفريد 5/ 508

<sup>1665</sup> - الصحاح 6/ 2527

<sup>1666</sup> - شرح القصيدة الخرجية 213

<sup>1667</sup> - الصحاح 6/ 2513

<sup>1668</sup> - المصدر نفسه 6/ 2512

الشعر إلى انتهاء البيت ، فالقافية على مذهب الأخفش في قول امرئ القيس: بسقط اللوى بين الدخول فحومل<sup>1669</sup> ، الكلمة بأسرها ، وعند الخليل على ما حكى الشريف عنه وهو مراد الناظم ، من الحاء إلى آخر ، وعلى ما حكى عنه غيره من حركة الحاء إلى آخر ولا تدخل الحاء ، وعند سيبويه من الواو ، وعند الفراء اللام ، وعليه تكون حرفا واحدا بصلته نحو: "بي" في قوله: وأتني وبياض الصبح يقر به بي. وعلى قول الخليل تكون بعض كلمة ، نحو: ويلوي بأثواب العنيف المثقل<sup>1670</sup> ، وكلمة نحو: إذا جاش فيه حميه غلي مرجل<sup>1671</sup>. وكلمتين نحو: كجلمود صخر حطه السيل من عل<sup>1672</sup>.

وقوله تحوز إلي له الظاهر ، أن فاعل تحوز ضمير القافية ، أي تحوز القافية المفسرة وتتضمن حرفا تنتسب إليه فيقال قافية لامية أو نحوه ، وذلك الحرف هو الروي المفسر ، ويجوز أن يكون فاعل تحوز القصيدة المفهومة من السياق ، فيقال قصيدة ميمية مثلا ، أو على حذف مضاف إلى ضمير القافية ، والتقدير قصيدتها ، أي تحوز قصيدة [146] القافية ، ويعلم أن ذلك الحرف لا يكون إلا آخر ، لأنه لما اشترط لزوم الإتيان بمثاله أو مقاربه تعين أن يكون هو الموجب للإختصاص الذي تكون الإضافة إليه ، وأما غير (الآخر)<sup>1673</sup> فلما لم يشترط ذلك فيه ، لم يوجب اختصاصا ، ومثال الروي ظاهر لا يخفى ، كاللام في الأبيات المتقدمة قريبا ، وجميع حروف المعجم يصح أن تكون رويا ، إلا حروف المد وهي الألف ، والواو ، والياء ، وإلا هاء الإضمار والسكت والتأنيث<sup>1674</sup> ، وإلا بعض الضمائر في تفصيل يذكر إن شاء الله وبحوله وقوته.

قال ابن بري وتبعهم بعضهم ، فإن كانت الألف أصلية أو منقلبة عن أصل صح كونها رويا ، وعليه جاءت المقاصير مقصورة ابن دريد<sup>1675</sup> وغيره ، وهذه القصيدة الخزرجية ، فإن كانت للإطلاق أو بدلا من تنوين لم تكن رويا ، ويكون الواو والياء رويا إذا تحركا ، نحو:

(صحا القلب من سكر فيا حبذا الصحو \* إني إذا ما القوم كانوا أنجيه)<sup>1676</sup>

أو سكنا وانفتح ما قبلها نحو: يُنْسِي الرُّوَاةَ الَّذِي قَدْ رَوُوا<sup>1677</sup> ، ونحو:

تبا لقوم فوق هامتهم \* عمائم لفت على غير شيء

وربما أجريا مجرى الألف ، فجعلنا رويا ، وإن لم يفتح ما قبلها ، كقوله:

وهل نحن إلا مثل من كان قبلنا \* نموت كما ماتوا ونحى كما حيوا

- يقول امرئ القيس في معلقته المشهورة: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل. ديوانه 110<sup>1669</sup>

- البيت لامرئ القيس ، وصدره: يزُلُّ الغلام الخف عن صهواته. ديوانه 119<sup>1670</sup>

- البيت لامرئ القيس ، وصدره: على العقب جياش كأن اهتزاه. ديوانه 119<sup>1671</sup>

- البيت لامرئ القيس ، وصدره: مكر مفر مقبل مدبر معا. م. ن، 119<sup>1672</sup>

- سقطت من (و) ثم استدركها الناسخ في الحاشية<sup>1673</sup>

- هاء التأنيث والإضمار ، إذا تحرك ما قبلها ، كطلحه ، وضربه. وأما تاء التأنيث ، فالصحيح وقوعها رويا. وإلا هاء السكت ، كارهه ، و<sup>1674</sup> فيه ، و له. ينظر: عبد الملك بن جمال الدين العصامي ، الكافي الوافي بعلم القوافي. تحقيق عدنان عمر الخطيب ، دار التقوى - دمشق ، ط: 1: 1430-2009م ، ص 44

- المقصورة في مدح ابني ميكال: أبي القاسم عبد الله محمد ، وابنه العباس إسماعيل ، القصيدة مطلعها:<sup>1675</sup>

ترعى الخزامى بين أشجار النقا \* يا ظبية أشبه شيء بالهما

طره صبح تحت أذيال الدجى. عبد الملك بن جمال الدين العصامي ، الكافي الوافي بعلم القوافي ، 42 \* ألم تَرَيَ رأسي حاكى لونه - ما بين قوسين سقط من (ر)<sup>1676</sup>

- لم يعرف قائله ، وصدر البيت: وأبني من الشعر شعرا عويصا ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 104 ، والكافي في العروض والقوافي 90 ، والعروض للربيعي 62 ، والجامع في العروض والقوافي 167 ، وشرح عروض ابن الحاجب 152 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 153 ، وكنوز الرامة 50

وينقص منا كل يوم وليلة \* ولا بد أن نلقى من الأمر ما لقوا<sup>1678</sup>

وكقوله: نروح ونغدو لحاجاتنا \* وحاجة من عاش لا تنقضي

تموت مع المرء حاجاته \* وتبقى له حاجات ما بقي<sup>1679</sup>

وينبغي أن يحمل عليه قول الآخر:

إني امرؤ أحمي دمار إخوتي \* إذا رأوا كريهة يرمون بي<sup>1680</sup>

رميك الدلي في قعر الركي

والهاء الأصلية تكون رويًا إن لم شاركها ما ليس بأصلي. كقوله:

ضامر حشاك فإن دهرك موقع \* بك ما تحب الأمور وتكره

وإذا أتاك من الأمور وقدر \* ففررت منه فنحوه تتوجه

فإن شاركها ما ليس بأصلي فهي وصل ، كقوله في آخر بيت: تخلقت قلبي لديه ، ثم قال في آخر آخر: وذلك الوجه. مهاء الإضمار قد تكون رويًا إن سكن ما قبلها ، وقيل إن كان حرف مدّ ولين ، فإن تحرك ما قبلها لم تكن رويًا إلا عند الأخفش ، وهاء السكت إن سكن ما قبلها كانت رويًا وإلا فلا ، وهاء التأنيث كطلحة ونعمه ، إن تحركت أو سكنت وسكن ما قبلها كانت رويًا ، وأكثر ما توصل المتحركة الساكن ما قبلها بالياء ، وقد توصل عند المحدثين بالواو والألف ، وإن تحركت بعد متحرك فلا تكون رويًا إلا في القليل ، وتاء التأنيث الساكنة كقامت ، تكون رويًا تحركت أو بقيت ساكنة ، وتحريكها أكثر وكاف الضمير والخطاب يكون رويًا على كل حال ، والفاضل الطبع يجعله وصلًا ، وربما يتأكد التزام ذلك إن كانت القافية مقيدة ، كقول الخماسة: طاف يبغي نجوة من هلاك فهلـك-الأيـات- ، وباء المتكلم يقل جعلها رويًا ، نحو: بازل عامين حديث سني \* لمثل هذا ولدتني أمي<sup>1681</sup>

وقد حمل ما جاء من هذا على الإقواء ، ويقل جعل واو الجمع رويًا نحو: كما حيوا ، وما لقوا ، وقد تقدم. وما عدا ذلك من الضمائر يصحّ جعله رويًا ، كالف التثنية ، وميم الجمع ، ونا(وكذا نون الاثنين ونون التثنية)<sup>1682</sup> ، ونون الوقاية .

وقوله وتحريكه المجرى ، يعني وحركة الروي سواء كانت ضمة أو فحة أو كسرة ، تسمى المجرى ، وقد تقدم وجه التسمية ، فحركة الروي مسرعة جارية مطردة لزوما ، كاطراد محلها الذي هو الروي ، إلا في محال الإقواء والإكفاء والإجازة ، فإذا تماثلت قوافي القصيدة في الروي والمجری ، فقد وضعها فيها وضعاً متحاذاً المراتب ، وذلك هو الكمال وإلا فعيب ، وقوله وإن قرنا بما يداني إلى آخره ، وفي بعض النسخ ، فإن قرنا بالفاء ، وهي أحسن لأنها المعهودة في ابتداء تفصيل المجل ، ثم يعطف عليها بالواو إشارة إلى ذلك العيب الذي هو اختلاف الروي ، أو اختلاف حركته في قوافي

<sup>1678</sup> - البيتان لمروان بن الحكم ، في الكافي الوافي بعلم القوافي ، ص43

<sup>1679</sup> - البيت لمحمد بن حمزة بن أبي كريمة ، في معجم الشيوخ ، لابن جميع الصيدائي ، دراسة وتحقيق عمر عبد السلام تدمري ، مؤسسة

الرسالة ، ص121

<sup>1680</sup> - البيت بلا نسبة في العقد الفريد 5/ 503

<sup>1681</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد 5/ 503

<sup>1682</sup> - ما بين قوسين سقط من (س) ثم استدركه الناسخ في الحاشية

القصيدة الواحدة ، أي قرن روي القصيدة بحرف مغاير له ، فإن كان يقاربه في الصفة والمخرج فهذا يسمى في اصطلاح العروضيين إكفاء ، نحو قوله:

أَبْنِي إِنَّ الْبَرْ شَيْءَ هَيِّنٍ \* المنطق اللين والطعيم<sup>1683</sup>

لتقارب النون والميم صفة ومخرجا ، وقوله:

إذا جلست فاجعلوني وسطا \* إني كبرت لا أطيق العندا<sup>1684</sup>

لتقارب الطاء والذال ، كذلك وإن قرنت حركة الروي بحركة مغايرة لها ، فإن كانت حركة تقاربها كالضمة مع الكسرة ، فهذا القرن يسمى في الاصطلاح إقواء ، نحو قول النابغة:

إفدا الترحل غير إن ركبنا \* لها نزل برحلنا وكان قد

زعم الغراب بأن رحالنا غدا \* وبذاك خبرنا الغراب الأسود<sup>1685</sup>

ثم قال: بعد قواف مخفوضات \* يكاد من اللطافة يعقد<sup>1686</sup>

ثم قال: بعد قواف مخفوضات \* يكاد من اللطافة يعقد

فهذا معنى قوله وإن قرنا أي الروي والمجرى ، فذا الإكفاء راجع إلى قرن الروي بما يدانيه ، والإقواء راجع إلى قرن بما يدانيه كما مثلناه ، وهذا من اللّف والنشر المرتّب ، لردّ أول اللّقبين المذكورين ، وهو الإكفاء للروي المذكور أولا في البيت قبل ، وردّ ثانيها في البيت وهو المجرى ، وإن كان الحرف المغاير للروي المقرون هو به بعيدا من في الصفة والمخرج ، فهذا القرن يسمى في الاصطلاح الإجازة بالزاي والراء كما تقدم. [و147] ومثاله:

إنّ بني الأبرد أحوال أبي \* وإنّ عندي إن ركبت مسحلي<sup>1687</sup>

شم شماريخ رطاب وخشي

فجمع بين الباء واللام والشين ، وكلها متباعدة وإن كانت الحركة التي قرنت بحركة المجرى بعيدة منها ، فهذا القرن يسمى في الاصطلاح الإصراف بالسين والصاد كما تقدم ، وذلك كاقتران الضمة والكسرة بالفتحة ، لأنّ بين الضمة والكسرة من المشابهة ما ليس بين أحدهما والفتحة ، فإنها مع أحدهما قبيح جدا قاله ابن جني ، ومثاله:

لا تنكحنّ عجوزا أو مطلقة \* ولا يوقها في حبلك القدر

وإن أتوك وقالوا إنها نصف \* فإن أطيب نصفها الذي غربا<sup>1688</sup>

- الرجز لامرأة قالت لابنها. في: النوادر لأبي زيد ، دار الكتاب العربي ، بيروت — لبنان 1967 ، ص134<sup>1683</sup>

- البيت بلا نسبة في: جمهرة اللغة 3/ 70 ومختصر القوافي لابن جني 30. وقد جاء روي الشطر الأول بقوله: إذا ركبت فاجعلاني وسطا.<sup>1684</sup>

- النابغة الذبياني ، ديوانه 72<sup>1685</sup>

- البيت للنابغة الذبياني ، ديوانه 68-<sup>1686</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: كنوز الرامزة 125 ، وهو منسوب لصخر في تاج العروس (خشي) 37/ 551.<sup>1687</sup>

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد<sup>1688</sup>

ومنه عرين من عرينة البيتین على فتح نون آخرين ، هذا أيضا من اللّف والنشر المرتب لرجوع الإجازة للروي ، والإصراف للمجرى ، وإلى هذا أشار بقوله وبعده ، أي وبعده أي وإن قرن الروي أو المجرى ببعيد كل منهما ، فيعد مخفوض بالعطف على ما ، ويصح رفعه على الابتداء أي ومبعد كل منهما المقرون به إجازة في الأول ، وإصراف في الثاني ، فقوله قرنا بما يداني قرنا بمبعد ، هو على التوزيع والبديل بين كل من الروي والمجرى ، ويصح أن يكون على الجمع ، بأن يقرن كل بمخالفه ضربه فيجتمع الإكفاء والإقواء والإجازة والإصراف ، فيتأكد العيب ، ولم أقف على شاهد الاجتماع ، والناظم بكلامه ق=في البيتین الأخيرین ارتكب نوعا من قبيح القافية ، وهو التضمين كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى ، لأن البيت الثاني محتاج للثالث ، لأن يداني صلة ما ، وجملة فذا جواب جواب ، وإن قرنا فاستعمل نوعا من العيب ، وهو في مقام بيان ، نوع آخر منه ، وعلى مثل هذا الحال يقول لسان المقال : لا تنه عن خلق .

وقوله والكل أي من نوعي المخالفة بالقرب والبعد في الروي ، ونوعهما في المجرى وهو الإكفاء ، والإقواء ، والإجازة ، والإصراف ، معيب جميع ذلك ، أمتقى فيجنب إلا أن الإقواء ، قال ابن بري كثير في أشعار العرب ، ونقل عن صاحب "العمدة" أنه جائز للمولدين ، وال في كلمات البيت الأول للعهد ، وهي كلمات ماعداه للحقيقة ، إلا كل فإن دخولها عليه غير جائز ، وتنكير روبا للحقيقة ، وفي البيتین الأخيرین التعقيد اللفظي كما ترى في الإعراب ، وفيها اللّف والنشر كما تقدم .

## الإعراب

قافية البيت مبتدأ ، والأخيرة خبره على حذف الموصوف ، أي الكلمة الأخيرة ، ووبل حرف عطف أما بعد النفي المقدر كما قدمنا ، أي لسيت القافية الأخير بل كذا ، أو بعد موجب للرجوع عنه ، والمحرك والساكنين صفتان لموصوف محذوف ، أي الحرف والحرفين ، وحذف الموصوف مع هذين أسهل من حذفه مع الأخيرة ، لأن من شرط نيابة الصفة عن الموصوف اختصاصها به ، والأولى أن يجعل من المحرك خبر لمبتدأ محذوف تقديره بل قافية ، أي مبدأها أو مبدأ قافيتها من المحرك وبالخبر يتعلق إلى انتهاء ، وقيل أما معمول للمحرك أو في موضع الحال منه ، وجملة تحوز روبا حال من (ضمير القافية الكائن في الخبر ، وحرفا عطف بيان من روبا عند من أجازة في النكرات ، وجعله بعضهم هنا متعينا لها فيه من الكشف كالنعت ، ولا يتعين لأنّ البديل قد يكشف ، بل لا بدّ فيه من زيادة بيان عند المحققين ، وأشار إليه سيبويه ، فهو إما من عطف بيان من روبا كما تقدم ، أو بديل منه ، وجملة<sup>1689</sup> انتسب له صفة في المعنى لقافية لكنها جرت على غير من هي له وهو حرف ، فكان حقّه أن يبرز الضمير فيقول : انتسبت هي له ، لكنه لم يأت به لأ من اللبس ، على مذهب الكوفيين ، وضمير له عائد على حرف وتحريكه مبتدأ ، والمجرى خبره ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، وما في بما ، إما موصول اسمي ، أي بالحرف أو بالحركة الذي يداني ، أو نكرة موصوفة أي بحرف أو حركة يداني ، وذا مبتدأ ، والإكفاء خبره ، والإقواء خبر مبتدأ محذوف ، دلّ عليه المتقدم ، أي وذا الإقواء ، والواو للتقسيم كأحد معاني ، أو فهي إذا عاطفة جملة مقترنة بالفاء في التقدير على جملة مثلها ، ولا يصح أن تكون عاطفة ، الإكفاء عطف مفرد خبر على مثله ، لأنّ ذا المشار به من صفة الروي المخبر عنه بأنه يوصف بالإكفاء الذي هو من صفات حركاته ، لا يقال صفة الصفة ، لأننا نقول ذلك من جهة المعنى والكلام هنا في تعريف الاصطلاح المميّز بين حقيقتين ، وهو من باب التسميات ، وجملة فذا خبر إن قرنا في البيت قبله ، وكذا المعطوفة عليها ، لأنل قدمنا إن قوله قرنا هو على التوزيع ، وإن جمعا في الضمير ، ونظيره في الجملة ما قرر في قوله تعالى ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾<sup>1690</sup> ، فإن فعل القول وإن جمع

- ما بين قوسين سقط من (ر) ، واستدركه الناسخ في الحاشية مشيرا إلى موضع سقوطه من المتن بخط صغير<sup>1689</sup>

- البقرة: 135<sup>1690</sup>



في الضمير إلا أنه على التفريق، أي قالت اليهود كونوا هودا، (وقالت النصارى كونوا نصارى)<sup>1691</sup>، وبعده إن كان مخفوضاً، فأما بالعطف على ما، من عطف المفردات، إلا أن فيه شبه العطف على عاملين، فإن الواو عطفت بعد على ما، والجملتين الابتدائيتين المقدّرتين على مثليهما، أي وبعده فذا الإجازة وذا الإصراف على ما قرنا في الجملتين قبل على رأي من أجاز مثل هذا العطف من النحاة، وأما من عطف الجملة ويقدر الجار لبعده، والفعل العامل فيه بعد الواو، أي وإن قرنا ببعده، وجاز حذف الجار وإبقاء عمله للعطف على مذكور مثله، وبعده إن كان بمعنى مبادئ [و148] فلا تأويل في ضميره وإن كان بمعنى بعيد، فالمعنى بالبعد منه، وإنما أفرد الضمير ولم يقل ببعدهما، لأن المعنى على العطف باو كما قدمنا، فالمعنى قرن أحدهما ببعده، وتقدمت الإشارة إلى إعراب الإجازة والإصراف، ولا يخفى ما في كلامه من التعقيد، والكل مبتدأ خبره متقّى.

## المتن

فوصلا بها لنا وهاء النفاذ \* والخروج بذى لين لها الوصل قد قفا

وردفا حروف اللين قبل الروي \* لا سوى ألف معها التحرك حذوذا

وتأسيسا الهاوي وثالثة الروي \* من كلمة أواخر إضمار ما تلا

## الشرح

**المفردات:** (وصلا) اللائق هنا بمعناه اللغوي الإلحاق، قال الجوهري: "والوَصْلُ: وصلُ الثوب والخُفِّ، وفي الحديث "لعن الله الواصلة والمستوصلة" فالواصلة التي تصل الشعر، والمستوصلة التي تفعل بها ذلك، والموصل ما يوصل من الحبل"<sup>1692</sup>، وتقدمت المادة، وهو في الاصطلاح على ما ذكر الناظم، وصل حرف الروي بحرف لين أو هاء ضميراً كانت أو أصلية، وحرف اللين هو الألف بعد فتحة، والواو بعد ضمة والياء بعد كسرة، ووجه تسمية هذا الحرف وصلاً بين، لأنه (وصل)<sup>1693</sup> شيء بشيء، منقول من مصدر، وال فيه للغلبة. (لينا) قال الجوهري: "ضد الخشونة، لأن الشيء يلين ليناً، وشيء لين، ولين مخفف منه، والليان بالفتح مصدر من اللين، وهو في لِيَانٍ من العيش أي نعيم وخفض، ولينته وألنته صيرته لينا، وألنته أيضاً على التمام، كأطلته وأطولته، والليان بالكسر مصدر لا يَنْتُه مُلَايَنَةٌ وَلِيَانًا، واستلأكه عدّه لينا، وتلين تملق"<sup>1694</sup>، ووجه تسمية حروف العلة لينا، أن الصوت يميل معها ولا يخشن. (هاء) ممدود منون، حذ الناظم تنوينه ضرورة، نحو: ولا ذاكر الله إلا قليلاً<sup>1695</sup>، بنصب اللفظ الكريم، وقرأ أحد الله بلا تنوين، وقال الجوهري: "الهاء من حروف المعجم والزيادات، وتأتي للتنبيه وعوضاً من واو القسم، لأها الله، وكناية عن الغائب ضربه، والغائبة ضربها، أو للتأنيث ويوقف عليها بالهاء، إلا طينا فإنهم يقفون بالتاء ويقولون

<sup>1691</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>1692</sup> - الصحاح 5/ 1842

<sup>1693</sup> - سقطت من (و)

<sup>1694</sup> - الصحاح 6/ 2198

<sup>1695</sup> - البيت لأبي الأسود الدؤلي، ديوانه، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، بغداد 1954، ص 203

طلحة ، وللدبة في الوقف وربما أثبت فيها وصلا ضرورة ، وتضم أو تكسر للساكين ، وزائدة في الوقف لبيان الحركة نحو: لِمِه ، وبدلا من الهمزة نحو هراق<sup>1696</sup> . (النفاذ) بنقط الذال ، المضي والخروج ، قال الجوهري: "نفاذ السهم من الرمية والكتاب إلى فلان نفاذا ونفودا ، وأنفذته ، والتنفيذ مثله ، ورجل نافذ في أمره أي ماض ، وأمر نافذ مطاع ، وأتى ينفذ ما قال أي بالمرجح منه ، وطعنة لها نفذ أي نافذة"<sup>1697</sup> ، وفي الاصطلاح حركة هاء الوصل علم منقول من مصدر ، وال فيه للغلبة ، ووجه التسمية أن حركة الهاء منفذ إلى الخروج ، ويلزم أطرادها مالنفاذ في أمره ، ويصح أن يكون بالذال الغفل بمعنى التمام .

(الخروج) ضدّ الدخول ، قال الجوهري: "خرج خروجاً ومخرجا ، وقد يكون المخرج موضع الخروج والاستخراج والاستنباط ، وخرجه في الأدب فتخرج وهو خريج فلان بمعنى مفعول ، كمعنى عيّين ، ورجل خُرَجَة وُلِّجَة ، كهمزة ، كثير الخروج والولوج"<sup>1698</sup> ، وهو في الاصطلاح حرف اللين الناشئ عن حركة هاء الوصل ، (التي هي النفاذ)<sup>1699</sup> ألفا ، أو واوا ، أو ياء ، فهو علم منقول من مصدر ، وال للغلبة ، ووجه التسمية أن حرف اللين محل خروج من البيت فكأنه من باب تسمية المحل باسم الحال ، نحو : ﴿فَفي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>1700</sup> ، أي في الجنة لأنها محل الرحمة ، وما ذكر الناظم في تفسير النفاذ والخروج هو المعروف ، وفي "واضح" الزبيدي: "النفاذ حرف اللين بعد الهاء ، وهو الخروج"<sup>1701</sup> . قال ابن السيد: هذا لا يعرف ، قال ابن جني<sup>1702</sup> سمي النفاذ لنفوذ حركة هاء الوصل إلى حرف الخروج ، لأن هاء الوصل إن سكنت لم تحتج لخروج يتبعها كالرويّ المقيد ، وإن تحركت أشبهت المطلق واحتاجت إلى حرف خروج كحاجة الرويّ المطلق للوصل ، وتنزل الخروج من الهاء منزلة الوصل من الروي ، فكما سميت حركة مجرى لجرى الصوت فيها ، واستطالته حتى اتّصل بالوصل ، سميت حركة الهاء نفاذا لنفوذ الصوت بها إلى الخروج ، ونفوذ شيء لشيء كجريانه عليه في المعنى ، وقال ابن جني أيضا: إنما سمي نفاذا لا نفودا<sup>1703</sup> ، لأن باب النفاذ يستعمل في الحدة والمضي ، ولنفاذ في القطع والسلوك ، فالنفاذ أشبه بهذا المهني ، ولم تختلف العرب في لزوم هذه الحركة وأطرادها كما ورد في المجرى . (لها) أصله المدّ وقصرها ضرورة ، وأضافها إلى الوصل . (قفا) تبع وتقدم . (ردفا) قال الجوهري: "الردف المرتدّ خلف الراكب ، وأردفته أركبته معي ، وذلك الومض رادف ، وكل شيء تبع شيئا فهو ردف ، وأمر لا ردف له أي لا تبع ، والردف في الشعر حرف ساكن من حروف المدّ واللين ، يقع قبل حرف الروي ، ليس بينهما شيء ، فإن كان ألفا لم يجز معها غيرها ، وإن كان واوا جاز معها الياء ، والردف الكفّل والعَجْزُ ، والردف المرتدّ ، ورفده بالكسر تبعه ونزل بهم أمر فردف لهم آخر أعظم منه"<sup>1704</sup> ، وما فسّره الجوهري به في الاصطلاح أخصّ مما فسّره به الناظم ، فسّره بحروف اللين وهي أعمّ من حروف المدّ ، لأنها تتناول الواو والياء المفتوح ما قبلها ، فلو لم يذكر الجوهري المدّ كان كلامه هو شرح كلام الناظم إلى قوله معها سواء ، فهو علم منقول من اسم جنس ، وال فيه للغلبة ، وقال ابن بري الردف حرف مد ولين ، أو حرف [149] لينقبل الروي ، ليس بينهما حائل ، مأخوذ من ردف الزاكب لأنه خلف الروي . فكلامه مثل كلام الناظم ، وتبين من كلامه وجه تسميته ردفًا .

<sup>1696</sup> - الصحاح 6 / 2557

<sup>1697</sup> - المصدر نفسه 2 / 571

<sup>1698</sup> - المصدر نفسه 1 / 309

<sup>1699</sup> - سقط من (س)

<sup>1700</sup> - آل عمران: 107

<sup>1701</sup> - أبو بكر الزبيدي ، كتاب الواضح ، تحقيق عبد الكريم خليفة . دار جليس الزمان ، 2010 م ، ص 301

<sup>1702</sup> - مختصر القوافي 28

<sup>1703</sup> - مختصر القوافي 28

<sup>1704</sup> - الصحاح 4 / 1363

## تنبيه :

قول الناظم في الردف حروف اللين حسن ، لدخول الواو والياء المفتوح ما قبلها ، وأما قوله في الوصل لينا ، وفي الخروج لين ، فمن تسمية المقيّد باسم المطلق ، لأنّ مراده حرف المدّ واللين فلا يدخل الواو والياء المذكورين .

(التحرك) لمصدر تحرك ، والمراد به الحركة كما تقدم له في قوله وتحريكه ، وقيل أطلق التحرك على الحركة مجازاً ، لأنه يكون بها ، وهي الحركة الكائنة قبل الردف المسماة حذوا ، وإليها أشار بقوله (حذوذا) وقد تقدّم معنى الحذو لغة ، وقال ابن بري الحذو حركة الحرف الذي قبل الردف ، لأنّ الشاعر يحذوها في القوافي ، ليتفق الأرداف وحكمها في الاطراد والاختلاف حكم الردف ، فإن كان الردف ألفاً فلا تكون إلا فتحة ، لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وإن كان واواً أو ياءً فحيث جاز تعاقبها جاز اختلاف الحذو . ومعنى يحذوها أي يفعل مثلها وينسج على منوالها ، أو يقتدي بها أو يجعلها بحذاء الردف ، وباقي ألفاظ البيت تقدمت ، وذا إشارة إلى التحرك ، أي حذوا يسمى هذا التحرك ، وحذف تنوين حذو ضرورة ، وذهب الشراح إلى أنه إشارة إلى الردف .

(تأسيساً) مصدر أسس البناء ، قال الجوهري: "الأسّ والأساس والأسس مقصور منه أصل البناء ، وجمع الأسّ أساس ، كعسّ وعسّاس ، والأساس أسس ، كقذال وقذل ، والأسس أساس كسبب وأسباب ، وأسست البناء تأسيساً ، وكان ذلك على أسّ الدّهر ، بتثنية الهمزة ، أي على قدمه ووجهه ، والتأسيس في القافية هو الألف التي ليس بينها وبين حرف الرويّ إلا حرف واحد ، كقول النابغة:

كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ \* وَلَيْلٍ أَقَاسِيَةَ بَطِيءٍ الْكَوَاكِبِ<sup>1705</sup>

فلا بدّ منه هذه الألف إلى آخر القصيدة .

وما فسّره به في الاصطلاح هو ما فسره به الناظم مع زيادة قوله من كلمة إلى آخره ، وهذا التأسيس الذي حكى الجوهري هو التأسيس اللازم ، والذي حدّ الناظم أعمّ من ذلك ومعنى ما حدّه به الناظم أنّ التأسيس هو الحرف الهاوي ، وهو الألف ، لأنّ تلك الصفة خاصة به ، الكائن قبل الرويّ بحيث يكون الروي ثالثاً منه ، ومعلوم أنّ ذلك لا يكون إلا إذا فصل بينهما حرف واحد ، وسواء كان ذلك الألف والرويّ من كلمة واحدة أو من كلمتين ، والروي ضمير اسم سبق إلا أنّهما إذا كانا من كلمة فهو الذي يلزم في القصيد ، وهو ما عناه الجوهري ، وإن كانا من كلمتين والرويّ مضمّر فهو تأسيس غير ، وفي معنى كون الرويّ الضمير أكونه بعض ضمير ، لأنّ الحكم واحد ، وتلخيص هذا الحدّ أنّ تقول التأسيس ألف ثلاثة الرويّ من كلمته أو من أخرى ، و الرويّ ضمير لمتلوه ويريد أو بعض ضمير فيدخله العناية في الحدّ ، وفيه أيضاً التردد بين نوعين ، فهو علم منقول من مصدر ، وال للغة ، وقال ابن بري التأسيس ألف يكون قبل حرف الرويّ ، بينهما حرف مأخوذ من تأسيس البناء ، لأنّ الشاعر يبنى عليه القصيدة .

(الهاوي) اسم فاعل من هوى ، قال الجوهري: "الأصمعي: هَوَى بالفتح يَهْوِي هُؤْيًا ، سقط إلى أسفل ، وكذلك الهُؤْيُ في السّير ، إذا مضى ، وهَوَى وَاثَهَوَى بمعنى ، وهَوَتْ الطعنة فتحت فاهاً"<sup>1706</sup> ، وهو هنا صفة خاصة بحرف الألف ، واختلف في سبب وصفه بالهاوي ، فقليل لأنه مخرجه اتّسع لجريانه في هوى الفم ، وقيل لأنه يهوي في الفم فلا يعتمد على اللسان على شيء منه ، وقيل لأنه ضعف لاتساع مخرجه لهذا الصوت أشدّ من اتساع غيره ، فيشبه على الأوّل والثالث أن يكون من فتحت الطعنة فاهاً ، وعلى الثاني من السقوط وعدم التماسك ، وعلى الثالث أن يكون مقلوباً من الهاوي ،

- ديوانه 28<sup>1705</sup>

- الصحاح 6 / 2538<sup>1706</sup>

قال **الجوهري**: "وهي الحائط ضعف وهم بالسقوط"<sup>1707</sup>. (آخر) أصله أخرى فعلى ، فحذف الألف ضرورة، (قال **الجوهري**)<sup>1708</sup>: "الآخر بالفتح أحد الشئيين اسم على أفعل ، والأنثى إلا أن فيه معنى الصفة ، لأن أفعل لا يكون إلا في الصفة ، وآخر جمع أخرى ، وأخرى تأنيث آخر وهو غير مصروف ، ومنه ﴿فَعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ﴾ لأن أفعل من لا يجمع ولا يؤنث مادام نكرة"<sup>1709</sup>. (إضمار) مصدر أضمر ، والمراد به الضمير أو المضمر ، من إطلاق المصدر على المفعول ، قال **الجوهري**: "أضمرت في نفسي شيئاً ، والاسم الضمير والجمع الضمائر ، والمضمر الموضع والمفعول"<sup>1710</sup> ، ومراد الناظم المضمر عند النحاة ، ووجه التسمية بيّنه ، وتقدير كلامه أو من كلمة أخرى ، وهي مضمر أو ذات إضمار. (تلا) تبع ، وتقدم عند قوله فالموفور يتلوه"<sup>1711</sup>.

## التركيب

وصلا عطف على روي ، وعطفه بالفاء المقتضية الترتيب ، تنبيهها على أن حرف الوصل بعد حرف الروي ضمير بها ، عائد على المجرى باعتبار المعنى ، لأنه حركة ، وقال **الشريف**: "عائد على حركة المجرى المفهومة من الكلام"<sup>1712</sup> ، فقال بل هي مذكورة فيه ، عبّر عنها بلفظ المجرى أو التحريك ، وليس ذكر المعنى بلفظ المجاز مانعا من ذكره صريحا ، والمفهوم من الكلام ما لا يذكر فيه لفظا بل معنى ، لحذفه أو لاستلزام المصرح به ، وإن لم يكن محذوفا. والصواب ما ذكرناه من عوده على المجرى نفسه حقيقة لا على الحركة المضافة إليه ، فإنه نفس الحركة ، والشيء لا يضاف لنفسه غلا بسماع ولا مجاز في اللفظ ، وتفسيره المفهوم بما ذكر قد لا يسلم له الحصر فيه ، لا باعتبار اللغة وهو ظاهر ، ولا باعتبار الاصطلاح الأصولي أو النحوي ، بل هو أعم مما ذكر فبتناول ما أشار إليه **الشريف** ، ومعنى كلام الناظم ، أنّ القافية تحوز رويًا ثم تحوز وصلا ، وهو ما وصل بحركة الروي المسمى بالمجرى ، من أحد حروف اللين الثلاثة ، أو الهاء أصلية كانت أو ضميرا ساكنة أو متحركة ، والواو في وهاء للتقسيم ، نحو الكلمة اسم (وفعل وحرف)<sup>1713</sup> ، لا للجمع ، فمثال الوصل:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي \* بنوا اللقيطة من ذهل بن شيبانا<sup>1714</sup>

فالنون روي وحركتها مجرى ، والألف وصل ، ومثله **الشريف** بقوله: "أَقْلَى اللّٰوْمِ عَاذِلْ وَالْعَتَابَا"<sup>1715</sup> ، فالباء روي (وفتحها)<sup>1717</sup> مجرى ، والألف وصل ، وأنشده ابن بري على أنّ الألف بدل من التنوين ، والقافية مقيدة ، والوصل إنما يكون مع إطلاقها للترنم ، ومثال الواو: سَقِيَتْ الْعَيْثُ أَيُّهَا الْخِيَامُ<sup>1718</sup>.

<sup>1707</sup> - المصدر نفسه 6/ 2531 (باب الواو)

<sup>1708</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)

<sup>1709</sup> - الصحاح 2/ 577

<sup>1710</sup> - الصحاح 2/ 722

<sup>1711</sup> - التحقيق: ص 125

<sup>1712</sup> - شرح القصيدة الخزرجية ، 218

<sup>1713</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>1714</sup> - البيت لقريط بن أنيف التميمي ، وهو شاعر إسلامي أغار عليه لصوص من بني شيبان فأخذوا منه ثلاثين بعيرا نهبها ، فاستنجد بقومه فلم ينجدوه

<sup>1715</sup> - البيت لجريز ، مطلع قصيدة في هجاء الراعي النميري ، وعجزه: وقولي إن أصبت لقد أصاب. ديوان جريز ، تحقيق محمد إسماعيل عبد

الله الصاوي ، مكتبة النجاة- بيروت ، ص 64

<sup>1716</sup> - القصيدة الخزرجية 214

<sup>1717</sup> - (س): حركتها

<sup>1718</sup> - البيت لجريز ، صدره: متى كان الخيام بذى طلوح. ص 512

ومثال الياء: كما زَلَّت الصَّفراء بالمتنزل.

ومثال الهاء الساكنة: فما زلت أبكي حوله وأخاطبه<sup>1719</sup>

والمتحركة قول ذي الرمة يصف بيضة النعامة:

وبيضاء لا تنحاش منا وأمها \* إذا ما رأتنا زيل منها زويلها<sup>1720</sup>

أي زيل قلبها من الفزع ، قال ابن بري وبعض العرب يتركون الترثم في الانشاد ، فلا يصلون القوافي ، فمنهم من يبدله من حرف الإطلاق نونا ، يسمونه تنوين الترثم ، نحو: ما هاج أحزانا وشجوا قد شجن<sup>1721</sup> ، وأقلى اللوم عاذل والعنابا ، ومنهم من يجري الشعر مجرى الكلام ، فيقف على القوافي بالإسكان ، ويحذف الوصل ولو كان من نفس الكلمة ، نحو: يا دار عبلة بالجوا تكلمي<sup>1722</sup> ، فإن كان الوصل ألفا يوقف عليها في الكلام ، أوضميرا أو هاء ، لم يجز حذفه اتفاقا ، وحكى الأخفش جواز حذف الهاء.

وقوله النفاذ إلى آخره ، أي النفاذ الذي هو حركة هاء الوصل ، والخروج الذي هو اللين الناشئ عن حركة هاء الوصل ، قد تبعا هاء الوصل ، فالنفاذ مبتدأ والخروج معطوف عليه ، قد قفا خبرهما ، وإنما قال قفا يافراد الضمير دون قفيا معاملة لضمير الاثنين ، معاملة ضمير الواحد ، وقال في "التسهيل" : إن ذلك يأتي دون أفعل التفضيل قليلا ، وأنشد منه في الشرح: أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن \* شريكه تطمعه نفسه كل مطمع<sup>1723</sup>

فإفراد الضمير ما ولا كأنه قال ومن يكن هذا النوع أو من ذكرت ، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون راعي لفظ من قال ابن هانئ ، ومنه: بها العينان تنهل ، ﴿والذين يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾<sup>1724</sup> ، على رأي ، ومنه عند الفراء ﴿فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى﴾<sup>1725</sup> ﴿وَعَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾<sup>1726</sup>

وكأن في العينين حب قرنفل \* أو سنبل كحلت به فانهلت

ولو رضيت يداي لها وطننت \* لكان علي للقدر الخيار<sup>1727</sup>

وقوله ﷺ: "اللهم عافني في سمعي وبصري ما أبقيتني ، واجعله الوارث مّي" ، قال الزمخشري "يحتمل أن يراد به ما ذكر ، وأن يكون لملازمة السمع والبصر" ، فقريب من هذا التأويل الأخير من تأويلي الزمخشري ، تأويل الشريف وغيره كلام الناظم فإنه "قال قفا ولم يقل قفيا ، وهو ضمير النفاذ والخروج ، لأنهما لما كانا متلازمين صيرهما كالشيء الواحد ، فعاملها معاملة الفرد"<sup>1728</sup> ، ولهاء الوصل متعلق قفا ، ولها ضعف عامله عنه لتقدمه عليه لأجل القافية قوي باللام

- البيت لذي الرمة ، ديوانه 821 ، وهو بلا نسبة في: كنوز الرامزة<sup>1719</sup> 126

- البيت لذي الرمة ، ديوانه 923<sup>1720</sup>

- سبق تخريجه ، ص 44<sup>1721</sup>

- البيت منسوب لعنترة ، ديوانه 148 ، وعجزه: وعمي صباحا دار عبلة وأسلمي ، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد 5 / 305<sup>1722</sup>

- ابن مالك ، شرح التسهيل 1 / 124 - 126<sup>1723</sup>

- التوبة: 34<sup>1724</sup>

- طه: 117<sup>1725</sup>

- ق: 17 - 1726

- البيتان منسوبان لعلاء بن الأرقم ، في قصيدته: حلت تماضر غربة فاحتلت + فلجأ وأهلك باللوى فالحلت ، وهما بلا نسبة في<sup>1727</sup>

التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري 1 / 170

- شرح القصيدة الخزرجية 219<sup>1728</sup>

الزائدة ، وأما بذى لين فجعله الشريف متعلقا بالخروج<sup>1729</sup> ، ووجهه غيره بأنه وإن كان اسما اصطلاحا ، لكنه مصدر في الأصل ولا ينفك عن رائحة الفعل ، وقد قال ابن جني في قول الشاعر: ولولا سلاحه عند ذلك لجاني. إنّ عند معمول لسلاحه ، لما فيه من معنى قوتي ، مع انه ليس بلفظ الفعل ، فأحرى الخروج الدال على الفعل بحروفه أصلا.

قلت وسلاحه أيضا فيه حروف الفعل أصلا ، إذ هو بمعنى تسليحي ، فلا أحروية فأجاز هذا الوجه كون باء بذى زائدة ، فلا تتعلق ، قال من جنس ما زيد في المبتدأ ، لأنّ الخروج معطوف على المبتدأ الذي هو النفاذ ، وذو على هذا التقدير عطف بيان من الخروج لا بدل ، أو تتعلق بمحذوف صفة للخروج لأنه معرف بالجنسية ، فأشبه النكرة. وقال الشريف وغيره "إنّ قوله بذى لين تفسير للخروج" ، قال الشريف: "وإنما لم يفسر النفاذ كما فسّر الخروج لكونه أوما إليه لما ذكر أنّ النفاذ والخروج تابعان لهاء الوصل ، وقدم النفاذ في الذكر ، وترتيب الذكر عنده معتمد حسبما تقدّم في غير موضع علم ، أنّ الذي يتقدم حرف اللين بعد الهاء ، ليس إلا الحركة"<sup>1730</sup> ، وبسطه غيره فقال لما قال فوصلا بها علم أنّ كلامه في الروي المتحرك ، وفسره باللين والهاء ، فاللين ساكن أبدا والهاء الساكنة كاللين ، والمحركة يلزم بعد حركتها لين ليوقف على ساكن ، ولما فسّر الخروج بذى لين علم أنّ النفاذ حركة الهاء ، لأنّ نسبة الهاء منهما نسبة الروي من حركته ووصله ، ويتأكد بالترتيب الذكري الذي عومده.

ويمكن أن يقال خبر النفاذ والخروج بذى لين ، أي كائنان بذى لين ، والباء بمعنى في ، وكنونتهما في ذي اللين يكون أحدهما حركته والآخر نفسه ، ولما كان الحرف إنما نشأ عن حركة الهاء ، وجب أن تكون سابقة ، ويتعين لها الأول من [150] اللقبين المذكورين ، وهو النفاذ بتقدمه في الذكر ، ويتعين الثاني للنشأ وهو الخروج ، إعطاء الأول في الذكر الأول في الترتيب الطبيعي ، ويحتمل أن كون الباء سببية ، أي كائنان بسبب ذي اللين المسمى بالخروج ، وهما أيضا حرك وحرف ضرورة كون هاء الوصل في هذا المقام متحركة ، والوجه الأول في الباء أظهر وأصحّ وأسلم من الاعتراض ، وقد قفا على هذا الوجه جملة حالية من ذي اللين ، وعلى هذا الوجه لم يخصّ الناظم الخروج بالتفسير ، فمثال وصل هاء الوصل بالألف قوله: عفت الديار محلها فمقامها<sup>1731</sup> ، ففتحة الهاء هو النفاذ والألف خروج ، ومثال وصلها بالياء:

تجرّد المجنون من كسائه<sup>1732</sup>. فكسرة الهاء نفاذ والياء خروج ، ومثال وصلها بالواو: وبلد عامية أعماءه<sup>1733</sup> ، فضمة الهاء نفاذ ، والواو خروج.

وقوله وردفا إلى معها عطف أيضا على روي ، أي وتجاوز أيضا القافية روي ، ولما لم يكن فيه ترتيب عطفه بالواو ، ولذا لا يصحّ عطفه على وصلا لئلا يقتضي الترتيب كما اقتضاه المعطوف عليه ، وذلك الردف الذي تحوزه القافية هر حروف اللين الكائنة قبل حرف الروي ، متصلة به ، وإذا كان حرف من حروف اللين ردفا لم يلزم أن يكون مثل ذلك الحرف هو الردف في جميع أبيات القصيدة ، بل حرف اللين من جنسه ، إلا إذا كان الردف ألفا فإنه لا يكون سواء ردفا معه في القصيدة ، وهذا معنى قوله لا سوى ألف معها ، أي لا يجتمع في الردف سوى الألف الذي هو الواو والياء مع الألف ، ولما استثنى هذه الصورة علم أنّ الواو تعاقب الياء في الردف وبالعكس ، ويعلم كون الردف متصلا بالروي من كلام الناظم ، من حيث أنه إضافة للقافية ، وهي على ما قدّم من أول متحرك قبل الساكن الأول من ساكني الكلمة الأخيرة ، ومعلوم بالاستقراء أنّ ذلك الساكن لا يكون إلا متصلا بالروي قبله ، وليس قول الناظم قبل الروي يدل على الاتصال ، لأنّ القبلية أعم من المتصل ، وقال بعضهم يعلم ذلك من كلامه في البعدية ، لأنه بدأ فيها بما يلي الروي إلى

<sup>1729</sup> - المصدر نفسه

<sup>1730</sup> - المصدر نفسه 221

<sup>1731</sup> - البيت للبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر - بيروت ، وعجزه في مطلع قصيدته هو: بمنى تأبّد غولها فرجأها . ديوانه ، 16

<sup>1732</sup> - البيت لأبي النجم العجلي يصف فرسا ، كما جاء في مختصر القوافي 24 ، والوافي بعلم القوافي 51

<sup>1733</sup> - البيت لرؤبة ، ديوانه 3

آخر ، فتتقيد القبلية بها يليه إلى أول ، ويعرف أيضا من اشتقاقه فيكون خلف الروي مباشرة ، كردف الراكب. ولا يخفى ضعف المأخدين ، ولا ضعف أن يقال يؤخذ من قوله في التأسيس ، وثالثة الروي فيتعين أن يكون الروي ثاني الردف لاحتمال أن يكون رابعه لا سيما مع قوله أو أخرى ، ؟ وقوله التحرك حذوا أي التحرك الذي نشأ عنه الردف ، وهي الحركة التي قبله حذو ، وهو ذا التحرك ، أي يسمى حذوا ، والذي يدل على أنه أراد هذا التحرك كون حرف اللين لا يكون ما قبلها إلا متحركا ، وعن حركته نشأت ، وقال الشريف: التحرك حذوا ذا إشارة ، إلى أن الحركة قبل الردف يسمى حذوا ، ولم يعين الناظم الحركة التي تسمى حذوا ما هي ، لكن أوما إليها ، بقوله حذوا ذا ، فإن الإشارة بذا إلى الردف ولا حركة تحاذي الردف ، وتكون تابعة لحروفه ، إلا هذه الحركة ، ولكونها محتداة على جنس الف أبدا ، أو واو ، أو ياء في الأكثر ، سميت حذوا ، ويعين أنها حركة الحذو أن القافية من المتحرك قبل الساكن الأول إلى آخر ، وهذا الساكن حرف الردف فالقافية مثلا: حوبو ، من قوله: جرداء معروفة للحيين سرحوب ، فحركة الباء قد تقدم أنها المجرى ، فلم يبق للحذو إلا حركة ما قبل الردف ، وكذا إن وصل الروي بالهاء نحو مقامها ، فحركة هاء الوصل النفاذ ، فيبقى ما قبل الردف للحذو<sup>1734</sup> انتهى ببعض اختصار.

وقال بعضهم الإشارة بذا للردف وتحركه باطل ، فالخروج حركة ما قبله ، وتصح إضافتها للردف لنشبهه عنها ، ومصاحبتة لها وإلى ما قبله لكونه محلا لها ، والمعنى حركة ما قبل الردف (يقال لها حذوا ، والرجف وال في التحرك التي عوض عن إضافتها هذه ، ولذا حسن إضافة حذوا إلى ذا المشار به للردف ، ويتعين أن يريد الناظم حركة ما قبل الردف)<sup>1735</sup> لا غيرها ، لأن ذلك الغير لا يصح أن يكون من غير حركات القافية ، لأن كلامه إنما هو في حركاتها ، ولا من حركات ما بعد الروي ، لأنه ضد الردف ، وقد فرغ منه ، فتعين للحذو ولا يقال يحتمل أن يريد حركة الروي ، وتسميته إياها مجرى لا يمنع ذلك ، لاحتمال تخصيصه بغير المردوف من باب تقييد المطلق ، وتخصيص الحذو بالمردوف ، لأن نقول أجيب عنه بأن في كلامه ما يرشد إلى أنها حركة ما قبل الردف ، لقوله حذوا ، وما بعد الردف لا يصدق أنه محاذ للردف ، فإن الروي فاصل وحركته مقدرة بعده لا معه على الأصح في المسألة ، وحركة ما قبل الردف محاذية للردف لتقديرها بعده فهي مباشرة للردف ، وهذا حسن لو صح كون الحركة بعد الحرف ، وقول الأول انه من تقييد الأول بعيد لأن هذه الألقاب أعلام أو كالأعلام ، وإن أمكن تقييد حكمها هنا فلا جدوى له لعدم قصده ، والسؤال ساقط من أصله إذ لو صح لأخل الناظم ببعض حركات القافية ، وهي حركة ما قبل الردف ، وهو فاسد على مذهبه ، انتهى ببعض اختصار ، ولا خفاء بضعف ما علل به سقوط السؤال ، وتظافر جميعهم على أن إشارة إلى الردف ولا خفاء بما في شروحاتهم من التكلف ، مع أنها كلها راجعة إلى شرح واحد ، والشرح الذي ارتضيناه سهل ولا تكلف فيه ، ومثال الردف بالألف:

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي<sup>1736</sup> . فالألف الردف ، وفتحت الباء قبله حذو ، ومثاله بالياء:

بُعَيْدُ الشباب عصر حان مشيب<sup>1737</sup> . فالياء ردف وكسرة الشين حذو ، ومثاله بالواو:

جرداء معروفة للحيين سرحوب ، فالواو ردف وضمة الحاء حذو . [151]

ومثال معاقبة الواو الياء في قصيدة:

طحا بك قلب في الحسان طروب \* بعيد الشباب عصر حان مشيب

<sup>1734</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 223

<sup>1735</sup> - ما بين قوسين سقط من (و) و (س) ، واستدركناه من (ر)

<sup>1736</sup> - البيت لامرئ القيس ، في ديوانه 122 . وعجزه: وهل يعمن من كلن في العصر الخالي

<sup>1737</sup> - البيت لعلامة بن عبدة ، وشرط البيت هو: طحا بك قلب في الحسان طروب . ديوانه 534

تكلّفني ليلي وقد شط وليها \* وعادت عواد بيننا وخطوب<sup>1738</sup>

ولا تعاقبها الأفلكثرة مظهرها ، وعدم مجانسة الفتحة للضمّة والكسرة ، ولذلك أنكر المبرّد رواية من روى:

حنين ثكلى فقدت حميما \* فهي تنادي يا بني وا بناما<sup>1739</sup>

ومثال الرّدف بحرف اللين الواو:

يا أيها الرّاكب المزجي مَطِيئُهُ \* سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ

وقل لهم بادروا بالعدر والتمسوا \* قولاً يبريكم إني أنا الموت<sup>1740</sup>

ومثاله بالياء:

لعمرك ما أخزى إذا ما نسبتي \* إذا لم تقل بطلا علي ومينا

ولكنما نجزي امرؤا تكلم أسنه \* فتى قومه إذا الرماح هوين<sup>1741</sup>

ويجوز تعاقبهما أيضا:

كنت إذا ما جئته من غيبي \* يشمّ رأسي ويشمّ ثوبي<sup>1742</sup>

ولا يشترط في الرّدف كونه من كلمة الروي ، بل يلزم وإن كان منفصلا عنه ، لقرب مكانه منه بخلاف التأسيس ، كقوله:

أنته الخلافة منقاد \* تجرّ أذيالها

فلم تك تصلح إلّا له \* ولم يك يصلح إلّا لها<sup>1743</sup>

وإذا سهلت الهمزة فأبدلت ألفا جاز أن يكون ردفا ، كقول امرئ القيس:وصمّ صلاب ما بقين من الوجى. كان مكان الرّدف منه على رأل. وقد اعتدى والطير في وكناتها \* لغيث من الوسفي رائدة خال

والرّأل مهموز ، فرخ النعام وسهله ، قال ابن بري: وهذه الأرادف إنما تستعمل حيث نقص من جزء القافية حرف أو زنته ، وهو نقص ساكن وحركة ، أو حيث يلتقي فيه ساكنان ، ولا يعدّ في النقصان ما يعتوره الزحاف فالأول:

وما كل موت نصحه بلبيب<sup>1744</sup>. والثاني: جرداء معروقة اللحيين سرحوب. والثالث: كل عيش صائر للزوال<sup>1745</sup>

- علقمة الفحل ، ديوانه بشرح الأعلام الشنتمري ، 33<sup>1738</sup>

- البيتان لرؤبة ، ديوانه 185<sup>1739</sup>

- البيتان لرويشد بن كثير الطائي ، في: ديوان الحماسة برواية الجواليقي ، تحقيق عبد المنعم صالح ، ط1: 1987م ، دار الجيل- 1740

بيروت ، 54-55 ، وسر صناعة الإعراب 2 / 11

- البيتان منسوبان لجابر بن رالان أو رالان السنبسي الطائي في : الحماسة برواية الجواليقي / 73<sup>1741</sup>

- البيتان لخالد بن زهير الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ، للسّكري. تحقيق عبد الستار أحمد فراج ومحمود شاكر ، دار الكتب العروبة- 1742

بيروت ، 1965. 1 / 207

- البيتان لأبي العتاهية ، ديوانه<sup>1743</sup>



وإنما لزم الردف في مثل هذا ليقوم المدّ فيه مقام ما نقص من القافية ، أو مقام حركة تفصل بين الساكنين ، و ما لم ينقص<sup>1746</sup> منه ما ذكر ، أو ما لم يلتق فيه ساكنان ، فإنها يلزم الشاعر ردفه إن شاء ، استحسانا لمدّ الصوت ، كقوله :

الأعم صباحا أيها الطلل البالي \* وهل يعمن من كان في العصر الخالي<sup>1747</sup>

وأجاز سيبويه ترك الردف حيث النقصان المذكور ، لأنّ الوزن قائم بالحرف الصحيح قيامه بحرف العلة ، وأنشدوا :  
ولقد رحلت العيس ثم زجرتها \* قدما وقلت عليك خير معدّ

وعليك سعد بن الضباب فصيح \* سيرا إلى سعد عليك بسعد<sup>1748</sup>

وقوله ، وتأسيسا عطف على روي ، أي وتجوز القافية أيضا تأسيسا ، وهو الألف الهاوي ، وثالث الحروف من هذا الألف الذي هو التأسيس الروي ، أي أنّ التأسيس قبل الروي بحرف والروي إمّا من الكلمة التي منها التأسيس ، أو من كلمة أخرى ، لكنه ضمير ما تلاه من الأسماء ، أو بعض ضمير ما تلا ، وقد تقدم أنّ دلالة كلام الناظم على أن كونه يعرض ضمي ما تلا مصحح ، لكون التأسيس من غير كلمته إنما هي من تقييد من يشرح كلامه ، وإلا فظاهر كلامه اشتراط كونه جملة ضمير نعم ، لما كان المضاف إلى الشيء كالجزم منه ، وحكم البعض حكم الكل ، اكتفى الناظم بذكر الكل ، وقال بعضهم إضمار بدل من أخرى بدل كل من كل ، وما موصولة أو نكرة موصوفة ، والتقدير ضمير اسم تبع هو التأسيس ، أو تبعه التأسيس ، وذلك ما عبّر عنه من الأسماء الظاهرة بضمير متكلم أو غائب أو مخاطب ، وإن ضبط آخر بصيغة الجمع على ما صححه الشريف ، فسبك كلامه يعدان أو يؤخذان من كلمات التأسيس أو من كلمات آخر ذوات إضمار ، أسماء تلت التأسيس ، ولم يتضح ضبط أخرى على أخرى ، وكلاهما ضرورة بحذف ألف أخرى ، أو بحذف همزة القطع ، وكل منهما له أصل مشهور .

قلت ، وما نقل الشريف أشار إليه الشريف في آخر كلامه على البيت ، وأشار إلى أنّه تقدّم ، ولم أره في النسخة التي طالعت منه إلّا في آخر كلامه ، ولا خفاء بها فيه من التكلف ، ومفهوم كلامه أنّ الروي إن كان من كلمة أخرى ، وليس جملة ضمير ولا بعضه لم يكن الألف المنفصل عنه قبل التأسيس ، وظاهر كلام الناظم أنّ التأسيس إذا كان من كلمة الروي مساويا له إذا كان منفصلا بشرطه ، وليس كذلك لأنه مع الاتصال لازم ، ومع الانفصال غير لازم ، فمثال التأسيس من كلمة قول النابغة : أهّجك من أسماء رُسّم المَنَازِل \* بِرُوضَةٍ نُعْمِي فَذَاتِ الْأَجَاوِلِ<sup>1749</sup>

وقول زهير : صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ \* وَغَرِي أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ<sup>1750</sup>

وذكر الشريف أنّ من شرط لزوم التأسيس أن يكون من كلمة الروي ، ومتى انفصل عنه وليس بضمير ولا بعضه ، لم يكن تأسيسا<sup>1751</sup> ، كقول عنتره :

<sup>1744</sup> - البيت لأبي الأسود الدؤلي ، ديوانه ، 208. وصدره : وما كلّ ذي لبٍ بمؤتيك نصحه .

<sup>1745</sup> - البيت سبق تخريجه في التحقيق 139

<sup>1746</sup> - (و) : ينقل

<sup>1747</sup> - البيت لامرئ القيس ، ديوانه 122

<sup>1748</sup> - البيتان لامرئ القيس ، ديوانه 57

<sup>1749</sup> - النابغة ، ديوانه 151

<sup>1750</sup> - زهير بن أبي سلمى ، ديوانه 88

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أَمُوتَ وَلَمْ تَذُرْ \* لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَمَضَمَ

الشَّائِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا \* وَالنَّاذِرِينَ إِذْ لَمْ أَلْقُهُمَا دِمِي<sup>1752</sup>

فألف ألقهما ، ليس بتأسيس فإن كان الروي ضمير أو بعضه جاز كون الألف تأسيسا وغيره ، فالتأسيس نحو قوله:  
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى \* مِنَ الْأَمْرِ أَوْ يَبْذُوهُ لَهُمْ مَا بَدَا لَنَا

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى \* وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>1753</sup>

وكقوله:

فَإِنْ شِئْتُمَا أَلْحَقْتُمَا نَتَجْتُمَا \* وَإِنْ شِئْتُمَا مَثَلُ بِمَثَلٍ كَمَا هُمَا - ويروى مثلا بمثل كلاهما -

وَإِنْ كَانَ عَقْلًا فَاقْبَلْ لِأَخِيكُمَا \* بَنَاتِ الْمَخَاضِ وَالْفِصَالِ الْمُقَادِمَا<sup>1754</sup>

فألف كما تأسيس لكون الروي بعض ضمير ، وهو ميم هما ومثال غير التأسيس قوله:

لو كنت [152] حبلا لسقيتها به

أو قاصرا أوصلتها بثوبيه<sup>1755</sup>

قال الشريف "وهذا هو الذي أراد الناظم بقوله وآخر إضمار ما تلا ، وعلة كون الألف منفصلة لا تكون تأسيسا مع غير الضمير ، أمران بعدها عم حرف الروي الموجب ضعف الاعتداد بها مطلقا ، لولا قوة لينها واستطالتها ، الثاني انفصالا ، فتقوم كلمة الروي بنفسها ، ولا تحتاج إلى الألف وإلى ما الألف منه ، واعتبرت مع الضمير لأنه منوط بها قبله ، حار ومجرى بعضه ، ولذا لا يستأنف الضمير دون تقدم مظهر ، وإلى هذه العلة أشار الناظم بقوله: إضمار ما تلا ، أي أنّ حرف الروي لها كان ضميرا كان كبعض ما يتلوه الكلمة التي هو فيها ، لعود الضمير عليه"<sup>1756</sup>

وقد اضطرب كلامهم في هذا التأسيس المنفصل ، فظاهر كلام الناظم ، أنه لا يكون تأسيسا إلا إذا كان الروي ضميرا خاصةً وواضهه أنه تأسيس لازم كالم متصل لأنه عائد بينه وبين المنفصل ، إن كان الروي ضميرا ، وزاد الشريف وهو ظاهر ما نقل عن النديم ، أو يكون بعض ضمير إلا أنهما صرّحا بأن التأسيس حينئذ ليس بلازم خلاف ظاهر كلام الناظم ، وظاهر كلام الناظم والنديم ، وصرح به الشريف ، أنّ المنفصل وليس الروي ضميرا ولا بعضه لبي بتأسيس ، وظاهر كلام ابن بري أنّ المنفصل مع الضمير وغيره لا يكون تأسيسا إلا إذا اختاره الشاعر ، ويكون من لزوم ما لا يلزم ، ونصه وشرط لزوم ألف التأسيس أن تكون مع الروي في كلمة واحدة ، ومتى انفصلت عنه لم تلزم فإن تبرع الشاعر بلزومه مع انفصال ، فمن لزوم ما لا يلزم كقوله: ألا ليت شعري -البيتين- ، وهي قصيدة كلها مؤسسة ، واستحب بعض المتأخرين التزامه حيث يكون الروي في كلمة نقصها الإعلال ، كقوله:

<sup>1751</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 224-225

<sup>1752</sup> - عنترة ، شرح ديوان عنترة ، للتبريزي 186

<sup>1753</sup> - البيتان لزهير بن أبي سلمى ، ويزعم البعض أنهما لصرمة بن أبي أنس الأنصاري ، ديوان زهير: 139 ، والبيت الثاني هو البيت العشر

من قصيدته التي مطلعها ألا ليت شعري .

<sup>1754</sup> - البيتان لعوف بن عطية التيمي ، في الأصمعيات 167 ، والعمدة 1/ 163

<sup>1755</sup> - البيتان لم يعرف قائلهما ، وهما بلا نسبة في: مختصر القوافي 27 ، والكافي الوافي بهلم القوافي 58 ، والعمدة 1/ 162

<sup>1756</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 226

فقلت لعمرو صاحبي إذا رأيته \* ونحن على حوض دقاق عواسر

أي عوي الذئب بسرن وعليه بنى بعضهم قوله: إذا جلس إلي النواضح \* قل لنعاب النوى ضح

وكان حقه أن يأتي بيت آخر ، مع قوله فقلت لعمرو ليظهر التأسيس ، وإذا كان الروي رابعا من الألف لم يكن من التأسيس في شيء ، بل هو من لزوم ما لا يلزم بلا خلاف ، وثمره الخلاف في العبارات المتقدمة تظهر في المخالفة ، فيحصل سناد التأسيس إذا كان من كلمة ، وينتفي إذا انفصلا ، وليس الروي ضميرا و لا بعضه ، ويحتمل الأمر أن مع الانفصال والضمير أو بعضه .

## تنبيه :

قدّم الناظم الكلام في الروي ، لأنه اللازم للقافية وغيره من الوصل ، وما ذكر بعده قد تنفك عنه ، فجعله مضافا إليه بالبعدية كالوصل والخروج ، وبالقبلية كالردف والتأسيس ، وقدم ما يتعلق بالبعدية لتعلقه بحركة المجرى فكانه من تمامه ، والتنكير فيما وجد فيه من ألفاظ الأبيات الثلاثة للحقيقة ، مع احتمال النوعية في ألف إلا كلمة أو أخرى ، فإنهما للجنس أو النوعية أو التوحيد ، وال فيما اشتملت عليه من ألفاظ الأبيات أيضا للحقيقة ، إلا التحرك فإنها فيه للعهد المعلوم بالعقل ، وفي الأبيات الثلاثة إطناب لأن في كل منها إفهام بعد إيهام ، لما اشتملت عليه من الإبدال أو التفسير ، وفي الهاوي نوع من الإيجاز ، لأنه صفة قامت مقام موصوفها ، وكذا أواخر وتقديم لهاء الوصل على عامله لأجل القافية والنفاذ والخروج ، من النشر بعد اللف المعلوم ، وفي كل من البيتين الأولين الجمع .

## الإعراب

فوصلا تقدّم أنه معطف على روبا بالفاء ، لأنه بعده ، وإن ضمير بها عائدا للمجرى ، والباء للأصاق ، وهي متعلّة بوصلا ، ولينا بدل من موصول أو عطف بيان عند من أجازته في النكرات ، ولا يتعيّن هنا أيضا خلافا لبعضهم ، على الأصل المقرر في وقوع المصدر موقع الصفة ، وتقدّم أن واو وهاء للتفصيل لا للجمع ، وتقدم إعراب باقي البيت الأول ، وردفا تقدم إعرابه ، وحروف اللين بدل أو عطف بيان خلافا لبعضهم أيضا ، في تعيين الثاني وليس كونه جمعا ، بمانع من الاعرابين لكونهما كالنعت في لزوم التبعية في الأفراد ، لأن ردفا اسم يصح وقوعه على الجمع وقبل الروي غما صفة لحروف أو حال منه ، لأن المضاف إلى المعرف بال الجنسية أو التي للحقيقة حكمه حكم ما أضيف إليه ، وقد تقرّر عند المحققين أنّ الجمل وما في معناها كالظروف والمجرورات يجوز جعلها صفات للمعرف الجنسي ، أو أحوالا نظرا إلى المعنى أو إلى اللفظ ، وسوى ألف معطوف على حروف إن قدرت لا عاطفة مفردا على مفرد ، وإن قدرتها عاطفة جملة على مثلها ، وسوى مفعول يفعل محذوف ، وهو المعطوف أي لا تجوز سوى الألف مع الألف ، وعلى كلا التقديرين فاستعمل سوى متصرفة على رأي من يرى ذلك ، ومعها صفة للألف ، وفيه تعدّي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المنفصل ، في غير محله ، والقياس في مثله مع نفسها ، وقال بعضهم استعمل سوى متصرفه اسم لأ مرفوع أو منصوب لإضافته ، وخير لا معها أي لا غير ألف متعاقبا أو متعاقب مع الألف ، أو تكون معمولة لمقدّر بعد لا ، أي لا يردف غير ألف مع الألف .

والتحرك مبتدأ ، وحذوا خبره ، وذا مضاف إليه ، والجملة مستأنفة لا محلّ لها وتأسيسا عطف على رويّا كما تقدم ، والهاوي تقدم أنه صفة لمحذوف ، وقال الشريف "بدل من تأسيسا ، وكان الوجه أن يظهر الفتح في بائه ، لكن سكتها لضرورة [153] الوزن ، نحو: ردّت عليه أقاصيه ولبدّه"<sup>1757</sup> . وقال بعضهم الهاي خبر محذوف ، أي هو الهاوي ، والجملة تفسيرية لكشفها ما تلت ، قائمة مقام عطف البيان ، ولا يكون الهاوي عطف بيان مقدّر قتحه لختلافهما بالتنكير

<sup>1757</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 224

والتعريف ، والبصري والكوفي يمنعه والمجوز كالزمرخشي خارق للإجماع ، ولا بدلاً لها تقدّم ، ولأنه مشتق فتقوم الصفة مقام الموصوف.

وثالثه مبتدأ خبره الروي ، ويجوز العكس ، والجملة حال من تأسيس وعاملها تحوز ، وصحّ وقوع الحال من النكرة ، أما لأنّ المراد الحقيقة ، أو لكونها تخصصت بالجملة المفسّرة ، وربط الجملة الواو والضمير الضمير المضاف إليه ثالث (والإضافة)<sup>1758</sup> بمعنى من أو اللام ، أي الثالث منه (أوله)<sup>1759</sup> ومن كلمة متعلق بفعل محذوف ، أي بعد الثالث من كلمة التأسيس ، ولا محل لجملة هذا الفعل لاستئنائه ، كأنه جواب سؤال مقدّر ، أي من أين يعد الثالث ، قال بعضهم ولا يصحّ أن يكون حالا من الاسمين قبله ، لعدم العامل فيه ، قلت يصحّ أن يعمل فيه ثالث لتأويله بالمعدود ، والروي لتأويله بالأخير أو بالمنسوب إليه الروي ، وليس هذا من المبتدأ الممتنع وقوع الحال منه لعدم العامل لأن ذلك حيث يكون المبتدأ جامداً غير مشتق ، ولا مؤوّلاً به بحيث لا يوجد عامل في الحال غير الابتداء ، وهو لا يعمل فيه عند الجمهور ، وأخر عطف على كلمة ، فإن صحّ كونه جمعا كما أشار الشريف فعلامة خفضه فتحة ، لأنه ينصرف لأجل ألف التأنيث إلا أنه رخمه للضرورة في غير النداء ، وإعراب الشريف<sup>1760</sup> وغيره إضمار بدلاً من آخر على المأخذين ، وتقدم إعراب ما والضمير العائد على ما هو المنصوب بتلا ، وتقدّم كلام بعضهم في ذلك.

## المتن

وفتحة قبل الرسّ بعد الدخيل \* حرّكوه بإشباع فمن ساند اعتدى

بذا وبتأسيس وحذو وردفها \* وتو جيها مثل ارتدع دع ورع فشا

ومستكمل الأجزاء العديم سنده \* هو البأو ثم النصب يؤمن يختشى

## الشرح

**المفردات:** (الرسّ) فَعَلَ ، قال الجوهري: "رَسَّ الحُمَى رسيها ، أَوَّلَ مَسِيَّهَا ، وبلغني رسٌّ من خبر أي شيء منه ، والرَّسُّ البئر المطوية بالحجارة ، و الرسيس الشيء الثابت ، والرَّسُّ الإصلاح بين الناس ، والإفساد من الأضداد"<sup>1761</sup> ، وهو في الاصطلاح ما قال الناظم ، فتحة ما قبل ألف التأسيس ، نحو فتحة واو الرواحل ، ونون المنازل ، فهو علم منقول من اسم جنس ، وال فيه للغلبة ، وهو إما من رس الحمى لأنه مبدأ القافية على قول ، أو مبدأ الألف أو من رسّ الخبر لأنها شيء من المذكورين ، أو من البئر المطوية لأنها من بناء أوائل القافية المشبهة فم البئر ، المبني أو من الإصلاح في التأسيس اللازم ، أو من الإفساد المعيب . (الدخيل) فعيل من الدخول في الشيء ، قال الجوهري: "دَخِيلُ الرجل ، ودَخُلُهُ الذي يداخله في أموره ، ودَاخَلْتُهُ ودَخَلْتُهُ بالضم ، باطن أمره ، والدَخْلُ خلاف الخروج ، ودَاخَلَ على افتعل مثل فعل ، وجاء في الشعر: اندخل ، وليس بالفصيح ، وتدخل دخل قليلاً وتداخلني منه شيء"<sup>1762</sup> ، وهو في الاصطلاح ما قال الناظم ، الحرف الذي بعد ألف التأسيس ، نحو: حاء الرواحل ، وزاي المنازل ، ومو منقول من الدخيل الصفة ، لأنه يدخل لفظ القافية في أموره ، كدخيل الرجل ، وال فيه للمح الصفة ، وعلم من كلام الناظم أنه حرف لا

<sup>1758</sup> - سقطت من (و)

<sup>1759</sup> - سقطت من (س)

<sup>1760</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 227

<sup>1761</sup> - الصحاح 3 / 3

<sup>1762</sup> - المصدر نفسه 4 / 1696

حركة ، وأنّ كلامه يوهّم ذلك لذكره الفتحة أو لا ، فيوهم تقسيم الكلام فيها أو في جنسها التي هي الحركة ، من قوله حرّكوه ، فإنّ الضمير للدخيل والحركة لا تحرك ، وإنما يحرك الحرف.

(إشباع) بالشين المعجمة ، مصدر أشبعه كذا ، في أكثر النسخ ، وعليه شرح الشرح ، وكذا يذكره العرضيون ، ورأيت في بعض نسخ هذا النظم المطنون بها الصّحة بالتاء مكان الشين ، وله وجه إن صحّ ، قال الجوهري: "الشبّع نقيض الجوع ، شَبَعْتُ كذا ومن كذا شبعان ، من مصادر الطبائع ، وبتسكين الباء اسم ما أَشْبَعَكَ من شيء ، وشبعان وشبعي للمؤنث ، وأشبعته من الجوع ، والثوب من الصبغ ، وشبّع الغزل كثيرة ، والمتشبع المتزيّن بأكثر مما عنده ، ويتزيّن بالباطل ، وفي الحديث: "المتشبع بما لا يملك ، كلابس ثوبي زور" ، وشبعة من طعام بالضم ، قدر ما يشبع به مرة ، يعقوب: بلد شبت غنمه قاربت الشيع ، ولم تشبع<sup>1763</sup> ، وهو في الاصطلاح عبارة عن حركة الدخيل ، علم منقول من المصدر ، وسيت بذلك لأنها تشبع الفصل بين التأسيس والرويّ. (ساند) فاعل من السناد ، وأصل المادة الاعتماد ، قال الجوهري: "السند ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح ، وفلان سَنَدٌ معتمد ، وسَنَدْتُ إلى الشيء أسند سنودا ، واستندت بمعنى ، وإسناد الحديث رفعه إلى قائله ، وخرج القوم متساندين أي على رايات شتى ، لا تحت راية أمير واحد ، والسناد الناقة الشديدة الخلق ، والسناد في الشعر اختلاف الرديف ، كقول الشاعر:

فَقَدْ أَلِجَ الْخَبَاءَ عَلَى جَوَارٍ \* كَأَنَّ عُيُونَهُنَّ عُيُونُ عَيْنٍ

ثم قال: وَأَصْبَحَ رَأْسُهُ مِثْلَ اللَّجَيْنِ

وساند [و154] الشاعر ، قال ذو الرّمة: وشِعْرٍ قَدْ أُرِفْتُ لَهُ غَرِيبٍ \* أَجَانِبُهُ الْمُسَانَدَ وَالْمَحَالَا

وساندت الرجل عاضدته وكانفته<sup>1764</sup> ، واختلف في تفسيره في الاصطلاح ، فقال ابوعبيدة "هو اختلاف الأرداف فقط ، وهو الذي ذكر الجوهري<sup>1765</sup>" وقيل كل عيب يلحق القافية ، أي عيب كان ، ومنه قول عدي بن الرقاع:

وقصيدة قد بتّ اجمع بيتها \* حتّى اتفق ميلها وسنادها<sup>1766</sup>

أراد براتها من ميل الوزن وعيب القافية ، وقال أبو القاسم الزجاجي : هو كل عيب سوى الإقواء والإكفاء والإيطاء<sup>1767</sup> ، لأن العرب ذكرت في شعرها هذه الألقاب الأربعة ، والأصل عدم الترادف ، وقال الرّماني "هو اختلاف ما قبل الروي وما بعده من حركة أو حرف" ، وقال ابن جني وهو اختيار الناظم "هو كل عيب يحدث قبل الروي خاصة<sup>1768</sup> ، وهو الصحيح ، والذي تمكن فيه المخالفة قبل الروي ، وهو المسمى بالسناد خمسة أشياء ، ذكرها الناظم في قوله: بدا البيت ؛ الإشباع والتأسيس ، والحدو ، والرّدف ، والتوجيه ، فهو علم منقول إما من المصدر أو من اسم ، وال فيه للغلبة ، واختلف في اشتقاقه الذي يعرف منه وجه التسمية ، فقال قدامة : "من تساند القوم جاءوا متفرقين"<sup>1769</sup> ، وهو صادق في جميع وجوه السناد ، وقيل من السند ، وهو لبس ثوب قصير فوق ثوب طويل ، وهو صادق في إسناد التأسيس ، وقيل من قولهم ناقة سناد إذا كانت قوية ، وهو صادق في سناد الردف والحدو ، حيث النقلة من معتل إلى

<sup>1763</sup> - المصدر نفسه 3 / 1234

<sup>1764</sup> - المصدر نفسه 2 / 489

<sup>1765</sup> - في صحاحه

<sup>1766</sup> - البيت لعدي بن الرقاع ، في قصيدة يمدح فيها الوليد بن عبد الملك ، ويصف فيها الطبية والمطبة. ديوانه ، جمع وشرح

ودراسة: حسن مُجَدُّ نور الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ص 38

<sup>1767</sup> - ينظر: العمدة 1 / 169

<sup>1768</sup> - مختصر القوافي 33

<sup>1769</sup> - قدامة بن جعفر ، نقد الشعر ، تحقيق وتعليق مُجَدُّ عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ص 183

صحيح ، أو كالصحيح ، وقال السهيلي من السناد في الحرب ، وهو تقابل الفئتين المتغايرتين ، لأنّ فيه مقابلة حرف المد واللين بحرف اللين ، وهو صادق قي سناد الحذو فقط .

(اعتدى) قال الشريف "أراد به تجاوز حدّ ما يستحسن إلى ما يعاب ويقبح"<sup>1770</sup> ، فهذا منه تفسير لكلام الناظم ، لقوله أراد به ، لأنه تفسير مدلول اعتدى لغو ، وفهم ذلك بعضهم فجعله تفسير الاعتداء لغة ، والمعنى الذي ذكره إنما هو للتعدّي لا للاعتداء ، وإن كانا متلازمين ، وأما اعتدى فمعناه لغة ظلم ، وهو أحد معاني عدا أيضا ، قال الجوهري: "العداء أيضا تجاوز الحدّ والظلم عدا عليه عدوا وعدوا وعداء ، ومنه ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا﴾ (وقرأ الحسن)<sup>1771</sup> عُدُوًّا كجلوس ، وعداه يعدو جاوزه ، وما عدا فلان إن صنع كذا ، وما عن فلان معدّى أي لا تجاوز إلى غيره ، ولا قصور دونه ، وعدوته عن الأمر صرفته عنه ، والتعدي مجاوزة الشيء إلى غيره ، يقال عديته فتعدي أي تجاوز وعد ما ترى أي إصرف بصرك عنه ، والعدوان الظلم الصرّاح ، وعدى واعتدى بمعنى"<sup>1772</sup> .

قلت ومنه قوله تعالى ﴿فَهَنُ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>1773</sup> ، إلا أنّ فاعتدوا من باب المشاكلة ، أي فجاوزوه . (بذا) الإشارة إلى الإشباع ، وسناده تغيير حركاته أي اختلافها في القصيدة الواحدة ، قال الشريف: "فالضمة مع الكسرة معيبة والفتحة مع كل منهما معيبة"<sup>1774</sup> ، وهو الذي أراد الناظم بقوله فمن ساند اعتدى بذا ، والتأسيس ، والالحدو ، والردف ، تقدمت ، والمراد أيضا السناد المضاف إلى كل منها ، فسناد التأسيس أن يجيء بيت مؤسس ، وبيت غير مؤسس ، وسناد الحذو هو تعاقب الفتحة مع الضمة أو مع الكسرة والضمة مع الكسرة ليست بعيب ، والمعيب هو ما أراد الناظم ، وإنما لم ينبه على أنّ الضمة مع الكسرة ليست بسناد لما تقدم ، من أنّ الواو يقع ردفا مع الياء بخلاف الألف في ضمن ذلك وقوع الكسرة حذوا مع الضمة ، لأنّ الحروف تابعة للحركات ، وسناد الردف أن يجيء بيت مردف مع بيت غير مردف .

(توجيهها) الضمير للقافية والتوجيه مصدر وجّه توجيهها ، أي صرفه إلى جهة أو جعل له وجهها ، قال الجوهري: "وجهته في حاجة ، ووجهت وجهي لله ، وتوجّهت نحوك وإليك ، وتوجّه الشيخ ، ولّى وكبر ، وفي المثل: أحق من يتوجّه ، أي لا يحسن إتيان الغائط ، وموجّه جعل على جهة واحدة لا تختلف ، أبو عبيدة: التوجيه الحرف الذي بين التأسيس وبين القافية ، قال ولك أن تغيره بأي حرف شئت ، كقول امرئ القيس: إني امرؤ ، مع قوله صبر ، واليوم قر ، ولذا قيل توجيه ، وغيره يقول التوجيه اسم لحركاته إذا كان الروي مقيدا ، أو إما نفس الحرف فيسمى الدخيل"<sup>1775</sup> ، وتأمل قوله بين ألف التأسيس وبين القافية ، مع تمثيله بكلمات امرئ القيس ، فإنه غير مطابق . وحدّ ابن بري والشريف التوجيه ، بأنه حركة ما قبل الروي المقيد ، والذي يظهر من تمثيل الناظم هنا ومن الفصل الذي فيه كلامه أنه أراد سناد التوجيه كما تقدم في نظائره وحدّه من كلامه اختلاف حركات ما قبل الروي المقيد ، وعبر عنه بعضهم بقوله تعاقب الحركات الثلاث قبل الروي المقيد ، أي الساكن كما لو كانت القافية عينا ساكنة فكسر ما قبلها ، كدال ارتدع ، ثم فتح كدال دع ، ثم ضم كراء رُع ، وهذا قريب مما نقل الجوهري عن غير أبي عبيدة ، إلا أنّ كلامه يوهّم ما قاله أبو عبيدة ، أنّ الحرف الذي تختلف حركاته مخصوص بها بن ألف التأسيس والقافية ولا [155]ألف تأسيس في أمثلة الناظم ، بل ولا في شعر امرئ القيس الذي يمثّل به ، فالتوجيه علم منقول من مصدر وتعريفه بالغلبة ، وهو إما من الصرف في جهات الحركات ، وإما أنه جعل له وجهها منها ، وقال ابن بري لأنّ الروي لما ضعف بالسكن وجّه الشاعر نظره نحو الحركة قبله ، فاعتبرها

- شرح القصيدة الخزرجية 229<sup>1770</sup>

- سقط ما بين قوسين من (س)<sup>1771</sup>

- الصحاح 6 / 2420<sup>1772</sup>

- البقرة: 194<sup>1773</sup>

- شرح القصيدة الخزرجية 133<sup>1774</sup>

- الصحاح 6 / 2255<sup>1775</sup>

كما كان يعتبر حركة الروي ،. (ارتدع) فعل أمر ، أي ارتج ، قال **الجوهري**: "ردعته عن الشيء أردعه ردعا فارتدع ، أي كفته فكف ، وردع من زعفران أو دم لطح ، وأثر وردعته بالشيء فارتدع لطحته فتلطح" <sup>1776</sup>. (دع) أمر بمعنى أترك ، قال **الجوهري**: "قولهم دع ذا ، أي أتركه ، وأصله ودع يدع ، وقد أميت ماضيه ، لا يقال ودعّه ، بل تركه ، ولا ودع بل تارك ، وجاء ودع ومودوع في الشعر قال: لبت شغري عن خليلي ما الذي \* غاله في الحب حتى ودعّه

وقال: إذا ما استحمت أرضه من سمائه \* جرى وهو مودع و واعد مصدق

أي متروك لا يضرب ولا يزجر" <sup>1777</sup> ، قلت وفي الحديث: "دعوا الحبشة ما ودعوكم".

(زُع) أمر من الروع بالفتح ، قال **الجوهري**: "الفرع والروعة ، الفرعة وأفرخ روعك ذهب فزرك وسكن ، وروعته فارتاع أفزعته ففزع وتردّع تفزع ، ولا ترع لا تخف و للأنثى لا تراعي ، والروعاء من النوق الحديدية الفؤاد ، وكذا الفرس ولا يوصف به الذكر" <sup>1778</sup>. (فشى) داع واشتهر ، وتقدم في قوله يفشي صبر. (مستكمل) اسم فاعل بمعنى مستتم ، وتقدم. (القديم) وقال **الجوهري** "عدمته بالكسر أعدمه عدما ، بالتحريك على غير قياس فقدته ، والعدم أيضا والعدم بالضم ، والتخفيف الفقر ومثله الجحد والجحد والصلب والصلب ، والرشد والرشد ، والحزن والحزن ، وأعدم فهو معدم وعديم ، افتقر وأعدمه الله ، وما يعدمني هذا الأمر أي يعدوني" <sup>1779</sup>. (البأو) قال **الجوهري**: "الأصمعي: البأو الكبير والفخر ، بأو ث على القوم أبأ بأوا ، قال حاتم طي: وما زادنا بأوا على ذي قرابة \* غنانا ولا أزرى بأحسابنا الفقر" <sup>1780</sup> ، وهو في الاصطلاح كا ذكر الناظم ، الشعر الذي استكمل أجزاء دائرته ، وعدم السناد مطلقا ، أي المستحسن منه كالضم مع الكسر ، والمستقبح كالفتح مع الضم أو الكسر ، فالذي استكمل أجزاءه احترازا من المجزوء والمشطور والمنهوك ، وعدم السناد احتراز من الذي اشتمل على السناد ولم يعدمه ، فإنه لا يسمى باوا ، فهو علم منقول من مصدر ، وال للمح الصفة المعنوية ، ووجه التسمية أن الشعر التام القديم عيب السناد له ، فخر على غيره من الشعر الذي لم يسلم مما ذكر. (النصب) اللائق هنا من معانيه اللغوية ، الإقامة من معنى قولهم انتصب فلان أو نصب لكذا ، إذا صار أو صير في مقام شريف ، ظاهر للناس ، كالعلم في ذلك ، قال **الجوهري**: "النصب: مصدر نصبت الشيء إذ أقمته ، وصفيح منصّب أي نصب بعضه على بعض ، ونصبت الخيل آذانها شدد للكثرة أو للمبالغة ، والمنصب والنصاب ، الأصل والنصاب ما يجب فيه الزكاة من المال" <sup>1781</sup> ، وهو في الاصطلاح قيل مرادف للبأو اسمان على مسمى واحد ، وقيل البأو ما سلم من السناد مطلقا ، والنصب ما سلم من مستقبحه فقط ، مع اشتراكهما في استكمال الأجزاء ، والسلامة من مستقبح السناد ، فحدّه على حدّ الشعر المستكمل الأجزاء القديم مستقبح السناد ، فكل بأو نصبا ولا عكس بينهما ، عموم وخصوص مطلق ، وكلام الناظم محتمل للقولين ، فعلى الأوّل تكون ثم بمعنى الواو ، وأتى بها لتأتي الوزن ، وعلى الثاني تكون للتيب ، وأشار بها إلى تراخي مرتبطب النصب عن مرتبة البأو ، والكلام في عمليته ونقله واشتماله على حرف التعريف كالبأو ، وسمي نصبا لإقامته في مرتبة مستحسنة على القولين.

<sup>1776</sup> - المصدر نفسه 3 / 1218

<sup>1777</sup> - المصدر نفسه 3 / 1296

<sup>1778</sup> - المصدر نفسه 3 / 1223

<sup>1779</sup> - المصدر نفسه 5 / 1982

<sup>1780</sup> - المصدر نفسه 6 / 2278

<sup>1781</sup> - المصدر نفسه 1 / 224

(يؤمن) مضارع مبني للمفعول من الأمن ، قال الجوهري: "ضد الخوف ، والأَمَنَةُ بالتحريك الأمن ، ومنه ﴿أَمَنَةً نَعَسَا﴾ ، والأَمَنَةُ وبضم الهمزة أيضا الذي يتق بكل أحد كهزمة ، وَأَمِنْتُهُ على كذا وأَتَمَّنْتَهُ بمعنى ، والبلد الأمين المأمون ، والأَمُون ناقة أمنت الضعف والأمان والأمانة بمعنى ، وأمنت فأنا آمن ، وأمنت غيري من الأمن والأمان" <sup>1782</sup>.

(يخشى) مضارع أيضا مبني للمفعول من الخشية ، بمعنى الخوف ، قال الجوهري: "خشي الرجل يخشى خشية ، خاف فهو خشيان ، والمرء خشي ، وخاشاني فخشيته أخشبه بالكسر ، عن أبي عبيد كنت أشد خس=شية منه ، وخشاة تخشية ، وخش ذؤالة بالحبالة ، أي الذئب" <sup>1783</sup>.

## التركيب

يقول إنَّ الفتحة الكائنة قبل ألف التأسيس ، وهي حركة الحرف الذي قبله ، تسمى الرَّس ، والحرف الذي بعد ألف التأسيس الكائن بينه وبين الروي يسمى الدَّخيل ، وهذا الدخيل حَزَّوهُ بإشباع أي بحركة تسمى إشباعا ، نحو كسرة باء الأصابع ، من قوله: وَأَوَمَّأْتُ إِلَيْهَا بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ <sup>1784</sup>.

وفتحة واو تطاولي من قوله: بها تطاولي ما شئت أن تطاولي <sup>1785</sup>

وكضمة التدافع من قوله: سيرهن التدافع <sup>1786</sup>

وما ذكره من أنَّ من حركات القوافي الرَّس ، هو مذهب الجمهور [و156] ، وأنكره الأخفش <sup>1787</sup> والجرمي قائلين أنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، فلا فائدة في ذكره ، وكذا سيبويه ، لكونه قبل أول ساكن فليس منها ، وقيل إنَّ الخليل لم يذكر الدخيل ، وإنما ذكره الأخفش ، ويصلح له كل حرف يقبل الحركة إذ لا يكون إلا كتحركا ، ولا يجوز تشديده ، وظاهر كلام الناظم إن كل حركة تصلح للإشباع ، وهو نص كلام ابن القطاع ، وظاهر كلام ابن بري وغيره ، ولا يلزم إطراد جنسها خلاف الأخفش ، ونصَّ ابن الحاجب <sup>1788</sup> على تعيين الكسرة للإشباع.

قوله: فمن ساند إلى فشى ، أي تجاوز الحدَّ المستحسن إلى الحدَّ المستقبح ، من ساند أي استعمل في شعره واحدا من السنادات الخمسة ، التي هي: سناد الإشباع ، وسناد التأسيس ، وسناد الحذو ، وسناد الرَّدْف ، وسناد التوجيه ، فقوله بذا وكذا ما عطف عليه ، على تقدير مضاف ، أي سناد ذا ، وسناد تأسيس وكذا إلى ردفها ، وأما قوله وتوجيهها ، فليس بمخفوض بالعطف على ما قبله ، بل مرفوع بالإبتداء ، أي وسناد توجيهها وبذا متعلق بساند مضمّر ، يدل عليه المذكور في جملة الشرط ، وهو مستأنف جواب سؤال مقدّر ، كأنه قيل بماذا ساند المتعدي ، فقال ساند بذا ، ولا يتعلق بساند المذكور ، للفصل بينهما بجواب الشرط ، ولهذا علّقه بعضهم باعتدى. وعلى كلّ حال فهو من التضمين المستقبح في القوافي لارتباط معنى ، فمن ساند بمعنى البيت الذي بعده ، وعلى الوجه المخصوص ، فمثال سناد الإشباع:

<sup>1782</sup> - المصدر نفسه 5 / 2071

<sup>1783</sup> - المصدر نفسه 6 / 2327

<sup>1784</sup> وأومت إليه بالعيوب الأصابع. وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض \* - تمام البيت هو: إذا قلّ مال المرء قلّ صديقه والقوافي 113 ، ولسان العرب (وما) ، وشرح الخزرجية 228 ، والكافي في العروض والقوافي 113 - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: القوافي لأخفش ، والكافي في العروض والقوافي 113 ، والجامع في العروض والقوافي 282 ، وشرح القصيدة الخزرجية 228

<sup>1786</sup> - البيت للناطقة الذبياني ، في قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه ويهجو مرة بن ربيع بن قريع. وتمام البيت:

يزرن إلا سيرهن التدافع. ديوانه 125 \* بمصطبحات من لصف وثيرة

<sup>1787</sup> - القوافي 11

<sup>1788</sup> - قوله: إشباعهم كسرة الدَّخيل ردفهم + مدّولين لما قبل الروي مطلا. المقصد الجليل في علم الخليل 19



نهوى الخليط وإن أقمنا بعدهم \* إن المقيم مكلف بالسائر

إن المطي بنا يخون ضحى غد \* واليوم يوم لبانة وتزاور<sup>1789</sup>

وقوله: يا نخل ذات السدر والجداول \* تناولني ما شئت إن تناولني<sup>1790</sup>

والخليل لا يرى ذلك سنادا ، خلاف الأخفش ، ومثال سناد التأسيس قول الحماسي:

لو أن صدور الأمر يبدو للفتى \* كأعقابه لم تلقه يتندم

إذا الأرض لم تجهل على فروجها \* وإذ لي عن دار الهوان مراغم<sup>1791</sup>

وأما قول العجاج:

يا دار سلمى يا سلمى ثم أسلمي \* فخذق هامة هذا العالم<sup>1792</sup>

فقال ابنه على ما حكى عنه لغة أبي هبز العالم، فإن صحّ هذا فلا سناد ، ومثال سناد الحدو ، وهو الحركة التي قبل الردف كما تقدم ، والمهراد هنا تعاقب الفتحة مع الضمة أو مع الكسرة ، قبل الردق ، قوله:

كأن سيوفنا منا ومنهم \* محاريق بأيدي لاعبيننا

(مع قوله)<sup>1793</sup>: كأن متونهن متون غدر \* تصقفها الرياح إذا جرينا<sup>1794</sup>

وقوله: فإن يك فاتني يوما شباي \* وأضحى الرأس مبيّ كالجين

فقد ألج الخباء على العذارى \* كأنّ عُيُونَهُنَّ عُيُونُ عَيْنِ<sup>1795</sup>

وقوله: عيد شمس أبي فإن كنت غضبي \* فألمي وجهك المليح خموشا

نحن كئنا سكانها من قريش \* (وبنا سميت قريش)<sup>1796</sup> قريشا<sup>1797</sup>

وقوله: ففاجأها وقد جمعت جموعا \* على أبواب حصن مصلتينا

فعدّدت الأديم أراشيه \* والغي قولها كذبا ومينا<sup>1798</sup>

ومثال سناد الردف قوله:

- البيتان في العمدة 1 / 161<sup>1789</sup>

- سبق تخريجه<sup>1790</sup>

- البيتان للشاعر الإسلامي ابن السلمي ، في الحماسة للجواليقي 214 ، والكافي الوافي بعلم القوافي 83<sup>1791</sup>

- العجاج ، ديوانه برواية الأصمعي ، شرح عبد الحفيظ المطلي ، مكتبة أطلس - دمشق ، 442<sup>1792</sup>

- سقطت من (س)<sup>1793</sup>

- البيتان لعمر بن كلثوم التغلبي ، ديوانه ، تحقيق علي أبو زيد ، دار سعد الدين - دمشق ط1: 1991م ، ص 86 و95<sup>1794</sup>

- البيتان لعبيد بن الأبرص ، ديوانه 123<sup>1795</sup>

- ما بين سقط من (و)<sup>1796</sup>

- البيت للفضل بن العباس اللهي ، في العمدة 1 / 167<sup>1797</sup>

- البيتان لعدي بن زيد ، في الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزباني ، تقديم وتحقيق: محمد حسين شمس الدين ، ص 32<sup>1798</sup>

ندمت ندامة لو أن نفسي \* تطاوعني إذا لبنت نفسي

تبين لي سفاه الرأي مني \* لعمر الله حين كسرت قوسي<sup>1799</sup>

وقوله: وبالطوف نالا خير ما أصبحا به \* وما المرء إلا بالتقلب والطوف

فراق حبيب وانتهاء من الهوى \* فلا تعذلي قد بدا لك ما أخفي<sup>1800</sup>

وقوله: إذا كنت في حاجة مرسلا \* فأرسل لبيبا ولا توصه

وإن باب امرء عليك التوى \* فشاور حكيمًا ولا تعصه<sup>1801</sup>

قال ابن بري بعد أن استشهد بالأبيات المذكورة وهو كثير حتى استهله المولدون ، وحمل عليه بعضهم قول  
الراجز: أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ \* يَخْرُدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمَغْلَّةِ<sup>1802</sup>

وليس منه بل هو مما لم يتسعمل فيه الإزالة في الشطر الثاني ، إجراء للعلة مجرى الزحاف ، في عدم اللزوم ، فأما  
ما أدغم في الواوات والياءات في الروي ، فليس بسناد لذهاب المطل للتشديد ، كقوله:

صحا القلب عن صحو فيا حبذا الصَّحو \* وأصحت سائي بعد ما أظلم الجوّ

ومثال سناد التوجيه ، قول امرؤ القيس:

فَلَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ \* لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَيَّ أَفْرٍ

تَمِيمُ بْنُ مُرٍ وَأَشْيَاعُهَا \* وَكُنْدَةُ حَوْلِي جَمِيعًا صَبْرٌ

إِذَا زَكَبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلْتُمُوا \* تَحَرَّقَتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ قَرٌّ<sup>1803</sup>

وتقديم كلام الناظموسناد توجيه القوافي ، وهو اختلاف ما قبل الروي المقيّد ، مثل ارتدع ، و د ع ، و ر ع ، فاشي أي  
كثير منتشر في أشعارهم ، قال ابن بري وأقيح وجوه السناد سناد الحدو ، ثم سناد التأسيس ، ثم سناد الردف ، ثم سناد  
الإشباع ، ثم سناد التوجيه ، وهو أقلها قبجا ، وإليه أشار الناظم بقوله فشا. قال الشريف: واختلف الخليل والأخفش في

سنادي التوجيه والإشباع ، فالخليل يرى اختلاف التوجيه أفحش ، والأخفش يرى اختلاف الإشباع أفحش ، احتجّ  
الأخفش بكثرة إتيان الفتحة مع الكسرة والضمة ، كشعر امرئ القيس المتقدم ، واحتجّ الخليل بقياس الفتحة مع أحدهما  
قبل حرف الروي المقيّد ، على الألف إذا وقعت ردفا مع الواو والياء ، وإلى حجة الأخفش أشار الناظم بقوله فشا ، أي

- البيت لغامد بن الحارث الكسعي ، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، للراغب الأصبهاني ، هذبه ابراهيم زيدان ، مكتبة  
الهلال بمصر ، 1902م

- البيتان بلا نسبة في العقد الفريد 5/ 506<sup>1800</sup>

- البيتان لم يتحقق من نسبتها ، فهو منسوب لشعراء أكثر من أمثال ، حسان بن ثابت في العمدة 1/ 168 ، ولزبير بن عبد المطلب<sup>1801</sup>  
في الطبقات 1/ 246 ، ومختصر القوافي 33

- لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: الصحاح 2/ 464<sup>1802</sup>

وبعدو على المرء ما يأتهم. ص 68 \* - ديوانه ، في قصيدة مطلعها: أحرار ابن عمرو كاني خمر<sup>1803</sup>

وقوع المكسور مع المفتوح ، والمفتوح مع المضموم ، والمضموم والمكسور مع والمضموم ، كل ذلك فاش ، ولم (يرتهن في) <sup>1804</sup> كون شيء من ذلك عيبا ، ولم يفسر الترجيه لكن أما إليه بالمثال " <sup>1805</sup> .

وقوله مستكمل - البيت- أي أنّ الشعر الذي استكمل أجزاء دائرته فلم يدخل جزء لا شطر ولا نهك ، وعدم سنده ، أي وسلم من السناد المستحسن [و157] والمستقبح يقال له البأو ، ثم هذا المستكمل إن عدم السناد المستقبح يقال له النَّصْب ، أو ثم النصب وهو ما عدم السناد المستقبح فقط ، من مستكمل الأجزاء ، فالبأو والنصب قسمان من مستكمل الأجزاء ، وعلم ذلك من عطف النصب بثم ، لأنّ المعطوف يؤذن بالمغايرة ، وثم تؤذن بالترتيب ، فليس النصب هو البأو ، ولا رتبته كرتبته بل أدنى ، إذ لو كانت الرتبة واحدة وهما صفتان لموصوف واحد لما حسنت ، ثم إذ لا تراخي ولا ترجيح ولا صح قوله يختشي ، إذ لا يصح أن يكون راجعا إلى الأوّل في الذكر الذي هو البأو ، ولأنّه على خلاف هادته في مراعات اللف والنشر المرتب ، ولا يمكن رجوع الجملتين إلى كل منهما ولا إلى أحدهما ، وإلا اجتمع الضدان فيتعين أن في كلامه معطوف محذوف والتقدير العديم سنده أو العديم معيبة فقط ، فقوله يؤمن راجع إلى الذي عدم السناد مطلقا وهو البأو ، وقوله يختشي راجع إلى الذي عدم المعيب منه فقط وهو النَّصْب ، وإنما قلنا أنه من مستكمل الأجزاء لأنّ التّقسيم فيه ، وإنما قلنا أنه عدم السناد المعيب لأنّه لو اشتمل عليه لما قيل يخشى بل يعاب ويترك فعليك بهذا الشرح المحقق ، فقل من سلكه ، والمعنى يؤمن من عيبه ورده ويختشي منه أن يعاب ويرد ، وإنما قيل يختشي من الخشية التي لا تعطي تحقيق التحريض على الجتناب دون أن يقول يحتوى أو نحوه مما يدل على ذلك ، لأنه يمكن أن يختلف في كون الضمير كع الكسر عيبا ، كما أنّ الفتح مع أحدهما عيب اتفاقا ، ألا ترى أنّ الألف يكره الضم مع الكسر في حركة الاشباع ، والخليل لا يكرهه ، فظهر أن العطف بثم لتراخي مرتبة النَّصْب عن البأو كما قررنا وتنكير إشباع وتأسيس وحذو للحقيقة ، إلا أنها على حذف مضاف كما ذكرنا ، وال في الرّس والدخيل والبأو والنصب لتعريف الحقيقة ، وفي الأجزاء للعهد ، وفي العديم موصولة ، والإضافات المصحّح بها والمقدرة في الأبيات الثلاثة للإختصاص ، إلا مستكمل فإنها للتخفيف ، وأجاز بعضهم في جملتي يؤمن ويختشي أن تكونا مستأنفتين إستينافا بيانيا فلا محلّ لها .

قلت كان التقدير والله أعلم ، أنّ قائلا قال ما حكم البأو والنصب ، أو ماصفتها ، فقال يؤمن يختشي ، وقيل وبعد من الطباق ، وفي البيت الأول نوع من التّقسيم ، وفي قوله فمن ساند مع البيت الثاني الجمع ، وفي البيت الثالث اللف والنشر في مكانين ، اللف في العديم سنده والمعطوف عليه المقدر ، ونشره البأو والنصب ، ثم هذان نشرهما يؤمن يخشى ، وفي البيت أيضا الجمع في مستكمل الأجزاء مع التعريف فيالتفريق في العديم ، سنده مطلقا او معيبه فقط ، والتقسيم في يؤمن يختشي نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ إِلَّا بِأُذُنِهِ﴾ <sup>1806</sup> إلى قوله ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ <sup>1807</sup> .

## الإعراب

<sup>1804</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>1805</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 231

<sup>1806</sup> - هود: 105

<sup>1807</sup> - هود: 108

فتحة مبتدأ مضاف إلى موصول محذوف ، قامت صلته وهي قبل مقامه ، أو إلى موصوف محذوف قامت صفته وهي قبل أيضا مقامه ، وحذف المضاف إليه قبل وبني على الضم والتقدير وفتحة ما قبله أي قبل الروي الرس ، أو فتحة حرف قبله ، وفي كون الطرف المقطوع صفة خلاف منعه بعضهم لنقص الصلة ، وأجازه آخرون لقوله تعالى ﴿عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>1808</sup> ، كما أن حذف الموصول أيضا منعه البصريون وأجازه الكوفيون ، والرس خبر فتحة والدخيل مبتدأ خبره بعد والضمير المضاق قبل وبعد في التقدير عائد على الروي ، ويجوز أن يكون المبتدأ محذوفا ، وبعد صلته على ما تقدم ، والدخيل خبر المحذوف أي وما بعده الدخيل ، ولا محل لهذه الجملة لاستقلال حكمها ، فهي مستأنفة ولا معنى لغير هذا الوجه ، وجملة حركوه ياشباع الظاهر أيضا استئنافية لاستقلال حكمها / ولا يمنع من ذلك اشتغالها على ضمير الدخيل ، ويجوز جعلها حالا من الضمير في الطرف ، وباء ياشباع للتعدية ، ومن مبتدأ ساند خبره ، وهو في موضع جزم ، لأن شرطية ، واعتدى جواب الشرط ، ويجوز تقدير من موصولة صلتها ساند ، وعائدها المرفوع به ، واعتدى خبر ، وتقدم العامل في بذا ، ولا يعمل فيه اعتدى جواب كان ، لما مرّ أو خبرا ، إذ لا يخبر عن الموصول قبل تمام صلته بمعمولها وغيره ، وحذو وردفها مخفوضان بالعطف على بذا ، وتوجيهها مبتدأ ، وتقدم أنه على حذف مضاف ، ومثل وما أضيف إليه من ارتدع وما عطف على ارتدع من دع ورع ، خبره ودع على تقدير العاطف أي ودع ، والجهل في محل خفض بإضافة مثل إليها ، وفشا خبر ثان ، ويجوز أن يكون هو الخبر ، ومثل حال من فاعله قدم عليه (لتصرفه)<sup>1809</sup> ، وللقافية ومستكمل مبتدأ ، والأجزاء مضاف إليه ، وهو مهود قصره للضرورة ، والظاهر أن إضافته من نصب أي مستكمل أجزائه ، فهي للتخفيف وفي تقديرها من رفع من باب الصفة المشبهة ، اكلف لأنه متعد العديم نعت لمستكمل ، سناده فاعل بالعديم من باب الصفة المشبهة ، وجملة هو البأو وثم للنصب خبر مستكمل ، يؤمن يختشي تقدّم انهما مستأنفان ، ويجوز جعلهما نعتين للبأو ، والنصب من نعت المتعدّد المختلف الذي يجب نفرقه بالعطف لاختلافه ، فيختشي على تقدير العاطف أي ويختشي ، وصحّ نعت المعرفين بالجمليتين ، لأنّ تعريفهما [و158] جنسي كما قرنا غير مرة ، ويجوز نصبها على الحال من الحال من الضمير في البأو والنصب لأنهما في معنى المشتقين ، وهما العاملان في الحالين ، وفيه بحث .

## المتن

ومطلقها باللين والهاء ستها \* وتبلغ تسعا بالمقيد عكس ذا

فجزدهما وارفعهما أسنهما \* والأول قد يولي الخروج فيحتذى

## الشرح

**المفردات :** (مطلق) معناه مخلى مرسل ، ضد المقيد ، والمادة كيفما تصرفت تدل على السراح ، قال **الجوهري** : "رجل طلق الوجه وطيّق ، وطلق بالضم طلاقة ، وطلق اليدين سمح ، وطلق اللسان ، وطلقه ، وأطلقت الأسير خليته ، والناقة من عقلها فطلفت هي ، بالفتح ، وأطلق يده بخير وطلقها أيضا ، وطلق امرأته تطليقا فطلقت هي بالفتح تطلق طلاقا فهي طالق وطالقة"<sup>1810</sup> ، والهراد هنا المطلق من القوافي ، أي من رويها ، فقوله ومطلقها على حذف

<sup>1808</sup> - يوسف: 109

<sup>1809</sup> - (س): للضرورة

<sup>1810</sup> - الصحاح 4 / 1517

مضاف أي مطلق رويها ، وحقيقة ما ذكر الناظم وهو ما كان من القوافي موصولا بحرف اللين أو الهاء ، وسمي مطلقا لإطلاق الصوت مع اللين والهاء ، فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وقال ابن بري "المطلق ما تحرك رويّه بأحد الحركات الثلاث" ، لكن قال في الوصل هو فتح حرف الرويّ بألف أو واو أو ياء أو هاء ، ضميرا كانت أو أصلية ، وتسمى أيضا حروف الإطلاق .

(تبليغ) تصل ، قال الجوهري: "بلغت المكان بلوغا ، وصلت إليه ، أو شارفت عليه ، ومنه ﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجَلَہُنَّ ﴾" أي قاربته ، وبلغ الغلام أدرك ، والإبلاغ والتبليغ الإيصال ، والإسم البلاغ<sup>1811</sup> . (المقيّد) ضد المطلق ، قال الجوهري: "القيد واحد القيود ، وقيدت الدابة والكتاب شكلته ، وإجمال مقاييد أي مقيدات ، والفرس الجواد قيد الأوابد ، لمنعه فوات الوحش لسرعته ، والقيد الضام ، عرقوني الرّحل ، قيد والمقيّد موضع القيد ، من رجل الفرس والخلخال من المرأة"<sup>1812</sup> ، وهو في الاصطلاح ما قال الناظم ، عكس المطلق ، فيتلخّص أنّ حدّه عنده ما لم يوصل رويّه من القوافي بحرف لين و لا هاء ، وقال ابن بري "المقيّد ما سكن رويه" ، فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وسمي مقيدا لحبس الصوت معه ، وعدم انطلاقه ، فاشتمل على ضد علة المطلق . (عكس) مصدر ، قال الجوهري: "شدّ جبل في خطم البعير إلى رسخ يديه ليزل ، والجلعكاس ودون ذلك عكاس ومكاس ، والعكس ردّ آخر الشيء إلى أوله ، ومنه عكس البلية عند القبر ، لأنهم كانوا يربطونها معكوسة الرأس ، إلى ما يلي كلكلها وبطنها ، ويقال إلى مؤخرها مما يلي ظهرها ، ويتركونها على تلك الحال حتى تموت"<sup>1813</sup> ، والعكس المستوي عند المنطقيين تبديل كل واحد من طرفي القضية بعين الآخر ، مع بقاء الصدق والكيفية ، وأطلقه الناظم هنا على الضد مجازا ، لأنّ الإتيان بضدّ الشيء يرد لهيئته ، كرد راس البعير أو البلية . (ذا) إشارة إلى المطلق (جردهما) هذا الضمير الممثنى مع جرد ومع الفعلين بعده ، عائد على المطلق والمقيّد ، وجرد أي لا تردفهما ولا تؤسسهما ، فهو تجريد عن الأرداف والتأسيس ، قال الجوهري: "كل شيء جردته عن شيء فقد جردته عنه ، والمقشور مجرود ، وما قشر عنه جرادة ، وجريدة من خيل لجماعة جردت عن سائرهما لوجه ، والتجريد التعرية ، والتجرد التعري ، وجردّ للأمر جدّ فيه"<sup>1814</sup> ، فالمجزوء من مطلق القوافي ومقيدها ما ليس بهردف ولا مؤسس ، وهما مجرّدان من ذلك في الأصل مجرد معناهاستدم التجريد ، أو كأنهما لما جاز ردفهما أو تأسيسهما قدرا كأنهما تلّبّسا بهما ، فصخّ الأمر بتجريدتهما منهما . (اردفهما) أمر من الإرداف ، أي اجعل قبل الرويّ المطلق والمقيّد حرفا من حروف اللين ، وقد تقدّم معنى الردف وحكمه . (أسّسهما) أمر من التأسيس ، مؤكد بالنون الخفيفة ، أي اجعل قبل الحرف الذي قبل الرويّ المطلق والمقيّد ألف ، وتقدّم أيضا معنى التأسيس . (الأول) يعني الذي قدم في الذكر وهو المطلق ، وتقدم الكلام فيه . (يولي) أي اجعل الحرف يلي المطلق أي يقرب منه تاليا له ، قال الجوهري: "الي القرب والدنو ، يقال تباعدنا بعد ولي ، وكل مما يليك ، ويليه يليه بالكسر فيهما ، وهو شاذ وأووليته الشيء فوليه"<sup>1815</sup> ، ويعلم أنه تال له ، من مرتبة الخروج ، وقد تقدّم معنى الخروج . (فيحتذى) قال الشريف: "أي يحتذى به حركة الوصل إذ هو تابع لها"<sup>1816</sup> يعني يحتذى بالخروج ، حركة الوصل من حدوت فلانا واحتذيتته ، جلست بحذائه ، وقد تقدم

## التركيب

<sup>1811</sup> - المصدر نفسه 4 / 1316

<sup>1812</sup> - المصدر نفسه 2 / 529

<sup>1813</sup> - المصدر نفسه 3 / 951

<sup>1814</sup> - المصدر نفسه 2 / 455

<sup>1815</sup> - المصدر نفسه 6 / 2529

<sup>1816</sup> - شرح القصيدة الخرجية 236

يقول إنَّ عدد القوافي تسع ، وتنقسم أولاً إلى مطلق ومقيد ، فمطلقها ما وصل رويه بحرف اللين أو الهاء ، فالواو في قوله والهاء (للتفصيل)<sup>1817</sup> لا للجمع كما تقدّم ، ومقيدّها ما لم يوصل رويه بلين ولا هاء ، والمطلق باللين ثلاثة أقسام: مجرّد ، ومردف ، ومؤسس ، والمطلق بالهاء كذلك ، فجملة القوافي ست ، وهذا معنى قوله ستها ، أي ست القوافي ، من ضرب ثلاثة أنواع الروي ، وهي: المجرّد ، والمردف ، والمؤسس في اثنين نوعي المطلق باللين والهاء والمقيد أيضا مجرّد [و159] ومردف ومؤسس ، فهذه ثلاث قواف مقيدة إلى ست مطلقة ، صار الجميع تسعا ، وهذا معنى قوله وتبلغ أي القوافي المطلقة تسعا بالمقيد ، أي يضم عدد المقيد إلى ما تقدم من ست المطلق ، ولا يصح أن يكون فاعل تبلغ ضمير الست المطلقة ، لفساد المعنى ، ويعلم أنّ عدد المقيد ثلاث من وجهين ، الأول أنه لما عيّن ستا للمطلق ، وعيّن تسعا للجملة ، علم بعد إسقاط المعلوم العدد ، وهي الست من الجملة أن الباقي وهي ثلاث ، لما لم يعين عدده ، وهو المقيد ، الثاني: إنَّ قوله مجردّها معناه استعمل المطلق بقسميه ، والمقيد مجردين من الردف والتأسيس ، واستعملهما مردفين ، واستعملهما مؤسسين ، فهذه ثلاثة أحوال مشتركة بينهما ، تضاعفت في حق المطلق لأنَّ له حالين ؛ اللين والهاء ، فبلغت قوافيه ستا وبقيت ثلاثا في حق المقيد ، إذ ليس له حالا واحدة ، وقد بان معنى قوله مجردهما أردفهما أسسنهما ، وقوله والأول إلى آخر أي والمذكور أولاً من قسمي القوافي وهو المطلق قد يولي أحد قسميه ، أو ثاني قسميه وهو المطلق بالهاء حرف الخروج ، وهو الألف أو الواو أو الياء ، فيحتدى أي فيتبع بهذا الخروج حركة الوصل ، وهي الفتحة قبل الألف ، والضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، ويحتمل أن يكون المعنى فيحتدى ذلك الخروج في القصيدة كلها ، قال بعضهم ويحتمل أن يكون معناه فيحتدى مثاله في هذه الأقسام ، أي يقتدى بع فيها بانضيافه إليها ، فتكون بع=ه عشرا أو اثنتي عشرة.

وقد بان أن المفعول النائب في يولي ضمير الأول على حذف مضافين كما قرنا ، ويحتمل أن يقدر المضاف مع الأول أي وثاني الأول ، فمثال الموصول بحرف اللين قوله:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا \* حنانيك بعض الشر أهون من بعض<sup>1818</sup>

ومثال مردفه: الا قالت قتيلة أذلقتني \* وقد لا تعدم الخنساء ذماما

ومثال مؤسسه: كليني لهم يا أميمة ناصب<sup>1819</sup>

ومثال المجرّد الموصول بالهاء: ألا الفتى نال العلا بهمة<sup>1820</sup>

ومثال مردفه: عفت الديار محلها فمقامها

ومثال مؤسسسه: في ليلة لا يرى بها أحد \* يحكي علينا إلا كواكبها<sup>1821</sup>

فهذه أمثلة الست المطلقة ، ومثال المجرد المقيد: أتتهجر غانية أم تلم \* إن الحبل واه بها منجذم<sup>1822</sup>

<sup>1817</sup> - (س): للتقسيم

<sup>1818</sup> - البيت لطره بن العبد ، ديوانه 53

<sup>1819</sup> - البيت للنابعة ، وقد سبق تخريجه 225

<sup>1820</sup> - البيت لأعرابي في الحماسة برواية الجواليقي 581

<sup>1821</sup> - لم يعرف قائله ، وهو منسوب لأحيحة بن الجلاح في: الكافي الوافي بعلم القوافي 69 ، وشرح القصيدة الخزرجية 235

<sup>1822</sup> - البيت للأعشى ، ديوان 85

ومثال مردفه: يارب من يبغض أذواذنا \* رُحْن على بغائضه واغندين<sup>1823</sup>

ومثال مؤسسه: نهنه دموعلك إن من \* يبيكي من الحدثن عاجز<sup>1824</sup>

فهذه أمثلة الثلاث المقيدة ، وبها كملت القوافي تسعا ، مثال إيلاء ثاني القسم الأول الخروج إلا في مقامها ، والياء في قوله: تجرد المجنون من كسائه. والواو في قوله: وبلد عامية أعماؤه. وال في اللين والهاء ، والأول والخروج إما للعهد أو للحقيقة ، وفي المقيد للحقيقة ، وإضافات البيت الأول للتخصيص ، وفي البيتين المطابقة في المطلق والمقيد في الأول ، وهو أيضا من مراعاة النظير ، وفي جرد مع الفعلين بعده في الثاني وفي البيتين أيضا الجمع ، وفي الثاني خاصة تقسيم.

## الإعراب

مطلقها مبتدأ وست خبره ، وباليين والهاء في موضع الحال من المرفوع المستتر في مطلق ، ويحتمل أن يكون الخبر باللين ، والهاء والمراد تعريف المطلق من القوافي ، أي وروي مطلقها كائن باللين والهاء ، والباء للمصاحبة أو موصول باللين ، والهاء والباء للإلصاق وستها خبر مبتدأ محذوف ، أي وهو ستها والإضافة بمعنى من أي ست منها ، أو بمعنى اللام ، والأول أظهر ويجوز أن يكون الخبر فعلا محذوفا ، أي يبلغ وستها منصوب به ، على المفعولية ، وباليين متعلق به والباء سببية ، ويدل على هذا الفعل قولهاوتبلغ تسعا ، ولا يكون هذا معطوفا على المحذوف ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، فيلزم أن يبلغ المطلق تسعا وهو باطل ، كما تقدمت الإشارة إليه في تبين فاعل تبلغ المصريح به ، بل معطوف على جملة مطلقها الابتدائية من عطف الفعلية على الاسمية ، وتسعا مفعول تبليغ المصريح به ، وبه يتعلق بالمقيد ، وبأوه سببية ، وعكس يجوز خفضه بدلا من المقيد ، وهكذا رأيته مضبوطا في نسخة معتبرة ، ويجوز معه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي وهو عكس ذا ، والضمير للمقيد والإشارة للمطلق ، والمراد على الضبطين تعريف المقيد والجمليتين بعد جردهما معطوفتين عليها بتقدير حرف العطف والخروج مفعول ثان ليولي ، ويحتذى معطوف على يولي وجملة الأول مستانفة لا محل لها من الإعراب.[160]

## المتن

ورودف بالسكنين حدا وبين ذا \* بها دون خمس حرّكت فصلوا ابتدا

فواتر دارك راكب اجف تكاوسا \* وتضمينها إخراج معنى لذا وذا

وتكريرها الإيطاء لفظا ورجحوا \* ومعنى ويزكو قبحه كلما دنا

والإقعاد تنويع العروض بكامل \* وقل مثله التحريد في الضرب حيث جا

## الشرح

<sup>1823</sup> - البيت لعمر بن قميئة ، في شرح القصيدة الخزرجية 235

<sup>1824</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: شرح القصيدة الخزرجية 235

**المفردات:** (رودف) توبع ، قال الجوهري : "التَرَادُفُ التتابع ، قال الأصمعي: تعاونوا عليه وترادفوا ، بمعنى ، وَرَدَفَهُ بالكسر تبعه ، يقال نزل بهم أمر فردف لهم آخر أعظم منه ، قال تعالى: ﴿ تَتَّبِعُهَا الرِّدَافَةُ ﴾ . وأردف لغة فيه كتبعه ، واتبعه بمعنى ، وأردفت النجوم توالى" <sup>1825</sup> ، ومراد الناظم التنبيه برودف على المترادف من القوافي ، وتعريف حقيقته وهي اسم فاعل من ترادف ، أي متتابع وهو في الاصطلاح ما توالى فيه ساكنان من القوافي ، فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وسمي مترادفا لتتابع الساكنين فيه . (السكنين) يريد الساكنين أي الحرفين الساكنين ، فهو إما تثنية السكن مراد به المصدر ، وأصله السكون ، فتصرف فيه هذا التصرف ضرورة ، أي بذي السكونين ، ويحتمل أن يكون تثنية السكن بكسر السين اسم فاعل (مرادف) <sup>1826</sup> للساكن ، كالتلو والتالي ، وقد تقدم الوجهان في قوله ذيله بالسكن . (حدا) أي المترادف حد من حدود القوافي الخمسة ، وسميت حدودا لأن بعضه منحجز من بعض ، فهي منقولات من أسماء أجناس ، وال للغلبة على الأظهر ، قال الجوهري: "الحَدُّ الحاجز بين الشيئين ، وحد الشيء منتهاه ، حددت الدار حدها حدا ، والتحديد مثله ، وفلان حديد فلان أرضه إلى جنب أرضه ، والحد المنع ومنه قيل للبواب حداد ، وكذا السجان ، والمحدود الممنوع" <sup>1827</sup> . (بين) قال الجوهري: "بمعنى وسط ، فجلست بينهم وجلست وسطهم بالتخفيف ، وهو ظرف وإن جعل إسما أعرب ، وقرئ تقطع بينكم رفعا ، ولقيته بعهدات بين ، أي لقيته بعد حين ، ثم أمسكت عنه ثم أتيت ، وهذا بين بين ، أي بين الجيد والريء ، اسمان جعلوا واحد بنيا على الفتح والهمزة المخففة بين بين ، سميت بذلك لضعفها ، وبيننا فعلى أشبعت الفتحة وبينما بزيادة ما ، والمعنى واحد وتضافان إلى الجمل ، وكان الأصمعي يخفض بين إذ أصلح موضعه بينن وينشد لأبي ذؤيب:

بيننا تعقُّه الكَماة وروغِه \* يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفُعُ

وغيره يرفع ما بعدهما بالابتداء والخبر" <sup>1828</sup> ، وفي "التسهيل" وتلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية ، والإضافة إلى جملة وقد تضاف بينا إلى المصدر" <sup>1829</sup> . (ذا) إشارة إلى الساكنين من الإشارة بالواحد إلى الاثنين ، نحو: ﴿ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ <sup>1830</sup> ، أي بين الفارض والبكر ، ومنه: إِنَّ الرِّشَادَ وَإِنَّ الْبَرَّ فِي قَرْنٍ \* بكل ذلك يأتيك الجديدان

(فصلوا) أي فصلوا بين الساكنين بمتحرك إلى أربعة ، وقد تقدم معنى الفصل عند قوله واعتماد وفصلها . (ابتداء) ممدود قصره ضرورة ، وهو مصدر ابتدأت به ، فعلته ابتداءً ، قاله الجوهري ، وقد تقدمت المادة . (واتر) أمر المروارة ، قال الجوهري: "وهي المتابعة ولا تكون بين الأشياء إلا إذا وقعت بينهما فترة ، وإلا فهي مراكة ومواصلة ومواطرة الصوم ، صوم يوم وإفطار يوم أو يومين ، وتأتي به وترا وترا لا يراد به المواصلة ، لأن أصله من الوتر ، وكذا واترت الكتب وناقاة مواطرة تضع إحدى ركبتيها أولا في البروك ، ثم تضع الأخرى ولا تضعها معا فيشق على الراكب ، وتترا واحد بعد واحد ، وأصلها وترا من الوتر فمن منع حرفها فالألف للتأنيث ومن ن فلإلحاق" <sup>1831</sup> ، إشارة الناظم إلى المتواتر من القوافي ، وهو أيضا في الأصل اسم فاعل ، وهو في الاصطلاح القافية التي فصل فيها بمتحرك واحد بين ساكنين ، فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها وسمي متواتر لمجيء الساكن فيه مرة بعد أخرى يفصل . (دارك) معناه تابع أمر من المداركة ، قال الجوهري: "الدارك المداركة ، يقال دارك الرجل صوته أي تابعه" <sup>1832</sup> ، وهو أيضا إشارة إلى متدارك القوافي

- الصحاح 4 / 1264 <sup>1825</sup>

- (س): مراد به <sup>1826</sup>

- المصدر نفسه 2 / 462 <sup>1827</sup>

- الصحاح 5 / 2084 <sup>1828</sup>

- شرح التسهيل 2 / 134 <sup>1829</sup>

- البقرة: 68 <sup>1830</sup>

- الصحاح 2 / 843 <sup>1831</sup>

- المصدر نفسه 4 / 153 <sup>1832</sup>



أصله اسم فاعل بمعنى متابع ، وفي الاصطلاح ما فصل فيه من القوافي بمتحركين بين ساكنين ، فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها وسمي كذلك لتتابع الحركتين بين الساكنين. (راكب) أمر من المراكبة مفاعلة ، من الركوب ، وتقدمت مادته ، وهو إشارة المتراكب من القوافي ، وحقيقته ما فصل فيه بين ساكني القافية ، بثلاثة متحركات ، فهو أيضا منقول من الصفة ، وسمي كذلك لتراكب الحركات فيه أي ركب بعضها بعضا. (أجف) أمر. قال الشريف: "إمّا بضم الفاء من الجفاء ، عبّر به عن الثقل ، إذا كان المتكاوس ثقيلًا لكثرة توالي الحركات ، وإمّا بكسر الفاء ونقلت حركة همزة القطع للساكن قبلها ، من أجفيت الماشية فهي مجفات ، إذا أتبعته ولم تدعها تأكل لأن توالي الحركات من غير سكون يستريح فيه اللسان ، شبيهه باتعاب الماشية ، وعدم تركها تستريح وهذا الوجه أحسن من الأول" <sup>1833</sup>.

قلت ، قال **الجوهري**: "الجفاء ممدود خلاف البر جفوته أجفوه جفاء فهو مجفو ، ولا تقل جفيت ، وأما قول الراجز: فلست بالجافي ولا المجفي ، فأصله مجفوي ، وظاهر الجفوة بالكسر أي الجفاء ، قال أبو زيد أجفيت الماشية إلى آخره" <sup>1834</sup> ، قلت وحمله على أنه من الجفاء أظهر لأنه يطلب تكاوسا بالعمل طلبا ظاهرا لا تكلف فيه ، فلا يعدل عنه. (تكاوسا) مصدر تكاوس ، قال **الجوهري**: "التكاوس التراكم ، يقال عشب متكاس ذك كثر وكثف ، وكاس البعير إذا مشى على ثلاث قوائم ، وهو معرّقب" <sup>1835</sup> ، وأشار به الناظم إلى المتكاوس من القوافي. [161] وحقيقته ما فصل بين ساكني القافية فيه بأربعة متحركات ، فهو علم منقول من اسم فاعل تكاوس ، وسمي كذلك لكثرة حركاته ، وهو أقصى ما يوجد في الشعر من توالي الحركات ، وهي الفاصلة الكبرى ، فأشبهه تراكم النبات لكثرتهم وكثافتهم ، وقيل من كاس البعير لأنّ مشيه على ثلاث قوائم غير معتاد ، كما أنّ هذا الوزن مضطرب مخالف للمعتاد ، وقيل من تكاوس الإبل ، وهو ازدحامها على الماء ، لازدحام الحركات وهي وجوه متقاربة. (تضمينها) الضمير للقافية والتضمين مصدر ضمّنته ، قال **الجوهري**: "كل شيء جعلته في وعاء فقد ضمّنته إياه ، والمضمّن من الشعر ما ضمّنته بيتا والمضمّن من البيت ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه ، فهت ما تضمّنته كتابك ، أي اشتمل عليه ، وكان في ضمّنه ، وأنفذته ضمن كتابي أي في طيّبه" <sup>1836</sup> ، ومعناه اصطلاحا ما ذكره **الجوهري** في البيت المضمّن ، وهو الذي عنى الانظم بقوله: إحواج معنى لذا وذا ، أي التضمين في القوافي أن يخرج المعنى من أراد فهمه إلى البيت الأول والثاني ، فإحواج بالواو من الحاجة مصدر مضاف للفاعل ، وفي أكثر النسخ بالراء من الخروج ، والمصدر مضاف للمفعول أي أن يخرج الشاعر معنى لهذا البيت وهذا البيت ، وهذه النسخة قليلة جدًا لأنها إنما (تتمشى) <sup>1837</sup> إن لو كان اللفظ إخراج معنى ذلك ، والأولى على التقدير الذي قرناه أظهر وأبين ، فهو علم منقول من مصدر وسمي كذلك لأن المعنى لما كان لا يستقل به واحد من البيتين فقد ضمّناه ، وقال الشريف: "سمي تضمينا لأنك ضمّنت البيت الثاني معنى البيت الأول والأول معنى الثاني ، لتلازم المعنيين في البيتين ، وقال ابن بري التضمين تعليق معنى القافية بما بعدها ، كأ ، الشاعر يضمن البيت الثاني معنى الأول" <sup>1838</sup>.

(ذا وذا) الإشارة إلى البيتين (تكريرها) مصدر كرر الشيء ، إذا ردّده والضمير للقافية أيضا ، قال **الجوهري**: "كررت الشيء تكريرا وتكرارا ، وقال أبوسعيد الضرير لأبي عمرو ما (الفرق) <sup>1839</sup> بين تفعال وتفعال فقال بالكسر اسم وبالفتح مصدر" <sup>1840</sup> . (الإيطاء) مصدر أوطأته أي جعلته يطاء ، قال **الجوهري**: "وطئة الشيء برجلي وطاءً ، ووطئ امرأته يطاءً فيهما سقطت الواو من يطاءً كما سقطت من يسع ، لتعديهما لأن معتل الفاء من فعل يفعل لازم ، وجاء هذان معتلديان

- شرح القصيدة الخزرجية 238 <sup>1833</sup>

- الصحاح 6 / 2303 <sup>1834</sup>

- المصدر نفسه 3 / 972 <sup>1835</sup>

- الصحاح 6 / 2155 <sup>1836</sup>

- (س): تتم <sup>1837</sup>

- شرح القصيدة الخزرجية 239 <sup>1838</sup>

- سقطت من النسخ كلها ، وهي ثابتة في الصحاح <sup>1839</sup>

- الصحاح 2 / 805 <sup>1840</sup>

فخولف بهما نظرا وهما الوطلة موضع القدم وبالضم أيضا ، وأوطأته الشيء فوطئه ، أبوزيد: واطأته على الأمر مواطأة وافقته من الموافقة ، ويواطئ اسمه اسمي ومنه ليواطئوا ، ومثلهما ﴿أشد وطاء﴾ بالمد ، أي مواطأة أي مواتاة السمع والبصر ، وأشد وطيأ قياما ، وتوطأته بقدمي كوطيته ، وموطئ قدم والإيطاء في الشعر إعادة القافية<sup>1841</sup> ، وهذا المعنى الذي ذكر لها في الشعر هو معنى قول الناظم وتكريرها الأيطاء لفظا ، أي تكرير لفظ القافية في القصيدة الواحدة هو الإيطاء ، وقال ابن بري هو تكرار لفظ القافية في بيت آخر مأخوذ من التواطى ، وهو التوافق بذاك لاتفاق اللفظين. وهو علم منقول من مصدر ، وال إذا دخلة للمح ما نقلت عنه ، ووجه التسمية أنَّ الشاعر لها أعاد القافية كأنه أوطأها موضع التي قبلها. (لفظا) أي تكرير لفظها أو من اللفظ ، قال الجوهري: "لفظته من في ألفظه لفظا رميته ، والشيء لفاظه ولفظت بالكلام وتلفظت به تكلمت واللفظ واحد الألفاظ ، وهو الأصل مصدر"<sup>1842</sup> ، وقال بعضهم هو الصوت المعتمد على مقطع من اللسان. (ورجحوا) فضّلوا وأصله قد رجح الميزان مال ، وتقدم أول البيت. (معنى) المراد به هنا مدلول اللفظ ، قال الجوهري: "عنيت ما بالقول كذا ، أردت معنى الكلام ، ومعنائه واحد تقول عرفت ذلك في معنى كلامه ، وفي معنائه وفي معنية"<sup>1843</sup>. (يزكوا) ينموا وتقدم عند قوله زكت دهرها (قبحه) قال الجوهري: "القبح نقيض الحسن ، قبح قباحة فهو قبيح وقبحه الله ، نحاه من الخير فهو من المقبوحين ، وقبحا له بفتح القاف وضمها ، وأقبح أتى بقبيح ، والاستقباح ضد الاستحسان ، وقبح عليه فعله تقبيحا"<sup>1844</sup>. (دنا) تقدم في قوله دناء ارفع. (الأقعاد) مصدر أقعده ، قال الجوهري: "قعد قعودا جلس وأقعده غيره ، والقعدة المرة الواحدة ، وبالكسر نوع منه ، والمقعدة السافلة ثم قال والإقعاد والقعداء يصيب الإبل في أولائها فيميلها إلى الأرض ، والإقعاد في رجل الفرس أن تفرش جدا فلا تتصب ، والمقعد الأعرج تقول منه أقعد الرجل والثدي المقعد الناهد ول ينتن"<sup>1845</sup> ، والمادة طويلة ، وهو في الاصطلاح قال الناظم تنويع العروض في بحر الكامل ، ومعنى تنويعها اختلاف حالاتها وصفاتها في القصيدة الواحدة ، وسمي إقعادا تشبيها بالداء الذي يصيب الإبل فيميلها إلى الأرض ، فاختلاف نسبة وزن الأعاريض بعضها إلى بعض ، كاختلاف مشي هذه الإبل ، فكما أنَّ هذا الداء يكاد يقعد هذه الإبل كذلك اختلاف الأعاريض يكاد يقعدها عن (درجة)<sup>1846</sup> الشعراء ، أو من المقعد الذي هو الأعرج لأنَّ اختلاف نسبة الأعاريض بعضها إلى بعض [و162] ، كاختلاف مشي الأعرج ، وقيل هو منقول من أقعدت البئر إذا لم ينته بها إلى الماء ، أو من داء الإبل المذكور والعلاقة أن الجزء أقعد عن التهام ، أي منع كما فعل في البئر ، أو كأنه أصابه داء. (تنويع) مصدر نوع ، وتقدم تفسير النوع في ثاني بيت من النظم ، وبعضهم يسمي الإقعاد إقواء ، وبعضهم يسميه إكفاء. (التحريد) قال الجوهري: "حرد يحرد حرودا تنحى عن قوميه ونزل منفردا ، ولم يخالطهم ، أبو زيد: رحل حريد من قوم حردا وحرده يحرد حرودا ترك قوميه وتحول عنهم ، وقالوا كل قليل في كثير حريد وكوكب حريد معتزل عن الكواكب ، الأصمعي: رجل حريد فريد وحيد ، والمنحرد المنفرد في لغة هذيل ، وتحريد الشيء تعويجه كالطاق وبيت محرّد مسنم ، وحبل محرّد ضفر فصارت له حروف لإعوجاجه ، والمحرّد من كل شيء المعوج "<sup>1847</sup> ، وهو في الاصطلاح كما قال الناظم ، تنويع الضرب حيث جاء في الشعر والمعنى أنه يأتي الضرب في القصيدة الواحدة على أنواع مختلفة ، فهو علم منقول من مصدر ، وقال الشريف: "وليس الإقعاد مما يعدّ فيما يختص بالقوافي إذ لا تعالّق له بها ، وإنما هو من عيوب الشعر لكن ذكره الناظم هنا بحسب التبع للتخريد ، والتحريد اسم لاختلاف الضروب في الشعر ، وهو نظير الإقعاد في

<sup>1841</sup> المصدر نفسه 1 / 81

<sup>1842</sup> - المصدر نفسه 3 / 1179

<sup>1843</sup> - المصدر نفسه 6 / 2440

<sup>1844</sup> - المصدر نفسه 1 / 393

<sup>1845</sup> - المصدر نفسه 2 / 525

<sup>1846</sup> - سقطت من (س)

<sup>1847</sup> - الصحاح 2 / 464

الأعاريض ، وضبطه بالحاء المهملة من قولهم حي حريد أي منفرد معتزل وكوكب حريد للطالع منفردا ، وسي اختلاف الضروب تحريدا لأنه انفراد عن النظر ، وبعد عنه<sup>1848</sup> . (جاء) أصله المدّ وقصره ضرورة.

## التركيب

ذكر في البيت الأول وبعض الثاني حدود القوافي الخمسة ، وهي المترادف ، والمتواتر ، والمتدارك ، والمتراكب ، والمتكاوس ، فأشار إلى الأول بقوله ورودف أي توبع ، باجتماع الساكنين في القوافي حالة كون ذلك المتبع فيه بهما حدا من حدود القوافي ، وحالة كونه مبتدأ به حدودها ، أو ذا ابتداء لعددتها ، وهذا معنى قوله ابتداء ، وهو معمول لرودف ، وإنما كان المترادف أول حدود القوافي ، لأنّ ما عداه منها إنما يعرف بالنسبة إليه ، ولذا قال وبين ذا ، أي وبين ساكني المترادف فصلوا بها دون خمس من الحروف المتحركة ، وهو أربعة أو ثلاثة أو اثنان أو واحد ، فإن كلا من هذه الأقسام يصدق عليه أنه دون خمس ، ولما كان الأصل عدم الفصل بين هذين الساكنين كان تقليله ما أمكن أولى ، فلذا كان الفصل بينهما بحرف واحد متحرك أولى من كل فصل ، فيجب أن يكون ثانيا في الرتبة للمترادف ، وذلك هو المتواتر ، فلذلك ثنى بذكره بقوله فواتر ، لما كان الفصل بينهما بحرفين متحركين أبعد من فصلهما بمتحرك ، وأقرب من فصلهما بأكثر ، استحقّ أن يكون ثالثه في الرتبة وهو المتدارك ، وإليه أشار بقوله ودارك ، والفصل بثلاثة متحركات أقرب من الفصل بأربعة ، فاستحقّ أن يكون رابعا وهو المتراكب ، وإليه أشار بقوله راكب ، فلم يبق إلا الفصل بأربعة فاستحقّ خامسة المراتب وهو المتكاوس ، وإليه أشار بقوله أجف تكاوس ، ولما كان غاية في الثقل لتوالي أربع متحركات التي هي غاية ما يجتمع في الشعر ، أمر بجفائه بقوله اجف ، على أنه من الجفاء أو أمر بلتعاب النفس بالنطق به على معنى إن شئت الاتيان به فانتعاب نفسك في النطق به ، أو على معنى التهديد أو التحذير ، من فعله لقبحه كأنه قال لا تفعله فإنه يتعب النفس ، وإعرا ب تكاوس على المعنى الأول مفعول به على الثاني ، إما منصوب باسقاط حرف الجر ، أي اتعب نفسك بالتكاوس ، أو مفعول من أجله أي لأجل التكاوس ، وأجاز الشريف أن يكون ابتداء معمولا لواتر أي فواتر ابتداء ، أي ابدأ بالمتواتر ، ويكون البيت مضمنا ، فعلى الوجه الأول يعلم ذلك من ترتيب الذكر لأنه قد نصّ على أنّ المتواتر يبتدأ به<sup>1849</sup> . قلت المترادف أول الحدود بالإطلاق ، والمتواتر أول ما اشتمل على متحرك فاصل بين ساكنين ، فلا جرم صحّ صرف الابتداء إلى كل منهما ، وقال بعضهم المعنى جيء بالساكنين كالمترادفين ، أو رودف بجمع الساكنين حاجزا مبتدأ للقوافي ، أو منتهى مبتدأ منه القوافي ، أو يتعلق ابتداءً يفصلوا أي فصلوا بين الساكنين بكذا فصلا ، مبتدأ من الواحد مرتبا إلى الأربعة ، وإن جعل حدا بمعنى منتهى الشيء ، فهو ظرف أي رودف بكذا أول حدود القوافي ، ولكل شيء نهايتان بالابتداء والانقضاء ، وإن كان بمعنى الحاجز ، فحال من الساكنين أي ورودف بالسّكنين حال كونهما حاجزين للقوافي عن غيرهما ، وابتداء فيه الوجهان السابقان نعت لاحد ولمصدر محذوف ، بعد فصلوا أو هو حال من واوه أي مبتدئين.

فمثال المترادف: ما هاج حسان رسوم المقام<sup>1850</sup> . ونحوه

لا يغرنّ امرء عيشه \* كل عيش صائر للزّوال.

<sup>1848</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 242

<sup>1849</sup> - المصدر نفسه 238

<sup>1850</sup> - البيت لحسان بن ثابت ، في شرح القصيدة الخزرجية 237

ومثال المتواتر: حنانيك بعض الشرّ أهون من بعض<sup>1851</sup>. ونحوه:

ألا يا صبي نجد متى هجت من نجد.

ومثال المتدارك: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل.

ومثال المترابك: قف بالديار التي لم يعفها القدم \* بل وغيّرْها الأرواح والديم<sup>1852</sup>

ونحوه: بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا

ومثال المتكاوس: قد جبر الدّين الإله فجبره<sup>1853</sup>

ونحوه: وثقل منع خير طلب \* وطلب منع خير تؤده

وهو غير لازم للزومه عن الخبل وهو [و163] لا يلزم ويمكن انتقال كل من الحدود الخمسة إلى ما يليه طردا وعكسا ، فإذا تحرك الآخر من غير المتكاوس انتقل إلى رتبة ما بعده طردا ، فينتقل المترادف والمتواتر إلى المتدارك ، والمتدارك إلى المترابك ، والمترابك إلى المتكاوس ، وإذا سكن الآخر من غير المترادف انتقل إلى ما قبله عكسا ، فيصير المتكاوس متراكبا والمترابك متدارك ، والمتدارك متواترا ، والمتواتر مترادفا ، وقوله وتضمينها هذا كلام منه في عيوب القوافي ، فمنها التضمين وقد معناه ، وحده وهو نوعان قبيح وجائز ، فالقبيح ما لا يتم الكلام إلا به ، كجواب الشرط ، والقسم ، والخبر ، والفاعل ، والصلة ، والجائز ما يتم الكلام بدونه والحاجة إليه من تكميل المعنى المتقدم ، كالنعت وغيره من التوابع والتفسير وسائر الفضلات ، والأول هو الذي أراد الناظم لأنه المعنى الذي يحوج في تمامه على ذكر البيتين على الحقيقة ، وغيره إنما يحوج إليهما لكماله لاتمامه ، وكذا أيضا إخراج المعنى الواحد للبيتين على النسخة الأخرى ، إنما يصدق في النوع الأول ، وأما الثاني فهما معنيان ، لأن ما يكمل به الشيء غيره ، ومثال القبيح قول النابغة:

وهم وَرَدُوا الْجَفَارَ عَلَى تَمِيمٍ \* وهم أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظِ إِيَّيْ

شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ \* شهدن لهم بصدق الود مني<sup>1854</sup>

قال ابن بري وإذا ضمن من البيت غير القافية فهو جائز بكل حال ، وقلما يخلو شعر من ذلك ، وكلما بعد عن القافية كان أحسن ، لا سيما إذا انشاغل الشاعر عنه ، بجهل الاعتراض التي فيها قسم وتأکید ، فإن ذلك يحسن ، كقوله:

فلو كاليوم كان علي أمري \* ومن لك بالتدبر في الأمور

إذا تملك عصمة آل هند \* على مما كان من حسد الصدور

وكقوله<sup>1855</sup>:

وما مجد أعرابية قذفت بها \* صروف النوى من حيث لم تك ظنّت

<sup>1851</sup> - البيت سبق تخريجه 324

<sup>1852</sup> - البيت لزهير بن أبي سلمى ، في قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان المري. ديوانه 113

<sup>1853</sup> - البيت للعجاج ، ديوانه برواية الأصمعي ، تحقيق عبد الحفيظ السطلي ، ط: 1، دمشق 1971م ، 1 / 2

<sup>1854</sup> - البيت للنابغة الذبياني ، ديوانه 195 ، وقد جاء الشطر الثاني من البيت الثاني في ديوان مخالف لما جاء في المتن ، وهو: أتئينهم بودّ

الصدر مئي

<sup>1855</sup> - الأبيات منسوبة لابن الدمينه ، لكني لم أقف عليها في ديوانه

تمنت أحاليب الرعاء وخيمة \* بنجد فلم يقدرها ما تمت

إذا ما ذكرت ماء العضاة وطيبه \* وريح الصبا من نحو نجد أرنت

باكثر مني لوعة غير أنني \* أضامن أحشائي على ما أجت

قلت ، فعلى هذا قول الناظم وتضمينها بإضافة التضمين أن يكون البيت مفتقر إلى الذي بعده ، وقوله وتكريرها البيت يعني أن تكرير لفظ القافية في بيت آخر أو أكثر هو المسمى بالإيطاء ، وهل تكرار اللفظ خاصة هو الإيطاء سواء اتحد معناه وتكرر بتكرره ، أو اختلف ولم يتكرر المعنى كالمشترك أو لابد من تكرار اللفظ والمعنى قولان ، وإلى القول الأول أشار بقوله وتكريرها الإيطاء لفظا ، أي تكريرها باللفظ خاصة هو الإيطاء كيفما كان معنى ذلك اللفظ ، متحدا أو متعدي أو إلى الثاني أشار بقوله ورجحوا ، ومعنى أي ورجح العروضيون القول بأن الإيطاء هو تكرير القافية لفظا ، ومعنى فثغر للفم موضع للرباط وكلب للقبيلة ، والنتاج إيطاء على القول ، وحكي عن الخليل وليس بإيطاء على القول الثاني ، وهو مذهب الجمهور الذي حكى الناظم أنهم رجحوه ونحو ذلك الفعل أي مضى وذهب ، أي تبر ليس بإيطاء على القولين عند بعضهم ، قال ابن بري إن اتحد معنى اللفظين المتفقين من كل وجه ، فإيطاء كجندب وجندب علما لواحد ، وإن اختلف المعنى من كل وجه ، وعامر وصالح علي=مين وصفتين ، وأنت تذهب وهي تذهب ونحو ذلك من المشتركات ، فليس بإيطاء ، ويجوز توالي اللفظين في القصيدة الواحدة وتباعدهما ، وعدّه أهل الصنعة من البديع ، وسماه قدامة طباقا ، وغيره (تجنيسا)<sup>1856</sup> مستوفى في كقوله:

هذا جنائي وخياره فيه \* إذ كل جان يده إلى فيه<sup>1857</sup>

وأولع به بعد المحدثون وأكثروا منه ، ولم يرد عن العرب فيه إلا القليل النادر ، ولذلك اضطرب النقل فيه عن الخليل ، فقيل عنه أنه إيطاء لأن القبح إنما جاء من تكرار اللفظ ، وقيل ليس بإيطاء ، وقيل إيطاء فيما اتفق جنسه في الاسمية والفعلية ، وليس بإيطاء فيما اختلف جنسه ، كيزيد علم رجل ، ومضارع وذهب للنقد والفعل ، وقيل إيطاء فيما تضاد معناه ، كقراء وجون جلل ، وفيه نظر ، وإذا اختلف المعنى ولو من وجه كرجل نكرة ومعرفة ، وغلّام والغلّام وغلّامي زيد ضربا بمدة الاطلاق ، وهو ضربا فليس بإيطاء وهو رأي الأخفش ومثله ، ياهندي قي ، وزيد لم يق ، وإذا تكررت حروف الجر وكانت أفعالها مختلفة ، نحو رمى به وسعى به ، فإيطاء عند المبرد ، وليس بإيطاء عند الأخفش<sup>1858</sup> ، والصحيح قبحه إن كثرت حروفه وإليه ما ابن جني<sup>1859</sup> ، انتهى كلام ابن بري بشيء من الاختصار.

فمثال الإيطاء قول امرؤ القيس: على الأين جيّاش كأنّ سراته \* على الضمر والتعداء سرحة مرقب

ثم قال بعده بيت: له أَيْطَلًا ظَبْيٍ وَسَاقًا نَعَامَةً \* وَصَهْوَةً عَيْرَ قَائِمٍ فَوْقَ مَرْقَبٍ<sup>1860</sup>

والإيطاء قبيح من حيث الجملة ، قرب محل اللفظة المكررة من محل قبلها أو بعد إلا أنه كلما تقاربا كان القبح أكثر ، وكلما تباعدا كان أقل وهذا معنى قوله ، ويزكوا أي ويكثر قبح التكرير الذي هو الإيطاء كلما دنا ، أي كلما قرب التكرار ، أي محله بعضه من بعض ، ومفهوم الشرطي أو الوصفي يقتضي أنه لا يزكوا كلما تباعدوا ، وإذا لم يذك لم يبق في [164] أقل مراتبه من القبح المطلق ، بل تتفاوت قلتته بتفاوت مراتب البعد فتأمله فإنه يدق ، وقال الشريف: "ويزكوا

- سقطت من (س)<sup>1856</sup>

- البيتان لعمر بن عدي بن نصر بن ربيعة اللخمي ، ابن أخت جذيمة الأبرش ، في: مختصر القوافي<sup>1857</sup> 33

- القوافي<sup>1858</sup> 58

- مختصر القوافي<sup>1859</sup> 32-33

- ديوانه<sup>1860</sup> 33

أي ويزيد قبحه كلما قربت القافية من موافقها ، وإذا تباعد كما أحسن ، واختار بعضهم أنه إذا كان بينهما سبعة أبيات فليس بإيطاء ، كذلك إذا خرج من قصة إلى أخرى<sup>1861</sup> ، وفي قوله أحسن مسامحة والأولى أن يقول اخف ، وقال ابن بري : "الإيطاء جائز للمولدين خلافا لابن سلام الجمحي<sup>1862</sup> ، وقال الفراء : "إنما يواطئ الشاعر من عي"<sup>1863</sup> ، وهو قبيح وجائز ، فالقبيح ما تقاربت أبياته كبيتتي امرؤ القيس المتقدمين ، يريو وأحرى ، إذا تواليا ، قال ويزداد القبح بتكرار أكثر من القافية ، كقول أبي ذؤيب: سبقوا هوى واعنقوا لهواهم \* فتنجرموا ولكل جنب مصرع<sup>1864</sup>

ثم قال: فصرعته تحت العجاج فجنبه \* متشرب ولكل جنب مصرع<sup>1865</sup>

وكقول امرؤ القيس: له كفل كالدعص لبده الندي \* إلى حارك مثل الغبيط المذاب<sup>1866</sup>

ثم قال: يدير قطاة كالمحالة أشرقت \* إلى سند مثل القبيط المذاب

والجائز ما تباعد حتى لا يعد تكراره عيبا ، وبعضهم حدّ البعد بسبعة أبيات ، وبعضهم بعشرة ، قال "صاحب العمدة": "وتكرير قافية التصريح ليس بعيب ، كقول امرؤ القيس:

خليلي مرّا على أمّ جندب \* نقض لبانات الفؤاد المعذب

فإنكما إن تنظراني ساعة \* من الدهر تنفعني لذا أم جندب<sup>1867</sup>

وقول صاحب العمدة صحيح ، إذ لا يصدق عليه اسم حد الإيطاء لاختصاصه بالقافية ، ومما لم يذكره الناظم في عيوب القوافي ، الغلو والتعدي ، قال ابن بري : الغلو تحريك الروي المقيّد الذي إذا أطلق اختل به الوزن بالحركة التي لم يكن مقيدا مع زيادة نون ساكنة بعده الغالي مأخوذ من الغلو الذي هو السرف ، كقوله: تروح من الحي أم تبتكر ، يقال فيه تبتكرن بالضم الرء ونون ساكنة ، وقيل أنّ الغلو لا يلحق إلا ما كلن من القوافي المقيّدو في موضع خفض كقوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق<sup>1868</sup> . ولذا قال شيخنا أبو بكر "ليس الغلو من الشعر لأنه إذا اختص بالمخفوض لم يلزم لاختلاف حركة الروي في الحرية لأن القوافي المقيّدة لا يشترط اتفاق إعرابها ، ومما يشبه الغلو التعدي وهو إطلاق هاء الوصل الساكنة ، كقوله : عجبت والدهر كثير عجه . يقال فيه عجهو ، والغلو والتعدي في المقيّدات نظير الحذف في المطبقات ، نحو تكلم في تكلمي ، وضع في وضعوا ، وقد تقدم<sup>1869</sup>

<sup>1861</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 240

<sup>1862</sup> - هو أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي البصري ، الإمام في اللغو والأدب ، روى عن الجهم الغفير ، وروى عن مشايخ الأدب ، ومنهم أبو العباس ثعلب ، من مصنفاته: طبقات فحول الشعراء . ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين 180

<sup>1863</sup> - العمدة 1 / 140

<sup>1864</sup> - أبو ذؤيب الهذلي ، حياته وشعره ، نورة الشملان ، عمادة شؤون المكتبات الرياض ، ط1: 1400هـ-1980م ، ص 155

<sup>1865</sup> - المرجع السابق 156 ، والعمدة 1 / 170

<sup>1866</sup> - ديوانه 33

<sup>1867</sup> - العمدة 1 / 171

<sup>1868</sup> - البيت لرؤبة بن العجاج ، وعجزه: ولو كان أدنى من عُبيد ومُشرق. ديوانه ، تحقيق وليم البروسي ، مكتبة المثنى بغداد 1903م. ص

104

<sup>1869</sup> - العيون الغامزة

وقوله والإقعاد إلى بكمال تقدم قول الشريف أنه لم يذكر الإقعاد الذي ليس من القوافي إلا تبعاً للتجريد ، وتقدم أيضاً حدهما ، ومعنى كلامه إنّ الإقعاد عبارة عن إتيان الأعراري مختلفة في القصيدة الواحدة على أنواع شتى ، كعروض مفاعيل ثم أخرى على فعلن ، والباء في قوله بكمال بمعنى في عاملها محذوف بدل عليه النقل والاستقراء ، أي وويكثر هذا الإقعاد أو تنوع الأعرار في بحر الكامل ولا يتعلق بتنوع لئلا يوهم اقتصاره عليه ، إنه خاص بالكمال ولا يوجد في غيره ، وليس كذلك بل قد جاء في الطويل إلا ان يقال لما قلّ في غير الكامل لم يعتبره الناظم ، ورأى تخصيصه بالكمال فيجوز حينئذٍ تعلق بكمال بتنوع ، وقوله وقل مثله إلى آخره ، مراده وقل في حد التحريد مثل ما قلت في حدّ الإقعاد إلا أنك تبدل لفظ العروض بلفظ الضرب في القصيدة الواحدة حيث جاء ذلك التنوع في الشعر ، ولا يختصّ أو يكثر في الكامل كالإقعاد ، وعبارته لا توفي بهذا القصد حق التوفية ، لأنها مجملة لأنها توهم أن يكون المحكي بقل الألفاظ التي بعدها بلا مزيد تقرر ذلك لا يفيد شيئاً لعدم اعتبار ما يعود عليه ضمير مثله ، ويحتمل عود الضمير على الإقعاد ، ولا يخلص يظهر بالتأمل ، والأقرب ان يعود على التنوع أي وقل في حدّ التحريد مثل تنوع الأعرار في الضرب ، ثم لا يخلو من قلق ، ومثال الإقعاد قول امرؤ القيس :

الله أنجَحَ مَا طَلَبْتَ بِهِ \* وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيبَةِ الرَّحْلِ<sup>1870</sup>

وقد قال قبله بأبيات: يَا رَبِّ غَانِيَةً صرمت \* حبالها وَمَشَيْتُ مُتَّيِّدًا عَلَى رُسُلِي<sup>1871</sup>

فعروض هذا تحبالها وزنه متفاعِلن ، وعروض الآخر تبهي وزنه فعِلن ، كغيره من أبيات القصيد ، فهما نوعان كما ترى ، وكقول زهير: إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رِزِيَّةَ مِثْلَهَا \* مَا تَبْتَغِي عَطْفَانُ يَوْمَ أَضَلَّتْ

ولنعم حشو الدَّرع انت إذا \* نهلت من العلق الرِّمَاح وعلت<sup>1872</sup>

فاجتمع في هذه الأبيات العروض السَّالمة مع الحذاء ، وهو خلاف المشترك في العلل من اللزوم وأقبح من هذا قول الربيع العبسي<sup>1873</sup>:

أفبعد مقتل مالك بن زهير \* ترجوا النساء عواقب الأطهار

من كان مسرورا بمقتل مالك \* فليأت نسوتنا بصدر نهار<sup>1874</sup>

وقول الآخر: حَتَّ نَوَارٌ وَلَاتُ هُنَا حَتَّ \* وبدا الذي كانت نوار جَتَّ

(وفيها يقول): لو رأت ماء السلى مشروباً \* والفرث يعصر في الإناء أرنت<sup>1875</sup>

<sup>1870</sup> - ديوانه 131

<sup>1871</sup> - المصدر نفسه 130

<sup>1872</sup> - البيت في ديوانه 30 - 31

<sup>1873</sup> - وهو الربيع بن زياد بن عبد الله بن ناشب العبسي ، أحد دهاة العرب وشجعانه ورؤسائهم في الجاهلية ، يروى له شعر جيد ، وكان يقال له (الكامل) توفي عام 33 ق.هـ ، له عشرة قصائد .

<sup>1874</sup> - البيت للربيع العبسي في: الحماسة 283 ، والكافي في العروض والقوافي 124 ، وكنوز الرامزة 138 ، والكافي الوافي بعلم القوافي

<sup>1875</sup> 99. وشرح عروض ابن الحاجب 97.

- البيت لشبيب الثعلبي ، أمه النوار بنت عمرو بن كلثوم ، أسر في يوم ذي طلع

فاستعمل العروض المقطوعة مع السالمة ، مع أنه لم يحك الخليل للكامل عروضاً مقطوعة ، وبعضهم يرى نحو هذا من الإشارة إلى التصريح ، وتقدّم هذا كله في تفصيل الكلام على بحر الكامل ، ومن أمثلة التحريد وقوع الضرب الأول والثاني معا في قصيدة من عروض السريع الثانية في قوله: [165]

النشر مسك والوجوه دنانير \* وأطراف الأكف عنم<sup>1876</sup>

ثم قال: ليس على طول الحياة ندم \* ومن وراء المرء ما يعلم

فالضرب فعّلن بكسر العين ، والثاني بسكونها ولم يقع إلا في المقيد ، وجعله الأخفش قياساً ، وزعم أنه لم يأت شعر من هذه العروض إلا والتحريد فيها ، وقد تقدم شيء من هذا في تفصيل القول في بحر السريع ، ومما ينبغي الكلام فيه مع الإقعاد والتحريد ، التّجميع والإشارة إلى التصريح ، فالأول بالخاء من خَمَعَت الشيء أعرجته لأنه لمّا أوهم استعمال البيت على قافيتين واستعمل على واحدة كأنه عرج ، وبالجيم مصدر جمعت للشيء كذا ، وتجمّعت له إذا استعددت له ، وهو على وجهين أحدهما أن يؤتى في أول بيت بحرف يصلح للقافية في الصدر ثم في آخره بقافية أخرى ، ينبئ عليها الشعر دون تغيير للعروض عن وجهها ووزنها ، ويتصوّر فيما يكون فيه التّصريح تقفية وليس بعيب ، بل موصوص وهو كثير ، وحد قدامة التّجميع "بأن تكون قافية المصراع الأول على روي تتهياً قافية البيت بحسبه فيؤتى بخلافه"<sup>1877</sup> ، وقريب من قول ابن رشيق "ومن ابتدأ القصيدة مخمّع وهو تهيو القسم الأول للتصريح بقافية ما ، فيقفى البيت بخلافها ، نحو: سل الرّبع أنى يممت أم سالم \* وهل عادة للرّبع يتكلما

قال : وإنما التّجميع فيما يشابه الإطلاق أي يقاربه"<sup>1878</sup> ، والتخميم كثير عند العرب والمحدثين ، الثاني أن يكون للعروض ضرب أول يساويها في الوزن ، فيوهم الإتيان به معها للتصريح ثم يعدل إلى ضربها الثاني ، وهو أقبح من الأول ، وأما الإشارة إلى التصريح فأقبح من التخميم ، ولا يتصور في المقفى وهو أن تكون العروض مثلاً تامة ، وضربها بخلافها فيوافق بها الضرب من غير تصريح ، كقول الوليد بن يزيد:

فتراه في حالة محسودا \* وتراه في حالة محروما

وقوله: أبعد مقتل مالك بن زهير \* ترجوا النساء عواقب الأطهار

وقول البحتري: ليس ينفك هاجيا مضروبا \* ألف حدّا أو مادحا ممنوعا<sup>1879</sup>

وتنكير حدّ للنوعية ، وتكاوسا للحقيقة ، وباقي النكرات للجنسية ، ويحتمل معنى المضاف إليه أحراج النوعية ، وال في السكتين جنسية أو للحقيقة ، كالتى في الإيطاء ، وإضافة تضمين وتكرير ، وقبح للعهد ودون للتبئيت ، واحواج للتخصيص ، وفي رجحوا معنى إيجاز الحذف لأنه على تقدير حذف العاكف أي لفظاً ومعنى .

## الإعراب

<sup>1876</sup> - البيت سبق تخريجه 261

<sup>1877</sup> - نقد الشعر 181

<sup>1878</sup> - العمدة 1 / 177

<sup>1879</sup> - لم أقف على هذا البيت في ديوان البحتري ، تحقيق وشرح: حسن كامل الصّيرفي ، ط3 ، دار المعارف



حدّا وابتداء الأظهر أنهما حالان من السكّنين كما تقدمت الإشارة إليه في التركيب ، ويجوز كون ابتداء نعتا لحدّ ، أي ذا ابتداء ومبتدأ به ، وتقدم كلام بعضهم فيهما ، وقال الشريف: "أولا إنه معمول لردوف ، ولم يبيّن كيفية عمله ، والظاهر أنه أراد به منصوب به على الظرفية الزمانية ، وأجاز ثانيا أن يكون معمولا لفصلوا ، والظاهر أيضا أنه على الظرفية ، وبين وبما يتعلّقان بفصلوا ، والواو الداخلة على بين هي في الأصل داخلة على فصلوا ، وجملة فصلوا معطوفة على جملة ردوف ، ووقع الفصل بها بين ردوف وابتداء الذي هو من معمولاته ضرورة ، ويبعد جعلها جملة اعتراضية بينهما ، قال الشريف: لأجل الواو والمقتضية العطف في الظاهر ، ولا يصح جعلها حالا من السكّنين ، لفساد المعنى ، وما في بها موصول أي بالحروف التي هي دون خمس أو نكرة موصوفة ، أي بحروف دون خمس وحركت صفة لخمس وفواتر عطف على فصلوا عطف مفصل على مجمل ، ودارك عطف على واطر ، وراكب كذلك ، بحذف العاطف ، واجف كذلك ، أي واطر تكاوسا مفعول اجف على الظاهر ، وتقدم فيه غير هذا ، وتضمينها مبتدأ ، وإخراج معنى خبره لذا باحواج ، أو صفة لمعنى والمصدر الذي هو إخراج مضاف للفاعل كما قدمنا في التركيب ، ويجوز أن يضاف للمفعول والفاعل ضمير المخاطب الذي هو الشاعر ، وقال بعضهم تقدير كلامه على نسخة الرا والمعجمة أن تخرج معنى من البيت الأول إلى البيت الثاني ، ومن البيت الثاني إلى الأول ، فحذف المجرور بمن من المتعاطفين اسمي الإشارة المجرورين بلام الغاية ، وقال في نسخة إخراج من الحاجة ، إنه من أحوجته غذا جعلته يحتاج والمعنى أن تحوج معنة من البيتين إليهما ، إلا أنه فرق بين المثني بالعطف للضرورة ، و لك أن تستعمل هذا التقدير في النسخة الأخرى ، وتستعمل ذلك التقدير في هذه ، وهما وجهان متّحذان بالمعنى ، فيختلفان بالأصل " <sup>1880</sup> انتهى كلامه

وكان الأليق أن يذكره في التركيب ، وإنما أخرته إلى هنا لما تعلق به من الإعراب ، ولأن في فهمه استغلاقا ، وجملة تضمينها مستأنفة ، وجملة تكريرها الإيطاء عطف عليها ، ولفظا تمييز نسبة الإضافة ، أي تكرير لفظها ، ويحتمل أن يكون تمييزا لها المضاف إليه تمييز مفرد ، ورجحوا معطوف على فعل محذوف ، أي قالوه والضمير لمضمون الجملة قبله ، أي قالوا الإيطاء تكرير القافية لفظا ، ورجحوا كذا معنى معطوف على محذوف أيضا ، وذلك المحذوف أي ورجحوا قول من قال الإيطاء تكرير القافية لفظا ومعنى ، وكل منصوب على الظرفية المكانية يبرزكوا ، لأن ما التي أضيفت إليها كل بمعنى المكان ، وهي نكرة موصوفة صفتها دنا ، أي كل مكان قريب فيه اللفظ المكرر ممن مثله ، ويحتمل على بعد أن يكون بمعنى الوقت ، وجملة يبرزكوا مستأنفة وجملة الإقعاد مستأنفة [و166] أي معطوفة على جملة تكريرها ، وبكامل تقدم بيان عامله والتحرير مبتدأ مثله ، خبره وفي الضرب وحيث يتعلّقان بمثل ، لما فيه من رائحة الفعل ، ويحتمل تعلّقهما بالتحريد لما فيه من رائحة الفعل أيضا ، ولأنه في الأصل مصدر ، وتقدم نظيره ويجوز كونهما حالين من الضمير المستتر ، في مثل جملة جاء في موضع خفض بحيث ، وفاعله ضمير التحريد وحيلة التحريد في موضع نصب بقل.

## المتن

وقد كملت ستا وتسعين فالذي \* توسط في ذا العلم توسعه حبا

ويسأل عبد الله ذا الخزرجي من \* مطالعها اتحافه منه بالدعا

- شرح القصيدة الخزرجية 236 إلى 239 <sup>1880</sup>

## الشرح

**المفردات: (كملت)** تقدم عند قوله في المكانة بكمّلها. (ستاوتسعين) عدد أبيات قصيدته ، وكان حقه أن يقول ستة بالتاء ، لأن البيت مذكر ، قال بعضهم إنما أنث العدد على معنى البيت لا على لفظه. ولم يبين ما المعنى الذي راعى ، ولعله يريد صورة نظم البيت ، وهذا كما ترى ، والذي يظهر أن يخرج كلامه على أحد وجهين ، إما أن يكون القوافي وهي تستلزم الأبيات ، وإما أن يكون المعداد الأبيات ، لكن لما لم يذكر التمييز ، صحّ التأنيث في لفظ العدد ، على رأي من رأى ذلك ، قال أبو حيان في شرح التسهيل: "وفي غيره إن لم يذكر المعداد فالصحيح أن يكون العدد بالتاء للمذكر ، وبحذفها للمؤنث ، فتقول صمت من الشهر خمسة ، تريد أياما ، وسرت خمسا تريد ليالي ، ويجوز حذف التاء مع المذكر حكى الكسائي من قولهم: صمنا خمسا ، وحكى الفراء أظننا خمسا وعشرا ، وقال بعضهم ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ، ولا تلتفت إليه ، ويشهد للكسائي قوله ﷺ: "من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال ، أي بستة أيام"

**(توسط)** أي حلّ في الوسط ، قال **الجوهري** "وسطت القوم أسطهم وسطاً ، ووسطاً أي توسطتهم ، والتوسط أن يجعل الشيء في الوسط ، وقرأ بعضهم ﴿فوسطن به جمعا﴾ والتوسط بين الناس من الوساطة ، وشيء وسط بين الجيد والردّي ، ووسط القلادة الجوهر الذي في وسطها ، وهو أجودها ، والوسط من كل شيء أعدله ، و﴿أمة وسطا﴾ ، أي عدولا ، ووسط قومهم أسطهم نسبا وأرفعهم محلا" <sup>1881</sup>. (ذا العلم) الإشارة لعلم العروض وفيه دليل على أن علم القوافي من علم العروض ، كما تقدمت الإشارة إليه ، لأن هذا العد منها جميعا. **(توسّعه)** الظاهر أنه مضارع أوسع معدي بالخمزة ، إلى اثنين من وسع المتعدي إلى واحد ، قال **الجوهري**: "وسّع الشيء بالكسر يسعه ، تقول لا يسعني شيء ، ويضيق عنك ، أي وأن يضيق بان متى وسعني وسعك ، والوسع والسعو الجدة والطاقة ، ومنه ذو سعة من سعته وأوسع صار ذا سعة ، وغنى ، ومنه ﴿وإنّا لمُوسِعُونَ﴾ أي أغنياء قادرين ، وأوسع الله عليك أغناك والتوسيع خلاف التضيق ، ووسعته فأتسع واستوسع ، صار واسعا ، وتوسّعوا في المجلس تفسّحوا" <sup>1882</sup> ، (حبا) أي عطاءً ، وأصله الهد وقصره ضرورة ، قال **الجوهري**: "حبا حبوا أي أعطاه ، والحبا العطاء ، قال الفرزدق: وإليه كان حبا جفنة يُنقل ، وحايته في البيع محابة" <sup>1883</sup>. **(الخرجي)** منسوب للخزرج أحد قبيلتي الأنصار ، وهما الأوس والخزرج ، قال **الجوهري**: "وقبيلة الأنصار هي الأوس والخزرج ، أبناء قبيلو وهي أمهما نسبا ، وهما أبناء حارثة بن ثعلبة من اليمن ، والخزرج ربح ، قال الفراء: خزرج هي الجنوب غير مجرة" <sup>1884</sup> ، بمعنى غير منصرفة ، ولعل اسم القبيلة منقول منه ، وقد بين ابن إسحاق وغيره نسبة الخزرج إلى قحطان وغير ذلك من أخبارهم. **(مطالع)** اسم فاعل من طالع ، قال **الجوهري**: "طالعت الشيء أي اطلّعت عليه" <sup>1885</sup>. **(اتحافه)** أي ابراره إكرامه ، قال **الجوهري**: "التحفة ما أتحت به الرجل من البر واللفظ ، وكذلك التحفة بفتح الحاء والجمع تحف" <sup>1886</sup>. **(الدعاء)** الرغبة إلى الله في حصول أمر وأصله الهدّ ، وقصره ضرورة ، قال **الجوهري**: "دعوت الله له وعليه دعاء ، والدعوة المرة الواحدة ، والدعاء واحد الأدعية أصله دعاء ، ولأنه من دعوت أبدلت همزة بعد الألف ، وياقل للمرأة أنت تدعين وتدعوين وتدعين ، بإشمام العين الضمة وللجماعة أنتن تدعون كالرجال سواء" <sup>1887</sup>

<sup>1881</sup> - الصحاح 3 / 1167

<sup>1882</sup> - المصدر نفسه 3 / 1298

<sup>1883</sup> - المصدر نفسه 6 / 2308

<sup>1884</sup> - المصدر نفسه 1 / 310

<sup>1885</sup> - المصدر نفسه 3 / 1253

<sup>1886</sup> - المصدر نفسه 4 / 1333

<sup>1887</sup> - المصدر نفسه 6 / 2337

## التركيب

يقول وقد كملت هذه القصيدة ستا وتسعين قافية ، وذلك مستلزم كون عدد أبياتها كذلك ، أو قد كملت ستا وتسعين بيتا ، وإنما كملت هذا العدد بهذا البيت الذي قال فيه وقد كملت ، وبالذي بعده وإلا فاعدد الذي تضمن هذا العلم منها إنما هو أربعة وتسعون بيتا خاصة ، باسقاط هذين البيتين ، وقوله فالذي توسّط إلى آخره ، يعني به أنّ المبتدئ في هذا العلم لا ينتفع بهذه القصيدة الانتفاع التام ، لأنّ فيها أشياء لم تبين بالنص بل بالإشارة إلى ما علم في الفن ، وتقرر في كثير من امواضع يعتمد على ذلك ، فالذي توسّط في هذا العلم أي ارتقى عن درجة المبتدئين بحيث يكون عارفا بالإصطلاح محصّلا لكثير من مسائله ، إلا أنه لم ينته إلى درجة الأكابر فيه ، توسعه هذه القصيدة حياء ، أي [167] تجعل الحياء يسعه ، أي لا يضيق عنه فيدخل في دائرة ، وذلك أنّ الحياء شأنه أن يسع من يصلح له والمتوسط في علم العروض إذا أخذ في تحصيل مسائل هذه القصيدة وحصلت له ، جعلت القصيدة الحياء يسعه بعد أن كان يضيق عنه لقصور درجته ، فبتحصيله هذه القصيدة استوجب الدخول في اهل دائرة من يسعه الحياء ، ويجوز أن يكون توسعه بمعنى تعطيه أو تقييده ، وحباء على الأول من هذين المعنيين مصدر مرادف ، أو اسم للمعطي ، وعلى الثاني اسم أو يكون المعنى تجعله من الموسعين ، وحباء على هذا تمييز ، وأتى بهذا البيت تحريضا على قراءة قصيدته ، والاشتغال بها كما هو شأن العلماء في مدح تأليفهم ، استجلابا لقلوب الطلاب على الإقبال عليه ، ونصحا لهم للإستكثار من الفوائد ، جزاهم الله عتّا خيرا ، وتقبل سعيهم ، وإنّ هذه القصيدة بالمنزلة التي وصفها به رحمه الله ورضي عنه ، فكم قربت على القاصدين من بعيد ، وردّت على الطالبين من شريد ، وإنما يصفها بهذا الوصف أو النظم كما هي عادة الناضجين والمؤلفين ، لأنه لو ذكر ذلك أولا فإما أن يكون تصوّر القصيدة فيها قدره أن يكون ولم ينظمها فيكون قد مدحها بما لا يدري ، هل يوافق ما قدره أو لا ، وإن كان نظمها فهو مادم مالم يسمع ولم يقرأ ، فما فعله هو الأولى لأنه قد جلاها ويبيّن محاسنها فناسب أن يكون على ما أظهر بالمدح ليصادف الحذق ، ويقطع في الفصل ويستحق أن يسعف بها سأل من مطالعها ، من اتحافه إياه بالدعاء إثابة لما وهبه من فوائد هذا العلم ومسائله في هذا النظم ، وما حصّل له من شرف المنزلة الدينية والدينية.

فإن قلت إنهم في هذا الدعاء ولم يعيّن فيها ذا يدعى له ، قلت هبة الثواب لا يضرها عدم تعيين الثواب ، ولا يفسدها الحبل لكونهم حملوها على أنّ أقل ما يكون مراد للواهب قيمتها ، وكذلك فهو طالب لقيمة ما حصل للمطالع من الفوائد ، ولما كان ذلك لا يضبط لتفاوت الناس فيها يتحصّل لهم منه ، بحسب ما يخلق الله لهم من الفهم ، أطلق في الدعاء ولم يقيد ليدعو كل بمقدار ما يتحصّل له ، ولا قيمة للعلم بشيء من متاع الدنيا الصرف ، الذي لا يوصل للآخرة ، لأن متاع الدنيا قليل صغير ، والعلم كثير كبير ، فلا يكون أحدهما قيمة للآخر ، فكأنه طلب أن يدعى له بما ينفعه في الآخرة من العفو والمغفرة ، والمهمات على الإيمان ، والتزام السنة — رحمه الله ورضي عنه- ، وتلطّف في طلب الدعاء بوصف نفسه بالعبودية في قوله عبد الله ، فإنه يحتمل أن يريد الوصف اللازم له ولسائر المخلوقين استعطافا ، كقوله:

إلهي عبدك العاصي أتاكا \* مقرّاً بالذنوب وقد دعاك

فإن ترحم فأنت لذاك أهل \* وإن تطرد فمن يرحم سواكا

ويحتمل أن يريد الاسم فإن اسمه عبد الله ، ويحتمل أن يريد الاسم وويلحظ الصفة في هذا المقام لما ذكرنا ، وقال الخزرجي ليتخصص من شيوع العباد ليقصد بالدعاء ، فله درّه حيث لم يطلب عوضا عن ما أتى به من محاسن هذا القصيد ، إلا الدعاء إنّ الله ما أمل من رضاه بهنه ، وقد استتنتت به في هذا السؤال ، فقل:

والله جلّ جلاله أسأل من فضله أن يغفر لي ولهذا التّأظم ، وبآبائنا ولأئمّهاتنا إلى منهي الإسلام ، و للناظر في هذا النظم وفي هذا الشرح مغفرة عزما ، لا تغادر ذنبا إلا أتت عليه ، وأن يفعل ذلك بأحبائنا إنه منعم رحيم جواد كريم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا مُجَدَّ وعلى آله وأصحابه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين ، وتنكير حبا إما للتعظيم أو للنوعية ، وال في الدعاء للعهد ، والتعبير بالموصول ليتوصّل بذكر الصلة إلى وجه بناء الخبر والاشارة في قوله ذا الخزرجي ، وفي ذا العلم لتمييز المشار إليه ، أكمل تمييز وتسمية العلم حباء إمل على تشبيه العلم الكثير بالعطاء الواسع ، أو على الحقيقة وتوسعه حباء واتحافه بالدعاء من الاعتبار المناسب .

## الإعراب

فاعل كملت ضمير القصيدة المفهومة من السياق ، وستا وتسعين تمييز الجملة ، أي كمل عددها ستا وتسعين ، ويجوز نصب ستا على الحال من الضمير الفاعل أي معدودة بكذا ، وفاء فالذي سببية ، وجملة الذي معطوفة على جملة كملت ، وفي ذا العلم متعلق بتوسط ، وتوسعه خبر الذي ، وحبا مفعول به أو تمييز ، كما تقدم ، وجملة يسأل معطوفة على جملة كملت ، وذا الخزرجي بدل من عبد الله ، أو عطف بيان أو نعت لأنه بمعنى المنسوب ، فهو في تأويل المشتق ، ومن الأولى متعلقة بيسأل اتحافه مفعوله ، وبالدعاء متعلق باتحاف ، وهو عائدة على عبد الله السائل ، فالمصدر مضاف للمفعول وفاعله ضمير المطالع المسؤول ، وضمير منه عائد على المطالع ، وهو متعلق باتحاف ، ومن لابتداء الغاية ، ويجوز أن يكون حالا من الدعاء ، وأجاز بعضهم أن يكون حالا مؤكدة في المعنى من اتحاف ، أو من الدعاء ، أو تأكيدا (لفظيا)<sup>1889</sup> لمن مطالعها ، وفيما قاله نظر ، وانظر معنى كونها مؤكدة من الدّعاء .

وهذا آخر ما تيسر ذكره في هذا الشرح ، والحمد لله ربّ العالمين ، مولى النعم والفتح ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا مُجَدَّ ، وعلى آله وصحبه كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، وكان الفراغ من تبليغه ليلة الجمعة لأحدى عشرة خلت من رجب [و168] الفرد ، عام تسعة عشر وثمانمائة ، بتونس حرسها الله تعالى ، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى - انتهى -<sup>1890</sup> وفرغ من نسخ هذه النسخة آخر يوم من المحرم فاتح سنة ( ) وتسعين وثمانمائة عرف الله خير ، فرحم الله كاتبه ، وكاسيه ، وناظره ، ومن سعى في شيء منه ، وصلى الله على سيدنا ومولانا مُجَدَّ وعلى آله وصحبه ، وسلم تسلينا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . [و169]<sup>1891</sup>

- أعتقد أنّ هذا البيت هو من نظم ابن مرزوق الحفيد ، ردّ فيه على الخزرجي في آخر بيت من نظمه ، حيث قال فيه الخزرجي:<sup>1888</sup>

مُطالعتها اتحافه منه بالدعاء \* ويسأل عبد الله ذا الخزرجي من

- (س): لفظهما<sup>1889</sup>

- جاء بعد هذا الكلام في (ر) مانصه: قال كاتبه الفقير إلى عفو الله ، حمد بن إبراهيم ، تاب الله عليه وأصلح حاله ، فرغت من كتابة<sup>1890</sup> هذا الشرح المبارك ، بعد زوال يوم الأربعاء العاشر من شهر شوال ، سنة خمسة وخمسين وألف ، وصلى الله على أشرف خلقه سيدنا ومولانا مُجَدَّ وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ، إلى يوم الدين ، والحمد لله ربّ العالمين . وإن تجد عيبا فسدّ خلال جلّ من لا فيه عيبٌ وعلا . وكان في آخر الورقة ختم دائري الشكل ، خاص بالمكتبة العامة بالرباط .

أما في (س) فجاء ما نصه: وافق الفراغ من تعليقها في يوم الأحد المبارك ثاني عشر شهر شعبان الذي هو من شهور سنة 1157 من الهجرة النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السّلام ، على يد أفقر عباد الله تعالى ، مُجَدَّ بن علي بن تاج الدين بن عبد الله ، غفر الله له ولوالديه ولمشايقه ولجميع المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات . آمين ، آمين .

- جاء في نهاية هذه الورقة ختم باسم / أحمد بن عبد الرحمن . تلمسان<sup>1891</sup>

# الفهارس العامة

الصفحة	أبيات متن الرامزة الشافية في الشرح
--------	------------------------------------

86	<p>* يَمَّا النُّقْصُ وَالرُّجْحَانُ يَدْرِيهُمَا الْفَقَى</p> <p>* تُؤَلَّفُ مِنْ جُزْأَيْنِ فَرْعَيْنِ لَا سَوَى</p>	<p>وَلِلشَّعْرِ مِيزَانٌ تُسَمَّى عَرُوضُهُ</p> <p>وَأَنْوَاعُهُ قُلٌّ خَمْسَةٌ عَشْرٌ كُلُّهَا</p>
102	<p>* فَإِنْ يَأْتِ ثَانٍ قِيلَ ذَا سَبَبٍ بَدَا</p> <p>* وَقُلْ وَتَدَانِ زِدْتَ حَرْفًا بَلَا امْتَرَا</p> <p>* كَفْعَلُ وَ مِنْ جَنْسِيهِمَا الْجُزْءُ قَدْ أَتَى</p>	<p>وَأَوَّلُ نَطْقِ الْمَرْءِ حَرْفُ مُحَرَكٍ</p> <p>خَفِيفٌ مَتَى يَسْكُنُ وَإِلَّا فَضْدُهُ</p> <p>وَسَمٌّ بِمَجْمُوعِ فِعْلٍ وَبِضْدِهِ</p>
109	<p>* يَفُوتُكَ تَرْكِيبًا وَسَوْفَ إِذَا تَرَى</p> <p>* عَلَاتِ أَصُولِ السِّتِ فَالْعَشْرُ مَا سَوَى</p> <p>* رَكُونِي بِهِمَّةٍ كَوَقْعِيهِمَا سَوَا</p> <p>* وَلَا يَدِ طَوْلَاهَنَّ يَعْتَادُهُ الْوَفَا</p>	<p>خَمَاسِيهِ قُلِّ وَالسَّبَاعِي ثُمَّ لَا</p> <p>فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ وَمَفَاعِلَتُنْ وَفَا</p> <p>أَصَابَتْ بِسَهْمِيهَا جَوَارِحُنَا فِدَا</p> <p>فَمَا زَائِرَاتِي فِيهِمَا حَجَبَتُهُمَا</p>
121	<p>* أُولَاثُ عَدِّ جُزْءٍ لِجُزْءٍ ثَنَانَا</p> <p>* جَلَّتْ حَضُّ شَمْرِ بَلٍّ وَ فَرْنٌ لِدَوٍّ وَطَا</p> <p>* يَعْزُزُ قِسْ تَثْمِينٌ أَشْرَفُ مَا تَرَى</p>	<p>فَرَّبْتُ إِلَى الْيَاءِ زَيْنٌ دَوَائِرُ خَفْشَلَقْ</p> <p>خَتَمَنْ ابْنُ زُهَيْرٍ وَلَهُ قُلٌّ سِتَّةٌ</p> <p>وَطُولُ عَزِيزٍ كَمْ يَدْعِبُكُمْ طَوَا</p>
144	<p>* وَالْقَصِيدَةُ مِنْ أَيْيَاتِ بَحْرِ عَلَى اسْتَوَى</p> <p>* مِنْ الْعِجْزِ الضَّرْبِ اعْلَمْ الْفَرْقَ وَبَاعْتَنَا</p> <p>* عَرُوضٌ وَضَرْبٌ تَمْ أَوْ حُولَقَتْ وَقَا</p> <p>* أَخِيرُهُمَا فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِنْجَالَا</p>	<p>فَمِنْهَا ابْتَنَى الْمَصْرَاعَ وَالْبَيْتَ مِنْهُ</p> <p>وَقُلْ آخِرُ الصَّدْرِ الْعَرُوضُ وَمِثْلُهُ</p> <p>إِذَا اسْتَكْمَلَ الْأَجْزَاءَ بَيَّتَ كَحَشْوِهِ</p> <p>بِزُهَيْرٍ هُمَا وَازْدَادَ سَطْحُكَ جَائِدًا</p>
149	<p>* هُوَ الْجُزْءُ ثُمَّ الشَّطْرُ وَالنَّهْكَ إِنْ طَرَا</p>	<p>وإِسْقَاطُ جُزْئِيهِ وَشَطْرٌ وَ فَوْقُهُ</p>
162	<p>* زَحَافًا وَأَوَجَّ الْجُزْءُ مِنْ ذَلِكَ احْتَمَى</p> <p>* يَعْمُ عَلَى التَّرْتِيبِ فَاقْضِ عَلَى الْوَلَا</p> <p>* بِخَبْنٍ وَ وَقْصِ فَادَعِ كَلَامًا بِمَا اقْتَضَى</p> <p>* أَيْ الْحَذْفُ أَنْ يَسْكُنَ وَإِلَّا فَقَدْ نَجَا</p> <p>* وَكَفَّ سَقُوطَ السَّابِعِ السَّاكِنِ انْقَضَى</p>	<p>وَتَغْيِيرُ ثَانِي حَرْفِي السَّبَبِ ادْعُهُ</p> <p>وَذَلِكَ بِالْإِسْكَانِ وَالْحَذْفِ فِيهِمَا</p> <p>فَتَلْكَ بِثَانِي الْجُزْءِ الْإِضْمَارُ مَتَبَعًا</p> <p>وَرَابِعُهُ لَمْ يَبْلُ إِلَّا بِطِيهِ</p> <p>وَعَصَبٌ وَقَبْضٌ ثُمَّ عَقْلٌ بِخَامِسٍ</p>
172	<p>* تَقَدَّمَ إِضْمَارُ هُوَ الْخِزْلُ يَا فَتَى</p> <p>* جَرَى الْعَصَبُ نَقْصُ كُلِّ ذَا الْبَابِ مَحْتَوَى</p> <p>* أَوْ الْفَرْدُ حَتْمًا فَالْمُعَاقِبَةُ اسْمٌ ذَا</p> <p>* اسْمُ صَدْرٍ وَعِجْزٌ قِيلَ وَالْطَّرْفَانِ جَاءَ</p> <p>* بَرِيءٌ مَتَى تَفْقَدُ وَقَدْ جَازَ أَنْ تَرَى</p>	<p>وَطَيْئِكَ بَعْدَ الْخَبْنِ خَبْلٌ وَبَعْدَ أَنْ</p> <p>وَكَفْكَ بَعْدَ الْخَبْنِ شَكْلٌ وَبَعْدَ أَنْ</p> <p>إِذَا السَّبَبَانِ اجْتَمَعَا لَهَا النِّجَا</p> <p>لِلْأَوَّلِ أَوْ ثَانِيهِ أَوْ لِكُلِيهِمَا</p> <p>تَحْلٌ يَبْحِدُ وَكَاهَنٌ يَبِي وَجَزْؤُهَا</p>

	176	
181	ومنعك للضدّين مبدأ شطر لم وأجر طيّ جز مكانفة لها	* بأربعها كلّ مراقبة دعا * بكمّلها فافعل بها أيها تشا
185	ما لم يكن مما مضى ادع بعلّة فزد سببا خفا لترفيل كامل ومجزوء هج ذيله بالسكن ثامنا وإن زدت صدر الشطر ما دون خمسة وحذف وقطف قصر القطع حذف مواقعها أعجاز الأجزاء إن أتت	* زيادته والنقص فرقا لذي النهى * بغايته من بعد جزء له اهتدى * وسبّغ به المجزوء في رمل عرى * فذلك خرم وهو أقبح ما يرى * وصلم ووقف كشف الخرم ما انفرا * عروضاً وضرباً ما عدا الخرم فابتدا
194	ففي حاسبوك الحذف للخف وأقطفن وحسبك فيها القصر حذفك ساكنا كذا القطع لكن ذاك من سبب جرى وحذفك مجموعاً دو احذف كامل ووقف وكشف في المحرك سابعا وقطعك للمحذوف بتر بسبب	* به اثر سكن بد والأثقل انتفى * وتسكين حرف قبله إذ حكي العصى * وفي وتد هذا وجهز له حوى * وإلا فصلم والسريع به ارتدى * فاسكن وأسقط بحر طي ول الهدى * وقيل المديد اختصّ باسمه في الدعا
199	ووضع فعولن ثلمه ثرمد بدا* وللحزب اعلم بالمراتب ما خفى* مفاعلتن للعصب والقصم والجمم	* وسل ودا أخرم للضرورة صدرها * ووضع مفاعيلن لخرم وشتره * وخرم ونقص فيه عقص وقد مضى
205	وشعّث كن أخرم وتده اقطعه سوى	* أضمرن بخن وأولي سر بحذف ولا
209	فصدرا وحشوا قل عروضاً وضربها فقليل ابتداء واعتماد وفصلها وإن تنج فالملوفور يتلوه سالم	* تغيرت الأجزاء فاختلف الكنى * وغايتها المختص منها بما جرى * صحيح معرى لا تدع ذلك الهدى
213	وقد تمّ إجمالاً فحذه مَقْصَلاً فالأوّل بحر فالعروض فصرّئها فخذ منه ما فيه الزخاف وسالماً	* لَهُ وَلِالْقَابِ بِالرَّمْزِ يُهْتَدَى * وَعَايَتْهَا سَيْنٌ فَدَالٌ تَلَتْ فَطَا * وَ مَا حَشَوُهُ مُلْعَى دُنَاهُ ارْعَ لَا الْقُصَا
218	أأجرى غروراً أم سُنْدِي صُدُورُكُمْ	* أُسُودٌ وَأَحْدَجُ أُمِ الْمُؤَرِّ قَدْ عَفَا
223	يَجُودُ كُلِّيبٌ لَا يَعْرِى أَعْلَمُوا إِنَّمَا فَمِنْ مُحْصِينَ كُلِّ جَوْنٍ رَبَابُهُ	* يَعِيشُ بِهِنْدِي مَتَى مَايَعِ اهْتَدَى * فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَنَا مِنْهُ مُرْتَوَى



228	جرت جولة يا حار شعواء خيلت فحقب ارتحالٍ ذا لقيهم فذقتم	* وقوفي فسيروا عنه قد هيّج الجوا * أصحاب مقامي ذاك والشيب قد علا
234	دنت بجدى فيه لنا غنم به سطور حفير إن بها نزل الشتا	* ربيعة تعصيني ولم تستطع أذى * تفاحش لولا خير من ركب العطا
239	هجرت طلا تصحو خبالا برامتي بمختلف الأمر افتقرت وأكثروا	* أحش لانت اللذ سبقتهم إلى * وعبس يذب الصم عن تامر ولا * والشقاء مخاف لم تجد فارغا كفا
246	وأبد بسهب الضيم بأسا يذودهم	* كذاك ولو ماتوا فموسى امرؤ دنا
249	زكت دهرها دار بها القلب جاهد فيا ليتني من خالد ومنافهم	* وقد هاج قلبي منزل ثم قد شجا * أرى ثقلا خير فيمن لنا أسا
255	حبونك سحقا مأللك الخنس فاربعاً فصلت قضاها صابر وهي أقصدت	* ففي مقفرات ما لما فعلت دوا * له واضحات دونها عدت القنا
262	طغى دون شام محول لا لقليل ما أرد من طريف في الطريق وفاءه	* به النشر في حافات رحلي قد نما * ولا بد إن أخطأت من طلب الرضا
268	يلحج يفشي صبر سعدٍ بذى سُمي	* على سميت سولاف بها الأنسُ قد يُرى
272	كفيت جهارا بالسخال الردى فإن فلم يتغير يا عمير وصالها	* قدرنا نجد في أمرنا خطب ذي حمر * جحا جحة في حبلها علقوا معا
278	لماذا دعاني مثل زيد إلى ثنا	* فإن تدن منه شبرا اذكر إليه ذا
281	وما أقبلت إلا اتانا بعلمها	* مبشّرنا يا حبذا ما به أتى
284	نقا أم هلال من علقت ضمارها	* أولئك كل منهم السيّد الرضا
288	سبوا لابن مرّ نسوة ورووا أفاد فجاد ابنا خدّاش برفده	* لمية دمنة لا تبتئس فكذا قضى * وقلت سدادا فيه منك لنا حلا
296	فالأضرب سجع والأعاريض لدنة وقل واجب التغيير أضرب بحره	* والأبجر يهمل والدوائر هي الهدى * وجائزه جنس الزحاف كما ابتنى * وصغ زنة تحذو بها حذو من مضى
304	وقافية البيت الأخيرة بل من تحوز روياء حرفا انتسبت له	* المحرك قبل الساكنين إلى انتها * وتحريكه المحرى وإن قرنا بها * الإجازة والإصراف والكل منتقى
	فوصلا بما لينا وهاء النفاذ	* والخروج بذى لين لها الوصل قد قفا

310	وردفا حروف اللين قبل الرّوي * لا سوى ألف معها التحرك حذوذا وتأسيسا الهاوي وثالثة الرّوي * من كلمة أواخر إضمار ما تلا
320	وفتحة قبل الرسّ بعد الدخيل * حرّكه بإشباع فمن ساند اعتدى بذا و بتأسيس و حذو و ردفها * وتو جيها مثل ارتدع دع ورع فشا ومستكمل الأجزاء العديم سناده * هو البأو ثم النصب يؤمن يختشى
326	ومطلقها باللين والهاء ستّها * وتبلغ تسعا بالمقيد عكس ذا فجرّدهما وارفعهما أسّسهما * والأول قد يولي الخروج فيحتدى
329	فواتر دارك راكب اجف تكاوسا * وتضمينها إخراج معنى لذا وذا وتكريرها الإيطاء لفظا ورجحوا * ومعنى ويزكو قبحه كلما دنا والإقعاد تنويع العروض بكامل * وقل مثله التحريد في الضرب حيث جا
337	وقد كملت ستا وتسعين فالذي * توسّط في ذا العلم توسعه حبا ويسأل عبد الله ذا الخزرجي من * مطالعها اتخافه منه بالدّعا

---

## الكتب المذكورة في الشرح

---

- \* أجناس التجنيس، للثعالبي: 259
- \* إيضاح المسالك في ألفية ابن مالك، لابن مرزوق الحفيد: 253
- \* الإيضاح، لأبي علي الفارسي: 189، 226
- \* تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: 103، 136
- \* التذكرة، لأبي علي الفارسي: 123
- \* التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان: 101، 109، 337،
- \* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك: 97، 101، 102، 108، 109، 110،
- 124، 126، 127، 160، 200، 210، 235، 267، 268، 273، 282، 287،
- 296، 313، 329
- \* الجامع ، لابن طريف: 284
- \* الدرر اللوامع، لابن بري 87
- \* شرح أصول ابن السراج، للرماني: 124
- \* شرح التسهيل لابن مالك: 110، 255
- \* شرح الكافية، لابن مالك: 108
- \* الشفا في التعريف بحقوق المصطفى، للقاضي عياض: 89، 94
- \* العقد الفريد، لابن عبد ربه: 188، 277
- \* العمدة في صناعة الشعر، لابن رشيق القيرواني: 334

- \* الغريين في القرآن والحديث، لأحمد بن محمد الهروي 161
- \* القوافي، للجرمي: 247
- \* الكتاب، لسيويه: 208
- \* مروج الذهب، للمسعودي: 283
- \* معجم العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي: 95، 128
- \* المغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام: 98، 100، 126
- \* المفصل في علم العربية، للزمخشري: 124
- \* الواضح في النحو، للزبيدي: 311

## مهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	الصفحة
البقرة		
27	﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ بِعَدِّ مِيثَاقِهِ﴾	169
36	﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا﴾	101 - 277
68	﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾	330
123	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾	159
135	﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾	310
194	﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾	321
197	﴿الحجَّ أشهر معلومات﴾	108
آل عمران		
15	﴿وَأَزْوَاجٍ مَطَهَّرَةٍ﴾	141
96	﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾	171
106	﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ﴾	299
107	﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	311
159	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾	192
النساء		
3	﴿فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنًا وَثَلَاثَ وَرِبَاعَ﴾	130
9	﴿وَلِيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾	248
94	﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾	300
95	﴿وَكَلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾	183
المائدة		
69	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ﴾	202
الأنعام		
26	﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾	204
الأعراف		
11	﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ وَمَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجِدَ﴾	109
75	﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾	178
الأنفال		

161	﴿إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفَا﴾	15
112	﴿فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾	58
217	﴿وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾	02
278	﴿وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾	45
	<b>التوبة</b>	
314	﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾	34
121	﴿فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ﴾	36
175	﴿لَا يُرْفُئُونَ فِي مُؤْمِنٍ﴾	10
	<b>يونس</b>	
165	﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾	92
	<b>هود</b>	
305	﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾	41
213	﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾	45
326	﴿يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾	105
326	﴿فَعَالَ لَمَّا يَرِيدُ﴾	108
325	﴿عَطَاءٍ غَيْرَ بَجْدُوذٍ﴾	108
	<b>يوسف</b>	
97	﴿أَحَدًا عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	04
142	﴿يُوسُفَ أَعْرَضَ﴾	29
326	﴿عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ﴾	109
	<b>الحجر</b>	
163	﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾	66
	<b>النحل</b>	
301	﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾	81
	<b>الإسراء</b>	
163	﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾	04
163	﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾	23
162	﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾	110
	<b>مريم</b>	

92	﴿هل تعلم له سمياً﴾	65
123	﴿إنما نعدّ لهم عددا﴾	84
162	﴿إن دعوا للرحمن ولدا﴾	91
	طه	
119	﴿رب اشرح لي صدري﴾	25
314	﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾	117
	الأنبياء	
126	﴿بل عباد مكرمون﴾	26
	النور	
227	﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾	40
267	﴿يسبح له فيها بالغدو والأصال رجال﴾	36
	الشعراء	
109	﴿إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت﴾	04
157	﴿والشُعراء﴾	224
	القصص	
204	﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾	79
	الروم	
94	﴿ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم﴾	22
	فاطر	
130	﴿أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾	1
	يس	
128	﴿فَعَزَّزْنَا بِتَالِثٍ﴾	14
158- 94	﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾	69
	الحديد	
291	﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾	22
	ق	
314	﴿وعن اليمين وعن الشمال قعيد﴾	17
	الذاريات	
292	﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	55



فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	
الصفحة	الحديث النبوي
142	"أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ أَفْرَبُّكُمْ مِنِّي بِحَالِيسَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَافًا الْمُوْطَّئُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلُقُونَ وَ يُؤْلُقُونَ"
85	"أهجهم وروح القدس معك"
141	« إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرَفْقٍ »
114	"إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةً"
227	"ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن"
130	"أنا النبي لا كذب أنا بن عبد المطلب"
177	"الخیل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة"
60	"لأن يمتلي"
285	اللهم عافني في سمعي وبصري ما أبقيتني واجعله الوارث مني"
119	" من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية	قافية
237	الحطيئة	الشتاء	155	عدي بن الرعلاء الغساني	الأحياء	الهمز
275	الحارث بن حلزة	الثواء	155	//	الرجاء	قافية
275	الحارث بن حلزة	غبراء	180	ابن الرومي	الفراء	الباء
279	/	ثناء	180	//	سباء	
الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية	
225	/	الرباب	182	//	ملأ عكيتي	قافية
230	امرئ القيس	سرحوب	224	//	الأدواب	التاء
الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية	
232	مطيع بن إبراهيم	المتخافيت	235		حالفاتية	
282	عبيد بن الأبرص	للغنيوت	1682	/ /	مرغميتا	
298	/	يغضبتا	1390	عمر بن أبي ربيعة	أتركت	
3143	علاء بن الأرقم	فاتولت	220	الأخفش	ابن هلك	
3142	رويشد بن كثير الطائي	الموت	243	/	الحسنات	
244	زهير بن أبي سلمى	لمر عتجت	2440	زهير بن أبي سلمى	فلا أظلت	
325	/	المخلتا	2487	أبو الأسود الدؤلي	بليعة	
338	زهير بن أبي سلمى	والمحلات	3338	المعري	فلا تعجبت	
357	شبيب/ التغلي	الركوب	1956-98	شبيب التغلي	تعجبت	
333	ابن الدمينه	تمنيت	295	ابن/ الدمينه	الحقبت	
296	جرير	يلعنك	2912	البنابغدد ربه	الكوليك	
328	النابعة	ناصر	316	علقمة بن الفحل	خطوب	
334	امرئ القيس	المذاب	334	امرئ القيس	مرقب	
256	دريد بن الصمة	الحب	335	امرئ القيس	أم جندب	
224	/	أو غائبا				قافية

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
--------	--------	---------	--------	--------	---------

			226	/	للوارث
--	--	--	-----	---	--------

### قافية الجيم

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
			165	العجاج	شجا

### قافية الحاء

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
189	/	لائح	243 - 190	/	الرياح
319	/	ضح	231	/	الواحي

قافية  
الدا  
ل

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
225	/	للعباد	104	الأفوه الأزدي	أوتاد
231	/	الوادي	140	/	للأعادي
-244	/	ذي مهد	-153	/	مجهود
291			251		
259	/	سدا	179	موسى شهوات	بن يزيد
184	ابن الرومي	الوجد	179	موسى شهوات	السعود
184	ابن الرومي	خد	180		العهدي
184	ابن الرومي	ورد	180		بعدي
274	الكميت	الردى	172		العضد
275	/	يتغير	282-182		كالبرد
275	/	يبدو	140	/	للأعادي
275	/	أخيار	154	طرفه بن العبد	نزود
279	/	زيد	280-182		سعاد
283	أبو العتاهية	فردا	219	/	أبو سعد
296	/	نجد	219	عبيد بن الأبرص	أباجعده
297	ابن المرحل	زياده	296	ابن المرحل	موعدي

يعقد	النابعة الذبياني	309	الأسود	النابعة الذبياني	309
بسعد	امرئ القيس	317	معدّ	امرئ القيس	317

### قافية الرء

القافية	الشاعر	الصفحة	القافية	الشاعر	الصفحة
عسير	بن بدل القريري	96	الفرار	المهلهل بن ربيعة	224
التزاور	/	135	والغارا	عديّ بن زيد	225
التشاجر	/	135	ولا عامر	/	225
السرائر		98	زمر	/	231
يفرر		137	النهار	الأعشى	207
الشعر	عدي بن زيد	71	عرار	الأعشى	148
الخفر	كعب بن مالك	104	وبار	الأعشى	233
عمرو	/	182	سطور	/	237
الزبر	الخطيئة	153 - 251	قفار	/	237
وانتظار	/	258-123	بمجر	/	237
للغدر	كعب بن مالك	191	ذكري	/	237
الأحجار	امرئ القيس	207	الخيار	/	238
آخر	الخطيئة	242 - 105	القطر	ابن عبد ربه	208
مدرار	/	285	الذعر	زهير بن أبي سلمى	242
بالنهار	/	285	المقابر	/	243
كاسر	/	208	الغمر	طرفة بن العبد	147
ظهورا	عمر بن أبي ربيعة	286	مقفر	/	251
نهار	الربيع العبسي	336	المهر	عفيرة بنت عفار الجديسية	252
الأطهار	الوليد بن يزيد	305	مجفر	عبد الغفار الخزاعي	270
نار	/	270	يسير	/	274
الخبر	/	276	القدر	/	309
النذر	/	283	ضمارا	/	285
الخيار	القلولسي	285	الأحجار	/	285

287	لأعرابي	البشر	285	/	ولا بالنهار
293	/	بالأثر	292	/	بالنار
295	الزجاج	قرار	293	/	عامر
319	/	عواسر	295	/	الدهور
324	/	وتزاور	275	/	غبرا
325	امرئ القيس	قرّ	238	/	الخيار
334	/	الصدر	333	العجاج	فجبره

### قافية الزاي

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
			241	/	عاجز

### قافية السين

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
325	غامد بن الحارث الكسعي	قوسي	219	يزيد بن الحذاف	الرؤوسا
			247	الخليل الفراهيدي	بأس
			252	عفيرة بنت عفار الجديسية	بالعروس

### قافية الشين

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
			324	الفضل بن العباس اللهي	قريشا

### قافية الضاد

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
333-324	طرفة بن العبد	من بعض	112	بشر بن أبي خازم	فروض
290	/	الغضى	219	طرفة بن العبد	ولا عرضي

### قافية العين

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
248	/	الربع	220	/	بالدّمع
264	أبو قيس بن الأسلت	أسماعي	237	عمرو بن معد يكرب	ما تستطيع
335	أبو ذؤيب	مصرع	279	/	باعا

			337	البحثري	ممنوعا
--	--	--	-----	---------	--------

### قافية الغين

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
			276	/	باغ

### قافية الفاء

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
243	/	مخاف	269 - 154	/	العرفا
325	/	ما أخفي	287	الفارعة	ابن طريف

### قافية القاف

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
265	/	الطريق	179		تلاقٍ
266	أبو نواس	تخلق	180	/	الأواقي
275	/	علق	151	/	خلق
179	/	تلاق	178	/	استقاموا
252	/	مشفقا	246	/	أشراق
			264	/	عراق

### قافية الكاف

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
			230 - 154	زهير بن أبي سلمى	ولاملك
			191	الإمام علي	لاقيكا
			290	/	يأتيكا

## قافية اللام

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
333 -317 -139	/	للزّوال	257-152	/	الشمال
178	/	بعقل	88	الباقلاني	أُملي
142	الفارسي	الرجل	244	امرئ القيس	الرّجل
231	/	دولا			نصلا
231	/	وصال	132 -88	أبو العتاهية	مذليا لي
232	/	الأمل			ما فعل
157	/	تحمّل	142	القطامي	الزلل
243	عنتر بن شداد	بالمنصل	157	امرئ القيس	كاهلا
244	/	الأعمال	321	ذو الرّمة	المحالا
244	/	مشغول	79	/	وهو أوّل
244	امرئ القيس	الرّجل	171	الخليل	المخزول
244	امرئ القيس	رُسلي	178	/	بعقل
247	/	الدّلّول	183	مالك بن عجلان	جمل
246	/	مُحول	191	امرئ القيس	مزمل
264-261	العجاج	بالأبوال	191	لبيد بن ربيعة	همل
178	الخطيئة	قليل	132	/	في العلا
266	/	زجل	242	الأخطل الثعلبي	خبالا
266	/	أخيل	265 -252	/	عذلي
276	/	طلل	274	الأعشى	بالسخال
279	/	مقال	276	/	عدلا
285-194	/	الهلال	283	/	قتيلا
290	ابن أبي الهذليين	السعال	285	/	المأمول
294	أبو بكر بن محيو	ممثل	290	امرئ القيس	فأفضل
295	امرئ القيس	هطال	206	/	رجل

296	/	حال	296	طلحة بن عبيد الله العوفي	هواطل
296	/	تخلجل	296	/	بالنيل
317	امرئ القيس	الخالي	309	/	مسحلي
2318	زهير	رواحله	318	النابعة	الأجاول

### قافية الميم

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
221	/	بن تميم	99	/	يدفنونهم
192	/	اعتلما	-154 274	/	ندعه لكم
192	طرفة بن العبد	عدمه	83		السلام
50		سما	225	/	استقاموا
143	/	ونحوهما	186	طرفة بن العبد	قدمه
273	/	قدسم	-190 230	أبو الأسود يعفر	من تميم
226	/	كرمي	191	/	ما علم
232	/	والعدم	230	أبو الأسود بن يعفر	مستعجم
287	ذو الرمة	أمّ سالم	232	ابن المعتز	أذم
-153 242	عنتر بن شداد	تكرمي	132	//	سما
247	عبد الله بن الزبيري	يرمي	243	/	يكلّم
-261 264	المرقش الأكبر	عنم	252	يحي بن علي المنجم	الأكم
285	/	يلاما	275	ابن المعتز	سقاما
289	بشر بن أبي خازم	نياما	287	ذو الرمة	أمّ سالم
294	/	الريم	293	/	جتّم
296	/	بوصالكم	296	/	الدمي
308	امراة	الطعيم	308	/	أمي
228	رؤبة بن العجاج	وابناما	313	جرير	الخيام
317	عوف بن عطية	المقادما	317	عنتر بن شداد	دمي



	التميمي				
323	العجاج	العالم	323	ابن السلماي	مراغم
328	الأعشى	منجذم	328	/	ذماما

### قافية النون

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
324	عدي بن زيد	مصلتين	161	امرئ القيس	الركبتين
225	/	دهقان	257	/	بعسفان
231	/	تبعثون	208	زياد بن واصل	المسلمينا
232	/	الأمون	220	امرئ القيس	آل غدران
237	/	تعصيني	220	امرئ القيس	صفوان
237	/	إخوان	270	أبو علي البصري	الأزمان
158	/	العلمين	237	/	القرون
248	/	أسنان	243	/	ميسران
264	/	وارقين	248	/	عرثان
270	/	تغنيينا	237	/	القرون
270	/	آل خاقان	270	/	المجانين
274	/	حزينا	274	/	أمرنا
285	/	الجوران	275	/	اليقين
294	/	الملوان	293	علي بن أبي طالب	قد متنا
295	/	ضريان	295	/	ضنا
316	جابر بن رالان	هويانا	300	نمشل بنن حري	فاسقينا
324	عبيد بن الأبرص	عين	324	عمرو بن كلثوم التغلبي	جرينا
328	عمر بن قميثة	واغتندين	324	عدي بن زيد	ومينا
333	النابعة	مني	329	/	الجديدان
313	قريط بن أنيف التميمي	شيبانا	300	نمشل بن حري بن ضمرة	فاسقينا

### قافية الهاء

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
141	طرفة بن العبد	قدمه	105	الزبيري	حريمها
147	/	أخيه	105	//	سقيمها

152	/	حمامه	108	امرئ القيس	غدوه
160	/	مآقيها	137	/	موبله
162	/	عاريه			بخالده
162	/	رضيناه			صحبتنه
162	/	عباده			أهلها
162	/	فؤاده	40		أصلها
165	أبو النجم العجلي	مخوفها	52		هجرانه
166	/	تؤدّه	147	/	عنقه
166	عفيرة بنت عفار الجديسية	بعرسه	166	/	التّعامه
191	الأصمعي	بكنه	166	/	إليها
192	/	هزرها	192	/	حمامه
203	/	ميّه	198	/	كلمه
-204 207	الحصري	يردده	203	/	ما عليها
219	/	كله	219	/	اهتضامه
221	/	تتوجّه	220	/	أنجيّه
226	ذو الرمة	زويلها	226	ذو الرمة	أخاطبه
233	عدي بن الرقاع	سنادها	228	أبو العتاهية	إلا لها
241	أحيحة بن الجلاح	كواكبها	237	حسان بن ثابت	ولا تعصه
			246	نصر بن ربيعة اللخمي	فيه

#### قافية الواو

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
221	مروان بن الحكم	لقوا	-153 289		رووا

#### قافية الياء

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
318	زهير بن أبي سلمى	جائيا	-154 236	امرئ القيس	العِصِيّ

290	/	رأيا	162	/	ريا
308	مروان بن الحكم	ما بقي	237	/	ذكرى
			308	محمد بن حمزة بن أبي كرمة	لا تنقضي

أنصاف الأبيات		
البيت	الشاعر	الصفحة
فأقبلت زحفا على الركبتين	(امرئ القيس)	161
دعنتي أخاها أم عمرو ولم أكن	/	163
إذا المنية أنشبت أظفارها	/	169
هنّ عوادي يوسف وصواحيه	(أبو تمام)	193
وأبو الحليس وربّ مكة فارغ مشغول.	/	244
يا صاحبي رحلي أقلا عدلي.	/	265 - 252
يا دار عيلة بالجوا تكلمي	عنتر بن شداد.	314
بعيد الشباب عصر حان مشيب	(علقمة بن عبدة)	316
ألا عم صباحا أيها الطلل البالي	(امرئ القيس)	316

317	أبو الأسود الدؤلي	وما كل موت نصحه بليب
318	/	أو قاصرا أوصلتها بثوبيه
323	/	وأومأت إليه بالأكف الأصابع
323	/	بما تطاولي ما شئت أن تطاولي.
323	النابعة الذبياني	سيرهن التدافع
328	لأعرابي	ألا الفتى نال العلا بهمة
333	حسان بن ثابت	ما هاج حسان رسوم المقام
269	هند بنت عتبة	صبرا بني عبد الدار
333	/	ألا يا صبي نجد متى هجت من نجد
157	طرفه بن العبد	ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً
333	امرئ القيس	قفا نبكي من ذكرى حبيب ومنزل

الرجز	الشاعر	الصفحة
تسئلني برامتين سلجما يا ميّ لو سألت شيئا أمما	/	240
جاء به الكرى أو تجشّما	/	240
قالت خجل ماذا الخجل	/	252
طيف ألم بذي سلم	يحي بن علي المنجم	253
موسى المطر غيث بكر	سلم الخاسر	253
ينضخن في حافاتها بالأبوال	العجاج	261
ياربّ إن أخطأت أو نسيت فأنت لا تخطئ ولا تموت	العجاج	265
إن لاح فبدرتم أو مال فغصن بان (دوبيت)	للقللوسي	286

# فهرس الأعلام

ابن الحاجب 156، 259، 268، 323

ابن الرشيق 87، 88، 90، 189، 193، 208، 293، 294، 295، 336

ابن الرومي 179، 270

ابن السراج 124، 282

ابن السقاط 175، 185، 186، 187، 188، 193، 219

ابن السكيت 102، 125، 146، 214، 235، 239، 240، 255، 256، 282

ابن الطراوة 102

ابن القوطية 127

ابن المرحل 135، 222، 296، 297

ابن المعتز 232، 276

ابن بري 87، 89، 91، 92، 93، 95، 104، 106، 133، 152، 161، 164، 176، 177،

186، 188، 192، 200، 201، 205، 208، 210، 251، 275، 279، 290، 304،

307، 310، 312، 313، 314، 317، 318، 322، 323، 325، 327، 331، 333،

334، 335

ابن جني 87، 145، 221، 309، 311، 312، 315، 321، 334

ابن دريد 106، 173، 201، 307،

ابن طريف 128، 185، 284، 286

ابن قيس الرقاية 276

ابن كيسان 95، 132، 133، 191، 303

ابن ليون 125، 152، 179

ابن مالك 100، 108، 110، 183، 248، 252، 253، 255، 256، 273، 277

ابن معطي الزواوي 253

أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بكر التلمساني 2251

أبو العتاهية 88، 132، 275، 282،

أبو العلاء المعري 104، 136، 222، 251، 269، 278،

أبو بكر الدماميني 87، 89، 290، 334،

أبو تمام 193

أبو جهل 94

أبو حيان 98، 101، 103، 109، 210، 337،

أبو ذؤيب 334

أبو زيد الأنصاري 128

أبو عبد الله الآبلي 116

أبو عبيدة 150، 176، 195، 211، 213، 263، 305، 320، 321،

أبو علي الفارسي 110، 188،

أبو نواس 266

الأخفش 97، 100، 101، 111، 126، 133، 157، 168، 179، 180، 193، 203،

208، 209، 210، 220، 221، 222، 228، 235، 237، 247، 249، 258، 261،

263، 264، 265، 269، 272، 273، 275، 276، 277، 279، 281، 283، 287،

289، 290، 303، 306، 307، 313، 323، 324، 325، 333، 335،

الأصمعي 106، 126، 127، 164، 166، 195، 228، 229، 240، 255، 277، 312،

322، 329

الأعشى 92، 232

الأفوه الأودي 104

أم تأبط شرا 258

امرئ القيس 132، 156، 161، 191، 207، 219، 220، 232، 243، 262، 306، 316،

321، 324، 333، 334، 335

أوقليدس 122

البحري 336

البصريون 101، 204، 226، 284، 287، 291، 305

التبريزي 189، 269، 284

الثعالي 258

الجرمي 187، 219، 220، 247، 323

جلال الدين القزويني 89

الجهري 86، 91، 92، 95، 96، 97، 98، 100، 102، 103، 104، 105، 106، 110،

111، 112، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 133، 136، 144،

145، 146، 149، 150، 151، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 171، 172،

173، 174، 175، 176، 177، 181، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 194،

195، 196، 199، 200، 201، 205، 208، 209، 210، 211، 213، 214، 217،

218، 219، 222، 223، 224، 228، 229، 234، 235، 238، 239، 240، 241،

245، 246، 248، 249، 250، 252، 254، 255، 256، 260، 261، 262، 263،

267، 268، 271، 272، 273، 277، 278، 279، 280، 281، 283، 284، 287،



288، 292، 293، 296، 297، 298، 302، 303، 304، 305، 306، 310، 311،

312، 319، 320، 321، 322، 326، 328، 329، 330، 331، 337

الحسين بن علي 95، 126،

الحسين رضي الله عنه 142

الحصري 293

خالد بن الوليد 243، 254

الخليل بن أحمد الفراهيدي 88، 90، 91، 92، 94، 95، 96، 97، 103، 104، 105، 107،

115، 121، 132، 133، 140، 145، 156، 157، 159، 162، 168، 171، 173،

179، 180، 182، 183، 188، 189، 192، 193، 198، 202، 203، 205، 206،

208، 209، 210، 211، 217، 218، 220، 221، 222، 226، 228، 232، 234،

237، 239، 240، 244، 246، 248، 249، 252، 253، 255، 259، 261، 263،

265، 266، 268، 270، 271، 272، 274، 276، 277، 278، 279، 280، 281،

283، 285، 286، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 299، 303، 305، 306،

307، 323، 324، 325، 333، 334، 336

الخنساء 327، 255، 257، 259،

دريد بن الصمت 225

ذي الرمة 313

الربيع العبسي 334

الرمثاني 124، 320،

الزيعري 188

الزبيدي 100، 282

الزجاج 100، 105، 164، 168، 172، 192، 193، 198، 208، 209، 210، 218،  
220، 222، 226، 228، 234، 244، 248، 252، 258، 259، 265، 266، 270،  
275، 276، 278، 281، 284، 290، 291، 293، 294

الزجاجي 144، 145، 321

الزنجشري 89، 101، 287، 314، 319

زهير بن أبي سلمى 244، 317

زين الدين المغربي 291

سيبويه 86، 95، 96، 100، 101، 110، 123، 144، 164، 171، 180، 208،  
220، 224، 241، 262، 265، 266، 273، 274، 277، 297، 303، 307، 310،  
317، 323

الشريف السبتي 85، 98، 99، 100، 103، 104، 106، 116، 117، 118، 123، 124،  
125، 128، 137، 148، 152، 153، 154، 162، 168، 169، 170، 177، 179،  
184، 188، 193، 200، 201، 203، 205، 210، 213، 215، 216، 262، 267،  
279، 300، 303، 306، 307، 313، 314، 315، 317، 318، 319، 321، 322،  
325، 327، 330، 332، 334، 335، 336

الشلوين 110

ضياء الدين الخزرجي 85، 337، 338، 339

الطرماح 226

عبد الصمد بن المعذل 252

عبيد بن الأبرص 232، 290

الفراء 108، 109، 145، 151، 180، 182، 183، 188، 195، 210، 211، 230، 248،  
250، 263، 269، 282، 287، 303، 305، 307، 314، 334، 338

القاضي أبو بكر بن الطيب 145

القاضي عياض 94

قدامة بن جعفر 89، 90، 321، 334، 336

قطرب 151، 303

الكوفيون 100، 101، 104، 109، 160، 204، 217، 256، 273، 277، 282، 287،

292، 306، 310، 319، 326

المازني 65، 130، 131، 221، 250

المبرد 92، 109، 205، 207، 208، 235، 306، 316، 334

المرقش 265

المسعودي 284

موسى الهادي 253

النابعة الذبياني 196، 309، 312، 317، 333

النديم 103، 318

النضر بن شميل 95

هارون الرشيد 253

الوليد بن المغيرة 94، 157، 244

الوليد بن يزيد بن عبد الملك 336،

يحيى بن علي المنجم 252

يونس بن حبيب 240، 274، 277

## قائمة مصادر ومراجع التحقيق

### المطبوعات

القرآن الكريم، برواية ورش عن الامام نافع

1. ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدّم وعلق عليه أحمد الحوفي و بدوي طبانة. دار نخضة مصر - القاهرة، ط3: 1430هـ - 2009م
2. ابن الحاجب (-646هـ)، المقصد الجليل في علم الخليل. دراسة وتحقيق: محمود محمد العامودي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) مج/15، ع:2 سنة: 2007م
3. ابن الدمينه، ديوان ابن الدمينه، صنعة أبي العباس ثعلب. تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة
4. ابن الرومي، ديوان ابن الرومي، شرح أحمد حسن بسبع، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط3: 1422هـ - 2002م.
5. ابن المعتز ، ديوان ابن المعتز، دار صادر بيروت
6. ابن النديم، الفهرست. دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة-تونس
7. ابن جميع الصيداوي، معجم الشيوخ. دراسة وتحقيق: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، ط1: 1405هـ - 1985م
8. ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق: علي النجدي وآخرون، القاهرة 1969م
9. العروض، تحقيق: حسيني عبد الجليل يوسف. دارالسلام، ط2: 2010م
10. ابن حجر العسقلاني، نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديدي. مكتبة الرشد الرياض، ط1: 1409هـ - 1989م
11. ابن خلكان، وفيات الأعيان وأبناء الزمان. حققه وعلق حواشيه وصنع فهرسه: محمد محي الدين عبد المجيد، مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الأولى: 1367هـ - 1984

12. ابن رشيقي القيروان، العمدة. تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، دار الجيل بيروت - لبنان، الطبعة 5: 1981م
13. ابن قنفذ القسنطيني، الوفيات، حققه وعلق عليه عادل نويهض. دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الرابعة 1403هـ-1983م.
14. ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. دار هجر، ط1: 1410هـ- 1990م
15. ابن مريم الشريف المليتي المديوني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، وقف على طبعه واعتنى بمراجعة أصله محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية الجزائر 1908م
16. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف.
17. ابن يعيش، شرح المفصل للزخشري. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان. ط1: 1422هـ- 2001م
18. أبو الحسن العروضي، كتاب في علم العروض. حققه وعلّق عليه: جعفر قاسم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1995م
19. أبو الحسن بن محمد العروضي، الجامع في العروض والقوافي، حققه: زهير زاهد غازي و هلال ناجي، مؤسسة الثقافة الجامعية 2008م
20. أبو الحسن علي بن عيسى الرّبيعي النحوي (- 460هـ)، كتاب العروض. تحقيق: محمد أبو الفضل بدران. المعهد الألماني للأبحاث الشرقية- بيروت 1432هـ- 2011م.
21. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين. تقديم وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، طبعة: 1423هـ-2003م
22. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، قواعد الشعر. حققه وقدّم له وعلّق عليه رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي
23. أبو العتاهية، ديوان أبي العتاهية، دار بيروت 1986م
24. أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف السبتي(697هـ)، شرح القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي. تحقيق محمد هيثم غرة، دار البيروتي
25. أبو بكر الباقلاني. إعجاز القرآن، دار ومكتبة الهلال، ط1: 1993م

26. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، حققه حسن هنداي، دار القلم - دمشق
27. أبو عبد الله المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء. تقديم وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1: 1415هـ - 1995م
28. أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي، ملء العيبة بطول الغيبة في الوجهة الوجهية إلى الحرمين مكة وطيبة، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر، 1402هـ / 1982
29. أبو عبد الله، صحيح البخاري. طبعة جديدة مضبوطة ومفهرسة، دار ابن كثير دمشق - بيروت، ط1: 1423هـ - 2002م
30. أبو عمران الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة. منشورات دحلب، الجزائر 2000م
31. أبي سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين. تحقيق: نخبة من العلماء، مكتبة الثقافة الدينية. الطبعة الثانية: 1428هـ - 2007م
32. أحمد بن محمد الهروي أبو عبيد، الغربيين في القرآن والحديث. تحقيق ودراسة أحمد فريد المزدي وآخرون، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة الرياض، ط1: 1419هـ - 1999م
33. الأخطل التغلبي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق - بيروت. 1979
34. امرئ القيس، ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط5: 1425هـ - 2004م.
35. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في العروض والقافية وفنون الشعر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1: 1411هـ - 1991م
36. الأنباري، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، مكتبة المنار، ط3: 1405هـ - 1985م
37. إنعام فؤاد عكاوي، المعجم في علوم البلاغة. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط2: 1996م
38. البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. دار إحياء التراث العربي بيروت (د،ت)
39. التبريزي، الكافي في العروض والقوافي. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط2: 2008م
40. الجرجاني، الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، قرأه وعلق عليه رشيد أعرضي. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1: 2007م.
41. جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
42. الحارث بن حلزة، ديوان الحارث بن حلزة. جمعه وحققه وشرحه إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط1: 1991

43. الحافظ بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية. وثقه وقابل مخطوطاته: علي محمد معوض وآخرون. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1: 1421هـ - 2001م
44. الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
45. الدماميني، العيون الفاخرة الغامرة على خبايا الرامة. وبالهامش كتاب فتح رب البرية بشرح القصيدة الخزرجية لأبي زكريا الأنصاري
46. الذهبي، سير أعلام النبلاء. أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: 1405هـ - 1985م
47. الزبيدي، تاج العروس، تحقيق عبد المجيد قطاش وآخرون. ط1: 1422هـ - 2001م.
48. الزبيدي، تاج العروس، تحقيق علي هلال. مطبعة حكومة الكويت، ط2: 1407هـ - 1987م
49. الواضح، تحقيق عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، ط2: 2011م
50. الزركلي الأعلام دار صادر بيروت. ط5: 1980
51. الزمخشري، القسطاس في علم العروض.
52. زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرح ثعلب، دار الكتب المصرية- القاهرة 1944
53. السمعاني، الأنساب. وضع حواشيه: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 1998م
54. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون طبعة عالم الكتب 1983.
55. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة. ضبط وتوثيق وتدقيق يوسف الصميلي. المكتبة العصرية صيدا - بيروت
56. السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، طبعة 2: 1399هـ - 1979م
57. شهاب الدين أبي الفلاح الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب. أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط وغيره، دار ابن كثير دمشق - بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م
58. طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: علي الجندي، مكتبة الأنجلو المصرية

59. عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام
60. عبد الرحمن بلحاج علي، أسماء الكتب التي انتخبت من مكتبة مدريد العامة، تحقيق عبد الرحمن بلحاج علي 2010م
61. عبد الرحمن حسن حبّكه الميداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها. دار القلم، ط1: 1996م
62. عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، مكتبة الآداب القاهرة، ط: 1420هـ - 1999م
63. عبد الملك بن جمال الدين العصامي، الكافي الوافي بعلم القوافي. تحقيق: عدنان عمر الخطيب، دار التقوى-دمشق، ط1: 1430 - 2009م
64. عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف مصر، ط5: 1979م
65. العجاج، ديوان العجاج، تحقيق عزّة حسن. دار الشرق العربي بيروت 1416هـ - 1995
66. عدي بن الرقاع، ديوان عدي بن الرقاع، جمع وشرح ودراسة حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1: 1410هـ - 1990م
67. عدي بن زيد العبادي، ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد الجيار المعبيد، بغداد 1965م
68. عصمت عبد الله غوشة، الشعر التعليمي في العصور الأربعة الأولى الهجرية، القاهرة 1970م
69. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، دار الفكر 1421هـ - 2001م
70. علقمة الفحل، ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلام الشنتمري (ت476هـ). حققه لطفي الصقال ودريد الخطيب، دار الكتاب العربي، ط1: 1389هـ - 1969م، حلب
71. علي القاري الهروي، شرح الشفا للقاضي عياض، ضبطه وصححه عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
72. عنتر، ديوان عنتر، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوى، بيروت، 1390هـ - 1970م
73. محمد بن علي المحلي، شفاء الغليل في علم الخليل، حققه وقدم له وعلّق عليه شعبان صلاح. دار الجليل بيروت ط1411: 1هـ - 1991م
74. محمد بن محمد الدّلجي العثماني (-974هـ)، رفع حاجب العيون الغامرة عن كنوز الرامزة. تحقيق أحمد إسماعيل عبد الكريم، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 2011م



75. محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة 1349هـ.

76. محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية 1349

77. محمد بن مخلوف الثعالبي، غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد، تحقيق محمد شايف شريف، دار ابن حزم.

78. محمد بن مرزوق التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغرا، تقديم محمود بوعباد. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1401-1981

79. محمد فلاق، إظهار صدق المودة في شرح البردة، لابن مرزوق الحفيد التلمساني. تقديم وتحقيق، موفم للنشر 2011م

80. مسلك ميمون، مصطلحات العروض والقافية في لسان العرب. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 2007م

81. المقرئ أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت 1995م

82. موسى الأحمد نويوات، المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي. دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة: 2009م.

83. يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة. دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر. طبعة خاصة 2009م

#### ◆ المخطوطات

1. ابن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني، المسبع للإمام ابن مرزوق. قصيدة منظومة على شرح البردة، نسخة مخطوطة في مكتبتنا

2. ابن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني، المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، مخطوط ذو رقم (2544) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، و مخطوط ذو رقم (2410د) المكتبة الوطنية العامة الرباط، ومخطوط ذو رقم (489) مكتبة الرياض جامعة الملك سعود.

3. ابن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني، سؤال وجواب في الشرف من قبل الأم، مخطوط في

مكتبتنا

4. أمينة زين العابدين، المفاتيح المرزوقية بحل الأفعال واستخراج خبايا الخزرجية، تقديم وتحقيق. أطروحة

مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية، جامعة محمد

الخامس (الرباط) المغرب، 1999م-2000م

5. عبد الرحمن عبان، الشعر التعليمي في الأدب الجزائري القديم على عهد الموحدين، دراسة في

موضوعاته وبنائه - ابن معطي نموذجاً -، رسال ماجستير في الأدب العربي، قسم اللغة العربية جامعة

قاصدي مرباح، ورقلة 2007م-2008م

6. محمد بن أحمد فلاق، إظهار صدق المودة في شرح البردة، لأبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد

التلمساني (766هـ - 842هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة والأدب العربي، دراسة

وتحقيق محمد فلاق، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تيزي وزو 2010م

#### ◆ الدوريات

تلخيص إظهار صدق المودة في شرح البردة، لابن مرزوق الحفيد. تحقيق: أحمد بن عبد الله بن عبد الكريم

نجيب الشريف. مجلة قطر الندى، مركز نجيبويه للمخطوطات، ع: 12، سنة 2005م

#### ◆ المواقع الالكترونية:

1. بوابة الشعر [www.poetsgate.com](http://www.poetsgate.com)

2. مكتبة الرياض، جامعة الملك سعود [makhtota.ksu.edu](http://makhtota.ksu.edu)

3. المكتبة الوطنية العامة الرباط - المغرب [www.bnrm.ma](http://www.bnrm.ma)

4. الموسوعة الشاملة [www.islamport.com](http://www.islamport.com)

# فهرس الموضوعات

المقدمة ..... أ- ط

2. ..... القسم الأول: قسم الدراسة

❖ الفصل الأول: متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية، لضيء الدين أبي محمد عبد الله الخزرجي

2. ..... الأندلسي

2. ..... • المطلب الأول: حياته ومؤلفاته

3 ..... • المطلب الثاني: متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية

• المطلب الثالث: القيمة العلمية لمتن الرامزة الشافية. ....

8. .... • المطلب الرابع: شروح الرامزة

❖ الفصل الثاني: كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية. .... 10

لابن مرزوق الحفيد

11 ..... ❖ المبحث الأول: ابن مرزوق الحفيد حياته وعلمه وآثاره

11 ..... • المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده

- **المطلب الثاني:** تكوينه العلمي  
ورحلاته.....12
- **المطلب الثالث:** شيخ ابن مرزوق  
وتلاميذه.....14
- **المطلب الرابع:** ثناء العلماء  
عليه.....15
- **المطلب الخامس:** آثاره العلمية  
.....16
- **المطلب السادس:** وفاته.....22
- ◆ **المبحث الثاني:** دراسة كتاب المفاتيح  
المرزوقية.....23
- **المطلب الأول:** توثيق عنوان الكتاب.....24
- **المطلب الثاني:** دوافع تأليف الكتاب وملايساته.....24
- **المطلب الثالث:** شرح عنوان الكتاب.....  
27
- **المطلب الرابع:** قيمة الكتاب.....27
- **المطلب الخامس:** التعريف بكتاب المفاتيح  
المرزوقية.....28

الكتاب.....29

● المطلب السابع: مصادر المؤلف في الكتاب.....31

● المطلب الثامن: التوثيق اللغوي في الكتاب.....33

● المطلب التاسع: منهج الكتاب

وأسلوبه.....36

◆ المبحث الثالث: النسخ المعتمدة في

التحقيق.....42

● المطلب الأول: وصف النسخ

المخطوطة.....43

● المطلب الثاني: منهج

التحقيق.....47

● المطلب الثالث: الرموز

المستعملة.....47

● المطلب الرابع: نماذج من

المخطوطات.....49

❖ الفصل الثالث: قراءة في تحقيق الدكتورة أمينة زين العابدين.....

57

◆ الخاتمة.....

65

◆ القسم الثاني: قسم التحقيق.....

69

كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية.....

❖ الفهارس

العامة.....	312
❖ فهرس أبيات المتن في الشرح.....	313
❖ فهرس الكتب المذكورة في الشرح.....	317
❖ فهرس الآيات القرآنية.....	319
❖ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.....	323
❖ فهرس الشواهد الشعرية.....	324
❖ فهرس أنصاف الأبيات.....	335
❖ فهرس الأراجيز.....	336
❖ فهرس الأعلام.....	337
❖ مصادر ومراجع التحقيق والدراسة.....	342

